

هذا كلام من المعنى مره بأمر من الصانع والتألف الحكيم الذي رتبته أرباب المعنى وتخصيصه أهل
الحكمة مع إرادته ليدل الخلق والكساعونه بعارات حكمه الثباتي مودته المعاني ومعنى في صنائع
الصانع في رتب السرائع في أذهن صفة مدعته ورتب عجب ورصف عرب لتكون أنسبهم مواءمة
لهم في الصور مطابقة لى وأدق من طبعه وأنه فاعصه فأبصر في الله تعالى لا عام هذا الكتاب الذي
هو باب المراد والزاد لمراد ومن الطلوع وعنه نبي الحرب والمأمول فصله وكرمه أن يتجده وأربا
في العار من ولسان مدني في الآسرين وذكر في الدنيا وذكر في المعنى وهو حرم مأمول وأكرم مأمول

في كتاب الظاهر

الكلام في هذا الكتاب في الأصل في مودته من أحدهما في غير الظاهر والى في بيان أنواعها (أما)
بغير هذا الظاهر له وسر ما في الظاهر والتأثير انسطف وهو باب الظاهر في الخلق وأما صفة محدث ساعه
ساعه وأما صفة محدثهم أن يوجد صدها وهو القدر ودار القدر وأما صفة محدثه بأمر الله القدر محدث
الظواهر فكان روال القدر من باب روال المانع من حدوث الظاهر لأن يكون ظاهراً وأما صفة ظهور
نوعاً من حدوث الظاهر عند رواله

في فصل في أنواعها الظاهر في الأصل نوعان ظاهراً عن الخلق وسمى ظاهراً حكمه وظاهراً عن
الخلق وسمى ظاهراً حقيقة (أما) الظاهر عن الخلق فله أنواع الوضو والعسل والتعميم (أما) الوضو
فالكلام في الوضو في واضح في مفسر وفي بيان أركانه وفي بيان أركانه وفي بيان أسسه وفي بيان آدائه
وفي بيان ما يفسره (أما) الأول فالوضو اسم للعسل والمسح لقوله شارك وبما في تأمل الله أسوأ أذا فهم إلى
العسل فاعملوا وحكموا واندنكم إلى المراقب واستحواروسمكم وأرحمكم إلى السكينة أمر بعمل الأعضاء الثلاثة
وسح الرأس فلا بد من معرفته السسل والمسح فالعسل هو سائله المانع على الخلق والمسح هو الإصاغة حتى
لو غسل أعضاء وضو ولم يسلم لما أن أسعته مل الدهن لم يحرق في ظاهر الزوايه وروى عن أبي يوسف أنه يجوز
وعلى هذا فالوضو سائل بالبيع ولم يطر منه شيء لا يجوز ولو طهر طهر ما أن أو لم يطر ولو طهر لا سائل
الله أنه أوجب من المحدثين عن الوضو بالتلح فقال ذلك سح وليس يعمل فإن سألته حتى يسلم يجوز وعن
خلف من أتوا به قال ينبغي الوضو في السائل أن يسل أعضاء سائله ثم يسلم الماء عليها لأن الماء يمتص
الأعضاء في السائل (وأما) أركان الوضو فأربعة (أحدها) غسل الوجه من واحد لقوله تعالى فاعملوا
وحكموا والآخر المطلق لا يمتص السكرار ولم يذكر في ظاهر الزوايه حد الوجه وذكر في غير رواه الأصول أنه من
فصاص المفسر إلى أسفل الدين وإلى معنى الأدب وهذا محدث صحيح لأنه محدث الذي عساه الله
لأن الوجه اسم لما نواحه الإنسان أو ما نواحه الله في العباد والمواحه تقع بهذا المحدود فوجب غسله قبل
باب السر فاداب السر سبط غسل ما يحبه عند عامه العلماء وقال أبو عبد الله السليحي أنه لا يسقط غسله
وقال السليحي أن كان السر كساعة فلو كان حقيقاً لا يسقط وجهه قول أبي عبد الله أن ما يحب السر في داخل
محبا لحد بعد باب السر فلا يسقط غسله وجه قول السليحي أن السوط لمكان الخرج والخرج في الكسيف
لا في الخفيف (ولنا) أن الواحد غسل الوجه ولما سبب السر خرج ما يحبه أن يكون وجهها لا لا نواحه
الله فلا يحب غسله وخرج الموانع عما داه نوعه الله وعما فيه السليحي أيضاً لأن السوط في الكسيف ليس
لمكان الخرج بل في خروجه من أن يكون وجهها لا يستأثر بالسر وقد وجد ذلك في الخفيف وعلى هذا الخلق
عسل ما يحب السار والخاص وأما الذي لا في الخلد وظهر أنه قد روى أن صانع عن الحسن
عن أبي حنيفة ورواه أدامسج من حنيفة لنا أو رعا حار وإن مسح أول ذلك لم يحرق ورواه أبو يوسف أن لم

عسج سبأها حار وهذا الزوان من جوعها والصبح انه يحب غسله لان السر حرجب من ان يكون
وحده القدم معنى المواحهه لاستراها بال ر بصار طاهره والملاقي لها هو الوجه لان المواحهه بمع الهه والى
هذا أسار أتوجه فقال واعما واصع الوصور ما ظهر منها واظهار هو السر لا السر فغضب غسله ولا يحب
عسل ما سرسل من اللجه عندنا وعندنا لا يحب (له) ان السرسل باع لما نصل والسبع حكم حكم الاصل
(ولما) انه اعما ووجه الى الفصل عاد لا الى السرسل فلم تكن السرسل وحدها فلا يحب غسله ولا يحب غسل
الناس انى من العذار ولا يرى ولا أنى حسمه وحده وروى عن ابي يوسف انه لا يحب ان يوسف ان يوسف ان
ما يحب العذار لا يحب غسله مع انه ربا الى الوجه فلا لا يحب غسل الناس أولى ولهم ان الناس داخل
في حد الوجه ولم يصر بالسرعى واحب العسل كما كان بخلاف العذار واذا حل الماء في داخل الا من ليس بواحد
لان داخل العسل ليس بوجه لانه لا يواحه الله ولا في حرجا وفيل ان ينكفئ ذلك ان الصلاه كتب بصر
كان عاس وان عمر رضى الله عنهم (والناب) عسل الدرس من واحد لقوله تعالى والذين هم مطلق الامر
لا يصفى التكرار والمرة ان يدخلان في العسل عدا صعبا للانه وعدد من لا يدخلان ولو فط سبأ من
المرفق يحب عليه عسل وضع المقع عند ما حللناه وحده قوله ان الله تعالى جعل المرفق عانه فلا يدخل يحب
ما حطبه العانه كالا شغل اللسل يحب الامر بالصوم وله تعالى ما عوا الصيام الى القابل ولما ان الامر
تعالى بعسل الند والسداسم لحد الخارجه من روس الاصابع الى الاط ولولا ذكر المرفق لو حب عسل اليد كلها
فكان ذكر المرفق لا سقط الحكم عما ورا لا لما حكم الله له حوله يحب مطلق اسم اليد ويكون عملاقا ط بالقد
الممكن وانه من المرفق لا يصلح عانه حكم يد في اليد يكونه نص السدس بخلاف الل في باب الصرم الارى
انه لولا ذكر الل لما قصى الامر الا وحب صوم ساعه وكان ذكر ان يد لما حكم الله على ان العاناب معصيه
مهما لا يدخل يحب ما صر له العانه ومما لا يدخل كى قال رأيت فلانا من رأسه الى قدمه وأكث السكه
من رأسه الى ذنبه داخل القدم والذنب فان كان هذا العانه من القسم الاول لا يحب غسلها وان كان
من القسم الثانى يحب فصل على الناب احسأط على ايه اذا اجهل دخول المرفق في الامر بالعسل واحمل
حرجها صاعه صار مجمل لمعنا الى الناب وقد روى حار ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا باع المرفق
في الوصور اذار الناب عليهما فكان فعله ما لم يحمل الكتاب والحمل اذا التفت به الناب صر عسرا من الاصل
(والناب) مسح الراس من واحد لقوله تعالى وامسحوا برؤوسكم والامر المطلق بالفعل لا بوجوب التكرار
واحصل في المعذار المعروف مسحه ذكر في الاصل ودر سلاص اصابع اليد وروى الحسن عن ابي حسمه انه
قدر بالربع وهو قول رفر وذكر الكرخي والطحاوى عن ابيهما معذار الناصه وقال مالك لا يجوز حتى مسح
جميع الراس او اكثر وقال السافى اذا مسح ماسه من مسحا يجوز وان كان ملبا سحران وجهه قول مالك
ان الله تعالى ذكر الراس والرأس اسم للحمه وقصصى وحب مسح جميع الراس وحرف الناب لا يقصصى البعض
له ل هو حرف الناب وقصصى الناب الفعل بالمفعول وهو المسح بالرأس والرأس اسم لكفه وقصصى مسح كالا
انه اذا مسح الا كثر حار لقسام الا كثر مقام الكل وجهه قول السافى ان الامر على المسح بالرأس والمسح بالناب
لا يقصصى اسديعانه في العرف حال مسح يدى باليد وان لم مسح بكفه وقال كنف بالقلم وضرب بالسيف
وان لم تكفى بكل القلم ولم يصر بكل السيف فساو لادى ما طلى عليه الاسم ولما ان الامر بالمسح يقصصى آلة
اذا المسح لا يكون الا بالآله وآله المسح هي اصابع السدعاد ولان اصابع اليد كرا لا صانع ولان كرحم الكل
هصار كأنه نص على اللاب وقالوا صهوروسكم سلاص اصابع اليدين واما وجهه العذر بالناصه فلا
مسح جميع الراس ليس عراد من الآلهه لا لاجماع الارى انه عند مالك ان مسح جميع الراس الا قليلا منه حار
فلا عكس حمل الآلهه على جميع الراس ولا على بعض طاق وهو ادنى ما مطلق عليه الاسم كما قاله السافى لان مسح

سل الدرس

مسح الراس

ر أو بلا ر راب لا معنى لما معناه أ رى فلا بد من الحمل على مقدار معنى المسيح عليه مسحة في المعارف
 وذلك غير معلوم ويدرؤى المعنى من معناه عن الر صلى الله عليه وسلم إيهال ونوصاً ومسح على يافته نصار
 فعليه الصلاة والسلام بما يحمل السكبات إذا لم يكن كقولنا بالقول بار وثالثه أن أخرى ك له في هذه الصلاة
 وعقد ذلك أمارة له في مسائل المسح وعقد ذلك فكان المراد من المسح بالزأس من نثار الناصب من الر صلى الله
 عليه وسلم ووجه القدر بالربع أنه يظهره أ ر الزدع في كبر من الم حكم كل حل ر ذع الزاس أنه يحل به
 المحرم ولا يحل بدنه ويحب الدم إذا د له في أحره ولا يحب بدونه وكذا في أسكاف الردع ر أ ر في باب
 الصلاة أنه مع حوار الصلاة وما دونه لأع كذا ههنا ولو وضع يلا أصابع و أوله عند حمار ع ر أس رواه
 الأصل وهي القدر ب يلا أصابع لأنه في القدر الم ر ص وعلى فاس رواه الناصب ر الربع لا يجوز لانه
 ما سوى ذلك القدر ولو مسح ب يلا أصابع معصونه غير موضوعه ولا يحد ر لم يحر لانه لم يأت بالقدر المعروف
 ولو مدحاً حتى يات القدر المعروف لم يحر عند أصحاب الثلاثة وعقد ر يجوز وعلى هذا الخلاف إذا مسح أصبع
 أو بأصبعين ومدحاً حتى يات مقدار الرص ووجه قول ر ر أن الم لا يصير مسحة ملاحاة المسح كالأصبع
 سعماله بل فإذا مدح مسح عما عزمه حل حار والدليل عليه أن مسحة الأصبع لا تحصل بالمذلول
 كان مسحة ملاحاة أصابع لا بالمحصل بالمسح ل (ولنا) أن الأصل أن صبر الما سعمالاً ولو
 ملاحاة المصلو لوجود ر والحدث أو قد عدا لانه لا في باب الر ل لم يظهر حكم الأس معال في هذه الحالة
 للضرورة وهي أنه لو أعطى له حكم الأس ل لا حاح إلى أن يأخذ لكل ر ر أ صوماً حددنا وفيه من
 الخرج ملاحاة فلم يظهر حكم الأس مع ال لحد الضرور ولا ضرور في المسح لانه ع ر أ ع مع دفعه واحد فلا
 ضرور إلى الملاحاة الفرص فظهر حكم الأس الر فيه وبه حاشه إلى أفا مسحة الأصبع أن لم يظهر حكم
 الأس معال فيه كق ر أ بل ولو مسح بأصبع واحد ب يلا صرأ وأعادها إلى الما في كل مرة حار فكذا روى أن
 رسم عن جدي في النوادر لأن الروص هو المسح قدر ل أصابع وهو محدود وان لم يكن ب يلا أصابع
 الأرى أنه لو أصاب رأسه هذا القدر من ما المطر سقط عنه فرض المسح وان لم يوجد منه فعل المسح راساً ولو
 مسح بأصبع واحد ب يلا وظهرها وتحتها لم يذكر في ظاهر الرواية وأختلف الساج فقال ر بهم لا يجوز
 وقال بعضهم يجوز وهو الصحيح لأن ذلك في المسح ب يلا أصابع وأصل الما إلى أصول السع ر لاس
 ر ر لانه مع حوا أنهم المسح على اليد ومعهم المسح على أصوله ولو مسح على ر ر وكان ر ر طوبى لافان
 مسح على ما يجب أدبه لم يحر وان مسح على ما فوقها حار لأن المسح على السع كالمسح على ما يجب وما يجب
 الأذن عن وما فوقه راس ولا يجوز المسح على الما والماء لا م ماع أن أصابه الماء ر ولا يجوز
 مسح المرأة على حمارها لما روى عن عائشة رضي الله عنها أنها أدخلت بها حماراً ومسحت رأسها
 وقالت أم ر ر رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كان الحمار ر عافنا الما إلى سحرها فحور لوجود
 الأصابع ولو أصاب رأسه المطر مقدار المعروف أحر مسحه يبد أوله ع ر لانه لا ر لاس عصفود في
 المسح وأما المقصود هو وصول الما إلى ظاهر السع وقد وجد والله الموفق (والرابع) غسل الرجلين
 من ر أحد لقوله تعالى وارجلكم إلى الكعبين نصب اللام من الإرجل طوفاعاً في قوله إلى فاعسوا
 ورجلهم راندكم إلى المرافق كأنه قال فاعسوا ورجلهم راندكم إلى المرافق وارجلكم إلى الكعبين وامسحوا
 بروسكم والامر بالمطاف لا صى السكرار وقال الرافضة الفرص هو المسح لآخر وقال الحسن البصري
 بالبصرين المسح والغسل وقال بعض المشائخ بينهما وأصل هذا الاختلاف أن الآتيه قد يقرأ من
 بالنصب والخص من قال بالمسح أحد ر الحفن فاما معنى كون الأرجل مع رجه لا معسولة لاما
 تكون طوفه على الراس والمطوف سار ل الم طوف عليه في الحكم مموطه الراس المسح فكذا وطعه

الرجل و صدق هذا القرا اما حرج في الكلام باملان احدهما قوله فاعملوا والثاني حرف الجر وهو النان
في قوله بروسكم والنا أقرب فكان الخفض اولى و قال بالتصريح بول ان القرا من قدس كون كل واحد
مهما قرأ أو بعد الرجوع من موضعهما وهو وجوب المسح والعسل ادلافا لانه في السلف قصر المكلف ان سا
عمل بقرا الصب فعسل وان سا بقرا الخفض مسح واهما فعل يكون اسما للمعروض كأي الامر بأحد الاسما
الدلالة ومن قال بالجمع بقول القرا بان في آيه واحد عمره آسن نصب العمل مـ جامعاعا ماكن وامكن ههما
لعدم التناقض ادلافا لنان من العمل والمسح في رجل واحد ونصب الجمع بينهما (ولنا) قرا الصب واهما تنصبي كون
وطبقه الارجل العسل لانها تكون معطوفة على المـ بولان وهي الوجه واليدان والمعطوف على المعقول
يكون معسولا يجمعان المعصبي العطف ووجه هذا القرا وهو احدهما ما فانه من مساحا ان قرا
الصب حكاه في الدلالة على كون الارجل من معطوفة على المعسولات وقرا الخ ص محمله لانه يحمل اما
معطوفة على الروس جميعه ومحلها من الاعراب الخفض ويحمل اهماء معطوفة على الوجد واليدن جميعه
ومحلها من الاعراب الصب لان احصها بالمحاور واعطا الاعراب بالمحاور طرعه سائمه في القعه بعد جابل
ويحتمل اما بعد الجابل فكذلكهم حرج حرج وما من بارد والحرج بـ الحرج لان الصب والبرود
نعم النان لان الصب السـ محقق لمكان المحاور واما مع الخابل فكذلك النان على طوي علمهم ولان محذورون
يا كواب وانار بن الى قوله وجوز عن لاهم لا طاف من وكذا قال القرطبي

فهل ان ما تـ آتاك راك * الى آل بساط من من خاطب

فمن ان قرا الخفض محمله وقرا الصب محمله فكان العمل قرا الصب اولى الان في هذا اسكالا
وهو ان هذا الكلام في حد العارض لان قرا الصب محمله اسما للدلالة على كون الارجل معطوفة على
اليدن والرجلن لا يحمل اهماء معطوفة على الراس والمراد من المسح جميعه لكنها نصب على المعنى لا على
اللفظ لان المصوح به معول به فصار كانه دل تعالى واصعواروسكم والاعراب قد سنع المفظ وقد
سنع المعنى كما دل الشاعر معاري اساسر فاصبح * فليس بالخيال ولا الخلد
نصب الخلد عطفا على الخيال المعنى لا باللفظ معا فليس بالخيال ولا الخلد فكان كل واحد من القرا من
محمله في الدلالة من الوجه اندي ذكرنا فوقع ان عارض فطلب الرخص من جانب آخر وذلك من وجوه احدها
ان الله تعالى لما حكى في الرجل الى الكعبين ووجوب المسح لا عند النهما والنان ان العسل نصب المسح
اذ العسل اسالة والمسح اصانه وفي الاسالة اصانه ورياد فكان ما قبلنا عملا بالقرا من معافكان اولى والبالب
انه قد روى ما رواه زرر وناثسه وعسد الله من عمر وعمرهم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم راي قوما
يلوح اعقابهم نصبها لما فقال بل لا دعاب من البار اسعوا الوصو وروى انه نوصا من وعسل رجله
وقال هذا وصو لاشل الله الصلا الاله ومعول من قوله بل لا دعاب من البار وعسل لاصح الابرار المعروض
وكذا في قول صلا من لا يسئل رجله في وصوه فدل ان عسل الرجلن من فرائس الوصو وقد ثبت بالتواتر
ان النبي صلى الله عليه وسلم عسل رجله في الوصو لا يتحد مسلم فكان قوله وقعه بان المراد بالآيه نصب
ناثلا بل المصلة والمفصلة ان الرجل في الآيه معطوفة على المعقول لا على المصوح فكان وطبقه العمل
لا المسح على انه ان وقع العارض بين القرا من فالحكم في عارض القرا من كالحكم في عارض الآسن وهواه
ان امكن العمل مـ ما مطلقا يعمل وان لم يمكن للساق يعمل مـ ما بالقدر الممكن وهما لا يمكن الجمع بين العسل
والمسح في عضو واحد في حالة واحد لانه لم يعمل به احدهما السلف ولانه ودى الى تكرار المسح لما ذكرنا ان
العسل نصب المسح والا امر المطلق لا ينصبي التكرار فعمل مـ ما في الحالتين فعمل قرا الصب على ما اذا
كان الرجل نادب ويحمل قرا الخفض على ما اذا كانتا مسجورين فالتقن بوقعا من القرا من وعملا مـ ما

يا بعدد الممكن وبه من ان القول بالثبوت ما لم يكن العمل بما في الخلق وعدم الامكان أصلا
 ورأى لا يحد من مال يرفع على ما عرف في اصول الفقه ثم الكتمان بدخلان في العسل عند احتسابه الثلاثة
 وعدم رفر لا بدخلان والكلام في الكتمان على نحو الكلام في المرفوع وقد ذكرنا والكتمان هما العظماء
 الناس في اسفل السان لا خلاف بين الصحاح كذا ذكر القدوري لان الكتب في الثبوت اسم لما علا وارفع
 ومنه سمى الكعبة كعبه وأصله من كمالها وهو اسم ما سمى به لارتفاعه وسمى الحار به الساهد
 النبي كاعمال الارباع فيها وكذا في الارض هم منه الثاني قال صرت كعب فلان وفي الخبر عن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم انه قال في نسو به الصهوف في الصلاة الصعوا الكتمان بالكتمان ولم يحد من في الاصلان
 الا في الثاني وماروي فيهم عن جده انه المفضل الذي عند معبد الدمال على طهر انهم قد خرجوا واما قال
 في مسئلة المحرم اذا لم يجد ثوبا انه يقطع الخفاف لالكتم فقال ان الكتب الكتب هيما الذي في معصم
 العدم فعل فيهم ذلك في الظاهر والله اعلم وهذا الذي ذكرنا من وجوب غسل الرجلين اذا كانتا ناديين
 لا يحد منهما اذا كانتا سورين بالخفاف او كان فيهما عذر كسر أو حرج أو وجع أو طمعهما المسح فمع
 الكلام في الاصل في موضعين أحدهما في المسح على الخفين والثاني في المسح على الحمار
 فصل في المسح على الخفين في الكلام فيه في واضح في ما ن حوار وفي ما ن مذهب وفي ما ن رابط
 حوار وفي ما ن معذور وفي ما ن ما يفسد وفي ما ن حكمه اذا اتفق (اما) الاول فالمسح على الخفين حار
 عند عامة الفقهاء وعامة الصحابة رضي الله عنهم الا سدا أولا روي عن ابن عباس رضي الله عنه انه لا يجوز
 وهو قول الرافضة وقال مالك يجوز للسافر ولا يجوز للماح وأصح من انكر المسح بقوله تعالى يا أيها الذين
 آمنوا اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم الى المرافق وامسحوا برؤسكم وأرجلكم الى الكعبين فقرأ
 المصنف في معنى وجوب غسل الرجلين مطلقا في الاحوال لانه لا رجل معطوفة على الوجه واليد
 وهي معسولة وكذا لا رجل وقرا الخفين بمعنى وجوب المسح على الرجلين لا على الخفين وروي انه غسل
 ابن عباس هل مسح رسول الله صلى الله عليه وسلم على الخفين فقال والله ما مسح رسول الله صلى الله عليه وسلم
 على الخفين بعد رول المسند ولان المسح على طهر عرق الغلا أحب الى من ان المسح على الخفين وفي روايه
 قال لانا مسح على جلد حمار أحب الى من مسح على الخفين (ولنا) ما روي عن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم انه قال مسح القدم على الخفين فوما لوله والمسافر لانه انما ولها وهذا حديث مشهور رواه
 جماعة من الصحابة مثل عمرو بن عبد الله بن ثابت وأبي سعيد الخدري وصه وان سعال وعوف بن مالك
 وأبي عمار وابن عباس وعائده رضي الله عنهم حتى قال ابو يوسف حرم مسح الخفين بخور وسج القرآن عليه
 وروي انه قال اعما بخور وسج القرآن بالنسبة اذا ورد كورود المسح على الخفين وكذا الصحابة رضي الله عنهم
 أجمعوا على حوار المسح ولا فعلا حتى روي عن الحسن البصري انه قال أترك مسحة من يدنا من الصحابة
 كلهم كانوا يرون المسح على الخفين وقد أرا أوحده من رابط السه والجماعة فقال وهما ان غسل الخفين
 وجب الحسن وان روى المسح على الخفين وان لا يحرم بذلك روى المصنف وروي عنه انه قال ما قلت
 بالمسح حتى حاشا في مصلح الوار فكان الخوادر على كبار الصحابة ونسبه انهم الى الخطأ وكان بدعه
 فلهذا قال الكرخي أحاف الكفر على من لا يرى المسح على الخفين وروي عن ابن جعفر رضي الله عنه انه قال
 لو ان المسح لا حلف فيه ما مسحها ودله هذا على ان خلاف ابن عباس لا تكاد صحح ولان الامه لم يختلف
 أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح واعمالا حلفوا أنه مسح قبل رول المسند أو بعدها ولما في رسول الله صلى
 الله عليه وسلم أسود حتى قال الحسن البصري حديثه من رول المسند أو بعدها ولما في رسول الله صلى الله
 عليه وسلم أهم رواه عن علي الخفين وروي عن عائده والرا من عاب رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه

الحديث فصل المسح بحول مذهب الى مد اله رمس وف الحديث بالاجماع وان سافر بعد المسح فكذلك عبدا
وعبد السابى لا يتحول ولكنه مسح بعمامه الا قامه و رجع حقه وعسل رجله ثم سدى مد السفر
واصح بقوله صلى الله عليه وسلم مسح المغمى يوما وليلة ولم يعسل ولما قوله صلى الله عليه وسلم والمسافر ليله أيام
وليلها وهذا مسافر ولا حقه في صدر الحديث لانه سأل الم م وقد نطلب الاقامه ناله وهذا اذا كان معصا
مسافر وأما اذا كان مسافرا فاقام فان أقام بعد اسبكال مد اله رجع حقه وعسل رجله لماد كذا وان أقام
فلان أسكل مد السفر فان أقام بعد عام يوم وليلة أو أكثر فكذلك رجع حقه وعسل رجله لانه لو مسح
لمسح وهو معهم أكثر من يوم وليلة وهذا لا يجوز وان أقام قبل عام يوم وليلة ام يوما وليلة لان أكثر من
اللباناه معهم قسم الم المغمى ثم ماد كذا من بعد رمس المسح يوم وليلة في حوال المغمى وسلايه أيام وليلها في حق
المسافر في حق الاصح فاما في حق أصحاب الاعذار كصاحب الخرج السابل والاسعاصه ون عسل حالهما
وكذلك الحوائص عسدره واما عند اجتماع اللان فصاع الحوائص الى حاله واحد وبان ذلك أن صاحب
الادراد اتوا وليس حقه وهذا على اربعة اوجه اما ان كان الدم مقطعا وف الوصو واللس واما ان كان سالا
في الحائل حصا واما ان كان مقطعا وف الوصو سالا وف اللس واما ان كان سالا وف الوصو مقطعا
وف اللس فان كان مقطعا في الحائل فحكم الاصح لان السلا وحدهم اللس فكان اللس على
طهار كما له فمع الحنف مرانه الحديث الى القدمين مادام الم فاقه واما في الفصول الثلاثة فانه مسح مادام
الوف باقيا فادارح الوف رجع حقه وعسل رجله عبدا اجتماع اللان وعسدره فسكل مد المسح
كالصحيح وجه قوله ان طهار صاحب العذر طهار مبر مر لان السلا ملحق بالعدم الا ترى انه يجوز اذا
الصلا ملحق باللس على طهار كما له فالحنف طهار الاصح ولان السلا ملحق بالعدم في الوف يدل
ان طهار به ببعض بالاجماع اذ ارح الوف وان لم يوجد الحديث فادامضى الوف صار محدثا وف السلا
والسلا كان سالا على لئس الحنف ومعاراته فسيان الالاس حصل لا على الطهار بخلاف الفصل الاول لان
السلا من وعدهم اللس فكان اللس حاصل على طهار كامله وأما رابط حوار المسح فانواع بعضها
رجع الى الماسح وبعضها رجع الى المسوح اما الذي رجع الى الماسح انواع احدها ان يكون لئس
الحنف على طهار كما له عند الحديث بعد اللس ولا شرط ان يكون على طهار كامله وف اللس ولا أن يكون
على طهار كامله أصلا ورأسا وهذا مذهب اجتماعا وعند السابى بشرط أن يكون على طهار كامله وف
اللس وبان ذلك ان الحديث اذا عسل رجله أو لئس حقه ثم أم الوصو فلان يتحدث ثم احديث حار له أن
عسح على الحنف عند الوحد المبرط وهو ليس الحنف على طهار كامله وف الحديث بعد اللس وعند السابى
لا يجوز لعدم الطهار وف الالاس لان الترتيب عند شرط فكان عسل الرجلين مقدما على الاعضا الاخر
ما عفا بالعدم فلم يوجد الطهار وف الالاس وكذلك لو نوصا فرب لكه عسل احدي رجله وليس الحنف ثم
عسل الاخرى وليس الحنف فصل لا يجوز عند وان وحدا الترتيب في هذا الصور ليكنه لم يوجد لئس الحنف
على طهار كما له وف لئسهما حتى لو رجع الحنف الاول لم يسه حار المسح لحصول اللس على طهار كامله ولما
أن المسح مبرع لمكان الاحاقه والحقه الى المسح انما تفصى وف الحديث بعد اللس فاما عند الحديث فل
اللس فلاحاقه لانه يمكنه العسل وكذلك الاحاقه بعد اللس فصل الحديث لانه طاهر فكان الشرط كمال الطهار
وف الحديث بعد اللس وقد وجد ولو ليس حقه وهو يتحدث ثم نوصا وحاص الما حتى أصاب الما رجله في
داخل الحنف ثم احديث حار له المسح عند الوحد الشرط وهو كمال الطهار عند الحديث بعد اللس ولا يجوز عند
لعدم الشرط وهو كمال الطهار عند اللس ولو ليس حقه وهو يتحدث ثم احديث فصل أن ثم الوصو ثم لم لا يجوز
المسح بالاجماع اما عند انعدام الطهار وف الحديث بعد اللس واما عند انعدامها عند اللس ولو اراد

الظاهر ان قول ليس جعه ثم قال حاربه المسح لانه لي طهار كامله ومسا الحذب انك من رسول آلوحسه
 من هذا فقال لانه له الايه ولوليس جعه على طهار النعم ثم وجدنا ما رجع جعه لانه صار جده بالخذب
 السابق على النعم اذ روى الله لا يعمل حذبا لانه اسح طهور وحكمه الى وبس وجودنا بعد وجود طهور حكه
 في القدمين فلو روي المسح قبل النعم رافعا الحذب وهذا لا يجوز ولوليس - سه على طهار بنده المرم
 احذب فان لم يجدنا معلقا نوصفنا المرم ومسح على جعه لانه طهور مطلق حال عدم المسح بعد ان جعه
 وان وجدنا معلقا رجع جعه نوصفنا عمل فدعه لانه ليس بطهور وعدو - ودالما المطلق وكذلك لو صا أسور
 الحمار ونعم وليس جعه ثم احذب ولو صا أسورا الحمار وليس جعه ولم ينعم حتى احذب حاربه ان نوصفنا
 أسورا الحمار ومسح على جعه ثم ينعم ويصلي لان أسورا حمار ان كان طهورا للنعم فصل وان كان الظهور هو
 اثران فالقدم لاحظ فقام النعم ولو نوصفنا ومسح على حاربه فدعه وليس جعه ثم احذب او كما ساحتدي
 وحله بجعه فعلها ومسح على حاربه الاخرى وليس جعه ثم احذب فان لم يكن رأ المخرج مسح على الخفين
 لان المسح على الحمار كالمسح لما نحم الحصل ليس الخفين على طهار كامله كالأولاد حله ما مقسومين جعه
 في الخلف وان كان المخرج رجع جعه لانه صار حذبا بالخذب السابق فطهار ان ليس حصل لا على طهار وعلى
 هذا الاصل مسائل في الروايات ومما ان يكون الخذب حذبا فان كان علقطا وهو الخبايه فلا يجوز به المسح
 لما روي عن صفوان بن عسال المرادي انه قال كان بأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كسيرا ان لا يبرع
 حفاضا لانه اناهم ولانها لا عن حابه لكن من عايط او نزل او يوم ولان الخوار في الخذب لا يرفع الخرج
 لانه يكره ويطلب وجوده فليجعه المخرج والنسعه في رجع الخبز والخبايه لا يعلب وجودها ولا طبعه الخرج في
 النزع وأما الذي رجع الى المسوح فمما ان يكون حفاضا والكعبين لان السرح ورد بالمسح على الخفين ومما سار
 الكعبين مطلقا عليه اسم الخلف وكذا ما سار الكعبين من الخلد عما سوى الخلف كالكعب الكبير والمسلم لا
 في معنى الخلف واما المسح على الخوارب فان كانا متخلدين او متعلين بخرجه فلا خلاف عند احتجاب وان لم يكونا
 متخلدين ولا متعلين فان كانا رقعين سعلنا المسح لا يجوز المسح عليهما بالا اجماع وانا كانا جده لا لا يجوز عند
 اني جعه وعند اني يوسف ومحمد يجوز وروي عن ابي جعه انه رجع الى موته في آخر عمره وذلك انه مسح
 على حوزيه في مرضه ثم قال لعواد فعل ما كتب امسح الناس عه فاستدلوا به على رجوعه وعندنا سار
 لا يجوز المسح على الخوارب وان قاتب معه الا اذا كان متخلدا الى الكعبين اذ جع ابو يوسف وجد حذب
 المرم من سعه ان النبي صلى الله عليه وسلم نوصفنا ومسح على الخواربين ولان الخوارب في الخلف لا يرفع الخرج
 لما نفعه من المسح بالربع وهذا المعنى موقوف في الخوارب بخلاف الخبايه والكعب لانه لا يمسح في رقعها
 ولا في جعه ان حوار المسح على الخفين فبما يختلف الفصا وكل ما كان في معنى الخلف في ايمان النبي عليه
 وامكان نفع السعفه بلحيه واما فلا وما عاوم ان غير المتخلدين المتعلين من الخوارب لا يسار له الخفيه في هذا
 المعنى فبعدد الاطلاق على ان سرح المسح ان سار رقعته لكن الخبايه الى اقرقه فهاهنا ليس الخوارب
 مما لا يعلب ولا حاحه فهاهنا الى اقرقه في اصل الواجب الكتاب وهو غسل الرجلين (واما) الخذب فمعمل
 احبا كذا في الخلدن او متعلين ويقتول ولا عموم له لانه حكاه حال الاخرى انه لم يسأل الرمن في الخوارب واما
 الخبز المتخذ من اللد فلم يذكر في طهار الروايه وقبل انه على اسفصل والاحلاف الذي ذكرنا وقبل ان كان طبق
 السعرا حار المسح عليه والا فلا وهذا هو الاصح (واما) المسح على الخرموف من الخلد فان لسها موقوف الخفين
 حار عدها وعند السابق لا يجوز وان ليس الخرموف وحده فدل انه على هذا الخلاف والصحيح انه يجوز المسح
 عليه بالا اجماع وحيث قوله ان المسح على الخبز يدل على العمل فاجوز بالمسح على الخرموف من خلفنا كذلك باله
 وهذا لا يجوز (ولما) ارون عن عمرو بن ابي جعه انه قال رأ النبي صلى الله عليه وسلم مسح على الخرموفين

مطلب المسح على
الخوارب

مطلب المسح على
الخرموفين

ولأن الحرمون يسارون الحطب في إمكان قطع السرة به فصار كذا في حوار المسح عليه ولهذا سار كذا في حاله الأفراد
ولأن الحرمون في الحطب غيره كذا في طافين ودأخروا المسح عليه فكذا هدا في قوله المسح عا بدل عن المسح
على الحطب ممنوع بل بل واحد من بدل عن العمل فام مقامه إلا أنه إذا راع الحرمون لا يحب غسل
الرجلين لو جردوا مني آخره فبدل عن العمل فام مقامه وهو الحطب فام عا بخور المسح على الحرمون من عندنا إذا
لهم ما على الحطب من أن يحب فام أحد من ليس الحز ومن لا يخور المسح علم بما سوا من على الحطب
أولا ما إذا مسح فلا يحكم المسح أسرع على الحطب فلا يعول إلى غير وأما إذا لم يمسح فلا بأس إذا مسح من ورف
الحطب وهذا هو الحطب فلا يعول إلى الحز ومن بعد ذلك ولأن حوار المسح على الحز ومن لم يكن الحاحه ليعدر
الربع وهذا الحاحه لأنه لا يعدر عليه المص على الحطب فام أس الحرمون ولم يمسح ولهذا لم يمسح على الحطب
أذا لم يمسح على الحطب كذا هدا ولو مسح على الحرمون فام راع أحدهما مسح على الحطب السادي وأما المسح
على الحرمون الباقي في طاهر الزوايه وقال الحسن بن زياد وروى عبيد الله بن الحارث ولا مسح على
الحز ومن الباقي وروى عن أبي يوسف أنه يبرع الحز ومن الباقي وجمع على الحز ابن يوسف عا بر الحرمون
بالحطب ولو راع أحدهما من يبرع الآخر ويعمل القدمين كذا هدا في قول الحسن بن زياد يمسح على الحرمون المسح
على الحرمون ومن المسح على الحطب إذا كان على أحد الحز من حرمين دون الآخر كذا هدا وإذا في المسح
على الحرمون الباقي فلا في الأعداد وحده طاهر الزوايه أن الرجلين في حكم الظاهر غيره عصا واحد لا يحل
التعري فإذا انقص الظاهر في أحدهما يبرع الحرمون بنفس في الأخرى ضرور كذا راع أحدهما الحز
ولا يخور المسح على الفارس وهذا ليس الكسب لأنه أسرع دفعا للرجل ليعدر الربع ولا يرح في راع الفارس
(ومما) أن لا يكون بالحز من كبر فاما السرة فلا يمسح عليها وهذا قول الجصاص والدر وهو أصح
أن يمسح عليه وكبر وهو قول زرارة والسائي وقال مالك بن أنس في الدوزي الحز لا يمسح على أو كبر بعد
أن كان يمسح عليه أصح الخلف وحده فلهما أن السرة ورد بالمسح على الحطب فإذا لم يمسح الحطب له ما يخور المسح
عليه وحده القياس أنه لما ظهر من القدم وإن دل وحده حله لحلول الحطب به لعدم الاستتار بالحز والرجل
في حوال العمل غير خبره فإذا وجب غسل بعضه أو حب غسل كلها وحده الاستحسان أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم أمر أصحابه رضي الله عنهم بالمسح مع علمه بأن حفاةهم لا يتخلون قليل الحزون فكان هدا به ما أن العمل
في الحز لا يمسح المسح ولأن المسح أهم مقام العمل ردها فلو منع قليل الاستكشاف لم يحصل أثره لو جرد
في أغلب الحظا والحد الفاصل بين العمل والأكثر هو قدر ملاء أصابع فإن كان الحز قدر ملاء أصابع مسح
والأفلا فام المعتبر أصابع السدا أو أصابع الرجل ذكر محمد بن أبي حنيفة قدر ملاء أصابع من أصغر أصابع الرجل
وروى الحسن بن أبي حمزة لاب أصابع من أصابع اليد وأما قدر ملاء أصابع من أحدهما هذا الفرد إذا
انكشف مسح من قطع الأسفار والباقي أن الملاء أصابع كبر الأصابع ولا كبر حرك الكل فام الحز المانع أن يكون
مسحاً بحيث يظهر ما يحجب القدم مقدار ملاء أصابع أو يكون مصحاً لكبه يبرع عند المسح فاما إذا كان
مسحاً لا يبرح فام المسح فانه لا يمسح وإن كان أكثر من لاب أصابع كذا روى المكي عن أبي يوسف عن أبي
حمزة وأما كان كذلك لأنه إذا كان مصحاً أو مسح عند المسح لا يمكن قطع السرة به وإذا لم يمكن مسح وسوا كان
الحز في طاهر الحطب أو في باطنه أو من باطنه القعب بعد أن كان أس من الكعبين لما قبلنا ولو بدا ملاء من
أنا منه الحطب المسح فيه فإن بعضهم لا يمسح وقال بعضهم مسح وهو الصحيح ولو انكشف الظاهر وفي داخله
بطانه من حله ولم يظهر القدم بخور المسح عليه هدا إذا كان الحز في موضع واحد فإن كان في مواضع متعددة
ينظر أن كان في حب واحد يجمع فيها إلى بعض فإن بلغ قدر ملاء أصابع مسح والأفلا وإن كان في حبين لا يجمع
وقالوا في القياس أن كانت على الحز من يجمع بعضها إلى بعض فإرادت على قدر الدرهم مع حوار

بالكل وجه القول الآخر الظاهر اذا عتب لا ينعص الا بالجنب وربع الجنب لا يعمل حدا (ولنا) ان المنافع
من سره الجنب الى القدم استنارها بالجنب وقد رآه بالربع فسرى الجنب السابق الى القدم من جهة الايمان حتى حكم
الظهار كمنصور واحد فادرج غسل احدهما وحب الأخرى ولو أصرح القدم الى السابق ان ينعص منعه لان
اخراج القدم الى السابق اصرح لها من الجنب ولو أصرح بعض قدمه أو سرح بعضه روى الحسن عن أبي حنيفة أنه
ان اصرح أكثر العقب من الجنب اتنعص منعه والا فلا وروى عن أبي يوسف أنه ان اصرح أكثر القدم من الجنب
اتنعص والا فلا وروى عن حماد أنه ان بني في الجنب مقدار ما يتحور عليه المسيح بن الميع والاعتنعص وقال بعض
مساجمنا انه ينعص في فان أمكنه المي المعاد بن الميع والاعتنعص وهذا ما وافق لقول أبي يوسف وهو اعسار
أكثر القدم لان المي بعد يتحور في أكثر القدم ولا أس بالاعتنعص عليه لان المقصد من لبس الجنب هو المي
واذا بعد المي انعدم اللبس فما قصد له ولا لئلا كبحر حكم الكل * (وأما) الميع على الجنب فالكلام فيه
في مواضع في بيان حوار وفي بيان سرائط حوار وفي ان ينعص هذا الميع انه واجب ام لا وفي بيان
بما ينعصه وفي بيان حكمه اذا اتنعص وفي بيان ما ينعص به الميع على الجنب الميع على الجنب (أما) الاول
فالميع على الجنب جارح والاصل في حوار ما روى عن علي رضي الله عنه أنه قال كسر يدي يوم أحد فسط
اللو يدي فقال النبي صلى الله عليه وسلم احملوا في سار فانه صاحب لوائ في الدنيا والاخر فعلق
بارسول الله ما أصعب بالجنار فقال الميع عليها برع الميع على الجنب عند كسر اليد فعلق به ما كان في معنا من
الجرح والقرح وروى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما سح في وجهه يوم أحد داوا * فلم يال وعصب عليه
وكان عصب على العصا وله في رسول الله صلى الله عليه وسلم اسو حسه ولا ان الجنب يدعو الى الميع على الجنب
لان في ربه امر حار صرنا * (وأما) سرائط حوار فهو ان يكون العسل مما ينصر بالعصا والمكسر والجرح
والدخ اوله يصير العسل لكنه يحاط بالصرر من جهة اخرى برع الجنب فان كان لا يصير ولا يحاط لا يحور
ولا يسط العسل لان الميع لمكان الصدر ولا عذر ثم اذا ميع على الجنب والجرح التي دون الجراحه حار لنا
فلما فاما اذا ميع على الجنب الزائد عن رأس الجراحه ولم يسل ما يتجه اهل الجنب لم يذكر هذا في ظاهر الروايه
وذكر الحسن من رآه به سطران كان حل الجنبه وعسل ما يتجه اهل الجنب حوالى الجراحه مما ينصر بالجرح يتحور الميع
على الجنب الزائد ويوم الميع علم مقام عسل ما يتجه اهل الجنب على الجنبه التي تلامس الجراحه وان كان
ذلك لا يصير بالجرح عليه أن يحل ويسل حوالى الجراحه ولا يتحور الميع علم لان الحوار لمكان الصرور
فمقدر بعد الصرور ومن سراط حوار الميع على الجنب اصا أن يكون الميع على تن الجراحه مما ينصرها
فان كان لا ينصرها لا يتحور الميع الا على تن الجراحه ولا يتحور على الجنب كذا ذكر الحسن من رآه لان الحوار
على الجنب للعدر ولا عذر ولو كانت الجراحه على راسه ووجهه صحيح فان كان الصحيح قدر ما يتحور عليه الميع
وهو قدر يال اصابع لا يتحور الا أن ع على عله لان المعروف من ميع الرأس هو هذا القدر وهذا القدر من
الرأس صحيح فلاحاحه الى الميع على الجنب وعار ساح الاراء في مثل هذا ان ذهب عنه يعرف الى الرأط
وان كان اقل من ذلك لم ينعص عليه لان وجود وعدمه غير واحد وجمع على الجنب (وأما) بيان ان
الميع على الجنب هل هو واجب أم لا فقد ذكر محمد في كتاب الصلاة عن أبي حنيفة انه اذا رآه الميع على الجنب
وذلك يصير اصرأ وقال ابو يوسف ومحمد اذا كان ذلك لا يصير لم يتجرخ حجاب أبي حنيفة في صور وشرح
حوام سما في صور اخرى فلم ينعص بالجنب ولا خلاف في انه اذا كان الميع على الجنب يصير انه ينعص عنه
الميع لان العسل ينعص بالصدر فالميع اولي واما اذا كان لا يصير فمصدق بعض مساجمنا الا خلاف فقال
على قول أبي حنيفة الميع على الجنب مسحب وليس بواجب وهكذا ذكر قول أبي حنيفة في اختلاف رفر
ويعرف وعدمه واجب وجهه ما روى بعض عن علي رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم امر علما

رضى الله عنه بالمسح على الخمار بقوله امسح عليها ومطلق الامر بالرحوب ولا في حذمه ان العرسه لا
 الا لئلا يقطع به وحديث على رضى الله عنه من ابحار الآحاد ولا تثبت العرسه به وهل بعض مسامحه
 اذا كان المسح لا يضر بحب ولا خلاف ولكن التوفيق بين حكمه القولين وهو ان من ذل ان المسح على الخمار
 ليس بواجب عند ابي حنيفة حتى يراه ليس بغير عيب لما ذكرنا ان المعروف من امم لما سب حو به لمسا
 معذور به ووجوب المسح على الخمار يثبت عند على رضى الله عنه وانه من الآحاد وموجب العمل دون
 العلم ومن ذل ان المسح على الخمار واجب عندهما ما عاين به ووجوب العمل لا العرسه وعلى هذا لا يثبت
 الخلاف لا محالة ولا ان عرسه المسح على الخمار لا يقدّم دليل العرسه ل نوحه من حب العمل لا ل
 مطلق الامر بجعل على الوجوب في حق العمل وانما العرسه يثبت بدليل رابدها ووجوبه رضى
 يقول نوحه في حق العمل والخمار وحدهم الخمار يكون مباحا على الوجوب وعدم الوجوب في حق العمل
 ولو روي المسح على بعض الخمار ومسح على العنق لم يذكر هذان في ظاهر الابه ومن الحسن من روى
 قال ان مسح على الاكثار والالاختلاف مسح الزاوي والمسح على الخمار به لا يضر بهما اذا كثر
 هذا ورد السرخ بالتقدير فلا يضره الزاوي على المقدر وهو لا لا تقدر من السرخ ان ورد بالمسح
 على الخمار فظاهر من معنى الاستيعاب الا ان ذلك لا يحصل من صرح بقاء الاكثر عام الجمع والله اعلم
 ه (واما) بيان ما ينعى المسح على الخمار ويان حكمه اذا اتفق سقوط الخمار من بعض المسح وحمل
 الكلام فيه ان الخمار اذا سقط فاما ان سقط لآخر أو غير ذلك لا يتحقق ان يكون في
 أو خارج الصلاة فان سقط لآخر في الصلاة صحتها وان كان خارج الصلاة صحتها
 الى موضعها ولا يجب عليه اعادة المسح وكذلك اذا سقطها بغيره الا ان يترك المسح على الخمار
 اذا سقط الخمار في حال الصلاة انه يسفل وان سقط خارج الصلاة يجب عليه العمل بالفرق ان هذا
 الفصل لم يكن الخمر في الذرع وكذا سقط عند رآل الخمر وهذه السقوط نصب العذر وانه عام فكأن الفصل
 سابقا وانما وجوب المسح والمسح فامام الخمار الى المسحوك كما اذا مسح على راسه ثم حلق الشعر اذ لا يجب
 المسح وان رآل المسح كذلكهما وان سقط عن ر فان كان خارج الصلاة وهو يحدث اذا اراد ان يصلي
 نواضع غسل وضع الخمار ان كانت الخمار على اعضا الوضوء وان لم تكن بعد غسل وضع الخمار لا
 لانه يدر على الاصل فقال حكم البدل فيه موجب غسله لا غير ان حكم الغسل وهو الطهارة في سائر الاعضاء
 فامام لا يندم ما رويها وهو الخمر بالمسح عليها وان كان في حال الصلاة يسفل لتقديره على الوصل فل
 حصول المصروف بالتدليل ولو مسح على الخمار صلى انما لم يربح حواضه لا يجب عليه اعادة ما صلى بالمسح وهذا
 قول اجماعنا وقال الساجي ان كان الخمر على الخمر والفرج بعد ولا واحدا وان كان على الكسر فيه فولا
 وجه قوله ان هذا عذر رابده ولا ينعى وجوبه ايضا عند ربه انه كالمسح في بعض اذ لم يجد الماء وحذرا
 لطفاً له صلى الله عليه وسلم من سدا سرح من بعض كذلكهما (ولما) ما روي من حديث على رضى الله عنه ان
 النبي صلى الله عليه وسلم أمر بالمسح على الخمار ولم يأمر بأعادة الصلاة مع حاجته الى الماء (واما) بيان
 ما عارض فيه المسح على الخمار المسح على الخمار (فيها) ان المسح على الخمار غير موجب بالا بل هو موجب تأد
 والمسح على الخمار موجب بالا ثم لم يرد ذلك والسافر بلاه انما لم يلقها الا ان التوفيق بالسرخ والسرخ وب
 هناك بقوله مسح الغمر يوما وليلة والسافر بلاه ان لم يلقها ولم يرد ذلك سائل اطلق بقوله امسح عليها (ومما)
 انه لا يضره الطهارة لوضع الخمار في الوضوء وهو يحدث ثم يوصا حله ان مسح عليها ويسطر الطهارة
 ليس الخمار حتى لو لم يمسحها وهو يحدث ثم يوصا لا يتحوله المسح على احد لان المسح على الخمار لا يغسل لما فيها
 واذا مسح عليها فكأنه غسل ما يجب انما يعلم الغسل الخمر جعل ما تمس برول الخمر بالقدمين لا رافعاه

طلب نواصين
 المسح على الخمار

ولأنه ن ذلك الا وان يكون لاس الحطب على طهار وصف الحطب سائلين (ومها) انه اذا سقط الحمار
 لاس ر له من المسح وسقوط الح من أو سقوط أحدهما فوجب ان يعاص المسح لما بنا
 فصل (م) واما رابط أركان الوضوء (حما) ان يكون الوضوء بالما حتى لا يتجوزا وضوء عساوي الما
 من الماء كالمخل والماء والانس ويجوز ذلك لقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اذا قموا الى الصلاة فاعسلوا وجوهكم
 وأيديكم الى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم الى الكعبين والمراد منه العسل بالما لانه يقال قال في آخر
 الآية وان كسم مريض او على شعر أو حاء أحدكم من العاط أو لاسم العسل فلم يتجوزا فمما هو واضعنا طسا
 فعل الحكم الى ان يات بمسح الماء فدل على ان الماء ولله هو العسل بالما وكذا العسل المطلق يصرف الى
 العسل الملهاء وهو الماء (ومها) أن يكون بالما المطلق لان مطلقا الم الماء يصرف الى الماء المطلق
 فلا يتجوز الوضوء بالما المصنوع والماء المطلق هو الذي يسارع افهام الناس اليه عند اطلاق اسم الماء كما الامر
 والله وبوالآثار وما اكسها وما العدران والخاص والصار فيعبر الوضوء بذلك كما هو كان في مسنده أو في
 الاواني لا يصح من مكان الى مكان لا يسلط المطلق اسم الماء عنه وسواء كان عدنا أو ملحا لان الماء الملح
 يسمى ما على الاطلاق وقال النبي صلى الله عليه وسلم حلى الماء طهورا لا ينقصه شيء الا ما عسر لونه أو طعمه
 أو ريحه والظاهر هو الظاهر في نفسه المظهر وهو وقال الله تعالى وأرسلنا من السماء ماء طهورا وقال الله تعالى
 ويزل عليكم ربنا ما لنفهمكم به وروى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن الصبر فقال هو الطهور
 ما واخيل منه وروى انه صلى الله عليه وسلم سئل عن الماء التي يكون في الصلوات وما يدور من الدواب
 والسيباع فقال هما أحدث في نظري وأما ما به وهو لاسراب وطهور وكان النبي صلى الله عليه وسلم سوفا
 من آثار المذنبه (وأما) المصنوع فهو ما لا يسارع اليه الافهام عند اطلاق اسم الماء وهو الماء الذي سحر من
 الاسماء بالصالح كما الا حمار والمار وما الورود ويجوز ذلك ولا يتجوز الوضوء به في ذلك وكذلك الماء المطلق
 اذا حالته في من الماء بآثار الظاهر كالنخل والخل ويصح ان يصبغ في ذلك على وجهه قال عنه اسم الماء بان صار
 ملونا به فهو عني الماء المصنوع بطهران كان الذي حالته مما حاله لونه لو كان الماء كالماء وما العسر والعصران
 ويجوز ذلك بعسر العله في اللون وان كان لا يتخالف الماء في اللون ويتخالف في الطعم كما عسر العسل الانص وحله
 به برأيه في الطعم وان كان لا يتخالف فيه ما بعسر العله في الاخر فان اسو ما في الاخر لم يذكر هذا في ظاهر
 الرواية وقالوا حكم حكم الماء المصنوع احده اطا هذا ان يمكن الذي حالته مما عسر منه ما به فانه كان مما
 به مسنده ذلك وتطبخ به او يتخالف به كما الصابون والاسنان يتجوز الوضوء به وان بعسرت الماء أو طعمه
 او ريحه لان اسم الماء بان وارد ادعيا وهو الطاهر وكذلك حوب السمنه عسل المس بالما المخل بالصدر
 والخرص فيعبر الرضو به اذا صار عذقا كالسمن المخلوط لانه حبيب رسول عنه اسم الماء ومما أضا
 ولونه بالماء المطلق بالانس وبالزباد وبالخص او بالبور او بوجع الاواني أو بالمارسه أو بطول المسك
 يتجوز الوضوء به لانه لم يزل عنه اسم الماء وبني معناه أنصاع ما فيه من السرور الظاهر لتعذر صوب الماء عن
 ذلك وفاس ما ذكرنا به لا يتجوز الوضوء به عند العزل عن طعم الماء وصعوره به معلو بان طعم العز كان في في الماء
 المصنوع وبالناس احدا ان يوصف وقال لا يتجوز الوضوء به الا ان احببه رل العسل بالانص وهو حذبت
 عند الله من مسعود رضي الله عنه حذرا وضوءه وذكر في الجامع الصغرى ان المسافر اذا لم يجد الماء ووجد حسد
 المرصوصه ولم يعم وذكر في كتاب الصلاة بوضاؤه وان يعم معه احب الي وروى الحسن عن أبي حنيفة انه
 يجمع بينهما لا يتخالف وهو قول محمد وروى يوح في الجامع المروزي عن أبي حنيفة انه رجح عن ذلك وقال لا وضوءا
 به ولكنه يعم وهو الذي اسفر عنه قوله كذا قال يوح وبه احدا ان يوصف بمالك والسائي واحج هو لا
 بقوله تعالى فلم يتجدوا وما هم مواضع عند اطلاق الحكم من الماء المطلق الى ان يات من بعده الى التمسك من

البند في الروايات قد حافت الكتاب وهو لا ط وافي حديث عده من معبود من وجوه (احدها) ان ما رواه
 رواه أبو حمزة عن أبي ربيعة عن أبيه ودوا أبو حمزة هذا كان سادنا الكوفة وأبو ربيعة مجهول (ومما) انه قيل
 لعنه الله من معبود هل كتب مع النبي صلى الله عليه وسلم لله الخ فقال لسي كتب وسئل لم يندد عليه هل
 كان صاحبكم مع النبي صلى الله عليه وسلم لله الخ فقال وددنا به كان (ومما) انه من اخبار الآحاد ورد على
 صحابه الكتاب ومن شرط موثوق الواحد ان لا يخالف الكتاب اذا خالف في صحت او سلكه نسخ به لان
 لله الخ كتاب عنه وقد الآ به رب المدينه وجهه رواه الخ وهو قول جده ذم هذا لان احدهما انه
 يصح وجوب الوصو بسند العرف وهو حديث ابن مسعود رضي الله عنه والآ خر نصي وجوب التعم
 وهو قوله تعالى فلم يجدوا ما فعلوا واصعدا طسا والعمل بالمثل واجب اذا تمكن العمل بها وهما يمكن
 ادلتا في وجوب الوصو والتعم فصح بغير ما كمل سور الخبار ولا في حقه ما روي عن عده من معبود
 رضي الله عنه انه قال كما اختار رسول الله صلى الله عليه وسلم خولساق بيت تدخل عليا رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فقال لهم منكم من ليس في قلبه معال ومن كرتعيب روى رواه فلم يسم صاحبنا روى
 بالقيام فثبت رد حلت البت فترويه باذاو من يندد ربح معه خط في خطا وقال ان ربح من هنام روى
 الى يوم القيامة فثبت انما حيا انحر الجميع فاذا ما رسول الله صلى الله عليه وسلم فنعرض حقه كانه حازر
 حافظ الى ان ابن مسعود دخل بعد ما أوصاه فثبت لا الا يندد في اذاو فقال عمر طسه وما طهورا حدثك
 ووصاه صلى الله عليه وسلم وكذا جماعة من الصحابه مهم على ابن مسعود وابن عباس رضي الله عنهم كانوا يحذرون
 الوصو بسند العرف وروى عن علي رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال بسند العرف وصو من لم يندد
 لما وروى ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال بوصو بسند العرف ولا تترصوا بان ابن مسعود وروى عن أبي
 العلاء الرازي انه قال كتب في جماعة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعضه في العرف حصر الصلاة
 فعلى ما وهم ومعهم بسند العرف فوصاهم بسند العرف وكر الوصو عما انكر ووصاهم بسند العرف
 الوصو بسند العرف وهذا حكمه الاجماع فان كان بوصاهما العرف كان بعدد حوار الوصو عما المعروف
 بوصو بسند العرف لكونه واحدا في المطلق ومن كان بوصاهما بسند كل لا يرى ما بالعرف وروا
 خطه وعنه كانه لم يندد في الله عليه وسلم في حقه العرف والطهور ما الخ لم يندد بوصو بسند العرف
 لكونه سادنا الظاهر به من ان الخدب ورد مورثا شهر والاستعانة حسب عمل به الصحابه رضي الله
 عنهم وبنو بالتوصل فصار موافقا لسندنا كذا المعراج والنفرد روى من الله واحدا زاله به
 والسفاهه وعده من ما كان الراوي في الاصل واحدا ثم اسير وبلغه العلم بالقول وسئل عما نسخ به الكتاب
 مع ما لا يخفى لهم في الكتاب لان عدم بسند العرف في الاسعار من عدم الما اذ لا يندد عروا واعراضا
 من الما فكان يندد حوار التعم بعدم الما فلعنه الله بسندنا لانه فكاهه قال ولم يجدوا ما فعلوا
 الا انه لم يندد عليه تشبهه اذ يندد ما ذكر ما من ما روى بحقا لقصاه رضي الله عنهم في ما ان الله في ما
 الوجه مع أهم كانوا اعرف الناس بالساح المسوح بطل دعوى التسع وما ذكر ما من الطعن في الراوي أما انه
 فرار فندد من مسلم في الصحيح فلا مط لا حذوه واما ابو ربيعة فندد من صاعد وهو من هذا الباب ومن
 ابو ربيعة موثوق في عرو من حرم فكأن معروف في نفسه رسول فالحول فبنااته لا يندد في رواه على انه يروى
 هذا الخدب من طريق آخر عن هذا الطريق لا يندد من الطعن فيهم ان ابن مسعود لم يكن مع رسول الله صلى
 الله عليه وسلم لانه الخ دعوى باطل لما رواه في حقه في خط وكما روى كونه مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
 في حرا راجع العفا على العمل به وهو انه طلب منه اخبارا لم يستعها فاما بحرس ورويه في الزو به فانه

رحس أو ركس والدليل عليه أنه روى أنه لما رأى أقواما من الرط بالعراق قال ما نسيه هؤلاء بالنسبة إلى الخس ورواه أنه مر بهم بلعبون بالكوفة فقال ما رأي أحدكم أسه ولا من الخس الذين راىهم مع النبي صلى الله عليه وسلم ليلة الخس وما روى أنه قال لذي كس ه وان علمه قال وددنا أن نكون معه محمول على الخال التي خاطب فيها الخس أي لذي كس معه وف حطاه الخس وددنا أن نكون معه وف خاطب الخس واحتلب المساح في حوار الاعمال بسند القوي على أصلي أني حسبه فقال بعضهم لا حو ولا الخوار عرف بالنسب وأنه ورد في الوصو و الاعمال فبعضهم على مود النس وقال بعضهم بخور لا سوام ما المعنى لم يلد من معرفه من سبب القهر انتهى وهو الخلف وهو أن يلى من القهر في الماء فصرح جلاونه إلى الماء وهكذا كراس مسعود رضى الله عنه في سبب سبب القهر الذي نوصاه رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة الخس فقال عراب أفسها في الماء لا من سبب القهر أم لا طرح القهر في الماء الملح ليعرف أدام حوار فقالوا فسادا وصا به عندنا حسبه وان كان غلط كالب لا يجوز الوصو به لا خلاف وكذا ان كان في القهر علة أو سبب وقد لا بد له صار مسكرا أو المسكر حرام فلا يجوز الوصو به ولا في السبب الذي نوصاه رسول الله صلى الله عليه وسلم كان رفعوا حوا فلا يلحق به الغلط والمزهدا اذا كان سافا كان ماط وحادي طبعه فسادا حوا أو فارصاه وعلى الاحتمال وان علا واسد وقد ورد باليد كرا القدر في مخرجه من الكرخي الاحتمال في مخرجه من الكرخي واني طاهر الناس على قول الكرخي يجوز وعلى قول أني طاهر لا يجوز وجه قول الكرخي ان اسم السبب كاشع على التي منه يقع على المظوح فمدخل حسب النص ولا في الماء المطلق اذا احط به المساعبات الطاهر بخور الوصو به لا خلاف من أخصنا اذا كان الماء عالوا وهما احرأ الماء على احرأ القهر فخور الوصو به وجه قول أني طاهر ان الحوار عرف بالحدب والحدب ورد في التي فاه روى عن عندنا من مسعود رضى الله عنه أنه سئل عن ذلك السبب فقال عراب أفسها في الماء وأما قوله ان الماء احط بالما لا مع الوصو به ومع اذالم يعل على الماء أصلا فاما اذا علم عليه نوحه من الوحد فلا وجه ما علم عليه من حسب الظن والآن وان لم يعل من حسب الا حوا فلا يجوز الوصو به وهذا أقرب القول إلى الصواب وذكر القاضي الاستيعاني في مخرجه من الكرخي واني وجهه على الاحتمال في مخرجه فقال على قول أني حسبه بخور الوصو به كما يجوز مخرجه وعنده محمد لا يجوز كذا لا يجوز مخرجه واني نوصاه روى من الوصو والسبب فقال يجوز مخرجه ولا يجوز الوصو به لا لا يرى الوصو بالي الخوصه فاطم و ح المراءى وأما سبب الزيت وسار الا سبب ولا يجوز الوصو به أعده عامه العلماء وقال الاوراعى يجوز الوصو بالاسد كذا سبب الا سبب أو مفلوحا حوا كان أو ماسا على به القهر (ولنا) أن الحوار في سبب القهر سبب معدولا به عن القهر لان القهر باني الحوار لا الماء المطلق وهذا ليس عما مطلق بدليل أنه لا يجوز الوصو به مع القدر على الماء المطلق الا ما عرفنا الحوار بالنسب والنسب ورد في سبب القهر حوا في مخرجه على أصل القهر (ومها) أن تكون الماء طاهر فلا يجوز الوصو بالماء الحسن لان النبي صلى الله عليه وسلم سمى الوصو طهورا وطهار وله أصلا الا طهور و قوله لا أصلا الا طهار وسبب حصول الطهار بالماء الحسن والماء الحسن ما حاطه القهر وسبب كرا من القدر التي يحاط الماء من القهر فبعضه في موضع ان ساه (ومها) أن يكون طهور والقول الذي صلى الله عليه وسلم لا يعل الله صلا امر حتى يصح الطهور واصعه فبعض روجه مخرجه مخرج راسه فبعض روجه الطهور راسه للطاهر في ذاته المظهر لغيره فلا يجوز الوصو بالماء المستعمل لا يمتنع عند بعض أخصنا أو عند بعضهم طاهر عطر طهور وعلى ما ذكره ويحوي بالماء المكروه لا يعلس بغيره الا ان لا ولي أن لا موصاه اذا وجد غير ولا يجوز سورا غير واحد لانه سكون في طهور مخرجه الا كرا وعنده بعضهم في طهاره وسبب وسبب الكلام في مخرجه اذا انبها إلى ما في حكم الاسار فسد من أنواع الاحتمال ان ساه الله تعالى (واما) السه فليس من السراط وكذلك الترتيب فخور الوصو

بدون النسبه ومما اشتهر عندنا وعند الساعى من السرا فلا يجوز بدرك ما وكذا ان اعلن الموصى لنفسه
سرا لمصلحة وصيه عندنا يجوز وصو الكافر عندنا وعند سمرط فلا يجوز وصو الكافر وكذلك الموالا
لنفسه سرا عندنا المباح وعند سمرط وسيد كرهه المسائل عديدها من الوصو لا من النسبه
عندنا من العرائض فكان الخافها بفصل السن اولى

(فصل) وأما في الوصو فكيف نصها قبل الوصو ونصها في اسائه ونصها في اسائه (أما) الذي
قبل الوصو (هذا) الاستعنا بالاختار او ما نعوم مقامها وصي الكرخي الاستعنا استعمالا راد وطلبه
اخر وهي الخراج الصغر والطحاوي سما استعنا وهي طلب الطب وهو الطهار والاستعنا هو طلب طهار
القتل والله في الوصو وهو ما يخرج من الطل أو ما يلو وربع من الوصو وهي المكان المربع (والكلام
الاستعنا) في مواضع في بيان صحة الاستعنا وفي بيان ما يستعني به وفي بيان ما يستعني منه اما الاول لاستعنا
سبه عندنا وعند الساعى فرض حتى لو ترك الاستعنا اصلا حارب صلاه عندنا ولكن مع الكراهه وعند
لا يجوز والكلام فيه راجع الى اصل يذكر ان ما الله تعالى وهو ان يذل العاصه الخبيثه في القلوب والدين
عموي حتى سوار الصلاه عندنا وعند نفس معوم فافض في الاستعنا فقال اذا استعني بالاختار ولم يفسد وصي
الاستعنا حارب صلاه وان صانعها سعى من العاصه اذا خيرا لا تسأله العاصه واعانته بها وهذا ما سعى
طاهرهم استعنا الدليل على ان الاستعنا ليس بمرس ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال
من اصغر قلنور من فعل بعد احسن ومن لا فلاح ح والاسدلال به من وجهين أحدهما انه في الخرج
في ركه ولو كان فرضا لكان في ركبه ح والثاني انه قال من فعل بعد احسن ومن لا فلاح ح ومثل هذا يقال
في المعروف وانما يقال في المدح والثناء والثناء الا انه اذا ترك الاستعنا اصلا ووصي بكر
لا يفسد العاصه جعل عموا في حق حوا الصلاه دون الكراهه واذا استعني رابعا الكراهه
لان الاستعنا بالاختار أهم مقام العسل بالمأ سريان ضرور اذا الانسان فدا لا يحسد سر او مكنا
حاليا للعسل وكسب العور حرام فافهم الاستعنا مقام العسل في رول به الكراهه كثر وا
بالعسل وفرد روى عن ابن مسعود رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يستعني بالاختار ولا يظن باننا
الصلاه مع الكراهه (واما) بيان ما يستعني به فالسبه هو الاستعنا بالاسا الظاهر من الاختار والامتنان والقران
واخرى النوايا ويكره الزوب وعمر من الا تحاس لان النبي صلى الله عليه وسلم لما سأل عن الله من مسعود عن
اختار الاستعنا أنا محجور من وره فاحسنا لخر من وري باليه وعلم بكون احسا فقال اها حسن او ركه
أي يحسن ويكره بالعلم لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم من عن الاستعنا بالزوب والرمه وان من اسبه
زوب او رمه فهو يرى مما اراد على حمد وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا
بالزوب فان العظم اذا حواكم الحن والزوب علف ذراهم فان فعل ذلك سبه عندنا ويكره
ومر بكراهه ويجوز ان يكون له ان احسنا به ان يكون يحبه كذا ويحبه كذا وعند

مطلب الكلام في
الاستعنا في مواضع

لا يسبه حتى لا يجوز صلاه ان لم يسمع بالاختار بعد ذلك وجهه قوله ان الذين وردنا بالاختار ورا
المصوص عليه ولان الزوب يحسن في نفسه والتعس كسر بل العاصه (ولما) ان الص مغلون على الظها
وقد حصل بعد الاسا كما يحصل بالاختار الا انه ذكر بالزوب لمناحه من استعمال الحس واصاد علف ذوات
الحس وكره بالعلم لمناحه من اساد رادهم على ما يظن به الخديف فكان النبي عن الاستعنا به لم يفي في غير لاني
عنه فلا تمنع الاعتداده وقوله الزوب يحسن في نفسه لم يلم لكه ناس لا يفصل منه من الى الدين بفصل
ماستعماله نوع طهار لسلل العاصه ويكره الاستعنا بخبره اندساح ومعلوم الا ترى من الخطه والنسبه
لمناحه من اساد المال من عور ضرور وكذا علف الظها م وهو الحس لا به تتعس للظاهر من عور ضرور

والمعبر في اياه هـ هذه السبعة عندنا هو الاتفاق دون العدد فان حصل بحد واحد كفا وان لم يحصل بالثلاث راد
عليه وعند السامعي العدد مع الايمان شرط حتى لو حصل الاتفاق عما دون الثلاث كل الثلاث ولو ركب لم يحتر
واضح السامعي عمارو بن عباس التي صلى الله عليه وسلم انه قال يا سمير فلو رآه امر بالاسار ومطلق الامر
للوعوب (ولنا) ما روي عن حبيب بن اسيد عن رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم سألته اجمارا لاسيما
فاما ما يحذر من وزوره في الزينة ولم يسأله عمارا بالثلاث لو كان العدد معه شرطاً لانه اذا لم يكن به ركب الواجب
ولان العزم منه هو التظاهر وقد حصل بالواحد ولا يجوز بنفس الظاهر من غير ضرورة (وأما) الحدوث
فحجه عليه لان اول الاسار من واحد على ان الامر بالاسار ليس له في الحصول الظاهر فاداء حصلت عما
دون الثلاث وقد حصل منه ضرورة مني حكم الامر وكذا لو استصحب محتر واحد له بالزينة اسوف لانه غير له الا به
اجاز في حصول معنى الظاهر وبـ يحيى بن اسار لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يأكل بسمه ويسبحه
بنار وعن عاصبه رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يأكل بسمه ويسبحه بنار ولان النار
للاداء وهذا اذا كانت الكفاية التي على الخرج قدر الدرهم أو أقل منه فان كان أكثر من قدر الدرهم لم يذكر في
ظاهر الرواية واحتلف المسامح فيه فقال بعضهم لا رول الا بالعسل وقال بعضهم لا رول بالاحجار وبه أحد العلماء
أبو اللب وهو الصحيح لان الدرهم ورد بالاسيما بالاحجار مطلقا من غير فصل وهذا كله اذا لم يعد الكفاية
الخرج فان بعدا بنظر ان كان المسمى أكثر من قدر الدرهم يجب عليه بالاجماع وان كان أقل من قدر الدرهم لا
يجب عليه عند أبي حنيفة وأبي يوسف وعند جندب بن عبد الله كذا في شرحه في سحره في محصر الكرخي ان الكفاية
اذا تجاوزت محتر حها واجب عليه ولم يذكر خلاف احتمالا لمحمد بن الحسن بن الكرخي ان الكفاية ليس بعقود وهذا (كثير
ولهما ان القدر الذي على الخرج قليل واعا صر كثر انهم المسمى اليه وهما باحسانا من محققين في الحكم فلا
يحد من ان الارى ان احدهما رول بالاحجار والآخرى لا رول الا بالمالا واذا احتلف في الحكم يعطى لكل
واحد منهما حكم نفسه وهي في نفسها قليلة فكأن عمارا (وأما) بيان ما سبغى منه فالاسيما مسنون
من كل محتر من المسلمين له عن غيره كالمعاطة والدول والمي والودي والمدي والدم لان الاسيما
للظهور بقليل الكفاية واذا كان الخس الخارج من الدمن عمارا من به مع الحاجة الى الظهور بالقليل
ولا اسيما في الرخ لانه ليس بعين من به (ومنها) السؤال لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه
قال لولا ان اسى على أمي لآمرهم بالسؤال عند كل صلاة وفي رواية عند كل وضوء ولا به مطهر للعلم على ما
ينظر به الحدوث السؤال مطهر للعلم ومرضا للرب عز وجل وروى عنه انه قال ما زال خير من سأل
بالسؤال حتى حسب ان يردني وروى انه قال طهر واسأله العرق بالسؤال وله ان يسأله بأي سؤال كان
رطبا او ناسا مائلا أو عذرا مائلا صائعا كان او عرسا من الرزق أو بعد لان خصوص السؤال مطلق وعند
السامعي بكرر السؤال في الرزق للصائم كذا في كتاب الصوم (وأما) الذي هو في اسد الوصو (فيها)
السه عديا وعند السامعي هي در صه والكلام في السه راجع الى اصل وهو ان معنى العربة والعاد عزلا من
الوصو عديا وعد لا من وهذا صريح من الكافر عندنا خلافاً واحج عاروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه
قال الوصو سائر الاعان والاعان عباد فكذلك سطر ولها كان السهم اذ حتى لا يصح بدون السه وأنه
خلف عن الوصو والخلف لا يخالف الاصل (ولنا) قوله اني بألم الله انتم أموا اذا قم الى الصلاة فاعلموا
وجوهكم وأيديكم الى المرافق وامسحوا برؤسكم وأرجلكم الى الكعبين أمر بالعسل والمسح مطلقا من شرط
السه ولا يجوز عند المطلق الا بدليل وقوله تعالى بألم الله انتم أموا الا هو نوا الصلاة وأنتم سكارى حتى
مأنه ولون ولا حسا الا عاروى يدل على بطلان ما في الحديث من ان الصلاة اذا لم تكن عارضا تدل على عاه
الاعمال مطلعا من شرط السه وحصى اتها حكم النبي عند الاعمال المطلق وعند لاسيما الاعمال

اعمال معروفون بالنسبة وهذا خلاف الكتاب ولأن الأهر بالوصو لحصول الطهارة قوله تعالى في آخر آية الوضوء
ولكن رطب ما ظهركم وحصول الطهارة لا يصح على السبيل على استعمال المظفر في محل قال في الطهارة والماء مظهر
لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال حل الماء ظهور الأضحية من الأما عرطعة أو ربحه أو لونه
وإن الله تعالى وأمرنا من السماء ما ظهر وأول الطهور اسم للظاهر في نفسه المظهر والمحل والمحل فالحل على ما عرفت
وهو معنى أن الطهارة محل الماء خلفه وفيه لسان فصل في السباح في الوضوء لئلا يفسد الوضوء
والعسل فلا يضر طهارة الماء إذا سارط الماء العسل الصلح الأحباري وهو من أن اللزج الوضوء معنى الطهارة
ومعنى العسل منه من الروايات أن أصله من الماء مع عسل وأن لم يتصل به لا يقع عسل لكنه يقع وسببه في
أدائه الصلح لحصول الطهارة كالشيء إلى الجملة (وأما) الحذب فأمر الله به سفر الصلح لاجتماعه على أنه
ليس بشرط الاعتناء لصحة الاعتناء وهو لا يضر لأن الاعتناء هو التصديق والوضوء ليس من التصديق
في معنى فكان الثواب منه بسفر الصلح لأن الاعتناء من كرمي أراد الصلح لأن صوته من لوازم الاعتناء
قال الله تعالى وما كان الله ليضيع إيمانكم أي صلاتكم إلى رب المصدقين ركنها تتول في النعم أنه ليس بها
أصلا إلا أنه إذا لم يتصل به السبح لا يجوز إذا الصلح به لا لأنه عسل بل لا يفسد حصول الطهارة لأنه طهارة
صرو به حلت طهارة عند سائر فعل لا يفسد له بدون الطهارة ذلك عرفت عن السبح لم يفسد طهارة بخلاف
الوضوء لأنه طهارة حصصه فلا يصح على السبح (ومنها) السبحه وقال مالك أنها من الأذكار باسمها
السبحه بالقلب مقام التسبيح باللسان دعاء الجرح وأصح عارو عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال
لا وضوء لمن لم يذكر (ولنا) أن آية الوضوء مطلقه عن شرط التسبيح فلا يبعد أن لا يفسد صالح للتيسيد ولأن
المطلوب من الوضوء هو الطهارة وركب التسبيح لا يفسد وهو لأن المحل طهارة والاحل فلا يفسد طهارة
على صبح العسل والدليل عليه ما روى عن ابن مسعود رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من
نوى أركب ما لم يركب طهارة كل طهارة جامع منه ومن نوى أركب ما لم يركب طهارة كل طهارة جامع منه ومن نوى
والحذب من جملة الآحاد ولا يجوز تحريم الكتاب بخلاف الواحد من جملة السكك وهو معنى
السبحه كقول النبي صلى الله عليه وسلم لا صلا لحار المصعد إلا في المصعد به يقول أنه سببه لمواظبة التي
صلى الله عليه وسلم عليها عند إفصاح الوضوء وذلك دليل المسبحة وقال عنه الصلح والسلام على كل أمر ذي
بال لم يفسد أنه من كراهته وهو أمر واحلف المسبح في أن التسبيح يوجب ما قبل الاستبعا أو بعد قال
بعضهم فيه لأنه من إباحة الوضوء وقال بعضهم بعد لأن حال الاستبعا حال كونه في الوضوء فلا يفسد كونه
إن الله تعالى في تلك الحالة من أن التسبيح (ومنها) غسل الدرس إلى الزم من أولها إلى آخرها إلا أن التسبيح من
مأه وقال من أنه فرض مما أحله وأفتاهم منهم من قال أنه فرض من يوم النسل إلى اليوم ومنهم من قال
أنه فرض من يوم النسل خاصة وأما ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إذا استعظ أحدكم من
منامه فلا يغسله في إلا لا حتى يغسلها بما فيه لا يغسله في رأسه من يوم النسل إلى اليوم ومنهم من قال
الغسل فرضا (ولنا) أن الغسل لو وجب لا يجوز أن يحبس من الحذب أو من المصن لا يفسد إلى الأول لأنه
لا يجب الغسل من الحذب الأمر واحد فأوجبنا عليه غسل العسل بعد ما عطف من منامه من ومن
عسل الوضوء لا وجبنا عليه غسل عسل الحذب من ولا يفسد إلى الثاني لأن الغسل عزمه لو لم يفسد وهو فرض
والله أسأركم الحذب حب قال فإنه لا يغسله في رأسه من يوم النسل إلى اليوم والعسل خاصة واحلف المسبح
الغسل إلى الغسل وأما ما لا لا يجب لأن الأصل هو الطهارة فلو سبب العسل بالسبح والاحل فكذلك
الحذب حولا على من أنه لا لا يضره واحلف المسبح في ومن غسل الدرس أنه غسل الاستبعا بالما
أو بعد على بله أوال قال بعضهم فيه وقال بعضهم فيه وقال بعضهم فيه وبعد تكبلا لا يظهر (ومنها)

مطلب في التسبيح
في الوضوء

مطلب في غسل
الدرس

في الوصو لان الذي صلى الله عليه وسلم والحمد لله واطمأن عليه لئلا يسهو عنه بعد ما وعد الله
 به من وجه قوله ان الاخرين ثمان مائة والمسيح في آية الوصو بحرف او او واما الجمع المطلق لكن اجمع
 المضاف يحصل ان الله تعالى جعل في الترتيب فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم حسب عمل من ما فكان به بيانا
 لاحد لخصه (ولما) ان حرف الواو والجمع المطلق واجمع يصعب الترتيب جمع مقصد ولا يجوز تشديد المطلق الا
 بتلليل وفعل الذي صلى الله عليه وسلم عكس ان يحصل على مواضع الكتاب وهو انه اسما فعل دللت له قوله
 اجمع المطلق لكن من حسابه جمع بل من حسابه من وعل هذا الوجه يكون علا غروانه الكتاب كن اعنة
 ربه مومنة في كتاب الله والظاهر انه يجوز ما لا جماع وذلك ان يكون الزعم المظنه مراد من النص
 حوار المزمع من حيث يرويه لاس حسب هي مومنة كذا في اهل البيت ان من الوصو للظاهر لم ياذكر
 المسائل المتقدمة والتظهر لا تصح على الترتيب للمعنى (ومها) الاولى وهي ان لا يستعمل الموصى به
 الوصو عمل ليس منه في الذي صلى الله عليه وسلم هكذا كان يفعل وفعل في سائر الاول ان لا يحكى في آيات
 الوصو معناه ما يجب فيه الوصو المعقول فان كتب سطح المروا وبعد ما هي فرض وقيل انه اخذ قوله
 الساعى والكلام من الترتيب على نحو ما ذكرنا في الترتيب (ومها) الترتيب في العمل وهو ان جعل
 الوصو بدنا لما لا يروى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوصى امره وقال هذا وصو لا يفعل الله الصلا الا
 بوصا من امره من وعل هذا وصو من يصعب الله الى حرم من بوصا بدنا بدنا وقال هذا وصو وصو
 الاسما من صلى في راد على هذا او تقتض منه بدنى وطلم وفي رواه في راد او تقتض من المعنى واحلف
 في او قل لا يصحهم راد على واضح الوصو وتقتض عن مواضعه وقال بعضهم راد في ذلك مراد ولم يوا
 الوصو وتقتض عن الواحد والصحيح انه تحول الى الاعضاء دون بعض الفعل ما هي راد على اللاب او يقتض
 عن اللاب ان لم يزل من سبب لان لم يروى رسول الله صلى الله عليه وسلم منه هذا يدع فليحبه الوعد
 لوراد على اللاب او تقتض راد على اللاب سبب لا يلحق هذا الوعد لان الراد على اللاب من باب الوصو على
 الوصو دونى وانه يورى في نور على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم وكذا جعل رسول الله صلى الله عليه
 وسلم الوصو من سبب صفة الثواب فكان المراد منه الاعضاء لاس الزاد والنقص (ومها) البد
 ما هي في البدنى والزحل لان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يواظب على ذلك وهي سبب في الوصو وفي
 من لم يعمل لما يروى ان الذي صلى الله عليه وسلم كان يحب التماس في كل شيء حتى السهل والعرجل (ومها) البد
 فيه من ووصو الا صانع لان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك (ومها) بحليل الا صانع بعد اتصال
 الى ما يسمي القول الذي صلى الله عليه وسلم جعلوا اصابعكم قبل ان يخلها فانارهم وفي رواية جعلوا اصابعكم لا يخلها فانار
 بهم ولا ان العمل من لسا اكل اخر صفة فكان مسونا ولو كان في اصبعه حاتم فان كان واصعا فلا حاجة الى التعريف
 وان كان صفا فلا بد من التعريف لصل الما الى متبعه (ومها) الاعضاء في مسح الرأس وهو ان مسح كله
 روى عنه من راد ان الذي صلى الله عليه وسلم مسح رأسه كله ما قبل مما وادروا بعد ما في فرض وقدم
 الكلام فيه (ومها) البدن المسح من مقدم الرأس وقال الحسن البصري المسح المسح من الما
 فقدموا الى مقدم الرأس ثم بعد ذلك الى الخلف وهكذا يروى همام عن حماد والصحيح قول العامة لما روى ان الذي
 صلى الله عليه وسلم كان يمسح من مقدم رأسه ولا ان المسح في المعنويات لسا بالمثل من أول العصر
 فكان في المسوحات (ومها) ان مسح رأسه من واحد والثلث مكررو وهذا بعد ما وقال السابى السب
 من الترتيب وروى الحسن عن ابي حنيفة انه مسح رأسه من واحد اجمع السابى ياروى ان عدان
 عمل وعلم انهم ما يحكي الوصو رسول الله صلى الله عليه وسلم فعله لا ما ومسح خاتم اسن بدنا ولا ان هذا
 ركن أصلى في الوصو فمن سبب السبب فاساعى الركن الآخر وهو العمل بخلاف المسح على الختم لا يله

مطلب الاولى
 الوصو
 مطلب الترتيب
 العمل

فان السبب
 بالمثل

مطلب الاعضاء
 في مسح الرأس

السند رحمه وسب راوده المخرج ومنه من ان الحكم في الاصل من قول سعدى الى المخرج وهو له لاحتجاسه على
 اعصاب الوضو حقه من مخرج لعلها لاحتجاسه من معونه وان كان الحس لا يتركها وهي بحاجه الحس على
 ما عرفت في الخلافات واداعوه امامه الحس يخرج عنه المسائل (وهو قول) اذا طهر رسي من البول والغائط على
 رأس المخرج انتصب الظاهر لوجود الخلق وهو روح العنق وهو اتى من السطح الى الظاهر لان رأس
 المخرج هو ظاهر واعا انتقل الحاشية اليه من موضع آخر فان موضع البول امامه وموضع الغائط وضع
 في البطن فقال له فلو لم يوسوا كان احارج فليلا أو كما مراسل عن رأس المخرج اول من سئل لما سئل وكذا المني
 والمذي والودي ودم الحنص والعنق ودم الاسخاض لانهما كانا الحاشية لما ذكر في بيان انواع الاحتجاس وقد
 انتقل السطح الى الظاهر فوجد روح العنق في الآدمي الحى فيكون حسنا الا ان يصعبها بوجوب
 غسل وهو المني ودم الحنص والعنق ودم الاسخاض ودم المذي والودي ودم الاسخاض لما ذكر
 ان سأل الله تعالى وكذلك روح الزكوة والدود والحشا والمعم عودا لجمعه بعد عصبها الى الان عند الاسا وان
 كانت طاهر في انفسه الحكم بالاحتجاس لوجوب ما لم يحس بمخرج معها والقليل من السلسل خارج لما بينا وكذا الرخ
 الخارج من الذكر لان الرخ وان كانت حشا طاهر اى نفسه لكنه لا يتجلى فدل بحس بعوده لا بداعه من مثل
 الاحتجاس وروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه سأل لاصو الامم صوتا وروح وروى عنه صلى الله عليه
 وسلم انه قال ان السطح باقى احدكم فسحق من الله فقول احدك احد بدار بصرفه حتى يسمع صوتا او يحد
 رجا (وأما) الرخ الخارج من مثل المرأة او ذكر الرجل فلم يذكر حكمه في ظاهر الرواية وروى عن محمد انه قال
 فيها الوضو وذكر الكرخى انه لا رصو وهما الا ان يكون المرأ مصا فصرح بها رخصه فمستحب لها
 الوضو وحده رواه حماد بن عمار عن احمد بن محمد بن مسالك الحاشية كالذكر فكذلك الرخ الخارج منهما كالخارج
 من الذكر فيكون حسنا وجه ما ذكر الكرخى ان الرخ ليس يتحد في نفسها لانهما طاهر وروح
 الطاهر لا يوجب اتصاف الظاهر واعا انتصاف الظاهر عما يخرج مخرجها من احرا الحنص وموضع
 القوط من فرج المرأة ليس غسل البول فالخارج منه من الرخ لا يتجاوز الحنص واذا كانت بعضا فبعضا
 مسئلة البول ومسئلة القوط مسئلة واحدة فبعضها ان الرخ يخرج من مسئلة البول فبعضها الوضو
 ولا يجب لان الظاهر السامع من لا يحكم رواها السند ومنه ان روح الرخ من اندك ولا يصور راعا
 هو اصلاح طه الانسان رجا عند احكام السلسل فاما حكم غير السلسل من المخرج والفرج فان سأل الدم
 والقيح والصدئ عن رأس المخرج والفرج بعض الوضو عندنا لوجود الحنص وهو روح الحنص وهو
 اتصاف الحنص من السطح الى الظاهر وعند السامع لا بعض لا بتمام الخروح من السلسل وعند من بعض
 سوا سأل اول من سئل ما ذكر فلو طهر الدم على رأس المخرج ولم يسلم لم تكن حسنا اذا احتجاسا بالانه وعذر من
 يكون حسنا سأل اول من سئل ما على ما ذكرنا ان الحنص الحشوي عند هوطه والحنص في الآدمي الحى وروى
 طهر وجهه قوله ان طهر والحنص اعبر حشاى السلسل من سأل عن رأس المخرج اول من سئل فكذلك في غير السلسل
 (ولما) ان الظاهر وما اعبر حشاى وضع ما واعا انتصاف الظاهر في السلسل اذا طهر والحنص على رأس المخرج
 لا بالظهور بل بالغرض وهو الامتثال من السطح الى الظاهر على ما بينا كذاها وهذا لان الدم اذا لم يسلم كان
 في تحله لان السند مثل الدم والرطوبة ابدا لانهما كانا مسيرتا للخلد واسعاها بوجوب والسر لا والدم عن
 تحله ولا حكم للحش ما دام في تحله الا ترى انه يتجوز الصلا مع ما في البطن من الاحتجاس فاذا سأل عن رأس المخرج
 بعد اسئل عن حله فعطى له حكم الحاشية وفي السلسل حشا لا يتصل لما ذكرنا وعلى هذا روح الحنص الى مل
 العلم انه يكون حسنا وان كان اول من مل الدم لا يكون حسنا وعذر من يكون حسنا بل أو كثر وجهه السامع على
 هذا الا سئل ان الدم له حكم الظاهر عند بلل ان الصام اذا غصص لا يغسله وروى ما ذكرنا الى السامع وقد

طهر النفس من الآدمي حتى تكون حذبا واما يقول له مع الطاهر حكيم الطاهر ويجاد كره وهو مع الساطع حكم
 الساطع بدليل ان الصائم اذا اطلع وجهه لا يصد صومه فلا يكون اخروج الى القم حذبا لانه اتعال من بعض
 الساطع الى بعض واما الحديث فواخرج من القم لانه اتعال من الساطع الى الصاهر واخرج له يصعق
 لقليل لانه عكس رد واسا كذا لا يخرج وهو منه بل بالاجراخ ولا توح السلائق وبعض في الكبر لا يلا عكس
 رد واسا كذا كان حارسا وهو لا بالاجراخ فوجد السلائق ثم تتكلم في المسئلة امدا شخه وهو مازوي
 عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال النفس حذب من غير فصل بين القتل والكفر ولا من الحديث اسم قروح
 النفس وقد حذبا لا القتل خارج يحسن كذا كذا وبوي في القتل والكفر كذا خارج من السلس (ولما)
 ما روي عن علي رضي الله عنه موقعا عليه وهو قوما الى رسول الله صلى الله عليه وسلم انه عدل احداث حبه
 وقال فيها اورد سعة ملا القم ولو كان القتل حذبا لعد عند عدل احداث كلها (واما) الحديث فالمراد منه الى مل
 القم لا ان المطلق يصرف الى المعاري وحده الى مل القم او يحصل على حذبا فمما يرا احذ من صباه فيها
 عن التامين وقوله وحذ قروح النفس في القتل فليان سلسا كذا في قتل الى ضرور لان الانسان لا يحذر
 منه خصوصا حاله مثلا ومن صاحب السعل ولوحه حذبا وقع الياس في اخرج والله تعالى ما جعل عشا
 الدن من حرج ولا ضرور في القتل من السلس ولا فرق بين ان يكون الى من صغرا او سودا رين ان يكون
 طمانا اما صانعا لان الحديث اسم قروح النفس والطعام او لما مارحدا لا حلاطه بصا صا المحدث ولم يذكر
 في ظاهر الزاوية بعسر مل القم وقال انوع الى الدن هو ان عقه من الكلام وعن الحسن سر وهو ان يحمر
 عن امسا كذا ورد وعليه اعهد السخ او موصور وهو الصحيح لان ما فسره على امسا كذا ورد
 حروجه لا يكون سو منه في الاخراج ولا يكون سا لا وما عجز عن امسا كذا ورد حروجه يكون وهو منه
 فتكون سائلا والحكم معاني السلائق ولو اهل من مل القم من اهل مجمع وهو حذبا ثم يذكر في ظاهر الزاوية
 وروي عن ابي نبي صباه ان كان في مجلس واحد مجمع والا فلا وروي عن حذبا ان كان بسب عشا
 واحد مجمع والا فلا وروي انوع الى الدن مجمع كعما كذا وقد قول ابي يوسف ان المجلس حذبا في السرع حاطا
 لاسا مفرقه كذا باب السخ ومعد التلو ويحدثه وقوله داطه لان اعدا من المجلس اصبا الماكان واعتبار
 العشا اعشار السب والوجود صا الى السب لا الى المكان ولو سال القم الى ما لان الى صا او الى صا
 الا ان يكون حذبا لوجود قروح النفس وهو اسفل القم من الساطع الى الظاهر وروي عن مجدي في رجل اقلع حرج
 البول او السدى من ذكر حتى صار في صفة فعله الوصو وصار ماله المرا اذا خرج المدي او البول في وجهه
 ولم يظهر ولو حذا لرجل احذبه فصفه فاسل الحاطة انما حذبا ثم يصفو وصو لعنه اخروج وان بعد للز
 الى الحاطة اخراج مطران كاسا القطع ماله او يجاده لراس الاحليل فصفو وصو لعنه اخروج وان كان
 مسعله لم يصفو لاس اخروج لم يصفو ولو حسب المرا فحده القطع وان وصع في الفرج اخراج فاسل الحاطة
 الداسل من القطع كان حذبا وان لم يعد الى الحاطة اخراج لم يكون حذبا لان الفرج اخراج مما اعتبره الا لاس من
 الفرج وحذبا اخروج وان وصع في الفرج الداسل فاسل الحاطة الداسل من القطع لم يكن حذبا لعنه اخروج وان
 بعد الله الى الحاطة اخراج فاسل الحاطة ماله او يجاده الحاطة الفرج كان حذبا لوجود اخروج وان كان
 مسعله لم يكن حذبا لعنه اخروج وهذا كله اذام سقط القطع وان سقط القطع فهو حذب وحذب في المرا
 سوا اسل الحاطة اخراج او الداسل لوجود اخروج ولو كان في صفة فرج فاسل القم من راس الفرج يكون
 حذبا وان لم يخرج من المصغر لوجود السلائق عن محله ولو خرج معه القم ان كاسا القطع لانه لا يكون
 حذبا لانه ما خرج وهو منه وان كاشا القطع لاسم يكون حذبا لان القم اذا كان من الزاوية لم تكن حارة
 وهو منه القم لم يكن حذبا وان كان القم هو ادم كان حروجه هو منه فكذا سائلا وان كذا سوا

والقاس أن لا يكون حدنا في الاضراس تكون حدنا وجه القاس اسمها إذا اسمها بالحد ان الدم شرح
 هو نفسه واحتمل انه شرح هو الرأي فارجح ان حدنا بالسك والاضراس وجهان أحدهما اسمها إذا
 اسمها إذا راسا فلا يمكن ان يتصل أحدهما إلا آخره فكل واحد منهما حكم نفسه فبعد حارحا
 بنفسه فيكون سائلا والاني أن الاحد بالاحساس عند الاسماء واحب وذلك فمادنا ولو ظهر الدم
 في رأس الخرج محضه مرارا فان كان محال لوركه لئال يكون حدنا والافلال الحسك
 من السائل ولو ألقى عليه الرماذ والعراب فسر به أو ربط عليه رباطا فاسل الرباط وبعد فالوا
 يكون حدنا لا به سائلا وكذا لو كان الرباط دافعا في معدن أحدهما لمادنا ولو سقط الدود أو اللحم من العرج
 لم يكن حدنا ولو سقط من السيلين يكون حدنا والعرق ان الدود الخارج من السيل محضه في السيل ولو دنا
 من الجحش ودرج حدته بها وروح النفس بنفسه حدته بخلاف الخارج من العرج لا مظاهر
 بها لا مظاهر من اللحم والدم ظاهر واعمال النفس ما علم من الرطوبة وثبات الرطوبة حرج بالذات
 في نفسه اذ لم توجد روح النفس فلا يكون حدنا ولو حال أسماه فظهر الدم على رأس الخلال لا يكون حدنا لا به
 ما شرح بنفسه وكذا لو عص على من فظهر الدم على أسماه لمادنا ولو دنا في أنفه ووصل السقوط الى رأسه م
 وضع الى الأنف أو الى الذن لا يكون حدنا لأن الرأس ليس موضع الاحساس ولو عاد الى العمى كالكسحى انه
 لا يكون حدنا لمادنا وروى على من الجعد عن أبي يوسف حكمه حكم أبي لان ما وصل الى الرأس لا يخرج من
 العمى الا بعد رولته في الخوف ولو ما نعلم يكن حدنا في قول أبي حنيفة ومحمد وعبد أبي يوسف يكون حدنا من
 مساجم من قال لا خلاف في المسئلة لان جواب أبي يوسف في الصاعد والمعد وهو حدته عند الكل
 وجواب أبي المصنف من الرأس وهو ليس بحدته عند الكل ومنهم من قال في المصنف من الرأس انما هو ليس
 بحدته وفي الصاعد والمعد اختلاف وجه قول أبي يوسف انه محض لا حد لظنه بالاحساس لان المعد معدن
 الاحساس فيكون حدنا كالأفوا طعاما أو ما ولهما المسمى فعمل لا ينفص به من الاحساس فكان ظاهر اعلى
 أن الناس من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم اعتدوا أحد العلم بطراف أردتهم واكثهم من غيرهم فكان
 اجاعا بهم على طاهره وذكروا في المسئلة في الحقيقة لان جواب أبي يوسف في الصاعد من
 المعد وأنه حدته بالاجماع لا به محض وجواب ما في الصاعد من حواي الحيا والبرق الزبه وأنه ليس بحدته
 بالاجماع لا به ظاهره وسفران كان صافيا غير مخلوط حتى من الظام وغيره من المذموم فلا يكون
 حسابا يكون حدنا وان كان مخلوطا في ذلك من أنه معدن ما كان محصا فيكون حدنا وهذا هو الاصح واما
 اذا دنا في كرى طاهر الزبه نصادر ذكر المعلى عن أبي حنيفة واني يوسف انه يكون حدنا فليلا كان أو كبرا
 حاد كان أو مائعا وروى عن الحسن بن زياد عنهما انه ان كان ما عانفصل ول أو كروا كان حامدا لا عص
 عالم غير انهم وروى ابن رستم عن حماد أنه لا يكون حدنا ما لم علا الفم كعصا كان وبعض صاحبها صححوار انه
 محمد وحوار انه حسن والمعلى في الفللس من المباح على الرجوع وعليه اعده سائلا به الموافق لاصول
 أسما ان اعصار روح النفس لان الحد منه والقليل ليس بخارج لما من والده اسار في المباح الصغیر
 من غير حدته فانه قال وادانلس اصل من مل الفم لم يتفص الوضو من غير فصل من الدم وغيره وعامه
 مساجم حصوا الاحساس ويحجوا فلهما لان الفسان في الفللس من سائر انواع التي أن يكون حدنا
 لو جرد الخرج حصه وهو بالاتصال بالناس الى الظاهر لأن الفم له حكم الظاهر على الاطلاق واعماله ط
 اعصار اعلى لاجل الخرج لا به تكرر وجوده ولا شرح في اعصار الفللس من الدم لا به لا يعاب وجوده ليدور
 في على أصل الفسان وأنه أعلم هذا الذي ذكرنا حكم الاصحا (وأما) اصحاب الاعداد كالمصاحف ومصاحف
 الخرج السائل والمطون ومن سلس الاول ومن به رأى دام او ربح ويحسد ذلك من لا عصى عليه وب

لا الاثر عند ما يلى به من الخشب فسر روح النعمى وحولا لا تكون حذبا في الخال مادام وقت
 الصلاة قائما حتى ان المستعاضة لو توسعا في اول الوقت فلما صلى ما من من العرائس والواصلين
 بحرح الوقت وان دام السكون وهذا عندنا وقال السابغى ان كرا العذر من أحد السبلين كالاستعاضة
 وسلس الدول وسرور روح يوم النكاح فربى وصلى ما من الوافلين وقال ما من أحد من نكح يوم
 لكل صلاة واحدا عاروا عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال المستعاضة ترضا لكل صلاة صدقات عن
 غنلق اسم الصلاة والسابغى قد بالفرص لانه الصلاة المعهود ولا يظهر المستعاضة طهار صر
 لانه فارها ما سادها أو طارعا عليها والنبي لا يوحى وحده ولا يلقى مع الماني الا انه لم ' ر حكم الماني للصبر
 الماحه الى الاداء والصرور الى اذا فرض الوقت فافزع من اذا اذ اوعى الصرور يظهر حكم الماني
 والواصلين اساع الفراء من لاهم امر عمل لكل العرائس حصر العنصران الممكن فيها وكاتب ملحقه ما سادها
 والطهار الواقعة لصدر واقعة لها يجمع احراما بخلاف فرض آخر لا ينعى منع بل واصل نفسه (ولما
 ما روى ابو حنيفة باسناد عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال المستعاضة توسع الوقت على الصلاة وهذا
 نص في الباب ولا في الفرع فعمل جميع الوقت بالاداء سكران لجمعه بالعدو والممكن واخر السوابغ على الكيان
 الا انه حورر له على بعض الوقت بالاداء رحمة وسرعة فضلا من الله ورحمة عكس ما من اسد رال العائ
 بالقسا والتمام غصا في التوام وحل ذلك سدا لجمع الوقت حكما بفصل وقت الاداء عريا عن غيره وقت
 الاداء فلا يملك الاداء من له ' طار فكدت الوقت القام سامه وما روا السابغى بهرحه عليه لان مطلق
 الصلاة بصرف الى الصلاة المعهود والمطل منصرف الى المعهود المعار كان قوله صلى الله عليه وسلم
 الصلاة عمدا ليس وما روى انه صلى الله عليه وسلم صلى صلاتا نوصو واحد ويجوز ذلك والصلاة
 المعهود هي الصلاتا احسن في اليوم والمسلم وكاه قال المستعاضة توسع في اليوم والنكاح من مراد به
 أو حسا لما الوصو لكل صلاة أو لكل فرض عصى زاد على احسن بكثير وهذا خلاف النص ولا الصلاة
 مذكرة على اراد وما قال النبي صلى الله عليه وسلم في حديثه انما ساد كنى الصلاة بنصه وصلى
 والمذلة والوقت دور الصلاة التي هي فعله ودل على الله عليه وسلم ان الصلاة أولا وآخر الا في وقت الصلاة
 وعلى الصلاة اظهر رأى لوفها حار ان ذكر الصلاة وادامها وفيها ولا يجوز ان يذكر الوقت ورا
 به الصلاة بفعل المفضل في المحكم بوقوعها في الليل صانه لجماع التافين واعاد في طهار صاحب المنبر
 في الوقت اذ لم يجد حذبا اسر اما اذا أخذ حذبا آخر فلا يلقى لان الصرور في المم السائل لا يلقى فكان
 هو في غير كالمصحيح قبل الوصو وكذا اذا توسعا في الاداء ولا يملك اسم نفسه الوصو لان ذلك الوصو
 صنع لهم العذر فكان عدم ما في حقه وكذا اذا سأل اسم واحد من غير ما سمع من المصير الاخر فليس
 الوصو لان هذا حديث حديثه بنى وحودا وقت الطهار فلم تقع الطهار له فكان هو والول والاعطاء موا
 فاما اذا سألهم ما جمعوا وصا تم اقتنع احدهما فعلى وصو ما في الوقت لان طهاره حصلت لهما جميعا
 والطهارى وقت ليدرا لا صرنا السائل ما في الوقت فبى هو صاحب عذر بالمعنى الآخر وعلى هذا حكم
 صاحب الفروع اذا كان الحصر سائلا سمع الاخر أو كل الكل سائلا فابطل السائل عن النعمى بمأخذ
 أجماعا في طهار المستعاضة ما سمع عند حرج الوقت ام عند دخوله ام عندا وما كان ذلك ابو حنيفة
 وعند بعض عند حرج الوقت لا عبره ولا يرد عند حول الوقت لا عبره قال أبو يوسف عند ما كان
 دعر هذا الاحتلاف لا طهار الا في موضع احدهما ان يوحى فادخل حول كذا توسعا في وقت
 الحرم لمطلب النفس من طهارها ببعض عندا في حقه وأن يوسف ومحمد لو حردا في روح وعسدر
 لا سمع لعدم انحول والى ان يوحى حذبا لا حرج كما اذا توسعا في الال ام الى النفس من

طهارم الا ينقص عدائى حسه ومحمد ادم الخروح وعدائى يوسف ورفيعه لوجود الدحول وحه
 قول رفران سهو طاعنارا الى لمكان الصرور ولا ضرور سل دحول الوف ولا سقطونه صحح
 او يوسف فى حاتم الدحول وفى حاتم الخروح بقول كمال الصرور الى اسقاط اعد ارماني قبل الدحول
 لاسرور الله بعد الخروح وقيل وحكم المساقى ولا فى حسه ومحمد مذكريا ان وف الادا سر طاهم عام
 وف الادا - لالمنا من المعنى لم لا بد من عدم وف الطهار على وف الادا حقه فكد لا بد من
 عدمه على وف الادا من طاحنى عكسه ل جمع الوف بالادا وهذا الخاله بعد من يحروح الوف
 فطهر وحكم المساقى وما يحتمل اذ ارا الخلاف على الدحول والخروح فعلا لو انقص طهارم الخروح الوف
 او بدوله لم يضر طاعنى المساقى ل لا ل الخروح والسؤل ما يراى انتفاص الطهار واما المدار
 على ما ذكرنا ولو نوصا صاحب الدر بعد طواعى النفس اصلا العداء ولصلا الصغى وصل على هل يحور
 فان يصلى الطاهر بلك الطهار اما على قول اى يوسف ورفيعه فلا سكل انه لا يحور ولو حود الدحول واما
 على قول اى حسه ومحمد فقد احتلم المساح - قال: صهم لا يحور لان هد طهار وفصل مضمود
 - صهم يحروح وهما وقال: صهم يحور لان هد الطهار اعما تحت الطهر لحاسه الى عدم الطهار على وف
 الطاهر على ما مضى صح ما اذا صلا الله والصغى والمعل كذا انوصا الطاهر فى الوف ثم دخل الوف انه يحور
 له ان يودى ما الطهر وصلا اخرى فى الوف كذا هذا ولو نوصا اصلا الطاهر وصل على ثم نوصا صوا اخرى وف
 الطاهر وللصغى ودخل وف العصر هل يحور له ان يصلى العصر بلك الطهار على فوهما احتلم المساح - قال
 نفسه لا يحور لان طهاره قد تحت - مع وف الطاهر فى مابى الوف فلا تصح الطهار الناس مع فام الاولى
 بل كانت تكرار الاولى فالتحسب بالناسه با دم ينقص الاولى ويحروح الوف وقال: صهم يحور لانه صحاح الى
 عدم الطهار على وف الصغى ل جمع الوف بالادا والطهار الواء - اصلا الطاهر عدم فى حق صلا
 العصر واما من يحروح وف الطاهر طهار الطهر لا طهار العصر ولو نوصا صغاه ودمها سال او سال
 - فالوصو قبل حروح الوف ثم حروح الوف وهى فى الصلا فام ان سفل لان طهارها ينقص يحروح
 الوف المساقى اذا حروح الوف قبل فراعها من الصلا انقص طهارها فبعض صلاها ولا تلى لامها صارت
 تحتد به حروح الوف من - من درر انتم كالم اذا وجد الما قبل الفراغ من الصلا ولو نوصا والدم مصطع
 وحروح الوف وهى فى حلال الصلا قبل سلال الدم ثم سال الدم نوصا وف لان هد احدث لا حتى وليس تساق
 لان الطهار كانت صحه لا بعد ما ماضها وف حصولها وقد حصل الخذل لمعصرا حرم وجب
 ارباع الطهار من الاصل ولو نوصا والدم سالى ما انقطع ثم صلب وهو مصطع حتى حروح الوف ودخل وف
 صلا اخرى ثم سال الدم اعاد الصلا الاولى لان الدم لما قطع ولم يسل حتى حروح الوف لم يكن لب الطهار
 طهار عذرى - جهال انعام الله من اهما صلب فلا طهار واصل هد المسائل فى الجامع الكبير هذا الذى ذكرنا
 حكم صاحب الدر واما حكم بحاسه نوبه فعول اذا اصاب نوبه - ذلك اكر من فذر الدرهم يجب غسله اذا
 كان الغسل معصدا ان لا يصح - من بعد اخرى حتى لو لم يغسل وصل على لا يحور وان لم يكن معصدا لا يجب مادام
 الدر فاما هو اذا ما ساجدا وكان جديس ابل الزاوى يقول يجب غسله فى وف كل صلا واساعلى الوصو
 والصحح قول مساجدا لان حكم الخذل عرفا بالنص وبحاسه النوب ليس فى معا الا ترى ان الغسل معها عمو
 فلا يلحق به (واما) الخذل الحكيم ومانا صا احدهما ان يوجد امر يكون سنا آخر وح الحس
 الحقيقى عالما فام السب فام المباحسا والباى ان لا يوجد من ذلك لكنه جعل حداسر فاعدا
 حصا اما الاول فانواع منها المسامر الفاحسه وهوان باسم الرجل المرأ تسهو وبسر لها وليس بينهما نوب
 ولم يلا فعداى حسه واى يوسف يكون حداسر فاحسا والناس ان لا يكون حداسر وهو قول سجد وهل

[illegible]

خلاف برالعهما وحكي عن النظام أنه ليس يحدث ولا عبر بخلافه لشماله الاجماع وروجه عن أهل
 الاحقاد والذليل علمه ما روى عن ابن عباس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم نام في صلاة حتى عط
 رجع ثم قال لا وضوء على من نام فأعنا أو فاعدا أو روا كعنا أو ساحدا أعنا الوضوء على من نام مصطحفا فانه اذا نام
 مصطحا لم يوجب له وضوء على الحكم وعلى ما سرحا المعامل وكذا اليوم موقوفان نام على أخذ وضوءه
 أن معه تكون مصافعا من الارض فكان في يومى اليوم مصطحفا في كونه سدا لوجود الخدب بواسطة
 اسرحا المعامل وروال مسكة النقطة فاما اليوم في غيرها من الخاتين فاما أن كان في الصلاة واما أن كان في غيرها
 فان كان في الصلاة لا يكون خدبا سوا علمه اليوم او بعد في ظاهره وان هو روى عن أني نوسب انه قال سالت أنا
 حقه عن اليوم في الصلاة فقال لا بعض الوضوء ولا أدري أسأله عن العمدة والعلية وعدى انه ان نام معه
 ينته من وضوء وبعد الساتى أن اليوم حدث على كل حال الا اذا كان فاعدا مسفرا على الارض فله فيه ولا
 اجمع عار روى عن من عسال المرادى انه قال كان ابي صلى الله عليه وسلم أمر بان لا يرفع حفاضا لانه
 نام ولما لم اذا كان سرحا من يوم او نول أو عا سرحا حمل اليوم خدبا على الاطلاق وروى عنه صلى
 الله عليه وسلم انه قال انما كان الاستسقاء فاما انما العباس استطلق الوكا اسألت ان يكون اليوم خدبا حسب
 علمه استطلق الوكا (ولنا) ما روى عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم حسب بن الوضوء في اليوم في غير
 حال الاصطحاغ والله فيها له اسرحا المعامل وروال مسكة النقطة ولم يوجب في هذا الاحوال لان الامساك فيها
 بأن لا يرى انه لم يسهط وفي المسهور من الاخبار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال اذا نام المسلم في سجود
 ساهى الله تعالى به ملاسكه يقول انظر والى عندى روحه عدى وحسد في طاعى ولو كان اليوم في الصلاة
 خدبا لما كان حسد في طاعة الله تعالى ولا حقه وهما روى لان مطلق اليوم بصرف اني اليوم المعارف وهو
 يوم المصطحاغ وكذا استطلق الوكا بعضه لا بكل يوم وحده رواه ابى نوسب ان العباس في اليوم حاله العباس
 والركوع والسجود أن يكون خدبا لكونه سدا لوجود الخدب الا انما ركبا القياس حاله العباس لضرورة التبع
 نظرا منهم حدس وذلك عند العلية دون التبع (ولنا) ما روى من العباس من عرف فصل ولا ان الاستسقاء
 في هذا الحوال بان لما سنا وان كان خارج الصلاة فان كان فاعدا مسفرا على الارض غير مسندا الى سبي
 لا يكون خدبا لا به ليس بسبب لوجود الخدب غالبا وان كان فاعدا وعلى هه الزكوع والسجود غير مسندا الى
 سبي احبب للساح فيه والعامه على انه لا يكون خدبا لما روى ان الخدب من عرف فصل من حاله الصلاة وعرضا
 ولا ان الاستسقاء فاما ان على مام والاقرب الى الصواب في اليوم على هه السجود خارج الصلاة ما ذكر
 الفمى انه لا ينص فيه ولكن بطرفه ان مسد على الوجه المسنون بان كان رافعا يخطه عن خدبه بخلافه عصبه
 من خدبه لا يكون خدبا وان مسد لا على وجه السه بان النص يخطه بحدته واعده على ذراعيه على الارض
 يكون خدبا لان في الوجه الاول الاستسقاء بان والاستسقاء مع عدم روى الوجه الثاني بخلافه الا انما ركبا هذا
 القياس في حاله الصلاة بالنص ولو نام مسندا الى خدبا وسار به أو رحل أو مسكنا على يده ذكر الطحاوى انه
 ان كان محال لواز دل السد لسط يكون خدبا والا فلا وبه احد كبر من مساحنا وروى حاتم بن أنوب عن
 أني نوسب انه قال سالت أنا حقه عن امه مالى سار او رحل فنام ولو لا السار به والرحل لم يسهط قال اذا
 كانا السه مسبوقة من امه روى فلا وضوء علمه وبه احد عامه مساحنا وهو الاصح لما روى من ان الخدب
 وذكرنا المعنى ولو نام فاعدا مسفرا على الارض سقط واتته فان اتته بعد ما سقط على الارض وهو نام
 انتقم وضوءه بالاجماع لوجود اليوم مصطحفا وان دل وان اتته قبل أن يصل حقه الى الارض روى عن أني
 حقه انه لا يسقط وضوءه لانتقام اليوم مصطحفا وعن أني نوسب انه سقط وضوءه لروال الاستسقاء
 اليوم حيث سقط وعن محمد بن ابى انبه قبل ان يرادل مسد الارض لم يسقط وضوءه وان رادل معه قبل

ان اسمه اتفق وهو (واما) الثاني فانه في صلته عليه وهي الصلاة التي لها ركوع وسجود
تكرر جدا مارج أصلا ولا في صلته الحمار وبعد التلاوة وهذا استعجاب وانقاس ان لا يكون حذرا
ول الثاني ولا خلاف في التقسيم ان لا يكون حذرا احب الثاني عاروي حاربي الذي صلى الله عليه وسلم
دل المصنف من الصلاة ولا من الوضوء ولم يوجد الحدب حقيقته ولا ما هو سبب حوده روي
لا بعض الاما حذرس ولهذا سمى بالله هههه حارج الصلاة في صلاة الحار ولا بعض التسمي (ولما)
ماروي في المساهرة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يصلي حار عراقي في عيشه و موقع في رجليه احب
فصعد بعض من صلته فلما صلى النبي صلى الله عليه وسلم الصلاة ان من هههه منكم بلغة الوضوء واحب
ومن سمي فلا ي عليه طعن احتجاب الثاني في الحدب من وجه احدهما ان من في صدره رسول الله صلى
الله عليه وسلم من والى انه لا يش بالصفاء المصنف حصر صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا الظن
فاسد لا ما ماروي في الصلاة كافي المصنف على انه كان في المصنف - ر جمع فاما المظن وملا منه
برا وكذا ماروي في انقلبا الزائد من النسر وانما حار من الاولين ارفعها الصفاء وكذا الانصار
هم ان من يتكروا في الصلاة من الاحداث والاعراب او من المصنفين لعلهم في علمهم حتى روي
اعراضا الى مصنف رسول الله صلى الله عليه وسلم وحده حار مجتول على ان الله هههه في سبب التلايل
مع انه قبل ان الصلاة ما سمع الرجل منه ولا سمع حاراه والله هههه ما سمع حاراه والتسمي ما لا سمع
ولا حاراه وموله لم يوجد الحدب ولا سبب وجوده من لكن هذا حكم عرفي بحسب الناس بالنسب والنسب
و دنا بعض الوضوء فاقه هههه في صلاة مسماة الى ركعتي ما رواه ذلك على أصل القياس وروي عن
ابن عبد الله النخعي انه قال ما رآي رسول الله صلى الله عليه وسلم الا سمي وتوفي الصلاة وروي انه صلى الله عليه
وسلم سمي في صلاته فلما رجع سئل عن ذلك فقال اني حذر من عليه السلام واحذرني ان الله تعالى يقول
صلى الله عليه وسلم صلى الله عليه وسلم ولو دفعه الامام واليوم جمعا فان دفعه الامام أولا اتفق وهو
انتم لان دفعهم لم يصادف بخرجه الصلاة لصادف الامام فساد الصلاة الامام لم يصب دفعهم حارجا
وان دفعه اليوم أولا ام الامام اتفق طهار الكل لان دفعهم حصل في الصلاة اما اليوم فلا سبب
الامام فلا يصب حارجا من الصلاة بخروج اليوم وكذلك انه هههه هههه هههه الكل حصل في بخر
الصلاة واما بعض من سبب وعمله وحمل الحمار وا تل مامسة البار والكلام القاحس فليس من
عبد الله فلما وقال بعضهم تل ذلك حدب وروي ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال من سجد
مسافا فليسوا ومن غسل مسافا فليس ومن حمل حمار فليسوا وعن ناسه رضى الله عنها
لنساء ان بعض ما نفاه لرسول الله صلى الله عليه وسلم في الوضوء وعن اي هر رضى الله عنه عن النبي صلى
الله عليه وسلم انه قال من سجد امامه البار ومهم من أوجب من علم الا لادل حاصه وروي توصوا في اليوم الا لادل
توصوا في اليوم العيم (ولما) ماروي ناسه النبي صلى الله عليه وسلم انه قال انما علمنا الوضوء مما نخرج اليه
مما ندخل وقال ان عيسى رضى الله عنه الوضوء مما نخرج بهي الخارج الكس ولم يوجد ما في المسئلة
الحدب هو روح النفس حقيقته او ما هو سبب الخروج ولم يوجد والله اسارا ان عيسى رضى الله
بلغة حدب جل الحمار فقال اسوا من من عبدان ناسه وان هذا الاسماء علمت وحدبها وحملها
من ذلك حدب الوضوء في الخروج وما روي الحمار آحاد وردت في انهم به اللوى وعلم وجوده ولا علم
الواحد في مثل لا دليل عن السوء ادلوى لا شهر بحسب حار الله هههه هههه من المساهرة مع ما هههه وردت
لاهم به اللوى لان الله هههه في الصلاة علم لا علم وجوده ولرب ما روي في المراد ان الوضوء نعم
علم البدل ان ذلك الموضع لا يلو في ذلك ياد وكذا ما تل ما - البار لحدب من علم الا ل في رواه هههه

في الروحانية ليس لغز وهكذا روي انه اكل طعاما فغسل يده وقال هكذا الوصو مما سمعته البار والمراد
 حدث الغسل فغسل اذا اصابه العسا لا اله غيره وقوله فليسوا في جبل الحبار للمحدث لم يكن في الصلا
 على وعادته رضي الله عنهم انما هي من المصالح الى بعد الوصو فكفر الله بسمها ومن نوصا ثم حرسه
 اوف لم طر اوصو سار به او بعد انطقه لم يحب عليه افعالها الى ذلك الموضع عندنا ما لا وعبد
 ابراهيم النخعي يحب على في علم الظاهر وحركه روض السارت وجهه قوله ان ما حصل فيه النطق بفرق ال
 وما ظهر لم يحصل فيه النطق فانه مع الحس (ولما) ان الوصو قدم فانه من الانا الحديث ولم يوجد هذا
 لان الحديث محل طاهر الدين وقد رآنا الحديث عن الظاهر اما بالسل او بالمسح وما دام محل الحديث
 السابق وبعبارة لم يوجد حديث آخر ولا فعل اراته بخلاف المسح على الحس لان الوصو حال لم يتم
 لان ما به فعل القدمين ولم يوجد الا ان السرع اقام المسح على الحس مقام غسل القدمين لضرورة
 بعد الترع في كل زمان فاذا رجع ركب الصرور فوجب غسل القدمين بهما الوصو واعاد اوردت
 الاطراف وان لم يكن ما ظهر بالنسب لخلو الحديث فيه بخلاف فلم الاطراف لانه روي عن عمر رضي الله
 عنه انه قال من مسح اظفئه فليسوا وبأوله فغسل يده لتلومها تعرفه ولو مسح ثوبا وحده را او وطى
 بحاسه لا وصو عليه لا بعد ان الحديث جميعه وحكايا الا انه اذا الترقى من الحاسه يحب على ذلك
 الموضع والا فلا ومن اهن بالظهار وسد في الحديث وهو في الظهار ومن اهن بالحديث وسد في الظهار
 فهو على الحديث لان النقص لا يظلم بالنسب وروي عن محمد بنه قال الموصي اذا نكح كراهه دخل الحديث لخصا
 الخاضع وسن ان يرحم قبل ان يفسد او بعد ما فسد فعليه ان يوصا لان الظاهر انه ما ربح الا بعد
 فصارا وكذلك الحديث اذا علم انه جلس للوصو ومعه اما وسد في به نوصا او فام قبل ان يوصا فلا وصو عليه
 لان الظاهر انه لا يقوم ما لم يوصا ولو سدى بعض وصويه وهو اول ما سدى غسل الموضع الذي سدى فيه لانه على
 به من الحديث في ذلك الموضع وفي سدى من غسله والمراد من قوله اول ما سدى ان السدى قبله لم يصح
 ساد له لانه لم يسل به وطوان كان يرض له ذلك كثيرا لم يلد بالنسب لان ذلك وسوسه والسدى في الوسوسه
 فطعمه الا انه لو اسفل بذلك لادى الى ان لا يفرغ لادا الصلا وهذا لا يجوز ولو نوصا ثم رأى الليل سائلا من
 ذكر اعاد الوصو لوجود الحديث وهو لان الدول واعمالا راسا لان حرر الليل يحصل ان يكون
 من ما الظهار فان علم انه نزل فظهر فعليه الوصو وان لم يكن سائلا وان كان السدى ان ربه ذلك كسيرا
 ولم يعلم انه نزل او ما مضى على صلاه ولا يطلع الى ذلك لانه بان الوسوسه فسد فطعمها وقال النبي صلى الله
 عليه وسلم ان السطان ياتي احدكم فيسبح من الله ويقول احد باحد فلا يصرف حتى يسمع صوتا او يصح
 ويخار من ان يصبح فرجه او ازار نالما اذا نوصا فطعمه الوسوسه حتى اذا احس سأس ذلك حاله الى ذلك
 لما وقد روي عن ابي صلى الله عليه وسلم انه كان يصبح ازار نالما اذا نوصا وفي بعض الروايات قال رل على
 حرر صلاته الله عليه وامر في ذلك (واما) الثاني وهو من حكم الحديث فله حديث احكام وهي ان لا يجوز
 له حديث اذا الصلا بعد شرط حوارها وهو الوصو قال صلى الله عليه وسلم لا صلا الا نوصو ولا من
 المصحب من عر علاي عندنا وعند السابى حاج له من المصحب من عر علاي وفاس المس على القرا فقال
 بخوله القرا فهو رله المس (ولما) قوله سالى لاعسه الا المظهرين وقول النبي صلى الله عليه وسلم لا عس القرآن
 الا طاهر ولان تعظيم القرآن واجب وليس من الا فلم من المصحب من دخلها حديث واعشار المس بالقرا عسر
 سدى لان حكم الحديث لم يظهر في العلم وطهر في الدين لئلا يلدل انه امر من غسل العلم في الحديث
 فطل الاعشار ولا من الدراهم التي عليها القرآن لان حرمة المصحب كرمه ما كتب منه فيسوى في الكفانه
 في المصحب وعلى الدراهم ولا من كتاب العسل لانه يصح عسه ما سالا القرآن واما من كتاب القعه فلا بأس به

وقد لما تم مال من ذلك الى احاطة ذلككم بالكتاب ثم يومئذ وهو الصلوة عمن غسل العبد من ثم افاض الماء
 على رأسه وسار حسدا لانما يصح فعله فاعلم ان غسل على ما ان المسح والعرضه جميعا وهل مسح
 رأسه بعد قدم الوضوء على العسل ذكر في ظاهر الرواية انه مسح وروى الحسن عن أبي حنيفة انه لا مسح لان
 تسلي الماء عليه بعد ذلك بطل معنى المسح فلم يكن فيه فائدة بخلاف سائر الاعضاء لان التسلي من بعد ذلك
 بطل التسلي من قبل والصحيح جواب ظاهر الرواية لان السور وردت بعد قدم الوضوء على الافاضة على جميع
 السور على ما روينا وادوا الوضوء اسم للمسح والعسل جميعا لانه يوصى غسل العبد من القدمين لغسل المائدة في تقديم
 عليه ما لا يهمل اسلوبا بالاعمال من بعد حتى لو اغسل على وضع لا يجمع الغسل به فقدمه كالمحرم
 وجوز لا وجوز لا بعد ما معنى السور ولهذا قالوا في غسل الملب انه يغسل رجله عند الوضوء ولا
 يوصى غسله بها لان المسألة لا يجمع على الكعبين وما يحسن ان يدلى بأحد الرجلين صلى الله عليه
 وسلم غسل الرجلين عند قدم الوضوء على الافاضة على ان الماء المسحول بمسح لولم يكن محسوبا
 بل كمن يخرج من الظاهر معنى محسوبا في حقه أن يحسبه وان يوصى على محمد وليس فيه كسر حقه لان
 الانسان كما يخرج من الظاهر عن النفس يخرج عن المدر خصوصاً لما صلاوات الله وسلامه عليهم والماء المسحول
 فبذلك بل الله قدر الحد حتى يعاقبه الطماع الساهية والله أعلم (واما) آداب جاز في الوضوء واما ما
 معناه والماء الذي يغسل به فمقدود كفي ظاهر الرواية وقال أدبي ما ينبغي في العسل من الماء صاع وفي الوضوء
 مدنا روي عن حار رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يوصا بالماء يغسل باصبعه فعمل له ان لم
 تكف باصبعه وقال بعد كفي من هو خير منكم واكثر سعرا ثم ان جدار حقه الله ذكر الصاع في العسل والماء
 في الوضوء مطلقا عن الاحوال ولم يفسر قال من صاحب هذا القدر في العسل اذ لم يجمع بين الوضوء
 والعسل فاما اذا جمع بينهما فالحاجة الى عشر ارطال وثلثان للوضوء وعاشرة ارطال للعسل وقال سامة المساح
 ان الصاع كتاب للماوروي الحسن عن أبي حنيفة انه قال في الوضوء ان كان الماء وصى منه ما ولا يستحق تكفه
 وطل واحد للعسل والوجه والندس وسخ الزمان كان جمعوا يدعي تكفه وطلان رطل الاثنا وطل
 الباقي ثم هذا القدر الذي ذكر محمد بن الصاع والماء في العسل والوضوء ليس بقدر لازم بحيث لا يجوز نقصان
 عنه او ان ياد عليه ل هو من مقدار أدنى الكفاية عادة حتى ان من اسع الوضوء والاسل بدون ذلك
 اجرا وان لم تكفه راد عليه لان طماع الناس واحوالهم تختلف والدليل عليه ما روي ان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم كان يوصا بثلثي مد لكن من ان يمد عليه بقدر ما لا يراى فيه لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم
 مر على مسعد بن أبي وقاص وهو يوصا بصب صاعا فاحسب انما له والسرف فقال اوفى الوضوء سرف قال
 لم ولو كتب على صفة من حرار وفي روايه ولو كتب على سرفا بجر (واما) صفة العسل فالعسل قد يكون قرا و قد
 يكون واحدا وقد يكون سهو وقد يكون مسحا اما العسل الواحد فهو غسل الموي وأما السه وهو غسل نو
 الجهم ونوم عرقه والعبد وسعد ذلك في موضع ان ساء الله تعالى وهما المذكور المسحوب
 والهرص (اما) المسحوب فهو غسل الكافر اذا سلم لما روي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأمر بالعسل
 من حارة ريدا الاسلام وأدنى درجات الامر السد والاصحاب هذا اذ لم يروى انه يجب فاسلم فاما اذا علم
 كونه حاسبا فلم يقل الاعمال احلف المساح فيه قال بعضهم لا يلزمه الاعمال أسالان الكفار غير مخاطبين
 لسرايع من العربات والعسل صفة من ثلثه فلا يلزمه وقال بعضهم يلزمه لان الاسلام لا ينافي بها الحياه
 بدليل انه لا ينافي بها الحد حتى يلزمه الوضوء بعد الاسلام كذا الحياه وعلى هذا غسل الصبي والمجنون عند
 البلوغ والافاضة (واما) اسل اروس فلانه اسل الحياه والخص والعاش اما الحياه فلقوله تعالى
 وان كنتم حسدا فاهروا أي اغسلوا وقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم التي بينكم وبينكم

يوم مقام المسبب خصوصاً في موضع الاحتياط ولا غسل فها دون العرش بدون الارال وكذا الاصلاح في الماهام
 لا يوجب الغسل ما لم يزل وكذا الاحتياط لان الفعل فها دون العرش وفي الماهام ليس ثباته في فرج الانسان
 في السبب وكذا الاحتياط فمعنى ذلك كله حقيقة الارال (واما) المختلف فيه (فيها) ان يغسل المني لاعت
 سهو ويخرج لاعت سهو وان صرب على ظهر صرياقه أو حمل خلاصه فلا غسل فيه عندنا وعند السافعي
 فيه الغسل واجمع عمارو بن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال المني المني أي الاغتسال من المني من
 عرقه غسل (ولما) ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه غسل عن المني روى في المسام بحامه اروحها فقال
 صلى الله عليه وسلم اتحدث غسل نعم فقال علم الاغتسال اذا حدث المني ولو لم يجتنب الحنك بالسهو وعدمها
 لم يكن السؤال عن المني ولا وجوب الاغتسال معلق برول المني وانه في الفقه اسم للزول عن سهو لما ذكر
 في مسير المني واما الحديث فالمراد ان المني المتعارف وهو المتزل عن سهو لا يصراف مطلق الكلام الى
 المتعارف (ومما) ان يغسل المني عن سهو ويخرج لاعت سهو وانه يوجب الغسل في قول أبي حنيفة ومحمد
 وعند أبي يوسف لا يوجب فالمعبر عنهما لا يغتسل عن سهو وعند المعبر هو الاغتسال مع الخروج عن
 سهو وفائده يظهر في موضعين احدهما اذا حمل الرجل فائده وقص على عورته حتى سكب سهوه ثم سرج المني
 بلاسه والاني اذا جامع فاعسل قبل ان يذول ثم سرج بهمه المني وجهه قول أبي يوسف ان حاب الاغتسال
 يوجب الغسل وحاب الخروج به فلا يجب مع ذلك واهما به اذا حمل الوجوب والعدم فالقول بالوجوب
 اولي احتياطاً (وفيها) انه اذا استيقظ فوجد على خده او على فرائسه ثلاث على صور المذي ولم يذكر الاحتياط
 فعليه الغسل في قول أبي حنيفة ومحمد وعند أبي يوسف لا يجب واجدوا انه لو كان مسانعا عليه الغسل لان الظاهر
 انه من احتياط واجدوا انه ان كان ودنا لا غسل عليه لانه يزل غلط وعن الفقيه اني جعفر التهمذاني انه اذا وجد
 على فرائسه ما فهو على الاحتياط وكان بهمه على ما ذكرنا من المسلس وجهه قول أبي يوسف ان المذي
 يوجب الوضوء دون الاغتسال ولهما ما روى امام التهمذاني السج أو مضمون المازي بندي التهمذاني باسناد
 عن عائشة رضي الله عنها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال اذا رأى الرجل بعد ما بهمه من يومه ناله ولم
 يذكر احتياطاً لا يغسل وان رأى احتياطاً ولم يزله فلا غسل عليه وهذا في الباب ولا المني فدر عن رور الزمان
 فصر في صور المذي وقد يخرج اذا العرط - رار الرجل أوصه فمكان الاحتياط في الاحتياط المني حار
 أدنى سكره المذكور وقال السافعي في كتابه انه رايحه الطلع والمذي روي صرب الى الناصم يخرج عنه
 ملاعنه الرجل أهله والودى روي ويخرج بعدا ولوكنداروي عن عائشة رضي الله عنها انها صربت المني
 عباد كرمنا ولا غسل في الودى والمذي اما الودى فلا بهمه البول واما المذي فلما روي عن علي رضي الله عنه
 انه قال كتب غلامنا فاصيب ان أسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم لمكان انبه يحيى فامرت المقداد
 الاسود رضي الله عنه فساله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل حل عدى وفيه الوضوء نص على الوضوء
 وأسألت في وجوب الاغتسال به كبر الوضوء بقوله كل حل عدى (واما) الاحكام المتعلقة بالحياه بما لا يباح
 لحدث فعله من من المصنف بدون علاقه من الدراهم الى عليها القرآن ويجوز ذلك لادخاله للحب من
 طر في الاولى لان الحياه اعطى الحديث ولو كانت الصفة على الارض فادخل الحب ان يكتب القرآن عليها
 روي عن أبي يوسف انه لا بأس لانه ليس بحامل للصفة والكسبه يوجب حرقها وهذا ليس بقرآن وقال محمد
 احيى ان لا يكتب لان كتابه الحروف بحري بحري العرا وروي عن أبي يوسف انه لا يترك الكافر ان عس
 المصنف لان الكافر يحسن فكتب به المصنف عن مسيه وقال محمد لا بأس به اذا غسل لان المانع هو الحدث
 وقد زال بالغسل واعان بحاسبه اعتقاد وذلك في قوله لا في يد ولا يباح للحب قرأ القرآن عندنا العلماء
 وقال مالك يباح له ذلك وجهه قوله ان الحياه احداً الحديث فمعنى بالحدث الآخر وانه لا يمنع من العرا كذا

الحياه (ولما) ما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يحجر منى عن رآ القرآن الا الحياه وعن عبد
 ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا تقرأ الحائض ولا الحلب سائس القرآن وماذا كرم
 الاعصار فاستدل ان احدا لم يحد من حل الغنم ولم يحل الاخر ولا يصح اعمار احدهما الا آخر وسوى في الكراهه
 الا نه التامه وما دون الا نه عندنا المسامح وقال الطحاوي لا تأمن نورا مادون الا نه والصحيح قول العامة
 لما روي من احده من من عرف فصل بين القليل والكثير ولا ان المبع من الرأ لعظم القرآن ومخاطبه حرمة
 وهذا لا يوجب الفصل بين القليل والكثير ففكر ذلك كله لكن اذا قصد التلاوة فاما دالم قصدان قال ما من الله
 لا يصاح الاعمال وكذا اوهال الحمد لله للسكر لا تأمن به لا من باب ذكر اسم الله تعالى والحسب عرتموع عن ذلك
 وبكر فراء القرآن في العسل والمخرج لان ذلك موضع الاحتباس فبعب بربه القرآن عن ذلك واما في الخيام
 ففكر عندنا حسبه واني يوسف وعبد محمد لا تكرر بنا على ان لما المسعمل يحسب عندهما فافسه المخرج وعند
 محمد طاهر فلا تكرر ولا يصاح للحد دخول المسخدم وان احتاج الى ذلك فبهم ودخل سوا كان الدخول اعصد
 المكب اولاد حسار عدا واولاد السامعي صاح له الدخول بدون البهم اذا كان حصارا واح ففعله تعالى الام المسمى
 آمنه والا تكرر بوال الصلا وأتم سكرارى حتى هله واما يقولون ولا حسا الا عارى سبل حتى يفسدوا قبل المرام من
 الصلا مكانها وهو المسعد كذا روى عن ابن مسعود وعارضه سبل هو الحيار فقال عرأى من منى الحب عن
 دخول المسخدم دون الاعمال واستقنى عارى سبل وحكم المسمى يتخالف حكم المسدى معه يصاح له
 الدخول بدون الاعمال (ولما) ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال سدوا الانواب فاني لاحلها
 الحب ولا لحائض وانما كناه عن المساحدين الحل من عرف فصل بين الحار وغيره واما الا نه فعروى عن علي
 وان عباس رضي الله عنهما ان المراد هو حقه الصلا وان ما رالسبل هو المسافر الحب الذي لا يجادلنا فبهم
 فكان هذا اناحه الصلا باتهم الحب المسافر اذا لم يجد الماء وانه يقول وهذا التأويل أولى لان فيه ما ا
 الصلا على حالها كان أولى وأصح العار من التأويلين فلا سى الا نه يحسنه ولا تطوف السلب وان طاف
 حار مع المصالح كذا روى الحديث الا ان العصار ح الحياه أحسن لاهما أعلو ونصح من الحب اذا الصوم
 دون الصلا لان الظاهر سرط حوار الصلا دون الصوم ويحب عليه كذا ما يحى يحب عليه بصا وهما يقولان
 الحياه لا تمنع من وجوب الصوم فلا سب ونصح اذا مع الحياه ولا تمنع من وجوب الصلا اهوا وان كان لا يصح
 اذا وها مع فقام الحياه لان في وسعه ربهما الفصل قبل أن يوصا ولا تأمن للحسان سام وعاودا هله لما روى عن
 عمر رضي الله عنه انه قال لا رسول الله أمام احدهما وهو حب ذلك فهو وسوا وسو الفصل وله ان تأمن قبل ان
 دو صا وسو الفصل لما روى عن راسه رضي الله عنهما قال كان النبي صلى الله عليه وسلم سام وهو حب من
 عصار عن ما ولا ان الوصو ليس بمر به بعبه وانما هو لا اذا الصلا وليس في اليوم ذلك وان أراد ان تأمن أو
 سرب فببني ان بعض من فصل بده بم تأمل وسرب لان الحياه حب الغنم فوسرب قبل ان بعض من ار
 الما مسعلا فبصر ما بالما المسعمل ولا لا يلو عن بحاسه فببني ان فصلها بما قل وهل يحب على الروح
 عن ما الاعمال احلف المسامح فبه قال فبهم لا يحبوا كاتب المراء عبه أو فعر عرابها ان كاتب
 فعر فقال الروح اما ان يعبا حتى سئل الى الما او سئل الى الما الهوا وقال فبهم يحب وهو قول الفقه اني المس
 رجحه الله لانه لا بد فحاسه قبل مره الى الما الذي لسرب وذلك عليه كذا هذا (وأما) احص منه وله تعالى
 ولا تكرر نوحى حتى شاهر ان أى سبلان وقول النبي صلى الله عليه وسلم للحياه دعى الصلا انما امران اى
 انما حصل ثم اعلى وصلى ولا تكرر في وجوب الفصل من الناس واعا عرى با حجاج الامه با حجاج الامه
 يحوز ان يكون بنا على حصر في الب لاكمم ركوا سله كفا فالا حجاج عن بده لكون الاجتماع أقوى ويحوز
 لهم فاسوا على دم الحصى لكون كل واحد منهم ادا ما حار حاس الرحم فسوا الاجتماع على الناس اذا حجاج

بعد عن الخبر وعن القياس على ما عرفت في أصول الفقه

فصل في الكلام مع بعض الخصم والقياس الاستصحابه وأحكامها (أما) الخصم فهو في عرف
 المتكلمين اسم لدم خارج من الرحم لا يعقب الولاد مع قدره لوم في وقت معلوم فلا بد من معرفه لوقت الدم
 وجاؤه ومعرفة حروجه ومقدار ووجهه (أما) لونه فالسواد حص لا خلاف وكذلك الخمر عندنا وقال الساجي
 دم الخصم هو الاسود فقط واجمع غاروي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إناطه بلب حبس حتى كان
 مسماصه إذا كان الخصم فيه دم أسود فاستسكى عن الصلاة وإذا كان الآخر موصى وصلى (ولما) قوله تعالى
 وسألوك عن الخصم قل هو أذى جعل الخ من أذى واسم الأذى لأنه صر على الأسود وروى أن النساء كن
 يسمين بالسكر سمها في ناسه رضى الله عنها فكانت تقول لحي من العصه السبا أي الناسم الخالص كالخص
 وقد أخبر بها ما روى الناصب حص والظاهر أن أفعال ذلك سمعا من رسول الله صلى الله عليه وسلم لأنه
 حكم لا بدركه بالأحباد ولا لول الدم بمختلف باختلاف الأعداء فلا يبي للصبر على لون واحد وما رواه عرب
 فلا يصلح معارضة المسهر مع ما له مختلف للكتاب على أنه يجعل أن النبي صلى الله عليه وسلم علم من طريق
 الوحى أن دم خصمه انزل الدم في الخصم في وجهه على اللون لا في حنجره ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه علم أن دم
 الخصم يولن الدم وأما الكدر في آخر أيام الخصم حص لا خلاف من أصحابنا وكذا في أول أيامه عند
 أي حبه وجمود قال أبو يوسف لا يكون صا وجهه قوله أن الخصم هو الدم الخارج من الرحم لا من العرق
 ودم الرحم يجمع فيه في زمان الظهور من يخرج الصافي منه ثم الكدر ودم العرق يخرج الكدر منه وأما الصافي
 فسطر أن خرج الصافي أولا صلح منه من الرحم فيكون حصا وان خرج الكدر أولا علم أنه من العرق فلا يكون
 حصا (ولما) ما ذكرنا من الكتاب والسنة من عدم فصل وقوله أن كدر دم الرحم يسع صانعه مجموع وهذا
 أمر غير معلوم بل قد يسع الصافي الكدر خصوصا إذا كان القلب والام والام والام به في الكدر وأما
 الصبر فقد احتجبت المساح بها فقد كان السبع أو موصوره قول أدار أبي أول أيام الخصم إن بدا كان حصا ما إذا
 رأيت في آخر أيام الظهور وانصل به أن دم الخصم لا يكون حصا والدائمة على أم خصص كعما كات وأما الخصر
 فقد قاله منهم هي صل الكدر فكانت على الخلاف وقال بعضهم الكدر والثر به والصبر والخصر أعما
 يكون حصا على الإطلاق من غير التحار فأماني العجا فسطر أن وخدم أعلي الكدر ومدا الوضع فيه
 هي حصص وأن كات مد الوضع طوله لم يكن حصا لأن رحم العجور يكون مسماصا لما انطوى المكب وما
 عرفت من الحواشي في هذا النوع في الخصم وهو الحواشي في القياس لأن دم الحب الخصم (وأما) حروجه
 فهو أن جعلنا ناطق العرق إلى ظاهره إذا نسب الخصم والقياس والاستصحابه إلا أنه في ظاهر الرواية وروى عن
 سمد في عرويه الأصول أن في الاستصحابه كذلك فاما الخصم والقياس فاهما يسئل إذا أحسب بر ورا الدم
 وأن لم يبر وجه العرق من الخصم والقياس والاستصحابه على هذا الرواية أن فهم أعلي الخصم والقياس وما
 معلوما فصل م ما لم يرفه بالاحساس ولا كذلك الاستصحابه لأنه لا وقت لها علم به فلا بد من الخروج والبرور لعلم
 وجه ظاهر الرواية ما روى أن أمرا قال لعائشه رضى الله عنها أن فلا بد دعوا بالمصاح لسلا فسطر لها فقال
 عائشه رضى الله عنها كذا في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تتكلم بذلك إلا بالنس والمين لا يكون إلا بعد
 الخروج والبرور (وأما) مقدار فالكلام فيه في بعض أحدهما في أصل العدد ربه مع قدر أم لا والساني في
 شأن ما به مع قدره أما الأول فقد قال عامة العلماء أنه قدر وقال مالك أنه غير مع قدر وليس لأنه حد ولا أكثر
 طاه واجمع بظاهر قوله تعالى وسألوك عن الخصم قل هو أذى جعل الخصم أذى من غير تقدير ولا أن الخصم
 أم الدم الخارج من الرحم والقياس خارج من الرحم الكدر وهذا لم يدر دم القياس ولما روى أبو أمامه
 الساجي رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال أول ما يكون الخ من الحيض هو الثقب والسكر جميعا

بلايه أياما أكثر ما يكون في الحصى عشر أيام وما زاد في العسر فهو أسوأ منه وهذا حديث مشهور وروى
عن جماعة من الصحابة رضي الله عنهم منهم عثمان بن عفان بن مالك وعمران بن حصين وعنه عن
أبي العاصم الثقفي رضي الله عنهم أنهم قالوا الحصى ثلاثين يوما وسبع عشر يوما وسبع عشر يوما
خلافه فيكون احتمالا والتقدم السريع مع أن يكون في المعدل حكيم المعتبر به من أن الخبر المشهور والاشباع
سراياها لا يكون في الكتاب والأعصار ما ذكره من أنه لا يقلل هناك عن حارثا من الرحمة
منه الولد ولم يوجد ههنا (واما) الثاني قد كثر في ظاهر الرواية أن أقل الحصى ثلاثة أيام ولنا ما
عن أبي يوسف في النواذر وما رواه أكثر اليوم الثالث وروى الحسن عن أبي حمزة لأنه أيام بلقيس ما لم يفسد
وقال الساجي يوم ولدته في قول يوم بلالته وأصح مما أحج به ما لا اله الا الله لا يمكن أعصار الفل
حصى إلا أن المال لا يتناول فليل لو ساد فمقدور باليوم أو باليوم والله لأنه أقل مقدار يمكن أعصار
وحسبنا ما ذكرنا من مالك وحججه ما روى عن أبي يوسف أن أكثر ما يفسد معام كله وهذا على الإطلاق عشر
سبعة فأنه لو حارثا فموسى وأكثر اليوم الثاني معام الثلاثة لحارثا فموسى معام الثلاثة لو حارثا أكثر
وحججه وأنه الحصى أن دخول الثاني ضرور دخول الأيام المذكور في الحديث لا مقصودا والضرور
رفع بالليل المخلص والحوادث دخول الثاني بحسب اسم الأيام ليس في تاريخ الضرور بل بدخل مقصودا
لأن الأيام إذا دكرت بعد الجمع سأل ما نزلها من الثاني لعله فكان دخول مقصودا والضرور (واما)
أكثر الحصى فموسى أيام ثلاث في اجتماعه وقال الساجي خمسة عشر وأصح مما روى عن أبي حمزة رضي الله
عليه وسلم أنه قال تعدل حنظل من طهرها لا يصوم ولا يصلي ثم أحسن طهر من الذي صلى فيه وهو الطهر خمسة
عشر كذا السراج الأثر ولا في السبع أيام الشهر معام حصى وطهر في حق الأنثى والقصور فهذا نصي
انقسام الشهر على الحصى والظاهر وهو أن يكون نصفه طهرا ونصفه حصى ولنا ما روى من أن الحديث
واجماع الصحابة وليس المراد في السراج المذكور النصف لا يعلم قطعا بها إلا بعد نصف عمرها لا ترى أم لا
تقدر حال صغيرها وانما هو كذا زمان الطهر وعنه على زمان الحصى إذا تمكن المراد ما يعرف من النصف وهو
عشر وكذا ليس من ضرور انقسام الشهر على الطهر والحصى أن يكون ما بعده قد يكون انقسامه مائة
فيكون ثلث الشهر لحصى ولنا ما ظهر وإذا عرف مقدار الحصى لا بد من معرفة مقدار الطهر الصحيح
الذي يعادل الحصى وأما خمسة عشر يوما فموسى أياما ما روى عن أبي حارث التميمي وأبي عثمان الساجي أنه
سعه عشر يوما وقال الساجي بل قولنا وقال مالك عشر أيام وحججه قول أبي حارث وأبي عثمان أنه الشهر
سبعون على الحصى والظاهر أنه وقد قام الدليل على أن أكثر الحصى عشر منى من الشهر عشر من الأيام
تقصا فو ما لا الشهر فموسى يوم (ولنا) اجماع الصحابة على ما قلنا ونوع من الأعصار بأقل من الأيام
لأنه لا بد الطهر منها عند الأيام لا يرى أن المراد بالظاهر يعود إلى ما سبقه الحصى كذا في المسافر والأقام
معدودا ما سبقه فالعشر ثم أقل من الأيام خمسة عشر يوما كذا في الطهر وما قلنا عشر سبعة لأن المراد
لا يخص في الشهر عشر لا تحاله ولو خاصب عشر لا يظهر عشر من لا تحاله بل قد يخص ثلاثة عشر من
ويخصص عشر وطهر خمسة عشر وأما أكثر الطهر فلا يخافه حتى أن المراد بالطهر من كبر ٦١
ما يعمل الظاهر بل لا خلاف من الأئمة لأن الظاهر في ما آدم أصل والحصى عارض وإذا لم يظهر العارض
بحسب الحكم على الأصل وإن طال وأجلب احتمالا فصار ذلك وهو أن أكثر الطهر يراعى ما يصلح لصح
العاد عند الاستمرار كم هو قال أو عهده سعد بن معاذ المروزي وأبو حارث العاصي أن الظاهر وإن طال يصلح
لصحب العاد حتى أن المراد بالطهر خمسة عشر وطهر من خمسة عشر فما لم يبيد الأسرار عليه فمقدور خمسة
ونصلي فيه وكذا لو رأيت أكثر من سبعة وقال محمد بن إبراهيم المدايني وجماعة من أهل بخارى أن أكثر الطهر

انتهى يصلح لصبا اذا اول من سهر وادنا كان سهره فصاعدا لا يصلح لصبا العاد وادام صلح
 له رداها الى السهر فبعد ما كانت راب منه من جسده او سهره او نحو ذلك وصلى بعه السهر هكذا اذا قال
 حمد بن عمار الرازي وأبو علي النفاذ كرا الظهر الذي يصلح اصابا اذ سهره وحسب نوموا وادار اذ علمه
 رداها الى السهر وقال بعضهم كرا سهر وادار اذ علمه ردا الى سهره وقال بعضهم هو سهر ونوما
 ودلا من هذا الا فال يذكر في كتاب الخصى (واما) وفيه فوفيه حين ساع المراء سبع سنين فصاعدا علمه
 كرا المساج فلا يكون المرقى فعادونه صاوا وادانبع سعا كل حصا الى ان يبلغ حد الاناس على اختلاف
 المساج في حد ولو بلغ ذلك وند انقطع عما الدم ثم راب بعد ذلك لا يكون حصا وند بعضهم يكون حصا
 و رصم ربه ذلك كله كتاب الخصى (واما) العانس وهو في عرف السرع اسم للدم الخارج من الرحم
 عند الولاد ومعنى اسما ماله من الرحم بالولاد والخروج الممن وهو الولاد والدم والكلام في لونه وسروجه
 كالقلام في دم الخصى وقد ذكرنا (واما) الكلام في مقدار حمله غير مقدر بل اختلاف حتى انما اذا ولد
 ومسرور فصلاح لا يجب عليها الاصل لان العانس دم الرحم وقد فام الدليل على كون القليل منه حارحا
 من الرحم وهو سهاد الولاد ومنه هذا الدليل ثم يوحى في باب الخصى فلم رى القليل منه انه من الرحم ولم
 يكن حصا على ان وصفه انقباس ان لا يسهل اهل الخصى اسما كما قال مالك الا ان عرفنا المقدر ثم بالتوقف
 ولا توقف فهو مالا يسهل وقد اظهرت في الاربعين اعلى وصلب سالا في الظاهر لان معاود الدم موهرم
 فلا يترك المعلوم بالموهرم وما ذكر من الاحد الا في بين استحسان في اقل العانس فذلك في موضع آخر وهو ان
 المراء اذا طلع بعد ما ولدت ثم حابا وقال بعض ثم طهرت بلانه طهارت ولا بد حصن فكم يصدق في العانس
 بعد اني حسبه لا يصدق اذا ادعت في اول من حسبه عمر نوموا وعندي في يومه لا يصدق في اول من
 احده عشر نوموا وعندي حمد يصدق فيها ادعت وان كان فليدعي ما يذكر في كتاب الطلاق ان سالا
 دعائي (واما) كرا العانس فاربعون نوموا وعندي استحسانا وند ما لا والسادس سنون نوموا ولا دليل لهما سوى
 ما يحكي عن السعي انه كان يقول سنون نوموا ولا حجه في قول الذي (ولما) ما روى عن عائشه وام ساهه
 واس عانس وأني هر رضى الله تعالى عنهم عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال كرا العانس أربعون نوموا
 واما الاسخاصه فهي ما يسهل عن اول الخصى وما زاد على كرا الخصى والعانس ثم المسخاصه نومان مسدا
 وصاحبه عاد والمسدا نومان مسدا بالخصى وسدا بالخيل وصاحبه العاد نومان صاحبه اذا في الخصى
 وصاحبه العاد في العانس (أما) المسدا بالخصى وهي التي استبان الدم واسهرم فالعسر من أول السهر
 حصن لان هذا دم في أيام الخصى وامكن جعله حصا فصل حصا وما را على العمر يكون اسخاصه لانه
 لا يربط الخصى على العسر وهكذا في كل سهر (واما) صاحبه العاد في الخصى اذا كانت عادم اعسر فزاد الدم
 عليها فالزاد اسخاصه وان كانت عادم احسبه فالزاد عليها حصن معها الى تمام العسر لما ذكرنا في المسدا
 بالخصى وان حار والعسر فزادها حصن وما زاد عليها اسخاصه لقول النبي صلى الله عليه وسلم المسخاصه يدع
 اصلا أيام افراها اي أيام حصنها ولا نمارا في أنا ما حصن بعض وما زاد على العسر اسخاصه بعض وما بين
 ذلك مرددين ان يلحق بمافله فيكون حصا فلا يصلى ومن ان يلحق عاتقه فيكون اسخاصه فصلى ولا تترك
 الصل بالنسك وان لم تكن فتعاد معروفه بان كانت برى سهر اسسا وسهر اسعا فاسهرم الدم فاما ما حدث في حق
 الصلا والصوم والزوجه بالا فلان في حق ان بعض العاد والعانس بالا كرا فعلم الادار اب سسه أيام في الاسهرار ان
 يعتلى في اليوم السابع لعام السادس وصلى فيه وتصوم ان كان دخل عليها سهر رمضان لا يمتحمل أن يكون
 السابع حصا ويحتمل أن لا يكون فدار الصلا والصوم من الخوارمها والوجوب عليها في الوقت فصوم وهو يوم
 رمضان احسبنا ظاهرا ان يغلب وليس عليها أولى ان يترك وعلم بذلك وكذلك ينفع الرجعة لان ركة الرجعة مع

رى حم العانس بالظهور اذا كان بعد دم فممكن جعل التلاصق بها الحامض وان كان حمها بالظهور وجد لا رى
 حم العانس وان كان بالظهور فمعناها في هذا الفصل عند عسرون يوما فلا يرميها ايضا ما صاحب في العسر
 الا لم بعد العسر وان كان علم وانما العانس ان التمس بين الولاد من دم فممكن جعل في قول في حمه وان يوسف
 رحمه الله ورد في قاضيها على ان المرأ اذا ولدت في بطنها ولد آخر فالعانس ان الولد الاول عند ان حمه وان
 يوسف رحمه الله ورد في الولد الثاني وانقصا العند بالولد الثاني بالاجماع وجه قول محمد بن جرير العانس على
 يوسف ما في العانس انقصا العند ان يكون بالولد الاخر كان هذا العند وهذا لا مانع حتى وكلما يصور انقصا العند
 الجبل بدون وضع الحمل لا يصور وجود العانس ان يكون في لسان العانس عبرة الحصى ولا ان العانس ما حود من
 من الرحم ولا في ذلك على الكمال الا موضع الولد الثاني فكان الموقوف له موضع الولد الثاني به اساس وجه
 دون وجه فلا يفسد مطلقا عما بالنسبة كما اذا ولدت ولدا واحدا وشرح بعضه دون ذلك من ولاد حمه وان يوسف
 ان العانس ان كان دما يخرج عن العانس فهو ولد الاول وان كان دما يخرج عن العانس فهو ولد
 انما على انقصا العند لان ذلك يتعلق بوضع الرحم ولم يوجد العانس على نفس الرحم او يخرج العانس
 وهو وحده وعول الولد في العانس لان في العانس لا يصح فم الرحم فاما الحصى في مع لا ينداد من
 الرحم والحصى اسم لم يخرج من الرحم فكان الخارج دم عرق لا دم رحم (واما) فو لهما وحده من الرحم
 وجه دون وجه وعلى وحده على سبيل الكمال لو حود وروح الولد نكته بخلاف ما اذا خرج من الولدان
 انما خرج من ان كان اوله لم يصرفها حتى فالواجب علم ان يصلي ويصبر لها بعد لان العانس من لى بالولد
 ولم يوجد لان الاول باع من دم عماره لا كبر فاما اذا كان الخارج اكرم فالمسألة عمومه اوهى على هذا الخلاف
 فاما ما نحن فيه فهو وحده الولاد على طريق الكمال فالدم الذي يحمه مكر به اساس ضرور والسعيا اذا استبان
 بعض حلقه فهو حل الولد التام يتعلق به احكام الولاد من انقصا العند وصبر المرأ عسا لحصول العلم بكونه
 ولذا هو فاع الذكر والانثى بخلاف ما اذا لم يكن استبان حلقه منى لان لا بد من ذلك من الخلق من ما ما اودم
 حامدا وى من الاحاطة الزينة استعمال في صور لم فلا يتعلق به من احكام الولاد (واما) احوال الدم
 فيقول ان دم قد يدرور امصلا وقد يدرور وسعاع اخرى هي الاول اسفرا امصلا والثاني مسفلا (واما)
 الاسفرا امصلا فحكمة طاهر وهو ان سطران كان المرأ مسفلا فالعسر من اول ما زاب حمص والعسرون
 عند ذلك طهرها هكذا الى ان يروح الله عنها وان كانت صاحبها فادعاهم في الحصى حمصه فلو ابدى في الطاهر
 طهرها وكون مسفلا في انام طهرها (واما) الاسفرا المصل وهو ان يرى المرأ دمها و طهرها هكذا
 فيقول لا خلاف في ان الطهر المصل بين الدم اذا كل حمه عسر يوما فصاعدا يكون فاصلا بين الدم
 في ذلك ان يمكن ان يحل احد الدم حضا جعل ذلك حضا وان امكن في كل واحد منهما حضا في كل واحد
 وان كان لا يمكن ان يحل احدهما صا لا يجعل من ذلك حضا وكذا لا خلاف في استحسان في ان الطهر
 المصل بين الدم اذا كان اقل من بلانه ايام لا يكون فاصلا بين الدم وان كان اكثر من ذلك من واحد فاصلا
 ذلك وعن ابي حمزة في رواية روى ابو يوسف عنه انه قال الطهر المصل بين الدم اذا كان اقل من
 حمه عسر يوما يكون طهرا فاصلا ولا يكون فاصلا بين الدم لكونه كدم والدم بعد ما يندى ان يحل
 حضا جعل حضا والثاني يكون اسفلا وروى محمد بن ابي حمزة عن ابي حمزة ان الدم اذا كان في طريق العسر والطهر
 المصل بينهما لا يكون فاصلا ويحل في كل كدم والى وان لم يكن الدم في طريق العسر كان الطهر فاصلا بين الدم
 فيسدد ذلك ان يمكن ان يحل احد الدم حضا جعل ذلك حضا وان كان يحل كل واحد منهما حضا
 جعل في عهدها حضا وهو وان لم يمكن جعل احدهما صا لا يجعل في ذلك حضا وروى
 عنه انه من البارئ عن ابي حمزة ان ابا حمزة اذا كان في طريق الاسفرا وكان يحل لوجه الدماء في روجه

- هذا الصبر الظاهر فاصلا بين الله وبين يكون كماله حصوا وان كان محال لوجع لا مانع حصا صبر فاصلا بين
 الله وبين من سطر ان يمكن ان يجعل أحد الله من حصا جعل ذلك حصا وان أمكن ان يجعل كل واحد منهما حصا
 يجعل أحدهما أصلا لم يمكن ان يجعل أحدهما حصا لا يجعل شي من ذلك حصا وروى الحسن عن أبي
 حمزة أن الظاهر المفضل بين الله وبين كان أقل من إلهه انما لا يكون أصلا بين الله وبين وكذا له المسمى اذا كان
 ملاه انما كان أصلا بينهما ثم سطر ان يمكن ان يجعل أحد الله من حصا جعل وان أمكن ان يجعل كل واحد منهما
 حصا جعل أحدهما أصلا لم يمكن ان يمكن من ذلك حصا لا يجعل حصا واختار جليله في كتاب
 الحسن مدحها فقال الظاهر المفضل بين الله وبين كان أقل من ملاه انما لا يصبر فاصلا وان كان كبر من الله
 ويكون غيره اندم المسمى وان كان ملاه انما فصاعدا فهو ظهر وكبر فمعتبر لكن طر بعد الثاني ان كان الظاهر
 مفضل بين أو أقل من الله في العسر لا يكون أصلا وان كان كبر من الله من يكون فاصلا ثم سطر ان يمكن
 ان يجعل أحدهما حصا جعل وان يمكن ان يجعل كل واحد منهما حصا جعل أصلا من عجزها حصا وان لم يمكن
 ان يجعل أحدهما حصا لا يجعل شي من ذلك حصا وتتر رهنه في القول وبسرها يذكر في كتاب الحسن
 انما الله تعالى (واما) حكم الحسن والسابع مع حوار الصلا والسوم وروى القرآن ومن المصنف
 بعلان ودحو المصنف والطوائف بالنسب لما ذكرنا في الحب الا ان الحب يحوره اذا الصوم مع ١١
 يحور ولا يحاص والعسا لا الحصى والعسا اعطى من الحذب أو بان الله من غير معقول المسمى وهو قوله صلى الله
 عليه وسلم تتعدا حده سطر عجزها لا الصوم ولا صلى الله عليه معاولا يدفع الخرج لان دوروا من صفعين
 مع ام من حذب صفعات في الحسنة ولو كثر بالصوم لا يدرن على اعصابه لا يخرج وهذا لا يحذر اطلاقه
 وهذا الحب يعنى الصلا والصوم وهو لا ينصير الصلا لان الحصى سكر في كل شهر مرة ١١
 العسر فصح علمها لو ان كبر في صلا ولا حرج في صلا صام ملاه انما عسر أمي ١١
 وكذا يحرم الذين في حاق الحصى والعسا ولا يحرم الذين المرات التي احبطت قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا
 الحصى ولا روى عن من سطر من هذا المسمى في الحسنة بل وردت الا بانه بولته تعالى فلا بأس وهو
 واسع وما كتب الله سبحانه في الولد بعد آماج الماسر وطلب اولاد وطلب ما يحتاج مطلقا في الاحوال (واما) حكم
 الاسماصة ولا يصحها حكمها حكم الظاهر عواما تتو صواب كل صلا على ما بينا
 فصل ١٢ واما الله بالنكلام في التسميع في واسع في بيان حوار وفي بيان معا له من روى سار
 وفي بيان كسبه وفي بيان سراط الزكي وفي بيان ما سمي به وفي بيان وصف التسميع وفي بيان صفة التسميع في بيان
 ما سمي به وفي بيان ما حجه (اما) الاول فلا حذب في أن الله من الحذب حارب عرو حوار بالنكبات والسب
 والاحجاج اما الكتاب بقوله تعالى ان كنتم من ربي اوعى سارا وما احذمكم من الله نوا ولا منم التنا
 فلم يجدوا ما يسموا صعدا طبا وسلا ان الله رلى عرو ذات الزفاف رل رسول الله صلى الله عليه
 وسلم لعر من سقط من ناسه رضى الله عنهم اولاد لاسما رضى الله عنهم الله اولاد كرت لرسول
 الله صلى الله عليه وسلم فعب حلى في طلبها فقام سطرهما فعدم الناس الما وحصر صلا المعرفا عطا
 نكر رضى الله عنه على ناسه رضى الله عنهم اولاد لها حذب المسمى رلى الله تعالى فعل اسد حصر وخذ
 الله ناسه مارل لم امر نكرهه الاحفل الله للمسمى في حرا واما الله فما روى عن النبي صلى الله عليه
 وسلم انه قال التسميع وهو المسمى ولوا في عسر جمع ما مجد الما او يحد رلى صلى الله عليه وسلم فحلى
 الارض منه فدا وظهرها ما أدرك في الصلابة من وصلته وروى عنه انه قال التراب ظهور المسلم
 بعد الما وعليه اجماع الامه واحطاب السجدة في حوار الحاله قال على وعنده من عسا رضى الله
 عنهم ما حارب وقال عرو رضى الله عنه وعنده من معود لا يحور وقال الصفة له ورجع ارمه ودعها حاصل

احد الانبياء راجع الى ما قبل قوله تعالى في آية النعم اولاً نعم النساء اولنهم لي واس عباس اولادك الجماع
 ودلالة آية الله تعالى عن الوعد بالنسب والعتب والناسر والاقتضا والرفق وعمر واس - ودلالة بالنسب
 بالنسب لم تكن احب داخل في هذه الآية في العلم واحتماله بقوله وان كنتم حسا فاطهروا واحتمالاً أحسدوا
 بقوله علي واس من موافقه الاحاديث المروية عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال للحب من الجماع ان نعم
 اذ لم يجد المأوى من ابي هرير ان رجلاً من بني النضير صلى الله عليه وسلم وقال يا رسول الله انما قوم يسكن الرمال
 ولا يجد المأوى من ابي هرير وفيما الحب والاسا والخاص فكيف يصح فقال صلى الله عليه وسلم علمكم
 بالارض وفي رواية عنكم بالصعد وكذا حديث عمار رضي الله عنه وعمر علي ما ذكره في حوزة النعم من الحب
 والعباس لما وردا من ابي هرير رضي الله عنه ولا مع ما عثره الحاشية فكان ورود النص في الحاشية وروداً
 مهماداً لانه ولا سافر انما خرج امرأته وان كان لا يجد المأوى وقال مالك بن نويرة وجه قوله ان حواري النعم للحب
 احب اليه فكانوا الصالحين رضي الله عنهم فكان الجماع كماله في وقوع السبل في حوار الاصل فذكر (ولنا)
 ما روي عن ابي مالك انه ادى رضي الله عنه انه قال صلى الله عليه وسلم اجمع امرائي وانما لا أحسد المأوى
 فقال جامع امرائي وان كنت لا تجد المأوى الى امرئ منكم فان الربا كاذب (واما) فان هذا النعم في اللغة
 الفصل مال هم وعم اذا قصد منه قول السائر

وما ادرى انا نعم ارضا * اريد الحرام ما لم يبي

أأخبر الذي انا به * أم السر الذي هو سعي

قوله نعم أي قصد وفي عرف السرا عمار عن استعمال الصعد في عصور مخصوصة على قصد النظم
 بشرائط مخصوصة يدرها في مواضعها من الله تعالى

وهو (وهو) واما ركه فقد اختلف فيه قال أحسنها هو صر بان صر به لوجه وصر به للبدن الى المرفق وهو
 أحد في الساق وفي قوله السرا وهو قول مالك صر به لوجه وصر به للبدن الى الرقعة وقال الزهري صر به
 لوجه وصر به للبدن الى الأناط وقال ابن ابي ليلى صر به من عصب بكل واحد من الوجه والذراعين جميعاً
 وقال ابن سيرين ثلاث صر بان صر به لوجه وصر به للذراعين وصر به أخرى لهما جميعاً وقال بعض الناس
 هو صر به واحد يستعمل في وجهه وبطنه وضمهم ظاهر قوله تعالى فيهم واصعد اطرافهم صعدوا وحوهم
 وأبدنهم منه أمر بالهم وصر عصب الوجه والبدن بالصعد لطلاق صرط الصر به والصريين فصرى على
 اطلاقه وبه يجمع الزهري وهو ان الله تعالى أمر عصب البدن والذراعين ثم الحارجه من روض الاصابع الى
 الأناط ولولاد كرام في غاية الامر بالصعد في باب الوصو لوحب غسل هذا المحدث والعائد كذب في الوصو
 دون النعم واحذ مالك والسرا في عمار بن ياسر رضي الله عنه أحسنه في الربا فقال له رسول
 الله صلى الله عليه وسلم اما لمحب ان يترك له الوجه والكفان (ولنا) الكتاب والسنة اما الكتاب فقوله تعالى فيهموا
 صعد اطرافهم صعدوا وحوهم وأبدنهم منه والآية في عصب على مالك والسرا في ان الله تعالى أمر عصب البدن
 نحو القدمين مع الاندال وهو فامدال النعم في المرفق وهو ان المرفق في لسانه لا امر بالعسل وهو الوصو
 والنعم يدل على الوصو والدليل لا يحتاج الى دليل وقد ذكرناه هذا لانه وهو الجواب عن قول
 من يقول ان النعم صر به واحد لان النص لم يعرض للتكرار لان النص ان كان لم يعرض للتكرار اصلاً فاصدق
 معرص له دلالة لان النعم صر به واحد في الوصو ولا يجوز استعمال ما واحد في عصور في الوصو فلا يجوز
 استعمال راب واحد في عصور في النعم لان الخلف لا يحتاج الى الاصل وكذا في في لسان في لسان سيرين
 لان الله تعالى أمر عصب الوجه والبدن في صر وجوده في المسح على كل واحد منهم ماص واحد لان الامر المطلق
 لا يهيئ التكرار مطلقاً مكراراً لا يجوز ان ينادى على الكتاب لا بدليل صالح لئلا ينادى (واما) السنة فما

روى عن جابر رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال النعم من بان صر نه لوجه وصر
 للدرع من اتى المرفق والحدس جعله على الكل واما جند ب عماره به عارض لانه روى رواه اخرى
 النبي صلى الله عليه وسلم قال يكمل صر بان صر نه لوجه وصر نه لندس الى المرفق والمعارض لا يصلح
 في فصل **١٠** واما كعبه التهم فذكر ابو يوسف في الامالي قال سأل انا حسنة عن النعم فقال
 صر بان صر نه لوجه وصر نه لندس الى المرفق فقله كعبه هو صر نه لندس على الارض وقله
 واذر من يصح ما سمع من ما ووجهه ثم اذ كعبه على الصعدا باذله مما واذر من يصح ما سمع بذلك طام
 الدراعين وناظم ما الى المرفق وقال بعض ساجد ان عسج ساطع اربع اصابع يد اليسرى طام
 يد اليمنى وروى الاصابع الى المرفق ثم عسج بكعبه اليسرى دون الاصابع ساطع يد اليمنى من المرفق
 الرسع ثم عبر ساطع ايمانه اليسرى على ظاهرها ما اليمنى منه لبالد اعزى كذلك وقال بعضه
 بالصر نه ليا به ساطع كعبه اليسرى ع الاصابع طاهر يد اليمنى الى المرفق ثم عسج نه ليا ساطع يد
 الى اصل الاقدام منه لييد اليسرى كذلك ولا شك والاول اقرب الى الاحتياط لمقامه من الاحرار
 اصعب الازراب المسند لي بالدر المكن لان التراب الذي على اليد صر نه ليا ساطع حتى لا ياتي قوس
 الوجه والندس عسجه واحد صر نه واحد ثم ذكر في ظاهره رواه انه نه ليا عسجه وروى عن ابي
 انه يصحها بنصين ومن ان هذا الاوجب احدا لا ان المقصود من النص ما بالتراب صر نه ليا
 الذي نه ليا اذ العبد ورد عسج كعبه الازراب في العصور لا يات نه ليا نه ليا فذلك يصحها وهذا القوس
 قد يحصل بالنص من وقد لا يحصل الا بالنص من من على قدر ما ينص بالنص من الازراب فان خصا
 المقصود بنصه واحد اكنى ما وان لم يحصل نص بنصين (واما) استبعاد العصور بانك من قول
 عمام الركن لم يذكر في الاصل لئلا يكتفى به كماله فانه بالادراك طاهر كعبه لم يصر ونص الكرخ
 اذ ارسل سائر واضع التهم فلان او كعبه لا يجوز وذكر الحسن في المرفق ان حسنة انه اذا عسج الا كعبه
 وجهه رواه الحسن ان هذا مسح فلا يجب فيه الاستبعاد كعسج الازراب - و ما ذكر في الاصل ان الامر
 بالنص يعمل بانهم اوجه والندوانهم الكمل ولان التهم بدل عن الوصو والاسند ان في الاصل من تمام
 الركن فكذلك الذي وعلى ظاهره رواه يرم بجعل الاصابع وربع الحام ولو ركب لم يجر وعلى رواه الحسن
 لا يرم ويحور وعسج المرفق مع الدرا من عند اصحابنا ثلاثة حلاله فرحى انه لو كان مقطوع السد
 من المرفق مسح وضع اصابعه عند اختلافه والكلام فيه كالكلام في الوصو وقد مر والله اعلم
 في فصل **١١** واما سائر الركن فانواعها ان لا تكون واحدا لما قد مر ما في الوصو او العسل في الصلا
 التي دعوت الى حلف وما هو راجح الصلا لقوله تعالى ولم يحدوا ما قسموا صعدا طام عسج وحدا
 لما حواري التهم وقول النبي صلى الله عليه وسلم التهم وصو المسلم ولو ان عسج ما لم يحدوا او يتحدث
 وصو المسلم الى عاه وحوذ لما او احدث والممدود الى عاهه يهي عسج حوذا لعاه ولا وحوذ الي
 ما يهي وحوذ عسج حوذ وقد صلى الله عليه وسلم الازراب طهو والمسلم ما لم يحدوا او يتحدث ولا نه ليا
 وحوذ الاصل عسج المصر الى النذل ثم عسج لما نوعا من عدم من حسب الصور والمعنى وعدم من حسب المعنى لا
 من حسب الصور (واما) التهم من حسب الصور والمعنى فهو ان يكون الماء معتداه ولم يذكر هذا المعنى طام
 الزوايه وروى عن جنداه قدر بالنسل وهو ان يكون مسلا فصاعدا فان كان اول من مس لم يحر التهم
 والنسل بل فرسج وقال الحسن من راد من ليا عسج ان كان الماء امامه - يرم ليا وان كان عسج
 او يرم عسج مسلا واحدا او يصحهم فصل بين المقسم والمسافر فقالوا ان كان مقما مسر فمرسا
 كعما كان وان كان مسافرا والماء على عاهه او سار كذلك وان كان امامه مسر ملين وروى

ان يحى رما وضوع في الصلاة في الحب أو نحو ذلك أن يكون أسافرا في سبب أو بوضاؤه قال سبب له
 بوضاؤه لانه لم يوضع الوضوء وانما وضع للسرور الا ان يكون كبريا يستدل بذكره على انه وضوع للسرور
 والوضوء جميعا بوضاؤه ولا سبب وكذا اذا كان بخراسه أو وحدرى أو مرض من سر استعمال
 الماء فصاعدا وماذا المرض ما مال الماء سبب عندما وقال السائي لا يجوز التعم حتى يحال
 الف وجه وله ان يخرج استعمال الماء شرط حوار التعم ولا ينعى الخمر الا عند حروف الخلال
 (ولنا) قوله تعالى وانكم مرضى أو على سفر أو في دولة فمعه واضعنا طابا انما التعم لار من فله
 من عرف فصل بين مرضى ومرض الا ان المرض الذي لا يضر معه استعمال الماء ليس عراة في المرض الذي
 يضر معه استعمال الماء مراد بالمرض وروى ان واحدا من الصحابة رضى الله عنهم استسحب به حله
 فاستسحب استسحب فاعيد بالقطع ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فله فله فله
 فلا سألوا اذ لم يمازوا فاعادها الى السؤال كان تكفه التعم وهذا نص ولا راد المرض من الماء
 وحرف الموت مسيح فكذلك حروف الموت لا ينعى الموت فاستسحب والمثل عليه انما انما حاله
 وراد انقسام للاحلاف فيما اولى لان انقسام ركني في باب الصلاة والوضوء شرط حروف المرض لما
 في استسحاب الركنين وروى في اصحاب الشرط اولى ولو كان مرضا لا يضر استعمال الماء لتكفه فاعيد
 الاستعمال سبب وليس له حاد ولا مال سألوه أحراة منه على الوضوء أحرا التعم سوا كان في بعض
 اولى المصر وهو ظاهر المذهب لان الخمر في وقت قدر موهومه فوجد شرط الحوار وروى عن جده ان
 كان في المصر لاخر به الا ان يكون معافا والسؤال الظاهر انه يحتاج من مرضه او بعد منه وكذا التعم
 ارض على سفر الزوال بخلاف مقطوع البدن ولو استحب في ذلك يارد بحاف على بعض الخلال لو غسل
 ولم يضر على بعض الماء ولا على احرا الحام في المصر أحرا التعم في قول ابي حنيفة وقال أبو يوسف وجناب
 كان في المصر لاخر به وجه وهو ان الظاهر في المصر وجود الماء المستحب والدف فكان المخرج اذا كان
 ملحفا العلم ولا في حقه ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه دفع من ربه وامر عليهم عمر وبنو الهام
 رضى الله عنه وكان ذلك في عروءات السلاسل ثم ارجعوا سكرامه اسما من جنابهم قالوا في سألوه
 حب فذكر الى صلى الله عليه وسلم فله وقال رسول الله احب في ليله يارد خفف على بعض الخلال
 اعسل فذكر ما قال الله تعالى ولا تقبلوا انفسكم ان الله كان بكم رحما فمعه وصلبهم فقال لهم رسول الله
 صلى الله عليه وسلم الارون صاحبكم كيف نظر لفسه ولكم ولم امر بالاناد ولم يستمر انه كان بار امه
 ولا يعلل فله ليله عامه وهي حروف الخلال ورسول الله صلى الله عليه وسلم استسحب ذلك والحقكم نعم
 لعموم الله وهو انما الخمر في المصر فادوا فاجابوا انه بنى حتى القعرا العرا ما ليس ياد على ان الكلام بها
 اذا جعن الخمر من على وجهه حتى لو قدر على الاعمال وجهه من الوجه لا مباح له التعم ولو كان مع رفقها كان
 علم به لا يجب عليه الطلب عندما وبعد السائي بحسب على ما ذكرنا وان علم به ولكن لا عن فله عدا
 حقه وقال أبو يوسف عليه السؤال وجهه وله ان الماء مبدول في العاد فله حذر فلم يجر على الا
 ولا في حقه ان العجر حق والقدر موهومه لان الماء من أعر الاسا في السفر والظاهر عدم البدل في سألوه
 فلم يقطه اصلا أحرا التعم لان العجر قد قرر وكذا ان كان عطشه بالتمس ولا عن لهما فاسألوا كان له عن ولكن
 نعه الا ان يفسح سبب ولا يرمه السرا عند ما به العالم وقال الحسن المصري يرمه الثمرا ولو جمع ماله
 لان همد بخار راحته (ولنا) انه عزم استعمال الماء الا ما لا يفسح من ماله لان ما راد على عن ائبل
 لانه لا عوض وحرمة مال المسلم بكمه دمه قال النبي صلى الله عليه وسلم حرمة مال المسلم كحرمة
 اسح له ائبل دون ماله كما ينبع له دون نفسه ثم حروف فواف بعض النفس مبيح لتعم فكذلك فواف بعض

يتحلف العين السرة فان التاجر اذ عزمه من الما يذكرهم وقدوا من الفاحس في هذا الباب مدر نصه ما اتفق
 وذكر في الواذر فقال ان كان الما مسرى في ذلك الموضع يدرهم وهو لا لا يدرهم ونصف ثمره السرا
 وان كان لا يدرهم من لا رء وان كان سبعة من الما في ذلك الموضع ثمره السرا لانه يدر على استعمال
 الما بالقدر على ثمنه من عيرا الا في ولا يجوز له التهم كمن يدر على عن الرقة لا يجوز له التهم من بالصوم وان
 كان لا يدر على الاست - فوكذلك عند اجتماع ما قاله السابق لا يدرهم السرا اعسارنا العين الفاحس وهذا الاعسار
 يحرمه لان ما لا يعسار الناس فيه فهو رباذ منس من الام لا يدخل بحسب اختلاف الما ومن فسك ب معبر
 وما من الناس فيه يدخل بحسب اختلافهم فبعضهم هو رباذ وبعضهم ليس رباذ فلم يكن رباذ
 بغيره ولا يدرهم وذكر الكرخي في ما من المصلي اذ اراد ان يرفع ما كثيرا ولا يدرى ما أم لا ينعى
 على صلاته لان السروع قد صبح ولا يقطع بالسنة فاذا فرغ من صلاته ما فان اعطا نوصا واسمه ل الصلا لان
 التبدل اذ الفراغ دليل التبدل منه وان اى وصلا ما صلا لان التكرار قد قرر ان اعطا ذلك لم يفسد ما مضى
 لان عدم الما استحكم بالانا و بمره الوصو لصللا اخرى لان حكم الاما ان يفسد بالتبدل وقال جدي رحلي ع
 احدىهما انما يفسد في البر و وعد صاحبه ان يعطيه الاما قال لا بد وان حرج الوصو لان الظاهر هو الوفا
 بالعهود فكان فاذرا على ان مال الما بالوعد وكان فاذرا على استعمال الما طاهرا مع المصرا الى انهم وكذا
 اذا وعد الكا في العاري ان يعطيه الوصو فاذرا ع من صلاته لم يفسد لان هذا الاصل يحرج
 مسافرهم وفي حله ما لم يدرهم حتى صلى ثم علم به اخر في قول ان حسمه - ولا يدرهم الاعاد وقال ابو يوسف
 لم يفسد وان لم يدرهم الاعاد وهو قول السادة واجموا على انه لو صلى في يوم يحسن باسما ونوصا يحسن باسما
 ثم يدكر لا يفسد بمره الاعاد لاني يوسف وجهان احدهما انه يفسد بالاسمى فاذ لان الما من اعر الاسما
 في السعة لكونه سدا لاصابه بفساده عن الخلال فكان التلب متعلما بالعين السرة فيه بالعدم والما في ان
 الرجل موضع الما عاد عالما بالحق المسافر انه فكان التلب واحا فاذرا ع من ل التلب لا يفسد بمره كافي العمران
 ولما بان التكرار ان مال الما قد يفسد في سبب الخلق واللسان وهو رباذ التهم كالأو حصل التكرار نسب التبدل
 او المرض او عدم التبدل والراسا قوله يفسد بالاسمى فاذ لان التلب في التمر خصوص اذا
 مر به امر يفسد عليه عموما والبد رجل السعات ومكان الخافو فبسا ان الاساء عر رباذ واما قوله الرجل
 معدن الما وكانه فليس كذلك فان العالب في الما الموضوع في الرجل هو التبدل لفساده فلا يكون بفاو عالما
 فبعض التكرار طاهرا باختلاف العمران لانه لا يتناول الما سالوا وصلى عر رباذ او مع يوم يحسن وفي رحله يوم
 طاهر لم يعلم به ثم علم قال بعض مساجمنا بمره الاعاد بالاجماع وذكر الكرخي انه على الاختلاف وهو الاصح
 ولو كان عليه كعار العين وله رفعه فبساها وصام فلانه على الاختلاف والصحيح انه لا يجوز بالاجماع لان
 المعترضه للارفة الا ترى انه لو عرض عليه رفعه كان له ان لا يفعل ويكفر بالصوم بالنسب لانه عدم التلب
 وبها المعترضه والقدر على الاستعمال وبالس ان رباذ التبدل لا يرى لو عرض عليه الما لا يفسد بمره التهم ولان
 التمسك في هذا الباب في عانه التبدل فكان ملجعا بالعدم ولو وضع عر في رحله ما وهو لا يعلم به فتهم وصللى ثم
 علم لم يدر به وهذا ايضا وقال بعض مساجمنا لفظ الزواني في الجامع الصغير بدل على انه يجوز بالاجماع فانه
 قال في الرجل يكون في رحله ما فبسا والتسبان يستدعي بعدم العلم مع ذلك جعل عذر اعدهما في موضع
 لا علم به أصلا لاني ان جعل عذرا ذلك والكل ولقد اذروا في كتاب الصلا بدل على انه على الاختلاف فانه قال
 سافرهم ومعه ما في رحله وهو لا يعلم به وهذا يسأل حاله اللسان وعرها ولوطن ان ما قد يفسد بمرهم وصللى
 ثم من له انه قد يفسد لا يفسد بالاجماع لان العلم لا يفسد بالطلب فكان التلب واحا باختلاف اللسان لانه من
 استبداد العلم ولو كان على رأسه او ظهره ما أو كان ملقى عنده فبسا فبسا ثم يدكر لا يفسد بمره بالاجماع لان

الإنسان في مثل هذا الخلقه نادر ولو كان الماء معلقا على الاكاف فلا يتحول ما ان كان راكنا او سائما فان كان راكنا
 فان كان الماء في موحل الرجل فهو على الاختلاف وان كان في معدن الرجل لا يتحول بالاجتماع لان سائما نادر
 وان كان سائما فالجواب على العكس وهو انه ان كان في موحل الرجل لا يتحول بالاجتماع لانه راكنا ونادر
 وكان الإنسان نادرا وان كان في معدن الرجل فهو على الاختلاف المحسوس في المصر في مكان ظاهر بينهم
 وهي في معدن ارح وروى الحسن عن ابي حنيفة انه لا يصلي وهو قور رور وروى عن ابي يوسف انه
 لا بعد الصلاة وحده رواه اني يوسف انه يخرج عن استعمال الماء حصة من الحس فانه لا يخرج من
 المص ويحوي فصار الماء عندما معي في حصة فصار مخاطا بالصلاء بالهم فالصدر بعد ذلك لا يظل
 الصلوات اودا كفي سائر المواضع وكفي المحسوس في السفر وحده وانما الحس ان لم يكن بعد ذلك حصة وحكما
 الحصة بظاهر واما الحكم فليس الحس ان كان يحس وهو قادر على ان يذهب الى الحس في المصر وان كان
 يعرج فالظن لا يوجب في دار الاسلام لرفع ولا حصة العجز فلا تكون التراب ظهورا في حصة وحده بظاهر
 الرواية ان العجز للحال في حصة الا انه يحمل الارباع فانه قادر على رفعه اذا كان يحس وان كان يعرج في ذلك
 لان الظن يدفع وله ولا يذهب بالرفع الى له الولا بظاهر بالصلاء احسا طال وحده الا بالصلاء بالهم لان
 احمال الخوار باسب لاحمال ان هذا القدر من العجز يكفي لوجبه الامر بالصلاء بالهم واما بالعصا في
 المني لان احمال عدم الخوار باسب لاحمال ان هذا القدر من العجز الخافي وهو مومر بالصفا عملا
 بالسهم وأحد النعم والاحسا طال وصار كالمعدن في حصة فاعدام هذا اطلق كذا هذا اختلاف المحسوس في السفر
 لان عتق العجز من كل وجه لانه انصاف الى المبع الحس السفر والغالب في السفر عدم الماء (واما)
 المحسوس في مكان يحس لان عدمه ولا تراها انما فانه لا يفتل عتق في حصة وقال ابو يوسف يصلي بالاعا
 ثم بعد اذا خرج وهو قول الساقى وهو قول محمد مصطوف ودكر في سائمة الروايات مع اني حصة وفي نوادر ان
 ملهان مع اني يوسف وحده قول اني يوسف انه ان عجز عن حصة الا اذا فلم يعجز عن النسبة وهو
 بالنسبة كفي باب الصوم وقال بعض صاحبنا اعماصلي بالاعا على مذهبه اذا كان المكمل رطبا مادما كان بابا
 فانه يصلي ركوع وسجود والمصباح عند انه نوى كعبا كان لانه لو بعد لصار مستمعا للعباسه ولا في
 حصة ان الطهار شرط اهله اذا الصلا فان الله تعالى لا أهل ما حابه الطاهر لا المحدث والنسبة اعماص
 من الال لا يرى ان الخاص لا أثر بها النسبة في باب الصوم والصلاء لا يعدم الا هله بخلاف المسئلة المقدمة
 لان هاله حصلت الطهار من وجه فكان اهلا من وجه وهو في الصلوات نفسها احسا طال مسافر من عتق
 فمعين ما وهو حسب ولا يحد عجز حارة التهم لدول المسعد لان الحانه ما نفع من دخول المسعد عند اعلى
 كل حال سواء كان التحول على قصد المكث أو الاحسا طال على ما ذكرنا فاما تقدم فكان عاجزا عن استعمال هذا
 الماء وكان هذا الماء ملجعا بالمدم في حواري التهم بلا مع حواري التهم وحواري الماء اساع مع حواري التهم
 اذا كان القدر الموجود يكفي الوضوء ان كان محددا ولا يعمل ان كان حاسا فان كان لا يكتفي بذلك وجود لا مع
 حواري التهم عندنا وقال الساقى مع قلله وكبر حتى ان المحدث اذا وخدم الماء فدر ما نفعه بعض اعصا
 وصوبه حارة ان سهم عندنا مع قيام ذلك الماء وعند لا يتحول مع ما وكذلك الحسا اذا وخدم الماء فدر
 ما سوبه لا عجزا عن التهم عندنا وعند لا يتحول الا عند تقدم الوضوء حتى يصير عادما الماء واجب
 بقوله يعني في آية التيمم فلم يرد ما ذكرنا في محل التي يقتضي الخوار عند عدم كل حرج من حرج
 الماء ولا بالنسبة الحسكة وهي الحد بعصر بالنسبة الحصة ثم لو كان معه الماء ما ربه من الصا
 الحصة بومر بالارائه كذاها (ولما) ان الماء مومر به غسل المسح للصلاء والغسل الذي لا ينع الصلوات وجود
 والعدم بعزله واحد كذا لو كان الماء محالوا ان الغسل اذالم في الخوار كان استعماله صفا مع ان فيه يصنع

الماء وان حرام فصار كمن وجد ماء طعم به سمه مما كره بالصوم انه يجوز ولا يؤمر باطعام الجسه لعدم
 الفائدة فكذلك اذا لم يأتى به الماء لا يوجب المسح على الرأس واليدين والرجلين بل يؤمر به لما
 فداه به الأولى وبه من ان المراد بالماء المطلق الا انه هو المقصود وهو الماء المعتدل لانه الصلا
 به كما عند الماء الطاهر ولا من مطلق الماء تصرف الى المتعارف والمتعارف بالماء في باب الوضوء والغسل هو
 الماء الذي ينقى الوضوء والغسل به صرف المطلق اليه واعصار بالخاصة الخفيفة غير سديلا لم يحاذر
 في الاحكام فان قيل الخوار يخالف في الصلوة الخفيفة فبطل الاعصار واوسم
 الحميم احذر بعد ذلك ومعه بالماء قدر ما يوصله فيه ويصا به ولا يسمم لان التسمم الاول اخرج من
 الحماه الى ان يحد بالماء ما يكفي للاعتدال وهذا حد وليس يجب ومعه من الماء قدر ما يوصله
 للوضوء ووصا به فان توصا وليس حقه ثم مر على الماء ولم يغسل ثم حصر به الصلا ومعه من الماء قدر ما
 يوصله فيه ولا يوصا به ولكنه يسمم لانه عرور على الماء عادة ما كان واذب المسح له الاولى ولا يرفع الخفين
 لان القدم ليست محل التسمم فان همم احذر وقد حصر به صلا اخرى وعند الماء قدر ما يوصله
 يوصا به ولا يسمم لما ورع حقه وغسل رجليه لانه عرور بالماء عادة يسرى الحد الثاني الى القدمين
 فلا يجوز له ان مسح احد ذلك ولو كان من اعضا الحرام سرحا او حذري فان كان الغالب هو الصصح
 غسل الصصح وربط على السهم الحمار ومسح لهما وان كان الغالب هو السهم لم يمسح لانه الغالب ولا يغسل
 الصصح عند دخوله الى البيت ولا يجمع بين الغسل والدمع مع الا في حال وقوع السد في ظهوره الماء
 ولم يحد عن هذا لو كان يحد باوصاف اعضا وصوه سرحا او حذري لم يمسح لانه اسوى الصصح والسهم
 لم يحد في طاهره وان هو ذكر في الوادرا به غسل الصصح وربط الحمار على السهم ومسح عليها وليس في
 هذا جمع بين الغسل والمسح لان المسح على الحمار كالغسل لما تحتمل وهذا السوط الذي ذكره الخوار السهم وهو
 عدم الماء فصار صلا الحار وصلا الممسح فاما في حاشي الصلا ليس في السوط لانه السوط فها هو
 القوب لو اسفل بالوضوء حتى لو حصر به الحمار وحاشي القوب الصلا لو اسفل بالوضوء وهم وصلى وهذا عند
 احتياط وقال الساقى لا يسمم اسديلا لا يمسح بالجمع وسائر الصلوات وهذا السوط (ولما) ما روى عن ابن
 عمر رضي الله عنهما انه قال اذا دخل الحمار يحشى قوم او اب على عروصه فدهم لها عن ابن عباس رضي
 الله عنهما منه ولا يمسح السهم في الاصل طوبى فواب الا اذا وقد وعده في الاولى لانه ان القوب فصله
 الا اذا وطئ فاما الاسديلا فبالجمع ممكن وهي اصب صلا الحمار أصلا فكان أولى بالخوار حتى لو كان رجلي
 المباح له السهم كدار وي الحس عن أبي حنيفة في رجليه ولا يعاد فلا يحل القوب وحاصل الكلام
 وهو ارجح الى ان صلا الحمار لا يمسح عندنا وعند بعضي على ما ذكر في موضع ان ساء الله تعالى في الا
 الجمعه لان فرض القوب فام وهو البهر ويحلى سائر الصلوات لانه اسوي الى حلف وهو القضا والاب
 الى حلف فام معنى ويعد السلا ولا يحل فومها راسا لانه ليس لادام او فمعين لانه اوجب بطله عن
 القوب وكذا اذا حاشي قوب صلا العمدس بهم عندنا لانه لا يمكن اسديلا كما بالقضا لاحتياطه اسراط
 بعد بحصله الكل فلهذا اذا حاشي قوب الكل فان كان رجوان فذكر الله لا يسمم لانه لا يحل القوب لانه
 اذا أدرك البعض بمكة اذا الماني وحد ولو مرع في صلا العمد هما سمعه الحد حاشي ان ساء الله تعالى بالسهم
 بالجمع احتياط لانه لو ذهب بوصا لطلب صلاته في الاصل اطلاق السهم فلا يمسح السهم واما اذا مرع
 فها هو وصا سمعه الحد فان كان يحاشي انه لو اسفل بالوضوء رآه السهم بهم وي وان كان لا يحل روال
 السهم فان كان رجوانه لو توصا بذكر سائر الصلوات مع الامام توصا ولا يسمم لانه لا يوصى به اذا أدرك
 العمد من الثاني وحده وان كان لا رجوانه رآه الامام يمسح السهم عند أبي حنيفة وذات يوسف ومحمد لا

باح وحده ولم انه لو ذهب وتوصل الى تنويه الصلاة لم يترك اعظامه وحده لانه حسن ولا عسر
 ما يسم عند عدم حوى القبول (ولان) - ما به ان كل من يحل ان يوت وحده الوجه بخلاف القبول
 ما به ان لا يردحام انما يسم في كل من يرضى عنه صلاة فكل من الانصراف لثوبه يعرض
 صلاه بعد وهذا لا يجوز فيه (انه اعلم) (ومها) الله والكلام في السنة في موضع من احد هاتين
 انما شرط واراثتهم وانما في بيان كها اما ان لا يسهل شرط حوار التتم في قول شيخنا المرحوم وقال
 رد المحتار شرط وجهه قوله ان اسم حجب والخلف لا ينعكس الاصل في السروط ثم الوعد صحيح بدون الله
 كذا في النعم (ولان) ان الله ليس يظهر حقه والخلف لا ينعكس الاصل في السروط ثم الوعد صحيح بدون الله
 لوصو لانه يظهر حقه في شرطه الخافه في شرطه في شرطه الله ولان احدا لا يسم دليل كونهما شرطاً
 لما ذكرنا انه سبي عن القصد والله في القصد لا ينعكس في شروط اذا لم يوصو ما به ما جود من الوصو وانما يحصل
 بدون السنة وانما كنهه الله في النعم عند ذكر العذري ان الصحيح ان المذهب انه اذا نوى الظهار أو نوى
 اسماءه الصلاة احرا وذكر المصاحف ان الله لا ينعكس في النعم من الظاهر وانما يجب به الله ويرى ان يوى
 الخلف أو الخفاء لان النعم في جميع على ما واحد في من المصاحف ان الله لا ينعكس في النعم من الظاهر وانما يجب به الله ويرى ان يوى
 من به العرض لان القرض والعلل بأدنان على حقه واحد والصحيح ان ذلك ليس بشرط فان اس سماعه
 روى عن حمد ان الحبيب اداسه ربه الوصو احرا عن الحاشية وهذا لما ان انفسار السمع الى الله ليس
 ط ان اذ هو ليس بظهور حقه وانما يحصل بظهور ما سمي بالخافه والخافه يعرف بالله وبه الظاهر فكيف دلالة
 على الخافه وكذا في الصلاة لا ينعكس في الظاهر بدون الظاهر فكيف دلالة على الخافه ولا حاجة الى به
 التمييز في الخلف أو الخفاء أو مسموع في الظاهر ان نوى اسم الله الصلح فيه ان لا ينعكس في الظاهر
 بدون الظاهر كصلا الحار وسجد التارو ومن المصاحف ويحتمل ان لا ينعكس في الصلاة فلا ينعكس
 له مادوم او ما هو حر ان احرا ان يوى وكذا في جميع اصل الحار او السجد التارو او لفرأ القرآن ما كان
 حاشا له ان صلى به سائر الصلوات لان كل واحد في ذلك عدا فصول بعضها وهو من حسن احرا الصلاة
 فكان يسم الله النعم كنهه الصلح فاما ما يسم في دخول السجد أو في المصاحف لا يجوز له ان يصلي به لان
 دخول السجد ومن المصاحف ليس له اد معصود منه ولا هو من حسن احرا الصلح في معصود طهور الى
 او فسه له لا عسر (ومها) الاسلام فانه شرط وهو عسر عدا عما به الله الى لا يصح سمي الكافر وان
 أراد به الاسلام وروى عن ابي يوسف اذا سوي في سلام خارجي لو أسلم لا يجوز له ان يصلي بذلك التسم
 عند العامة وعلى رواية أبي يوسف يجوز وجهه رواه ان الكافر في أهل به الاسلام والاسلام رأس
 العباد يصح منه له بخلاف ما اداسه الصلح لانه ليس من أهل الصلح فكل سمي الصلاة سعيها ولا عسر
 (ولما) ان التسم اس يظهر وجهه وانما يحصل طهور والخافه الى عدا لا ينعكس في بدون الظاهر والاسلام
 يصح بدون الظاهر ولا حاجة الى ان يحصل طهور وانما يحصل طهور ولا ينعكس في الكافر عندنا لا ينعكس
 حقه فلا ينعكس في الخافه لا ينعكس في طهور وانما يحصل طهور ولا ينعكس في الكافر عندنا لا ينعكس
 بل أولى لان هناك ما ينعكس في سميها وهو عدا نك اعظم منى لانه بعد ما فعل صار ما ينعكس على
 الكفر وهو حر الاسلام احرا الاسلام اعظم المصاحف في عالم صحيح ذلك ولا ينعكس هذا أولى مسلم سمي
 ان ينعكس الاسلام والعاد ما ينعكس على سميها حتى لو رجع الى الاسلام ان صلى بذلك التسم وعسر في مظل سمي
 حتى لا يجوز له ان صلى بذلك التسم بعد الاسلام فلا ينعكس في سميها حتى لو رجع الى الاسلام ان صلى بذلك التسم وعسر في مظل سمي
 على الصحة وعسر في مظل سميها حتى لو رجع الى الاسلام ان صلى بذلك التسم وعسر في مظل سمي
 وهي ما ذكر انه حصل له وراعى ان الله ليس يظهر وجهه في كل الخافه الى ما لا ينعكس في بدون الظاهر في الصلاة

وعبرها ودالا بصور من الكافر ولا يبي طهار في جمعه ولقد علم بعد طهار مع الكفر ولا يبي طهار معه (ولما)
أن الله يبي طهار مع جمعه فلا مال الرد لان اراد في اقال العبادات والمهم ليس بعباد عندنا لكنه
الظهور والرد لا طل صفة الظهور به كماله لا يطل صفة الوصو واحتمال الحاحه بان لا يبي طهار على الاسلام
والسبب فيه في لوهم العباد في اصول السرمع الا أنهم بعد طهار ح الكفر لان جعله طهار للحاحه
والحاحه رايه لاجال نفس وعبر السبب في السبب لوهم العباد مع ما ان رجا الاسلام معه على موجب
ديانته واعتماد مد طع والمحر على الاسلام معلوم وهو الفرق بين الاسلام والفا (ومما) ان تكون التراب
طاهرا ولا يجوز ان يثرب التراب الحس له وله تعالى فيسموا من طاهرا ولا طيب مع الحاحه ولوهم بارض
فدا صام الحاحه ذهب وذهب ارضهم بحر في طاهر الرواه وروي ان الكاس الصبي عن اصحابنا انه يجوز
وجه هذا الرواه ان الحاحه قد استعالت ارضها ذهب ارضها ولقد علم ان الصلا عليها فهو رايهم بها
أيضا (ولما) ان احراق النمس وسبع الزناح وتسب الارض ارضها في فلسف الحاحه دون استصحابها
والحاحه وان فلسف يبي وصف الطهار ولم تكن اسبابا لما روي به فلم يجر فاما الحاحه القبله فلا يمنع حوار الصلا
عند اصحابنا ولا يمنع ان صدر الفاعل من الحاحه في بعض الاسماء دون انه من الارض ان الحاحه القبله
لو ذهب في الاناء مع حوار الوصو به ولو اسباب الدوب لا يمنع حوار الصلا ولوهم حسب أو محمد من
كان منهم غير ذلك المكان احرأ لان التراب المستعمل ما ليس بساكن المسم الا ولا ما يبي على الارض
بغير ذلك بل لما فصل في الانا بعد وصو الاول واعماله به وذلك طاهري حتى الماني كذا هذا

فصل في ما انما سمى به عند اهل الفقه قال ابو حنيفة ومحمد بن حنبل بنحو ما هو من حسن الارض ومن
أبي يوسف وابن أبي رباح والثرابي والزمخشري ورواه بالبحر والارباب خاصة وهو قوله لا تحذر العذري وبه
احد الساقين والكلام فيه يرجع الى ان الله لما ذكر في الآية ما هو فقال ابو حنيفة ومحمد هو وجه الارض وقال
ابو يوسف هو التراب الملبس واجمع يقول ابن ابي رباح رضي الله عنهم انه فسر الصعد بالتراب الخاص وهو مغلقي
هذا الباب ولا يذكر الصعد الطيب والصعد الطيب هو الذي يصلح له ان يدلك هو التراب دون السخة ويحويها
(ولهما) ان الصعد سمي من الصعود وهو العلو قال الأصمعي في معنى فاعل وهو الصاعد وكذا قال
ابن الاعراب انه اسم لما يصعد حتى يصل للعرس تدعو وارباعه وهذا لوجه الاحصاء بالتراب
لن جميع أنواع الارض فكان التخصيص ببعض الانواع بعد المطلق الكتاب وذلك لانه لا يجوز بحذر الواحد
فكيف يقول المصنف والرد على ان الصعد لا يخص من الانواع ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم
انه قال علمكم بالارض من عرفة فصل وقال جعلت في الارض مسجدا وطهورا وان الارض يسأل جميع
أنواعها قال ابن ابي رباح في الصلاة سميت وسميت ورعا بذكره الصلاة في الرمل وما لا يصلح للاسباب فلا بد
وأن تكون نسبة من اسمهم به والصلابة معه يظهر الحديث (واما) قوله هذا طيبا فمع لكن الطيب
يسعمل عن الطاهر وهو الاثن هما في سرعة مطهرا والطاهر لا يسمع الا بالطاهر عن ابن ابي الطاهر صار
مرادنا لا جماع حتى لا يجوز التمسك بهذا النص خرج غير من أن يكون مرادا ان المسكر لا عزم له ثم لا بد
من معرفة حسن الارض فكل ما يجري بالارض فهو مرادنا كالطيب والخمس ويحويهما أو ما سطع ولبس
كالخشب والصخر والنبات والراح وعن الذهب والفضة ويحويها فلنس من حسن الارض وما كان بخلاف ذلك
فهو من حسنها احسب ان وجهه ومحمد وهما بينهما فقال ابو حنيفة يجوز ان تسمي بكل ما هو من حسن الارض التبري
سدي اولا وقال لا يجوز الاداء التبري سدي من آخره فالاصل عند ابن ابي رباح انه لا بد من استعمال حر من
الصعد ولا يكون ذلك الا بان يترك سدي (وعند) ابن ابي حنيفة هذا ليس بشرط واعمال الشرط من وجه
الارض بالنسبة وأمر ارضها على النصوص واداعي هذا فعلى قول أبي حنيفة يجوز ان تسمي بالخص والنور

والزرع والطين الاحمر والاسود والامص والكحل والخرالا لس والحياء المخلص والمخض والمخ الحلى
 دور الماء والمرداسح المعدى والآحر والحرف المصدم طى حالى والياقوت والبر ورج والزمرد
 والارض السده والطين اربط (وعند) جندان الترى يند منى منها بان كان عام اسار او كان مدوقا
 بحور والاسلا وجهه مولى محمد ان الماء وروى استعمال الصعد وثبت بان ثلثت بسده منى منه فاما
 صرب السد على ماله صلابه وملاسه من عراسعمال حر منه فصرى من السقه (وكنى) حسنه ان المأمور
 به هو التعم بالصعد مطا من عرسط الاقرب ولا يجوز تصد المطلق الا للسل ووقوله الاستعمال صرطا
 مجموع لان ذلك يودى الى التعم ادى هو سته والشبه وعلامه اصل النار ولهذا امر بصل السد بل
 السرط اساس السد المصرو به على وجه الارض على الوجه والسد بسد اعرف معول الذى ملكه اسار
 انه تعالى عليه ولا يجوز التعم بالماده الا جاع لا به من آخر الحب وكما تامل الى سوا كتاب مدقوه او لا
 لا اله الا الله من آخر الارض بل هى مولى من الحوان ويجوز التعم بالعار بان صرب على نوب او اداو
 صعه مخرج فاربع عيارا وكن على الذهب او الفضة او الى الخيطه او السعرا ويجوزها عيار صعبه آخر الى قول
 اى حسنه وجد وعبدانى يوسف لا تجر به وكن من المباح دلوا اذ لم يدر على الصعد بحور وعند والصحيح
 انه لا يجوز فى حاله وروى عنه انه قال وليس عدى من الصعد وهذا وجهه قوله ان المأمور به التعم بالصعد
 وهو اما ان اتخا لى والعار لس برب حالى بل هو راب من وجه دور وجه فلا يجوز به التعم (ولهما)
 أنه من آخر الارض الا انه لى صعب وهو راب التعم به كيجوز بالسكب بل أولى وقد روى ان عديله من عمر
 رضى الله عنه كان بالخاسه بطر وافلم يجد واما صور به ولا صعدا فهو به تعالى ان عمر لى على واحد
 مسكن به او صعه مخرج ولتعم لصل ولم يكره له احد فيكون احسانا ولو كان المسافر فى طى وردعه
 لا يجدها ولا صعدا وليس فى به وسرجه عيار لى به او به من حسد بالقى وانما جى به ولا سى
 ان يعم بالطين ما لم يجد ذهب الوف لان به نل طبع الوجه من عرسرور مصدر عفى المله وان كان لو يعم
 به آخر عديله حسنه وجد لان الطين من آخر الارض وما به من الماء مسهل وهو يلقى بالند فان حاف
 ذهبه الوف يعم ولى عديله على فاس ولان يوسف على به يعم بالا عا سم حسد اذ يدر على الماء
 او التراب كالمحوس فى المخرج اذ لم يجد الماء ولا رابا لى على ما ذكرنا

فصل فى وجوب التعم بالطين وهو الحطب والحياء والمخض والعماس وعدد كراذيل حوار التعم من
 الحطب فى صدر فصل التعم وكراذيل الحطب الصالحه روى الله عهم فى حوار التعم من الحطب ورجح قول
 المحور من المعاصد الاحادىثا والحصى والعماس ملحقان بالحياه لانهما فى معناهما مع ما به من حوار التعم
 مهما لعموم بعض الاحادىث التى روى بها والله اعلم

فصل فى وجوب التعم بالطين وهو الحطب والحياء والمخض والعماس وعدد كراذيل حوار التعم من
 المسكب (اما) الاول دلالات كاهو اوف التعم حتى يحور السمع بعد دخول وب الصلا وقيل حوله وهذا
 عند امتحان وقال السابى لا يجوز الا بعد دخول وب الصلا والكلام فيه راجع الى اصل وهو ان التعم بل
 مطلق أم يدل صرورى فعند اهل مطلق وعند بل سرورى وسد كره ستر المطلق والصرورى
 ودليله فى بيان صعه التعم ان سا الله تعالى (واما) الثانى وهو بان الوف المسكب للسمع بعد اال امتحان بان
 المسافر ان كان على طمع من وجود الماء فى آخر الوف فوجر التعم الى آخر الوف وان لم يكن على طمع من وجود
 الماء فى آخر الوف لا وجر وهكذا روى الملقى عن اى حسنه وان يوسف انه ان كان على طمع من وجود الماء
 آخر الوف احرالى آخر الوف مع دار ما لم يجد الماء فكمكه ان يعم مصلى فى الوف وان لم يكن على طمع لا وجر
 ومنهم مصلى فى الوف المسكب وكراذيل الاصل احب الى ان وجر التعم الى آخر الوف ولم يوصل بين ما اذا

كان رحو وجود الماء في آخر أول رحو وهذا لا يوجب اختلاف الروايات بل يحقق روايته المعلى مسرعا ما أطلقه
 في الأصل وهو قول جماعة من الناس مثل الزهري والحسن وابن سيرين رضي الله عنهم فاهم فالواجب حر التعم
 إلى آخر الوقت إذا كان رحو وجود الماء وقال جماعة لا يوجب ما لم يسم في وجود الماء في آخر الوقت وبه أحد
 الساقين وقال مالك المسحبه أنه في وسط الوقت والصحيح قولنا لما روى عن علي رضي الله عنه أنه قال في
 مساهرا حيث سلم إلى آخر الوقت ولم يرو عن غير من الصحابة خلافه فيكون اجئا والمعنى فيه أن إذا الصلاة
 بظهور الماء أفضل لأنها أصل والتم بدل ولا يهاطها حقه وحكما والتم طهار حكايا لجمعها فإذا كان
 رحو وجود الماء في آخر الوقت كان في الأخير إذا الصلاة ناكل الطهارة في مكان الأخير مسحبا فاما إذا لم يرح لا
 سمح إذا لا فائدة في الأخير ولو هم في أول الوقت وصلى فإن كان عالما أن الماء قرب بأن كان يسه ويمن
 الماء أول من مثل لم يحرص الصلاة بخلاف لانه واحتلما وإن كان ملاصقا عند حاربه صلاه وإن كان عكسه أن
 يذهب ونوصا ونصلي في الوقت وعسدر في لا يجوز وإنما ذكرنا لم يكن عالما قرب الماء أو بعد بخور
 صلاه سواء كان رحو وجود الماء في آخر الوقت أو لا سواء كان عند التلب أو قبله عند أحلا فالساقين لما مر
 أن العدم باب ظاهرا واحمال الوجود أحمال لا دليل عليه فلا ارض الظاهر ولو أحسن في آخر الوقت أن
 الماء قرب منه بأن كان يسه ويمن الماء أول من مثل أكنه يحاف لودعه الله ونوصا بقوله الصلاة عن وفيها
 لا يجوز له التعم ليجب عليه أن يذهب ونوصا صلى خارج الوقت عند احتياها الصلاة وعسدر في بحره
 التعم والأصل أن المعسر عند احتياها الصلاة العرب والعذلا الوقت وعسدر في المعسر هو الوقت لا قرب الماء
 وبعد وجه قوله أن التعم سريع لا حاجة إلى إذا الصلاة في الوقت فكان المنظر والله هو الوقت فيسم كمالا
 بقوله الصلاة عن الوقت كفي صلاة الحار والعسدر (ولنا) أن هذه الصلاة لا بقوله أصلا إلى جانب وهو الصلاة
 والغالب أني حلف فامعني بخلاف صلاة الحار والعسدر لا ماله وأصل الماء كفي موضعه خارج التعم فيها
 لحرف القواب والله أعلم

في فصل في وأما صفة التعم فهي أنه يدل فلا سئل لأن حوارا معلى بحال عدم الماء لتكم احتله وإني كعبه
 المدله من وجهين أحدهما الخلاف فيه مع غير احتياها والثاني مع احتياها (أما) الأول فقد قال أصحابنا أن
 التعم يدل طلق وليس يدل ضروري وعو بأنه أن الحذب يرجع بالتعم إلى وقت وجود الماء في حق الصلاة
 المؤدا الآية أحله الصلاة مع تمام الحذب وقال الساقين التعم يدل ضروري وعي به أنه باح له الصلاة مع
 تمام الحذب حقه من الضرور كظهور المسحاه وجه قوله لصحيح هذا الأصل أن التعم لا يدل هذا الحذب
 بدال أنه لو رأى الماء بعد الحذب مع أن رويه الماء ليس يحدث فعلم أن الحذب لم يرجع لكن أصبح له
 إذا الصلاة مع تمام الحذب للضرور كفي المسحاه (ولنا) ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال
 التعم وضو المسلم ولو إلى عسر حرج ما لم يجد الماء أو يحدث بعد معنى التعم وضو أو الوضو من الحذب وقال
 صلى الله عليه وسلم جعلت في الأرض مسجدا وطهورا والظهور اسم للمظهر يدل على أن الحذب رول بالتعم
 إلا أن روايته مؤلف إلى عامه وجود الماء فاسا وجود الماء هو الحذب السابق لكن في المسح في المصاحف فلم يظهر
 في حق الصلاة المؤدا وعلى هذا الأصل نسي التعم قبل دخول الوقت أنه حار عبدنا وبعد الساقين لا يجوز لانه
 يدل مطلقا لعدم الماء فتجوز قبل دخول الوقت وبعد يدل ضروري فيسدر بدله بعد الضرور
 ولا ضرور قبل دخول الوقت وعلى هذا نسي أصلا أنه إذا تعم في الوقت بخور له أن يودي ما من الفرائض
 والذوايل ما لم يجد الماء أو يحدث عندا وبعد لا يجوز له أن يودي به فرضا آخر عما هم لاجله وله أن يصلي
 به الذوايل لكونها تابعة للفرائض وموت الحكم في السج لا يعنى وجوده على حده أو شرط على حده
 بل وجوده في الأصل يعني لسونه في السج كقوله مده في طهار المسحاه وعلى هذا نسي أنه إذا تعم للعل

وجودها وحده الكلام فيه ان المصنف اذا وجدها لا يحلوا ما ان وجد قبل السروع في الصلا واما ان وجد
 في الصلا واما ان وجد بعد الفراغ مما فأن وجد قبل لسروع في الصلا اتعص بعمه عند ما به العلما وعن
 أن سلمه من عند الرحمن انه لا يستحق التعم بوجودها أصلا وحده قوله أن الظاهر بعد تحميمه لا يصح إلا
 بالحدب ووجودها ليس بحدب (ولما) ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال التعم وضو المسلم ولو
 الى غير حجب ما لم يجدها أو يتحدب جعل التعم وضو المسلم الى ما به وجودها والممدود الى ما به سبي
 عند وجودها لانه لا ان التعم حجب عن الوضو ولا يجوز للمصنف الى الخلف مع وجود الاصل كمن سار الى احدى
 مع أسوة لهما وقوله وجودها ليس بحدب مسلم وعندها أن التعم لا يصح بحدب بوجودها بل الحدب الثاني يظهر
 حكمه عند وجودها الا انه لم يظهر حكم ذلك الحدب في حق الصلا المودا ثم وجودها نوعان وجود من حيث
 الصور والمضى وهما ان يكون ممدودا لا يستعمله وانه يعصى لسوء حود - بالصورة دون المعنى
 وهو ان لا يندرج في استعماله وهذا لا بد من التعم حتى لو لم يتعم على الماء الكثير وهو لا يعلم به أو كان
 سائلا أو باعلا لا يظن به كذا روى عن أبي يوسف وكذا روى على ما في رصع لا يستطيع الرسول الله
 بطون عند أو يسمع لانه من بعمه كذا ذكر محمد بن معاذ الرازي وقاله ما فاس قول احتجاجا لانه غير
 واحد لها فكان ما جازا لندم وكذا اذا انى سار وليس معه دلوا ورضا أو وجودها وهو يحكى على نفسه أو طس
 لا يتعص بعمه لما قلنا وكذا لو وجدها وضو على الغلا في حب أو نحو على فاس ما حكى عن أبي نصر محمد
 ان حمد بن سلام لانه - ذلك ما دون الوضو الا أن يكون كذا فاسد بالكر على انه به سار لاسر
 والوضو حيا فبعض بعمه والاصل فيه ان كل مانع وجود التعم بعمه وجود التعم وما لا فلام وجود
 الماء اعماء بعض اها هم اذا كان المندرج الموقوف على الوضو أو الاغسال فان كان لا يكتفى لا بعض عندا وعند
 السابى فله وكثير من الخلاف في الماء كالحلاب في الاسد ودمر ذكر في بيان السراطة وعلى هذا
 يخرج ما ذكره جدي الى ما اذا بان حسمه من المصنف وجودها من الماء ممدودا ما سواها احدهم اتعص
 همهم جميعا لا أن كل واحد منهم قدر على اسمه انه على سبيل التدل فكان كل واحد منهم واحدا لا صور
 ومعنى فبعض بعمه جميعا ولو كان كل واحد منهم قدر على استعماله بعمه وليس البعض أولى من البعض فبعض
 بهمهم احساطا ولو كان لكل واحد منهم ما يعال انحب لكم هذا الماء بوضاها انكم ما وهو قدر ما يكتفى لوضو احدهم
 ان بعض بعمهم - المنادى ولو قال هذا الماء لكم لا يتعص بهمهم باجتماع استباحها ما على أصل أى حسمه
 ولا ان هه المساع فيما يحل الفقه لا يصح ولم يبق الماء سواها وما على اصلها ما الفقه وان يحب وأفاضت الماء
 لكن لا يصح كل واحد منهم ما يكتفى لوضو به فكان ملحقا بالعدم حتى انهم لو ادنو الواحد منهم بالوضو
 اتعص بعمه عندهما لانه قدر على ما يكتفى للوضو وعنه الله فاسد فلا يصح الاذن وعلى هذا الاصل
 مسائل في الزاد ما مسافر سدد على بونه بحماه أكثر من قدر الذرهم ومعه ما يكتفى لاجدها ما على به السور
 وبعمهم لاجد عند ما هه اها وروى الحسن عن ابي يوسف انه بوضاها وهو قول حاد ووجهه ان
 الحدب اعطى العباسي بدليل ان الصلا مع السور الحسن حار في الجملة للصبر ولا حوار لها الحدب
 بحال (ولما) ان الصنف الى العباسية بعمه صلواتها من حسمه وحكمه فكان أولى من الصلا بظاهر
 واحد وبحال بعمل بونه من العباسية ثم بعمهم ولو بدنا التعم لا يجوز بونه بعمه الا عاد لانه قدر على ما
 ولو بوضاها يجوز به صلا به وان وجدها في الصلا فان وجد قبل أن يندرج في السهد لا حرا اتعص بعمه
 وبوضاها وسبب الصلا عند ما والسافى بلاءه أقوال في قول من قولنا وفي قول بعمهم ما مضمون
 وبني وفي قول بعمه على صلا به وهو ظاهر أقواله ووجهه ان السروع في الصلا مدمص فلا يظن بوجه
 الماء كذا اذا رأى بعد الفراغ من الصلا وهذا لا بد من الماء ليس بحدب والموجود ليس الا لوجه فلا يظن

هم الحكم بطلب الساق ومن أن السروع وهما صبح كالواعر من هذا المي في وسط الصلاة وعمل هذا يخرج
 انصاف المسح لا هذا انتهى وبالمسح صار سببا لما قبله السابق لأن الخدود ودخولها في الصلاة لا يوجب سجدة
 من العدم فحسبه لكن السرع أسقط اعتبار الخدود وهذا أدى من الصلاة دفعه المخرج فالتحق بالمسح بالعدم في
 حق الصلاة المودا ولا شرح وهما ودفعه حكم الخدود السابق وهو على هذا إذا سقط عنه عرصه وكذا
 صاحب المخرج السابق ومن هو على حاله وكذا المصلي إذا كان على وجهه بحاجته أكثر من قدر الدرهم ولم يجد
 الماء له فوجد في هذه الحالة لأن هذه الحاجه أسقط اعتبارها لما قبلها من المخرج ولا شرح في هذه الصلاة
 وكذا العاري إذا وجد ثوبا أو موى إذا قدر على العمام والأي إذا علم العرا لأن السر والعمام والعرا فرض على
 القادر عليها والسقوط عن هؤلاء للمعسر ومقدار ذلك كان في أي أن يحب قصا الكتل كالمصر العاشر عن الصوم
 والمعصي عليه يجب علمه أن الصلاة عند حدوث العذر لكن لا لأجل المخرج ولا شرح في حق هذه الصلاة وكذا
 هي ليست بطريق الصلوات لا لا قدر غم أصلا وهي حصلت العذر في حقها وعلى هذا صاحب الترتيب
 إذا دكر فاسه لأنه ظهر أنه أدى الوقفة قبل وهما كان في أي أن يحب قصا الكتل إلا أنه سقط للمخرج لأن
 النسيان مما يترك وجود ولا شرح في حق هذه الصلاة وعلى هذا المصلي إذا سقط الخبر عن يد عن ر لأن
 المسبل واجب على القادر وإن سقط عنه فلا حرج إذا زال العذر كان في أي أن يصلي ما مضى بعد الزوال إلا أنه
 سقط المخرج وفي هذه الصلاة لا شرح وأما ما في الحداد إذا رآه من فهو في هذه الحالة يخرج على وجه آخر
 وهو أن الواجب في مسكه كل ما مودى في هذا الوقت بأقصى لزوم والهي عن الصلاة في هذه الأوقات والكامل
 لا سادى بالناس فلا يصح قصا ولكنه يصح بطوعا لأن الطوع فيه حار فمسلط بطوعا وعلى هذا مصلي
 العذر إذا طلع الشمس لا يوجب عليه إلا إذا كاملا لأن الوقت بالادب فليس لا يصح للادب ولا يجب
 بأقصى كاملا في الوقت بالادب فإذا أتى به فيه صار بأقصى فلا سادى به الكمال بخلاف صلاة العصر
 لأن عم الوقت بالادب مما سمح لا إذا الصلاة فيه يجب بأقصى وهذا بأقصى والفرق وأما دخول وقت العصر في
 الصلاة في هذه الحالة فخرج على وجه آخر وهو أن الظاهر هو الواجب الأصلي في كل يوم عرف وحويه بالدلال
 المطلقة واعتناء برأى الركعة في يوم الجمعة سريانا مخصوص عرفا ما بالخصوص الخاصة بمرمعه وله المعنى
 والوقت من سريانه في لم يوجد في جميع الصلاة لم يكن هذا سريانا مخصوصا عن الأصل لم يخرج فظهر أن الواجب
 هو الظاهر كنه إذا أظهر بخلاف الكمال وآله هو والحدب الكمال لأن عمه الفساح توجد هذه الفوارص لأن
 نوا عن الصلاة وقد صادف سريانه الصلاة فأوجب فساد ذلك المخرج عن ذلك وإذا بسعي الصلاة عنها
 فكان وجودها والعدم غير له فافهم الساعات علمت أن ما إذا عرفت في الصلاة لا أم أوجب فساد ذلك
 المخرج الأصلي ولا وجود الصلاة بدونه فلا تكمه بالساعات بعد ذلك وأما الحدب فيقول النبي صلى الله عليه وسلم حكم بهام
 الصلاة وتوجد هذه الأرض من سريانه ما كانت صلاة ادلا وجود الصلاة مع الحدب ومع فسد سريانه
 وعدم سريانه ذلك وكذا الصلاة في الأوقات المكرهه مخصوصه عن هذا من بالنهي عن الصلاة فأم الاحتواض
 العنصر وكذلك صلاة الجمعة مخصوصه عن هذا المص بالدلال المطلقة لمقصده لوجوب الظهور في كل يوم على
 ما مر هذا إذا وجد في الصلاة ما مطلقا وان وجد سور حمار في صلاة لا يمسكوله فهو مسر وعنه في
 الصلاة فصح ولا يمنع بالنسب على صلاة فادفع بها توصاه وأدلا أنه كان مطهرا في سه ما حارب
 صلاته وإن كان غير مطهري سه حارب به صلاته فوقع السن في الحواره ومري بالافاد احتساظا وإن وجد سد
 العرا بعض سميعة عند أي سه لا به عرله الماء المطلق عند عدمه عند وعبداني يوسف لا سفي لأنه
 لا را ظهورا أصلا عند جد عصي على صلاته ثم بعدها في سور الحار هذا كله إذا وجد الماء في الصلاة فاما إذا
 وجد سد الفراغ في الصلاة فإن كان دسروح الوقت فليس عليه إعادة ما صلى بالنسب بالاحلاف وإن كان في

الرب فكذلك عندنا هـ المبدأ وقال مالك عند وجهه قوله أن الرب أقدم معام الأداة سرعا كفى المسماة
فكان الوجه في الرب كالتوحد في ما إذا جمعته ولا في السمع بل فادبر على الأصل نزل الدل كالسبح
العالى إذا أدى أو أخرج ثم دبر على الصوم والحق نفسه (ولما) أن الله تعالى على حوار التسميم سدم الما فإذا
صلى حاله العدم بعد أدى الصلاة تطهار معبر سر صمكم تصعها فلا معنى لوجوب الأداة وروى أن رجلى
أنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ودمسما رحنه وصلنا وأدركنا في الرب فأعاد أحدهما الصلاة ولم يعد
الأخر فقال صلى الله عليه وسلم الذي أعاد ما أتى بعد أو لم يحل من من وقال للأخر ما أتى بعد أو لم يحل
صلا بده في أي كمن حري وأمر هـ وراعى التكفاه وهذا في وجوب الأعادة وما ذكرنا عمار الوجه
عد المراع من الصلاة بالتوحد في الصلاة عرسه فلا يخلو الملاحقة هـ عرسه وروى أن الحديث
الحق في هذا المراع الصلاة لا يجعل كالتوحد في خلال الصلاة كذا هذا وما قوله أنه ودبر على الأصل فمع لكن
بعد حصول المقصود بالسند والتقدير على الأصل بعد حصول المقصود بالادل لا يخلو حكم الادل كالعدم
بالأمر إذا احصى سداقتضا العدم بالأمر يخلو السبح العالى إذا أحج رجلا عاله وندى عن صومه
ثم دبر نفسه لأن حوار الإحجاج والعدمه معنى بالأس من الخ نفسه والصوم نفسه فإذا دبر نفسه تطهرا به
لأنه فاما حوار التسميم فلي بالعر عن اسم مال الما والعمر كان معهما عند الصلاة والتوحد الما بعد ذلك
لا تطهرا به لا عر به العر

بوجه لـ هـ وأما الطهارة الخمسة وهى الطهارة عن النفس والكلام فهى الأصل في بانه واضح أحدها
في سائر أنواع الإحساس والناى أن المصدر الذى يصير الخلل به حساسيا والمال فى سائر ما يقع به طهر
النفس (أما) أنواع الإحساس فهما ذكر الكرحى في محصر أن كل ما يخرج من بدن الإنسان عما يجب
بجروحه الوضو أو الغسل فهو نفس من البول والداء انطو للودى والمدى والمى ودم الخصى والباقى
ولا يحاسبه وإنما السائل من الخرج والصدى والى سئل العم لى الواجب بجرروح ذلك يسمى
بالتطهر قال الله تعالى آخر آية الوضو ولكن بذلك طهركم وقال فى الغسل س الحياه وان كسم حـ ما
فاطهروا وقال فى سئل من الخصى ولا طهر بوجى طهرن والطهارة لا تكون الا عن بحاسه وقال
تعالى وبجرروح علم الحجاب والطهارة السامه بسبب من الاساء والصوم لا تلا حرام دليل الحاسبه
ولان فى الحاسبه وجود فى ذلك كاه اذا احسن اسم السعد وكن ذلك عما تسعد الطهارة السامه لا سعاله
الى حبوس راحته ولا حلال فى هذا الجملة الا فى المسمى فان السامى رعمه طهارة ظاهر (واضح) عماروى
عن حاسبه رضى الله عما أمه قال كتب أوله الى من يوم رسول الله صلى الله عليه وسلم فطهره صلى الله
والواو والخال اى فى حال صلايه ولو كان بحسب الماصح سر وعه فى الصلاة مع فسدى ان به دول على الساء الأعادة
وعن اس ساس رضى الله عما انه قال الملى كالحطاط فاطمة عند ولو بالادح رسم بالخطا والخطا لس بنس كذا
الملى به من ان الامر باماطه لا لحاسبه بل لعداره ولا به اصل الا دى المكرم فسئل أن يكون بحسب (ولما)
ماروى أن عمار س ما رضى الله عما كان سئل بوجه الحاسبه فردد رسول الله صلى الله عليه وسلم
فقال له ما تصنع بعمار فاجر بذلك فقال صلى الله عليه وسلم ما بحاسبك ودموع عندك والماء الذى فى ركوبك
الاسراء اعما سئل الرب س خمس قول وعاطوفى ومى ودم أحتران الرب بسئل به هذا الجملة لاهاله وما
بعل الرب منه لا بحاله يكون بحسب فدل أن الملى بحسب وروى عن حاسبه رضى الله عما أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال لها إذا رأيت الملى فى قول فان كان وطفا فاعسله وان كان بالاسخه ومطلق الامر بمحلول على
الوجوب ولا يجب الا اذا كان بحسب ولا الواجب بجرروح أعطى الطهارة من وهى الاعمال والطهارة لا تكون
الا عن بحاسبه وعاطو الطهارة بل على عطا الحاسبه كدم الخصى والداس ولا به عراب النفس بخص

عماره وان لم يكن بحسب نفسه وكونه اصل الآدمي لاني ان يكون بحسب كالفه والمصنعه وما روى من
 الحديث يجعل انه كان قبله ولا عوم له لانه حكاه حاله ويحمله على ما قبله فوقع ما بين الدلائل ولكنه ان عسان
 رى الله عيبا ما بالخطا يجعل انه كان في الصور لاني الحكم لصور تصور الخطا والامر بالاماطه بالادرس
 لاني الامر بالازله لما جعل انه امر بعدم الاماطه كذا منسب التعاسه في النوب وسعمر عسله (واما)
 الدم الذي يكون على رأس الخرح والى اذا كان اقل من مل الدم فعلى روى عن ابي يوسف انه ليس بحسن وهو
 فاس ما ذكر الكرخي لانه لا يحب بخره الوصور وعند محمد بن الحسن هو يقول انه حر من الدم المسفوح والدم
 المسفوح حسن بجميع احواله واما يوسف يقول انه ليس بمسفوح بنفسه والعص هو الدم المسفوح لقوله
 تعالى ول لا احدوهما اوى الى محرما على طامعه بطبعه الا ان يكون منه او دما معه وما اولم حر رفاه
 رحن والرحن هو النقص فظاهر الآيه نصي ان لا حرمن سواهما فبعضي ان لا يحسن سواها اذ لو كان لكان
 محرما اذ النقص محرم وهذا خلاف ظاهر الآيه ووجه آخر من الاستدلال بظاهر الآيه انه بي حرمه غير
 المذكور واما حره المذكور وعلى لغيره انه حر من أى حسن ولو كان غير المذكور بحسب الكان محرما
 لو حرمه التحريم وهذا خلاف النص لانه نصي ان لا يحرم سوى المذكور فوجه ودم النسي والبراءه ليس
 بحسن عينا حتى لو وقع في الماء القليل لا ينجسه ولو اصاب الدوب اكر من قدر الدرهم لا ينجس حوازا الصلا
 وقال الساجي هو حسن لكنه معوضه في النوب للضرورة (واضح) بقوله تعالى حرمت عليكم المسه والدم
 من غير فصل بين المسائل وغيره والخره لا للاحرام دليل التعاسه (ولما) قوله تعالى ول لا احدوهما اوى الى
 محرما والآيه والاستدلال من اوجهين الدرس ذكرها هيا ولا نصابه الساب والاولى عم امعذر فلو اعطى
 لها حكم التعاسه لوقع الناس في الخرح وانه متى سرقا النقص ومنع من الدليل من ان المراد من المطلق المفسد
 وهو الدم المسفوح ودم الا وراغ حسن لانه ما نزل وكذا الدما الساب من سارا الخ واثبات ما قبل اولي لا لما كان
 بحسب الآدمي المكرم من غير اولي (واما) دم السهل فعلى روى عن ابي يوسف انه يحسن به احد
 الساجي اعسار السار الدما وعند ابي حنبله ومحمد بن طاهر لا جناح الا ما على اناحه سار له مع دمه ولو كان بحسب
 لما ائج ولا نه ليس بدم حنبله بل هو ما يكون بكون الدم لان الدم لا ينس في الماء والدم الذي ينس في العروق
 والدم بعينه لا ينجس طاهر لانه ليس بمسفوح وهذا خلاف ما روى عن ابي يوسف انه معوض الاكل
 غير معوض في الساب لعدم الاحرام عنه في الاكل واكانه في النوب (ومها) ما يخرج من ابدان سارا الخ واثبات من
 الدم من الاوال والا رواب على الاعان والاحلاف (اما) الا نوال فلاحلاف في ان نول كل مالا وكل لجه
 من واحلف في نول ما نول لجه قال ابو حنبله واما يوسف بن الحسن وقال محمد بن طاهر في نوب في الماء القليل
 لا ينجس ودوما ما لم يعلب عليه (واضح) عاروى عن ابي حنبله عليه وسلم انه اناح لا ريب من
 اوال الصدفه والناهي مع قوله صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى لم يحد ل سعاكم فيما حرم عليكم وقوله ليس
 في الرحم سعا فبانه طاهر (ولهما) حديث عمارا عا عا النوب ن حسن ود كرم حلتها النول
 مطلقا من غير فصل وما روى عن ابي حنبله عليه وسلم انه قال اسير هو من النول فان عامه عذاب الفرمه من
 غير فصل وقوله تعالى ولا يحرم عليهم الحساب ومعلوم ان الطماع السلفه بحسنه ويجزى من الساب للاحرامه
 وكرامه بنعس له سرقا ولا معنى التعاسه فيه موجود وهو الاستعداد القاطع لاسياله الى فساد وهي
 الزايعه المنيه فصار كونه ركول مالا بول كل لجه واما الحديث فعند كرماد ان النبي صلى الله عليه وسلم
 امر بنسب البامادون انواها فلا يصح العلق به على انه جعل ان النبي صلى الله عليه وسلم عرف بنظر بن
 الوحي سعا همومه والاستسقا باحرام حار عبد الله لوصول السقا فمكسار المسه عدا حنبله والجر عند
 العطن واساعه اللقيه واعا لا ساق عالا سيق حصول السقا فمكسار يوسف ما ح س به لندارى لحدب

الرئيس ومذاتي حسنة لا مانع لان الاستسقاء بالحرام الذي لا يقع حصوله الا سقاء به حرام وكذا ان لا يفعل
 به السقاء ولا سقاء فيه عند الاطباء والمحدثات يجوزون على انه صلى الله عليه وسلم عرس سقاء اولين فيه على
 اختصاص الله أعلم (واما) الارواون فكيفما وجدته عندنا به العلماء وقال فرودون ما نرى كل شيء طاهر
 وهو قول مالك (واضح) عاروون ان السقاء الصفاء في ما رثهم وواله ركانوا وامون بالمله وهي
 العر الناسه ولو كانت بحسنه لما سموها وعلى ما لم يأت به وهو داخل المندسة به لونه استعمال الملقب
 (ولما) ما روي عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم طلب منه ان يحار السقاء
 فاني يحرم من رويوه فاحسن الحرام من روي الزوبه وذلك انما ركس اي يحرم ولا في العنائه موجودا
 وهو الاستعداد في الطباع الثمينة لاستقبالها الى من وجد رايحه مع امكان التعرض به فكاتب بحسنه (ومما)
 من بعض الظهور في الشراح والذو حمله الكلام فيه ان الظهور نوع لا يندرج في الهواء ونوع
 يندرج في الهواء (اما) ما لا يندرج في الهواء كالشاح والطخروهما بحسن لوجوده في العنائه فيه وهو
 كونه مستعدا لير الى تنفسه وادخله فاسه العدر وفي الاورع أي حسنه وانسان روي ابو يوسف
 عنه انه ليس بحسن وروي الحسن عاهه بحسن (وما) يندرج في الهواء نوعان انسانا وعلى ثمة كالجنام
 والعصور والمعنى يتجروها وحروها طاهر عندنا وعند السابق حسن وجه قوله ان الطبع قد احواله الى فساد
 فوجد في العنائه فاسه الزوب والمدر (ولما) اجماع الامه فقامم اعادوا افسا الحمامات في الميعة الحرام
 والماسد الحمامه مع علمهم ان يندرج فيها ولو كان حسنا لما فعلوا ذلك مع الاخر بطهر الميعة وهو قوله تعالى ان
 طهر ابيي للطافين وروي عن ابن عمر رضي الله عنهما ان حمامه درج عليه وجهه وصلى عن ابن مسعود رضي
 الله عنه مثل ذلك في البصر ورويه من ان يندرج احواله الطبع لا كفي للعنائه مالم ~~يكن~~ لا يستعمل تن
 وحب رايحه بسببه الطباع الثمينة وذلك لعدم هبها على انا انسانا ذلك لكان التعرض به عبر
 تمكن لاها يندرج في الهواء فلا يمكن صيانه الدواب والا واني عنه فسقط اعتباره لضرورة كعدم الذي
 والتراتب وحكي ذلك في هند المسئلة الاجماع على الظاهر ومنه لا تكذب فتن لم يسب الاجماع من
 حب القول بسب من حب الفعل وهو ما يابا وما لا ~~يكن~~ كل ثمة كالصفر والنازي والحداء واسا
 ذلك حروها طاهر عند أي حسنه واني يوسف وعند محمد بن يحيى حسنه غلبه وجهه قوله انه
 وجد معنى العنائه فيه لاحاله الطبع انا الى حب من رايحه فاسه عبرائنا كقول من انهم ولا ضرور
 الى اسقاط اعتبار بحسنه لعدم الخافله لاها سمكن المروح والمعاور بخلاف الجنام ويحرم (ولما) ان
 الضرور مقتضيه لاها يندرج في الهواء فبعدم صيانه الدواب والا واني عنها وكذا الخافله اسه بخلاف
 الشاح والبط لاها لا يندرج في الهواء فكاتب الصيانه تمكنه وحر العار بحسن لاستحائه الى حب ومن
 رايحه واحسنه واني الدواب الذي اصانه نوحا حتى عن بعض مساح بلع انه قال لو مات به لعنله فقل له من لم
 يعله وصلى فيه فعال لا آخر بالا عا واول الحفا من وسر وهانس بحسن لعدم صيانه الدواب والا واني عنه
 لاها سائل في الهواء وهي فآر طيار فلهذا قول (ومما) المسه التي لها دم سائل وحمله الكلام في المساء
 انها نوحان احدهما ما ليس له دم سائل والساقي ما له دم سائل (اما) الذي ليس له دم سائل فالدباب والعقرب
 والزبور والسرطان ويحويها وانه ليس بحسن عندنا وعند السابق بحسن الا الدباب والزبور وهما قولان
 (واضح) بقوله تعالى حرم عليكم المسه والحرمه لا للاحرام بل لئلا تعانسه (ولما) ما روي عن سليمان
 العارضي رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال وب كل حيوان ليس له نفس سائله في الماء
 لا يندوه ونداء في الساب وروي ابو سعيد الخدري عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال ادا وقع الدباب
 في انا احذكم فامضوا ثم اتقوا فان في احذ حاحه دا وفي الاخر دوا وهو صدم اذا على الدوا ولا سدا

التذات مع حب منه اذ اعمل في الطعام الحار عوب ولو اوجبا التحسن لكن الامر بالمعل امرانا فساد المال
 واصابعه ح من الذي صلى الله عليه وسلم عن اصاعه المال وانه ينافس وحاسا ان ينافس كلامه ولا نالو
 حكما خاصا بالوقع الساس في الخرج لا ينفذ وروى الاواني عنها فاسه موب الدود المولد عن الخيل فيه
 وانه يبرأ من لم يدار لخل الا مرور والخرج ح ما انك لث والخراد مخصوصان عن الص ادهما منسان
 من الذي صلى الله عليه وسلم والمخصص العدم الدم المدوح والدم المسفوح ههنا معتم (وأما) ادى له دم
 سائل فلا خلاف في الاخر الا فيهما من اللحم والسحم والخلد ويحويها أهمها ح لا حسان الدم الحس بها
 وهو الدم المسفوح (وأما) الاخر الا في لادم فيها ان كان صله كالفرن والعظم والنس والخابر والخب والظلف
 والسعر والصوف والعصب والابنعة الصلبة فليس حبه عدا سمها وقال الساقى المناب كاه حبه لظاهر
 قوله تعالى حرمت عليكم المسه والخمر لانه لا لاحرام دليل العدا ولا سمها بطريقان أحدهما ان هذا الاسا
 ليس عنه لان المسه الخوان في عرف السرع اسم لما رالب حانه لا يصنع احد من العباد او يصنع غير
 مسرع ولا حيا في هذا الاسا فلا يكون منه والساقى ان يحاسبه المناب ليس لا عناما لمانها من
 الدما الساله والظوابط الحسه ولم يوجب في هذا الاسا وعلى هدا ما ين من الحى من هذا الاخر وان كان
 المان حرا فيه دم كالسد والادس والا م ويحويها فهو يحس بالا جاع وان لم يكن فيه دم كالبس والصوف
 والفهر ويحويها فهو على الاحتمال وأما الابنعة المان واللى مظاهره عداى حبه وعداى يوسف
 رحمه الله تعالى (لها) ان الذى وان كان طاهرا في نفسه لكنه صار يحس بالخاور النفس ولا في حبه قوله تعالى
 وان لكم في الانعام لعبر نسفكم بما في بطونهم من من قرب ودم لسا حاصا ما باللسار من وصم الذى مطلقا
 بالقلوص والوع حروجه من من قرب ودم وذاته الطاهر وكذا الابه حرج مخرج الامسان والمسه في
 موضع البعد يدل على الطاهر وانه من اهل بحاله النفس اذ لا حلو من مع العدا سم مما ذكرنا من الحكم في
 اخر المسه التي لادم فيها من غير الادى والخبر فاما حكمها فاما ما لا ادنى من سمها فاسه وراسا
 في روايه حبه لا تحور سعه والاصل معه انا كانا كرم من قدر الدرهم وربا او عرصا على حسب ما يلقى به
 ولو وقع في الماء القليل يفسد وروى روايه طاهر وهى الصريحه لا نه لادم فيها والنس هو الدم ولا نه
 سعه لان يكون طاهر من الكلب يحسه من الادى المكرم الا انه لا تحور سعه او يحرم الاسماع احراما
 الا دى كما انطاطح من الادى ح الحله او عظمه لا ساح ساول الخبر المخصص من وجهه لا لكونه يتحاصل
 به طيبانه كذا صرحنا ولا من اخر الادى كذا هدا (وأما) الخبر رفعت روى عن ابي حبه انه يحس النفس
 لان الله تعالى وضعه لكونه حراما حراما مال سر وسا رخره الا انه رخص في سعر للحرار من الصرور
 وروى عن ابي يوسف في عمر روايه الاصول انه ذكر ذلك صائبا ولا تحور سعه في الزوانا كلها ولو وقع سعر
 في الماء القليل روى عن ابي يوسف انه يحس الماء وعن محمد انه لا يحس ماء على الماء كسعره وروى
 عن أحمدنا في خبر روايه الاصول ان هذا الاخر منه طاهر لا يعدم الدم فيها والصحيح أهمها حبه لان
 يحاسبه الخبر وليس لمنا فيه من الدم والظوابط به دل لعه (وأما) الكلب فالكلام فيه ما على انه يحس النفس أم لا
 وهذا خلاف مساجدنا من قال انه يحس النفس فعدا حله بالخار فكان حكمه حكم الخبر من قال انه ليس
 يحس النفس فعدا له لى سار الح واناب سوى الخبر روهذا هو الصحيح لما ذكر (ومها) سورا الكلب والخبر
 عدا ما به العلم وحله الكلام من الاسا راسا وبعه أنواع نوع طاهر معنى على طهاره من غير كراه ونوع
 مختلف في طهاره ويحاسبه ونوع مكر ونوع مسكوله (وأما) السور الطاهر المسقى على طهاره فهو
 الا دى بكل حال مسما كان أو مسر كاسهرا او كراد كراوا طاهرا أو يحاسبنا صا أو حسا الا في حال سرب
 اخر لما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه انى نفس من لى سرب صه وبارك الباى اعرا سا كان لى

عنه صلى الله عليه وسلم ثم قاله انا نكره صرف وروي ان سائس رضي الله عنها ردت من انا في حال حصةها فوضع رسول
الله صلى الله عليه وسلم يده على موضع فهاضها فصرف ولا ن سوو معتل من لجه وطمه طاهر مكان سور
طاهرا الا في حال ردت الجرح لحاله فوضع يده على هذا اذا سرت الما ساعه فاما اذا سرت الما بعد ما سعت
السلع براهه فاما ان يكون طاهر اعتداني حصة حلالا فهاضنا على مسلح احداهما ازاله الحصة
الجميعه عن النوب والدين عاوى الما من المائتان الطاهر والمانه ازاله الحصة بالصل في الاوان
بلا م رات وأبو يوسف مع ابي حنيفة في المسئلة الاولى ومع جدي في المسئلة الثانية لكن ابن حوام ماني هـ
المسئلة لا يصلح لمجمل من أحد هذان الصبر طاعتان يوسف ولم يوجد واثنان ان ماسون الما من المائتان
لنن طاهور عند شحمه ونصائح الطواهر كرهوا سور المسئلة طاهر قوله تعالى اعلموا انكم لو كنتم
وعندنا هو جود على بحاسه حسب الاعقاد فدل ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه ارسل وقد بعث في
المسجد وكانوا مسركين ولو كان عنهم بحسب المائتين مع امرهم بطهر المسجد واحترامه عن اربوا المسجد من
الحمامه مع طاهرها وكذا سور ماني كل لجه من الامام والطور والاول الحلاله والنهر الحلاله والسماعه الحلاله
لان سور ماني كل لجه وطمه طاهر وروي ان النبي صلى الله عليه وسلم نوا سور ماني كل لجه وطمه طاهر
الاول الحلاله والنهر الحلاله والسماعه الحلاله لا يحتمل بحاسه بها وصغارها لا ماني كل لجه وطمه طاهر
محموده لا نكر (وصفه) الحاصه المحمودة ان لا يصل معارفها الى ما يحب ومنها فان كان يصل فهي مثلا لان
احتمال بحسب الحاصه قائم واما سور الفرس فعلى قول ابي يوسف ومحمد طاهر طاهر لجه وعن ابي حنيفة
روايان كل لجه في روايه الحسن بن الحسن كجه وفي طاهر الروايه طاهر كجه وهي روايه ابي يوسف وهو
الصحيح لان كراهه لجه لا تحاسه بل لتعمل اربوا المدو وآله الكرو والنهر ولا معدوم في السور والله اعلم
(وأما) السور المختلف في طاهرها وبحاسه فهو سور الحار وروا الكلب وسائر سماع الوحي فانه بحسب عدايه
العلماء وقال مالك طاهر وقال الساقى سور والساع كها طاهر سوى الكلب واكثر (أما) لكلام مع مالك فهو
يصح طاهر قوله تعالى وهو الذي خلق لكم ما في الارض جميعا اناح الانعام بالاسا كلها ولا نباح الانعام الا
بالطاهر الا انه حرم كل نص الحيوانات وحرمه الا كل لا يدل على الحاصه كالآدمي وكذا الدواب والصغرى
والسور ويحويها طاهر ولا نباح كلها الا انه يجب عمل الا ماني كل لجه الكلب مع طاهرها بعد اولا ماني كل لجه
عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اذا وقع الكلب في انا احدهم فاعلموا فلا وفي روايه حماد بن عمار ورواه مسعا
والامر بالعسل لم يكن بعد اذ لا فانه يحصل بصل الاواني الا ترى انه لو لم يصدف الما فانه في المسفل
لا نكره العسل فعلم انه للحاصه ولا سور هذه الحيوانات معتل من طومها وطومها بحسبه ويمكن
الحجر عن سورها وصانه الاواني عنها فتكون بحاصر وروا (وأما) الكلام مع الساقى فهو صحيح
عمار روى عن ابن عمر رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن رجل اشترى ثوبا فاعطى الجرح فقال نعم
وعا ائلف الساع كها وعن حارس عبد الله ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن رجل اشترى ثوبا فاعطى الجرح فقال نعم
وما ردها من الساع فقال صلى الله عليه وسلم لهما اجلبا في طومها وماني كل لجه الكلب وطهر ورواه هذا نص
(ولما) ماري عن عمر وعمر بن العاص اهما ورواه حار ورواه عمرو بن العاص لصاحب الخوص ارد الساع
حوصكم فقال عمر رضي الله عنه فاصحاب الخوص لا يحترقون لم يفسد الما فليل بسره امه لم تكن للسؤال
ولا لله ماني ولا ن هذا حوان عدا ما كول اللحم ويمكن صول الاواني عنها ويحتمل بسره العلم الما
والعلم بحسب لعلها من لجهها وهو بحسب فكان سورها بحسب كسور الكلب واكثر من حلاله لانه لان
صانه الاواني صاعه يمكن وروايل الحدين انه كان من يحرم لحم الساع أو السؤال وروايل الكبر
وهو يقول ان منها لا يحسن (وأما) السور المذكور فهو سور سماع الطير كالباري والصغرى والحداء ويحويها

ان يحسنوا العبادات ان يكون محبا اعشارها جميعا كسور سباع الوحش ووجه الاستعسان ان اسير
 عمارها وهو عظيم حان فلم يجعلنا لعلم اسورها بخلاف سور سباع الوحش ولا نساها الا واني عها
 معذر لا سيما من ان اسير فسيرت بخلاف سباع الوحش الا انه نكر لان العبادات تناول الحرف
 والنبات فكان عمارها في معمار النماحة الخلاء (وكذا) سور سواكن السور كالفار والجم
 والورع والعرب ونحوها (وكذا) سور الفجر في رواه الجامع الصبرود كفي كتاب الصلا احبالي
 ان يوصاهم ولم يذكر الكراهه وعن ابي يوسف والساجي لا نكر (واحصا) عماروي ان الذي صلى الله
 عليه وسلم كان يصلي لها الا ان يسير منه ثم يسير ويوصاه (ولا في) حقه عماروي ان يهر رضى
 الله عنه وهو فاعله ومروفا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال الفجر سبع وثمانون سجدة قال النبي
 صلى الله عليه وسلم فعل الا ان يولوع الكلب بلا وولوع الفجر من والمسي في كراهه من وجهين
 أحدهما ما ذكر الطحاوي وهو ان الفجر يحسه لعمامة الفجر الكس سبط بحاسة سورها ضرور الطواف
 فحسب الكراهه لا يمكن الضرر في الخلاء والثاني ما ذكر الكرخي وهو ان السب يحسه لان الذي صلى الله عليه
 وسلم في عمارته بقوله الفجر لسب يحسه واكن الكراهه ليوهم أحدها العار فصار فيها كند السب
 من يومه وماروي من الحديث يجعل انه كان من بحر السباع ثم تسع على مذهب الطحاوي ويجعل ان
 الذي صلى الله عليه وسلم علم من طريق الوحي ان تلك الفجر لم يكن على جهة استحسانه على مذهب الكرخي ويجعل
 فعله صلى الله عليه وسلم على بيان الحوار وعلى هذا ما نزل به في طعام كله وركبها للحسن العذر ان ذلك يجوز
 على تعليم الحوار ولما كان العار ثم من الما قال ابو حنيفة ان سره على العور يحسن الما وان مكسب
 سر لا ينقص وقال ابو يوسف وحده يحسن ما على ما ذكرنا من الاصل في سور سار الجرو والله اعلم (وأما)
 السور المسكولة فيه فهو سور الجار والعدل في جواب طاهر الزاوية وروي الكرخي عن أصحابنا ان سورهما
 يحسن وقال الساجي طاهر وجه قوله ان عرفه طاهر لما روى ان الذي صلى الله عليه وسلم كان ركبا الجار معروفا
 والخروج الجار فعلمنا بسلم النوب من عرفه وكان صلى الله عليه وآله كان العرف طاهرا فالسور أولى وجه رواه
 الكرخي ان الاصل في سور العاصه لان سور لا يتناول عن ثمانية ولعمامة محسب من جهة وجهه يحسن ولو سقط
 اعشار بحاسة اعصابه اضروور الخاطئة والاضروور من ارضه لا يفسد في الخاطئة كالفجر ولا في الخلاء
 كالكلب فوقع السكت في سقوط حكم الاصل فلا سقط بالسكت وجه طاهر الزاوية ان آثارها رتب في طهار
 سور وبحاسة عن ان عمار رضى الله عنه انه كان يقول الجار يحسب العلف والذين فسور طاهر وعن ابن عمر
 رضى الله عنهما انه كان يقول انه يحسن وكذا ارضت الاحار في كل جهة وليس في روى في بعضها الهوى وفي بعضها
 الاطلاق وكذا اعشار عرفه نوح طاهر سور واعشاره وليس نوح بحاسة وكذا يحسن اصل الاضروور
 لدوراني في محسن الدار وسر به في الا نوح طاهره وباعدها عن ضرور الفجر باعشاره لا بدوا العرف ولا
 مدخل المصان نوح بحاسة والنوقف في الحكم عند معارض الادلة واحب فذلك كان مسكوكا فيه فاحسب الخج
 من التهم وبين الوصو به احسب الاطلاق الوصو به لو جار لا من التهم ولو لم يحار الوصو به حارب صلاه بالتسم
 ولا يحصل الحوار بين الا نوح سمارام اقدم حار عدا حيا بالبلانة وعدد في لا يجوز في قدم الوصو
 على التسم لصدر عاد الما والصحيح قول أصحابنا السلام لما ذكرنا انه ان كان طاهرا فقد توصاه قدم أو آخر
 وان كان بحاسة فصره التسم وقد أنى به فان قيل في هذا دلل الاحساط من وجه آخر لان على قدر كونه
 بحاسة تنقص به اعشاره وبانه فالجواب ان الحديث كان ما ناسي فلا يحصل الطهار بالسكت والعصو والنوب
 كل واحد منهما كان طاهرا به في فلا ينقص بالسكت وقال بعضهم السكت في ظهور به من مساحبا من جعل
 في هذا الجواب في سور الا نوح وقال في سور الفجر ان يحسن لانه سب اول فدينه سمعا وهذا غير سديد لانه

قول له انه طاهر وطهور بكل حال وهو قول مالك ثم مسح بجمعوا الخلاف وما قالوا ان المسح عمل بحسن عبد الله
 بن عبد الواسع وعبد جند طاهر وطهور ومسح العراق لم يحسنه والخلاف فقالوا انه طاهر عطره ورعد
 أخصا حتى روى عن القاصي أي حازم العراقي انه كان يقول ان رجلا أن لا تثبت رواه بحسنه انما المسح عمل من
 أي حده وهو أحسن من المحسنين من مسحا عا وراة البهر وجهه فليس قال انه طهور وما روى عن النبي صلى الله
 عليه وسلم انه قال انما طهور لا ينصه مني الا ما ضره لو به أو طعمه أو ريحه ولم يوحده له به هذا لا استعمال ولا أن هذا
 ما طاهر لا في عصور طاهرا ولا نصه من كمال الطاهر اذا غسل به ثوب طاهر والله لعل على أنه لا في محل طاهر ان
 اعصا الخدب طاهر حقيقه وسكنا اما الحقيقه فلا لعدم العاصه الحقيقه حسا ومساعد واما الحكم فله روى ان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم كان عرق بعض سكر المد فاسقه له خد من الماء فان اراد النبي صلى الله عليه
 وسلم ان يمسحه فامسح وقال أي حسب ان رسول الله فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان المومن لا ينس ولا ينس روى انه
 صلى الله عليه وسلم قال لعاصه رضى الله عنهم ان اولي الخمر فقال اني حائض فقال لا حبص في يدك ولها حار
 صار حال الخدب والحب وحامل العاصه لا يجوز صلاه وكذا عرقه طاهر وسور طاهر واذا كانت اعصا
 الخدب طاهر كان الماء الذي لا فاه طاهر ضرور لان الطاهر لا يضر عما كان عليه الا ان تعال مني من العاصه
 اليه ولا ينصه في المحل على ما مر فلا يصور الا استعمال في طاهر او من ياتحج بمسح لا من باب الطاهر الا انه لا
 يجوز والموصو به لا يبعد بان استعمال الماء عند الصلاه الى الصلاه من طاهر معقول التطهر لان طاهر الطاهر
 حال والسرور ودنا استعمال الماء المطلق وهو الذي لا يقوم به من ولا معنى ع حوار اصله وقد قام بالماء
 المسح مل أحد هذين المعنيين اما على قول جند فلا به أهم به فانه اذا توصاه لا لا الصلاه لان الماء اعاصه
 مسحولا فبعد الثوب عند وقد ثبت بالاحاديث ان الوصو صلب لا راله الا نام عن الموصى للصلاه فيسفل
 ذلك ان الماء فيمكن منه نوع من كمال الذي يصدق به ولقد انصب الصدقه عساه الناس واما على قول
 رفر فلا به فام به معنى مانع من حوار الصلاه وهو الخدب لان الماء عند اعاصه من مسحولا باراه الخدب وقد
 اتفق الخدب من البدن الى الماء ثم الحب والخدب وان كانا من صفات المحل والصفاء لا يحمل للاتصال لكن الحق
 ذلك بالنسب العاصه الماء بالمحل حكما والا لعاصه فله للاتصال فكذلك ما هو ملحق من اسرعا وادام هذا الماء
 أحد هذين المعنيين لا يكون في الماء المطلق فمصر الحكم عليه على الاصل الم هو وان ما لا يعمل من الاحكام
 ينصر على المخصوص عليه ولا بد منى الى غير الاداء كان في ما من كل وجه ولم يوحده وجه رواه العاصه
 ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال لا تقول احذكم في الماء الدائم ولا يغسل فيه من حسنه حرم
 الاعمال في الماء القليل لاسما عا على ان الاعمال في الماء السكرك من حرام فلو ان القليل من الماء يحسن
 بالاعمال بعاصه ا حاشا لم يكن لاهي مني لان الماء الطاهر في الطاهر ليس بحرام اما يحسن الطاهر حرام فكان
 هذا مانع يحسن الماء الطاهر بالاعمال ودانص في المحسن به ولا يقال انه يحمل انه يهي لمائه من ا حراج
 الماء من ان يكون طهرا من غير ضرور وذلك حرام لا ما تقول الماء القليل اعلم حرج عن كونه مطهرا
 باختلاف غير المطهر به اذا كان العرقا لعله كذا الورد والى ويجوز ذلك فاما اذا كان مغلورا فلا وهما الماء المسحول
 ما لا في البدن ولا من ذلك ان من غير المسحول فكيف يحرجه من ان يكون طهرا فاما ما لا في المحسن
 الطاهر فوجه يحسن الطاهر وان لم يلب على الطاهر لا حلاطه بالطاهر على وجهه لا على الصبر منهما فاصح
 بعاصه الشكل فبأن الهي لماء الماء ولا يقال انه يحمل انه يهي لان اعصا الحب لا يتلوه عن العاصه الحقيقه
 ودانوح يحسن الماء القليل لا ما يقول الخدب مطلق فبعد العمل بالطاهر ولا ان الهي عن الاعمال
 مصرى الى الاعمال المسنونه لانه هو المعارف فبأن المسحول والم من مسه هو اراله العاصه الحقيقه
 عن البدن من الاعمال على ان الهي عن اراله العاصه الحقيقه التي على البدن اسسه لئلا يهي عن البول فبه

فوجبه حل المني عن الاعمال فسه على ما ذكرنا صانه لكل كلام صاحب السمع عن الاساد الخاله عن الافاد
 ولا نهدا عما تسببه الطاع السلطه فكان محرما وله تعالى وبحرم عليهم الخبايا والحرمة لا لا حرام
 دليل النعاسه ولا ان الامه اجتمعت على ان من كان في السورومعه ما تكفه لوصفه وهو بحال يحل على نفسه
 العطن سباحه التهم ولو بقي الما ظاهر بعد الاستعمال لما أصبح له عتقه من سواها وأحد المساله في انا اعطى
 وعكها الكسب والمعنى في المسله ووجه من أحد هما في المحدث خاصه والثاني نعم الفصلين اما الاول فلان
 المحدث هو خروج من بعض من البدن وبه بعض بعض البدن حقه فبعض الثاني بعد رواه في الأمر بالاعمال
 والوصو وسعى يظهر او يظهر الظاهر لا يعمل فعله بها يظهر على النعاسه بعد رواه في الأمر بالاعمال اذا الصلاة
 التي هي ناسا له فلم ولولا النعاسه لما دفع من ان ظم لحارب فبعض ان على بعض المحدث بحاسه تقدر به
 فاد نوصا بتقلب تلك النعاسه الى الما فصر الما بحاشه راو حكايا والعس وديكون حقه ما وسد يكون
 حكما كالجرح والثاني ما ذكرنا انه من مل نعاسه الأنا م و به اقول ذلك من له حسب الجرح اذا أمه اب الما بنصه كذا
 هـ ادم ان انا يوسف جعل بحاسه حقه له يوم النوى فله بعد رصانه ال اب عمه واكبره بحل الاحكام
 فوجب ذلك حقه حكيم والخس جعل بحاسه عله طه لا بها حاسه حكيم وام اعطى الحقه في الارى
 انه في العليل الحقه من الحقه من الحكه بان بني على حقه له سدر وعلى هذا الاصل في ان التوضو
 في المصعد مكره عند أبي حبه وأبي يوسف وقال محمد لا بأس به اذا لم تكن على وجهه محمد مكره على أصله ظاهر
 وان يوسف مكره على أصله به بعض واماعدا في حقه فعل في رواه النعاسه لا تسكن واماعدا في رواه الظاهر
 فلا يمسعد طه ما نص به به المصعد عه كذا نص به من الحمايا واللعن ولو احط الما المستعمل الما
 القليل قال بنصهم لا يجوز التوضو به وان في وهذا ما سدا ما عده حقه لانه ظاهر لم صلب على الما المطلق ولا
 بعد عن صفة الظهور به كالمى واماعدا ما صلا العليل عمال لا يمكن الضرر به جعل معوا ولهذا قال ان
 عباس رضي الله عنه حين سئل عن العليل به لا بأس به وسئل الحسن الصري عن العليل فقال ان كان في عليله
 الما وهو ما ظاهره عند التوضو واستمر أسارا في بعد الضرر عن العليل فكان العليل معوا ولا يضر في الكسب
 ولا يكون معوا في الكسب عده ما صلب على الما المطلق عده ما ان من مواقع القطر في الانا (واما)
 ان حال الاستعمال وبصر الما المستعمل فقال بعض ما يحتمل الما المستعمل مازال البدن واستمر في مكان
 ود كفي الصاوي ان الما اذا زال عن البدن لا ينقص ما لم يضر على الارض اوى الانا وهذا مذهب صفوان
 الثوري فاما عده ما دام على الصاوي اسعاه فله لا يكون مسعلا وادار الله امره معلا وان لم يضر
 على الارض اوى الانا فانه كفي الاصل اذا سح راسه عما أحد من حقه لم يضر وان لم يضر على الارض أو
 في الانا ود كفي باب المسح على الخ من من مسح على حقه وبني في كفه بل مسح به راسه لا يضر به وعمل بان
 هداما قد مسح به من اسارا في ضروره مسعلا وان لم يضر على الارض اوى الانا وقالوا من نوصا وبني
 على رحله لمعه فعلا بل احد من صرا لا يجوز وان لم يضر على الارض اوى الانا فانه كفي ان المذهب
 ما قلنا (اما) صفوان فعلا بل عمال رعمهم اتمل على حقه ما عده (مها) اذا نوصا واعسل وبني
 على يد لمعه فاحد الال مماني الوضو او من اى عضو كان في العسل وعسل الاله حور (ومها) اذا نوصا وبني
 في كفه بل مسح راسه حور وان زال الصاوي اسعاه فله لعلم الاستمرار في مكان (ومها) اذا مسح
 اعصا بالمدبل وانل حي صار كسرا فاحس او قاطر الما على ثوب هذا الكسرا العاجس حارب الصلا معه
 ولو اعطى له حكم الاستعمال عند المراه لما حارب (ولنا) ان العاجس ان يضر الما مستعمله بعض الملافا
 لما ذكرنا تقدمه وحديث ضروره به مسعلا وهو راله المحدث واسعاه على حقه لقرنه وقد حصل
 ذلك عند الملافا كان منى ان يوحده لكل من العصور من الما الا ان في ذلك حرجا فالسمع اسعاه

اعصاره الاسعمال في عصور واحد حقه او عصور واحد حكما كفي الحياه ضرور دفع الخرج ودار ال
 الضرر الى الضرور فمما هو حكم الاسعمال بعضه القياس وقد خرج الخواص عن المسئلة الاولى (واما) المسئلة
 الثانية بعدد كرا الحاصل في الحلل اسم اعلى التفصيل ان لم تكن اسعوله في حى من اعصاه بخور اما اذا كان اسعوله
 لا بخور والصحيح انه بخور وان اسعوله في المصولة لان فرض المسئلة اعادى عا حرى على عصور لا باله
 النابه فلم يكن عند الله مسعوله بخلاف ما اذا اسعوله في المسبح على الخف ثم مسح به رأسه حسب لا بخور لان
 فرض المسبح ماذى بالله وبه صل الحاكم محمول على هذا والمسبح بالمبدل أو ساقط على التوب وهو سعمل الا
 انه لا يمنع حوار الصلا لان الماء المسعمل طاهر عند محمد وهو الخمار وعندهما وان كان بحالكن سقوط اعصار
 بحاسه ههنا لكان الضرور (واما) بان سقط ضرور الماء مسعولا فعند ان حقه وان توسع الماء اعاصر
 مسعولا ما حذر من امانا والحدوث أو باقامه القربة وعند محمد لا يصير مسعولا الا باقامه القربة وعند زر
 والسائي لا يصير مسعولا الا بازاله الحدوث وهذا الاختلاف لم يزل عنهم نصالكن سألهم بدل عليه والصحيح
 قول أن حقه وأن توسع لما ذكرنا من روال المانع من الصلا الى الماء واستحباب الطهارة في العسل
 جميعا اذا عرفنا هذا فعولنا نوصا به اقامه القربة بخور الصلا المهدود وصلا الخمار ودخول المصعد ومن
 المصنف وزر القرآن ويخوها فان كان محدنا صار الماء مسعولا بخلاف لو جود السنين وهو ازاله الحدوث
 و اقامه القربة جميعا وان لم تكن محدنا صيرت ملاعندا استحبابا لثلاثة لو جود اقامه القربة لكون الوصو
 على الوصو نوراعلى نور وعند زر والسائي لا يصير مسعولا لا بعدم ازاله الحدوث ولو توصا واعسل للبرد
 فان كان محدنا صار الماء مسعولا عند ان حقه وان توسع و زر والسائي لو جود ازاله الحدوث وعن محمد
 لا يصير مسعولا لم اقامه القربة وان لم تكن محدنا لا يصير مسعولا بالا لسان على اختلاف الاصول ولو توصا
 بالماء المصعد كما ان ورد ويخو لا يصير مسعولا بالا لسان لان الوصو به عرجار فلم يوجدا ازاله الحدوث ولا اقامه
 القربة وكذا اذا غسل الاسا الظاهر من الماء والمار والاراني والاحجار ويخوها وعسل يد من الطين
 والوسخ وعسل المرأة بهامس الخبي أو الخما ويخود ذلك لا يصير مسعولا لساو وعسل يد للطعام او من
 الطعام لمصدا فاه انسه صار الماء مسعولا لان اقامه القربة به لقول ابي صلى الله عليه وسلم الوصو
 قبل الطعام ركعه وبعد شئ اللحم ولو توصا بلا ما لا ينام زاد على ذلك فان اراد ان ياد ابتدا الوصو صار الماء
 مسعولا لما لا وان اراد ان ياد على الوصو الاول احل المباح فيه فقال، صهم لا يصير مسعولا لان الزاد
 على السلاب من باب العذبة بالنص وقال بعضهم يصير - ملا لان الزاد في معنى الوصو على الوصو فكأن
 فيه ولو أدخل حسا أو حاص أو حذب يد في الانا قبل ان يغسلها وليس عليها قدر او مرتب الماء منه فقياس
 أصل أن حقه وأن توسع من بعد وفي الاستصحاب لا يفسد وجه القياس أن الحدوث زال عن يد نادا حذافى الماء
 وكذا عن سعة فصار مسعولا وجه الاستصحاب ما روى عن سعة رضى الله عمه ان الماء كتب ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يغسل يدا واحد ورغا كالتب سارعه الا يدى وروى ما ساع عن عائشة رضى الله عنها انها
 كانت تسرب من انا وهي حاص وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسرب من ذلك الانا وكان يسبح واضع يدها
 حذافى ولا ان تغزر عن اصاه الحدوث الحياه والخص غير يمكن بالناس حاحه الى الوصو والاعمال والسرب
 وكل واحد لا على الانا لغزى الماء من الانا الطعام ولا على احد عتق أن يحد آسعه على حد لتسرب فصاح الى
 الاعراف بالند والسرب من كل آسعه فلم يسقط اعصار بحاسه الند والسعة لو وقع الناس في الخرج حتى لو أدخل
 رجليه فيه بعد الماء لا بعدم الحاحه اليه في الانا ولو أدخلها في البر لم يفسد كذا ذكرنا توسع في الامالى لانه
 يصحاح الى ذلك في البر لم يطلب الند لو - بل عمو او أدخل في الانا أو البر بعض حسد سوى الند والرحل افسد
 لانه لاحاحه الهو على هذا الاصل يخرج مسله العراذ انعمس الحب فمما يطلب اذلولاه الاعمال وليس على

بقدره بحسبه حصصه واخذه منه أن الرجل المعسر لا يحملوا ما كان يكون طاهرا أو لم يكن بان كان على يده بحسبه
 حصصه أو حكمه كالحياه والحدب وكل وجهه على وجهه ما أن نعمس لطلب الدلو أو للمرد أو لآل عسالة روى
 المسند حكاهن حكيم الما اذنى الى وجهه وحكم القاحل فما كان على طاهر أو ان نعمس لطلب الدلو أو للمرد لا يصير
 مسعلا لا بالاجماع لعدم ازاله الحدب واقامه القدر به وان انعمس فما انما عسالة صار الما مسعلا بعد استحبابها
 الملايه لو حردا فامه القدر به وعذرهم والسبب لا يصير مسعلا لا بتقديم ازاله الحدب والرجل طاهر في الوجهين
 جميعا وان لم يكن طاهرا فان كان على يده بحسبه حصصه وهو حسب أولاد انعمس في ملايه آثارا أو أكثر من
 ذلك لا يخرج من الأولى والماله طاهر بالاجماع ويخرج من الثالثه طاهر اعداى حصصه ومحمد والماله الملايه
 بحسبه لكن بحسبه على المتعارف على ما ذكرنا وعسالة يوسف الما كاهما بحسبه والرجل بحسبه سواء انعمس
 لطلب الدلو أو لآل مرد أو لآل عسالة وعسالة ان انعمس لطلب الدلو أو للمرد فالما بانه على حالها وان كان
 الانعماس لآل عسالة فالما الرابع صاعدا مسعلا لو حردا فامه القدر به وان كان على يده بحسبه حصصه فقط وان
 أدخله لطلب الدلو والمرد فخرج من الأولى طاهر اعداى حصصه ومحمد والصحيح لو أن الحياه بالانعماس من
 واحد وعسالة يوسف ويحسن ولا يخرج طاهرا ألبا واما حكم الما فالما الأول مسعلا عسالة عسالة حصصه
 لو حرد ازاله الحدب والواقى على حالها لا بعد ما من حسب الاستعمال أصلا وعسالة يوسف ومحمد الما كاهما
 على حالها ما عسالة عسالة عسالة لا يلم بوحدا فامه القدر به بنسبها أو ما أو يوسف ومحمد أصله عند الضرر
 على ما ذكره روى سرعه ان الما كاهما بحسبه وهو قد اس مده والاحتمال ان عسالة عسالة عسالة عسالة عسالة
 النص يورود على الما القليل كانه يورود الما عليه بالصبر سواء كان حصصا أو حكما على الدن او على
 غير عسالة الحياه الخفصه لا رول بالمالا فلا يراب والحكمه رول بالمر الواحد وعسالة يوسف
 لا يظهر النص من الدن يورود على الما القليل الى كد بولا واحدا وله في النوب بولا ان الما الكلام في العاصه
 الخفصه في الطرفين فسأنى في ما من ما عسالة الظاهر واما العاصه الخفصه فالكلام فيها على نحو الكلام في
 الخفصه فان يوسف بول الاصل أن ملافا أول عسالة عسالة الما بوحسبه ورويه مسعلا كذا ملافا
 أول عسالة الطاهر الما على عسالة فامه القدر به وإذا صار الما مسعلا بول الملافا لا يتحقق طهارة بقية الاعصا
 فالما المسعلا بحسبه العمل بهذا الأصل الا عند الضرر كالحلب والحدب اذا أدخل يده في الاثا لأعرب
 الما لا يصير مسعلا ولا رول الحدب الى الما لمكان الضرر وهو ضرر يلحقه الناس الى احوال الدلا من
 الآثار فله أصله عند الضرر ولا يحد الما لوصار مسعلا عسالة عسالة عسالة عسالة عسالة عسالة عسالة عسالة
 الحدب لخص ولو ينص لار بل الحدب واذا لم يزل الحدب في طاهر أو ادنى طاهر ار ل الحدب مع الدور
 قطعنا الدور من الانداع فله لا ر بل الحدب عسالة عسالة عسالة عسالة عسالة عسالة عسالة عسالة عسالة
 ان العاصه رول يورود الما عليها فكذا يورودها على الما لان روال العاصه بواسطه الاتصال والملايه
 من الظاهر والنص موجود في الخالفين ولقد انعمس الما بعد الاتصال في الخالفين عسالة عسالة عسالة عسالة
 الا ان حله الاتصال لا يعطى لها حكم العاصه والاستعمال لضرر امكان الظاهر والضرر مخصص في
 الضب اذ كل واحد لا يحد عسالة على كل حال فاسع ظهور حكمه في هذا الحاله ولا ضرر بعد الاصال
 فظاهر حكمه وعلى هذا اذا أدخل راسه او وجهه او حره في الاثا وهو حدب فالان يوسف يحرمه المنع
 ولا يصير الما مسعلا سواء يورول بول وجود حدب عسالة عسالة عسالة عسالة عسالة عسالة عسالة عسالة
 الله اذ هو ماله لانه دون الاسانه فلم يسمي من الحدب الى الما الثاني الاثا واعمال الى الله كذا اظامه
 القدر به تحصل ما فاد صرح حكم الاستعمال عليها وقال محمدان لم والمنع يحرمه ولا يصير الما مسعلا لان لم
 بوحدا فامه القدر به بعد مسعلا فاحرا وان يورول المنع احلف الماسع على قوله فالنص

لا جرمه و صرنا من جلاله الى راسه الما على قصد اياه الفرمه صر مسجلا ولا نحو المسح بالما
 المسجل والصحيح انه جرم ولا صر الما مسجلا بالما لان الما اعاننا حكم الاسه جاك بعد الاتصال
 ولم يكن من جلاله و صر به المسح به على يد قدر فاحد الما به و صر عليه و روى المعنى عن ابي يوسف
 انه لا يظهر لانه صار مسجلا بانه الحذف عن القم والما المسجل لا ر بل العاصه بالاجماع ود كر محمدى
 الا بانه يظهر لانه لم يعم به و لم يعم به صر مسجلا والله اعلم
 الفصل في و اما ان القدر الذى صر به الحذف من عا الفص لا يحلوا ما ان يعنى الما عا كالمما والخل
 ويحدها و اما ان صب الوب والدين ومكان الصلا فان وقع فى الما فان كان حار فان كان الص صر مرمى
 كالقول والجر ويحدها لا ينص ما لم يعم له او طمه او رجه و صامه ر اى موضع كان من الجانب الذى
 وقع فيه الص ومن جانب آخر كذا ذكر محمدى كتاب الاسره لو ان رجل صب حاء من الخرى القرب
 ورجل آخر قبل منه و صامه ان يعم له او طمه او رجه لا يجوز وان لم يعم به و روى عن ابي حنيفة فى الحذف
 بالى الما الخارى ورجل آخر قبل منه بوضعه لانه لا بأس به و هذا لان الما الخارى مما لا يخص بوضعه الى بعض
 فاما الذى بوضعه جعل انه حسن ويجعل اياه طاهرا والمما طاهرا فى الاصل ولا يحكم به بوضعه بالسل وان
 كان العاصه مرمى كالحقه ويحدها فان كان جميع الما يجرى على الحقه لا يجوز الوضوء من اسفل الحقه
 لم يخصص بعض والصلى لا يظهر بالخبر وان كان اكثر يجرى على الحقه فكذلك لان العا للعا وان كان
 اقل يجرى على الحقه والاكثر يجرى على الطاهر يجوز الوضوء منه من اسفل الحقه لان المعلق ملحق بالعدم فى
 حكم السرع وان كان يجرى علم الصب اودون الصب فانه من ان يجوز الوضوء به لان الما كان طاهرا
 بعض فلا يحكم بكونه نجسا بالسل و روى الاسه من لا يجوز احسا طوا على هذا اذا كان الص صر الماء والمما
 يجرى عليه فهو على الفصل الذى ذكرنا وان كان الص صر على السطح ولم يكن عند الما در حصى
 اس امان انه لا صر نجسا لم يعم له او طمه او رجه و حكمه حكم الما الخارى وقال محمدان كاتب العاصه
 فى جانب من السطح او حاشى به لا ينص الما ويجوز الوضوء به وان كان فى يده جواب بعض اصارا
 للعالم وعن محمدى ما المطراد من دراب ثم استمع فى موضع خاص فيه انسان ثم دخل المسجد وصلى لا بأس
 به وهو جرم على ما اذاهم اكثر على الطاهر واحلف المساح فى حلقه فانه قال بعضهم هو ان يجرى بالثوب
 والخرى وقال بعضه ان كان يحمى الوضوء ورجل يده فى الما عرضا لم يقطع حرابه فهو حار والا فلا و روى عن
 ابي يوسف ان كان يخال لواعى انسان الما نكته لم يصبر وجهه الا وض بالاعراف فهو حار والا فلا و روى ما مد
 الساس حار فانه حار وما لا فلا وهو اصح الا فاول وان كان را كذا فاحلف به قال أصحاب الطواهر ان
 الما لا ينص لودع العاصه به اولا سوا كان حار نا ورا كذا وسوا كان فانه اذ او كذا يعم له او طمه
 او رجه اولم يعم له و قال عا الله ما ان كان الما فلا ينص وان كان كذا لا ينص لكنهم اختلفوا فى الحذف العا
 من القليل واليكه قال مالك ان يعم له او طمه او رجه فهو قليل وان لم يعم له و روى عن مالك والساوى اذا نزع
 الما فليس هو كذا والقلمان عند حسن روى كل ربه خمسون فما يكون جمله مائتين وخمسين ما وقال
 اصحابنا ان كان يخال ينص بوضعه الى بعض وهو قليل وان كان لا ينص فهو كذا فاما اصحاب الطواهر فاحصوا
 بظاهر قول الذى صلى الله عليه وسلم المما فهو لا ينص به (واصح) مالك بوضعه صلى الله عليه وسلم حتى المما
 فهو لا ينص به الا ما يعم له او طمه او رجه وهو عمام الحذف او روى العام على الخاص عملا بالليل
 (واصح) السادى يقول الذى صلى الله عليه وسلم اذا بلغ المما وليس لا يحل حياى يده الحذف عن بوضعه قال
 السادى قال اسرح اراد بالليل والليل هو كل فله ربه من مائتين و روى السادى وهو سى يعم له بوضعه
 بالصب احصاها (ولسا) ما روى عن الذى صلى الله عليه وسلم انه قال انا استعملت احدكم من مائة فلا ينص

من الايمان حتى يصح ان لا يدرى ان يات به ولو كان لما لا ينص بالنعس لم تكن لهي والا حياض
 لوهم العباد معنى وكذا الاحار منصفه بالامر بعمل الايمان ولو لمع الكتب مع انه لا يعرفونه ولا طمعه
 ولا ربحه وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا تبول احدكم في الماء انما يذنب ولا يغسل في من جابه
 من غير فصل بين دامن ودام وهذا من بعض الماء لان البول والاعمال معاً لا ينص لتكره ليس معنى
 بذل على كون الماء الدائم فلما جعلنا للنعاس اذ انهم عن بعض ما لا يحصل النعاس صرنا من السعة وكذا
 الماء الذي عكس الاعمال فيكون كبر من ليس والبول والاعمال ولا يعرفونه ولا طمعه ولا ربحه ومن
 ان عانس وان الزير روى الله عنهم اما امر ان يبعثي ومع في يوم من سرحها البركة ولم يظهر أثر في الماء
 وكان الماء أكبر من وليس وذلك عن بعض من الصغار روى الله عنهم ولم يسكر علم ما احدث فابعد الاجماع من
 الصغار على ما لا يعرف هذا الاجماع ان المراد عاروا ما لمع الماء الكبر الحار ومنه من ان ما رواه
 السابق عن يمان لم يكو به مخالف لا حجاج الصغار روى الله عنهم وسحر الواحد اذ اورد في حجاج روى
 عليه ان علي بن الحسين قال لا ينف هذا الحديث الذي صلى الله عليه وسلم وذكر ان داود السجستاني وقال
 لا تكاد يسمع لواحد من الغر من حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم في تقدير الماء ولقد ارجع اصحابنا
 القدر في الدلائل الخمسة دون الدلائل السبعة ثم احلوا في سحر الخوص فانهم ازالوا ما عن اصحابنا
 سحر الخوص بانهم روى انه ان كان محال لوجوه طرف منه بقوله الطرف الآخر فهو مما يخص وان كان
 لا يضره فهو مما لا يخص واعمال الخوص في جهة القرب لم يروى ان يوسف عن ابي حنيفة انه سحر القرب لم
 بالاعمال من سحره وروى محمد عنه انه سحر القرب بالوسو وروى انه بالذم من غير اعمال ولا وسو
 واحلوا المساح بالسبح انهم من الكبر الحار في سحر الخوص بالصنع وانهم سحر جند من محمد بن سلام اعبر
 بالسكدر وان يوسف انما اعبر بالمساحه فقال ان كان عسري عسر فهو مما لا يخص وان كان
 دونه فهو مما يخص وعنده من المارل اعبر بالعرى او لا ثم يحسمه عسر والله دهب انهم طمخ الخوص
 فقال ان كان خمسة عسري خمسة عسري او ان يجوز وان كان عسري عسري لا يحد في سائر روى
 عن محمد انه قدر سبعة فكان مسعد عباسي عان به احد جند من سله وسئل كان مسعد عسري
 عسري وهل مسخ مسعد فوجدوا حله عباسي عان وجاهه عسري عسري وذكر الكرخي وقال لا عسر
 للمدري الباب واعمال العسري والعسري فان كان اكبر اياه ان النعاسه حاصبت الى هذا الموضع ادى سوما
 منه لا يجوز وان كان اكبر اياه ان النعاسه حاصبت الى هذا الموضع ادى سوما
 الا ترى ان هذا الواحد للعدل يعل في نعاسه الماء وطهارته وان كان لا يضره فاعين كذلك قال اصحابنا في القدر
 العظيم ادى لوجوه طرف منه لا يضره الطرف الآخر اذا وقع فيه النعاسه اه ان كان في عاب الزاوي اما وصل
 الى الموضع ادى سوما منه لا يجوز وان كان في المصل يجوز وذكر في كتاب الصلاة في المراتب اناسا
 على انسان ان كان عاب طه به يحس عسره والا فلا وان لم يعرفه على سبي لا يصح عمله في الحكم
 ولكن المسح ان يصل وما حوص الحمام ادى يحس به الى من اذا وقع فيه النعاسه او سوما انسان
 روى عن ابي يوسف انه ان كان الماء بحري من المراتب والساح يعرفون به لا يصح سحره فكذا روى الحسن
 عن ابي حنيفة لا يضره الماء الحار ولو بعض الخوص الصغير فروع النعاسه في سوما ما حتى صار
 لا يخص بعضه الى بعض وهو محال لان المتوسط هو الماء الصبي وسئل في الخوص الكبر ووقع فيه النعاسه ثم
 في ما روى حتى صار يخص به الى بعض انه ظاهر لان الجمع هو الماء الظاهر فكذا روى ابو بكر الاسكافي
 واعتبر به الوقوع ولو وقع في هذا القدر به حاصه ثم عاود الماء حتى املا الخوص ولم يخرج منه شي قال ابو
 القاسم الصار لا يجوز والنسوة لا يكلل الماء في صاوحها ولو ان حوص صغير من خرج الماء من

أحدهما ويدخل في الآخر بوصفه أساس في حلال ذلك حار لانه ما حار خصوص حكم بفساده ثم نصب ما ربح
أسفله حتى حكم بظهاره ثم دخل فيه الماء ما حار له جوده بفساده و أساس عن أي حده وكذا الأرض إذا أصابها
العاصه خفت وذهب أثرها ثم عاودها الماء وكذا المني إذا أصاب النوب خفت وورث ثم أصابه للوكذا أحد
المنه إذا ديع دأعه بكمه بالسمن والبر ثم أصابه الماء في هذه المسائل كاهار وأسان عن أي حده وأما
البر إذا انتصب فصار ما هو وأوحب أسفله ثم عاودها الماء فصار لنصر من يحيى هو ظاهر وقال جديس سلمه هو
يحسن وكذا روى عن أبي يوسف وجه قول نصير أن يحب الأرض ما حار فصار الماء ربه فلا يحكم بكون الماء
محسناً له وجه قول جديس سلمه أن ما سح يحفل أنه ما حار فصار الماء المحسن ولا يحكم بظهاره
بالماء وهذا القول أحوط والأول أوسع هذا إذا كان الماء إذا كثره طول وعرض فإن كان له طول لا عرض
كأما رأتني فها هنا راكد لم يذكر في ظاهر الرواية وعن أبي نصير جديس سلمه أن كان طول الماء مما
لا يحصل فيه إلى بعض محور البوصيه وكان بوصافي مرقح ومحرك الماء به وقول لأدري من أحرابي
أما من حرمانه بنفسه في قوله لو روي في حده لا يحسن ما لم يصر لونه أو طوله أو ربحه وعن أبي سليمان
الطوري حاشي أنه قال لا محور البوصيه وعلى قوله لو روي في حده لا يحسن ما لم يصر لونه أو طوله أو ربحه
الطوري يحسن مقدار عشر أذرع وإن كان في وسطه فحسب من كل جانب مقدار عشر أذرع فذهب إليه أبو
نصير أقرب إلى الحكم لأن أعشار الأرض نوحب الحس وأعشار الأول لا نوحب ولا يحسن بالذن وما قاله أبو
سليمان أقرب إلى الأحكام لأن أعشار الأول أن كان لا نوحب الحس فأعشار الأرض نوحب وحكم
بالتعاصه أحسناً وأما العمق هل شرط مع الطول والعرض عن أبي سليمان الطوري حاشي أنه قال أن أحسناً
أعبروا السطرين العمق وعن أبي حنيفة ما روي أن كان يحال لورفع أساس الماء نكته المحس
أسفله ثم اتصل لا توصاه وإن كان يحال لا يصر أسفله لأناس بالبوصيه وهو من مقدار ما من أن يكون
رئاد على عرض النهرهم الأكبر المتقال وقيل أن يكون قدره رطل وقيل قدره راع ثم التعاصه إذا وقعت في
الحوص الكثير كتركب بوصافه وول التعاصه لا يتجاوز ما أن يكون مرقح أو غير مرقح فإن كان مرقح
كالحفنه ويحور هاد كفي ظاهر الرواية أنه لا توصاه من الجانب الذي وقعت فيه التعاصه ولكن بوصافه
الجانب الآخر ومما أنه يركب موضع التعاصه قدر الحوص الصغر ثم توصاه كذا نص في الاملا عن
أبي حنيفة لا توصاه بالتعاصه في ذلك الجانب وسكنا فها هنا وعلى هذا فالواحد من أسفله في وضع
من حوص الحمام لا يحور به أن توصاه ذلك الموضع فل يحور الماء وروى عن أبي يوسف أنه يحور البوصيه
من أي جانب كان إلا إذا بعد لونه أو طبعه أو ربحه لأن حكمه حكم الماء الحار ولو وقع الماء في وسط
الحوص على قياس ظاهر الرواية أن كان من الحفنه ومن كل جانب الحوص مقدار ما لا يتخلص بعصه إلى
بعض محور البوصيه والاولا فلا يركبها وإن كان غير مرقح فإنه باله إنسان أو أعسل حسب احتلف
وهو المساح قال مساح العراق أن حكمه حكم المرقح حتى لا توصاه ذلك الجانب وأما توصاه من الجانب
الآخر لماد كذا في المرقح بخلاف الماء الحار لأنه لا يعمل التعاصه من وضع إلى موضع فلم يستد بالتعاصه
في موضع البوصيه وما احتجنا عاروا الهر فصاروا فيها في غير المرقح ما توصاه من أي جانب كان كما قالوا اجتماعاً
في الماء الحار وهو الاصح لأن غير المرقح لا يصر في مكان واحد بل يسفل لكونه ما تعاصه لا يتطعمه فلم يستد
بالتعاصه في الجانب الذي توصاه فلا يحكم بفساده بالسفل على الأصل المعهود أن البوصيه لا رول بالنسب بخلاف
المرقه وهذا إذا كان الماء في الحوص غير حامد فإن كان حامداً وقعت في وضع منه فإن كان الماء غير متصل
بالمحور البوصيه فلا خلاف وإن كان متصله فإن كان التبع وأصعبا يجب لا يتخلص بعصه إلى بعض
فتكذلك لا يصره الحوص الكثير وإن كان التبع أصعبا احتلف المساح فيه قال نصير من يحيى وأبو بكر

الاسكان لاحد منه وسئل ان الماركة فقال لا مانع وقال المنى لما صطرب بحسه وهو قول واسع ان
حتمى التكمير وهذا اوسع والا اول الحوط والوا اذا حوط موضع القبح كذا بلغا فلم عند ان ما كان
را كذا ذهب عن هذا المكان وهذا ما حدث بغير تلاخل ولا وقع بحاسه في الماء التماسك والماء
القليل لا يخلو من ان يكون في الا وان اوى المر اوى الخوص الصغر فان كان في الا وان به وبحس كسما كان
التماسك محسدا او مانعه لانه لا ضرر في الا وان لا مكان صوبها عن التماسك حتى لو وقع في
او بمرمان في الخلق عند الخلق ثم رجع من ساعته لم يحس ان كان في كذا روى عنه حلب من انون وخصه من يحيى
وجده من معاني الارزى لمكان الضرر وان كان في البر والواحد لا يخلو من ان يكون حيوانا او غير من
التماسك فان كان حيوانا فاما ان اخرج حيا واما ان اخرج ميتا فان اخرج حيا فان كان يحس العين كذا روى
بعض جمع الماء وفي الكتاب احسلا للمساح في كونه يحس العين من جعله يحس العين اسفل غايه
في العيون اني يوسف ان الكتاب اذا وقع في الماء ثم رجع منه اتقص فاصاب اسما منه اكثر من قدره
لا يجوز صله ود كفي العيون اصنافا ان كل او امانه المطرقة تنقص فاصاب اسما منه اكثر من قدره ثم ان
كان المطرقة التي اصابه وصل الى حبله فله ان يعمل الموضع ادى اصابه والا فلا وليس يجدي في الكتاب قال وليس
الميت مأخوذ من الكتاب والخبر فله ان يحس العين وجه قول من دل انه ليس يحس العين انه يجوز
وبعض منعه ويحس العين ليس خلا للسمع ولا مصروبا لا لا في كذا روى عنه حلب فله ان يحس العين
ويحس العين لا يظهر حله فله ان يحس العين كذا روى عنه حلب فله ان يحس العين كذا روى عنه حلب
الماء قال ثم حرا انه يحس بذلك ولذلك قال صاحبنا من صلي وفي كذا روى عنه حلب فله ان يحس العين
او يحس العين وان الحوار كونه مسدودا فله ان يحس العين وهذا أقرب القول الى الصواب وان لم
يكن يحس العين وان كان آدماء ليس على يده بحاسه منه ولا حكيه وقد استصحبنا لا يرحم في طاهر
الرواه وروى الحسن عن ابي حنيفة انه يرحم عمرو بن دينار وهذا الرواه لا يصح لان الماء انما يصره مفعلا
رواه الحذب او بمعدن القربه ولم يوجب من ذلك وان كان على يده بحاسه منه اولم يكن مستصحبنا
جميع الماء لا يخلط العين الماء وان كان على يده بحاسه حكيه فان كان محسدا او حسا او حاسا او حسا
قول من لا حله هذا الماء مسعلا لا يرحم في لا يظهر وكذا على قول من جعله مسعلا وجعل الماء
المسعيل طاهرا لان عمر المسعيل اكثر ولا يرحم عن كونه طاهرا اما ان يكن المسعيل بالاعلى كذا روى
المن في البر بالاجاع او بالسا فها عند محمد راما على قول من جعل هذا الماء مسعلا وجعل الماء
المسعيل حيا يرحم ما البركاته كما لو وقع بها فتر من دم ارحم وري الحسن عن ابي حنيفة انه
ان كان محسدا يرحم ان يكون وان كان حيا يرحم كله ودر ارواه مسكلا لانه لا يخلو من الماء هذا الماء
مسعلا او لا فان لم يصر مسعلا لا يرحم مني لانه يطره ورا كما كان راسا مسعلا فاما المسعيل
عند الحسن يحس بحاسه عليه فله ان يرحم جميع الماء وري عن ابي حنيفة انه قال في الخاير
اذا وقع في البر يرحم ما البركاته لان يده لا يخلو من حاسه حكيه حتى لو ساقطها به ان يعمل
ثم رجع في الماء من ساعته لا يرحم مني واما سائر الخاير ان كان علم رجع ان على يده بحاسه او على يده
حسبه بعض الماء لا يخلط العين مني رجع الى الماء او لا وان لم ذلك احسب المذبحه فان
بعضها يرحم لانه لا يخلط العين مني رجع الى الماء او لا وان لم ذلك احسب المذبحه فان
اولا وان لم يكن ما كولا المحم يحس سوا كان على يده او يرحم حاسه او لا وقال بعضهم المعبره والسرور
فان كان لم صل به الى الماء لا يرحم مني وان رجع فان كان سور طاهرا فاما طاهر ولا يرحم مني وان كان
يحس فاما يحس ويرحم كله وان كان مكر وها ذهب ان يرحم عمرو ولا وان كان مسكوكا فله

البرد ما ربح جميع الماء لان وضع الفلج لا يسد عن مائه واورا اخرها الماء منه حده فسد اذا كان الواضع
واحد فان كان أكبر روى عن أبي نوح مائه دال في الذكر يحوه وشرح عسرون الى الاربع فاذن لعلب جميعا
يربح أو يعون الى التسع فاذا لعب عسرا ترح ما البركة ويرى عن محمد مائه دال في أسارس يترح عسرون في
اللاب أو يرون وأنا كاتب الأرومان كهمه اسطاح ربح أو يعون دنا اذا كان الواضع في السرحوا فان كان
عمر من الانعام ولا يحملوا ما ان يكون مفسدا الوعر مسجدا فان كان عمر مسجدا كذا ول رالهم راجح
ما البركة لان العاهه حلت الى جميع الماء وان كان مسجدا فان كان رخوا مهلحل الاخر كالفرد
وسر السحاح ويحوه ما ربح ما البركة وللا كان او كمرطبا كان أو مائلا لا نه رخوا به سبب عدم ملاه الله
فصايط احرار باخر الماء وسد وان كان مائلا يحوه رال رالهم ذكر في الاصل ان انعام ان يحس
الماء ول الواضع في أو كثر في الانصاف ان كان فليلا لا يحس وان كان كعرا يحس رالهم سبب من الرطب
والانس والصصح والكسبر واحلف الساع ذال بعضهم ان كان رطبا يحس وللا كان أو كثر ان كان
ما فان كان مسكرا يحس فل أو كثر وان لم يكن مسكرا لا يحس ما لم يكن كعرا أو كملوا في الكسبر ول
بعضهم ان يحس جميع وجه الماء وذال بعضهم ربح وجه الماء وذال بعضهم الثلاث كثر لا يدكر في الماء
الصغير في ربح أو يعون وصاقي الماء لا يسد الماء ولم يدكر ان يلا فدل على ان الثلاث كثر وعن محمد بن سلمه
ان كان لا يسد كل دلو عن ربح أو يعون وهو كثر وذال بعضهم الكسبر ما استكثر الباطر وهو الصصح
ويرى عن الحسن بن دانه ذال ان كان مائلا لا يحس صححا كان أو مسكرا وللا كان أو كثر وان كان رطبا
وهو قليل لا يع للصبر وعن أبي نوح في الرب الناس اذا وقع في العرم اسرح من ساعه لا يحس الاصل
في هذا ان الساع في القل من العرم اس الصصح طر عن اخذها ان الناس صلا ولا يحس مني من
اخره باخر الماء فهدا صفي الرطب بعض فاح لا طوطو به باخر الماء وكذلك ذكر في الواو
والحاشي في الاسرار وكذا الناس المسكبر لما ولوا وكذا الرب لا معنى رخوا به حله الماء فحلل اخره
فصلط احرار باخر الماء وصفي اها ان الكسبر الناس الصصح لا يحس كذلك ذال الحسن بن
والصصح ان الكسبر بعض لا ما اذا كثر تقع المياسه بهما صنفه البعض بالعض وسمي احراروه بعض
والطرسه الساده ان آثار السواول باخر لها على وسها رماها بالانعام فسي مسعر فاذن يلب الاسراع على
فما الرخ ولهم في الردو حكم هدا اذا الساع الامر على سكب الواو وماده في امر السح حكه على حد
الطرسه الكسبره سد الماء لا نه ما ضروري الكسبر وكذا الرطب لان الرخ يعل في الناس دون
الرطب لثقله وال اسار السح او مصورا المتردى عن السح ان يكرجه من الفصل ان الرطب والناس
سرا ليعي الضرور في الجمه فاما الناس المسكبر ولا سد ما كان فليلا لان الضرور ان المسكبر اسد
والرب ان كان في موضع عذر سد الضرور فالحوايه كالحوايه المرداني آثار السواول (واما
الآثار التي في المصير فاحلف بها الساع في احد معنى السلاه وازرار لاسون لا ذلك المعنى لا يحلف ومن
اعبر الضرور من بهمالان آثار السواول حاروس حاروس مع الامن عن الوتوع فها ورا اصله سه
من دحاحه فو من العرم ساعها احلف الساع فله النصر من يحس ساعها عالم ما ان عليها قدرا
وذال بعضهم ان كاتب رطبه افسد وان كاتب افسد فو من الماء اوق المرفه لا نه سد فها وهي حلالا اسد
فسرها اولم سد وعسد لاني ان اسد فسرها محل والا فلا ولو سفلت اسفلت من امها من مثله في حقه
حي لو حلتها الراعي فاصاب في الرب اكر من ديوانهم مع حوايا الصلا ولو وعت في الماء في ذلك الرب
اسد الماء واذن يلب بعد طهر وذكرا عهه ان حوايه من هذا الحوايه مواقي فو حبا قاتاني فاس دول
أبي حنبله فالبصه طاهر رطبه كاتب أو ناسه وكذا المعلة لا ما كاتب في كها ومعهما كذا قال في

الاية اخرج بعد الموت اظهر حامد كتاب اومانه وعندها ان كتاب ماته قصه وان كان
 حاد يظهر بالعلل ولو وقع عظم المسح في النيران كان عظيم الحرق وأقلد كنعما كان واما علم عسر
 كان عليه علم أو دم سندا لما ان العادة تسع في الماء وان لم تكن عليه مئى لم سندا لان العظم طاهر بروح
 مباح عسر من دلوا في الرح الاول وصف في برطاهر بريح مباح عسرون دلوا والاصل في هذا ان النواتية
 بظاهر عاتقه به الاولى حين كان الدلو المصوب وهو لوصب الدلو الثاني بريح عسر دلوا ولوصب الدلو
 الدلو في رواية ائى سدا من بريح عسر دلا وفي رواية ائى حفص أحد عسرون دلوا وهو الاصح والتوفيق بين
 الروايتين ان المراد من الاولى سوى المصوب وبو السابغ المصوب ولوصب الدلو الاخر بريح دلوا واحدا
 لان طاهر الاول به ولو اخرج النار وألصق في برطاهر وصف فيها اصاع عسرون دلوا من ما الاولى تطرح
 البار بريح عسرون دلوا لان طاهر الاول به فكذلك الثانية وان وصف من كل واحد منها بريح عسر من بريح
 عسرون من أحد هما ووصب في الاخرى بريح عسرون ولو وحب من احدهما بريح عسر من ومن الاخرى بريح
 أو بريح مباح وحب من احدهما ووصب في الاخرى بريح أو بريح والاصل فيه ان سفلوا في ما وحب من الريح منها
 والى ما صفت فيها كانا سوا لهما خلا وان كان أحدهما كدحل الماء في الكدرو على هذا لانه آما وحب
 من كل واحد بريح عسر من بريح الواحد من البرص وصف في الثالثة بريح أو بريح ولو وحب من احدهما بريح
 عسر من ومن الاخرى بريح أو من وصف الواحد في برطاهر بريح أو بريح من الماء من الاصل ولو بريح دلو
 من الاربعين وصف في العسر من بريح أو بريح لانه لوصب في برطاهر بريح كذلك فكذلك هذا وكاه دول محمد
 وعى ائى يوسف واما في رواية بريح جمع الماء وفي رواية بريح الواحد والمصوب وجمعاه لانه ان جنداروى
 هذا الا كبر فاكبر فار ووصب في حب ما ومات فها مرائ كاه ولوصب ما وفي برطاهر به عدائ يوسف
 بريح المصوب وعسرون دلوا وعنده سفلوا الى ما الحب فان كان عسر من دلوا أو أكثر بريح ذلك القدر وان
 كان اقل من عسر من بريح عسرون لان الحاصل في البرص خاصة النار فار مات في البر وأخرج ثاوا بدلو
 عظم بريح عسر من دلوا بدلوهم فاسفوا مادلوا واحدا اسراهم وطهرت النيران الماء الكس ودر ما حاورا ار
 بصلوا في بين ان بريح ذلك بدلو واحد من ان بريح عسر من دلوا وكان الحسن من ياد يقول لا يظهر الا بريح
 عسر من دلوا لان عسر تكرار البرص يمنع الماء من أنه له ويوجد من أعلا فيكون في حكم الماء الحارى وهذا
 لا يحصل بدلو واحد وان كان عظما ولوصب الماء المسعمل في ائى بريح كاه عدائ يوسف لانه يحسن عند
 وعنده محمد بريح عسرون دلوا كددا كره العدوى في بريح محمد صرا ككرح وفيه نظر لان الماء المسعمل طاهر
 عند جندو الطاهر اذا احتلظا بالطهر ولا يصح عن منه الطهور به الا اذا غلب عليه كسار الماء مات الطاهر ويحمل
 ان يقال ان طهارته غير مقطوع م الكونه يحمل الاحكام بخلاف الماء عاب بريح أدنى ما ورد السرع به وذلك
 عسرون احتلظا ولو بريح ما البروى الدلو الاخر وهذا على لانه أوجه اما ان لم يمتصل عن وجه الماء أو ان يمتصل
 ويحى عن رأس البروى فاصل ولم يمتص عن رأس النيران لم يمتصل عن وجه الماء لا يحكم بظاهر البرصى لا يحور
 التوضيحه لان الحسن لم يمتص من الطاهر وان اصل عن وجه الماء ويحى عن رأس البرطاهر لان الحسن وعد
 عمر ن الطاهر واما اذا اصل عن وجه الماء ولم يمتص عن رأس البروى الماء بمطرفة لا يظهر عدائ يوسف وعنده
 محمد بظهر ولم يذكر في طاهر الزاوية قول ائى حصة وذكر الحاكم قوله مع قول ائى يوسف وجه دول جندان الحسن
 انفصل ن الطاهر فان الدلو الاخر عين لاهما سفلوا لانه اذا تحى عن رأس البروى الماء طاهر او ما سفلوا
 فها من الدلو سفلوا عسرا بحاسه مرادعا للبحر ادلو اعطى للقطرات حكم العاصه لم يظهر رأيا وبالناس
 حاجه الى الحكم بظاهر الماء بريحه من العاصه بها وجهه ولها انه لا يمكن الحكم بظاهر البروى لا بعد انفصال
 الحسن عما هو ما الدلو الاخر ولا يحى الا صال الا بعد بصره الدلو عن البروى ما مصل عما البروى

يوجد ولا يحكم بظاهر الشر ولا به لوجه مصلاة على القول بهار التبر لا القطر قطري البرودا كان
 مفصلا كان له حكم العاصه وحسن البر بالان لا ما البر قليل العاصه وان قلب من لا وب ما فليس له
 فكان هذا كانه البر ولا يلام بحسنه ما يابوا به اسغال غالا سد وسعوطا عسان حاصه القطر بالان لا والاصور
 والاصور مدفع بان سئل فكذا له لو حكم الاتصال بعد انعدام التماطر بالنصه عن رأس البر ولا ضرر
 البر بعد الحكم بظاهرها ولو نوصي برصلي أنامم وحدها فأر فان علم وب ووعها فاذا الصلا من ذلك
 الوقت لا به من أنه نوصا عا محسن وان لم فالتعاس أن لا بعد ساسم العاصه ما لم يسمن بوب ووعها وور
 قول أبي يوسف وحمد في الاستعسان أن كاتب مسحه او مسحه اذ بدلا لانه انام ولنا انما وان كاتب عبر
 مسحه ولا مسحه لم يد كرى طاهر الزوانه وروى الحسن عن أبي حنبله انه بعد صلا يوم وليله ولو اطلع على
 خامه في يومه أكثر من قدر الدرهم ولم يسمن رفاضا هالا فليس ساسم الصلا كذا ذكر الحاكم الشهيد
 وهو رواه بسر المرحي عن أبي حنبله وروى عن أبي حنبله ان كاتب طار به بعد صلا يوم وليله وان كاتب
 ناسه بعد صلا لانه انام ليلها وروى ابن رستم في نوادر عن أبي حنبله انه ان كان دمالا مند وان كان مسا
 مند من آخر ما حل لم لان دم عبر قد صه والطاهر ان الاصابه لم تقدم مان رحد فاما في عبر فلا صت بوبه
 فالظاهر انه منه وبغير وجود من وب وجود صب حروجه حتى ان النوب لو كان بمخالطه هو وعمر نسوي
 فيه حكم الدم المني وسأحبنا قالوا في البول من ن آخر ما ان في الدم من آخر ما عرف في المني ن آخر ما احسم
 أو جامع وجهه انما في المسله انه من طهار الما فمما صي رسل في محاسه لا به جعل أمها وبقي
 الما وهي حبه فمما صه وبجعل ام او ب صه بان ماتبى كان آخرم العاصه من الطور في الدر على
 ما حكى من أبي يوسف انه قال كان مولى مسل قول أبي حنبله ان كاتب بوب ما حال الساني ساني فربا حدا في
 معارها حبه فطرحها في برفه عت عن قول أبي حنبله فوقع الساني حاسه الما فمما صي ولا يحكم بها صه
 بالسد وصار كما اذا رأى في بوبه حاسه ولا علم وب امها بان لا مند ساسم الصلوات كذا هذا وجه الاستعسان
 ان ووقع الفار في البر صبها في الموب في طهر عت صب صالح بحال به عليه كواب المنحروح فانه بحال
 به الى الخرح وان كان سوهم موبه صب آخر واذا حصل بالموب الى الوقوع في الما فأنى ما مسح فسه الموب
 بانه انام ولهذا صلي على قبره لم صل عليه الى بانه انام وموبهم الوقوع مذ الموب احالة بالموب الى سبلم
 طهر وبطل بسب الطاهر وهذا لا خور فمثل اعتبار الوهم والحق الموب في الما بالمعصن الا اذا قام دليل
 المعصه بالوقوع في الما مساحه موب بالمجاهد ان الموب عبر حاصل هذا المسب ولا كلام فيه وما اذا دام
 سكن مسحه فلا اذا احلنا الموب الى الوقوع في الما ولا سنا ان زمان الموب ساني على زمان الوجود خصوصا
 في الا بار المسامه العاصه التي لا مان ما فمما اولنا فلم سنا ان الواقع لا يخرج باول ولو فقدر ذلك يوم ليله احصاها
 لانه ادنى المعادير المعمر (والنرق) من البر والنوب على روايه الحاكم ان الموب منى طاهر ولو كان ما منه ساعا
 على زمان الوجود لم به في ذلك الزمان فكان عدم العلم قبل ذلك دليل عدم الاصابه بخلاف الدر على ما مر على
 هذا الخلاف اذا عت بدلت الما انه بوب كل حجر عتدهما رعتا في حبه لا وكل وادام وكل ما اصبع وقال
 مساحا طعم للكلا لا مان من احصاها حلاط العاصه وبالعاصه معلومه لا مان الكه وساح الادفع به حمارا
 الاكل كانه من العن انه بعم به اسصاها اذا كان الطاهر ما لاف كذا هذا وانما اذا كاتب موب من بالوجه
 لا سندا لما لم يبر لوبه او طعمه او رجه ودرنا وحص المسافه بمما صه ادرع وانوسلمان بحمه ودانس
 بعد ولا رم لتباوب الارامى في الصلاه والحرار ولكنه سرح على الاعلى رندا قال جده هذا القدر
 لو كان بهما صه ادرع ولكن بوحده طعمه او رجه لا بخور الوصو به فدل على ان العبر ناخولص وعدم
 الخولص وذلك يعرف بطهر وما ذكر من الا نأرو عتدهم هم الجموان اذا مات في الما ع الغليل ولا يلا بوا ان كان له

دم سائل أولم يكن ولا يحلوا ما ان يكون رأوا ما سوا ولا يحلوا ما ان ماب في الماء او في غير الماء فان لم يكن له دم سائل
 كالدباب والزبور والعقرب والسمك والخراد ونحوها لا ينص بالموت ولا ينص ما عوب منه المانع سواء كان
 ما اوعر من الماء ان كالحل واللين والعصر واسا ذلك وسوا كان رأوا ما سوا كالعقرب الماني ونحو وسوا
 كان السمك طائفا أو غير طاف وقال الساهي ان كان ساء ولد من المانع كدود داخل أو مباح كله بعد الموت
 كالسمك والخراد لا ينص دولا واحدا وله في الدباب والزبور قول (ويصح) طاهر وله تعالى حرم ما عوب عليكم
 المسه من حص منه السمك والخراد ما خدب وانما دباب والوراء والوراء (ولما) ما ذكرنا ان محاسبه المسه
 ليس له من الموت فان الموت وحود في السمك والخراد ولا توجب النقص ولكن لما دما من الدم المسفوح
 ولا دم في هذا الاسماء وان كان له دم سائل فان كان رأوا من الموت وينص المانع الذي عوب فيه سواء كان
 ما اوعر وسوا ماب في المانع او في غير م وقع فيه كسائر الخ وانما الدم هو لان الدم السائل ينقص وينقص
 ما تجاوز الا الذي اذا كان معسولا لا يظهر الا ترى انه يجوز الصلا عليه وان كان ما سوا كالصديق الماني
 والسرطان ونحو ذلك فان ماب في الماء لا ينقص في طاهره وانما وروي عن أبي يوسف في عور روابه الاصول
 انه قال لو ان حصه من حبات الماء ماب في الماء ان كانت بحال لو حرج لم يسل منها الدم لا توجب النقص
 وان كانت لو حرج لسل منها الدم توجب النقص وحده طاهره وانما ما عباله في كتاب الصلا
 فعال لان هذا مما ينس في الماء من ينص المانع وهم مباح باع وهو ان يسلل شجدا لا يمكن صانه الماء
 عن موت هذا الحيوان فمالا من معدنها الماء فلو اوجب موتها فيها النقص لوقع الناس في الخرج وبعضهم
 وهم مباح الغرائ وهو ان يسللها اذا كانت ينقص في الماء لا يكون لها دم اذا لم يدرى ما ينقص في الماء
 لمخالفة من طبعه الماء ومن طبعه الدم فلم ينقص في نهها ان دم الدم المسفوح فلا توجب نقص ما حاورها
 ضرور وما يرى في ههها من صور الدم وليس ينقص منه الا ترى ان السمك يحل بردا مع ان الله كما
 يربح لاراه الدم المسفوح ولما اذا من دم حصه من طبع الدم انه اذا من دم اسود وان ماب في غير الماء
 في ماب الى الاول توجب النقص لانه يمكن صانه سائر المانع عن موتها او على ماب من العلة النابه
 لا توجب النقص لان عدم الدم المذوح هو وروي عن بعض من يحكي انه قال سألت ابا طلع الطحفي وانا معاد
 عن الصديق عوب في العصر فقال لا يصح وسألت ابا عبد الله الطحفي وجد في مقابل الزاوي فقال لا يصح وعن
 ابي نصر محمد بن محمد بن سلام انه كان ولد سدود كرا كرجي عن اصحابنا ان كل ما لا يسلل الماء لا يسلل
 غير الماء وقد روي ههها عنهم وهذا اسمه باله والله اعلم وبوي الخواص من المسفوح وعور في طهار الماء
 ونحوه ما لا يمكن كبر المانع الذي مسح فيه لانه لا يحلوا عن احراما يحرم اكله ما الخدق فصل من الماني
 والبري ان الماني هو الذي لا ينس الا في الماء والبري هو الذي لا ينس الا في البر اما الذي ينس ههها كما لفظ
 والا وروي عن ذلك ولا خلاف انه اذا ماب في غير الماء توجب النقص لان له دما سائلا والمرع لم يسلط
 اعتبار حتى لا يباح اكله بدون ذلك كما بخلاف السمك وان ماب في الماء روي الحسن عن أبي حمزة انه سئل
 هذا الذي ذكرنا حكم وقوع العاصه في المانع فاما اذا اصاب الدواب والسنن أو مكان الصلا اما حكم
 النوب والبدن ولول الله الوقي العاصه لا يحلوا ما ان كان على طبعه او حقيقه ولله او كبر اما العاصه العقله
 فام الا مع حوار الصلا سواء كانت حقيقه او علقه اصحابنا والعاص ان مع وهو قول رور والساهي الا اذا
 كانت لا ما حدها ان او ما لا يمكن الاحرام عنه وجهه ان ان الطهار عن العاصه الحقيقه شرط حوار الصلا
 كما ان الطهار عن العاصه الحقيقه هي الحد شرط ههها الشرط لعدم ناقلا من الحد بان في على حسده
 له فكذا ناقلا من العاصه الحقيقه (ولما) ما روي عن محمد بن عيسى انه سئل عن القليل من العاصه في
 النوب فقال اذا كان مثل طعري هذا لا يمنع حوار الصلا ولا القليل من العاصه مما لا يمكن الاحرام عنه فان

أمثال بعض على التعاسة ثم من على باب الحيل ولا بد وأن يكون على أحدهم وأرجلهم حاسه ولله وولم حل
 هو الواقع الناس في أحوالهم ومن على هذه الخيول الخلفه منه لا ما جمع على حوار الأصل مدون الاستعسا
 بالما ومعلوم أن الاستعسا الأحكام لا مبادئ التعاسة حتى لو جلس في الماء ما نقلت أقدامه وهو دليل ظاهر على أن
 القليل من التعاسة تنويعها وتزادها ثم على مثل الكتابه عن موضع شرح الخلفه كنداه ابراهيم الصبي
 أهم استصواد كرم المعاد في حاله كمواعيه بآدمهم بحسب التعار وأحدا صاخر الادب وأما التعاسة
 الكبر جمع حوار الصلا واختلاف في الخلفه الفاصل والليل والسكر من التعاسة قال ابراهيم النعمي إذا بلغ
 مقدار آدمهم هو كبره في العبي لا عجم حتى يكون أكثر من قدر آدمهم السكر وهو قول عامه العلماء وهو
 الصحيح لما روي عن عمر بن الخطاب أنه قد مضى من التعاسة فلا حاسب لم يجعله ما عاين حوار الصلا
 وطفر كان من دامن كنداهم أن مقدار آدمهم عمو ولا أن التعاسة في موضع الاستعسا عمو وذلك دليل على
 آدمهم جمع وصافي من المشقون ولا في دساسة وما دللنا أوسع فكان النبي بالمسحبه السبعه ثم لم يذكر
 طاهر الزواه صرحا أن المراد من آدمهم السكر من حباله ومن المساحه أو من حسب الزورن ودكر في
 الأودار ثم السكر ما يكون عرض الكبر وهذا وإن لما روي عن حبيب بن عيسى أنه لا طفر كان
 كرم من كبر أحدنا وذكر الكبر في ساحة آدمهم الكبر وذكر في كتاب الصلا آدمهم الكبر المعال بهذا
 سر في الزورن وقال النعمي أن جمعهم الخلفه في الحيا حليل عاراب حتى قد ادبوا في يقول وأدب كرم
 بعد المانع كالقول وأجره وما روى كرم الزورن بعد المسحبه كاندرو ويحويها من كاس كرم من معال
 ذهب وراجم والأفلا هو الخمار عده ما عاينوا الزورن وأما أحدا الكبر من التعاسة الخلفه فهو الكبر
 القاحس في طاهر الزواه وروى عن أبي يوسف أنه قال سألت أبا حنيفة عن الكبر القاحس وذكر أن يحنف حنا
 وقال الكبر القاحس ما سفعه الناس ويستكروه وروى الحسن عنه أنه قال سرق وهو المروى عن أبي
 يوسف أنصار وروى عنه ذراع في ذراع وروى أكثر من نصف الثوب وروى نصف الثوب في رواه نصف كل
 الثوب وفي رواه نصف طرفه أما العدر ما كرم نصف ولا السكر والنصف من الثوب أما الاستعسا لا يكون
 التي فلا إلا أن يكون عينا له كبر وكذا لا يكون كبرا إلا وأن يكون عينا له فليل النصف ليس بكبر لانه
 ليس في معا له دليل فكان السكر أكثر من النصف لأن عينا له ما هو أول منه وأما العدر بالنصف فلا العو
 هو العليل والنصف ليس معا له دليل عينا له ما هو أول منه وأما العدر بالنصف فلا العو
 الخلفه وباطل أحسن سرق وهو ما العدر في ذراع فلا الصرو في طاهر الخلفه وباطل ما هو أول منه في ذراع
 ود كرم الحاكم في محضر عن أبي حنيفة وهو الأصح لأن للزورن حكم الكل في أحكام السكر في
 وضع الاحباط ولا عدر بالسكر والعلة حقه إلا يرى أن آدمهم جعل حنا فاصلا بين الليل والسكر سرياع
 انعدام ما كرا لانه لا يمكن العدر بآدمهم في بعض العاسات لا يحفظا وبها عن المصوص عليها فعلا عا
 هو كرم في السكر في موضع الاحباط وهو الزورن وأحلف المساح في حصار الزورن جمع جميع الثوب لانهما
 مدرا ربع الثوب وأسوأهم للكل ومن كل عضو وطرف أصابه التعاسة في البدن والرجل واليد
 والكم والسر من لأن كل قطعه من هذا الخلفه كان يوبا على حد فكنا بعد الخلفه وهو الأصح ثم لم يذكر
 طاهر الزواه حصار التعاسة العلفه والخلفه وذكر الكبر في أن التعاسة العلفه عدا في معناه وروى عن أبي
 بحاسه ولم يرد نص على طاهره معارضة وإن أحلف العلماء فيه والخلفه ما عاين نصا في طاهره وبحاسه
 وعبد أبي يوسف وحدا العلفه ما وقع الا على على بحاسه والخلفه ما أحلف العلماء في بحاسه وطاهره
 (أذا) عرف هذا الأصل فالأروان كلها حقه بحاسه علفه عدا في حقه لا يورده نص بل على بحاسه
 وهو ما روي عن ابن مسعود رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم طلب منه ليل الحن أحجار الاستعسا

فأني صخر من ورويه فاحدا لخر من وري بالرويه وقال أمار حسي أو ركس أي يحس وليس له نص معارض وأما
فان بعض الأما تهازم بالزأى والاحماد والاحمالا معارض النص فكان بحاسم اعططه وعلى وهما
بحاسم اجمعه لان العلماء احدا وافهاو قول مالانو كل شيء حسي بحاسه عططه بالا جماع على اختلاف
الاصل (أما) عند فلا معدام نص معارض لنص العاصه (وأما) عندهما ولو دوع الانعاف على بحاسه و قول
ما و كل شيء بحس بحاسه به بالانعاف اما عند فلعارض النص وهما عند اا رين مع حذب عمار
وعبر في الدول ظاهرا وأما عندهما فاختلاف العلماء فيه (وأما) العذرات وحر الدجاج والنط فحاسم اعططه
بالاجماع على اختلاف الاصلين هذا على وجه السأ على الاصل الذي ذكر السكرجي (وأما) الكلام في
الاوزاب على طر به الا سدا فوجه فوهما في الاوزاب ضرور وعموم التلبه لسكرجي في الطراف
فبعد رصانه الخفاف والد ال عها وما عت لم يصبه فحسبه بختلاف حر الدجاج والعذر لان ذلك فلما
تكون في الطراف فلا يتم البلوى بأصا به وبختلاف قول مالانو كل شيء لان ذلك بحسبه الارض و بحسب ما فلا
سكراصا به الخفاف والعال و روى عن محمد في الزو انه لا عيج حوار الصلا وان كان كبرا فاحسا وقل ان
هذا آخر افاد له حن كان بالزى وكان الخلفه مافراى الطراف والخانات مملو من الاوزاب والناس بها لوى
عططه وفي هذا القياس فالنص مستباحا عاورا الهم ان طين بخارى اذا أصاب الثوب لا عيج حوار الصلا
وان كان كبرا فاحسا للوى الناس فيه لسكر العذرات في الطراف وأوجهه احيى وله عافى من ضرر ودم
لساحا الصا ساعا لسار ين جمع بين الغرب والدم لسكر مانه حسي من الاعوجو به للخلق في اسراج ما هو به
في الظهار وهو ان من بين سس بحس مع كون الكل ما عافى به لسكرى به كمال ودره والحقكم اعانه ك
ما هو البهانه في العاصه لكون احراجه ما هو البهانه في الظهار من ما هو البهانه في العاصه بهانه في الاعوجيه
وانه لسكر ال صدر ولا ماصه طعنا ولا ضرور في اسقاط اعداد بحاسم الا بها وان كثر في الطراف
فالعمون يدركها فمكن صانه الخفاف والعال كاني قول مالانو كل شيء والارض وان كانت بسب الا نوال
فألهو بحسب الاوزاب فلا يترق بالكعب والخفاف على انا عسرا بمعنى الضرور بالعمون القليل منها وهو
الدرهم فادونه فلا ضرور في الرقه بالتعد والتكر العايس وانته أعلم ولو أن نونا صانه العاصه وهي كبر
شعب وذهب ارضا وحى مكاه اعسل جمع الثوب وكذا لو أصاب احد السكين ولا يدري ام ما هو عاها
جمعوا وكذا اذا راب المر أو نال في السكندس ولا يدري مكاه عمل السكين احسا طأو وسل اذا غسل موضعا
من الثوب كالتح نص ويح واحد السكين ونصا ن السكندس يحكم بظهار الثاني وهذا عسر سدا لان وضع
العاصه عسر معلوم وليس اا من أولى من البعض ولو كان الثوب ظاهرا فسد في حاسه حاره أن يعل في له لان
المسئ لا روع الفس وكذا اذا كان عند ما طاهر فسدى وروع العاصه به ولا ناس لمس مات أهل الذمه
والصلا فه الا الارار والسر او بل فانه بكر الصلا فهما ويحور (أما) الحوار فلان الاصل في الساب هو الظهار
فلا نسب العاصه بالسدا ولان الوارب حار فها من المسلمين بالصلا في الساب المعومه من الكفر قبل العسل
وأما السكر اعه في الارار والسر او ل فلهر ممام وصم الحذب وعصى لا مستبرهون من البول وصار به
المسقط ومصار الدجاجه المحلا و ذكر في بعض المواضع في السكر اعه خلافا على قول أني حسمه وشجندكر وعلى
قول أني نوسم لا بكر و روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه سئل عن السراب في اواني الخوص فقال
ان لم يحدوا ومما اذا فاعسلوها ماسر نواها واعا امر بالعسل لان دنابهم منه واواهم فلما تحلوا عن
دسومه بها فالنص مستباح وكذلك الحوار في سابه الفسه من المسلمين لان الظاهر ارام لا يذوقوا صا به الحار
بنام في حال السر و بالوا في الدجاج الذي سبغه أهل فارس انه لا يحور والصلاه ولا هم يستعملون فيه البول
عند السج وعمون انه ريدى برعه لا يتساوه لان العسل بعد فان صغ اهم يعلون ذلك فلا سدا به لا يحور

الصلاة معه (وأما حكم مكان الصلاة فالمصلي لا يخلو ما كان صلى على الأرض أو على غيرها من الساطع وبحر
 ولا يخلو ما كان في مكان الصلاة أو غير مرتب منه ولا يخلو ما كان عليه أو كبره فإن كان صلى
 على الأرض والصلاة مرتب من مكان الصلاة حارب صلاته فلهذا كبر أو كبر لا يضره الحواطير طاهر مكان
 الصلاة وودود ذلك المصحف ان يبعد عن موضع الصلاة سطحا لا مراه الصلاة وان كان الصلاة في مكان
 الصلاة فإن كان عليه تحو على أي وضع كان لا يضر الصلاة فلهذا الصلاة على أي موضع كان
 وان كان كبره فإن كان في موضع المدن والركن يحرر عند الجماعات الثلاثة وعنده من والى لا يحرر
 وجهه فلهذا انه ادى ركعا في مكان الصلاة مع الصلاة ولا يحرر كذا وكذا الصلاة على التراب والدين اوى
 وضع القمام (ولما) ان وضع المدن والركن ليس ركن ولا يخلو ما كان عليه الصلاة على أي موضع كان
 كانه لم يصح أصلا ولولا ان وضع حارب صلاته فلهذا كبر أو كبر لا يضره الحواطير طاهر مكان
 الصلاة ان ذلك ملحق بالقدم عند ان القمام ركن من اركان الصلاة فلا يضر الحواطير بدونه بخلاف التراب لان
 لاس التراب صار حاصلا للصلاة مستعلا لاهلها بغيره فلهذا كبره وعسى عسى لكونها مع التراب ما هبها
 بخلافه وان كان الصلاة في موضع القدمين فإن قام عليها وافصح الصلاة لم يحرر لان القمام ركن ولا يصح بدون
 الطاهر كذا وافصحها مع التراب القمام او المدن القمام وان قام على مكان طاهر وافصح الصلاة لم يحرر لان
 موضع الصلاة وقام عليها أو فدها فإن مكث فلهذا لا يضر صلاته وان أطال القمام فلهذا لا يضره من أفعال
 الصلاة معصودا لانه ركن فلا يصح بدون الطاهر فصرح من ان يكون فعل الصلاة لعدم الطاهر والمكث
 من أفعال الصلاة اذا دخل في الصلاة ان كان فلهذا يكون عفوا والا فلا يخلو ما كان عليه الصلاة على أي موضع
 المدن والركن عسى لا يضر صلاته وان أطال الوضوء لان الوضوء ليس من أفعال الصلاة معصودا لان
 نواحيها فلا يضره ان يكون فعل الصلاة مع عدم الطاهر لوجود الطاهر في الأصل وان كان الصلاة
 في موضع السجود لم يحرر في قول أبي يوسف ومحمد وعن أبي حنيفة واسان روى عنه حذاه لا يحرر وهو
 الطاهر من مذهبه وروى ابو يوسف عنه انه يحرر وجهه فلهذا ان العرض هو السجود على الجبهة ودر الخمة
 أكثر من در الذرهم فلا يكون عفوا وجهه ربه اني يوسف عن أبي حنيفة ان عرض السجود سادى عند
 ارضه الا بعد ذلك اول من در الذرهم فصوره واصحح رواه محمد لان العرض وان كان سادى عند
 الارض عسى ولكن اذا وضع الجبهة مع الارض مع الشكل فربما كما اذا طول القرا ر باد على ما يعلقه
 حواطير الصلاة ومقدار الجبهة والا فصرح مدعى در الذرهم فلا يكون عفوا فلهذا اذا سجد على موضع محسن
 لم يحرر اي صلاته فلهذا كبره طاهر الرواه وهو قول زرورى ن أي يوسف انه لم يحرر سجود فاما الصلاة
 فلا يضر حتى لو أعاد السجود على موضع طاهر حارب صلاته ووجهه ان السجود على موضع محسن ملحق
 بالعدم لان عدم شرط الحواطير هو الطاهر فصار كانه لم يسجد عليه وسجد على مكان طاهر وجه طاهر الرواه
 ان السجود اوركس آسولم يحرر على موضع محسن صار فعلا كبره ليس من أفعال الصلاة وذا نوحى سادى
 الصلاة ولو كان الصلاة في موضع احدى القدمين على فاس ربه اني يوسف عن أبي حنيفة يحرر لان
 ادى القمام هو القمام باحدى القدمين واحداهما طاهر فسادى العرض كان وضع الاخرى فصلا غيره وضع
 المدن والركن عسى وعلى فاس ربه محمد عسى لا يحرر وهو الصصح لانه اذا وضع حاجبا سادى العرض
 هما كفى القرا على مامه وانه اعلم هذا اذا كان صلى على الأرض فاما اذا كان صلى على ساطع فان كان
 الصلاة في مكان الصلاة وهي كبر خشية حكم الأرض على مامه وان كان على طرف من أطراف اجساد
 الساطع فلهذا فلهذا ان كان الساطع كبره لم يحرر طرفه من لا يحرر الطرف الآخر يحرر
 والا فلا كما اذا نهم سجد واحد طرفه صلى على الأرض وهو محسن ان كان يخلو لا يضره بغيره حارب

وان كان بصرك تحركته لا يحور واصفح انه يحور صغرا كان أوكبر باختلاف العمامة (وانه من) ان الطرف
 العين من العمامة اذا كان بصرك بصرك صار حاملا للعمامة مستعلا لها وهذا لا يصح في الساط الا ترى
 انه لو وضع يده أو ركضه على الموضع العين منه يحور ولو صار حاملا لها صار ولو صلى على يوب مطن طهاره
 طاهر ونطاقته بحسه روى عن حماد بن حور وكذا ذكر في نوادره لا وروى عن أبي يوسف انه لا يحور
 و السامع من روى عن الراسين فقال جواب حماد فقال اذا كان تحتها غير مصر ف تكون عبره يوب
 والا على من طاهر وجواب أبي يوسف فقال اذا كان تحتها مصر ما يكون عبره يوب واحد طاهر طاهر
 وباطنه نفس و هم روى عنه الاختلاف فقال لي قول حماد يحور كما ما كان وعلى قول أبي يوسف
 لا يحور كما ما كان وعلى هذا اذا صلى على حجر الرجا او على باب أو ساط علق أو على مكب طاهر طاهر
 وباطنه نفس يحور عند حماد كان في السج أو مكر الاسكاف وعداني يوسف لا يحور وبه كان يسي
 السج أو يوح من الكبر فأن يوسف طار إلى اتحاد الخمل فمال الخمل فمال واحد فاسوى طاهر وباطنه
 كالرب الص و حماد صبر الوجه الذي صلى عليه فقال انه صلى في موضع طاهر وليس هو حاملا للعمامة
 يحور كما اذا صلى على يوب بحسه يوب نفس بخلاف يوب الصعين لأن يوب وان كان صغرا فالظاهر بعد
 الرطوب ان الوجه الآخر لا يدركه الا في تسارع الخفاف اليه ولو أن ساطا علق او يونا
 مطنا صر ما وعلى كافي وجهه بحسه أول من قدر الدرهم في وص من يخاف من لئكم ما لو حمار يده على قدر
 الدرهم على من رواه أن يوسف يجمع ولا يحور صلاه لانه يوب واحد وباطنه واحد وعلى من رواه
 حماد لا يجمع ويحور صلاه لأن العمامة في الوجه الذي صلى عليه أول من قدر الدرهم م ولو كان يونا صغرا
 والمسئلة بمحلتها لا يحور بالاجماع لما ذكرنا ان الظاهر هو النقاد إلى الخاب الآخر وان كان لا يدركه الخس
 فاجمع في وجه واحد بحسان لو حمار يده على قدر الدرهم فصع الحوز ولو أن يونا أو ساطا صلاه العمامة
 ويعد إلى الوجه الآخر وادحمار يده على قدر الدرهم م لا يجمع بالاجماع اما على من رواه أن يوسف صلاه
 يوب واحد وباطنه واحد واما على من رواه حماد فلا ان العمامة في الوجه الذي صلى عليه أول من قدر
 الدرهم وكذا اذا كان يوب مطنا صر ما والمسئلة بمحلتها لا يجمع بالاجماع لما قلنا

في فصل في ما مع به الظاهر في كل زم في هذا الفصل يقع في صلاه واضع احدها في سان ما يجمع به
 الظاهر والى في سان طر بن الظاهر بالعدل والتألف في سان سراط الظاهر (أما) الأول فما يحصل به
 الظاهر أنواعها الما المطان ولا خلاف في انه يحصل الظاهر الخمسة والحكمة جمعا لان الله تعالى
 سقى الما ظهورا بقوله وأرسلنا من السماء ماء طهورا وكذا الذي صلى الله عليه وسلم بقوله الما طهور
 لا يحسه في الاما عر لونه وطعمه أو رجه والظاهر وهو الظاهر في نفسه الما طهر لغيره وكذا جعل الله تعالى الوضوء
 والاعمال الما طهورا وله في آراءه الوضوء واكن يده لظهوركم وقوله وان كنتم حسا فاطهروا وسوى
 العذب والملح لا طلاق البصير واما ما روى الما من الما طاهر ولا خلاف في انه لا يحصل الما طاهر
 الحكمة وهي روال الخلد وهل يحصل الما طاهر الخمسة وهي روال العمامة الخمسة عن يوب والدين
 احصل فيه فقال ان وجهه أو يوب يحصل وقال حماد وروى السابى لا يحصل وروى عن أبي يوسف انه فرق
 بين يوب والدين فقال في يوب يحصل وفي الدين لا يحصل الا بالما وجهه فلو لم يكن طهوره الما عرفت
 من باختلاف الفاس لانه أول ملا فانه العين صا ويحسا والظهور بالعين لا يصح كما اذا غسل عا بحس
 أو بالجر الا ان السرا ساط اعصاب بحسه الماء حاته الاستعمال ونحو طهورا على خلاف الفاس فلا يلحق به
 عبر ولهذا لم يلحق به في آراءه الخلد (ولها) ان الواحد هو الظاهر وهذا الما طاهر لا الما في الظاهر لان الما
 اعما كان طهر الكونه مانعاه ما داخل الما يوب حوزا حرا العمامة وروى ان كاتب كسبه فصرحها

بواسطة العصور هذه المتعاقبة في المباحلة والمخاور الترخيص من الماء فكانت منه في إذا الظاهر بل أولى فإن
 الخلل يعمل في إزائه بعض الوان لا يرول الماء فكان في معنى الظاهر بالمع (وأما) فلو فهم أن الماء مأول ملاذا النفس
 صار مجسما موع والماء فقط لا يصير مجسما وأما مجاور النفس فكان طافرا في ذاته فطبع مظهر أولو بصور بعض
 الماء وذلك لعدم أن الله الخلل النفس لا أن السرع أمرها الظاهر ولو يتبين أول الملائكة لما تصور الظاهر جميع
 التكليف بالظاهر عينا معاني الله عن ذلك فكيف يقول في الحديث إلا أن السرع وردنا بظهورنا الماء هناك بعدد
 معقول المعنى فمعصر على مورد العبد وهذا كان ما تناسعصر بالعصر فإن كان لا معصر من العسل والنفس
 وأدمن ويحوها لا يحصل به إظهار أصلا لا يعلم المعاني التي يجب عليها روال التعاسة على ما بنا (ومنها) التزل
 والخب بعد الحجاب في بعض الانحاس في بعض الخيال (وإن) هذا أجله إذا أصاب المني التوب وحب ورمول
 مظهر أصنافا والنفس أن لا يظهر إلا بالعسل وأن كان رطبا لا يظهر إلا بالعسل والأصل فيه ما روى عن النبي صلى
 الله عليه وسلم أنه قال ما تنه رضى الله عنها إذا راس المني في تو فلان كان رطبا فادع عليه راس كل ما ساد فذكره
 ولا ينبغي غلط في لا يسرب في التوب الأرض منه ثم بعد ذلك الرطوبة بعد الحجاب فلا ينبغي الإغصه وإها
 رول بالعرف بحجاب الرطب لا أن النفس وإن ربال الخب أحراؤها المنسرب في التوب قاعة فمعها التعاسة وأن
 أصاب البدن فإن كان رطبا لا يظهر إلا بالعسل لما ينشأ وأن حجب فيل يظهر بالخبر روى الحسن عن أبي حنيفة
 أنه لا يظهر وذكر الكرخي أنه يظهر وجهه رواءه الحسن أن القياس أن لا يظهر في التوب إلا بالعسل وأما عرفها
 بالحدب وأنه وروى في التوب بالعرف في البدن مع أنه لا يحصل العرف على أصل القياس وجه قول الكرخي
 أن النص الوارد في التوب يكون وأردف في البدن من طرفي الأولى لأن البدن أقل سر بها من التوب والخب في
 البدن يعمل عمل العرف في التوب في إزائه النفس (وأما) ما روى القياس أن أصاب التوب أو البدن ويحوها
 فأما لا ترول إلا بالعسل سواء كان رطبه أو ناسه وسواء كان سائلا أو جافا ولم يوافق ولو أصاب تو به جرد في عليها
 الملح ومضى عليه من المد مقدار ما ينصل فيهما ثم يحكم بظهوره حتى يعده ولو أصابه معصر قصي عليه من المد
 مقدار ما ينصل منه صرفها لا يحكم بحاسه وإن أصاب أحد أو العسل ويحوها فإن كان رطبه لا ترول إلا
 بالعسل كعصا كان وروى عن أبي يوسف أنه يظهر بالمسح على التراب كالأب مسجود أو مائة وإن كان
 ناسه فإن لم يكن لحاسم كسب كالول والخبر والماء النفس لا يظهر إلا بالعسل وإن كان لحاسم كسب فإن كان سائلا
 فانه يظهر بالخب بالاجماع وإن كان غير كالعسل والنم الغلط والتوب يظهر بالخب عدا في حنيفة وأبي يوسف
 وعدده لا يظهر إلا بالعسل وهو أحد قول السائي وما ذاك استجسا وما ذاك فماس وجه القياس أن غير
 الماء لا يرله في إزائه وكذا القياس في الماء لما ينشأ فماتت عدم إلا أنه يحصل ظهورا للسرور والعصر وترفع
 الماء فلا ضرور في غير ولقد اتم وروى إزائه الرطب والناس والسائل في التوب وهذا هو القياس في المني إلا أن
 عرفها بالنص وجه الاستجسا ما روى عن أبي سعيد الخدري رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم
 لما خلق طلع في الصلاة خلق الناس فخلقهم فلما فرغ من الصلوة قال ما بالكم خلقتم عاقلهم فقالوا خلقك بخلق
 خلقنا عاقلنا فقال ما في خبر ل واحد في أن سها أدى ثم قال أنا أتى أحدكم المسجد فخلق بخلق فله فإن كان بها
 أدى فليس معها فالأرض فإن الأرض لها مظهر وهذا نص وأما من وجه - أحد هما أن الخلل إذا كان به
 صلا به ويخالف العسل لا ينصل أحرا الحاسه فيه لصلامه وأما تنسرب منه بعض الرطوبة فإذا أحد
 المسجود في الخب أحد رطب أو ناسه سافسا فكلها إذا دسار إذا حدث إلى أن سم الخب
 بعد ذلك لا في مهابي أو في سب سرفا فخلق الخب أو مسجود على الأرض رول النفس بالكلية بخلاف حاله
 الرطب لأنه لا أن النفس وإن ربال الرطوبة ناسه لا بهر وجهها ما خفف سبب النفس ولم يوجد بخلق السائل
 لأنه لم يوجد أحد الخب وهو النفس المسجود فمع الرطب به المنسرب فيه فلا يظهر بدون العسل وبخلاف

النوب فان احرا النحاسه تتحلل في النوب كما يحلل طوباهما تتحلل احرا التوب في الحماض المحمد
 الرطوبات الى قسما مسمى احرا واهيه فلا رول بارائه احرزم الظاهر على سفل الكمال وصار كالمى اذا اصابت
 النوب انه يظهر بالفرق عند الحماض لان المسمى لرح لا يداخل احرا التوب واعانت تحلل رطوباه فبهم
 بعدم المسجده عند الحماض فبظهر وكذلك هذا وان اصابه عند الانحماض انى والفعال مما تكبر
 فصمك بطاهر الماسجده فعال الحرح بخلاف النوب والحرح في الاروا لا عسر واعا سوي ورواه عن ابي
 يوسف بين الكل لا طلاق مارو من الحمد وكذا معنى الحرح لا يصل بين الرطب والناس ولو اصابه الماء
 بعد الحلب والمسخ بعد تحماضه والمصحح ان الرواه لان ساء النحاسه فام لان الخلل اذا سرب فيه الحماض
 وانه لا يحلل العصر لا يظهر عند مجده اذ او عند ابي يوسف يقع في الماء فلا يراب ويجمع في كل من الا ان
 ظم النحاسه فدرال فعل القليل عموما في حوا الصلا للصبر لان يظهر الخلل حقه فاذ وصل اليه
 الماء فهدا ما ولعل حاور دليل بحماضه فخصه وأطلق الكرخى انه اذا حلت طهر وماؤه في حوا الصلا
 ولو اصاب النحاسه ساء صلا صلا كالسب والمرا ويحويها يظهر بالحربه كالب أو ناسه لانه لا يحلل
 في احرايه من النحاسه وظاهر يظهر بالمسخ والحلب وصل ان كان رطب لا رول الا بالنسل ولو اصاب
 النحاسه الارض خف وذهب اهرها حوا الصلا عليها عند ما بعد رول لا حور ووه احد السابى ولو سمى
 هذا التراب لا يحور في طاهر الزوايه وقد ذكرنا القرون فيما تقدم (ولما) طر بان احدهما ان الارض لم يظهر
 فيه فلهن رال معظم النحاسه عنها وبى سى ولعل فحل عموما للصبر وعلى هذا اذا اصاب الماء وديحه
 لما يبا والباقي ان الارض طهرت حقه لان من طبع الارض انما يحلل الاسا وبهذه الهالى طبعها صارت رانا
 عرور الزمان ولم يحس اطلاقه على هذا ان اصابه لا يعود بحقه وفل ان الطربى الاول لاى يوسف والنابى
 فمجدنا على ان النحاسه اذا عبرت عصى الزمان وبذلك اوصافها بصرها آخر عند مجده فكون طاهر او عند
 ابي يوسف لا بصرها آخر فكون عموما على هذا الاصل سال بينهما (مها) انكباد او مع الملاحه
 واجد الصدر اذا احرق بالنار وصارت رمادا وطربى بالوجه اذا حلت وذهب اهر والنحاسه اذا دقت في
 الارض وذهب اهرها عرور الزمان وحده قول ابي يوسف ان احرا النحاسه فاعه فلا سب الطهار مع بها
 العين الصبه والعباس في الجراد يحلل ان لا يظهر لكن عرفنا بصا بخلاف انما سب بخلاف حلد المسه فان عن
 الحلد طاهر واعا الصن ما عله من الرطوبات واهارول بالنداع وحده قول مجده ان النحاسه لما استحال
 و ذلك اوصافها معان ارحب عن كونها نحاسه لانه اسم لاد موصوفه فعدم بانعدام الوصف وصارت
 كالجرا اذا تحلل (ومها) اندناع للحلود الصبه فاندناع يظهر للحلود كها الا حلد لا سان واخر كذا ذكر الكرخى
 وقال مالك ان حلد المسه لا يظهر بالنداع لكن يحور راسعائه في الحامد لاقى المانع بان يحلل سران الحروب
 دون الرز لما والسمن والندس وقال عامه استحباب الحذب لا يظهر بالنداع الا حلد ما بول كجه وقال السابى
 كما لو الا فى حلد انكباد لانه يحس العين عند كالحرب وكذا روى عن الحسن بن راشد واحصوا عمار روى
 عن ابي صلى الله عليه وسلم انه قال لا ينعو من المسه ما هاب ولا عصص واسم الالهات هم الكل الا اسماء فام
 اندلس على تحميمه (ولما) ماروى عن ابي صلى الله عليه وسلم انه قال اعما الهات دبح فبظهر كالجرا يحلل
 فحل وروى ان ابي صلى الله عليه وسلم مر بها قوم فاسد فاهم فقال هل عندكم ما فقال امرأ لا رسول الله
 الاقبر بنى منه فقال صلى الله عليه وسلم السب دبعها فقال هم فقال دباعها طهر وهاولان نحاسه المساب لما
 بهما من الرطوبات والندما السابى واهارول بالنداع فظهر كالنوب الصن اذا غسل ولا ان الغاد حاره به جاس
 المسمن بلس حلد العلب والعلل والسور ويحويها الصلا وعبرها من عرب كبر فدل على الطهار ولا حقه
 في الحذب لان الالهات في الله اسم حلد لم يدع كذا قاله الاصمعي والله اعلم ثم روى الكرخى الا حلد لا سان

وأجر رحمة الله عليه في قوله تعالى ما روي عن أبي يوسف أن الخلود كذا يظهر ما يحتاج له يوم المولد والصحيح
 أن الخلود لا يظهر ما يحتاج له في حياته لنفسه من الخلود والوطء به بل هو حسن النعم بكل وجوده ما يقع
 في حبه والنعمة عنه وأحد رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحصل ابتاع لأن له خلقا ما يراه به صفا من بعض كذا روي
 وأما عند الامساك من كل يحصل ابتاع ويضع رطوبته ما يقع به من أن يظهر لا يفسد بغيره من بعض العسر
 لكن لا حور الاضواء ما يحرمه وأما خلقه لعل قد روي عن بعض أنه لا يظهر ما يحتاج له من روي عن أبي
 حنيفة وأبي يوسف أنه يظهر لا يفسد بغيره من بعض ما يحتاج له من روي عن أبي حنيفة وأبي يوسف أنه يظهر
 سبي له من كذا من بعض ما يحتاج له من روي عن أبي حنيفة وأبي يوسف أنه يظهر لا يفسد بغيره من بعض ما يحتاج له
 والثواب من روي ما يحتاج له من روي عن أبي حنيفة وأبي يوسف أنه يظهر لا يفسد بغيره من بعض ما يحتاج له
 و ما يحتاج له من روي ما يحتاج له من روي عن أبي حنيفة وأبي يوسف أنه يظهر لا يفسد بغيره من بعض ما يحتاج له
 في أرواحه الرطوبات والنعمة من روي ما يحتاج له من روي عن أبي حنيفة وأبي يوسف أنه يظهر لا يفسد بغيره من بعض ما يحتاج له
 ان كذا يظهر ما يحتاج له من روي ما يحتاج له من روي عن أبي حنيفة وأبي يوسف أنه يظهر لا يفسد بغيره من بعض ما يحتاج له
 انهم المسحوق وان لم يكن ما كذا يظهر ما يحتاج له من روي ما يحتاج له من روي عن أبي حنيفة وأبي يوسف أنه يظهر لا يفسد بغيره من بعض ما يحتاج له
 منه ما كذا يظهر ما يحتاج له من روي ما يحتاج له من روي عن أبي حنيفة وأبي يوسف أنه يظهر لا يفسد بغيره من بعض ما يحتاج له
 يظهر ما كذا يظهر ما يحتاج له من روي ما يحتاج له من روي عن أبي حنيفة وأبي يوسف أنه يظهر لا يفسد بغيره من بعض ما يحتاج له
 وصح له أصلا وهو حدث سألوا النعم في عسر ما كذا يظهر ما يحتاج له من روي ما يحتاج له من روي عن أبي حنيفة وأبي يوسف أنه يظهر لا يفسد بغيره من بعض ما يحتاج له
 لودعته نحو مني (ولنا) ما روي عن أبي حنيفة وأبي يوسف أنه يظهر ما يحتاج له من روي ما يحتاج له من روي عن أبي حنيفة وأبي يوسف أنه يظهر لا يفسد بغيره من بعض ما يحتاج له
 ثم الخلد يظهر ما يحتاج له من روي ما يحتاج له من روي عن أبي حنيفة وأبي يوسف أنه يظهر لا يفسد بغيره من بعض ما يحتاج له
 في إبعاد الطهار وما ذكر من معنى اتبعه فمعنى الخلد حكم مفعول في الخلد كذا سألوا النعم
 حكم مفعول في النعم وفعل النعم في كذا كذا يظهر ما يحتاج له من روي ما يحتاج له من روي عن أبي حنيفة وأبي يوسف أنه يظهر لا يفسد بغيره من بعض ما يحتاج له
 طهار النعم والسبح ذكر السكر في فقال كل حيوان يظهر ما يحتاج له من روي ما يحتاج له من روي عن أبي حنيفة وأبي يوسف أنه يظهر لا يفسد بغيره من بعض ما يحتاج له
 وصحة وسائر أحواله لان الحيوان أهم لخلق الاخرى وقال بعض ما يحتاج له من روي ما يحتاج له من روي عن أبي حنيفة وأبي يوسف أنه يظهر لا يفسد بغيره من بعض ما يحتاج له
 ما يحتاج له من روي ما يحتاج له من روي عن أبي حنيفة وأبي يوسف أنه يظهر لا يفسد بغيره من بعض ما يحتاج له
 لمكان النعم المسحوق وقد روي ما كذا (ومنها) روي ما يحتاج له من روي عن أبي حنيفة وأبي يوسف أنه يظهر لا يفسد بغيره من بعض ما يحتاج له
 في السر من الأدنى أوعر من الحيوان في ظهور السر فذلك الخلق والحيوان الصالح روي ما يحتاج له من روي عن أبي حنيفة وأبي يوسف أنه يظهر لا يفسد بغيره من بعض ما يحتاج له
 ذكر ما يحتاج له من روي ما يحتاج له من روي عن أبي حنيفة وأبي يوسف أنه يظهر لا يفسد بغيره من بعض ما يحتاج له
 من النعم النعم وان لم تكن سببا له لعله ما روي عن أبي حنيفة وأبي يوسف أنه يظهر لا يفسد بغيره من بعض ما يحتاج له
 وروي ما يحتاج له من روي ما يحتاج له من روي عن أبي حنيفة وأبي يوسف أنه يظهر لا يفسد بغيره من بعض ما يحتاج له
 مقدار عرض النعم وطوله وعمقه من روي ما يحتاج له من روي عن أبي حنيفة وأبي يوسف أنه يظهر لا يفسد بغيره من بعض ما يحتاج له
 روي ما يحتاج له من روي ما يحتاج له من روي عن أبي حنيفة وأبي يوسف أنه يظهر لا يفسد بغيره من بعض ما يحتاج له
 والاوفي في الباب ما روي عن أبي حنيفة وأبي يوسف أنه يظهر لا يفسد بغيره من بعض ما يحتاج له
 لان ما روي ما يحتاج له من روي ما يحتاج له من روي عن أبي حنيفة وأبي يوسف أنه يظهر لا يفسد بغيره من بعض ما يحتاج له
 بعضهم المعنى كل يروى ما كذا روي ما يحتاج له من روي عن أبي حنيفة وأبي يوسف أنه يظهر لا يفسد بغيره من بعض ما يحتاج له
 هو المتوسط من الصغر والكبر وما حكم طهار الله والرسا فروي عن أبي حنيفة وأبي يوسف أنه يظهر لا يفسد بغيره من بعض ما يحتاج له
 سرح النعم النعم من الرأصل لا فال ل يظهر ما يحتاج له من روي ما يحتاج له من روي عن أبي حنيفة وأبي يوسف أنه يظهر لا يفسد بغيره من بعض ما يحتاج له
 طهر السر طهر الله والرسا كذا يظهر ما كذا روي ما يحتاج له من روي عن أبي حنيفة وأبي يوسف أنه يظهر لا يفسد بغيره من بعض ما يحتاج له

ايضا كاجراءاتخل في دنائه يحكم نظهار اذن (ومها) يظهر الخوص الصغرا دابصن واحلب المساحه
 وما ل أنو بكر الاعس لا يظهر مني بسل الما فيه ويجرح منه مثل ما كان فيه ملا من اب فصردك عبره عليه
 بلا ما وقال الزمه أنو جعفر اهد واني اذا دخل فيه الما الظاهر وجرح بعضه يحكم نظهاره بعد ان لا بدس
 فيه العاصه لانه صار ما حار بولم يسكن بها الحصن فيه وبه احدث الفعه انو اللب وصل اذا جرح منه مقدار الما
 الحصن يظهر كالبراد احيى سبانه يحكم نظهاره ما سرح ما فهم الما وعلى هذا حوص الحمام أو الاواني اذ انصن
 بفصل في واما نظر بن الظاهر بالعدل فلاحلاف في ان الحصن ظهر بالعدل في الما الخاري وكنا يظهر
 بالعدل ص الما عليه واحلف في انه هل ظهر بالعدل في الاواني بان غسل الثوب الحصن أو البدن الحصن
 في ثياب احاطت قال انو حسبه وحيد يظهر حتى يخرج من الاحاه الباليه ظاهر او قال أنو يوسف لا يظهر البدن
 وان غسل في احاطت كبر ما لم يص عليه الما وفي الثوب عروا من وجهه وول أنو يوسف ان العاص بان
 حصول الظهار بالعدل الما اصلا لان الما مني لا في العاصه بعض سوا ورد الما على العاصه أو وردت
 العاصه على الما والظهار بالحصن لا يصح الا ما حكمنا بالظهار فلحاه الناس الى يظهر الساب والاعصا العاصه
 والخاصه يذفع بالحكم بالظهار عند ورود الما على العاصه في ما ورا ذلك على أصل العاصه في هذا الفرق
 من البدن والثوب ووجه ائقرون له على الروايه الاخرى ان في الثوب ضرور ادخل بعض ثوبه لا يخدم صب
 الما عاه ولا عكسه الصب عليه منه وعسله فدل العاصه في ثوب الضرور دفع الجرح وهذا حري العرف
 بعسل الثياب في الاواني ولا ضرور في الفصلاته عكسه عليه نص الما عليه في على ما نصصه العاص
 وجهه ولهما ان القياس معرو في الفصلين تصح الضرور في الخلق اذ ليس كل من أصاب العاصه بعض يده
 يحد ما حار ما أو من صب عليه الما وقد لا يمكن من الصب نفسه وقد نصبت العاصه موضعاً بعدد الصب
 عليه فان من دعي فيه أو اذقه لوصب عليه الما لوصل الما الحصن الى حوفه أو وصلوا الى دماغه وقد سرح من
 من كذا العاص لعموم الضرور مع ان ما ذكرنا ان عري صحيح لما ذكرنا بعد ان الما لا ينص أصلا
 مادام على الخلل الحصن على ما مر به وعلى هذا الخلاف اذا كان على يد محاسبه فأدخلها في حصن الما من
 في الثاني والثالث هكذا ولو كان في الخواص حل حصن والمسئله بها لها عند اني حسبه يخرج من الباليه ظاهرا خلافا
 لهما في أصل آخر وهو ان المساب الظاهر من العاصه الخ من عن الثوب والبدن عند اني حسبه
 والصب ليس بشرط وعند محمد لا يراد أصلا وعند أبي يوسف في كل من صب على الثوب لم يوجب حاقص
 حواها ما على أصل من يخلص

فصل في واما مبرط الظاهر الما جميع العدد في محاسبه عرمره عندنا والخلف في ذلك ان العاصه بوقا
 به منه وحكمه ولا خلاف في ان العاصه الحكيه وهي الخلد والحياه رول بالعدل من واحد ولا شرط فيها
 العدد واما العاصه الحكيه فان كانت عرمره كاللؤلؤ ويخو ذكر في ظاهر الروايه أنه لا يظهر الا بالعدل بلا ما
 وعند الساقى ظهر بالعدل من واحد اعصارا بالعدل الا في ولوع الكلب في الانا فانه لا يظهر الا بالعدل
 سعا احدها بالثواب بالعدل وهو قول النبي صلى الله عليه وسلم اذا ولع الكلب في انا أحدكم فلعسله
 سعا احدها بالثواب (ولنا) ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لعسل الانا من ولوع الكلب بلا ما
 وقد أمر بالعدل بلا ما وان كان ذلك عرمره وما روا الساقى بذلك عندما كان في اسد الاسلام فلعق عاد
 الناس في الانا بالكلاب كما أمر بكسر الدنان روى عن السرق في طروان الجرح من حرم الجرح فلما ركو الاماد
 أرال ذلك كفي الجرح دل عليه اروي في بعض الروايات فلعسله سعا أو لا من بالثواب أو أحرأ من بالثواب وفي
 بعضها وعروا النامه بالثواب وذلك عروا حبالا لاجماع وروي عنه صلى الله عليه وسلم انه قال اذا اسد قط
 أحدكم من منامه فلا يعمس يدي الا انما حين بعسلها فلا فانه لا يروى أن ثاب يده أمر بالعدل فلا يعسد

يومه الحاسه عند جمعها اولى ولا يظهر ان الحاسه لا رول بالمر الواحد الا ترى ان الحاسه المرفهه
 لا رول بالمر الواحد فكذلك المرفهه ولا فرق سوى ان ذلك يرى بالحس وهذا علم بالفعل والاعتبار بالحس
 غير منبذ لان علمه لا يتحاشا واسا واعا غير ما وحيث الفصل بصاعره معقول المعنى والصبر ورنالا كتما عر
 واحد فان النبي صلى الله عليه وسلم نوصاه من وقال هذا وصو لاهل الله الصلا لانهم العبد رب اللاب
 عبد الناس بل اكرم بل هو معوض الى عالم رآهوا كطه وعما وروا النص بالعبد رب اللاب سا على باب العادات
 فان العباد انما رول باللاب ولان اللاب هو الخلد العاقل لا لا العبد كفى وصه العبد الصالح مع موسى ح
 قال له موسى في المر الثالثه فذلت من لدنى عددا وان كاتب الحاسه مرسه كالتهم ويحوي قطهارم اروال
 عسها ولا عبر فيه بالعد لان الحاسه في العن فان راب العن راب الحاسه وان م يصب ولو راب العن
 وبى الار فان كان عمار رول ار لا يتحكم قطهاربه عالم رول الار لان الار لرون عسها لرون اللاب وعما رول على
 بها عسها وان كاتب الحاسه عمار رول ار لا يصر بها ار عسها وعسها لافى لا يتحكم قطهاربه مادام
 الار بافادى ان يقطع بالمفروض لان ما الار دليل بها العن (ولنا) ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم
 انه قال لا تتعاصه حسه هم او حسه هم اعلمه بالما ولا يصرل ار وهذا نص ولان الله تعالى لما لم يكلمه عسها
 الحاسه الا بالما مع علمه انه ليس في طبع الما ولم الار دل على ان بها الار فعلا رول ار ليس عاين روال
 الحاسه وقوله بها الار دليل ما العن مسلم لكن السرع اسعطا عسها ذلك بقوله عا الصلا والسلام ولا يصرل
 بها ار ولما ذكرنا به نامر بالاننا سل بالما ولم يكلمه عسها لافى لم الار ولا رول ذلك في حد الفقه والعدل من
 الحاسه عمو عسها ولان اصابه الحاسه التي لها اربان كالتهم الاسود العبط مما يكره في الثياب خصوصاً في حق
 التسوان ولما يصر بالمقطع الساب لوقع الناس في الخرج وبه مد فوع وكذا دوى الى اسلاف الاموال والسرع
 ما ناهن ذلك فكيف نامر به (ومها) اصر فصار يحمل العصر وما وم مقامه فعلا ليعمل واجله به ان المجل
 الذي يصر اما ان كان سالا يصر به احرا الحس اصلا وكان سانسرب فبه سى سراً وكان سانسرب
 فبه سى كسراً فان كان عمالا يصر فبه سى اصلا كالواى المصد من الخمر والعصر والناس والحرف العن ويحوي
 ذلك قطهاربه روال عن الحاسه او بالعد على ما مر وان كان عانسرب فبه سى قليل كالتدب والحد والعسل
 فكذلك لان الما يصر ح ذلك للعدل فكيف قطهاربه وان كان عانسرب فبه سى كسراً فان كان عانسرب
 كالتاب فان كاتب الحاسه مرسه قطهاربه بالعدل والاصر الى ان رول العن وان كاتب عسها مرسه قطهاربه بالعدل
 بلان والعصر في كل مر لان الما لا يصرح الكسرا الا بواسطة العصر ولا لم السبل مدونه وروى عن محمد انه نكثي
 بالعصر في المر الاخر ومسوى الخراب عسها بلان نول العن والله وقال السافى نول العن طهر بالصبح
 من عصر (واصح) عازوى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال يصبح نول العن ويصلى نول الحاربه
 (ولنا) ما روى عن عمار من عسها من نول ونول وما روى عر ب ولا يسل خصوصاً اذا حال
 المسهر وروان كان عمالا نكثي عصر كالحصر المصعد من النور ويحوي أى مالا عصر بالعصر ان علم انه لم يصر
 فبه ل اصاب طاهر يظهر بانه امن او ما سل لاب مراب من عصر فاما اذا علم انه يصر فبه فقد قال
 ان يوسف يصر في الما سلاب مراب وعصه في كل مر فكيف قطهاربه وقال محمد لا يظهر انما وعى هذا
 الخلال الحرف الخلد اذ اسرب فبه النص والخلد اذ ادب بالدهن العن والخطه اذ اسرب فبه النص
 وانصف ام لا يظهر انما عند محمد وعسها يوسف يصر في الما سلاب مراب ويحوي كل مر وكذا السكن
 اذامو عا يحسن والمعد اذامو عا يحسن فمسدا يوسف عو السكن وطخ اللحم بالظاهر سلاب مراب
 ويحوي كل مر وعسها لا يظهر انما وجه قول محمد ان الحاسه اذ ادخلت في اللاب بعد اسرها حها
 الانا العصر والعصر مسعد واور يوسف هولان صدر العصر فالتعريف ممكن مقام التعريف مقام العصر

دفعه الجرح وما قاله جنداقس وما دله أن توسع أو سيع ولو أن الأرض أصابها محاسه رطبه فان كانت الأرض
 رحوه صب عليها الماء حتى يسفل فيها فإذ لم يسفل على وجهها مني من النجاسة وسفلت الماء بحكم تطهارها ولا
 يبرئها العدد وأما هو على إجماع وما في غالب طلبة أهل طهرت وموم التسفل في الأرض مقام العصر وما
 يحصل العصر وعلى فاس طاهر الزاوية صب الماء عليها ثلاث مرات وسفل في كل مرة وإن كانت الأرض
 صلبة وإن كانت صلبة ودان في أسفلها حجر وصب الماء عليها ثلاث مرات وإن كانها إلى الحجر ثم تكرر
 الحجر وإن كانت مسمومة تصب لارول الماء عليها لا يحصل إندم القناد في السفل وقال الساذي إذا كورت
 الماء طهرت وهذا فاسد لأن الماء النجس إن جف منه ولكن في أن يصب في أعلاها أسفلها وأسفلها
 أعلاها الصبر البراء الطاهر وحده الأرض هكذا ويؤيد أن أعرا ما إلى المسجد وأمر رسول الله صلى الله عليه
 وسلم أن يجر موضع نوله قبل أن ينظر من ما فعلنا والله أعلم

كتاب الصلاة

صحيح لمعرفة مسائل كتاب الصلاة إلى معرفة أنواع الصلاة وما يستعمل عليه كل نوع من التكببات والأركان
 والشرايط والواجبات والسبب وما يجب فعله منه وما تكرر وما عسده ورفعه حكمة إذا سجد أو قعد عن وقته
 (فمقول) والله الموفق للصلاة في الأصل أن أنواع فرض وواجب وسنة وباقية الفرض نوعان فرض من
 وفرض كفارة وفرض إلهي نوعان أحدهما الصلوات المفهودة في كل يوم وليلة والثاني صلاة الجمعة أما الصلوات
 المفهودة في كل يوم وليلة فالكلامة والجمع في مواضع إن أصل فرضها في أن سجد أو قعد ما عسده أو في ما عسده
 وكفاته أو في أن سجد أو قعد ما عسده أو في أن سجد أو قعد ما عسده أو في أن سجد أو قعد ما عسده وما
 تكررها أو في أن سجد أو قعد ما عسده أو في أن سجد أو قعد ما عسده أو في أن سجد أو قعد ما عسده وما
 عسده أو في أن سجد أو قعد ما عسده أو في أن سجد أو قعد ما عسده أو في أن سجد أو قعد ما عسده وما
 (أما) التكببات فله في غير موضع من القرآن أمهوا الصلاة وقوله إن الصلاة كانت على المؤمنين كتابا
 موقونا أي فرضا وما وقوله تعالى حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى ومطلوا أم الصلاة نصير إلى
 الصلوات المفهودة وهي التي يودي في كل يوم وليلة وقوله تعالى أقم الصلاة طوي النهار ورفاه من الليل الآية تجمع
 الصلوات الخمس لأن صلاة المحر يودي في أحد طرفي النهار وصلاة الظهر والعصر ودان في الطرف الآخر
 أدانها فربما عدا وعسى والتدا اسم لأول النهار أي وقت الزوال وأبعد العشي حتى أن من جلع لا ما كل
 العشي فأكل هذا الزوال يجب فدخل في طرفي النهار ثلاث صلوات ودخل في قوله ولعل من الليل المغرب والعشاء
 لأمها ودان في ركن من الليل وهي ساعاته وقوله أقم الصلاة لدلوك الشمس إلى غسق الليل وقرآن الفجر ل
 دلوك الشمس رواها عن الليل أول طلوعه فدخل منه صلاة الظهر والعصر وقوله وقرآن الفجر أي وأقم
 قرآن الفجر وهو صلاة الفجر فثبت فرضه ثلاث صلوات بعد الآية وفرضه صلاة المغرب والعشاء فثبت بدليل
 آخر ودل دلوك الشمس عروها فدخل منه صلاة المغرب والعشاء ودخل صلاة الفجر في قوله وقرآن الفجر
 وفرضه صلاة الظهر والعصر فثبت بدليل آخر وقوله تعالى فسبحان الله حين يسبحون وحين تصبحون وله أخذ
 في السجود والأرض وسبحوا حين تهاوون روى عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال حين يسبحون المغرب
 والعشاء حين تصبحون الفجر وعساها حين تهاوون الظهر والظهر حين تهاوون الظهر والظهر حين تهاوون الظهر
 لله أما لأن السبح من لوازم الصلاة أولا به ربه والصلاة من أوقافها إلى آخرها ربه الرب عز وجل لما دعا
 من أطهار الخصال الله وأطهار الحجر والصعب وعسده وصفه بالخلال وإا طله والرفعه والعالى عن الحاجة
 قال السبح أنوم منور الخائر مدى البحر مدى أهم فهم وأهم هذا الآية فرض الصلوات الخمس ولو كانت

أهله. مثل انهم أهل زمانا لما فيه واسم السبيح المذكور ووجه معاني فسخ تحريفه من قبل
 طالع الشمس ومن عروم أو من آما لسل مسحه وأطراف النهار لله ربى على أو قوله مسيح أى
 مثل من طالع الشمس هو صلا المسح وهو عروم أو صلا الظهر والصر ومن آنا لسل صلا المغرب
 والعسا ووجه وأطراف النهار على التكرار والأعاد ما كذا كفى قوله معاني حافوا على الصلوات الصلا
 التوسلى أن ذكر الصلا الوسطى على التأكد كذا حوالها صبح اسم الصلوات كذا هما ووجه معنى سوب أد
 انه ان رفع ويد كذا سمع مسحه له فيما بعد والأصل على الذكر واستسبح هم ما هما الصلوات وعلى الله كذا
 الأدكار والصلوات الصلا ووجه لصلوات أعدا وأصل صلا أشهر وأصل صلا المغرب والعسا ولى الأدكار
 هو صلا العصر ومحل العصر والظهر لأنهم يودون أن لا يصل وهو العصى ووجه المغرب والعسا عرب
 بدليل آخر (وأما) السبع ماري عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال سامحه اللوداع عسودا ركم
 وصلواحكم ومروا بهم ركم وجواب ركم وأدواركم أموالكم طاهها اسمكم دخلوا حركم ركم روى
 عن عباد بن الصامت رضى الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال ان الله تعالى درس على عبد
 المؤمن على كل يوم ولسه حسن صلوات ومن عا انما رضى الله عنه انه قال سمع رسول الله صلى الله عليه
 وسلم يقول حسن صلوات كتبني الله تعالى على العباد من آتى من ولم يسبح من حقه من سأل أسعدا بجمعين ولله
 عسود الله عهدا ان يدخله الجنة ومن لم يأت من ولس له عسود الله عهد ان سأل عنه وان سأل عنه الجنة وعسود
 اجماع الأمة فان الامه اجمع على ترصه هذه الصلوات (وأما) المعول من وجو أحد هاهنا هذه الصلوات
 اعما وجب سكر المسم بها بجمه اختله حب فعل المجرى الانسى الصور على احسن صور وأحسن تقوم
 كذا قال تعالى وموكرم وأحسن صوركم فالله خلقنا الاناس أحسن صورهم من لا يرى احدا يقضى أن يكون
 على غير هذا العووم والصور الى انسى عليها (ومها) بجمه سلامة الخوارج عن الآداب اذها بعد على اقامه
 مصاطبه أعطا انه ذلك كله افعاما حاسا من عباد بن سبيس من ما وجب استفعال من ذلك فأمرنا باستفعال
 هذه البعمه في خدمه المسم سكر الماسم اذ سكر البعمه استفعالها في خدمه المسم (ثم) الصلا بجمع استفعال
 جميع الخوارج الظاهر من العلم والركوع والسجود والعود ووضع القدم واسمها واسمها واسمها وكذا الخوارج
 الباطنه من فعل القلب بالناس واسفار بالخوف والرحا واحصار الدهن والعقل بالنظم والفضل للكون
 على كل عضو سكر الماسم بجمه على ذلك (ومها) بجمه المعامل بالنسب والخوارج المساد التي ما بعد على
 اسمها الخافى الاحوال المختلعه من الصام والقت ودور الركوع والسجود والصلوات سمل على هذه الاحوال
 فأمرنا باستفعال هذه البعمه خاصه في هذه الاحوال في خدمه المسم سكر الماسم بجمه وسكر البعمه بجمه صلا
 ومروا (ومها) أن الصلا ومن عباد خدمه الرب حل حله وخدمه المولى على العبد لا يكون الا مرصا
 الترفع من العبد على مولا تعالى والعز عنه هي فعل جميع الاوليات بالعباد استفعال الامكان واتقوا الخرج الا ان
 انه على بعضه وكرمه جعل لخدمه أن يركب الخدمه في بعض الاوليات رخصه حتى لو سرع لم يكن له الترك لانه اذا
 سرع ففدا حصار العز وركب الخدمه وعود حكم العز وخدمه المولى ان العبد لا يملك من الظاهر رخصه العبوديه
 لعلنا به من استعصى مولا وأظهر الترفع عن العباد وفي الصلا اظهار رخصه العبوديه لعلنا به من استعصى
 المولى حل سلطانه وبجمه الظهوره وبجمه الواحه الارض والخواص على الركس واثما عليه والمدح له (ومها) انها
 مانعه للصلى عن ارتكاب المعاصي لانه اذا قام بخدمه حاسا مستفلا مستعرا رخصه الرب حل سلطانه حاسا
 تقتصر في عبادته كل يوم حتى مراب عصمه ذلك عن افعام المعاصي والامساع عن المعصيه بجمه ووجه قوله
 تعالى وأقم الصلا طرق النهار ورلمان الليل ان الحساب بجمه السأب ووجه معاني وآدم الصلا ان الصلا
 تنهى عن الفحشاء والمنكر (ومها) انها جعلت مكفر للذنوب واخفا والزلاب والتمه بجمه اراد العبدى أو ان

أله وهما لا يتعلو عن ذلك أخطأ قوله أو تقتصر في العباد والعباد يسكنون العمه وإن حل قدر وخطر عباده
 تعالى أدفع من الله تعالى النعم والاحسان ما لو أخذ يسكن ذلك لم يقدّر على إذا سكر واحد منها
 فصلاص أن يردى سكر الكل فصلاص إلى يسكن ذلك وهو فرض من فرض الصلوات الخمس يسكن ذلك
 فصل ١٢ وأما عدد ركعاتها الخمس من تلك الكتب والسنة واجتماع الأئمة (أما) الكتب ما يوافق من الأئمة
 التي فيها فرض خمس صلوات وقوله تعالى حافظوا على الصلوات والصلوات الواسطة أشار إلى ذلك لأنه
 ذكر الصلوات بل في الجمع وعطف الصلوات الواسطة عليها والمعطوف على المعطوف عليه في الأصل فهو ما نصي
 جمعا تكون له وسطى والوسطى غير ذلك الجمع وأن جمع يكون له وسطى والوسطى غير ذلك الجمع هو ما نصي
 لأن الأربع والصلوات الوسطى لهما وكذا وسع إذا الوسط ما له حاسنان مساوئان ولا توجد ذلك في السبع
 والثلث له وسطى لكن الوسطى ليس غير الجمع إذا لا ما ليسا جميع صحيح والسنة وكل ورعه الله ووسطى
 أكثره ليس ما في الجمع لأن الخمسة أدنى من ذلك (وأما) السنة فإروا من الأحاديث وروى أن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم لم يعلم إلا في الصلوات الخمس فقال حل على من عر هذا فقال عليه الصلوات والسلام
 لا إلا أن يطوع والأئمة أحجم على هذا من غير خلاف بينهم ولهذا قال إمامه الفقهاء أن الورقة لما كان
 كتاب الله والسنن المتوارق والمشهور ما أوجب برأى على خمس صلوات فالتقول بعرضه الزناد علمها بأخبار
 الأحاديث يكون قولنا بعرضه صلا سادسة وأنه خلاف الكتب والسنة واجتماع الأئمة ولا نرم هذا أنا خمسة
 لأنه لا دل بعرضه الورق وأما بقول نوح بن (والفرق) بين الواجب والعرض كباين النعم والارض
 على ما عرفت في وصحه والله أعلم

فصل ١٣ وأما عدد ركعات هذه الصلوات فالمصلي لا يتخلو ما أن يكون مقفعا وأما أن يكون سافرا فإن كان
 مقفعا فعدد ركعاتها خمسة غير ركعتين وأربع وأربع ركعات وأربع ركعات فذلك بقول النبي صلى الله عليه وسلم
 وقوله صلوا كما رأيتموهني أصلي وهذا لأنه ليس في كتاب الله عدد ركعات هذه الصلوات وكاتب نصوص الكتب
 العرف رجه في حق المقدار ثم زال الاحتمال أن النبي صلى الله عليه وسلم فولا فعلا كباين نصوص الركا
 والعصر والجمع وغير ذلك وإن كان مسافرا فعدد ركعاتها في خمسة أحدهما غير ركعتين ركعتين
 وركعتين وركعتين وبعد السابعة سمعه غير كباين حق المقف

فصل ١٤ والكلام في صلا المسافر يقع في ثلاث وأصح أحدها في أن المقدار المعروف من الصلوات
 في حق المسافر والناس في أن ما قصر المقف من مسافرا والبالغ في أن ما قصر من المسافر مقفعا وبطل به الدهر
 ويعود إلى حكم الأئمة (أما) الأول فقد قال أصحابنا أن فرض المسافر من دواب الأربع ركعتان لا غير وقال
 السابقي أربع ركعات من المقف إلا أن السافرا من قصر حصه من مسافرا من ثقب المسئلة بأن العصر عبدا
 بعرضه والا كمال ركضه وهذا التمسك على أصلا خطأ لأن الركعتين من دواب الأربع في حق المسافر
 ليسا قصر أحدهما عبدا بل هما عام فرض المسافر والا كمال ليس ركضه في حقه له واسا ومخالفة
 ليسه فكذلك يرى عن أبي حنيفة أنه قال إن الصلوات في السفر عبدا وأما جالف السنة وهذا لأن ركضه
 اسم لما عرفت عن الحكم الأصلي لما عرفت في أصول الفقه ولم توجد معنى العبر في حق
 المسافر رأسا إذا صلا في الأصل فرض ركعتين في حق المقيم والمسافر جمع المائد كرم مذركعتان
 في حق المقف وأقرب الركعتان على حالهما في حق المسافر كما كانت في الأصل فإدغم معنى العبر أصلا في حقه
 وفي حق المقف وحد الله تركن إلى العاطف والسد لا إلى الشهوة والنسب والركضه مني عن ذلك فلم يكن ذلك
 ركضه في حقه حصه ولو سمى فأعاسمى خازن الوحد بعض معنى الحقيقة وهو العبر (أصح) السابقي
 وقوله تعالى وإذا سرى في الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلوات وأفظله لأصحاب السبع

في المباحات والمرحاض دون المراحيض والبراري والبيوت التي هي في الله تعالى يصدق
 عليكم سطر الصلاة الا ما لا يصدق والمصدق عليه يكون محاربا في قول الصدوق كقوله الصدوق من العباد
 ولا في العصر من سطر الصلاة في الله تعالى هو محل المساءة والمصاعبة والله تعالى في العصر من سطر
 ما لا في العصر من سطر الصلاة في الله تعالى هو محل المساءة والمصاعبة والله تعالى في العصر من سطر
 صلاة المسافر ركعتان وصلاة الجمعة ركعتان ثم عصر على لسان سبعم جدي صلى الله عليه وسلم وروى عامر
 عصر وروى الغيبة الحداد أن أبا جندب العاصي السعدي وأبا الحسن الكرخي عن ابن عباس رضي الله عنه هكذا
 وروى عن فاسه رضي الله عنها أنها قالت فرضت الصلاة في الأصل ركعتين إلا المغرب فأمرا وبالمهاري بدين
 في العصر وأربع في السفر على ما كتب وروى عن عمران بن حصين رضي الله عنه قال ما سافر رسول الله
 صلى الله عليه وسلم الا وصلي ركعتين إلا المغرب ولو كان العصر ركعتين والا كمال هو العروة لما تركه الله الا
 احدا ما زاد الله عنه افضل وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يتحارب من الاعمال الا فصلها او كان لا ترك الا فصل
 الامر أو من سطر الصلاة في الله تعالى فاما ترك الا فصلها فانه يصح الفصل عن النبي صلى الله
 عليه وسلم في جميع عمره مما لا يتحمل والله تعالى عليه ما صلى الله عليه وسلم عصر عكة وقال لا اهل مكة أو ما اهل
 مكة فاما يوم سفر فلو حارب الاربع لما قصر على الركعتين لوحدهن احدهما انه كان معهم زاد العمل في الحرم
 لما العباد فيه من تصاعف الاخر والثاني انه صلى الله عليه وسلم كان اما ما رواه المعمر بن اهل مكة فكان
 في أن سطر الصلاة في الله تعالى اولئك تقوم الى العبد وليس الا فصلها الا انما فيه في جميع الصلاة وحسب
 لم يعمل ذلك على وجه ما رواه وروى ابن عباس رضي الله عنه أم الصلاة عن أبي بكر عليه السلام رسول الله
 صلى الله عليه وسلم حتى قال نعم اني اهل عكة وقد سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من اهل يوم
 فهو منهم فدل انكار الصلاة رضي الله عنهم واعلم ان عبد الله رضي الله عنه ان العرس ما قلنا ان لو كان الاربع
 عروة لما أنكرت الصلاة عليه ولما أصدره وادلا بلام على الغرام ولا يصدقهم فكان ذلك احسانا
 الصهاية رضي الله عنهم على ما قلنا وروى عن ابن عباس رضي الله عنهم انه سئل عن الصلاة في السفر فقال ركعتان
 ركعتان من حالف الله كره اي حالف الله اعتقادا لا فعلا وروى عن ابن عباس رضي الله عنه ان رجلا
 سالا وكان احدهما من الصلاة في السفر والآخر عصر عن حلقهما فقال للذي عصر انك تكلم وقال الآخر
 انك عصرت ولا تخف له في الآخرة لان المدد كورهما انك انك قصر لا صفة وكعبه والقصر قد يكون
 عن الركعتين وقد يكون عن الصلاة في القعود وقد يكون عن الركوع والسجود والاعمال خوفا العبد ولا ترك
 سطر الصلاة وذلك من غير حصر عدا فلا يكون محرم مع الاحتمال مع ما في الآية ما يدل على ان المراد
 منه ليس هو القصر عن الركعتين وهو سطر الصلاة لا به على القصر سطر الخوف وهو خوف منه التكبر
 وله ان يحرم ان يسكن الله كرهوا والقصر عن الركعتين لا يعلق سطر الخوف بل يجوز من غير خوف
 واخذ دليلنا لانه امر بالقول فلا يبي له حصار الزمصر اذا لا مرقحوب وقوله المصدق عليه يكون
 محاربا في القول فلما معنى قوله يصدق عليكم اي حكم عليكم على ان الصدوق ان الله تعالى فيما لا يتحمل الحد
 يكون عار عن الاسقاط كالعقوبة من الله تعالى وما ذكر من المعنى غير سديد لان هذا ليس رفقها بقصر سطر
 الصلاة لم يسرع في السفر الا هذا القدر لم يدرى ان الدليل ولو ان ابن عباس رضي الله عنه لا يقولوا
 قصر ان الذي فرضها في الحصر أو ما والذي فرضها في السفر ركعتين وليس الى العباد انظار ولا العباد ان
 الموطعة عليهم بالزاد والحصان الا ترى ان اراد ان يتم المغرب أو ما والعبد بلاناً وار تعالى سطر عني
 ذلك كذا هندا ولا قصر في العجر والمغرب لان العصر يسقط سطر الصلاة ويسقط سطر الصلاة بالان
 يصعب سروح بخلاف دواب الاربع وكذا لا قصر في السجود والبطون لان العصر بالسجود ولا يوجب

عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بعض الصحابة أنه قال لو آتيت بالسيف في السفر لا عمت
 العريضة ولا عندنا من حول على حاله الخوف على وجه لا عمة المالك لا إذا السى وعلى هذا الأصل بنى أن المسافر
 لو أبحر الأربع لا مع الكل فمرصا للمعروف ركعتان لا غير السفر الثاني مع طوافه عندنا وعده مع الكل فمرصا
 حتى لو لم يعد على رأس الركعتين قدر التسهيد فسد صلاته عندنا لا ما القعد الآخر في حقه وهي فرض وعده
 لا بقصد لا ما القعد الأولى عسده وهي ليست بفرض في المكوث بالاحتياط وعلى هذا الأصل بنى أحمد
 المعنى بالمسافر أنه محذور في الوقت وفي خارج الوقت وفي دواب الأربع وأما المسافر بالمعنى محذور في الوقت
 ولا محذور في خارج الوقت عندنا لأن فرض المسافر قد مر ركعتين على وجه لا يحمل التحريم بالاعتدال بالمعنى
 فكأن القعد الأولى فرضا في حقه فيكون هذا أمدا المفروض بالمسئل في حق القعد وهذا لا محذور على
 أصل أصحنا وهذا المعنى لا يوجب في الوقت ولا في أمدا المعنى بالمسافر ولو لم يقرأ في الأولين أو في واحد
 منهما بعد صلاته لأن القرا في الركعتين في صلاة ذات ركعتين فرض وفدأ على وجه لا يحمل السدائل
 بالهضم فيعده صلاته وعدها في أصح مدلول الأمر أنه وإن كان في الأربع عسده لكن القرا في
 الركعتين كلها فرض عسده ولو أمدى المسافر بالأمم في الظاهر لم أفسدها على نفسه في الوقت أو بعد ما خرج
 الوقت فإن عليه أن يصلي ركعتين عندنا وعسده يصلي إذا عاد ولا يجوز له العسر لأن الأمر في حق المسافر هي
 ركعتان عندنا وأما صار فرضه أو بما يحكم السبعة لهم بالاعتدال به وقد طلب التسعة بطلان الاعتدال فعود
 حكم الأصل وعسده لما كان الأمر في الأربع وأما أصبح العصر فحصة فأذا أمدى بالمعنى بعد احتجار
 الأمر فما كدها وجوب الأربع ولا يجوز له إلحاحه بعد ذلك وسوى في المفسد المفروض على المسافر
 من الصلاة سعر الطاعة من الخلق والجهاد وطلب العلم وسعر المباح كسفر القطار ويحوى وسعر المعصية كقطع
 الطريق والموت وهذا عندنا وقال الساجي لا تثبت حصة العصر في سعر المعصية وجه قوله أن حصة العصر
 تثبت جمعها أو يطرأ على المسافر والمخالف لا يستحق الطر والضعف (ولنا) أن ما ذكرنا من الدلائل لا يوجب
 الفصل بين مسافر ومسافر فوجب العمل بعمومها وأطلاها وسوى فمما ذكرنا أن اعتدال ركعتين في حق
 المعنى والمسافر صلاة الأمس والخوف والخوف لا يورق نقصان العدد معهما كل الخائف أو مسافر أو هو قول
 سامة الصغاني رضى الله عنهم وأما ويرى سقوط اعتبار بعض ما ساقى الصلاة في الأصل من المتي وجوب ذلك
 على ما ذكر في صلاة الخوف أن ساء الله تعالى

بإرسالهم وأما بيان ما يصدر به المعنى مسافر فأنشأ به من المعنى به مسافر أنه مد السفر والخروج من عمران
 المصر فلا بد من اعتبار ثلاثة أسس أحدها مد السفر وأقلها عمره قدر عدد احتجاب الطواهر وعسده عامة العلماء
 معذور واحتلفوا في العدد قال أصحابنا مدته ثلاثة أيام سائر الأهل وحى الإقدام وهو المد كورق طاهر الزوايا
 وروى عن أبي يوسف ثومان وأكره الثالث وكذا روى الحسن عن أبي حنيفة وأبو سماعه عن محمد بن
 مسباح بن قدر خمسة عشر يوما وجعل لكل يوم خمس فرائض ومهم من قدر ثلاث مراحل وقال مالك
 أربعة ركعتين إذا غمر مالا وأحلف أو قال الساجي في فصله وأر مولا وهو فرض من قول
 بعض أصحابنا أن العاد أن القافلة لا تقطع في يوم أكثر من خمسة فرائض وفصل يوم وليلة وهو قول الزهري
 والأوزاعي وأما أقواله أنه معذور من احتجاب الطواهر فاحتجوا بظاهر قوله تعالى وإذا حضرتم في الأرض
 فليس عليكم جناح أن تصوموا من الصلاة على العصر عطلت الصر من الأرض فالتعذر بتقديره طلق الكتاب
 ولا يجوز الابدال (ولنا) ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال عسع المعنى يوما وليلة والمسافر
 ثلاثة أيام وليلاتها جعل لكل مسافر أن عسع ثلاثة أيام وليلاتها ولو تصور أن عسع المسافر ثلاثة أيام وليلاتها
 ومد السفر أول من هذا المد وقال الساجي صلى الله عليه وسلم لا يحمل لأمرأى بنائه والنوم إلا حرا مسافر

ملائكة اناام الاعم مخوم اوروح فلولم يكن المذ معذر بالليل لم يكن لخصص الثلاث معنى واحداً بان في حيد
 الاسباعه والاسفار بصور نسخ الكتاب مما كان عند المطلق فمع ما به لاسبعه لهم في الآله لان
 الصرب في الارض في الله عمار عن الصرب ما سافر افعال صرب في الارض أي سار هـ ما سافر افعال الصرب
 في الارض عمار عن ستر صبرا الانسان به ما سافر الا مطلق الصرب والكلام في انه هل يصير سافر افعال مطلق
 من عمار المذ وكذا مطلق الصرب في الارض مع على صرب معنى سفا والاربع في معذر سفا والآله كما
 عن ذلك وقد ورد الخدب بالقدر فوجب العمل به والله الموفق (واضح) مالك عاروى عن النبي صلى الله عليه
 وسلم انه قال ما اهل مكة لا يصبروا الصلا فسادون مكاني عمار وذلك بأمره رد وهو عز وجل لا
 خصوصاً في معارضة المشهور وجه قول السامي ان الرخصة اعاديت اصرب مسعفه بخصوص المسافرون
 وهي مسعفه الخلل والصبر والترويل لان المسافر يحتاج الى حمل رحله من عماره وحطه في عماره والصبر وفده
 المسافر بمحيط في يوم لانه في اليوم الاول يحط الرحل في عماره وفي اليوم الثاني يحمله من عماره والصبر
 موجود في اليومين بخلاف الواحد لا لا توجد في الاسبعة الصبر لانه يحمل الرحل من وطه وحطه في
 وضع الاقامه معذر يومين فهذا (ولما) ما روى ما من الخدب في ولاي وجوب الاكل كان نادياً ان معطوع
 فلا يجوز رفعه الا لعله وما دون الثلاث خطف والليلات جميع عله فلا يجوز رفعه عمارون الثلاث وما
 ذكر من المعنى ينقل عن سافر نوما على قصد الرجوع الى وطه فانه يندفعه مسعفه الخلل والحط والصبر على ما
 ذكر ومع هذا لا يصبر عند وبه من ان الاسباع لا حقاغ المسافر في يوم واحد وذلك ملايه اناام لانه يندفعه
 في اليوم الثاني مسعفه حمل الرحل من عماره والصبر وحطه في عماره واعاقد وانسب الال ومضى الايام
 لانه الوسيط لان انطال الصبر مسعفه الخلة والاصرع صبر العرس والربك فكان اوسطاً انواع الصبر من الال
 ومضى الاقدام وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم حراً لا مورا وسطاً طهاراً لا اول والاكر بعداً بان يصبر
 الاصر على الوسط وعلى هذا يخرج ما روى عن ابي حنيفة فمن سافر الى ما نوما وذلك في البر لانه اناام يصبر
 الصلا لانه لا غير للامراع وكذا الوضوء في العراي موضع في يوم او يومين وانه سافر الال والمعنى المعاد بانه
 اناام يصبر اعبار الصبر المعاد وعلى هذا اذا سافر في الخيال والله سافر به صبر مسعفه ملايه اناام هم الا في السهل
 فاطامل ان التقدر صبر ملايه اناام او بالمرأجل في السهل والحل والبر والعرم يصبر في كل ذلك الصبر المعاد بانه
 وذلك معلوم عند الناس فوجب لهم عند الاسبا والقدر بالافراسع غير سديد لان ذلك يختلف باختلاف
 الطريق وقال ابو حنيفة اذا سرح الى صرب ملايه اناام وامكته ان يصل اليه من طريق آخر في يوم واحد وصبر
 وقال السامي ان كان لعرص صحيح فصروا كان من عرعرص صحيح لم يصبر وتكون كالعاصي في صبر والصحيح
 قولنا لان الحكم مطلق بالعرف فكان المعصوم صبر لانه اناام على قصد الصبر وودود وانا اني به مد لسرولان
 الصبر وتكون راود ولا تكون لان الانسان قد يخرج من مصر الى وضع لا يصبر ارج الصبر ثم يندفعه
 اخرى الى المحاور عنه الى موضع آخر ليس به مامد معوم وم الى ان يقطع مسافه تعدد اكثر من مد الصبر
 لا اقتصاد الصبر فلا بد من الصبر والمصير في الصبر هو به الاصل دون الابع حتى يصبر اعد ما سافر به مولا
 والوجه به الروح وكل من لم يطاعه غير كالمطمان وأما الخس لان حكم البيع حكم الاصل وأما العرم مع
 صاحب الدس فان كان مدياً لله لانه يندفعه فساد الدس والخروج يند وان كان مدياً لله الى الطلب لانه
 لا يندفعه الخروج من يد فكان باعاله والمالب الخروج من عمران المصر فلا يصبر سافر اعد جرده الصبر ما
 يخرج من عمران المصر واصله ما روى عن علي رضي الله عنه انه لما سرح من مصر بر مد الكوفة صلى الظهر
 ارمام نظرائي حص امامه وقال لو حاربنا لخص صلبنا وكفى ولا اله اعانه اعدا كاتب معار لعل لان
 محرد العرم معو وفعل الة ولا يصبر الا مدياً الخروج من المصر فاما يخرج لا يند وان الله بالعدل ولا يصبر

مسافر وهذا بخلاف المسافر اذا نوى الإقامة في موضع صالح للأقامة حسب صريحه الحال لأن فيه الإقامة هناك
فأربابنا لا يفرقون بين السفر لأن تركه لا فعل فكأنه معبر وهو باختلافه وسواء سرح في أول الوقت أو في
وسطه أو في آخره حتى لو بقي من الوقت مقدار ما سح لا إذا ركع فيه فانه صريح ظاهر قولهم بما أوفال محمد بن
سبحان اللحي وأما في الحي اعنا عصر اذا سرح في الزوال فاما اذا سرح بعد الزوال فانه بكل الظاهر واعنا عصر
العصر وقال الساقى اذا صلى من الوقت مقدار ما عكبه اذا أرح ركعاته فانه لا يكال ولا يتحور له العصر
وان صلى دون ذلك اختلفت اقسامه وان في الوقت مقدار ما سح ركعة واحدة لا عبرة بالعدد ولا بغيره
فصل في ركعتين عندنا وعند غيره يصلى أربعاً (أما) الكلام في المسئلة الأولى وما على أن الصلاة يجب في أول
الوقت أو في آخره فذهبهم يجب في أول الوقت فكذلك ما دخل الوقت أو صلى منه مقدار ما سح لا إذا أربع وحسب
عده اذا أربع ركعات فلا يقطع سائر ما سح السفر بعد ذلك كما اذا صار في دنيا الدمة صلى الوقت مسافراً لا
يسقط السفر ركعاته أو عند الخفيف من اجتماعنا لا يجب في أول الوقت على أنه من واعنا يجب في آخر من الوقت
عبر من واعنا أنه من إلى المصلى من - قاله لحي أنه اذا سرح في أول الوقت يجب في ذلك الوقت وكذا اذا سرح
في وسطه أو آخره لم يجب بالعدد حتى بقي من الوقت مقدار ما صلى به أو ما هو مقيم يجب عليه من ذلك
الوقت لا إذا فعل حتى تأمرك العن وان كان لا سح لا إذا سح نفسه سرحاً حتى لو صلى به الطلوع حاروا اذا كان
كذلك لم تكن اذا أربع واحداً من السروح فادنا نوى السفر وسرح في العمران حتى صار مسافراً يجب عليه
صلاة المسافر من أن كان الوقت فاصلاً على الا اذا سح عليه اذا ركعتين في آخر من الوقت عبر من ومن ذلك
به أنه وان لم يسح بالاً إلى آخر الوقت يسح آخر الوقت لو حووب بعده لا إذا فعل وكذا اذا لم تكن الوقت فاصلاً
على الا اذا ولكنه يسح للركعتين يسح للحووب ويصلى على هذا الأصل الظاهر اذا صاحب في آخر الوقت أو وقت
والعالم اذا سح أو أنجى عليه والمسلم اذا اردوا العبادان به وقد بقي من الوقت ما سح الفرض لا يربهم الفرض
عند اجتماعنا لأن الوجوب - في آخر الوقت عندنا اذا لم يوجد الا اذا فعله فليسجد على الا هل فيه ولا سحاله
الا يجب على غير الازل ولم يوجد وعندهم لم يربهم الفرض لأن الوجوب عندهم أول الوقت والا هل فيه بانه
في أوله وذلك هذا الأصل يعرف في أصول الفقه ولو صلى الصلوة الفرض في أول الوقت لم يبلغ لم يربهم الا اذا
سح فاصلاً للساقى وكذا اذا أحرم بالحج لم يلحق في وقت الوجوب يعرفه لا يجوز به عن جهة الاسلام عندنا خلافاً
له وجه قوله ان عدم الوجوب عليه كان نظراً له والظاهر هنا الوجوب كذا يربهم الا اذا فاسسه الوصيه
حسب مقتضى طاراه وهو الواب ولا يصرفه لأن ملكه رول بالمغرب ان لم يزل بالوصيه (ولنا) ان في بعض
الوجوب ضرراً فلا يمتنع مع الصلوة كما لو لم يبلغ فيه واعنا انقلب بها بماله اسمع وهى الطلوع فيه وانه يادى
في عدم الوجوب لانه يقع في الأصل المسلم اذا صلى ثم ارد من الاسلام والعبادان به ثم أسلم في الوقت فعليه
اعاد الصلاة عندنا وعند الساقى لا اعاد عليه وعلى هذا الحق واضح بقوله تعالى ومن يرتد منكم عن دينه
فمب وهو كافر فأولئك حطب اعمالهم في الدنيا والآخرة على حط العمل بالوفى على الرد دون نفس الرد لأن
الرد حصل بعد الفراغ من الفريضة فلا يظن أنها كما لوهم ثم ارد عن الاسلام ثم لم (ولنا) قوله تعالى
ومن يرتد منكم عن دينه فمب وهو كافر فمب حط عمله وقوله تعالى ولو أسركوا حط عنهم ما كانوا يعملون على حط العمل بعين
الاسرائيل بعد الاعيان واما الآية فعول من على حكمنا سرحاً وعلمه سرحاً فالحكم بعلى بكل واحد من
التعاقب و يزل عندنا ما وجد كفى قاله بعد ان سرح اذا سرح يوم الجمعة ثم قال له أن سرح اذا سرح يوم الجمعة
لا يسأل واحد منهم ما ل اذا سرح يوم الجمعة عسى ولو كان ناعه فما يوم الجمعة ولم يكن في ملكه ثم اسدرا فما يوم
الجمعة وهو في ملكه عسى بالنفس الآخرة واما السمع ونسب عباده واعنا وطهار وأر الرد في انزال العبادان
الا انه لا يبعد مع الكفر لعدم الحاجة والحاجة ههنا معصية والردة لا يظن أنها تكون بحسب راعى الاسلام فمب

الخاضع على ما ذكرنا في فصل التسم (واما) الكلام في المسئلة الثانية فبما على أصل حلف من اجتماع ما
 مقدار ما يتعلق بالوجوب في آخر الوقت والكرسي وأما كذا المحقق من اجتماع ما بالوجوب فبما يتعلق ما تروى
 بمقدار الضرر عنه وقال رحمه لا يجب إلا إذا بقي من الوقت مقدار ما يودي به الضرر وهو أحسن التصور
 وبني على هذا الأصل الخاص إذا ظهر في آخر الوقت أو في المصلى وأسلم الكافر وأدى المحن والمعي على
 وأدام المسافر أو سافر المنعم وهي مسئلة الكتاب فعلى قول رحمه ومن بانه من اجتماع لا يجب الرض ولا
 سعة إلا إذا بقي من الوقت مقدار ما يمكن فيه إلا إذا وعلى القول بخلافه العرض وسعة إلا إذا وان بقي مقدار
 ما سيع للضرر عنه فقط وجهه قول رحمه أن وجوب إلا إذا مضى صور إلا إذا وإذا كل انقضى في هذا القدر لا يصح
 فاستعمال وجوب إلا إذا (ولما) أن آخر الوقت يجب عليه على المكلف إلا إذا لا على ما مر من بقي مقدار
 ما سيع لكل الصلا يجب منه لكل الصلا ولا إلا إذا وان بقي مقدار ما سيع للضرر عنه وجب عليه ذلك العرض
 لأن معنى كل الوقت لكل العباد معنى كل آخره لكل آخره ما مر وفي تعيين حر من الوقت الحر من
 الصلا فانه وهي أن الصلا لا يصح إلا إذا وجب العرض فيه وجب الكل فبما سيع من الوقت أن كان لا سيع
 وقت مكره وان سيعه يجب الكل لودى في وقت آخر وإذا لم يبق من الوقت إلا قدر ما سيع الضرر عنه وجب
 يحصل الضرر عنه يجب منه الصلا لضرورة وجوب الضرر عنه ودوام الوقت المصلح به فصاروا التحريم في
 التحريم وذهب في وقت آخر لأن الوجوب على الصدر مع الذي ذكرنا بدهر وودى عرض إلا إذا ومعنى وهذا
 بخلاف الكافر إذا أسلم بعد ما طوع التحريم يوم رمضان حسب لا يبره صوم ذلك اليوم لأن هناك الوقت
 صار للصوم فكل حر منه على الإطلاق لا يصلح للحر الأول من إذا بل الحر الأول من الوقت مع
 للحر الأول من العباد ما الثاني منه الثاني ما والثالث الثالث وهكذا لا يصح وجوب الحر الأول من العباد
 في الحر الثاني أو الخامس من الوقت ولا الحر الخامس من العباد من الحر السادس من الوقت فإذا كانت
 الأول من الوقت وهو ليس بأهل ولم يجب الحر الأول من العباد لأصغاله الوجوب على عر الأهل وبعد ذلك وان
 أسلم في الحر الثاني أو العاشر لا يصح وجوب الحر الأول من الصوم في ذلك الحر من الوقت لا ينعى محل
 لوجوبه ولا وجوب كل حر من الصوم في حر من الوقت وهو محل إذا والحر الثاني من اليوم لا يصح
 يكون محل للحر الأول من العباد فلا صور وجوب الحر الأول ولا يصح وجوب الحر الأول من الصوم
 لا يصح أو حوما ولا إذا بخلاف الصلا لأن هناك كل حر مطابق من الوقت يصلح أن يجب به الحر الأول
 من الصلا إذا الضرر عنه بما في ذلك الوقت لأن الوقت ليس بمعاملا للصلا فهو الفرق والله الموفق من ماد كرام
 على الوجوب بمقدار الضرر عنه في حق الخاص إذا كانت أنا ما عسرا فأما إذا كانت أنا ما دون العسر فأنما
 يجب عليها الصلا إذا ظهر وعليها من الوقت مقدار ما يحصل منه فإن كان عليها من الوقت ما لا يستطيع أن
 يحصل فيه أو لا يستطيع أن يصوم للصلا فليس عليها الصلا حتى لا يجب عليها الصلا والعرض أن أياها إذا
 كانت أقل من عسر لا يحكم بحر وجهها من الحصص عجزا انقطاع التمس ما لم يحصل أو عصى عليها وقت صلا يصح
 تلك الصلا إذا عليها إذا كانت أنا ما عسرا عجزا انقطاع يحكم بحر وجهها من الحصص فإذا اذرك سر
 من الوقت لم يرها فصلا الصلا سواء عكس من الاعمال أو لم يمكن عمله كافر أسلم وهو يجب أو عصى
 بلغ بالاحتمال في آخر الوقت بقله فصلا الصلا سواء عكس من الاعمال في الوقت أو لم يمكن وهذا
 لأن الحصص هو حر وح التمس في وقت معا إذا انقطع التمس كان معنى أن يحكم بوجهه لأنه الأصل أن ما لم ينعى
 حصة العدم حكما إلا لا يحكم بحر وجهها من الحصص ما لم يحصل إذا كانت أنا ما أقل من عسر لا جماع الصلاه
 وصلى الله عليهم قال السعي حدثني ثمانية عشر بمراسم الصلاه أن الراجح رخصها ما لم يحصل وكان المعنى
 في ذلك أن نفس الانقطاع ليس بدليل على الظاهر لأن ذلك كسر ما يتعلق في زمان الحصص فمرطبات ناد

مى له ارقى التطهير وهو الاتصال أو وجوب الصلوة عليها لانه من احكام الظاهر بحصول ما اذا كان لها
 صير الان هناك الاجتماع وحل هذا التلذذ المعقول معدمان ولا ان التلذذ قد اقام لنا ان الحاصل لا ردى على
 الله عز وجل وهذا السبيل يسعنى في كتاب الحصى وهل يباح للروح ونام اقبل الاعمال اذا كانت ايامها
 غير اعيد اجتماعا لليلة يباح وعندها لا يباح ما لم يسل واذا كانت ايامها دور العسر لا يباح للروح ونامها
 من الاعمال بالاجتماع واذا مضى عليها وقت صلا للروح ان يهرم اعينها وان لم يسل خلافا لروى
 ما عرفت في كتاب المصنوع ان ساء الله تعالى

فصل في ما مضى من السفر به مع ما مضى من السفر به فان حوزة الاقامة والافاقه من باربعه ايام
 أحدها صريح به الاقامة وهو ان يوى الاقامة خمسة عشر يوما كان واحدا صالحا للاقامة ولا يندم
 أربعة ايام منها الاقامة وبه مد الاقامة واحدا المكان وصلاحه للاقامة (اما) منه الاقامة فانه لا يندم
 عند حاجي لو دخل مصر او مكى فيه برأيا كره لا تظار المأذلة أو لم يحضره اخرى يقول اخرج اليوم او عدا
 ولم يزل الاقامة ولا يصير معا والساقى فيه ولا يوى الاقامة اذا اقام كرمها اقام رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
 كان معهما وان لم يزل الاقامة ورسول الله صلى الله عليه وسلم اقام يقول سبعة عشر يوما او عشر يوما
 قول اذا اقام اربعة ايام كان معا ولا يباح له العسر (الحج) لقوله الاول ان الاقامة هي وحدها جمعها هي
 ان يسل الصلوة قبل الاقامة أو كثر لا ماضى السفر والسبيل يسل عاصدا الا ان السبيل صلى الله عليه وسلم
 اقام يقول سبعة عشر يوما وقصر الصلوة في كل هذا القدر بالنص فأخذنا بالنص بما رواه روجه قوله
 الآخر على الصلوة الذي ذكرنا ان القياس ان يسل المهر بعد الاقامة لان الاقامة في قرار والسفر ارتفاعا والسبيل
 بعدم عاصدا فعدمه كونه ضرور الا ان قيل الاقامة لا يمكن اعسار لان المسافر لا يخلو عن ذلك عاد فعدم
 اعسار التلذذ لمكان الضرور ولا ضرور في الكثرة والاربع في هذا الكثرة لان ادنى درجات الكثرة يكون
 جمعا والبلدية وان كانت جمعا لكثرة اهل الجمع فكذلك في هذا السبيل من وجه فلم تشبها اكثر المطلقة فاداسار
 اربعة ايام في هذا الكثرة على الاطلاق لروى معنى القدر من جميع الوجوه (ولما) اجتمع الصلوة رضى الله عنهم
 فانهم روى عن سبعة ايام وفاض رضى الله عنه انه اقام بقرية ندرى يساوي سبعة ايام وكان بقصر الصلوة
 وعن ابن عمر رضى الله عنهما انه اقام بدار حسان سبعا وكان يصلى ركعتين وعن علقمة انه اقام بخوارزم
 سبعة ايام وكان بقصر روى عن عمران بن حصين رضى الله عنه انه قال شهدت مع رسول الله صلى الله عليه
 وسلم عام فوج مكة فقام عندهما عيسى السبيل لا يصلى الا ركعتين ثم قال لاهل مكة صلوا اربعة ايام فقام
 سبعا والقياس تعالى الاصل والاجتماع باطل (واما) مد الاقامة فانه اربعة ايام وعشر ايام واثنا عشر ايام
 مائة والسبيل اقلها اربعة ايام وجميعها مائة ركعة وروى ان النبي صلى الله عليه وسلم رخص للهاجر من
 المقام عنده بعدد ما السبيل لانه ايام فهد اسار الى ان الراد على اللان توجب حكم الاقامة (ولما) ما روى
 عن ابن عباس وان عمر رضى الله عنهما انها لا اذا دخل بلد وأب مسافر وفي عزمه ان يتم حاجته
 عسر يوما فكل الصلوة وان كتب لا يدرى متى يخلص فاقصر وهذا ان لا توصل اليه بالاحمد الا لا به من
 حمله المقادير ولا يسل جمعا التكميل سراجا فالظاهر انها مائة ركعة معا من رسول الله صلى الله عليه وسلم وروى
 عبد الله بن عباس وبارئ رضى الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم مع أصحابه دخلوا مكة فبقيت
 الزمان من دى الحجة ومكثوا ذلك اليوم واليوم الخامس واليوم السادس واليوم السابع فلما كان صبيحة
 اليوم الثامن وهو يوم الترويه خرجوا الى مكة وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى بأصحابه ركعتين وقد
 وطئوا أنفسهم على اقامته اربعة ايام ذلك ان القدر بالاربعة عشر مائة ركعة وما روى من الحديث فليس فيه ما ستر الى
 صدر أدنى مد الاقامة بالاربعة لا يمكن جعله علم ان حاجتهم بربع مائة ركعة فالحق بالانفراد لا يتعد

الاقامة (وأما) اتحاد المكان والسرط منه مد الاقامة في مكان واحد لان الاقامة قرار والاتصال حاد
 ولا بد من الانتقال في مكان واحد عرف هذا فعول اذا نوى المسافر الاقامة خمسة عشر يوما في موضع وان كان
 مصر او احدا او فرس واحد صار معه الاقامة ماضيا حكما لا لرياه لو شرح الله مسافرا لم يصرف فقد وجد
 السرط وهو في كمال مد الاقامة في مكان واحد فصاره معارفا كانا مصر من يحومكومي أو الكوفة والحيرة
 أو فرس أو واحد من مصر والآخرة فلا يصرف مع الاقامة ما كان مسافرا حقه وحكما لا لرياه لو شرح
 الله المسافر بمصر فلم يوحذ السرط وهو في الاقامة في موضع واحد خمسة عشر يوما فلعن الله من نوى المسافرا
 نعم بالثاني في احد الموضعين ويخرج بالثاني الى الموضع الاخر وان دخل أولا الموضع الذي نوى المقام فيه بالثاني
 لا يصرف معا وان دخل الموضع الذي نوى الاقامة فيه بالثاني يصرف معا ثم يخرج الى الموضع الاخر لا يصرف
 مسافرا لان وضع اقامته الرجل حسب نيت في الاقامة انما هو في السفر في كل حال في حله كذا هو
 بالثاني يكون بالسوق ودركي كتاب المسافر الى الموضع الاخر وان دخل مكة في ايام السفر ونوى الاقامة خمسة عشر
 يوما او دخل قبل ايام السفر لكن بقي في قوم القرية او قبل من خمسة عشر يوما ونوى الاقامة لا يصح لانه لا يملك
 من الخروج الى عرفات فلا يصح فيه اقامته خمسة عشر يوما فلا يصح وقيل كان سبب نية عنى من اقامته
 المسئلة وذلك لانه كان مسعولا فطلب الحشد قال وقد حلت مكة في اول السفر من ذي الحجة مع صاحب
 وعمرت على الاقامة سهر الخيل ثم الصلوات فبقى من اجتناب ابي حنيفة فقال اجتناب فالتجرح الى من
 وعرفات بالخارج حسب من في هذا الصاحي أن يخرج وعمرت على أن اصاحه وحلف أقصر الصلوات فقال لي
 صاحب أبي حنيفة اجتناب فالتجرح الى من في هذا الصاحي أن يخرج وعمرت على أن اصاحه وحلف أقصر الصلوات فقال لي
 قد حلت مجلس محمد واسمعت بالبيعة واعما ورد باحد الحكما لم يعلم مبلغ علم البيعة فصار معه للبيعة على
 طلبة (وأما) المكان الصالح للاقامة فهو موضع التبر والقراري العاد بحوالي مصر والعري وأما المقار والخير
 والبيعة فليس موضع الاقامة حتى لو نوى الاقامة في هذه المواضع خمسة عشر يوما لا يصرف معا كذا روي عن
 أبي حنيفة وروي عن أبي يوسف في الاعراب والاكراد والتركيز اذ لو انحصارهم في موضع ونوى الاقامة خمسة
 عشر يوما صاروا مقعدين فعلى هذا اذا نوى المسافر الاقامة في خمسة عشر يوما يصرف معا كذا روي عنه
 اصحابهم لم يصرفوا مقعدين فعلى هذا اذا نوى المسافر الاقامة في خمسة عشر يوما يصرف معا كذا روي عنه
 فصار الحاصل ان عداني خمسة لا يصرف معا في المقار وان كان معه يوم وطو اذ كان المكان باعتماد والمسايطر عن
 أبي يوسف روايان وعلى هذا الاقامة اذا دخل دار الحرب مع الحشد مهم أحسنه وبساططه ووالا اقامة خمسة
 عشر يوما في المقار والصحيح قول أبي حنيفة لان موضع الاقامة وضع القرا والمبار ليس موضع القرا في
 الاصل فكأن الله لعوا ولوحاصر المسلمين مدته من مدائن أهل الحرب ووطوا أسبهم على اقامته خمسة
 عشر يوما لم يصح به الاقامة وبعثروا وكذا اذا رلوا المدينة وحاصر اهلها في الحصن وقال أبو يوسف ان
 كانوا في الاحسة وبساططه خارج البلد فكذلك وان كانوا في الانية تحت سبهم وقال روفي القليل جمعان
 كتاب السوكة والعهدة للسلم تحت سبهم وان كان للعدو لم يصح وجه قول روفي السوكة اذا كان للسلم مع
 الامن لهم من ارتجاع العدو وانهم فعلمهم القرا طاهر اذ اقامته صادف محالها فصحب وانو يوسف يقول
 الانية موضع الاقامة فصحب به الاقامة فيها احتلال الصغرى (ولسا) ما روي عن ابن عباس رضي الله عنه
 ان رجلا سأل قال انطلق الثور في أرض الحرب فقال صل ركعتين حتى ترجع الى اهلك ولا بد الاقامة به
 القرار واعما تصح في محل صالح للقرار ودار الحرب ليس موضع قرار المسلم المخار من لحوازان رعيهم العدو
 ساعه ساعة تقو ظهر لهم لان الفصال سحبال أو معدتهم في المسلمين حله لان الحرب حذعه فلم يصادق الله
 محلها فلعن ولا عرفت من المكث هناك مع الحصن دون الموطن ونوهم انصاح الحصن في كل ساعة وانهم لا

نعم وبهم اقامه حجه عسر يوما من شرح الخواب عما قالوا وعلى هذا الخلاف اذا حارب أهل العدل لما في دار
 الاسلام في عزم مصر أو حاصروهم وبوروا الاقامه حجه عسر يوما واحدا على المأخروين في الاعراب والا كراد
 والتركيب الذين يسكنون في سبب البحر والصحف قال بعضهم لا تكونون معي أنا وان بوا الاقامه مد الاقامه
 لان المعار لتب موضع الاقامه والاصح انهم معقولون لان عادم الاقامه في المعاور دون الامصار والعري وكاتب
 المعاور لهم كالا مصار والقرى لاهلها لان الاقامه للرحل أصل والسفر فارص وهم لا يتوون السفر بل يتولون من
 ما اتى مادي من عني الى مريحي حتى لو اربحوا من ايامكم وفقدوا وصعا آخر يربح ما قد سفر صاروا مبادرين في
 الظن بتم المسافر كاتصر مع ما يصرح به الاقامه في كان واحد صالح للاقامه حجه عسر يوما خارج الصلا يصر
 معناه في الصلا حتى يغير فريضة في الخالي حتما سوا نوى الاقامه في أول الصلا او في وسطها او في آخرها بعد ان
 كان في من الوقت باقيا وان قل وسوا كان المصلي معزدا او مضمنا سبوقا او مذكرا لا اذا احدث المذكرة او نام
 حلف الامام فوصا أو اوبنه بعد ما فرغ الامام من الصلا ونوى الاقامه فانه لا يغير فريضة عند استحبابه الدلالة خلافا
 لروايتنا كذا لان في الاقامه منه الاستمرار والصلا لا تأتي به الاستمرار فصيح به الاقامه هو اذا كان
 الوقت تاما والفرص لم يود بعد كان تحملا للغير فغير فوجود المعبر وهو به الاقامه وادارح الوقت أو أدى
 الفرص لم ينحصر في الصلا بل يعمل المعبر به والمذكرة التي نام حلف الامام أو احدث وذهب الوصو كانه حلف
 الامام ألا يرى انه لا يراه ولا يستدل به وادارح الامام وهذا يحكم الفرص ولم ينحصر في حقه فكذا
 في حقه الا ان يحلف المسنون وادارح هذا يقول اذا صلى المسافر ركعة ثم نوى الاقامه في الوقت يغير فريضة لما
 ذكرنا ان الفرص في الوقت قابل للغير وكذا لو نوى الاقامه من ماضى ركعة ثم سرح الوقت لما قبلنا وسرح الوقت
 وهو في الصلا لا ثم نوى الاقامه لا يغير فريضة لان فرص السفر قد يغير فريضة بحرح الوقت ولا يحصل التعبد بعد
 ذلك ولو صلى الظهر ركعتين وقد قدر السجدة ولم يسلم ثم نوى الاقامه يغير فريضة لما ذكرنا وان نوى الاقامه
 بعد ما قدر السجدة وقام الى الثالثة فان لم يمسك ركعة بالسجدة يغير فريضة لانه لم يخرج عن المسكونه
 بعد الاقامه بعد الصلوات وكوع لان ذلك يدل فليسبب عن الفرص وهو بالخيار في السمع الاحقران سا فرأ وان
 سا سبح وان سا سكب في طاهر الزاوية على ما ذكرنا فاعاد السجدة وان هذا السجدة بالسجدة ثم نوى الاقامه
 لا يغير فريضة لان الفرص قد استحكم بخروجه منه ولا يحصل التعبد ولكنه نصف الماركة اخرى لسكون
 الركعتين له بطوعا لان العري الى الله تعالى بالذرا عرجا بن ولو افسد تلك الركعة يغير فريضة نام وليس عليه وصا
 اسمع الثاني عند علمنا ان الله جلالات فرما على مسئلة المطون هذا اذا قد عني رأس الركعتين وقد السجدة
 فاما اذا لم يغير فريضة في الاقامه وقام الى الثالثة يغير فريضة لما قبلنا من نظر ان لم يمسك ركعة عاد الى السجدة وان اقام صلته
 لا يعود كالعلم اذا قام الى الثالثة الى الزاوية وهو في الفرا في السمع الاحقر بالخيار وكذا اذا قام الى الثالثة ولم
 يمسكها بالسجدة حتى نوى الاقامه يغير فريضة وعليه اعاد الصلوات وكوع لما قبلنا من هذا السجدة بالسجدة ثم
 نوى الاقامه لا يعمل به في حقه هذا الصلا لان فرصها قد فسدت بالاجماع لانه لما قد السجدة الثالثة
 بالسجدة ثم سريعه في ال ل لان السروع اما ان يكون بسجدة الاصحاح أو تمام فعل الفعل وعمام وقل
 الصلا يفسد الركعة بالسجدة وهذا لا يسمى صد بدونه واداسار سارعا في العمل صار خارجا عن الفرص
 ضرور لكن عند التعرعه عند ان يمسك ركعة أو يوسف ويصعب الماركة اخرى ليكون الاربع له
 بطوعا لان التفضل بالثلاث غير مسروع وعند محمد اوجه التعرعه عند السجدة ولا يصور راعلاه بطوعا
 مسافره في الظاهر ركعتين وركعتين في الركعتين او في احد مهم او قد قدر السجدة ثم نوى الاقامه قبل
 أن يسلم أو قام الى الثالثة ثم نوى الاقامه قبل أن يمسكها بالسجدة تحول فريضة ان يمسكها عند ان يمسكها ثم نوى
 وهر في الاحقران صلا عن الاولين وهذا صلا عند محمد ولو قد السجدة بالسجدة ثم نوى الاقامه فسدت

صلاه بالا حجاج لكي صعب الهاد كعبه أخرى يكون الركبان له نظير فاعلى قولهما خلافاً لمحمد على ما
وجه دول جندار طهر المسافر كبحر المعجم ثم الحرقى حى المعجم عند ركة العرا هـ ما روى احداها على وجه
لا يمكنه اصلاحه الا بالاسه الى فكنا لطايرى حى المسافر اذا قاراه الا فى روعه التصاد وجهه وهو لما
ان الماسد لم يعرف لان الماسد حوال الصلاى الرابى وكعبى من اوله يصح ذلك الرابى الى الاولين
لان صلا المسافر وصان لم يجهل هـ الا فامه بخلاف الحرقى حى المعجم لان عهده الماسد انفس لما
هد العرسه وكذا اذا وثا ثلثه بالسجد ولو عرقى الركبتين حبه او مدود بالسجد وسلم وعله سهود وى
الا فامه لم يعل فرجه ار ما وسع اعلى السجود عندى حى عه وادى يوسف مد جود فرجه ورسه ار ما وسع
السجود آخر اصلا دوا الخلاف فى نوادر انى سلمان واربعه سجد واحد اسود او سجد همام نوى الا فامه
بفرجه ار ما بالا حجاج وسعد السجد حى آخر الصلا وكذا اذا نوى الا فامه قبل السلام الاول وهذا الخلاف
راجع الى اصل وهو ان من عا سجد السجود واسلم يخرج من الصلا عندى حى عه وادى يوسف حى ما هو وادى
سادى سجدى السجود وسجود الهما من كان لم يخرج وان لم يمد من كان خرج حى لوصف عدا ما سلم
قبل ان يرد الى سجدى السجود لا يفسد طهارة سجدهما وسجد جود فرجه سلامه لا يخرج عه حى عه الصلا
اصلا حى لوصف به بعد السلام قبل الاسعال سجدى السجود بعض طهارة وجهه دول محمد زور رابى
السرع انظر عمل سلم من عله سجد بال ولان سجدى السجود وى عه حى عه الصلا لام ما سجد عا
طهر العصان واعا سجدان لو حصل ما فى سجد عه الصلا ولذا سجدان اذا وجد بعد العود ودر السجود ما
الفرع عه ولا عكس بعضا هـ فى سجد عه الصلا الا ان يطل على هذا السلام بعصر وجوده وعنده حى هذا
عنه واحد ولو لم يمد - كاسا لفرع عه ما وسجد اذا انقضى بالعدم ولا حى حى عه وادى يوسف ان السلام جعل
مخالف فى السرع قال الذى صلى الله عليه وسلم ويحيا اية السلام والصلا لم يتحصل به التحلل ولا به خطاب لا وم
فكان من كلام الناس وابى سجدى الصلا عمن السرع انظر عمله فى هذا الحالة طاحه المصل الى حى طهر العصان
ولا يصح الا بعد وجود الطارى فى الفرع عه لم يحن الحار نسبها الفرع عه جعل العصان فصير العصان من
الفرع عه مع وجود المصلى لها لحد الضرور ان اسفل سجدى السجود وسجود اسما هـ ما يتكفب الضرور
الى ابا الفرع عه - ما وان لم يسل لم يصح الضرور وحلى السلام فى الاخراج من الصلا وانظر الفرع عه
واذا عرف هذا الاصل فعول وحديثه الا فامه هـ ما والفرع عه ما وسجد جود فرجه عه كذا نوى
الا فامه حلى السلام او بعد ما ندى سجدى السجود وعندى حى عه وادى يوسف وحديثه الا فامه هـ ما والفرع عه
مقطعه لان ما هـ وحديثا فى الضرور النودالى سجدى السجود والسجود سجدى السجود هـ ما الصلا
لوصح لسجدان الفرع عه كاسا ما وسجدان فرجه صارا عا وهذا وسط الصلا والاسعال سجدى السجود فى سجد
الصلا عه حى لان محلهما آخر الصلا فلا فامه فى التوب هـ ما فى التوب محال ما اذا ندى به انسان فى هذا
الحاله لان الا فامه وورى ان اسفل بالحدث من انه كان محضاً وان لم يعمل به ان وقع باطلا لان الاول
بالتوب هـ حدى الان نودالى سجدى السجود حى فسقط اعتبار المصلى للضرور وهو باحلاله
مخلاف ما اذا سجد سجد واحد للسجود ثم نوى الا فامه او سجد لسجد من حبه ما حى صبح وان كان نودى
الى ان سجدى السجود لا يفسد طهارة سجدهما لخصرهما فى وسط الصلا لان هـ ما صبح اسبغته سجدى السجود من
ان الفرع عه كاسا ما وسجد حدى به الا فامه والفرع عه ما وسجد فرجه هـ ما ما وانا فعرض ان يعاد سجدان
السجد حصل فى وسط الصلا فسطل اعسارها ولكن لا طهر اراما كاسا معر عندا ما حى حصل
بل يطل اعسارها به ذلك ومن حصول به الا فامه معصرا على الحال فاما ما حى به فصله وعرف من ما
انه لم يصح ما اتفق عسى فوجب انعاده و بين ما لم يفسد من الاصل لان فى الاول من الحكم عندنا

واتق بعد ان ساجده وفي الثاني لم يحكم أصلاً في راسه داراً فوجد من أعينهم وهاهنا بعض الفاسي حتى
 أصبح السبع لا يظلم سبعة السبع الذي كان من السبع ولو ظهر أن يدل الدار كل حراً ظهر أن من السبع
 لم يكن بالأسلاف طهران السبع ما كان سبعة في باب السبع لا يظهر فكذلكهما وبعد السبعين في آخر الصلاة
 عند ما خلا فالمر والسبع فوالا لا يسرع لحسن العشاء وأهلاً صلح حاراً قبل السلام في وسط الصلاة
 أولى بعد أن يصح ما سارع له ويختلف ما إذا نوى الإقامة قبل الدخول الأول حسب نصحه به الإقامة لا
 التصريح عنه فانه بعض من ساجداً قال لا يوصف في الخروج عن التصريح بسلام الله وهو عندهما لم يخرج
 حرمان عن موقوف وأعمال الوصف في عود التصريح عنه فأنما كان عاداً في سجدة السجود يعود والافلا وهذا أسهل
 لصريح المسائل وما ذكرنا من الوصف في ما التصريح عنه وبطلان ما صح لا التصريح عنه بغيره واحد فادانطاب
 لا تعود إلا بالاعاد ولم يوجد والله أعلم (والثاني) وجود الأدلة من النظر في السجدة وهو أن يصير الأصل معه فاصبر
 السبع أنصافه ما أتاه الأصل كما نصبره ما أتاه مولا والمرأ فافهم وجهها والخس فافهمه لا يروى
 ذلك لأن الحكم في التسع بغيره لا الأصل ولا رأي له عليه على حد لما فيه من جعل السبع أصلاً وأنه قلب
 الحقيقة (وأما) العزم مع صاحب الدرس فهو على الأصل الذي ذكرنا في السجرات أن كان المدون ملماً
 بالمعبر عنه ولا يصح بعالم صاحب الدرس لأنه عكسه بحد من نفسه بعض الدرس وإن كان ملماً بالمعبر عنه صاحب
 الدرس لأن له حق ملازمه فلا يترك ما يراه من صاحب الدرس فكانت منه له العلم القاطن في هذا القول أعانصر
 السبع مع ما أتاه الأصل وسقط صلاؤه بعد أن علم السبع فافهمه الأصل فأنما إذا لم علم فلاحى لو صلى السبع
 صلا المسافر من قبل العلم به فافهمه الأصل فإن صلاؤه حار ولا يحب عليه أعدام أو قال من أحسننا أن عليه
 الأعاد وأنه غير مدلل في الروم بدون العلم به صرنا في حقه وحرارته لم يصح عزول الوكيل بدون العلم به
 كذا هذا وعلى هذا في أصناف المسافر بالمعنى في الوجب أنه يصح وبطل فرضه أو بغيره فافهمه العلم
 وقال بعض الناس لا يجب وقال مالك أن أدرك مع الإمام ركعة وصاعداً بطل فرضه أو بغيره أو أدرك
 ما دون الركعة لا ينعاب لأن المقصد في السجدة الأحرار أو بعد ما دون رأسه بها والصحيح قول العامة
 لا ينعاب المقصد به صار حاله لأن منعه واحد عليه قال صلى الله عليه وسلم إنما جعل الإمام ليؤتم به ولا يتخللوا
 بينه والأدلة الصلوات في الوجب مما جعل العبرة في الكمال إذا وجد دلل العبرة لا يرى أنه يتغير به الإقامة
 في الوجب وقد وجد ههنا في العبر وهو أنه وسع فرضه أو بغيره صلا المقصد من صلا الإمام فصح
 أمداً به بخلاف ما إذا قصد في حارج الوجب حسب لا يصح لأن الصلاة حارج الوجب من باب الصا وأنه حلف
 على الأداء والأدلة لم ينعبر لعدم دلل العبرة فلا ينعبر الصا إلا يرى أنه لا ينعبر به الإقامة بعد خروج الوجب
 وإذا لم ينعبر فرضه فالأدلة بغير صلا ركعتين والقعد فرض في حقه بطل في حق الإمام فلو صح أمداً كان
 هذا أمداً المقصود بالمسفل في حق القعد وكذا لا يجوز أمداً المقصود بالمسفل في جميع الصلاة لا يجوز في ركعتين
 منها وما ذكر مالك غير مدلل لأن الصلاة مما لا ينعبراً فوجود المعبر في حركتها كوجود في كلها ولو أن معها
 صلى ركعتين را فافهمه إلى التماسها مسافر وأقصد به بعد خروج الوجب لا يصح لما بناه أن فرض
 المسافر يقرر ركعتين بخروج الوجب والفرار فرض على في الركعتين بل في حق المقصد في الأحرار ويكون
 أمداً المقصود بالمسفل في حق الفرار فإن صلاهما فراراً والمسئلة بها فافهمه روايات (وأما) أمداً
 المقصد بالمسافر فصح في الوجب وحارج الوجب لأن صلا المسافر في الخالص واحد والقعد فرض
 في حقه نه في حق المقصد وأما المسفل بالمعنى ما يرقى كل الصلاة فكذلك صلاها فهو الفرق ثم إذا
 سلم الإمام على رأس الركعة لا يسلم المقصد لأنه يرد في عليه سطر الصلاة وتوسل له سبب صلاؤه ولكنه يقوم
 وبها أو بعاقبه صلى الله عليه وسلم وأما ما ذكره فافهمه مسعود بن الإمام المسافر إذا سلم أن يقول لبعض

حلقه أتموا صلاتكم فانما يوم صعدا بالشي صلى الله عليه وسلم ولا ذرا على المعنى في بعضه صلاة اذا كان
 مدركا أي لا يجب عليه لا يسمع أحدا من بعده ومن ساجد أو قائل لا يصل ما يدل على وجوبه القراءه
 قال إذا سجد بالركعة السجود والاسدلال به إلى العكس أول لأنه الحلقه المعردي حن السجود فكذا في حن
 القراء ولا ذرا على المعردي السجود الأحاديث المعصية الإمام يصلون وحدها بالركعة المعنى بعضهم
 من فصل الإمام منهم بأمه وصلا المقدس فاسد لا هم أمدا في موضع ثبت عليهم الأبرار ولو قام المقم
 إلى أتمام صلاته ثم نوى الإمام الأمامه قبل التسليم بظان لم يفسد هذا المقم ركعته بالسجدة من ذلك وانبع
 أمامه حتى لو لم يرض وسجدت بصلاته لأن صلاته صار بأمره تعالى لا بغيره فاسد ركعته بالسجدة
 لا يخرج عن صلا الإمام ولا يفسد ذلك المقام والركوع لا يوجب على حقه العمل فلا يوجب عن العزم ولو
 فسد ركعته بالسجدة ثم نوى الإمام الأمامه أم صلاته ولا مانع الإمام حتى لو رخص ذلك وانبع الإمام فسدت
 صلاته لا بغيره في موضع ثبت عليه الأبرار والله أعلم وعلى هذا إذا أمدا في المسافر بالمقيم في الوقت ثم خرج
 الوقت قبل الفراغ من الصلا لا يفسد صلاته ولا يفسد أمدا به وإن كان لا يصح أمدا المسافر بالمقيم في خارج
 الوقت أمدا لأنه لما صح أمدا به وصار معناه صار حكمه حكم المقيم وأما كدو حرك الركنين بحرك
 الوقت في حن المسافر وهذا صار معناه وصلا المقم لا يصير ركعتين بحرك الوقت كما إذا صار معه يصير
 منه الأمامه ولو قام حلف الإمام حتى خرج الوقت ثم اتته عما ارفعه من المذكر فعلى ما قام به كانه حلف
 الإمام وهذا قلب فرضه أو بما حكمكم التمتع والتسعة بأمه بعد حرك الوقت لا به في مقتداه على ما صرح ولو
 حكمكم بعد حرك الوقت أو في حركه صلى ركعتين عند أحلاف السجدي على ما صرح ولو أن مسافرا أم يوما
 معين ومساو من في الوقت فاحسب واستعمل رجلا من المقيمين صح استعلاؤه لا يفسد على أتمام صلا
 الإمام ولا يفسد صلا المسافر من أن يعاد أتماعا للبلاده ويعد من يفسد فرضهم أو يعاد وجهه قوله أم
 صار والمقدس بالمقيم حتى على صلاتهم بصلاته صحه وصاذا والمسافر إذا أمدا بالمقيم على فرضه أو ما كما
 لو أمدا به أسدا ولا فرضهم لو لم يفسد أو بما صار أمدا بهم بل لأن الفقد الأول في حن الإمام يصل وي
 حن المسافر فرضه فصار أمدا الفرض بالسجل في حن التمتع ولهذا لا يجوز أمدا المسافر بالمقيم خارج
 الوقت (ولما) أن المقم أتماعا ما لم يطر في الخلقة ضرور أن الإمام يخرج عن الأتمام بغيره فصار
 أمامه في مقدار صلا الإمام إذا خلف عمل الأصل كانه هو فكانوا مقدس بالمسافر معني ولذلك لا يفسد
 صلاتهم من أن يواو صارت المقدس الأولى عليه فرضا لا مقام المسافر مود صلاته وعلى هذا لو قدم مسافر
 ونوى المقدم الأمامه لا يفسد فرض المسافر من أن يواو وإذا صح استخلاؤه سعى أن يتم صلا الإمام وهي ركعتان
 ويعد قدر التمسك ولا يفسد بغيره لا ينعين على سطر الصلا فسد صلاته السلام ولكنه يستخلص رجلا
 من المسافر من حتى سلم بهم ثم هم هو وعنه المقيمين يصلون بغيره سلامهم وحدا لا بهم غيره إلا حن ولو
 أمدا بعضهم بعض فصل الإمام منهم بأمه لا يفسد على كل حال وصلا المقدس فاسد لا هم ركعوا ما هو
 فرض عليهم وهو الأبرار في هذا الحثا ولو أن مسافرا صلى عشرين ركعة في الوقت ثم نوى الأمامه صلى
 هم أو تعالى الإمام هذا الأصل ودرج بصلاته توحيد المعنى وهو به الأمامه فسجد صلا اليوم بحكم التمتع
 بخلاف الفصل الأول فإنه حلف عن الإمام الأول مود صلاته لا يفسد ولو أن مسافرا أم يوما مسافرا من
 ومعين فلما صلى ركعتين وسجد فعمل أن سلم حكم واحد من المسافر من حلقه أو قام فذهب ثم نوى الإمام
 الأمامه فإنه يصل فرضه وفرض المسافر من الذي لم يسلموا أو بما لو حوذا المعنى بحلقه وصلا من حكم
 لأنه حكم في وقت لو حكم به أمامه لا يفسد صلاته فكذا صلا المعنى أنا كان على حاله ولو حكم بغيره ما نوى
 الإمام الأمامه فسدت صلاته لأنه انقلب صلاته أو بغيره فالتأمام حصل كالمعنى في وسط الصلا فوجب فسادها

ولكن غلب عليه صلاة المسافر تركه ان عبد الله لا يصر صلاته وادى الى السجدة بعد الصلاة بعد حكم
المسافر من حيث (وأما) الثالب فهو الدخول في الوطن فالمسافر اذا دخل مصر صارت معه ما سوا دخلها الاقامة
أو الاجازة او قصدا حاشه والخروج بعد ذلك لما روى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يرحل مسافرا الى
العراب ثم يعود الى المدينة ولا يحد منه الاقامة ولا يصير معصيا للاقامة فلا حاجة الى التعمين بالنسبة واداءت
من مصر خصصت بالصلوة وهو مسافر ما لم يدخل لما روى أن عليا رضي الله عنه حين قدم الكوفة من مصر
صلى صلاة السفر وهو يطير الى أمان الكوفة وروى عن ابن عمر رضي الله عنهما انه قال لا يسافر رجل ركعتين
ما لم يدخل برك ولا هذا وضع لشرح الله على قصد السفر بصر مسافر اقل من مسافر بعد وصوله الى
أولى ود كرى العيون ان الصبي والكافر اذا رحل الى العرفى الى مقصدهما قبل من السفر فاسلم الكافر
وباع الصبي فان الصبي صلى او يعا والى الكافر الذي أسلم صلى ركعتين والعرفى ان قصد السفر صحيح من الكافر الا
انه لا يصلى لكفر فاذا اسلم زال الشك فاما الصبي فعقد السفر لم يصح وحسن ادرك لم يبق الى مقصد مد
السفر فلا يصير مسافرا اذا ود كرى نوادر الصلاة ان من قدم في السفر فلما انتهى قربا من مصر قل أن
ينتهي الى سبب مصر اصبحت الصلاة ثم أخذت في صلاته فلم يجد لها قدرا لمصر لم يصر وان كان اما أو صعدا
حين انتهى الى سبب مصر صارت معه وان كان مقصدا وهو مدرك فان لم يصرع الامام من صلاته صلى ركعتين
بعد ما صار معصيا لانه كان خلف الامام واللاحق اذا نوى الاقامة فصل فراجع الامام بصر معصيا فكذا اذا دخل
مصر وان كان فرع الامام من صلاته حين انتهى الى سبب مصر لا يصح بسبب اقامته وصلى ركعتين بعد
احتساب اللانته وعذر فرسه وصلاته أو بعد الدخول الى مصر وكذا بسبب الاقامة في هذه الحالة وجه قوله ان
المعبر وجود الوقت بان فكان التحمل فانما للسفر فصرأربا ولا هذا ان اعبر عن خلف الامام بصر
فرسه وان اعبر بالمسوق بصر (ولما) ان اللحق ليس بمقدرا لا يرى له اقرا عليه ولا سجد سهو ولكنه
فان من لم يبعده بصره الى الامام لانه لم يرم اذا هذا الصلاة مع الامام وراجع الامام فاب الاذا معه فمره
الفصل والفصل لا يحمل السفر لان الفصل خلف فبصر محال الاصل وهو الصلاة الامام وقد شرح الاصل عن
احتمال التعمير وصار معاه الى وطعه المسافر من ولو بصر الخلف لا يعلب اصلا وهذا الخور بخلاف من خلف
الامام لانه لم يبعده الاذا مع الامام فلم يصر فصار بصره وبخلاف المسوق لانه مود ما سبق له لانه لم يلزم
اذا مع الامام والوقت بان بصر ثم اعاب بفرص المسافر بصر وره معصيا بحوله مصر اذا دخله في
الوقت فاما اذا دخله بعد خروج الوقت فلا بصر لانه قد بصره فرص السفر بخروج الوقت فلا بصر
فالدخول في المصر لا يرى له لا بصر صرح بسبب الاقامة وبالاقامة بصر من التسعة والله اعلم (م) الاوطان
بالاته وطن أصلي وهو وطن الانسان في بلده او بلد أخرى بعد هذا اذا روى من مع اهله وولده وليس من
قصد الاربعان عاقل النفس (ووطن) الاقامة وهو ان يقصد الانسان أن عكف في موضع صالح للاقامة
حمه عشر يوما أو أكثر (ووطن) السكنى وهو ان يقصد الانسان المعام في عشر بلده أو أقل من حمه عشر يوما
والعصمة الخليل أو أحد العاصي قسم الوطن الى قسمين وسمى أحدهما وطن فرار والآخر مسعا رافا لوطن
الاصلي منه من علة لاء وهو ان يوطن الانسان في بلد أخرى وسئل الاله في بلده بصر الاول من
أن يكون وطنا أصليا حتى لو دخل فيه مسافرا لانه رصاته أو رعا أو صلى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
والمهاجرين من أجماعه رضي الله عنهم كانوا من اهل مكة وكان لهم ما أوطان أصله ثم لما حاروا ووطنوا بالمدينة
وسئلوا هادرا لانفسهم انفس وطهم الاصلى عكف حتى كانوا اذا أتوا مكة يصلون صلاة المسافر من حتى قال النبي
صلى الله عليه وسلم من صلى بهم أعوانا أهل مكة صلاتكم فأنافهم سفر ولا ان يسبح عبده ثم الوطن
الاصلي بخور وان يكون واحدا أو أكثر من ذلك بان كان له أهل ودار في بلد أو أكثر ولم يكن من بسبب

أهله الخرج مهادان كان هو جعل من أهل إلى أهل بن السبع حتى أنه لو خرج مهادان من بلدته
أهله ودخل في أي بلد من البلاد التي فيها أهله فبعض معام عورته لأدومه ولا يخصص الوطن الأصلي بوطى
الأفامه ولا بوطى السكنى لأهمادونه والتي لا يسخ عاده ودونه وكذا لا يخصص منه السفر والخروج من وطنه
حتى يصير معاً بالعود إلى من عورته الأفامه كما أن التي على أنه عليه وسلم كان يخرج من المدينة
مسافراً وكان وطنه مهاداناً حتى يعود معاً مهاداناً من سرحد ماله (ووطى) لأقامه بعض بالوطن الأصلي
لأنه فوقه ووطى لأقامه أيضاً لأنه عليه والتي يجوز أن يسخ عنه وبعض بالسفر اتصال بوطى في هذا
المعام ليس للقرار ولكن لحاجه وأداسا فرمه بسدله على فضا حاجه فصار معاً من بوطى به فصار
بأفضله دلالة ولا يخصص بوطى الأفامه بوطى السكنى لأنه دونه فلا يسخه (ووطى) السكنى بعض بالوطن
الأصلي و بوطى الأفامه لأهمادونه ووطى السكنى لأنه عليه والسفر لما ينام ماذ كراماً من قسور بوطى
الأفامه جواباً لظاهر الزاوية ود كرا الكرخى حتى عامه عن جند روانى قرر وأنه انما يصير بالوطن بوطى أفامه
ببوطى أحد ههنا يتقدمه سفر والثاني أن يكون بين بوطى إلى وإلى وبين هذا الموضع أى بوطى منه بسه
الأفامه من بلده أم فصاعداً فاما بدون هذين السرطن لا يصير بوطى أفامه وإن نوى الأفامه خمسة عشر
يوماً في مكان صالح للأفامه حتى إن الرجل المعتم إذا خرج من مصر إلى قرية من قرىها لا يخصص السفر ونوى أن
بوطى بها خمسة عشر يوماً لا يصرط للقرية بوطى أفامه وإن كان بينهما سفر لا يخصص السفر وكذا
إذا قصد سفره وخرج حتى وصل إلى قرية بينهما وبين بوطى إلى على سفر ماذون السفر ونوى أن يهرما
خمس عشر يوماً لا يصر معاً ولا يصر بوطى بوطى أفامه له وقرى وأما من سفاعة عنه يصير معاً من غير
هذين السرطن كما هو ظاهر الزاوية وإذا عرف هذا الأصل يخرج بعض المسائل عنه حتى يسئل يخرج
الثاني سرامانى بدم الكوفة ونوى القام مهاداناً من خرج مهاداناً إلى الخرج ونوى المعام بها خمسة عشر يوماً
خرج من الخرج رطاً لعود إلى سرامان ومهر بالكوفة فاه على ركعتين لأن بوطى الكوفة كان بوطى أفامه وقد
اتممت بوطى بالخروج لأنه بوطى أفامه أهاضاً وبيناً بوطى الأفامه بعض عمله وكذا بوطى بالخروج ما تمتمت
بالسفر لأنه بوطى أفامه فكما خرج من الخرج على قصد سرامان صار مسافراً ولا بوطى له في موضع فصلى وركعتين
حتى يصل إلى بلدته بخرامان وإن لم يكن نوى المعام بالخروج خمسة عشر يوماً ثم الصلاة الكوفة لأن بوطى
بالكوفة لم يسئل بالخروج إلى الخرج لأنه ليس بوطى منه ولا سفر من بوطى بالكوفة كما كان ولو أن سراماناً
قصد الكوفة ونوى المعام بها خمسة عشر يوماً لم يخرج منها ولم يركعتين بل إن سفر بلده لم يركعتين
بالكوفة فعاده به مصر لأن بوطى بالكوفة قد نال بالسفر كما يسئل بوطى منه ولو أن كوفياً خرج إلى القادسية
ثم خرج منها إلى الخرج ثم عاد من الخرج إلى سرامان فبطلت سفره لأن بوطى بالقادسية والخروج سواء يعمل
الأول فالتأني ولو عداه أن خرج إلى القادسية ولم يصل إلى الخرج ثم رجع إلى القادسية على ما قاله
لأن بوطى بالقادسية لا يعمل إلا لعله ولم يوجد على هذا الأصل مسائل في الزاوية (وأما) الرابع فهو العزم
على العود للوطن وهو أن الرجل إذا خرج من مصر منه السفر ثم عزم على الرجوع إلى وطنه وليس بين هذا
الموضع الذي ينع وبين مصر سفر يصير معاً من عزم عليه لأن العزم على العود إلى مصر فصدر
السفر عملة به الأفامه فصح وإن كان بينه وبين مصر مد سفر لا يصر معاً لأنه العزم على العود فصدر
السفر إلى جهة وفصل السفر إلى جهة فلم يكل العزم على العود إلى السفر لو وقع التعارض في مسافراً كما كان
ود كرى لو أدار الصلاة من خرج من مصر مسافراً حصر الصلاة فتمت ما أحسن فلم يحنالماً هاتين
نوى أن يسئل مصر وهو قد نوى في السفر معاً من ماله دخل مصر أو لم يدخلها كذا
فصل في دخول في المصر منه ولو السفر فله فيه معار به الفعل فصعب وإذا دخل على أن يبالا من صلاة

المعنى فان علم قبل أن يدخل المصراعين أما معنى الهمزة صاعية أو بفتحها صاعية فالمعنى
 ذلك في الصلاة امامه لا يصير سافرا في حق تلك الصلاة وان حصلت الهمزة معارفة لمفعول الهمزة حصة لانه
 لو دخل مسافر الصلاة لكان السجود حرمه الصلاة معه عن مناسر السجود من اجل ان الصلاة
 لا يمارى السجود وحرمه الصلاة لا يمتنع عن ذلك ولو كنتم حين علم بالهمزة امامه أو أحدث مع مداحي فسدت
 صلاته ثم وجدنا في مكانه دواماً وصلى أو بفتحها صاعية أو بضمها صاعية ثم وجدنا في مكانه صلى ركعتين لانه
 صار مسافراً بانما بالمعنى الى الصلاة السجود خارج الصلاة فصلى صلاة المسافر من اجل ان الصلاة لا
 حرمه الصلاة أرحمه من أن يكون مسافراً والله أعلم

في فصل ١٠ وأما أركانها اسمها الصلوات والأصل ان كل ركعة من معارف معارف مطلقاً ثم المركب علمها عند
 اجتماعها كان كل معنى مما ذكرنا كالأركان التي في المحسوسات والأحكام والعقول في باب السجود
 المسروقات وكل ما رآه ولا مطلقاً أما ذلك ليس كان شرطاً كالسجود في باب السجود وهذا يعرف
 الركن والشرط بانحداداً وما رآه في هذا الباب وهو ان كل ما يدوم من الصلاة الى الصلاة
 كان شرطاً وما رآه من ثم يوجد غير هو ركن ويوجد حد الركن وعلامة في الصلوات لانه اذا وجد مع المعاني
 الاخرى الفرائض والركوع والصعود، فليعلم ان الصلوات وكذا لا يدوم من أول الصلاة الى آخرها ليعنى
 ثم يوجد غير فكان ركناً وقال الله تعالى وهو ما رآه فاسى والمراد منه الصلوات (ومنها) الركوع (ومنها)
 الصعود ولو وجد حد الركن وعلامة في كل واحد من ما رآه فاسى بأن الله تعالى بأن الله تعالى بأن الله تعالى بأن الله تعالى
 المأمور من الركوع اصل الاتصاف والمثل ومن الصلوات اصل الوضع فاما الطمأنينة علم ما قلنا في
 قول أن حصة ووجدت دأى يوسف فربى به أحد السائق ولعل المسئلة ان بعد ذلك الاركان ليس تعرض
 عندهما وعند تعرض وبذلك المسئلة بعد ذلك ركعتين الصلاة وكذا ان ما رآه فاسى وانما في حل
 اذا تعرض للصعود قال اجتماع الالهة هو بعض الوجه وقال في السجود تعرض على الاعضاء السبعة
 الوجه واليد والركبة والقدمين واجتماع روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال أمرت أن أصعد
 على سبعة أعظم وروى عنه على سبعة آراء الوجه واليد والركبة والقدمين (ولما) ان الأمر على الصلوات
 مطلقاً من عرض على بعض الاعضاء على بعض بعض الوجه فلا يجوز بعض عرض ولا يجوز تقسيم مطلق
 الكتب بحرف الواحد فصحة على بيان السبعة بالذات من استلزام اجتماع الالهة في ذلك البعض قال أبو حنيفة
 هو الخطة أو الألف عرض حتى لو وضع أحدهما في حله الآخر بحر به غيره ولو وضع الخطة وحدهما من عرض
 ركاه ولو وضع الألف وحدهما مع الكراهة وعدا أن يوسف ومحمد والخطة على البعض حتى لو ركب الصلوات
 عليها حال الاحتمار لآخره واجمعوا على انه لو وضع الألف وحدهما في حال العذر بحر به ولا خلاف في ان المسئلة
 هو اجمع بينهما حال الاحتمار اجتماع روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال يمكن جهنم والبعض من الأرض
 أمر بوضعها جميعاً الا انه اذا وضع الخطة وحدهما وقع معناه لان الخطة هي الأصل في الباب والألف تابع ولا
 غير لغوات التابع عند وجود الأصل ولا به انى بالأكبر ولذا كسر حكم الكل ولا في حصة ان المأمور به هو
 الصلوات مطلقاً عن البعض ثم فام التمسك على بعض بعض الوجه واجمعوا على ان ما سوى الوجه
 وما سوى هذه العصور من الوجه غير ما اذا والألف بعض الوجه كالخطة ولا اجتماع على بعض الخطة فلا يجوز
 بعد ما يصدق مطلقاً الكتب بحرف الواحد لانه لا يصلح باسما للكتب فصحة على بيان السبعة أحزاباً عن الرد والله
 أعلم هذا اذا كان قادراً على ذلك فاما اذا كان عاجزاً عن ذلك كان غير عيب الخطة بان كان من يصلح لا يصدق
 على القيام والركوع والصعود سقط عنه لان العجز عن العمل لا يكلف به وكذا اذا حذر ما زاد العمل
 من ذلك لانه يصير به وقته أيضاً شرحنا عن الصلوات على ما رآه فاسى فاعدا ركوعاً وصعوداً عن غير

بالاعمال أحرأ ولا سبغ له ذلك وبأن رفر والساهى لا يمر به إلا أن يصلى فاعا (واحصها) عارو ساعى السى صلى
الله عليه وسلم انه قال لعمري ان من حصص رضى الله عنه فان لم يسطع فعا على الخوار فاعدا سطر الخمر عن
الصيام ولا يمر ولا الصيام ركن ولا يجوز ركعه مع القدر عليه كالأركان فاذر على الصيام والركوع والصعود والاعا
حاله الصيام مسرور في الجملة بأن كان الرجل في طين وودعه واحدا في حاله الخوف من العدو وهو راحل فانه
صلى فاعا بالاعا كداهها (ولنا) ان العا لسان من يمر عن الركوع والصعود كان عن الصيام أغر لان الانفعال
من القعود الى الصيام أس من الانتعال من الصيام الى الركوع والعا ملحق بالمسعى في الأحكام فصارت كانه يمر
عن الأمر من الأمانه صلى فاعا حار لانه مكلف ولا يس عليه فصار كالأركان كركوع حار وان لم يكن عليه
كداهها ولا الصعود أصل وسار الاركان كالتابع له ولهذا كان السجود حراما دون الصيام كى سجد التلاو
وليس الصيام حراما دون السجود بل لم يسرع بدونه فاداسط الأصل سبط التابع ضرور ولهذا سبط الركوع عن
سبطه السجود وان كان فاذر على الركوع وكان الركوع غيره التابع له فكذلك الصيام بل أولى لان الركوع أسد
بعضها واطهارا من السجود من الصيام لم يجعل تابعه وسقطت وطه والصيام أولى الأمانه لو كان صلى فاعا يجوز
لما ذكرنا ولكن لا سبغ لان الصيام بدون السجود غير مسرور ويجوز ما اذا كان فاذر على الصيام والركوع
والسجود لا يتم سبطه الأصل فكذلك التابع وأما الحدب فمن قول عوجه ان الخمر مرط لئلا يسهل موجد
هـ انظر الى العا لما ذكرنا ان العا هو الخمر في هذا الحالة والقدر في مانه القدر والبادر ملحق بالعدم
م الممر من اعماق الصبح فانه يمر به فاما ما بعد ذلك فهو كالصحيح لان المارة للقدر فسقط بقدر
العدم حتى لو صلى في وقتها أو برؤى أو بعد ما عمد أو خطأ وهو سطر علم الممر وان غر عنها أو ما
بعد ما لان القرا ركن يسقط بالخمر كالصيام الا ترى انما سقطت في حق الامي وكذا اذا صلى لغيره له
سقط ذلك لم يمر وان كان ذلك حراما أحرأ بأن استسحب عليه الصلاة وليس يحصره من سأل عنها فخرى
وصلى ثم سأل عنه أخطأ كفى في الصحيح وان كان وجه الممر من الى غير الصلاة وهو لا يحد من حول وجهه الى
الصلاة ولا يحد على ذلك سبغ صلى كذلك لا يس في وسعه الا ذلك وهل بعد ما اذا روى عن محمد
ان معالي الزاى انه بعد ما وأما في طائر الخوار فلا اعاد عليه لان الخمر عن يحصل السراط لا يكون
دون الخمر عن يحصل الاركان وعنه لا يجب الا فاد وهما أولى ولو كان يحتمل سرح لا يسقط السجود
على الخمر لم يمر الاعا وعنه السجود على الاعا لان الصيام مسقط كالحقه خصوصاً عند الضرور على
ما مر وهو فاذر على السجود عليه فلا يمر به الاعا ولو غر عن الاعا وهو يحد من الرأس فلا يس عليه عندما
وقال روى في الخا حى ولا فان غر فبالعين فان غر فعليه وقال الحسن بن زناد نوى بعينه وبجانبه
ولا نوى فعله وجه قول رفران الصلا فرض دام لا يسقط الا بالخمر ما غر عنه سبط وما قدر عليه ثم مره
بمدر فاد قدر بالخا حى كان الاعا هما أولى لانها امر الى الرأس فان غر الآن نوى بعينه لهما
من الاعضا الطاهر وجع البدن ووجع من هذا العاد فكذلك العا فان غر فبالله لانه في الجملة
دو حط من هذا العاد وهو له الا ترى ان السوط يحتمل عند الخمر سئل اليه وجه قول الحسن ان اركان
الصلا ردى بالاعضا الطاهر فأما السوط فليس يحد من اركان له هو دو حط من السوط وهو له
وهي فاعا أصاعدا الاعا فلا يردى به الاركان والسوط جمعا (ولنا) ما روى عن اس غر رضى الله عنهم ان
الذى صلى الله عليه وسلم قال في الممر ان لم يسطع فاعدا على المعا نوى اعما فان لم يسطع فانه أولى بصول
القدر أحرأ الى صلى الله عليه وسلم انه مدور عند الله تعالى في هذا الحالة ولو كان عليه الاعا عاد كرم لما كان
معدورا ولا الاعا ليس فصلا حقه ولهذا لا يجوز له في حاله الاحساس ولو كان صلا حار كالأركان فاعدا
الا انه أهم من الصلا بالسرعة والسرعة ورد بالاعا فالراس فلا ممر مع ما مر فاداسط عليه الصلا يحكم

الخمر فان مات من ذلك المرض اى الله تعالى ولا شئ عليه لانه لم يدركه وبالقضا واما انما اوضح فان كان
 المدرك له يوم وليله او قبل فعله القضا بالاجاع وان كان أكثر من ذلك فقال بعض مساحي المزمع القضا
 اتصال ذلك بالخير عن فهم الخطأ فوجب عليه الصلا فواحد منهم اختلف الاعا لانه يكره عن فهم
 الخطأ فوجب الوضوء عليه والصحيح انه لا يرميه القضا لان الواجب دخل في حدة التكرار ووجد
 لا يمتنع القدر بعد فلو وجب عليه فساووا له في الخرج وذهب ان الحال لا يخلف من العلم والمهل لان
 معي الخرج لا يخلف ولقد انطب عن الخاص وان لم يكن الحصص مخرجا عن فهم الخطأ وعلى هذا اذا انغمى
 عليه يوما وليله او قبل ثم افاق وصلى فاداه وان كان أكثر من يوم وليله لا قضا عليه عندنا وصحنا وقال سمر
 الاعا ليس يعطى حتى يرميه القضا وان طالب مد الاعا وقال المسافى الاعا سقط اذا سبى وعقب وبصلا
 كامل ولم يذكر هذا المسائل في موضع آخر عسديان ما نصى من الصلا التي فأتى عن رواها وما لا نصى منها
 ان سا الله تعالى ولو سرع في الصلا فاعدا وهو من من صبح ودر على العمام فان كان سر وعه ركوع وورد
 من في قول اى حسبه وان توسع اسعنا وعسديان وسئل فاسأنا على ان عندنا القضا لا يمدى بالعاقد
 فكذلك انسى اول صلاته على آخرها في نفسه وعندهما مخور الا هذا فعورنا والمسلمة تأتي في موته بها
 وان كان سر وعه بالاعا يسئل عند علمنا الدلالة وعسديان منى لان من أصله انه مخور اعدا الزايع
 الباحد بالموى فعورنا وعندهما لا يجوز الا هذا فلا يجوزنا الى ما ذكر (وأما) الصحيح اذا سرع في
 الصلا ثم عرض له من منى في صلاته على حسب ما كانه فاعدا أو مسلمة في طاهر الزايع وروى عن اى
 حسبه انه اذا صار الى الاعا يسئل لانه ما فرضان مختلفان فالاعا لا يجوز اذ اذها يصير عنه واحد كالظهور مع
 العصر والصحيح طاهر الزايع لان سا آخر الصلا على اول الصلا عزله صلا المعنى على صلا الامام وعه
 فعورنا الموى بالصحيح لما ذكره فعورنا هما ولا يوجب لصار وذهب بعض الصلا كما اوضحها
 بافصا ولو اسئل لادى الكل بافصا ولا لانه الاول اول ولورفع الى وجه المرمى وساد أوسى فسئل عليه
 من عدا نوى لم يخر لان العرض في حقه الاعا ولم يوجد وكرر ان فعل هذا لما روى ان النبي صلى الله عليه
 وسلم دخل على من من ردد فوجد صلى كذلك فقال ان قد رتب ان سجد على الارض فاصعد والإفاوم
 رأيت وروى أن الله من مسعود دخل على أحبه ردد فوجد صلى ورفع اليه عود فسجد عليه ورفع ذلك
 من يدى كان في يده وقال هذا ي عرض لكم السطال اوم السجود وروى ان ابن عمر رأى ذلك من من من
 فقال اصعدون ع الله أنه أصرى فان ولد ذلك نظر ان كان يخصص راسه للركوع سأم للسجود ثم يركب حسبه
 يجوز لو جرد الاعا لا للسجود على ذلك النسي فان كان الوساد وضوعه على الارض وكان سجد عليها
 حارب صلاته لما روى أن أم سلمة كانت سجد على مرفعه وضوعه بين يديه المزمع اوم لما روى رسول الله صلى
 الله عليه وسلم وكذلك الصحيح اذا كان على الزاحل و خارج المصرو به عذر مانع من التروى عن الله من
 حرق العدا والاع او كان في طين اوردع صلى العرض على الله فاعدا بالاعا من عرك ووعود لان
 عدا اعراض هذا الاعدا عرك من حصه لهد الاركان والقسم والركوع والسجود فصار كما لو عرك من
 المرض ونوى اعما لما روى في حد حارب رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان نوى على راحته
 ومحل السجود اخص من الركوع لما ذكرنا ولا يجوز الصلا على الله بحمائه سواء سجد هم الامام أو
 موسطهم في طاهر الزايع وروى عن حماد بن مالك اسعس ان عورنا فسدوا هم بالامام اذا كان دراهم القرب
 من داه الامام على وجهه لا يكون منهم وبين الامام فرجه الا سجد الصل بالنفس على الصلا على الارض
 والصحيح حارب طاهر الزايع لان ايجاد المكان من سراطيه الا لا ليد ايجاد الصل من بعد رابوا سطة
 ايجادا كما كان وهذا يمكن على الارض لان المسجد جعل كمكان واحد سرا وكذا في الصلرا جعل المرح الى بين

الصوفى مكان الصلا لا ما سئل بالركوع والسجودا صا فصار المكان معدا ولا يمكن على الدانه لاهم يصلون
 علم بالاعا من غير ركوع وسجود فلم يكن المرح التي من الصوفى والذوات مكان الصلا فلا سب اتحاد
 المكان تقدر اتمام شرط صحة الاقدام فلم يصح ولكن نحو صلا الامام لا يسجد حتى لو كان على دانه واحد
 في يحمل واحد أو في سبي يحمل واحد كل واحد منهما في سبي على حد فامدى احدهما بالآخر حال لاتحاد المكان
 ونحو الصلا على أى دانه كانت سوا كاس ما كوله اللجم او غيرها كوله اللجم لما روى أن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم صلى على حمار ونحوه ولو كان على سرجه فدر حارب صلاه كناد كرى الاصل وعن أنى حصص الحاررى
 ويحمد من معا لى الراى انه اذا كان العاصه في موضع الخلويس أو في موضع الركاس أكثر من ودر الدرهم لا يجوز
 اعتبار اتصاله على الارض وأولا العذر المذكور في الاصل بالعزى وعندها مة مساحتها نحو ركاد كرى الاصل
 لعل لحدوه وقوله والدانه استسمن ذلك وهو يحمل مع من احدهما ان ما في نظم من العاصات أكثر من هدام
 اذا لم يعالج الحاررى هذا والى والثاني انه لما سقط اعتبار الاركان الاصله فالصلا عليه من السام والركوع والسجود
 مع ان الاركان أقوى من السرايط فلا يسقط شرط طهار المكان اولى ولا طهار المكان اعان شرط لدا
 الاركان عليه وهو لا يردى على موضع سرجه وركا ههنا ركنا لشرط طهارها اعان ادى نوحده بالاعا
 وهو اسارى في القوا فلا يسقط له طهار موضع المرح واركاب ونحو الصلا على الدانه خوف العدو كيف
 ما كانت الدانه واه او سار لانه يتصاح الى السرطاما العذر الطين والردعه ولا يجوز اذا كانت الدانه سار لان
 السرطام فى الصلا فى الاصل فلا سب اعتبار الاصرور ولم نوحده ولو لم طاع النول ولم يسجد على القعود
 للطين والردعه بدل ونوى فاعا على الارض وان ودر على القعود ولم يسجد على السجود بدل ونوى فاعا
 بالاعا لان السقوط بقدر الاصرور والله الموفى وعلى هذا يخرج الصلا فى السبه اذا صلى فيها فاعدا ركوع
 وسجودا به يجوز اذا كان عاجزا عن الهم والسبه حار به ولو قام بدور راسه وحمله الكلام فى الصلا فى السبه
 ان السبه لا يتحلوا ما ان كان واقعه او سار فان كانت واقعه فى الما أو كانت مسعر على الارض حارب الصلا
 فيها وان امكنه الخروج منها لا ما اذا اسعرب كان حكمها حكم الارض ولا يجوز الا فاعدا ركوع وسجودا الى
 السبه لانه قادر على محصل الاركان والسرايط وان كانت موطه غير مسعرة على الارض بان امكنه الخروج
 منها لا يجوز الصلا فيها فاعدا الا ما اذا لم يكن مسعر على الارض وهى غيرله الله ولا يجوز اذا العرض على الدانه
 مع امكان النول كذا هذا وان كان سار فان امكنه الخروج الى السط مسحب له الخروج الا لانه يحاف دوران
 الرأس فى السبه فصاح الى الله ودوهوا عن الدوران فى السط فان لم يخرج وصلى فيها فاعدا ركوع وسجودا حرا
 لما روى عن اس سمر من انه قال صلى بالناس رضى الله عنه فى السبه وولوا لوسا الخرجا الى الحدولان السبه
 غيرله الارض لان سره عاجز عن صلا الله فلا يكون ماضيا للصلا بخلاف الدانه فان سره ماضى الله واذا دارب
 السبه وهو يصلى بوجهه الى القبلة ح م دارب لانه قادر على محصل هذا الشرط من غير عذر فحب عليه
 محصله بخلاف الدانه فان هال لا كان واما اذا صلى فيها فاعدا ركوع وسجودا فان كان عاجزا عن القيام بان كان
 يعلم انه يدور رأسه لو قام وعن الخروج الى السط أصدا بحره فالاعتاق لان اركان الصلا تسقط بقدر الحجر وان
 كان قادرا على القعود ركوع وسجود فصلى بالاعا لا يخرج به بالاعا لانه لا يحدو واما اذا كان قادرا على القيام أو
 على الخروج الى السط فصلى فاعدا ركوع وسجودا حرا فى قول انى ح مة وعداسا وعبد أنى يوسف ومحمد لا
 بحره (واحضا) به لى صلى الله عليه وسلم فان لم يسقط فاعدا وهذا مسطح للقيام وروى ان النبى صلى الله
 عليه وسلم لما حب حمرس أى طالب رضى الله عنه الى الحبسه امر أن صلى فى السبه فاعا الا أن يحاف العزى
 ولا ان القيام ركب فى الصلا فلا سب الا بعدد ولم نوحده (ولانى) حبسه ما روى سامن حدب أن النبى صلى الله عليه
 وذكر الحبس من رادى كمانه باسناد عن سويد بن علفه انه قال سألت ابا بكر وعمر رضى الله عنهما عن الصلا فى

السبعة فقال ان كان حار به صلى فاعدا وان كان بارسا به صلى وسكن عرو فصل من ما اذا ورد على المسلم
 اول اولان سر السبعة من لدوران الرأس بالواحد والحق يوم تمام المسب اذا كان في الوقوف على المسب
 شرح او كان المسب محال تكون عدمه مع وجود السبب ما به السور فاحذوا النادر بالقدم لحسن اقام
 حسنة المناظر العاصم معام حروج المقي لما ان عدم الخروج عند ذلك النادر ولا غير بالنادر وهو ما عدم دوران
 الرأس في ما به النذر سقط اعتبار وصار كراكت على البناء وهي سواء سقط العلم لتعدد القيام عليها الى
 كذا هذا والخدب يجوز على الذب دون الوجوب وان صلا في السبعة بجماعه حارب صلاهم ولو امدى به حل
 في سبعة أخرى فان كان السبعين معروتن حار لا به ان لا قرآن صار ما كسى واحد ولو كان في سبعة واحد
 حار كذا هذا وان كانتا معصيتين لم حار لان محال ما بهما عمره الهر وذلك مع جماعه لا هذا وان كان الامام
 في سبعة والمعدون على الخدو السبعة واقعة فان كان يسهو بهم طر من او معذورهم عثم لم يصح اقتداءهم به
 لان الطر من وصل هذا الهر عمن جماعه الا فدا لما ينشأ موصد ومن وصل على سطح السبعة هبدي
 بالامام في السبعة صح امتناو الا ان يكون امام الامام لان السبعة كالسبب واقفا الواقف في السطح
 من هو في السبب صحيح اذا لم يكن امام الامام ولا يحصى عليه حاله كذا هيها (ومها) اقرا عينا منه
 العلم لوجود حد الركن وعلمه وهما ما ينشأ وقال الله تعالى دوروا ما تنس من القرآن والمركب
 منه في حال الصلا والكلام في القرا في الاصل مع في ما لا موضع أحد هان من فرصه أصل القرا الثاني
 في ما من جعل القرا المعروفه والتالي بيان قدر القرا (أما) الاول فالقرا فرص في الصلا سبطه
 العلماء وعدائي بكر الاصم وسكان من عيه لسبب تعرضه على أن الصلا عند هالم لم للأفعال لا لاد كذا
 حتى فالاصح السروع في الصلا من غير تكرر وجهه فو لهما أن قوله تعالى اقروا الصلا حمل منه التثنية صلى
 انه عليه وسلم تعلم الصلا كذا يعرف في أصلي والمركب هو الا لأفعال دون الاقوال فكذلك الصلا بعد
 للأفعال ولهذا سقط الصلا من الخارج عن الأفعال وان كان فادرا على لاد كذا ولو كان على السبب لا سقط وهو
 الا حرم (ولما) قوله تعالى واقروا ما تنس من القرآن ومطلقا في مرارة وجوب وقول النبي صلى الله عليه وسلم
 لا صلا الا هرا وامادوله صلى الله عليه وسلم صلا كما انهم في أصلي فالقرا به اصعب الى ما لا في الصلا به
 يصح كون الصلا من سبعة في كون الا حرام من سبعة احلاف في كل الكلام مع اقتادهم على انها من
 الزمره والمذهب عند أهل الحق أن كل وجود حار الزمره يعرف في كل الكلام على أن يتجمع من
 ادلائل في سبب فرصه الاقوال عاذ كذا وفرصة لأفعال بهذا الخدب وسقوط الصلا عن لما من
 الأفعال لتكون الأفعال اكتمل الاقوال من غير هذا عند غير من الا كذا وكذا كرحم الكل وكذا اقراء
 فرص في الصلوات كما به عند هالم العلم واسمه الصحابة رضي الله عنهم وعن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال
 لا قرا في الظهر والصر لما ظهر قول النبي صلى الله عليه وسلم صلا ما الهار عدا اي ليس بها قرا ما لا اعلم اسم
 لمن لا حن (ولما) ما بالوا من الكتاب وروى ما من السبعة في الباب نفس خاص وخومار وى عن حارس عساه
 رضي الله عنه وأن فدا الانصار بين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقرأ صلا الظهر العصر
 في الركعتين الاولى من فاتحة الكتاب وسور وفي الاخرين من فاتحة الكتاب لا غير وما روى عن ابن عباس من
 انه عنه بعد صرح روجه عنه فانه روى ابن جراحاته وقال امرأ حلف ما في فقال ما في في الظهر والصر فم
 وأما الخدب فقد قال الحسن البصري معنا لا تصح فيها قرا وتحي تقول به وهذا اذا كان ما ما او مفردا
 فاما المندى فالقرا عليه عندنا وعندنا في غير فاتحة الكتاب من كل من لا يتجاف بها القرا ذلك
 واحدا وله في الصلا التي خبر بها القرا قولان (واصح) عار وى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا صلا
 الا بقرا ولا سدا لكل واحد من على حد ولان اقرا ركن في الصلا فلا سقط ما لا فدا كذا في الركعتين

(ولما) قوله تعالى وإذا قرى القرآن فاستمعوا له وانصتوا لعلكم ترحمون أمر بالاسماع والانتصاب والاسماع وان لم يكن بمكانه عند الجاهل بالقرآن فالتصاوت بمكانه نصيب بطاهر النص وعن أبي بكر رضي الله عنه أنه لما رآه هذا الآية ركزوا القرا خلف الامام وامامهم كان رسول الله صلى الله عليه وسلم فالتظاهر انه كان بأمر وقال صلى الله عليه وسلم في حديث مشهور انما جعل الامام ومعه فلا يخطئوا عليه فاداء كبر فكبروا واداءوا فانصتوا الخديب امر بالسكوت فدعا الامام وأما الخديب فعند الاصل بدون فرا اصله والافسدى لسبب صلا بدون فرا أصله في صلا بقرا وهي فرا الامام على ان فرا الامام فرا الفسدى قال النبي صلى الله عليه وسلم من كان له امام بقرا الامام له فرا ثم المعروف هو اصل القرا عندنا عن عيسى فأما فرا الفاتحة والسور بمسأى الاولين فليس بقصده ولتصحيحها واحده على ما ذكر في بيان واحباب الصلا (وأما) بيان جعل القرا المفروض جعلها الركز ان الاول ان عندنا الصلا الزبانية هو الصحيح من مذهب اصحابنا وقال فيهم ركعتان مما عذر عن والده ذهب المدوري واساقى الاصل الى القول الاول فانه قال اذا ركز القرا في الاولين فصلى في الآخرين فمجد جعل القرا في الآخرين فصلى عن الاولين فدل ان مجازها الاوليان ما وقال الحسن المصري المفروض هو القرا في ركعة واحدة وقال مالك في باب ركعات وقال الساجي في كل ركعة اصبح الحسن بقوله تعالى فاقروا ما ينسر من القرآن والاخر بالفعل لا يصح التكرار فاداءوا في ركعة واحدة فعند اصل امر السجود وقال النبي صلى الله عليه وسلم لا صلا الا بقرا اصل الصلا بقرا وقد وجد القرا في ركعة وبسبب الصلا ضرور ومما يصح الساجي الا انه يقول ان الصلا سئل على كل ركعة فلا يجوز كل ركعة الا بقرا لقوله صلى الله عليه وسلم لم لا صلا الا بقرا ولا القراء في كل ركعة فرض في التهل في الفرض أولى لا ما عوى ولا القرا ركن من أركان الصلا ثم سائر الأركان من القيام والركوع والسجود فرض في كل ركعة ~~فكذلك~~ القرا ومما يصح مالك الا انه يقول القرا في الاكبراء ثم مقام القرا في الكل يسيرا (ولما) اجتمع اصحابه رضي الله عنهم فان عمر رضي الله عنه ركب القرا في المغرب في إحدى الاولين فصلا في الركعة الاخر وظهر وعمر رضي الله عنه ركب القرا في الاولين من صلا الصا فصلا في الآخرين وظهر وعلى واسم معذور رضي الله عنهم اكان هؤلاء المصلين بالخيار في الآخرين ان سا فوا وان سا سكت وان سا مسح وسأل رجل فاسه رضي الله عنهم اذن فرا الفاتحة في الاخر فقال لكن على وحده السا ولم يرو عن غيره خلاف ذلك فيكون ذلك اجاعا ولا القرا في الآخرين ذكر بحاف ما على كل حال فلا يكون فرضا كسا الاضاح وهذا لا مني الأركان على السهر والظهور ولو كانت القرا في الآخرين فرضا لما عطف الاخر ان الاولين في الصفة كسائر الأركان وأما لانه فص ماعرف فافرضه القرا في الركعة الثالثة مد الآية بل اجتمع الصحابة رضي الله عنهم على ما ذكرنا والباقي اماما عرفت فافرضه من الامم بل بدلالة النص لان الركعة السابعة تكرر للاولى والتكرار في الافعال بااداء الاول ومضى اعاد القرا بخلاف السبع الباقي لانه ليس بتكرار السبع الاول بل هو زاد عليه فالتعاسه رضي الله عنهم الصلا في الاصل ركعتان ردت في الحضر وافتتحت في السفر والزيادة على التي لا يصح أن تكون منه ولهذا اختلف السبعان في وصف القرا من حيث الجهر والاعضا وفي قدرها وهو فرا السور فلم يصح الاستدلال على أن في الكتاب والسنة بيان فرضه القرا وليس فهم بيان قدر القرا المفروضه وقد خرج فعل الصلوات رضي الله عنهم على مقدار فعل بيان الحمل الكتاب والسنة بخلاف الطوع لان كل سبع من الطوع صلا على حد حتى ان فساد السبع الثاني لا يوجب فساد السبع الاول بخلاف الفرض والله اعلم وأما في الآخرين فلا فصل أن فراهم جامعهم الكتاب ولو مسح في كل ركعة فلا يسقط كتاب فاتحه الكتاب أو سكت آخره سلا به ولا يكون مستدانا كان عامدا ولا هو وعلمه ان كان ساهيا كذا روى ابو يوسف عن أبي حمزة أنه يخبر بين

مرا التامه والتسبع والكوب وهذا جواب ظاهر رواه وهو قول أبي يوسف وحمد بن زيد الحارثي عن أبي
 حنيفة في عشر رواه الاصول أمان ربه العاشر ما عدا كان مستأجران كان ساءا فعله سعد بن الهو
 والصحيح جواب ظاهر الزاوية لمار وساع على وان مسعود بن أبي حنيفة ما عدا كان مستأجران المستأجر
 بالحارثي الأحرش ان ساء مرا وان ما سكت وان ساء - ح وهذا باب لا بدركه بالناس فالمرورى عم
 كالمروى عن النبي صلى الله عليه وسلم (وأما) بيان قدر العرا فالكلام فيه يقع في ثلاث مواضع أحدها
 بيان القدر المعروف الذي يتعلق به أصل الحوار والذي في بيان القدر الذي يخرج به عن حد الكراهة والثالث
 في بيان القدر المحض (وأما) الكلام فما مضى من العرا وما ذكر في قوله «وهما يذكر القدر
 الذي يتعلق به أصل الحوار» وعن أبي حنيفة في ثلاث روايات في ظاهر الرواية صدر أدنى المعروف بالآلة الثانية
 طوله كاتب أو قصر كقوله تعالى مدهامان وقوله ثم طرو فوله ثم من وسرو في أن القدر غير معدول
 هو على أدنى ما سأل له الاسم سوا كاتب أنه أو مادوم بعد أن جراً على هذا العرا وفي روايته قدر العرا بأنه
 طوله كما في الكري وأنه الذي أو بالآلة أناب وصارونه أحدنا أبو يوسف ومحمد وأصله قوله تعالى فاقروا
 ما ينسر من القرآن فهما من العرا وهو لولان مطلق الكلام بصرف إلى المعارف وأدنى ما ينسر
 المر به فارنا في العرا أن جراً أنه طوله أو بالآلة أناب وصارونه أو حقه صحح بالآلة من وجهين أحدهما
 أنه أمر عطل العرا وقراً أنه قصر درا والثاني أنه أمر بقر ما ينسر من القرآن وعلى لا ينسر
 إلا هذا القدر وما قاله أبو حنيفة أسس لأن القرا ما حود من القرآن أي الجمع معنى بذلك لأنه جمع
 السور فجمع بعضها إلى بعض وسأل مراتب التي قرأنا أي جمعة فكل من جمعة فقد قرأه وقد
 حصل معنى الجمع من هذا الصدر لا حجاج حروف الكلمة عبد السلام وكذا العرا باب قال الآلة
 التامه أدنى ما ينطلق عليه اسم القرآن في العرا فاما ما دون الآلة فقد نهر الأعلى من القرآن فقال
 سم الله أو الحمد لله أو سبحان الله فذلك قدرنا بالآلة التامه على أنه لا عسر له سم الله فإني العرا
 لأن هذا أمر به وبين الله تعالى فلا عسر فيه عرف الناس وقد نهر الصدر روى الرواية الأخرى وهي أن
 المعروف غير معدول وقال المعروف مطلق العرا من غير قدر وهذا يحرم ما دون الآلة على الحب والخاص
 الآلة قد نهر الأعلى في صدر القرآن ودال على الحوار فإن الآلة قد نهر الأعلى في صدر القرآن في الجمله الأخرى
 أن التسعة قد نهر الأفعال لا تصد القرآن وهي آلهامه وكلامها فما إذا قرأ على صدر القرآن فصد
 صاع به الحوار ولا يصرفه العرا لما يناسم الحوار كما ينسب القرا فالعرا به ينسب القرا فالعرا به ينسب القرا
 حقه سوا كان بحس العرا ولا بحس وقال أبو يوسف وحديثان كان بحس لا يجوز وإن كان لا بحس
 يجوز وقال الساجي لا يجوز أحسن أول بحس وإذا لم بحس العرا به سح ومثل عند ولا جراً فالعرا به
 وأصله قوله تعالى فاقروا ما تنسر من القرآن أمر بقر القرآن في الصلاة فهم قالوا إن القرآن هو المنزل بلغة العرب
 قال الله تعالى إننا أنزلنا قرآننا عربياً لعلهم يرجعون قرآننا فلا يكون العرا من قرآننا فلا يحرج به عن عهد الأمر ولا من القرآن سحر
 والأعجاز من حسب اللفظ رول روال الظم العرا فلا يكون العرا من قرآننا فلا يعجز عن الاعجاز ولا يحرم من على
 الحب والخاص إلا أنه إذا لم بحس العرا به فقد عجز عن مرعاة لفظه فصد عما به مرعاة معاً ليكون التكلف
 بحس الامكان وعند الساجي هذا ليس بقرآن فلا يجرى بقرآن هو أبو حنيفة يقول إن الواجب في الصلاة
 القرآن من حسب أوله ودال على كلام الله تعالى الذي هو صفة فأنه لما مضى من العرا والمراعاة والترص
 والترهب والناس والعظم لا من حسب أوله عري ومعنى التلاوة عليه لا يحلفين له طوله قال الله تعالى فاقروا
 الأولى وقال إن هذا إلى الصمب الأولى بحس إبراهيم وموسى ومعنا ما كان في كتبهم هذا اللفظ بل من دال على
 (وأما) ولهم إن القرآن هو المنزل بلغة العرب (فالحوار) عنه من وجهين أحدهما أن يكون العرا قرآناً لا

بل هو ما يسهل لها ما سرت لسانه الا وكان فاما التصرع فليس ركن عند المحققين من اصحابنا حتى سرت وعند
 الساقين ركن وهو قول بعض مسانحيه مال عصام بن يوسف وعلى هذا الخلاف الاحرام في باب الخلع ان سرت
 عندنا وعند ركن وعمر اخلاف ان عندنا يجوز ما العمل على العرص ما يجوز للعرص وصرعه منه وسرعى
 العمل قبل التسليم من غير بحر عنه حديث وعنده لا يجوز ووجهه انما على ذلك الاصل ان التصرع لما كان سرتا
 حارا ما أدى العمل بحر عنه العرص كما سادى لها ووجهه ان ركن عندنا ما كان ركنه وانما العرص
 ما كانه فمضى التصرع عنه انما وجهه قول الساقين ان حذر الركن موجودا وفيه ما ذكرنا وكذا وجد علامه
 الاركان بها لا سيما لا تدوم بل تنقضي والتلذذ عليه انه سرتا لصحهما ما سرتا لسان الاركان بخلاف السرتا
 (ولنا) قوله تعالى ود كراسم ربه صلى الله عليه وسلم على ان ذكرنا في التصرع عنه بحر في العرص والاسدلال
 بالآثار من وجهين احدهما ان معنى العطف بحر في العرص ان لو خذ الصلا عسدا كراسم الله تعالى ولو
 كانت التصرع بحر كذا كانت الصلا موجودا عند ذلك كذا لعله انعدام الى في حال وجود ركنه وهذا
 خلاف النص والثاني ان العطف بمعنى المعار من المعطوف والمعطوف عليه ولو كانت التصرع بحر كذا لا معنى
 المعار لانها تكون معنى الصلا ومعنى السلي ليس بحر ان لم يكن عنه وكذا ما يوجد بها عند السرتا لاحد
 الركن فانه يصر الصلا بها ولا سلطان اسم الصلا عليها سائر السرايط فكأن سرتا وكذا علامه السرتا بها
 موجودا فانما يسمي بها حكمها وهو وجوب الارحام من محظورات الصلا على ان العلامة اذا كانت اخذ
 لا تسقط بها الخذلان فانها العلامة كادته واما قوله سرتا لها ما سرت لسانه الا وكان فاما التصرع فليس ركن عند
 الساقين بل هو ما يسهل لها ما سرت لسانه الا وكان فاما التصرع فليس ركن عند الساقين بل هو ما يسهل لها ما سرت لسانه الا وكان
 لما لم يسهل لها ما سرت لسانه الا وكان فاما التصرع فليس ركن عند الساقين بل هو ما يسهل لها ما سرت لسانه الا وكان
 في فصل في ما سرتا في الاركان حمله الكلام في السرايط انما هو ان نوع من المصعد والمصدى جميعا وهو
 سرتا في اركان الصلا ونوع من المصعد وهو سرتا في اركان الصلا بالامام في صلاته (انما) سرتا في اركان
 الصلا (فيها) الظاهر من وجهين احدهما المحقق والحكمة والظهور المحقق في طهار النوب والسنة ويمكن
 الصلا من الصلوة المحقق والظهور المحقق هي طهار أعضاء الوضوء عن الحدث وطهار جميع الاعضاء
 الظاهر عن الخفاء (انما) طهار النوب وطهار البدن عن الصلوة المحقق وقوله تعالى ودان يطهروا واداب
 يطهروا النوب يطهروا البدن الى (واما) الظاهر عن الحدث والخفاء وقوله تعالى يا ايها الذين آمنوا
 الصلا فاعلموا وجوهكم الى قوله ليطهروكم وقوله صلى الله عليه وسلم لا صلا الا تطهروا وقوله عليه الصلا
 والسلام لا صلا الا تطهروا وقوله صلى الله عليه وسلم معاص الصلا الطهور وقوله تعالى وان كنتم حسا فطهروا
 وقوله صلى الله عليه وسلم يحس كل شعر حياه الا فادوا الشعر واتقوا السر والاعفاء هو التطهر فذلك السمع
 على ان الظاهر المحقق عن النوب والبدن والحكمة سرتا حوار الصلا والمفعول كذا نصي من وجه
 احدهما ان الصلا حذمه الرب ويقطعه حل حاله وعم نواته وحذمه الرب ويقطعه بكل الممكن فرض ومعلوم
 ان الصلوة من شئ الله تعالى سرتا طاهر ونوب طاهر على مكان طاهر تكون ابلغ في التعظيم واكمل في الخدمة
 من اقام سرتا محس ونوب محس وعلى مكان محس كذا حذمه المألوف في الساعد وكذلك الحدث والخفاء
 وان لم يكن محس من ربه في محاسن معونه فوجب اعتباره ما حل به الا ترى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 لما أراد ان يصاح حذمه من العان رضى الله عنه امسح وقال اني حسب ارسول الله فكان تمامه بخلاف التعظيم
 على انه ان لم يكن على أعضاء الوضوء محاسن وأساها لا يتناول من النوب والوضوء لا على أعضاء ما به ما به
 ما النوب والوضوء فصب عليها تطهروا لها من الوضوء والنوب مصفى الى ربه والطهارة فيكون أقرب الى التعظيم
 وأكمل في الخدمة من أراد ان يرمي من شئ المألوف للخدمة في الساعد ما به مكلف السطيف والريين وليس
 أحسن منه فتمت ما به وطهرا كان الفصل للرحل أن يصل في أحسن ما به وأما نظرها التي أعدها في الركن

ونحو ان الناس وكاتب الصلاة معهما أوصل من الصار مكسوف الرأس لما في ذلك تألم في الاحرام والثاني انه
 أمر بعمل هذه الاعضاء الطاهر من الخبث والنجاسة كذا يظهر بالظاهر والعن والخد والكبر وسو القلى
 بالمسح وتعود ذلك من أسباب المآثم وأما لاراله الخبث يظهر الان تمام الخبث لاني الصاد واعتد به في
 الخبث لا يرى انه يجوز اذا الصوم والركا مع تمام الخبث والنجاسة وأورد في ذلك الايمان بالله تعالى الذي هو رأس
 العبادات وهذا لان الخبث ليس بعصه ولا سب مآثم وما ذكرنا من المعاني التي في باطنه أسباب المآثم فأمر
 بعمل هذه الاعضاء الطاهر دلالة وسما على طاهر الا ان من هذا الامور وظهر العن عما واصل بالصنع
 والعمل والثالث انه وجب عمل هذه الاعضاء سكر النعمة ورا النعمة التي وجب لها الصلاة وهي ان هذه
 الاعضاء وسأل الى اسمع اني علمت به بل هما ان حل نعم الله تعالى فالسهم سائر وخصص ما يحتاج اليه
 والرحل في ما الى معاصد الوجه والرأس حل الخواص وجهها التي ما عرفت عظم نعم الله تعالى من العن
 والاعضاء والعلم والادب التي هي الصبر والتم والثوب والصنع التي هي تكون اللين واللين والوصول الى جميع
 التيم فأمر بعمل هذه الاعضاء سكر المآثم وسأل الى هذه التيم والرابع امر بعمل هذه الاعضاء سكر
 لما ارتكب هذه الاعضاء من الاحرام اذ ما ارتكب حل المآثم من أحد الحرام والمسي الى الحرام والطرائق
 الحرام وكل الحرام وبهاغ الحرام من العفو والتكذب فأمر بعملها سكر الذنوب وهو وردت الاحبار
 يكون الوصو سكر المآثم فكأن مؤيد لما هنا (وأما) طهار مكان الصار فلقوله تعالى ان طهرا في
 لطافين والعائكة من الزرع الصعود وقال في وضع والقاع من الزرع الصعود وما ذكرنا الصلاة خدمه الزب
 تعالى وبطنه وخدمه الموحود المستحق اذ وبطنه بكل الممكن فرض وأذا الصلاة على مكان طاهر أورد
 الى التعميم فكان طهار مكان الصلاة شرطاً وهو روي عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه من
 الصلاة في المربة والمحرر ومعاضد الابل وهو ارفع الطرق والجوام والمصر وهو طهر لله تعالى امامه
 النبي من الصلاة في المربة والمحرر فكأنهما موضع المعاسة وامام معاضد الابل بعد فعل ان في النبي فيها
 اما لا يخلو من المعاصيات عاد لكن هذا سبيل عاروي من الخبث صلو في حرائص العن ولا يصلي في معاضد
 الابل مع ان المعاضد والمرائض في في المعاصيات وسئل في النبي ان الابرار على المصلي فيصلي
 عما بعد صلاته وهذا لا سبب في العن واما اوارع الطرق فيصلي ام لا يخلو من الارواب والاول عاد فعلى هذا
 لا فرق بين الطريق الواسع والصنوق في النبي فيها انه يصبر به المار وعلى هذا اذا كان الطريق واسعا
 لا تكرر وحكي ان سماعه ان يجهدا كان يصلي على الطريق في البادية واما الحمام فعلى النبي دسه انه مصب
 النسلان والمعاصيات عاد فعلى هذا الوصل في موضع الحماي لا تكرر وفعل معنى النبي فيه ان الحمام بين السلطان
 في هذا تكرر الصلاة في كل موضع مع سوا عمل ذلك الموضع او لم يعمل واما المهر فعلى انما هي عن ذلك
 لما فيه من التمهيد بالمرور روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لعن الله المهر وادعوا وادعوا انهم مساحد
 فلا يصعدوا ويرى نعتي مسحداً وروي ان عمر رضي الله عنه رأى رجلاً من بني النضير وحلصه لي يال الى فرماداً القرامير فقل
 الرجل انه يقول القرامير فقل منظر الى السماء فمارال به حتى سبه في هذا يجوز الصلاة وتكرر وفعل معنى
 النبي ان الممار لا يخلو من المعاصيات لان الجهال يسرون عما سرف من القصور فصولون وسعوطون حائنه فعلى
 هذا لا يجوز الصلاة لو كان في موضع من هؤلاء ذلك لانعدام طهار المكان واما ان يثبت الله تعالى في النبي
 عندنا ان الانسان مهي عن الله ودعى سطح الكعبة لما فيه من ركة العظم ولا يجمع حوار الصلاة عنه وعند
 السابقي هذا النبي للامداد في الوصل على سطح الكعبة وليس من بدس لا يجوز صلاته عند وسدد كر
 الكلام وما بعد ولو صلى في بيت فيه عماريل فهذا على وجهه اما ان كاتب القاعد مطبوعه الروس أولم يكن
 مطبوعه الروس فان كاتب مطبوعه الروس فلا بأس بالصلاة ولا ما يقطع حرج من ان يكون عماريل

وانهض السور وعلى عه ماري ن سول الله صلى الله عليه وسلم اهلن الله من به عقال طرنا سورا
 ووجه وجهه وروى ان حرمل عليه السلام اسد من رسول الله صلى الله عليه وسلم ودينه امان كيف اذ لم
 وفي البعاد امه عاتل حول روجه في يوم يوم روجه او بعد روجه وناو وراي انكم من صوره او من
 فمكر اصلا منه سراكب في وجهه اعلم اي له او من عاتل او من سارها فاستنك كراهه
 ان تكون في وجهه اقله لا به بعد الا وان راكبا في صور اقله او يصح اعلم لا نكر لعلم شه
 والاصلا بعد الاوان وكذا نكر المحول اي به في صور على سفته او صغته او على السور ولا روى
 الوسايله الصغاه ان حرمل عليه السلام در اذ دخل في ماء غلب اوسو ولا يرقى به لا تنصه ان يركب
 وكذا عن التعليل في السور والآثار على المنار وروى عن اوسايله الصغاه اعلم على سكره لاني هذا الصبح من
 التسهله السور لما فيه من سندها وروى عن عاتل ومن الله عيا اما فاقاب دخل رسول الله صلى الله
 عليه وسلم في بني وثا يستمر سرفه عاتل فيقولون وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى عرفت الكراهه
 في وجهه فاحد في وجهه سلفا عرفه او عرف من وان كانت الصور على السور والوسايله الصغاه ومن
 لها من الارجل لا نكر لما فيه من امانها واولا لعل احد في حرمل صلى الله عليه وسلم وشبهه روى الله
 بها ولو روى على هذا التماس فان كانت الصور في موضع مفرد نكر لما فيه من السهله اذ الصور والاسلام
 ركبا انا كانت اما في موضع لان معنى التعليل يحصل سرفه السور فاما ان كانت في موضع
 فلهذا من السهله من الالهة دون التعليل هذا اذا كانت الصور كثير فاما اذا كانت في موضع
 فاطمن بعد فلا من بالامر هذا الصغاه من سندها وروى الله كان على حاتم اي موسى دمايان
 وروى الله ما وجد حاتم دمايان على عهد عمر رضي الله عنه كان على فقهه اشد ان يتم ارجل له صباه ويحصل
 ان تكون دغ في اسدا حاته اولان الفصالي في سرفه من هذا كان حاد لان الله صال في وجهه سلفا من سلفه
 ما من سلفا وبعث اهل ماذكر ما من الكراهه في حور ما طروا فاما صور مالا حاد له كالصور ويحسب هذا
 فوجه الكراهه لان هذا الصور لا يند ن عاتل ما ليس في ربح فلا يحصل التسهله وكذا انهي اعلم
 عن صور روى اروح لما روى عن علي رضي الله عنه انه قال من صور عاتل في اروح كانت يوم امدا ان يقع
 فيه اروح وليس يافع فاما من سرفه رما لا ربح لما روى عن اس عاتل وروى الله عنه انه من صور راعي
 اتصور رفات كيف اذ سمع وهو كسي فعالان لم يكر لم يعلل فعال الاسعار ونكر ان يكون على المنه في
 حاتم او عاتل سرفه لان وجهه اقله يحب بقاءه او الماحد كذا قال الله تعالى في بيوت اذن الله ان يرفع ويذكر
 فيها اسمه يسبح له فيها المنذر والخال رحال ومعنى التعليل لا يحصل اذا كانت سلفه المسجل في هذه المواضع
 لا لم لا يحصل في الادوار وروى ابو يوسف عن اي حقه انه قال هذا في ساحة الجماعة فاما سحنه السور في
 يسهل ما من بان يكون وله الى هذه المواضع لا يسهل له سرفه الماحد في حور عه وكذا التماس في روى
 سحنه سحنه الجماعة ولو روى من هذا السحنه حارب صلاته عند سانه الهما وعلى قول سرفه من عاتل
 المر مني لا حور وعلى هذا اهل في ارس معصيه او صلى وعلم يومه صوب لا حور وعنده وجهه قوله من
 العباد لا تادي عاهوم من عه (ولما) ان الهى ليس في اتصال فلا يجمع حوار الصلا وهذا اذا لم يكن من
 المسحورين هذه المواضع حائل من سرفه او حذر او يتوكل ان كان منها سائل لا نكر لانه ان التعليل حاصل
 في سرفه عه عكر (وها) سرفه لعله تعالى في آدم حذر واز منكم عند بل سحنه في سواحي
 الزبه ما تروى العور والمسحنه الصغاه فقد اضر عوارا العور في الصلا وقال النبي صلى الله عليه وسلم لا
 صلا مثلها من الاتجار كي بالخاض عن الله لان الخ من دليل الخوخ قد كرا الحسن واراده الخوخ فلا يركب
 بين ما روى الخاضع الا انه ولا من سرفه العور حال الصغاه من روى الله تعالى من ما سانه حاتم وانه من عه ومرت

وإذا كان السرور ما كان الامسكاي ما مع احوار الصلا سرور والكلام في ان ما يكون عور وما لا يكون
 موم به كتاب الاستصسان واعمال الحاحه هي الى سان المقدار الذي عجم حوار الصلا فهو ليل الامسكاي
 لا عجم الحوار لما فيه من السرور لان التلب لا يخلو من ليل سرور عاد والكبر عجم لعدم السرور واحلف
 في الحد العاصل من القليل والكبر فقد رآه حسمه وحسد الكبر بال ربح فعلا الز ربح وما فوه من العصور
 وما دون الز ربح فليل وانو يوسف جعل الاكبر من النصف كبر وما دون النصف ولسلا واحلف الز وانه
 صه في النصف له في حكم القليل في الجامع الصغير في حكم الكبر في الاصل وصه قول أي يوسف ان القليل
 والكبر من المعالاب فاعما تظهر بالغا لها كان معا له اول منه وكبر وما كان معا له ا كرمه وهو
 فليل (ولهما) ان السرور اقام الز ربح مقام الكل في كرمه في المواضع كافي حالي الز اس في حق المحرم ومصحح ربح
 الز اس كذا هي اذا موضع وضع الاحباط وما قوله ان القليل والكبر اسما المقابله فاعما مرف ذلك
 مما له فهو السرور فدخل الز ربح كرم في نفسه من عزمها له في بعض المواضع على ما يباين فلم لا احسنه
 في موضع الاحباط ثم كرم الامسكاي سوى منه العصور الواحد والا عضا المشرفه حتى لو انكسب من
 اعضا مشرفه ما لوجع لكن كرم عجم حوار الصلا ومري في العور العليظه وهي القليل والذروا عجم
 كما نجد ويحرم من الناس من قدر العور العليظ ما درهم بعلط الامر ها وهذا عرسه بلان العور العليظه
 كلها لا يذلي على الدرهم ومقدرها بالدرهم يكون بحسب الامر ها العليظه معكس القصة وقد كرم في الز نادا
 ما يدل على ان حكم العليظه والخفيه واحده فاه قال في امرها صلب فانكسب من سرها ومري في طهرها
 ومري من ربحها ومري من خدائها ان كان بحال لوجع بلع الز ربح مع اذا الصلا وان لم يربح لا عجم وقد جع
 من العور العليظه والخبه وعجمه وهما الز ربح من ان حكمه لا يخلو وان الخلاي بهما واحد وهذا في حاله
 القدر فاما في حاله المحرم فلا ينسكاي لا عجم حوار الصلا بان حصره الصلا وهو عر بان لا يحدو بالسرور
 ولو كان به نوب محس ولا يخلو ما ان كان الز ربح منه طاهر او اما ان كان كله محس فان كان ربحه طاهر لم يحر
 ان يصلي عر بانا ليجب عليه ان يصلي في ذلك النوب لان الز ربح ما فوه في حكم النكاح كافي معجم الز اس
 وحلي المحرم ربح الز اس وكما مال رأب فلا وان عجمه من احدي جهاته لا ربح فدخل كان النوب كله طاهرا
 وان كان كله محسا والظاهر منه اول من الز ربح وهو بالخاري قول اي حسمه وأي يوسف ان سا صلي عر بانا
 وان سا مع النوب لكن الصلا في النوب افضل وقال محمد لا يحرره الامع النوب وحده فوله ان ربح استعمال
 الخاصه فرض وسر العور فرض الا ان سررا ور اهمها وا كدهما لا نه فرض في الاحوال اجمع وفرضه
 ربح استعمال الخاصه معصوم على حاله الصلا وصار ان الا هم وسر العور ولا يحدو والصلا بدونه وتعمل
 استعمال الخاصه ولا نه لوصلي عر بانا كان باركافرا من سائر اورد والقلم والز كوع والسجود ولو صلي في
 النوب العن كان باركافرا واحدا وهو ربح استعمال الخاصه فقط فكان هذا الخاب ا هو وود قالت عاسه
 رضي الله عنها ما حرم رسول الله صلى الله عا ه وسلم من سمن الاحبار ا هو به ان سبي يلبس فعليه ان يتحار
 ا هو به (ولهما) ان الخاسر في ان ربحه في حق الصلا على السوا الا ترى انه كذا يحدو الصلا حاله الاحبار عر بانا
 لا يحدو مع النوب المباد نحاسه ولا يمكن اقا ه احدا العرض في هذا الحاله الا يزل الآسره وطب فرضهما في حق
 الصلا فغيره عجمه كرم ما فعل الا ان الصلا في النوب افضل لما ذكر محمد (ومها) استعمال القليل له وله تعالى قول
 وجهك سطر المسجد الحرام وحده ما كرم فولوا ووجهكم سطر وول النبي صلى الله عله وسلم لا عمل الله صلا
 امرى حتى يصنع الطهور ومواضعه سعل القليل وهو قول الله كرم عله اسما عله والا صل ان استعمال القليل
 للصلا شرط ران لا يعمل معا بدليل انه لا يحب الاستعمال معاهو وأن العبادات وهو الاعمال وكذا في عامه
 العبادات ان الز كوا والصوم والحب واعما عر بر طاق باب الصلا سر عان عجمه مدر ما ورد السر عر به

وقد اوزرنا رداني اصل العاصم في هذا الكلام في هذا السرطان المصلي لا يجوز ان كان راعى الاستعمال أو كان يصرعه فان كان وادواح عليه التوجه الى القبله ان كان في حال المساهده الكعبه فليصلي بها أي حجه كانت من جهات الكعبه حتى لو كان معروفاً عن مدونه الى حصى منها لم يحرك قوله تعالى قول وجهك منظر المسجد الحرام وحسب ما كنتم قولوا ووجهكم منظر وفي وسعه قوله الوجه الى عينا فاصب ذلك وان كان باساع الكعبه عاصمها عن التوجه الى حجهها وهي الحارث المصوبه بالا مازات ابداله عليها الى عينا وبعبر الحجه دون العن كناد كرا الكرحي والاراضى وهو قول باسمه صاحبنا عازرا التهور فذل بعضهم المعروض اصابه عن الكعبه بالا حجاب والتهري وهو قول اني عندنا الصري حتى ذلوا ان من الكعبه سطر وجه قول هولاء قوله تعالى قول وجهك منظر المسجد الحرام وحسب ما كنتم قولوا ووجهكم منظر من غير فصل بين حال المساهده والعصه ولا لزوم الاستعمال الحرمه الفقهه وهذا المصلي في العن لاني الحجه ولا من قبله لو كانت الحجه لمكان معني له اذا احبب فاحط الحجه بمره الاماد لظهور وجه في احباد معني ومع ذلك لا يبره الاماد للاحلال بين اجتماعا يدل ان قوله في هذا الحجه عن الكعبه بالا حجاب والتهري وجه قول الاول ان المبرص هو المعدو عليه واصابه العن عن معدور عليها فلا يكون معروضا ولا من قبله لو كانت الحجه في هذه الحاله بالتهري والاحباد لردوب صلاه بين الحوار والساد لانه ان اصاب عن الكعبه بصر به حارب صلاه وان لم يصعب عن الكعبه لا يجوز صلاه لانه ظهر خطأ معني الا ان يحمل كل محرمه صلاه حلال المذهب الحنفي وقد عرف صلاه بين اصول التسعه اما اذا حبل من قبله الحجه وهي الحارث المصوبه لا يصور طهورا احتياطاً قبل الحجه في هذه الحاله مبرله عن الكعبه في حال المساهده والله تعالى ان يحل اي حجه سا دلها على احلال الاحوال والمبرص الاسارى في قوله تعالى ولست منها من الناس ما ولا هم عن صلوات التي كانوا عليها لانه المبري والمبري معني من يسا الى صراط مستقيم ولا هم جعلوا عن الكعبه فله في هذه الحاله بالتهري وانه معني على محرمه هذا القبل من صرامار والحجه صارت قبله باحبادهم المصلي على الامارات القبله عليها من القوم والسمس والغير وعبر ذلك فكان ثبوت الاحباد بالتهري وهذا ان من دخل بلد ريا الحارث المصوبه بها عن الكعبه الوجه الهال والتهري له التهري وكذا اذا دخل محله الا حجاب له ويحصر به اهل المسجد لا يجوز له التهري بل يجب عليه السوال من اهل المسجد لان فهم علموا بالحجه المسعه على الامارات فكان ثبوت الثاني بالتهري وكذا ان كان في اثار والسا ممتعه وله علم بالاستدلال بالقوم على القبله لا يجوز له التهري لان ذلك ثبوت التهري وانه من ان من الكعبه لسب سطر بل الفصل ان لا يبري الكعبه لاحتمال ان لا يحادي هذه الحجه الكعبه فلا يجوز صلاه ولا حجه لهم في الاله لاهما ساول حاله القدر والقد حال ساهد الكعبه لاهال البعد عنها وهو الحجاب عن قولهم ان الاستعمال الحرمه البعد عن ذلك حال البعد على الاستعمال البادون حال الحرجه واما اذا كان باحباد لا يجوز ان كان عاخر ان سبب عدم من الاعذار مع العلم بالقبله واما ان كان عجز سبب الاستسنا فان كان عاخر البعد مع العلم بالقبله فله ان يصلي في اي حجه كانت ربه فاعبه الاستعمال يجوز ان يحل على من العدو في صلاه الخوف أو كان محال لو اسفل القبله بعله العدو وطاع الطرم والسبع او كان على لوح السبع في الصلوة وجهه الى القبله من سالا او كان من صلا عكبه ان عول سببه الى القبله وليس يحصره من يجوز له الهال ويجوز ذلك لان هذا سطر طراده وسقط عند الحرجه وان كان عاخر سبب الاستسنا وهو ان يكون في المنار في سببه مطلقه او لا علم له بالا مازات ابداله على القبله فان كان يحصره من سببه عنها لا يجوز له التهري لما دلل على صحة السوال فان لم يسأل ويصلي فان اصاب حار والادلال لم يكن يحصره احد حاره التهري لان المكلف بحسب الوسع والامكان ليس في وسعه الا التهري فقولنا انما بالتهري له قوله تعالى فاما قولوا فموجه الله وروى ان اجتماع رسول الله صلى الله عليه وسلم بصر واعدا لاسنا

وصلوا ولم يتركوا عليهم النبي صلى الله عليه وسلم فدل على الحوار فادخل الى حبه من الجهاب ولا يحملوا ما نزل صلى الى
 حبه من الصرى أو يدور الصرى فان صلى يدور الصرى ولا يحمل من أوجه امانا كان لم يتجر من الله صلى ولم يسل في حبه
 القبله او حطر من الله صلى في حبه الله صلى من غير يتجر أو يتجرى ووقع يتجر به على حبه صلى الى حبه أخرى لم
 ينع علم الصرى أما إذا لم يتجر من الله صلى ولم يسل صلى الى حبه من الجهاب فلا يصل هو الحوار لان مطلق الجهاب
 فيه ليس بغير عدم دليل بوجه الى حبه السكبه من السؤال والصلى ولم يوجد لان الصرى لا يتجر عليه اذ لم
 يكن سا كافا صلى على هذا الحاله ولم يتجر من الله صلى صار من الجهاب الى صلى الم اوله له طاهرا فان طهرا
 حبه السكبه تفر الحوار فاما اذا طهر حطاه من ان اعلى الظلام ومن صلى الى غير حبه السكبه او يتجر
 ووقع يتجر به على غير الجهاب الى صلى الجهاب كان بعد القراع من الصلا بعدوان كان في الصلا يستقل
 لان ما حصل حبه ليس بغير عدم الامور مثل عدم وجود كالا حبه اذا طهر نص بحضاره وأما اذا سئل ولم يتجر
 صلى الى حبه من الجهاب فلا يصل هو العباد فادخل في الصواب في غير الجهاب التي صلى اليها ما يمين أو
 بالصلى تقرر العباد وان طهر أن الجهاب التي صلى اليها قبله كان بعد القراع من الصلا أسرا ولا بد له من
 سئل حبه السكبه هو صلى صلاه على السكبه أحمل أن تكون الجهاب التي صلى اليها قبله واحمل أن لا تكون
 فان طهرا لم تكن له فظهر أنه صلى الى غير القبله وان طهرا ما كان قبله فظهر أنه صلى الى القبله ولا يتجر
 بالحوار في الانداس والاحتمال لي يتجر من الله صلى على الاصل وهو العدم يتجر من أصحاب الحال فادخل
 انه صلى الى القبله على الحكم بأصحاب الحال ومن الحوار من الاصل وأما اذا طهر في وسط الصلا روى عن أبي
 يوسف أنه صلى على صلاه لما قبله في ظاهر الرواه يستعمل لأن روى في الصلا ما على السكبه في طهر
 القبله أما الصلى أو بالسؤال من غير صار حاله هذا أقوى من الحاله الاولى ولو طهر في الانداس لا يتجر
 صلاه الا الى هذا الجهاب فكذلك اذا طهر في وسط الصلاه وصار كل روى اذا دبر على القيام في وسط الصلاه أنه
 يستعمل لماد كرا كذا هذا أو أما اذا يتجرى ووقع يتجر به الى حبه صلى الى حبه أخرى من غير يتجر فان احطأ
 لا يتجر به بالاحتمال وان أصاب في ذلك في ظاهر الرواه وروى عن أبي يوسف أنه يتجر (ووجهه) أن
 المقصود من الصرى من صلى أنه أصاب يتجر به كذا هذا وجه ظاهر الرواه أن القبله حاله الانداس هي الجهاب التي
 مال اليها الصلى فادخل في المال اليها عند عرض عما هو عليه مع القدر عليه فلا يتجر من ركب الوجه الى
 انحراف المصوب مع القدر عليه يحصل في الاولى لان السطر هو المصوب لما الطاهر حبه مع وقد وجد
 فاما اذا صلى الى حبه من الجهاب بالصلى ثم طهر حطأ فان كان قبل القراع من الصلاه اسدأ الى القبله وام
 الصلاه لما روى أن أهل الشام ما بهم من القبله الى بيت المقدس اسدأوا كسهم وأعوأ صلاه ولم يأمرهم
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بالاعاد ولا في الصلاه المودا الى حبه الصلى مودا الى القبله لانها هي القبله
 حال الانداس فلام في لو حوت الاسماء ولا في سئل الرأي في معنى انتساح النص ودالوا حوت نطلال العمل
 بالمسوح في زمان ما قبل المسح كذا هذا وان كان بعد القراع من الصلاه فان طهر أنه صلى عنه أو سر يتجر به
 ولا يلزمه الاعاد الاستلاب وان طهر أنه صلى مسدرا السكبه يتجر به عندا وعندا في الآخر وعلى هذا
 اذا استبهم القبله على قوم حضروا وصار اجتماعه حارب صلا الكل عندا الا صلا من عدم على امامه أو علم
 عندا فاما وجه قول الساقى انه صلى الى القبله بالاحتمال وقد طهر حطأ نعم وسئل كذا اذا يتجرى صلى
 في ثوب على طين أنه طاهر من صلى به يتجر به وطره الاعاده كذا هذا (ولنا) أن قبله حال الانداس
 هي الجهاب التي يتجر اليها وقد صلى اليها صر به كذا اذا صلى الى انحراف المصوبه وأدلل على أن قبله هي
 حبه الصرى النص والمفعول أما النص فقولنا تعالى فاما قولناهم وجه الله في بعض وحوا البأول بقوله

انه وصل حرما اندر وصل به وجهه الله صلى الله عليه وسلم في كل يوم خمس مرات
 الى بيته لا هم وموافاقه قبل الله تعالى به من صر كان منهم في انقلب وعمر قول النبي صلى الله عليه وسلم
 لمن اكل من اكله صومه ثم على صومك فانما اطعم الله وسلك وان وحدا اكل من الصائم بعده لكن لم
 يكن فامداده اصاب فضله الى الله تعالى وصبر مقدورا كانه لم ياكل كسفه هما اما كان يوجهه الى هذا
 الخلق من غير قصد به حسب اتي مجموع ما في وسعه وامكاه اصاب الرب سبحانه وتعالى ذلك في ذاته وحده
 مقدورا كانه توجه الى القله (واما) المعقول فلا كرا انه لا سئل له ان يصابه عن الكعبة ولا الى اصابه
 جهما في هذا الحالة لعدم الدلائل الموجبة لها والكلام في التكليف بالصلوات وسوجه وسكف مالا يصح
 الوضوع يمنع وليس في وسعه الا الصلا الى جهة القصر فيصعب عليه فيه مرة في هذا الحالة ويرى هذه
 الخطة حاله العزيمه عن الكعبة والمغرب حاله العذر واعايرى القصرى سرطان الصلوات القياس
 لا لاصاه الفصل و به من انه ما حظا فله لان فله جهة القصرى وقد دلت على هذا اختلاف مسئلة الثوب لان السرط
 هناك هو الصلا بالثوب الظاهر جمعه لكه امر باصافه بالقصرى فاسلم يصيب انفسه السرط فلم يجر اما
 ههنا فالسرط اصغال القصد و فله في هذا الحالة ودنا سعلها بوا عن وانه اعلم ويخرج على
 ماد كرا الصلوة عك حارج الكعبة امان كان في حال مساهد الكعبة لا يجوز صلاته الا الى عن الكعبة لان
 فله حاله المساهد عن الكعبة بالنسب ويجوز ان اى الجبابر الكعبة مساهدا كان مساهدا لخرها
 لوجود ثوبه الوجه سطر الكعبة فان صلى متفرعا عن الكعبة غير واحد لى به لم يجر لانه رول اتوجه الى
 مسئلة مع القصد عليه وسرط الصلا لا سعتا من عر عذر (م) ان صلواتا حاصلة لا يجوز اما ان صلواتا
 حول الكعبة مساهدا صلا واما ان صلواتا الى جهة واحدة مساهدا فليس فان صلواتا الى جهة واحدة حارب سلامتهم
 اذا كان كل واحد منهم متفلا حرا من الكعبة ولا يجوز لهم ان يصاموا يريد على حائط الكعبة ولو سطر
 ذلك لا يجوز صلا حاور الحائط لان الواجب حاله المساهد استعمال عيها وان صلواتا حول الكعبة مصلح
 حار لان الصلا عك يودى فكذلك من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم الى يوم مساهدا والافضل الامام ان يصيب
 في مقام اراهم صلوات الله عليه ثم صلا الكل حار سوا كانوا اقرب الى الكعبة من الامام او ابعد الصلا من
 كان اقرب الى الكعبة من الامام في الجهة التي صلى الامام اليها ما كان عذما على الامام بمقداره فيكون
 طهر الى وجه الامام او كان على عن الامام او سار مساهدا من مثل الجهة ويكون يظهر الى الصلابة
 مع الامام ووجهه الى الكعبة لانه اذا كان مساهدا في الجهة لا يكون مساهدا فلا يصح اخذوا به بخلاف
 ما اذا كان اقرب الى الكعبة من الامام من غير الجهة التي صلى اليها الامام لانه في حكم المساهد الامام
 والمعامل ليس يصلح ان يكون مساهدا بخلاف المقدم عليه وعلى هذا انما قاسم امرأ بحسب الامام
 الجهة التي صلى اليها الامام وعوى الامام امامها فسد صلا الامام لوجود اتحادا في صلا مطلقه مسهركه
 وسد صلا القوم عدا صلا الامام ولو قام في الصف في وجهه الامام لا سدد صلا الامام لانه في حكم
 كما حلف الامام وسدد صلا من على عيها وسارها ومن كان حلقه اعلى ما ذكر في موضعه ولو كانت الكعبة
 مهيمنة فغلب الناس حول ارض الكعبة وصلواتها كذا او صلى به فردا ووجهها الى حر مباحا وقال السابى
 لا يجوز الا اذا كان بين يده سر وجهه وله ان الواجب استعمال القلب واللب اسم لا معه والبا جمعا لا انا
 كان بين يده سر لا هامن نواح القلب فيكون مساهدا لخر من القلب معنى (ولنا) اجماع الامة في الناس
 كانوا يصلون الى القبعة حين رفع السابى في عهدنا من الرير حين نبي القلب على قواعد الخليل صلوات الله عليه و
 عهدا للحجاج حين اعاد الى ما كان عليه في حاله وكاتب صلاتهم معصية بالخوار و به من ان الكعبة اسم للقبعة
 سوا كان عيها او لم يكن وقد وجدنا توجه اليها الا انه يكره ان اتحادا لخر لانه من استعمال الصور العبر

وروى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك في الصلاة وروى ابنه لما رفع اليه يدها من راسه
 معاً في الصلاة في ذلك الوقت، فكان ذلك علة السر لهم وعلى هذا ادعى على طهارة الكعبة حارب صلاته عندما
 وان لم يكن بين يده سر وعنده الباقى لا يجوز بدون السر والصحيح قول المالك زمان الكعبة اسم العروة ولا
 الباء لا حرمته له بهذا لانه لو تنزل الى عروسة أخرى وعلى هذا لا يجوز بل كانت حرمته لا يصح بالعرصة المحرمة
 وانما ان عليه ان صلى على حل أي من حارب صلاته بالاجتماع ومعنا ان لا يصلي الى الباء بل الى القوا
 دل ان العبر للعرصة والقوا دون الباء هذا اذا صلا خارج الكعبة فاما اذا صلا في حوز الكعبة فالصلاة في
 حوز الكعبة حار عند عامة العلماء فله كذب او كونه وقال مالك لا يجوز اذا المسكن في حوز الكعبة
 وحده قوله ان المصلي في حوز الكعبة ان كان مسجلاً فيه كان سداً راجحه أخرى والصلاة مع اسدبار العبد
 لا يجوز فاحذ بالاحسان في المسكنات فاما في الطوق بالامر بها أو سحر وصار كالطريق في حوز الكعبة
 (ولما) ان الواجب استعمال سر من الكعبة عرصة واعاد بن الحار فله بالسر وع في الصلاة واحوجه اليه
 ومضى صارت له فاسد باره في الصلاة عن سرور كونه مسجلاً فاما الاخر التي لم يوجه اليه لم يصر في
 حقه فاسد باره لا يكون مسجلاً وعلى هذا ينبغي ان صلى في حوز الكعبة ركعة الى حقه وركعة الى حقه أخرى
 لا يجوز صلاته لانه صار سداً راجحه التي صارت له في حقه نفس من سرور والاحتراف من سر
 سرور مسدداً للصلاة بخلاف الثاني عن الكعبة ادعى بالنعرة الى الخفاف الاربع بان صلى ركعة الى حقه ثم
 تحول رآه الى حقه أخرى صلى ركعة اليه هكذا حار لان مال لم يوجه الى الاحتراف عن العبد نفس لان الخفة التي
 يصري اليها ما صارت له من كل طرف والاحتماد في تحول رآه الى حقه أخرى صارت له من كل طرف في
 المسئلة ولم يزل ما أدى بالاحتماد الاول لان ما مضى بالاحتماد لا نفس باحتماد مسدداً في الاحوال
 كلها الى العبد فلم يوجه الى الاحتراف عن العبد نفس في العرق لم لا يحلوا ما ان صلا في حوز الكعبة فعلق أو
 مضطرب حلف الامام فان صلاوا اجتماعه معطى حارب صلا الامام وصلا من وجهه الى طهارة الامام والى عن
 الامام والى سار أو ظهر الى طهارة الامام وكذا صلا من وجهه الى وجهه الامام الا انه يكر لمائة من استعمال
 الصور الصور حتى انما ليدرس الامام سر وأما صلا من كان عند ما على الامام وطهر الى وجهه الامام
 وصلا من كان مسدداً لوجهه الامام وهو اقرب الى الخياط والامام فلا يجوز لما بينا وهذا بخلاف جماعه يجوز ان
 اليه فله وادى بالامام حسب لا يجوز صلا من علم انه مخالف للامام في حقه لان حال اعطى الخياط صلا
 امامه لان عند ان امامه عرصة للقلعة فلم يصح اعداؤه امامه فاما اعطى الخياط صلا امامه لان كل
 جانب من حوز الكعبة وله نفس صح اعداؤه فهو اقرب وان صلاوا معطى حلف الامام الى حقه الامام ولا
 سداً ان صلاهم حار وكذا اذا كان وجهه بعضهم الى طهارة الامام وطهر منهم الى طهارة الامام الى حقه الامام ولا
 والمباينة لانهم حلف الامام لا امامه ولهذا ولما ان الامام اذا نوى امامه التمساق فقامت امرأ بمعداته معانده
 لا بعد صلا الامام لان الحكم كما حلف الامام بعد صلا من كان عن عيها وساروا حلفه في الخفة التي
 هي في واجه الخلف الرواية في ان النبي صلى الله عليه وسلم هل صلى في الكعبة حين دخلها وروى اسامه بن زناد انه لم
 صلى فيها وروى ابن عمر انه صلى فيها ركعتين من السار من المسلمين (ومها) الووب لان الووب كما هو سب
 لوجوب الصلاة فهو مرتبط لاذن ان الله تعالى في الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقفا أي فرضا موقفا
 لا يجوز اذا الفرض بل وجهه الاصل العصر يوم عرفة على ما ذكره والكلام فيه يقع في ثلاث مواضع في دان
 أصل أوقات الصلوات المفروضة وفي دان حدودها واماها وأواخرها وفي دان الاوقات المستصعبة منها وفي دان
 الووب المستكر ولعن الصلوات المفروضة (أما) الاول فاصل أوقاتهم اعرف بالكتاب وهو قوله تعالى سبحان الله
 حين عسرون حين يصفون وله الخندق المعنوي والارض وسائر حوز طهارة وروى قوله تعالى أقم الصلاة

النهار ورواهما لا لوفيه تعالى اهم الصلا لدلوله النفس الى عسى لا لورآن المعجران قرآن المعجران
 مسهودا وقوله تعالى سج محمد رثله لطلوع النفس وفل عروهم ادرآ لآله لرفع وأطراف المارهه
 الآت سئل على بان فرض هه الصواب وان اصل او قام المأنيدها بعدم والله لم (وأما) بان
 حدودها وانها واواصره فاعلم ان لا حار أمأ المعجران وبصلا المعجر حتى طلوع المعجر الثاني آخر
 حتى طلوع النفس لما روى عن أبي هرير رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال بان الصلا أولا
 وآخرا وان أولا وب التحرج حتى طلوع المعجر وآخر حتى طلوع النفس والنفس ثانيا المعجر الثاني لان المعجر الاول
 هو الناص المستطيل مدقق ناحه السما وهو المعجر الذي لا يحرم به الطعام والشراب على الصائمين ولا يخرج
 كاذبا لا به سدو نور يمتلئ ويغمره الظلام وهذا المعجر لا يحرم به الطعام والشراب على الصائمين ولا يخرج
 به وب السما ولا يدخل به وب صلا القحرو والتحر الثاني وهو المستطيل المعرج في الاق لا زال ردا نور حتى
 طلوع الشمس هي هذا اخر اصادق لانه اذا ما نور ينسري الاق ولا يتخلف وهذا البحر يحرم به الطعام
 والشراب الى الصائم ويخرج به وب السما ويدخل به وب صلا القحرو وهكذا روى عن ابن عباس رضي الله
 عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال المعجران خرم مسطال يحل به الطعام ويحرم به الصلا وخرو مسطال
 يحرم به الطعام ويحل به الصلا وبه من ان المراد من المعجر المذكور في حديث أبي هرير رضي الله عنه هو
 المعجر الثاني لا الاول وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا تحركم اذان ليل ولا القحرو المستطيل لكن
 المعجر المستطيل في الاق وروى لا تحركم المعجر المستطيل ولكن كلوا وامسوا حتى يطلع الله جل المسطال أي المتسر
 في الاق وقال المعجر هكذا ومذموم صلا هكذا ومذموم طولا ولا المستطيل لئلا في الخفقه لعقب الظلام اما
 وروى عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال وب المعجر ما لم يطلع الشمس وروى عنه
 صلى الله عليه وسلم انه قال من أدرك ركعة من المعجر قبل ان يطلع الشمس فقد أدرك ركعتين اذ انما أصابعه ان
 آخر وب المعجر حتى يطلع الشمس (وأما) اول وب الظهر حتى رول الشمس لا خلاف لما روى عن أبي هرير
 رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال أول وب الظهر حتى رول الشمس وأما آخر فلم يذكر في ظاهر
 الرواية نصا واختلف الرواية عن أبي حنيفة روى جندعه اذا صار طل كل في مثله سوى في الزوال والمذكور في
 الاصل ولا يدخل وب العصر حتى صير الليل فامس ولم يصر من لا سر وب الظهر وروى الحسن عن أبي حنيفة
 ان آخر وب اذا صار طل كل في مثله سوى في الزوال وهو قول أبي يوسف ومحمد وروى الحسن والسائي وروى
 اسد بن عمرو عنه اذا صار طل كل في مثله سوى في الزوال صرح وب الظهر ولا يدخل وب العصر ما لم يصر طل
 كل في مثله ففي هذا الرواية يكون من وب الظهر والعصر وبهم لكان المعجر والظهر والصحيح رواه جند
 عنه فانه روى في حديث أبي هرير وآخر وب الظهر حتى يدخل وب العصر وهذا في الزوال المهمل لم يلدس معرفه
 زوال الشمس روى عن جنداه قال حدث الزوال ان يقوم الرجل من على القبلة فاذا مال باسمه عن سائر وهو
 الزوال واضح ما لم في معرفه الزوال قول محمد بن شعاع النخعي انه معروف واما وما في ارض سونه ويحمل على
 مبلغ الظل منه علامه فاذا لم الظل بقصص الخط فهو قبل الزوال فاذا ركب لا ردا ولا ينقص فهو ساعة الزوال
 واذا أخذ الظل في الزيادة فالشمس ودر الب واذا أردت معرفه في الزوال خط على رأس موضع الزيادة خطا فكون
 من رأس الخط الى العود في الزوال فاذا صار طل العود مثله من رأس الخط لا من العود صرح وب الظهر ودخل
 وب العصر عند أبي حنيفة واذا صار طل العود مثله من رأس الخط صرح وب الظهر ودخل وب العصر عندهم
 وجه فوهم حديث امامه حمر لعله السلام فانه روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال امي حمر ان عند
 الب من بين فصلي في الظهر في اليوم الاول حين زالت الشمس وصلي في العصر حتى صار طل كل في مثله وصلي في
 المغرب حتى غربت الشمس وصلي في المساء حتى غاب السعير وصلي في المعجر حتى طلوع المعجر الثاني وصلي في الظهر

في اليوم الثاني حين صار ظل كل شيء مثله وصلى في الا صر في اليوم الثاني حين صار ظل كل شيء مثله وصلى في المغرب
 في اليوم الثاني في الوقت الذي صلى في في اليوم الاول وصلى في العسا في اليوم الثاني حين صلى في الليل وصلى في
 الفجر في اليوم الثاني حين اشرق المشرق قال الوقت ما بين الوقوف والاستدلال بالحد من وجهين أحدهما انه
 صلى العصر في اليوم الاول حين صار ظل كل شيء مثله فدل أن أول وقت العصر هذا فكان هو آخر وقت الظهر
 ضرور والى ان الامام في يوم الثاني كالمسافر في آخر الوقت ولم يحضر الظهر في اليوم الثاني الى أن صار
 ظل كل شيء مثله فدل أن آخر وقت الظهر ما ذكرنا (ولاني) حديثه ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال
 ان منكم رجل سأل عن الامم من رجل أسأحر أحد رعاياه من يعمل في من الفجر الى الظهر يعطى فعملت
 اليوم قال من يعمل في من الظهر الى العصر يعطى فعملت الصاري ثم قال من يعمل في من العصر الى المغرب
 يعطى فعملت منكم رجل سأل عن الامم من رجل أسأحر أحد رعاياه من يعمل في من الفجر الى الظهر يعطى فعملت
 يكون أقصر ان لو كان الامر على ما قاله أبو حنيفة وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال أردوا بالظهر
 فان سجد الخروء - ح - بهم والاراد يحصل ضرور ظل كل شيء مثله فان الخروء لا يحصل في
 بلادهم على أن عند تعارض الأدلة لا يمكن أنساب وقت العصر لان موضع التعارض موضع السك وعبرنا ان
 لاسب بالسك فان قيل لاسب وقت الظهر بالسك أيضا فالجواب انه كذلك يقول أبو حنيفة في رواية ابن
 عمر وأحد المتأخرين هما والى ان ما لا يطل بالسك وعبرنا ان لاسب بالسك وحراما به حين لعلته
 السلام منسوخ في المسارع فيه فان المروى انه صلى الظهر في اليوم الثاني في الوقت الذي صلى في العصر في اليوم
 الاول والاحتجاج معقد على تعارض وقت الظهر والعصر فكان الحدب مسووحا في الفرج ولا مال معي ما ورداه
 صلى العصر في اليوم الاول حين صار ظل كل شيء مثله أي بعد ما صار ومعنى ما داه صلى الظهر في اليوم الثاني
 حين صار ظل كل شيء مثله أي وقت من ذلك فلا يكون مسووحا لا بقوله حدب - النبي صلى الله عليه وسلم الى
 الغلبة وعدم التمسك من الوقوف أو الى السائل في امر مبلغ السراع والسو به من أمر من محققين وروى ذلك
 مما سمعنا عن ابن عمر بن مسعود وأدلل بحكم الوصول به الى الاقرار بين الأمرين وسيله لا يطل بالنبي صلى الله عليه وسلم
 (وأما) أول وقت العصر في الاستسلاف الذي ذكرنا في آخر وقت الظهر حتى روي عن أبي نوبه أنه قال حلق
 أبا حنيفة في وقت العصر قبل أوله اذا دار الظل على قامه أعماذ على الآبار التي حاب وآخر حين يعرب الشمس
 عندنا وعند الساساني ولا ريب في قول اذا صار ظل كل شيء مثله يخرج وقت العصر ولا يدخل وقت المغرب حتى
 يعرب الشمس فتكون بينهما من جعل وفي قول اذا صار ظل كل شيء مثله يخرج وقت العصر ولا يدخل وقت المغرب حتى
 الوقت الى عروب الشمس والاضح قول المسارقي في حديث أبي هريرة رضي الله عنه في وقت العصر وآخرها
 حين يعرب الشمس وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من ادرك ركعتي العصر قبل أن يعرب الشمس
 فقد أدركها وعن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من فاتته العصر حتى عرب الشمس
 فكأنما عاراه وماله (وأما) أول وقت المغرب حين يعرب الشمس فلا خلاف في حديث أبي هريرة رضي الله عنه
 وأول وقت المغرب حين يعرب الشمس وكذا حديث جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من فاتته العصر حتى عرب الشمس
 اليوم من حوا الصلا في اليوم الاول كان ما بالاول الوقت وأما آخره - فاحتملوا أنه قال انما حين يعرب
 الشمس وقال الساساني وقتها ظهرا لا سارا وروى عنه وصلى ملاك ركعتي حتى لو صلاها بعد ذلك كان صلا
 لا إذا عند الحدب امامه حين يطل صلى الله عليه وسلم أنه صلى المغرب في المغرب في وقت واحد (ولما) ان في حديث
 أبي هريرة رضي الله عنه وأول وقت المغرب حين يعرب الشمس وآخر حين يعرب الشمس وعن ابن عمر رضي الله
 عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال وقت المغرب ما بين السجدة والعشاء وسر حين لعل أول العروب لان
 الساجد من أول العروب كرو الا ادروا بها لعلته المباح من الاوقات الا يرى انه لم يحضر العصر الى العروب

مع ما اورد الله وكذلك يوحنا الى ما بعد ايام اللسان كان بعده وبالعسا نالاجاع (واما) اول ريب
العسا بعد حب السقي ملاحق من ايماننا الماروي في حراي هر رضى الله عنه واول ريب العسا
به السقي واحله واني به سراسي بعد ان حسمه هو العسا وهو مذهب ابي بكر وعمر عاده وباسم رضى
الله عنهم وعبد ابي نوبس وتجدد الساقبي هو الخمر وهو قول عدي بن عباس وعبد الله بن عمر رضى الله عنهم
وهو روابه اسد بن عمرو بن ابي حسمه وحده ولهم مازوي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا ريب امني بعد
ما حلوا العرب وآخروا العسا وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الله عليه وسلم صلى الله عليه وسلم
السقي هو اصابنا كاره وحرمانا بل كان مصليا ريب الوصلان العسا بنى الى طلب المسك حصر ما
الصفى (ولان) حسمه الصفى والاستدلال (واما) الصفى قوله تعالى اقم الصلاة لئلا تكون من الغافل
حمل الصفى عنه نوب العرب ولا عسى ما في النور المعروض وروي عن عمرو بن العاص رضى الله عنه انه قال
آخروا العرب ما لم يسطع نور الله في وياهم والذين هم يورون في حد ريب الله عن وان آخروا
العرب من سود الاقنوع واعايدوا ما علمنا من الظلام (واما) الاستدلال من ريب امني وعبس اما ان تعزى
انك واسم لسان نعال نوبس راي في امام من ربه التسبح واما الحدوث ربه ربه من طول النفس ومنه
السبعه وهي ربه القلب من الخوف واخذه ربه نور النفس ناعه ما في العسا وفضل السقي امني لذي السقي
وباسم ولما بنى ابي آمار النفس واما الفه في ريبه وان صلا من وديان في ريبه من وهو العرب مع الشجر وصلا من
يوديان في وضع النهار وهما الظاهر العصر وقت ابي ودي صلا من في عسق المسك بيب ريب ابي آمار النفس
وهما العسا والنور وبعبس وبه العسا لاسي ابي النفس رايه في الحدوث لان العسا بنى في ريبه
طلب المسك ما لاما آخروا العسا حتى طلع الفجر الصادق عبدنا وعبد السادي فولان في قول من عصى طلب
المسك لان حذر من عله الامام صلى في المزمع العسا في عصى طلب المسك وكان ذلك ما لاما آخروا العسا في قول من
اني آخروا العسا بعد لسع لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يحرر له اني الصعده قال هو ابي العسا (ولان)
روي ابو هرير واول ريب العسا حتى سب السقي وآخروا العسا حتى سب السقي وآخروا العسا حتى سب السقي
انه قال لا حد حدث ريب صلا حتى يخرج ريب آخري وبعبس عدم دخول ريب العسا الى ما من حرج ريب
صلا آخري ولولم سب السقي عند اقتراب ريبه ولان النور من نواحي السقي ودي في ريبه وان فصل
وهما السقي لان السقي آخروا العسا ولان آخروا العسا في ريبه فصل العسا لاني ريب واما حذر من
عله السلام كان بعد الاخر الوصل المسحوب من تحول ان ذلك طلب المسك (واما) ان الاصل المسحوب
فالسقي لا يخلو اما ان كان مسحوبه او معصيه فان كان مسحوبه في الفجر المسحوب آخروا العسا والاستعاض
فصل السقي فصل من التعليل من في السقي والخمر والسقي والسقي في حق جميع الناس الا في حق الخلق
عزدا فان التعليل من فصل في حقه وقال الماحوي ان كل من عزمه او لم يقرر ولا فصل ان هذا
ما التعليل من يحكم بالامه اروا لم تكن من عزمه فلو لم يقرر فالاصل فصل من التعليل وقال السقي
اسفلس من فصل في حق الكل وجه المذهب عند ان اذا العرض لاول النوب اصل وحده مادام في الصف
الاول من النوب (واضح) هو انه تعالى وصار عوا الى امرهم ونكح والمفضل من باب السارعه الى اخره
انه تعالى او ما على الكل فعال وادانوا الى الصلا تا وانما ريبنا من الكل وروي عن رسول الله صلى
الله عليه وسلم سئل عن اصل الاعمال فقال الصلا لاول وهما وادل صلى الله عليه وسلم اول النوب ريبه
واخر النوب عوا الله أي سال ماذا الصلا في اول النوب ريبه وسال ماذا من آخر عوا الله تعالى
واسفلس الرصا من حرم استيعاب العوا لان الرصا اكر لواب يقول تعالى ورسوا من انه اكر ريب
بالناب والعوا مال سوطا العوا وروي في الفجر حاصه عن ريبه رضى الله عنه ان السقا كن

صلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم صرنا وما عرفنا من سد العلى (ولنا) قول النبي صلى الله عليه وسلم اسموا بالحر فانه لم يلزم الا حروروا رافع بن خديج وقال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة قبل حاتم الا صلاة الا صرنا عرفه وصلا الا حر عرذلة فانه قد علس ما صلى العلى بالحر صلاة قبل المعقاب فبلغ ان القاد كاتب في الحجر الاسود وعن ابراهيم الصبي انه قال ما جمع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على شيء كاجتماعهم على باحتر العصر والنورنا حرولان في العلى لقلل الجماعة ليكون يوم يوم وفي الاسمار يكبرها فكان أفضل ولهذا سبب الا ارادنا الظهور في الله ما لا سعال الناس بالعنوة ولا في حصور الجماعة في هذا الوقت صرنا صرح خصوصاً في حق الله ما وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم صل بالعوم صلاة اصبهم ولان المكتب في مكان صلاة الحجر الى طلوع الشمس مندوب الله قال صلى الله عليه وسلم صل في المحروم مكتب حتى تطلع الشمس فكما اعني أربع رقات من ولداه مل ولما تمكن من احراز هذه الفصلة عند العلى لا به فلما عكف في الطول المد وبمكن من احرازها عند الاسار فكان أولى وما د كرم اندلال الجملة فيقول ما في بعض الصلوات في حق الاوقات على ما ذكرنا فامب الدلال في نصها على ان الناحية فصل بل يصلح وجذب في الناحية هذا قال السامي باحتر العلى الى طلب الليل لئلا يقع في الشهر بعد الناحية ام الامر بالمسارعة نصري الى مسارعة ورد السرع م الارى ان الادا قبل الوقت لا يجوز وان كان وسارعة لما لم رد السرع ما ورد في الحديث ان العفو عار عن الاصل قال الله تعالى وسأولئك ما زادته من ذلك وأي الفصل فكان في الحديث على هذا والله اعلم ان من أدى الصلاة في أول الوقت فبعد ان رصوا الله وأمس من خطاه وعذابه لا مساله امر وادابه ما اوجب عليه ومن أدى في آخر الوقت بعد ان رص الله وقبل فصل الله لا يكون بدون الرصوا فكان هذا الذرحه أفضل من ذلك وأما حديث عاصبه رضي الله عنها فالصحيح ان الروايات اسما رسول الله صلى الله عليه وسلم اتصال الحجر لما روى ان حديث اس م ودرى الله عنه فان سبب العلى في وقت فلعذر الخروج الى سفر او كان ذلك في الاسد حين كن الناس محضين الجماعة هم لما امرن بالقراري السوب اتسع ذلك والله اعلم وأما في الظهور فالمسبب هو آخر الوقت في الصلوة وفي السبا وقال السامي ان كان صلى وحده في كل وقت وان كان يصلي بالجماعة وصر سبب الماد كرا وروى عن حاتم بن الارب انه قال سكبوا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم سرازمضا في حياها واكر افلم مسكنا فدل ان السبه في النجمل (ولنا) ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اردوا بالظهور فان سبب الحرم فجمعهم ولان النجمل في الصلوة لا يجوز احد امر من اما قتل الجماعة لا سعال الناس بالعنوة واما الاصرار هم لتأديهم بالخروج ونداء نعم هذان المعسان في السبا فصره معنى المسارعة الى الخير وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لمعاد رضي الله عنه حين وجهه الى المن اذا كان الصلوة فاردنا بالظهور فان الناس يعاون فانه لم يجرى فذكرنا وانما كان السبا فصل الظهور حتى يرول الشمس فان السبا طوال وبأول حديث حاتم بن اسهم طوارك الجماعة اصلا فلم يسكبهم لهذا على ان معنى قوله فلم يسكبنا أي لم يدعنا في السكاه لارال سكبوا بان اردنا والله اعلم (واما) العصر فالمسبب هما هو الناحية ما دامب الشمس ايضا فقه لم يسلها فغير في السبا والصعب جمعا وعبداللهي النجمل اتصال لما ذكرنا وروى عن عاصبه رضي الله عنها انها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي العصر والشمس طالعه في خرق وعن أنس بن مالك رضي الله عنه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي العصر فذهب الناس الى ان والى ونصر الحرور وطلع القدور وفاقل من عروب الشمس (ولنا) ما روى عن عاصبه رضي الله عنه ان سبب كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي العصر والشمس ايضا فقه وهما منه بان باحتر العصر وقبل العصر لا ما يصير رأى وحرولان في الناحية كبر الوافل لان الناحية بعدها مكرهه فكان الناحية افضل ولهذا

كان التحجيل في المغرب أفضل لأن المال به دلهما مكروه ولأن المكسب في العصر في عروب الشمس ممدوح
له قال النبي صلى الله عليه وسلم من صلى العصر في مكسب في المسجد إلى عروب الشمس فكأنه أعان عينا من
ولما دعا عجل وأعان مكسباً حراره الفصل في التأخير لا التحجيل لأنه فاجأ المكسب وأما حديث عاصم رضي الله
عنه أنه قد كانت حيطان حجرية في العصر فمسي الشمس طالعه بها إلى أن تقع وأما حديث ابن مسعود في يوم
الصف ومثله ما في التحجيل إذا كان ذلك في يوم مخصوص لم يدروا أنه أعلم (وأما) المغرب فالمسحبه فيها
التحجيل في المساء والصف جمعاً وأما حره إلى استباح العوم مكروه لما روي عن أبي بصير رضي الله عنه قال
لا يرأى أمي يحرم ما عجل المغرب وأما التحصيل سبب لسبب اجتماعه والمأخوذ سبب لتعجيله لأن
الناس يسعون بالنسي والاسراع فكان التحجيل أفضل وكذا هو من باب المسامحة إلى الآخر وكان أولى (وأما)
العسا فالمسحبه فيها التأخير إلى طلب الليل في المساء ونحوه والمأخوذ في نصف الليل وتكرار التأخير عن النصف وأما
في النصف فالتحجيل أفضل وعند الساقى المسحبه بتحليلها بعد دعائه السبعين لما ذكره عن العباس بن سري
أن النبي صلى الله عليه وسلم كان صلى العسا حين سقط القمر في الليلة الثالثة وذلك بعد دعائه السبعين يكون
ولما ما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم إذا صلى العسا إلى طلب الليل ثم خرج فوجد سجده في المسجد بسط ربه
فقال أما لا ينظر هذا الصلوة في هذا الوقت أحد عزمكم ولو لا سهم السم وضعه الله في العسا إلى
هذا الوقت وفي حديث آخر قال لو أن أسى على أمي لا حرك العسا إلى طلب الليل وروى عن عمر رضي الله عنه
أنه كتب إلى أبي موسى الأسدي أن صلى العسا حين يذهب باب الليل فإن أحب إلى الله أن لا يصلي في وقت ولا
بأمر عساك وفي رواية ولا تسكن من العافين ولا من التأخير عن النصف إلا حذر بعض أهل القواب فإن لم يتم
إلى نصف الليل ثم بام فعله اليوم فلا بد من العسا في ما بعده من العاصم وعرض الصلوة لا باب مكروه
ولا به ولو عجل في المساء وعام في العصر بعد العسا لأن الناس لا يأمون إلى طلب الليل الطول الثاني فاسعون
بالسرعة وأنه من عساه ولا يكون احتساب في حقه فالطاعة أولى بأن تكون بالنصف والتحجيل في النصف
لا يورث إلى هذا الصلوة لا من عساه ولا من العصر الثاني وهو من السرعة إلى الآخر والتحجيل على رمل
النصف أو على حال العذر وكان عساه من أن يقول الأولى بتحليلها لا تكرر التأخير مطلقاً ألا يرى
أن العذر لم يصح وليس من المغرب الجمع بينهما وإنما في هذا فلا تكرر المذهب كراهه التأخير مطلقاً المباح
ذلك بعد المرض والسرعة كما لا يخاف تأخير العصر إلى غير الشمس هذا إذا كانت العسا مصحفة فإن كانت مفعلة
فالمسحبه في الظهر والمغرب والمغرب هو التأخير في العصر والعسا التحجيل وأن سبب أن يحفظ هذا قبل صلاة
في أول اسمها عن التحجيل ومثله في أول اسمها عن وسرأماً التأخير في الظهر فإما ذكر ما لا به لوعلى ما مر عا
مع فعل التأخير الصلوة وكذا لو عجل الظهر وعساه من حل الزوال ولو عجل المغرب عساه من قبل الزوال ولا يخاف
أن حرره عساه في وقت مكروه لأن الترجيح عند المعارض التأخير أحرع عن عهد الفرض عن وأما التحجيل
العصر عن وفيها المعاد فلا يقع في وقت مكروه وهو وقت العصر والعسا التحجيل وليس فيه وهم الوقوع في وقت الويل لأن
الظهر قد أحرع في هذا اليوم ويحتمل العسا كلاً مع بعد انصاف الليل وليس في التحجيل توهم الوقوع في وقت الويل لأن
لأن المغرب قد أحرع في هذا اليوم والله أعلم وروى الحسن بن أبي حمزة عن الأحمدي الصواب كلها أفضل في جمع
الأوقات والأحوال وهو احتساب العسا التحليل في أحد العاصم وعجل وقال ابن أبي الأحرر يردون وجهين الخوار
أما الفصل وأما الأداة وفي التحجيل يردون وجهين الخوار والله الساد فكان التأخير أولى والله الموفق وعلى هذا الأصل
أقول احتساباً أنه لا يخبر الجمع من فرض في وقت أحدهما إلا يعرف والمردفه وجمع بين الظهر والعصر في وقت
الظهر يعرفه وبين المغرب والعسا في وقت العسا عرفه ابن عسره رواه مسلم وروى الله صلى الله عليه وسلم أنه
فعله ولا يخبر الجمع في العصر والمطر وقال الساقى يجمع بين الظهر والعصر في وقت العصر وبين المغرب والعسا

في وقتها بعد ذلك رواه الطبري (واضح) عاروي بن عباس بن عمر رضي الله عنهما ان النبي صلى الله
 عليه وسلم كان يجمع بصره بين الفجر والعصر وعرضه بين المغرب والعشاء ولا يمتدح إلى ذلك في السفر كمالا
 يقطع به السرى في الطريق كغير الجماعة اذ لو رجعوا إلى منازلهم لا يمكنهم الرجوع ويحرجونهم هذا كما يحرجون الجمع
 بصره بين الفجر والعصر وعرضه بين المغرب والعشاء (ولنا) ان ما حذر الصلاة في وقتها من الكسار ولا يباح بعد
 ذلك والمطر كسائر الكسار والدليل على انه من الكسار ما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال من جمع بين صلاة في وقت واحد فعدا في ثمانين الكسار وعن عمر رضي الله عنه انه
 قال الجمع بين الصلوات من الكسار ولا يحد الصلوات عرف وفيه تأويلات بالادلة المعطوخة من الكتاب
 والسنة المتواردة والاجماع فلا يجوز بصرها عن أوقاف المغرب من الاستدلال أو بحد الواحد مع ان
 الاستدلال قائم لان السفر والمطر له أثرهما في إباحته هو بالصلاة وفيما لا يرى انه لا يجوز الجمع بين
 الفجر والفجر مع ما ذكره من الصدر والجمع وفيه ما كان بعد الجمع من الوقوف والصلاة لان الصلاة
 لا تصاد بالوقوف بصره بل بصره ولما لم يثبت الاستدلال والاجماع والوارع ان النبي صلى الله عليه وسلم فصاح
 معارضا للدليل المعطوخ به وكذا الجمع وعرضه مع ما دل عليه الأثر لا يمانعه الجمع بين الفجر والفجر
 وما روى من الحديث في حرم الاحاد لانه في معارضة الدليل المعطوخ به عناه عن بورد في حادثة مع ما
 التوى له غيره ولما صدقوا هم موولوا ما به جمع بينهما فعلا لا وقتا ان احاد الأولى منها على آخر الوقت
 ثم أدى الآخرة في أول الوقت ولا واسطة بين الوصلين فوجها تخفف من لا كذا في ان عمر رضي الله عنه في سفر
 وقال هكذا كان يفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم دل عليه ما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى
 الله عليه وسلم جمع من غير شرط ولا شرط وذلك لا يجوز الا في وقت واحد على رضى الله عنه انه جمع بينهما فعلا ثم قال
 هكذا في ان رسول الله صلى الله عليه وسلم وهكذا ويؤيد عن ابن عباس رضي الله عنهما انه جمع بينهما فعلا ثم قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم واما الوقت المذكور في الصلوات المفروضة فهو وقت غير السبع السبعين للعبادة
 صلاة العصر كبر اذا دعا عند التهيؤ عن عموم الصلوات في الاوقات الثلاثة منها اذا نصب السبعين للعبادة
 على ما ذكره ورد ورد عند خاص في اذا صلاة في هذا الوقت وهو ما روى عن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم انه قال جلس أحدكم حتى اذا كان السبعين من مائة سبعمائة فمعه ان لا يدرك الله في الاوقات الثلاثة
 صلاة المفروضة فانها بلا شك محرومة اذا دعا مع الكراهة حتى يسهط القصر عن ذلك ولا يصور
 اذا القصر وقت الاستسواء في الزوال لا يفرص له ولا يركب الا في الصور اذا الفجر مع طواع السبعين
 عند ما حكي لوطا بالسبعين وهو حلال الصلاة بعد صلاة عبد الله في السبعمائة فيسجد ولو ان النبي عن
 الزوال لاص الفرائض بدليل ان عصر يومه حاصر بالاجماع (ويحسب) يقول النبي فامره منه ومعه ايضا
 لما ذكر في فضا القرائن في هذه الاوقات وروى عن ابن عباس رضي الله عنهما انه قال لا يصح طواع السبعين لانه
 بصره حتى يرتفع السبعين فيمضيه لا يوافق كذا في ذلك ودما من الصلاة في الوقت ولو افسد بالوضع الكل
 حازر الوقت ولا بد ان الاول أو في الله اعلم (والثاني) هو من مودى العصر اذا عرفت عليه السبعين
 وهو حلال الصلاة بتدكريا فيما تقدم (وفيها) السبعين واسطرطحة السبعين في الصلاة لان الصلاة
 عداد والعبادة احدا من العمل بكلمة الله تعالى قال الله تعالى وما امر الا بالعبادة والله خالص له الدرس
 والاحلاص لا يحصل بدون السبعين وقال النبي صلى الله عليه وسلم لا عمل لمن لا لله وقال الاعمال بالناس ولكل
 امرئ ما نوى والا كلام في الاوقات واصح احدها في سبعمائة والسبعين في كعبه له وبالنسبة في وقت السبعين
 (أما) الاول فانه في الارادة منه الصلاة هي ارادة الصلاة لله تعالى على الخلو والارادة عمل القلب (وأما)
 كعبه السبعين فالمصلحة لا يجوز ان يكون مفردا وانما ان يكون اما ما وانما ان يكون من دافان كان مفردا ان كان

صلى التطوع مكفه به الصلا لا نه ليس اصلا التطوع معه راند على اصل الصلا لصباح الى ان سواها كان
 شرط الصلا ان يصبره معالي وام انصرته معالي مع طلق الصلا ولقد انما ادى صوم الصلا خارج مناص حاصل
 اليه وان كان صلى العرس لا مكفه به مطلقا اصلا لان الرخصة معه راند على اصل الصلا فلا بد ان سواها
 فسوى فرض الوقت او طهر الوقت او يجوز ذلك ولا مكفه به مطلقا انصره لان عجزها عن الصلوات المبررة
 مسروعة في الوقت ولا ينسب العجز وال معصم مكفه به الظهور والعصر لان طهر الوقت هو المسرع الاصل
 فيه وعجز سارص وهذا الاطلاق مصروف الى ما هو الاصل كطلق اسم المذهب انه مصروف الى تقابل الد والاول
 احوط وحكي عن الثاني انه يحتاج مع به طهر الوقت الى له العرس ودنا مسددا له دأوى الظاهر وقد نبوي
 العرس اذا الظاهر لا يكون الا فرضا وكذا في ان وي صلا اجمعه وصلا العرس وصلا الحمار وصلا الوريان
 التعيين يحصل هذا وان كان اماما فكل ذلك ما اواب لا نه معرود سوى ما سوى المعرود وهل يحتاج الى به الامامة
 امامه امامه الرجال في يحتاج الماوم مع امداوهي بدو من معصم امامهم وامامه امامه اما فسرط لمصحه
 امداوهي به دأما بما لا يتاخر به وعجزه من شرط حتى لو لم يولم يصح او لم يوهي به عجزه باحلالا او فوفا من املح
 انما اماما الرجال وهما له ليس شرط كذا هذا وهذا انما من عرسه بدلان المعنى فوسيا يبري بينهما
 وهو انه لو صح امدا المرأ بالرجل فر عاتما به فمعد صلاته فلهجه الصبر عن عجزه احراز فسرط به
 امداوهي به حتى لا يبره الصبر من عجزه ورضا وهذا المعنى من عدمه حاسر حال لا نه مأمور فانا
 الصلا فلا ينسب ان يكون من مكاس صابها عن الواس ولو صح امداوهي به عجزه لم يمكن من الصلا
 لان المرأ تاني مقتدى به مع صلاته وامان اجمعه والعسر فاكتر من احراز اول من املمن
 شرط فهاومهم من ان ليس بشرط لا ام الوقت شرط لثبته الصبر ولا لها التقدير على ان اجمعه وان عرس
 وحدها ولا عجزا اماما آخر حتى به والسا ارام الا يمكن من الوقت بحسب الامام في انما الصلوات لا رخص
 الناس فصح امداوهي به العرس عجزا محلا في سائر الصلوات وان كان معرود فانه يحتاج الى ما يحتاج اليه المعرود
 ويحتاج الى به الامامة بالامام لا نه عا لثبته الصبر لا لا عدا فمعد صلاته لا امام فسرط
 به الامانة حتى يكون له يوم العرس ومعه في الائمة مع قدس به الامانة الامام هو ان سوى فرض الوقت
 والامانة بالامام به او سوى السروع وما الامام او سوى الامانة بالامام في صلاته ولو نبوي الامانة
 بالامام ولو من صلا لا امام ولا نبوي فرض الوقت هل عجزا عا رخصا للمباح في قال به به لا يخرجه
 لان امداوهي به في العرس والسبل جمعنا لا من التعيين مع اسئل ادنا بما وهذا الاطلاق مصروف الى
 الاذن ما من الاعلى وال معصم عجز به لان الامانة عجزا عن المساحة والسر كذا في معنى المداوا ولا سارا
 الا اذا كتب صلاته من صلا لا امام وهذا الاطلاق مصروف الى العرس ان نبوي الامانة في الاله ولو نبوي
 صلا الامام ولو سوا الامانة لم يصح الامانة لا نه نبوي ان صلى من صلا او امام وقت قد يكون طريق
 الاسراد وقد يكون طريق التسعة للامام ولا تفسر حجه التسعة بدو له من صاحبها من اول انما لا يشرى بكر
 الامام مع كونه كذا عن به الامانة لان استقرار كذا الامام فمعد به الامانة به وهو معرود به وهذا عجز
 مسددا لان الاستقرار مردد قد يكون له صلا احدا وقد يكون حكم الماد في صبره معرود السبل والاحمال ولو
 اعني اماما سوى صلاته ولم يدرام السهر واجعه اسرا أمما كن لا نه نبوي صلاته على صلا الامام وليس معصم
 عند الامام والعلم في حق الاصل يعني عن العلم في حق التسع والاصل به ما روي ان عثمانا وصي الاسرى
 رضي الله عنها ودعا من الهن على رسول الله صلى الله عليه وسلم عك فعال صلى الله عا وسلم فامها بان لا
 ما هلال كعزال رسول الله صلى الله عليه وسلم وحوزة لها وان لم يكن معلوما في الاله ل فان لم يدر صلا
 الامام ولكنه نبوي الماهر والامانة داها في جمعه وصلاته فمعد لا نه نبوي عجزه صلا الامام عا رخصه عجز

كان هذا الرجل لم يأت مكة أحرا لان عمد أن السب والمعام واحد وان كان قد أتى مكة لا بخور ولا بعرف أن المقام
عبر السب (ومما) التعر عنه وهي سكر الإفصاح وإما سب سبحة السروع في الصلاة عند طمعه العلقا ودل
أس عليه وأبو بكر الأصم إله السب سب وطب سب السروع في الصلاة عند رد السب من غير سكر مرمي
الصلاة افعال والسب ناد كإحدى أنكر الأقواس العرا في الصلاة على ما ذكرنا فها قد (وانما) دول التي صلى الله
عليه وسلم لا يصل الله صلاة امرئ حتى يصح الظهور ومواضعه وسب ل النفسه و يقول الله أكبر في قول
الصلاة بدون التكبير فدل على كونه سب طائفة أعا وحدها السب على القادر دون العاقل فذلك ما حار
صلا الأحرار ولا الا الا أكثر من الاد كإفاناد على الأفعال تكون قادر على الأكر وثلا كبحكم الكل
فكان يدور على الاد كإفاناد رام لا بد من أن صفة الذكاء الذي يصبره سارعا في الصلاة وقد اختلف فيه فقال
أبو حنيفة ويحمد صبح السروع في الصلاة بكل ذكر هو ما حاص لله تعالى راد به عظمه لا غير مثل أن يقول الله
أكبر الله الا كبر الله التكبر الله أحل الله عظم أو يقول الحمد لله أو سبحان الله أو لا اله الا الله وكذلك كل اسم
ذكر مع الصلوة يحوي قول الرحمن أعظم الرحمن أو كان يحسن التكبر ولا يحسن وهو قول إبراهيم
الصبي وقال أبو يوسف لا يصبر سارعا الا بالمعاط سب من التكبر وهي بلاه الله أكبر الله الا كبر الله الكبير
الا اذا كان لا يحسن التكبر ولا يعلم أن السروع بالتكبر وقال السابى لا يصبر سارعا الا لفلس الله أكبر
الله الا كبر وقال مالك لا يصبر سارعا الا بلفظ واحد وهو الله أكبر وأصح عار ونامي الحذب وهو قوله صلى الله
عليه وسلم لا يصل الله صلاة امرئ حتى يصح الظهور ومواضعه وسب ل النفسه و يقول الله أكبر في القول بدون
هد اللفظ بصح مراعا عن ما ورد به النص دون العلل اذا العلل للبعد لا لا لظلال حكم النص كإلى الادان
وتفقد الا مقام السجود على الخد وان من مقام السجود على الخد وهو من حيث أصبح السابى الا انه يقول في الا كبر
بالسروع وراد منى فلم يكن ان راد ماله كما اذا قال الله أكبر كما قال العادل عمار والسريع به فغير حار وأبو
يوسف يحسن يقول النبي صلى الله عليه وسلم ويحرمها السكروا التكبر حاصل من الالفاظ الثلاثة فان كبر
التكبر قال الله تعالى وهو أهون عليه أي من عليه عند بعضهم اذ ليس منى أهون على الله من منى بل الأسما
كأما بالنسبة الى دخولها يجب بدونه كسب واحد والتكبر من منى من التكبر والتكبر من منى عن العظمه
والقدم يقال هذا كبر اليوم أي أعظمهم منزلة واسرهم قدر أو قال هو أكبر من بلان أي أقدم منه فلا عكس
أما من من الالفاظ معناه لا بعد المقام المساوي في المعنى الا ان حكمها الخوار اذ لم يحسن أولا يعلم أن الصلاة مع
بالسكبر للصبر و و أبو حنيفة ويحمد أحسن قوله تعالى ود كراسم به فصلى والمراد منه ذكر كراسم الزين
لا فصاح الصلاة لا بعف الصلاة الله كبحر في نوح العفب لا فصل وأد كإلهي تتعفه الصلاة لا فصل
هو سكر الإفصاح فقد سب السروع في الصلاة عظم الله كبر فلا بخور والعقد باللفظ المسب من التكبر
ما حار الاحاد و به من أن الحكم على الله الالفاظ من حيث هي مطلق الذكرا من حيث هي ذكرا بل على طام
وان الحذب معادل بل لا نأذ اعلمها عماد كبري معموله من حيث اسرار مطلق الذكرا ولو لم يعلم احصا الى
رده أصلا لمخالفة الكتاب وادار العلل هو المودى الى انطال حكم النص دون العلل على أن التكبر
بد كرو راد به العظم قال تعالى وكبر تكبرا أي عظمه بضمها وقال تعالى ولما رأته أكبر به أي عظمه و دل
تعالى و ذلك فكر أي عظم فكان الحذب واد بالاعظم وماى امد كبر فقد عظم الله تعالى وكذا سب الله
تعالى فقد عظمه و ربه عمالا لمن به من صفات العف وسباب الحذب قصار واصفاته بالاعظمه والعدم وكذا
اذا هلل لا به اذا وصه بالتعبد والالهوه بعد وصه بالاعظمه والعدم لا صفاته بوب الالهيه وهو ما واعظمهم
السجود على الخد مقام السجود على الخد لله في العظم كإلى السابى كإلى الادان لان المقصود منه
هو الاعلام وانه لا يحصل الا بعد التكلمات المشهورة بالمعارف فهما من الناس حتى لو حصل الاعلام بغيره

وروى عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من صلى صلا فلم يذكرها ولا هو مع الإمام ففصل
مع الإمام ولمعها تطوعاً ثم لمع من مائة كرم بعد ما كان صلا مع الإمام وهذا من مدعيها أنه قد سئل عن
تعدد أدائك الركعات وهو يلزمه الإعادة بحال صبي الوقت وكثر العواب وانسان لا ما عرفت كون
هذا الوقت ومما لزمه من الكتاب والسنة المتوار والاحجاع وعرفها كونه ومما لزمته بحال الواحد والعمل
بغير الواحد اعجاب على وجه لا يؤدي الى ابطال العمل بالمثل المقتطوع به والاستعمال بالعامة عند من
الوقت ابطال العمل به لانه هو متاخر من الوقت وكذا عند كثير المواب لان التواب اذا كثر
يسرع الوقت فيعرب الوقت من وقتها ولا يسهل السرع اعماحل الوقت ومما زاد لتدارك ما ذكر ولا يصح
ومما عاين على وجه أدى الى تقرب صلا اخرى وهي الوقت ولا جعل السرع وقت التذكر ومما عاينته
على الاطلاق يصرف الى وقت ليس عسرة ولا المحول لا يعمل كما يصرف الى وقت لا يكثر الصلا فيه
(وأما) التيسر ولا يحسن الواحد جعل ومما تذكره ومما لزمته ولا يذكرها فلم يصح الوقت ومما عاينته
من ومما لزمته فاما ما قد وجدته كرك كان الوقت لعامة بغير الواحد واس في هذا ابطال العمل بالمثل
المقتطوع به بل هو مع من الدلائل ادلة وهو من من الصواب عن وهو ليس فيه أصلاً جعل ما هو مسرع
وهذا لانه لو اسر الوقت ومضى اليائه من أن وقت الوقت ما يصل به الا اذا وأن ما قبل ذلك لم يكن ومما عاين
بل كان ومما لزمته بغير الواحد ولا يؤدي الى ابطال العمل بالمثل المقتطوع به فاما عند من الوقت وان لم يصل
به اذا الوقت لا يسهل أنه ما كان ومما عاينته حتى يصح الصلا فانه من من دبا عليه وعلى هذا الخلاف ان يرب في
اعواب أنه كما يجب مراعاة الترتيب بين الوقت والعامة عند ما يجب مراعاته من التواب اذا كانت التواب
في حد ذاته عند ما يصلان فيه التواب لم يمنع وجوب الترتيب في الاذا فكذلك في اقصا والاصل فيه ما روي أن
النبي صلى الله عليه وسلم لما سئل عن أربع صلوات يوم الاثنين فصاح بغيره من المل على الترتيب ثم دل
صلوات كبراً بقوى أصلي ونس على هذا اذا رآه الظهر والعصر من يومين مجتمعين ولا يدرى اسمها أولى فانه
يصح لا به اسببه عليه أمر لا يدل الى الوصول اليه من وهو الترتيب وصار الى العصري لا به عند تسليم
الادلة فام مقام التيسر السري كما اذا استحب عليه التقله فان مال فله الى من عمل به لانه حل كالصلاة بالمثل
وان لم يسفر فله على وان اذا الاحد بالعصر بصلها ثم بعد أصلي أو لا اسمها كانت الا ان السدا بالظهر
أولى من اسمها حتى وان الاصل فصلي الظهر ثم العصر ثم الظهر لأن الظاهر لو كانت هي التي فاتت أولاً بعد
وقت وفيها حارب وكانت الظهر التي اذا ما هذا العصر ما به فانه ولو كانت العصر هي المبروكه ولا كانت
الظهر التي اذا ما هذا العصر ما به فانه اذا أدى الى الصر بعدها فتوقف موقفها وحارب ثم اذا أدى الظهر بعدها
وذلك موقفها وحارب فعيل كذلك لصرح بمخالفة من وهذا قول أبي حنيفة وقال ابو يوسف وجد
لا تأمر الا بالعصري كذا كرا انوا تلب ولم يذكر أنه اذا اسرع فله على من كيف يصنع عند ما ورد كرا السح
الإمام صدر الدين أبو المعين انه صلى كل صلا من واحد وقبل لاخلاف في هذا المسألة على القميين لانه ذكر
الاستصحاب على قول أبي حنيفة وهما ما يبين الاستصحاب وذكر عدم وجوب الاعاد على قولهما وأبو حنيفة
ما اوجب الاعاد وجه قولهما أن الواجب في موضع السجدة والامسا هو العصري والعمل به لا الاحد بالعين إلا
ري ان من سجد في جهة القبلة فعيل بالعصري ولا ما حد بالعين بأن صلى صلا واحد أربع مرات الى أربع جهات
وكذا من سجد صلا واحد فلم يدر ما ناصلي أم ارفع بعصري ولا يسهل على المعين وهو الاول كذا ما عاين ولا به
لوصلي احدي الصلا من من فاما أصلي مراعاة الترتيب والترتيب في هذا الحالة ما قل لانه حين بدأ احداها
لم يعلم مكانه صلا اخرى بل هذا لتصوره وهذا حل وهو ما سقط عنه الترتيب (ولأن) حنيفة أنه
مهما تمكن الاحد بالعين كان أولى الا اذا تضمن ما كان في مسلة التقله وان الاحد بالعامة هو يؤدي الى العاد

حسب مع ملائكة من الصلوات إلى غير الصلاة يعني ولا يجوز الصلاة إلى غير الصلاة يعني من غير ضرورة وسعد
 العمل بالعلم دفع الفساد وهما بالفساد لأن أكثر ما في الباب أنه يصلي إحدى الصلوات من من يكون أحدهما
 أطوعا وكذا في المسئلة الثانية أعلا السقي على الأول لاحتمال الفساد أو أراه قد صلى أربعين فصبر بالقيام إلى
 الأخرى بتركها بعد الأخير وهي فرض من بعد صلاته ولو لم يصلي بعد أولها لم يتركها لمصلحة في الثالثة وأنه غير
 مشروع وهما بصيرا بنا بالواجب وهو الترتيب من غير أن يصيب فإذا كان الاحتمال بالحسب أو في وصار
 هذا كإدائه واحد من الصلوات الخمس ولا يدرى أيها هي أنه يومه بأعاد صلاة يوم وليلة أحسبها كذا
 ههنا (أما) قولهم حين بدأ أحدهما لا يعلم فمسا أن عليه أخرى لهد فكان الترتيب عنه سائضا فيقول حين
 صلى هـ يعلم مسا أن عليه أخرى لكنه لا يعلم أيها سائضا على هـ أو ما حر عها فإن كاتب سا مع علمه لم يحر
 المودا لعدم مراعاة الترتيب وإن كاتب المودا سا محارب بوضع السني في الحوار فصارت المودا أول من دار
 بين الحوار والسادة فلا يسطع عنه الواجب يعني عند وقوع السني في الحوار فهو بالأعاد والله أعلم ولو سئل
 في ملائكة صلوات الظهر من يوم والعصر من يوم والمربون يوم ذكر المذوري أن المأسر من أجله فإني هذا
 مهم من قال أنه يسطع الترتيب لأن ما من العواصم يمد على هذا من صلوات فصارت القواصم في حد الكرم
 فلا يجب اعتبار الترتيب في قصاصها فصل على أنه صلاة ساء وهذا غير سديد لأن وضع هـ المسألة في حالة التماس
 على ما يذكر والترتيب عند التماس ساء فكأن الموديات بعد العاصم في أمها حار لسقوط الترتيب في ب
 القواصم في أمها في حد العلم فوجب اعتبار الترتيب فيها فبني أن يصلي في هذه الصور سبع صلوات يصلي
 الظهر وأولها العصر ثم المغرب ثم الظهر ثم العصر ثم الظهر ثم العصر ثم المغرب ثم العصر ثم الظهر ثم العصر
 العاصم إذا انفرد بصلاته هـ على الوجه الذي هـ ثم ما في الثالثة ثم ما في هذه الثالثة ما كان يصلي في الصلوات
 وعلى هذا إذا كاتب القواصم أو يعاين ربه العاصم من يوم آخر فانه يصلي سبع صلوات يكاد كرا في المربون
 يصلي العاصم ثم يصلي بعد ما سبع صلوات مثل ما كان يصلي في الزاوية فإن صلى في الاحتمال هـ ما حار عظم
 فانه إذا فاتته حين صلوات الظهر والعصر والمغرب والساعة والحر من أيامه فبني لا يدرى أي ذلك أول صحاح
 إلى أن يودي إحدى الصلوات وقصه من الخرج ما لا يخفى في الخواص أن من مساجد قائلوا أن ما قاله هو الحكم
 المراد لا به لا يمكن انجاب المصا مع الاحتمال لأن ما قاله أن وجهه أحسب لاجم ومهم من قال لا للاحتمال
 بينهم في الحكم المراد وأعاد الأولى واحدة هـ أي حسمه لأن الترتيب في العاصم واجب فأدالم يعلم به حسمه وله
 طريق في الجمله بحسب المصير إليه وهذا وإن كان منه نوع هـ لكنه مما لا تعل وجود فلا يودي إلى الخرج
 ثم ما ذكرنا من الخواص في حالة التماس أن ما يصلي أنا ما لم يحظر ساء أنه ركب ساءها ثم يذكر القواصم ولم
 يذكر الترتيب فاما إذا كان ذكر القواصم حتى يصلي أنا ما مع يذكر هـ فبني سبع الترتيب هـ لأن القواصم صارت
 في حد الكرم لأن الموديات بعد القواصم عسدها فاصد إلى السب وإذا سدد كبر القواصم وسقط
 الترتيب وله أن يصلي أنه صلاة ساء من غير الحاجة إلى التعري وأما على قياس قول أي حسمه لا يسطع الترتيب
 لأن الموديات عند سبيل إلى الحوار إذا لعب مع العاصم ساء وإذا سبيل إلى الحوار عن القواصم في حد
 القله فوجب اعتبار الترتيب فيها فالخلاص أنه يجب النظر إلى القواصم فإذا سبيل في حد الله له وجب مراعاة
 الترتيب فيها وإذا كثر سقط الترتيب فم لا يكر العواصم يسطع الترتيب في الأداة فلا يسطع في العاصم
 أولى هذا إذا سئل في صلاتين فأكثر فأما إذا سئل في صلاة واحدة فانه ولا يدرى أنه صلاة هي يجب عليه التعري
 لما قلنا فإن لم يسفر فله على من يصلي خمس صلوات لشرح مع علمه يعني وقال محمد بن معاذ الزاوي أنه يصلي
 ركعتين نوى بها العجرو يصلي ثلاث ركعات آخر يصبر عنه على حد نوى بها المغرب ثم يصلي أربع نوى بها
 ما فانه فإن كاتب العاصم طهرا أو غير أو عاصم انصرف هـ الله وقال سعيان المذوري يصلي أربع نوى بها

عليه لكن ثلاث معداد فعقد على أس الركبتين والثلاث والأربع وهو يدل على لو كانت المبروك
 من الخارب لتعود على رأس الركبتين الثاني يكون بطولها ولو كانت المغرب تخرج لتعود على الثلاث ولو
 كانت من دواب الأربع كانت كلها فاصرا وخرج عن العهد يعني إلا أن ما قبلها أحوط لأن من الخارب أن يكون
 عليه صلا أخرى كان ركها في وقت آخر ولو بوي ماعله بصرف إلى تلك الصلا أو يقع التعارض فلا
 يصرف إلى هذه التي يصلي بعد صلا يوم وليلة لصرح عن عهد ماعله بمعنى وعلى هذا القول مسجد
 من صلاته مكتوبه ولم يدركه صلا هي يومه بأداء خمس صلوات لأنها من أركان الصلا فصار السك بها
 كذلك في الصلا (واما) بأن ما سقطه الغرب فأمر بين صلا الغائيه وأذا الوقت سقط ما حصل
 من أحد خاص الوقت بأن يدرك في آخر الوقت بحيث لو اسفل بالغائيه يخرج الوقت ولو إذا الوقت سقط
 عنه الترتيب في هذه الحالة لما ذكرنا من في مراعاة الترتيب بها الطال العمل بالدليل المقطوع به يدل فيه شبه
 وهذا لا يجوز ولو بدرك صلا الظهر في آخر وقت العصر بعد ما عروب الشمس فانه صلى العصر ولا يجزئه صلا
 الظهر لما ذكرنا من تقدم صلا الصلا في هذا الوقت صلا الجاهل بالخاص بخلاف عصر يومه وأما إذا
 بدركه قبل عروب الشمس فكيف الحال لو اسفل به صلح أدخل عليه وقت مكروه لم يدرك في ظاهر الزمان واحتلف
 المساجع فيه قال بعضهم لا يجوز له أن يودي العصر قبل أن يركب الترتيب فيصلي الظهر ثم يصلي العصر لأنه
 لا يحل خروج الوقت ولم يصح الوقت في وجوب الترتيب وقال بعضهم لا يلحق سقط الترتيب فيصلي العصر
 قبل الظهر ثم يصلي الظهر بعد عروب الشمس وذكر القصة أن وجهه الحمد وأن قال هذا أعيد على الاختلاف
 انتهى في صلا أجمعه وهو أن من بدرك في صلا الجمعة أنه لم يصل المغرب ولو اسفل بالمغرب بخلاف وجوب الجمعة ولا يخاف
 من وقت الوقت على قول أن حسمه وأن يوصى يصلي التجر ثم الظهر فلم يجعل وقت الجمعة عذرا في سقوط الترتيب
 وعلى قول جده يصلي أجمعه ثم المغرب قبل وقت الجمعة عذرا في سقوط الترتيب فكذلك في هذه المسئلة على قولها
 يجب أن لا يجوز العصر وعليه الظهر فيصلي الظهر ثم العصر وعلى قول جده عصى على صلاته ولو ادعى العصر
 في أول الوقت وهو إذا كان عليه الظهر وأطال انقسام والعرا حتى دخل عليه وقت مكروه لا يجوز صلاته لأن
 سروجه في العصر مع رك الظهر لم يصح فمقطع ثم يصليها بأداء ثم يصلي الظهر بعد العروب ولو انصحبها وهو لا يلزم
 أن عليه الظهر فأطال انقسام والعرا حتى دخل وقت مكروه ثم ذكر عصى على صلاته لأن المسقط للوقت
 قد وجد عند افتتاح الصلا واحتتامها وهو التماس وصلى الوقت ولو ادعى العصر في حال صلي الوقت وهو إذا
 ظهر فلما صلى مباركة أو ركعتين عروب الشمس المماس أن بعد العصر لأن العذر قد زال وهو صلي الوقت
 بعد الترتيب وفي الاستسكان عصى فيها ثم يصلي الظهر ثم يصلي المغرب ذكر في نوادر الصلا (والثاني) الإنسان
 لما ذكرنا أن حرا الواحد دخل وقت التذكرة وصلا الغائيه ولا بد ذكرها ما وجب العمل بالدليل المقطوع به وروى
 أن الذي صلى الله عليه وسلم صلى المغرب يوما ثم قال رأيت أحدكم صلى العصر فقالوا لا يصلي العصر ولم يعد
 المغرب ولو وجب الترتيب لأعاد وعلى هذا القول صلى الظهر على عروصه وصلى العصر يومه وهو إذا ذكر
 لما صبح فأعاد الظهر ولم يعد العصر وصلى المغرب وهو قبل أن العصر يخرج به إذا العصر ولم يعد المغرب لأن إذا
 الظهر على عروصه والأصابع عنه عبره فوالتسقط أهله الصلا حتى صلى العصر صلى وهو يعلم أن الظه
 عر حار ولو لم يعلم وكان ظن أم الحار لم يكن هذا الظن معتبرا لأنه يسأعن حبل والظن أعان بعد إذا سأل عن
 دليل أو شبه دليل ولم يوجد فكان هذا حلا لمخصصا فقد صلى العصر وهو عالم أن عليه الظهر وكان مصلها العصر
 في وقت الظهر فلم يجز ولو صلى المغرب قبل أعاد ما احتمل لا يجوز لأنه صلى المغرب وهو يعلم أن عليه الظهر فصار
 المغرب في وقت الظهر فلم يجز ما لو كان أعاد الظهر ولم يعد العصر فظن حواره ثم صلى المغرب فانه يومه بأداء العصر
 ولا وهو بأداء المغرب لأن طسه أن عصر حار ظن معتبرا لأنه يسأعن دليل ولذا جاز على الثاني

صلى المغرب صلاها وعبد أن لا عصر علة لا نه اذاها مع اركانها او سرابطها المخصصة من الاعا حى عليه ما يحى
 ما على سببه دليل و صلى المغرب وعبد أن لا عصر علة حكم بحوار المغرب كالموكان ناسا للعصر ل هذا
 فوق النسيان لان طي النسيان لم يساس سببه دليل ل عن علة طبعه وهذا الظن يساس سببه دليل فكان
 هذا وفي ذلك حكم بحوار المغرب فهو الأولى ثم العلم بالعامة كقاهر شرط لوجوب الترتيب فالعلم
 بوجوبه حال القواب شرط لوجوب وصاها حى ان الحرفى اذا اسلم في دار الحرب ومك بها سببه ولم يعلم ان
 عليه الصلا ولم يصل ثم علم لا يجب عليه وصاها في قول أجماعا باللائه وقال روى عليه وصاها ولو كان هذا
 دما أسلم في دار الاسلام فعلة وصاها استعساها والعباس أن لا فصا عليه وهو قول الحسن وحده قول
 رفرانه بالاسلام الترم أحكامه ووجوب الصلا من أحكام الاسلام فلهذا ولا يسهط بالجهل كالموكان هذا في دار
 الاسلام (ولنا) ان الذى اسلم في دار الحرب مع علة العلم لا يندم سبب العلم في حقه ولا وجوب على من مع علة
 العلم كالا وجوب على من مع علة العذر مع سبها بخلاف الذى اسلم في دار الاسلام لا يصح العلم حب لم يسأل
 المسألة عن سرائع الدين مع علة من السوال والوجوب مصحوق في حق من مع العلم كما يصحوق في حق من مع
 العذر ولم يوحده المصنف ههنا ادلا بوجوب الحرب ن سألته عن سرائع الاسلام حى لو وجد ولم يسألته علة
 و واحدنا له ما اذا علم بعد ذلك لا يصح العلم وما مع علة كالتى اسلم في دار الاسلام وقد سرح الجواب عما
 قاله روى انه التزم احكام الاسلام لا ينافي قولهم لكن حكمه سبب الوصول اليه ولم يوحدها بل علة في دار الحرب
 رجل واحد فعله الفضا فها سرك بعد ذلك في قول أنى يوسف ومحمد وهو اخذى الرواس عن أنى حسبه وفي
 رواه الحسن علة لا يرضه ما لم يحتر رحلان أو رجل وامرأتان وحده الروايه ان هذا غير ملزم ون أصله
 اسراط العدد في الخبر المترم كفى الخضر على المأدود وعزل الوكيل والاحار بحماته العبد وحده الروايه الأخرى
 وهى الاصح ان كل واحدما ورمس صاحب السمع بالنسب فالذى صلى الله عليه وسلم الا لتبلغ الساهد
 العائب وقال صلى الله عليه وسلم نصرانيه امرأ سمع من أمهاله فوجها كما سمعها ثم أداها الى من لم سمعها فهذا
 المبلغ اعلم الرسول ن المولى والمولى وحتر الرسول ههنا ملزم فوهنا كذلك والله أعلم (والسالب) كبر
 القواب وقال سمر المرسى الترتيب لا يسهط بذكر القواب حى ان من ركب صلاة واحد وصلى في جميع
 عمر وهو دار كالعامة فصلا عجز على التساها ما لم يفسد العامة وحده قوله ان الدليل الموحى للترتيب لا يوجب
 الفصل من قبل القاب وكبر ولا ن كبر القواب يكون عن كثر شرطه فلا يصح به التفسير (ولنا) ان
 القواب اذا كثرت لو وجب مراعا الترتيب مع القاب الوضوء عن الوقت وهذا لا يجوز لما ذكرنا من انه انطال
 ما نسب بالدليل المعنوي به بحر الواحد ثم اختلف في حدادى القواب الكبر في ظاهر الروايه أن يصير القواب سها
 فاداسرح رتب السادسة سبعا الترتيب حى يجوز اذا السها فلها روى ان سها علة عن محمد هو أن يصير
 القواب حسا فادادخل رتب السادسة سبعا الترتيب حى يجوز اذا السادسة وعن رفرانه ملزمه مراعا الترتيب
 في صلا سهر ولم يروعه أكثر سهر فكا به جعل حد الكبر أن رتب على سهر وحده ماروى عن محمد ان الكبر في
 كل باب كل حسه كالخون اذا سحرى السهر في باب الصوم والصحيح جواب ظاهر الروايه لان القواب لا يدخل في
 حد التكرار بدخول رتب السادسة واعا بدخل بخروج رتب السادسة لان كل واحد منها تكرر مكرر فعلى هذا
 لورب صلا ثم صلى بعدها خمس صلاوات وهو دار كالعامة فاه بعضهم لا من في حد الفله بعد ومراعا الترتيب
 واحده بعد فله القواب لا يمكن ل الوقت وفالش على وجه لا يودى الى احراجه من أن تكون وقتا للوقت
 فصار موديا كل صلاه منها في رتب المبروكه والمبروكه مثل المودا فصار مودا المودا فصل وقتها فلم يحتر
 وعلى فاس ماروى عن محمد بعضى المبروكه وأربنا بعدها لان السادسة حائره ولولم يفسد حى صلى
 السابعة فالسابعة حائر بالا جماع لان رتب السابعة وهى الموداه السادسة لم يجعل وقتا للقواب

أذا السادسة من المودبات الصفت عجلها الأصلي وهو وهو الأصلي لا به لا مدحها من محل فالتصاها عجلها أولى
لوحين أحدهما به لا مراحم لها في ذلك الوقت لا به وصفه من قوله في هذا الوقت مراحم لا به وصفه من
صلوات وليس إلا من في القضا في هذا الوقت أولى من العس والتصاها الوقت لا مراحم لها من أول
(والذي) أن ذلك وصفه بالمثل المعطوع هو وهذا وصفه بالمثل المعطوع هو وأما جعله وصلا في هذا الوقت لا مراحم لها من أول
ورجح ذلك على هذا والتصفت عجلها الأصلي حكمها والسبب حكما كالبا بجمعها وإذا الصفت عجلها الأصلي من
أن الجنس المودبات أدب في أوقاف الحكم غوارها في هذا ما إذا صفت المبروكه قبل إذا السادسة لا مراحم لها من أول
في وقت هو وهو من حسب الظاهر لا من حذر الزا حذر كونه وصلا فإذا صفت فيها هو وفيها ظاهرا تقرر
فيه ولا يلحق عجلها الأصلي ولم ينس أن المودبات الجنس أدب بعد الفاعل من سببها أدب قبل الفاعل
لا صغر الفاعل محل وصلها أو عظم التصاها عجلها الأصلي حكمها ساد المودبات وبحال حال التماس
وصى الوقت إذا أدى الوصفه من قصي الفاعل حسب لا يجب أعاد الوصفه ولو أن الصفت الفاعل عجلها الأصلي
لوح أعاد الوصفه لا به من أم حصلت قبل وقت الفاعل لأن هناك الموددي حصل في وقت هو وقت لها
من جميع الوحد على ما مر إذا الفاعل بعد ذلك لا يخرج هذا الوقت من أن يكون وصلا للمودا فيعرب
المودا في محلها من جميع الوحد والوصف الفاعل في حق المودا وصلا وهو بعد وقت المودا فلم يورد ذلك في
أما إذا المودا وهذا في ما إذا قام المصلي وقرا وحدهم ركع - لم يلقى الركوع محله وهو قول السجود
حي كان لا يجب أعاد السجود ومع ذلك لم يلقى من يجب أعاد السجود لأن التي أعانها ل حاصل في محله
أن لو وحدهم أخرى في محله بعد وقوع ذلك التي يرى فيه فإذا حصل هذا التي محله وهناك السجود
وقع قبل أو بعده أو وقع معهما أو بعدهم ذلك كان الركوع حاصل في محله فلا بد من يحصل السجود بعد ذلك في محلها
وأنه الموق (وقالوا) فمن ركع صلوات كثر حابه ثم يدم على ما صبح واستعمل إذا الصلوات في مواضعها من أن
بعض سائر الصلوات تركه صلا ثم صلى أخرى وهو إذا كرر هذا الفاعل المحل أنه لا يجوز في الصلوات
الكبر العدة كما لم تكن ويجب عليه مراعاة الترتيب والعماس أن يجوز لأن الترتيب قد سقط عنه لكثر
الصلوات وصم هذا المبروكه إلى ما صلى إلا أن المسامح استصوابا قال أنه لا يجوز إذا طار حذر السجود عن
التهاون بأمر الصلا ولما صغر المصنوع وسببه إلى التصرف ثم كبر الصلوات كاسقط الترتيب في إذا سقط في
القضا لا مراحم لها في أسقاط الترتيب في غيرها فلا بد من عمل في بعضها أولى حتى لو قصي في الصلوات العدة كلها ثم
الظهور كما قام العصر كما هي كذا حار وروي في سماعه عن جدهم ترك صلا يوم وليلة وصلى من العدة كل صلا
صلا قال الصلوات كذا حار سوا قدمها وأخرها وأما الوصفه فإن قد هالم يحرم من ماله من صلى واحد
منها صار الصلوات سببا في كبره من قصي فانه بعد ما أدب خمسهم ولم فلا تعود إلى الحوار وأن آخرها لم يحرم
من ماله إلا أنها الآخر لأنه كما قصي فانه عذب الصلوات أعاد وقت الوصفه إلا أنها لا به صلاها وبعد
أن جمع ما عليه ودعا فانه السبب (وأما) الترتيب في أفعال الصلا فانه ليس شرطه عداً بها ما إلا أنه وبعد
رغم شرطه ما ذلك في مسائل إذا أدرك أول صلا الإمام ثم نام حله أو وسعه الحديث فسعه الإمام من من
الصلا ثم انه من يومه أو عاد من وصوه ولمه أن بعض ما سعه الإمام ثم دافع امامه لما ذكره ولو باع امامه
أولاً ثم قصي ما فانه بعد سلم الإمام حار عدا وعذر لا يجوز وكذلك إذا رجع الناس في صلا الجمعة والعديد فلم
يعذر على إذا الركعة الأولى مع الإمام فلا عدا به يمين فاما وأمكنه إذا الركعة الثانية مع الإمام فلم يردى
الأولى ثم قصي الأولى وسلم الإمام آخراً عدا وعذر لا يجوز وكذلك لو ذكر صعد في الركوع وصلاها
أو سجد في السجود وصلاها فلا فصل أن بعد الركوع أو السجود الذي هو فيها ولو أعاد منها ولم بعد آخراً
عدا وعذر لا يجوز له أن بعد منها وعنه أعادها وجه قول رفر أن الثاني في هذا المواضع وقع في عرجه

فلا يصح معناه كما تقدم السجود على الركوع وحب علمنا عاد السجود لما قلنا كذا هذا (ولما) قول الذي صلى
الله عليه وسلم ما ذكرتم فصلوا وما كنتم قدسوا والاستدلال به من وجهين أحدهما أنه أمر عباده بالإمام فيها
أدرك بحرفاتها القصي للعبث بلا فصل ثم أمر بعضا القاسه والآخر دليل الحوار ولقد ابتدأ المسنون على
أدرك الإمام به لا عاصيه وإن كان ذلك أول صلاه وقفا حر والثاني أنه جمع بينهما في أمر بحرفها أو رواه
الجمع المطلق فاجتماع فعل مع ما هو رواه فكأن معناه إلا أن المسنون صار مخصوصا بصلوات التي صلى الله عليه
وسلم من لكم معانسه حب فاستدواها والخلف حجة في المسئلة الأولى بنظره ونسبته في المسئلة
الثالثة لأن الركوع والسجود من أحرار الصلا فاستدواها السجود في نفس الصلا استعاط فها هو
أحرارها ضرورة إلا أنه لا يصح السجود قبل الركوع لأن السجود لتعداد ركعة بالسجدة وذلك
لا يصح قبل الركوع على ما ذكر في سجد السهو وإن شاء الله تعالى هذا الذي ذكرنا من شرائط
أركان الصلا وهي الشرائط العامة التي يتم المعنى والمقصد جميعا (وأما) الذي يخص المعنى وهو شرائط دخول
الإمساك بالإمام في صلاه فالكلام فيه في موضعين أحدهما في أن ركع الإمساك والثاني في أن شرائط الركع (أما)
ركعه فهو به الإمساك بالإمام وقد ذكر بعضنا فيما تقدم (وأما) شرائط الركع فأنواع منها للركع في
الصلا وبين اتحادها سنار وملا ووصلان الإمساك بنا النظر على النظر عنه فالمعنى عند ذكر عنه لما يعنى
له بجزء الإمام فكأنما انعقد له بجزء الإمام حارسا من المعنى وما لا خلاف ذلك لا يصح إلا بالركع في
الصلا وبين اتحادها من الوحد الذي وصفا على هذا الأصل بجزء من المعنى إذا سبق الإمام بالأصباح
لم يصح استدوا لأن معنى الإمساك وهو السلا لا يصح ههنا لأن السلا على العدم بخلاف قال الذي صلى الله عليه
وسلم أعاجل الإمام لئوم به ولا يحملوا عليه وما لم يكره الإمام لا يصح إلا بتمامه وكذا إذا كرهه فبما خلت
عليه ولو حذر التكبر بعد تكبر الإمام به الدخول في صلاه أحرار لا به صار فاطعا لما كان به صار في صلاه الإمام
كمن كان في الفعل فكروى العرض بصر حارسا من الفعل داخل في العرض كمن باع ألبم الذي كان فبما
للزول وعنه آخر كذا هذا ولم يحدد في بصر استدوا هل بصر صار في صلاه نفسه أو صار في كتاب الصلا إلى أنه
بصر صار فالله على هذا إذا حدد السكروى التحول في صلاه الإمام فقال التكبر الثاني عام لما كان به صار
في نوادر أي سلمان إلى أنه لا بصر صار في نفسه فانه ذكره لوجهه لأنه حتى يظهره ثم من مستحاضا حمل
احتلاف الجواب على اختلاف موضوع المسئلة فقال موضوع المسئلة النوادر أنه إذا كره طامسه أن الإمام كره
فصر معناه عن ليس في الصلا كالمعنى ما عدى والحسب ووضوع المسئلة في كتاب الصلا أنه كره على علم به
أن الإمام لم يكره بصر صار في صلاه نفسه ومهم من حق الاحتلاف بين الرواسي وجه رواه النوادر أنه نوى
الإمساك عن ليس في الصلا فلا بصر صار في صلاه نفسه كما وادى عسر أو حب أو عذر وهذا لأن صلاه
المعذر عر صلاه المعنى بدليل أن المعذر لو أسأف التكبر أو بالسروع في صلاه الإمام صار صار استأنا
واسعمال ما هو به لا يصح ردل أن هذا الصلا عر بلاء الصلا فلا بصر صار في أحدهما به الأخرى وجه
ما ذكر في كتاب الصلا أنه نوى سنن التحول في السلا والإمساك بالإمام فطلب إحدى منه وهي به الإمساك
لأنه صادف محلها فصيح الأخرى وهي به الصلا وصار كالسارع في العرض على طمأنينه عليه وليس عليه
بمحاذ ما إذا أدى بالمركب والمحدث والحب لاهم لتوأم أهل الإمساك منهم فصار بالإمساك هم ملنا
صلاه وأما ما إذا من أهل الإمساك به والصلا حلقة معبر فلم بصر بالإمساك به ملنا لانه وأك أعلم هذا إذا
كره المعنى وعلم أنه كره قبل الإمام إذا كره ولم يعلم أنه كره قبل الإمام أو بعد كره منه المسئلة
التي رواه بنات وحملها على لأنه أوجه أن كان كرهه أنه كره قبل الإمام لا بصر صار في صلاه الإمام وإن كان
أكرهه أنه كره بعد الإمام بصر صار في صلاه لأن السلا بال الرأي حجه عند عدم العلم بتجلايه وإن لم يصره

على حى فالاصل فيه هو الحواز ما لم يظهر أنه كقول الامام نعم ويجعل على الصواب احسانا لم يسع
 باخطا كما ينبغي فان الصلاة عند الانسا في حقه العلة ولم يحظر ماله سى ولم يكن ان الحقه التي صلى اليها
 فيه أم لانه بعضه يتجاوزها ما لم يظهر خطأ نعم وكذا في باب الزكاة كذلكها ولو كره المصدي مع الامام
 الا ان الامام طول قوله حتى عرج المصدي من قوله الله اكبر قبل أن عرج الامام من قوله انه يصير سارعا
 في صلاة الامام كذا روى ابن سماعة في نوادر ويصح أن يكون هذا المسئلة نالعا ان أماغلى قول
 أن حسبه وجه الله تعالى فلا به صبح السروع في الصلاة بقوله الله وحده فادفع المصدي من ذلك قبل فراج
 الامام صار سارعا في صلاة نفسه فلا يصير سارعا في صلاة الامام وأماغلى قول أن يوسف وحده في
 السروع لا يصح الا بعد كرا الاسم والعبد فلا بد من المشاركة في ذكر هذا اذا سبق الامام بالاسم حصل المشاركة
 في ذكر التعليل لا غير وهو غير كاف اصح السروع في الصلاة وعلى هذا لا يجوز امدا الثلاثين بالعارى لان
 بحر عنه الامام ما بعد الصلاة مع السرع لا قبلها لانه لا يسهل اليها لا سهاله اليها على العدم ولا ان سر العور سرطا لا يحق
 للصلاة بدو ما في الاصل الا أنه سقط اعمار هذا السرط في حى العارى لضرورة لعدم لضرورة في حى المصدي فلا
 يظهره وسط السرط في حقه فلم يكن صلا في حقه فلم ينع ومعنى الامدا وهو ان لا يسهل اليها على العدم يحصل
 ولا يصح امدا الصحيح صاحب الصدر الثام لان بحر عنه الامام ما بعد الصلاة مع انقطاع الدم ولا يجوز
 اليه ولا ان الناقص للظهار وجوده لكن لم يظهر في حى صاحب الصدر ولا عذر في حى المصدي ولا يجوز
 امدا العارى بالاي والمكلم بالاحرس لان بحر عنه الامام ما بعد الصلاة مرا ولا يجوز اليه من المصدي
 ولا ان القرا ركن لكنه سقط عن الاي والاحرس للصدر ولا عذر في حى المصدي وكذا لا يجوز امدا الاي
 بالاحرس لما ذكرنا ان الامدا بما انحر عنه على بحر عنه الامام ولا بحر عنه من الامام أصلا فسهل الله الا ان
 السرع حوز صلا لا بحر عنه للضرورة ولا ان النحر عنه من سرابط الصلاة لا يصح الصلاة بدو ما في الاصل
 وأما سقط عن الاحرس للصدر ولا عذر في حى الاي لانه قادر على النحر عنه قبل الاي الذي عذر على النحر عنه
 من الاحرس موله العارى من الاي حتى انه لو لم يعذر على النحر عنه حاز امدا بالاحرس لا سواء ما في الدرجة
 ولا يجوز امدا من ركع وسجد بالمومى عبداً متحاشا للبلابة وعذره بحر عنه قوله أن فرض الركوع
 والسجود سقط الى خلف وهو الاعا واذا فرض الخلف كذا به بالاصل وصار كامدا العاسل بالمساج
 والمومى بالمسجم (ولما) أن بحر عنه الامام ما بعد الصلاة بالركوع والسجود والاعا وان كان يحصل فيه
 نفس الركوع والسجود لما هما للتحاشا والطأطو وقد وجد أصل التحاشا والطأطو في الاعا فليس فيه
 كمال الركوع والسجود بعد بحر عنه يحصل وصف الكمال فلم يكن ما كمال الركوع والسجود على ذلك
 النحر عنه ولا به لا يحق للصلاة بدون الركوع والسجود في الاصل لانه فرض واعا سقط عن المومى للضرورة
 ولا ضرورة في حى المصدي فلم يكن ما في المومى صلا سرطاني حقه فلا تصور التثا وقد حرج الحواش عن قوله
 انه حلف لا يفعل ليس كذلك بل هو يحصل بعض الركوع والسجود الا أنه اكتفى بتحصل بعض العرض
 في حالة العذر لان يكون خلفا لغير المسح مع الغسل والنهم مع الوضوء لان ذلك حلف فامكن أن نعم مقام
 الاصل ولا يجوز امدا من مومى فاعدا او فاعا عن مومى مضطجعا لان بحر عنه الامام ما بعد الصلاة
 أو القعود ولا يجوز اليه صلا الامام محضه في هذه الفصول كما في الاي فصل واحد وهو ان الاي اذا قام القارى
 أو العارى والامس صلا الكل فاسد عند أن حسبه وعند أن يوسف ومحمد صلا الامام الاي ومن لا يقرأ
 بانه وجهه دولها ان الامام صاحب عذر امدي من هو على حاله ومن لا يعتد به ويحوز صلا به وصلا من هو
 على حاله كالعارى اذا أم القرا أو الثلاثين وصاحب الخرج السال يوم الاحشا وأصحاب الخراج والموى اذا أم
 المومى والزكوى والساحد انه صبح صلا الامام ومن على حاله كذاها (ولان) حقه طر بعض

[illegible]

علم انه كان حيا فامر مودنه ان ينادي الان امر المؤمنين كان حيا فاعيدوا صلاكم ولا معنى الا فسدنا وهو
 الساهي بالانسان لانهم صرور القوم مع قيام الحشد والحياء وما رواه جابر عن ابي بصير عن ابي
 صلا العوم صلا الامام علي ما روى ان المسوق كان اذا سارع في صلا الامام صلى ما فانه اول ما يسمع الامام
 حتى يسمع من الله من مودنه او معاد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم صلى ما فانه يصار سره من رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ويخبره ان الامري بالانسان لان يحضره الامام عند المناسبي عليه المعصدي لان
 الامام بان عاتق به المعصدي ورواه عن ابي الساهي وكذا رواه ابي الساهي بالانسان ولا حاشا لمصنف المساركتي
 الصريح ثم العرا يصلون بعد انا وقال سر يصلون فيما ركوع وسجود وهو قول الساهي وجهه وهو انهم
 يخرجون عن متصل سرط الصلا وهو سر العور ورواه عن ابي بصير لاركانها وعلهم الانسان عاقد واعلمه
 وسطهم معهم ما عر واعيه ولاهم لو صلا بعد اركوا اركانا كبر وهي الصام والركوع والسجود وان صلا
 فيما ركوا اركوا واحد وهو سر العور فكان اولى والدليل على حديث عمر ان من حصن رضى الله عنه ان النبي
 صلى الله عليه وسلم قال صل قائما فان لم تستطع فاعدا فان لم تستطع في الحب فها تستطيع ان صلى قائما
 فعليه الصلا قائما (واما) ما روى عن ابي اسحق بن مالك رضى الله عنه انه قال ان احبب رسول الله صلى الله
 عا وهو سر ركوا العرفان كبرتهم الله سر حواص الصرعرا صلا بعد انا عا وروى عن ابي عباس
 واس عمر رضى الله عنهما انهما قال العار صلى فاعدا بالاعا والمعنى فيه ان الصلا فاعدا رخصا من وجهين
 أحدهما انه لو صلى فاعدا فدرج فرض سراور العلية وما روى فرضا آخر صلا لانه ادى فرض الركوع
 والسجود صها وهو الاعا وادى فرض الصام بدله وهو القود فكان مراعا العرض جمعوا وهذا القوم
 اسقاط أحدهما أصلا وهو سر العور وكان ما قبلنا اولى والثاني ان سر العور أهم من اذا الاركان لوحين
 أحدهما ان سر العور فرض في أصلا وعبرها والاركان فرض الصلا لاعتبرها والثاني ان سقوط هذا الاركان
 الى الاعا حاربي الواصل من غير سرور كالسجل على البناء وسراور لا سقط فرضه من غير سرور
 فكان أهم فكان مراعاته اولى فلهذا جعل الصلا فاعدا بالاعا اولى عرا من صلى قائما ركوع وسجود آخر
 لانه وان رك فرضا آخر فقد كل الاركان الثلاثة وهي الصام والركوع والسجود وبها حاشا الى تكميل هذا الاركان
 فصار اركا رضى سر العور العلية أصلا امر من صحيح خور بانه ذلك لو حود أصل الخاطه وحصول العرض
 وحاشا القود بالاعا اولى ليكون ذلك القرض أهم ولما راعا العرض جمعوا وجهه وروى شرح الخواص عماد كروا
 من المعنى وعلهم يتحدث عمر ان من حصن عمر مصمم لانه عمر مستطع حكاه ب ارض عليه سر العور
 العلية ثم لو كانوا جماعة ينبغي لهم ان يصلوا فادى لهم لو صلاوا اجتماعه فان قام الامام وسقطهم احترا
 عن ملائحته سوا العرف فدرج سبه القوم على الجماعة والجماعة امر مسوق فاذا كان لا يوصل اليه الا
 بارتكاب بدعه ورك سبه اخرى لا يندب الى تحصلا ل يكرر تحصلا وان تقدمهم الامام وامر القوم بعض
 انصارهم كما ذهب اليه الحسن الا صرى لا يسلون عن الوقوع في المنكر انصافه فلما عكفهم عن الصرع على
 وجه لا ينع على صور الامام مع ان بعض الصرع الصلا مكروا انصافا عا به القودى لما ذكره كراهه ما مورا
 بطريق كل حاله الى وضع مخصوص ليكون الصرع داخرا اذا هب العبادات كسائر الاعسا والاطراف
 وفي بعض الصرع فوان ذلك يدل انه لا يوصل الى يحصل الجماعة الا بارتكاب امر مكروا وسقط اجتماعه
 عنهم فلو لم يجمع هذا الجماعة فالأولى لا ما هم انهم وسقطهم لم يجمع صرعهم على عور به فان منهم حار انصافا
 وحاشا في هذا الموضع كمال الساهي في الأصل الا ان الاولى ان يصلون وحده وان صلى بجماعه فامر امامهم
 وسقطهم وان يجمعهم حار وكذلك حال الرا ويخبره ان صاحب القدر بالصحيح وعنه حاله وكذا
 اوذا الامي بالقارى وبالاى الامر ويخبره ان المومى بالار كع الساحد والمومى لما موى مسوى الخواص

بنياداً كان المقدي واعداً موسى بالامام القاعد المومى وبما اذا كان فاعاد الامام فاعد ولا رها القاعد المومى
 ركن الأرى ان الأولى ركة فكان وجوده وعده غيره وبحوراً هذا القاعد بالمسبح على التمسك بالمسح على
 الخبث بل عن العسل وذل الذى يعم مقامه عند الخمر عنه او عند حصصه بعام المسح بعام العسل فى حق طهر
 الرجل لتعدر عسلها عند كل حدث خصوصاً فى حق المسافر على ما مر فأعند بخرقه الامام بالصلاء مع عسل
 الرجل لا يعاد حالها هو بل عن العسل فصيح ما بخرقه المقدي على هذا الخبر عنه ولا نطهار القدم حصل
 بالعسل السابق واختلف ما بين سرائر الخبث الى القدم فكان هذا امدا القاعد بالعسل فصيح وكذا يجوز امدا
 القاعد بالمسح على الحمار لما مر أنه بخل عن المسح قائم مقامه ويمكن بحسن معنى الامدا منه ويجوز امدا
 الموصى بالمسح عند انى حسه وانى يوسف وعند محمد لا يجوز وروى عن الكلام وفى كتاب الطهار ويجوز
 امدا القاعد المومى ركن وسعدنا القاعد المومى ركن وسعدنا القاعد المومى ركن وسعدنا القاعد المومى ركن
 لا يجوز وهو قول محمد وعلى هذا الاختلاف امدا القاعد المومى بالقاعد المومى وسعدنا القاعد المومى ركن
 صلى الله عليه وسلم انه قال لا ومن أحدث على حاله اى لعلم لا جاعاً على انه لو لم يخالس حار ولا المسمى
 أعلى حاله الامام فلا يجوز امداً به كاقدا الزكوى الساجد المومى وامدا القارى بالامامى (وسعدنا)
 ما من ان المقدي متى بخرقه على بخرقه الامام ويجوز له الامام ما له مذهب تعلم ان لا يعذب للعود ولا يمكن
 ما انقام عليها كلاً لا يمكن ما القراء على بخرقه الامامى وما الزكوى والسجود على بخرقه المومى وسعدنا
 الاسمين ما روى ان آخر صلاً صلاً هار رسول الله صلى الله عليه وسلم فى يوم واحد مومناً فاعداً
 وأما حمله فام سعدون فانه لما صعب فى مرضه قال مرواً أنا بكرهت صلاً بالناس فقال الله تعالى
 رضى الله عنهم اوفى له ان أنا بكرهت صلاً بالناس فام اذا وصى فى كماله لا يكفره فلو أمر بغيره فبال حصة ذلك
 وقال صلى الله عليه وسلم انى صواب يوم مرواً أنا بكرهت صلاً بالناس فام اذا وصى فى كماله لا يكفره رضى الله عنه
 الصلا وحذر رسول الله صلى الله عليه وسلم فى نفسه حصة خرج وهو هادى على والناس ورجلا
 يحطان الارض حتى دخل المسجد فلما سمع أن بكرهت صلاً بالناس فام اذا وصى فى كماله لا يكفره رضى الله عنه
 وسلم وحلص بصلّى وأبو بكر بصلّى بصلّى بالناس بصلّى انى بكرهت صلاً بالناس فام اذا وصى فى كماله لا يكفره رضى الله عنه
 سمع تكبير رسول الله صلى الله عليه وسلم ففكر والناس تكبرون تكبراً انى بكرهت صلاً بالناس فام اذا وصى فى كماله لا يكفره رضى الله عنه
 وروى التمسح عليه ولو نهم وروى التمسح بالناس فام اذا وصى فى كماله لا يكفره رضى الله عنه
 القعود عن القيام اذا اهمى مقامه من جعله لعله كالمسح على الخبث مع عسل الرجل وانما فلما انها
 معاراً بل لسل الحكم والخمسة (أما) الخمسة فلا التمسك فى الخمسة مسمى فى مجلس مجلس وفما
 الاتصافان فى الصف الاعلى والصف الاسفل ووبدل الاتصاف فى الصف الاعلى على عاصها وهو الاتصاف
 مسمى ركوعاً وروى الاتصاف لانه فى الخمسة عمار عن الاتصاف من غير اعتبار الصف الاسفل لان ذلك ركن
 ودافاً ما هو الله فاسم لى واحد حسب وهو الاتصاف ولو تبدل الاتصاف فى الصف الاسفل على عاصها
 وهو التمسك الرجل والناس الا لله بالارض مسمى ودافاً كان القعود فاسم التمسك مجلس فى مجلس مجلس
 وهما الاتصافان فى الصف الاعلى والصف الاسفل والاسفل على الارض فى التمسك الاسفل فكان القعود مسمى
 التمسك فى أحد مسمى وكذا الزكوى والزكوى مع القعود صاكن واحد مسمى بالزكوى وحده واحد وهو مسمى
 الصف الاعلى واسم المعين يعرف بالكلية وجوده مصاداً حده كالبوع والتمسك بركب القيام وجوده بالتقوى
 او الزكوى بالكلية وهذا هو الذى قابل ما قبل بصلّى وسعدنا وما ذكره التمسك بالزكوى لم يعد ما نصق
 كلامه وأما الحكم فلا ما صار التمسك لعله طاعة بركب عداً لئلا يكون بالكلية لان التمسك بالكلية لا تصح
 بصلّى الاعلى بل لاتصاف بركبه لما لم يكن بركبه من الله وهو بالكلية بركب عداً لئلا يكون بصلّى

وحكي ان العام يقول عند الخوض وصار الخوض بدلا عنه ولا يدل عند العز عن الاصل أو عند حصوله يوم
 مقام الاصل ولهذا هو ربا امدا العاقل بالماضي مع مقام العسل في حق ظهور الخوض عند بعد
 العسل لكونه بدلا عنه وكان القعود من الامام غيره العام لو كان قادرا عليه فدل بحججه الامام في حق الامام
 مع بعد لقائه لا بعد ما هو بدل العام صح ما قام المقتضى على ما انصر عنه بخلاف امدا القارى
 بالاي لا بد من ان لا يوجد ما هو بدل القرا بل سقط اصله فلم يبق عند حججه الامام القرا ولا يجوز ما
 القرا عليه امامه الم سقط انه ام اصل لا اوم بدله عامه الا يرى انه لو اصرطح وهو قادر على القعود لا حور
 ولو كان العام سقط اصلا عن بدل ودانس وصف وجوبه الله ودينه كان سعى له لو صلى مصطحا لم يحور
 وحسب لم حرد له انما لا يجوز لسقوط الله ام الى بدله وحل بدله كانه عسى القيام بخلاف امدا الزاكن
 الساجد بالموى لما امر أن الاعمال ليس عن الركوع والسجود بل هو يحصل بعض الركوع والسجود
 الا انه ليس به كمال الركوع والسجود فلم يبق عند حججه الامام القاب وهو السكالك فلم يتمكن ما كمال الركوع
 والسجود على ذلك القراءه وقد شرح الخواب عماد كرم المي وما روى من الحديث كان في الاصل فانه
 روى ان النبي صلى الله عليه وسلم سقط عن مرس خشن حسه فلم يحرج انما ودخل عليه استحبابه فوجدوا
 صلى فاعدا فاصحوا الصلا حله ما ما فاعداهم على ذلك قال اسنان ما فارس والوم وأمرهم بالقعود ثم ما هم
 عن ذلك فقال لا ومن أحد بعدى حالسا لا يرى انه يكتم في الصلا فقال اسنان فارس والوم وأمرهم بالقعود
 فدل ان ذلك كان في الاصل حين كان التكلم في الصلا ما حاور ما وما آخر صلا صلاها فانتسح قوله السان
 بدله المأثور وعلى هذا يحرج امدا الم فرض بالمسئل انه لا يجوز عند باحلاف السان في وجوب امدا المسئل
 بالمرص عند ما به العاقل حلا فالسالك (احج) السان عاروى حارس عند الله ان معادا كان صلى مع
 النبي صلى الله عليه وسلم العاقل م رجع فصلها مع في بي سانه ومعاد كان مسهلا وكان صلى حله الم فرض
 ولا كل واحد منهم صلى صلا نفسه لا صلا صلا ولا سعادته ان لى العبد فعل غيره فحورده لى كل واحد منهما
 سوا وادى فعل امامه أو حالته وقد حار امدا المسئل بالمفرض (ولنا) ما روى ان النبي صلى الله عليه
 وسلم صلى بالناس صلا الخوف وحل الناس طاه من صلى بكل طائفه سطر الصلا لسأل كل من فصله الصلا
 حله ولو حار امدا المفرض بالمسئل لا م الصلا بالطائفة الاولى موى العقل وصلى بالطائفة السان لسأل كل
 طائفة فصله الصلا حله من عر الخافه الى المسى وافعال كبر ليس من الصلا ولا يجوز عنه الامام ما ان بعد
 الصلا القرض والقرصه وان لم يكن صفه رائده على ذات الفعل وليس راجعه الى ذات الصل هي الاوصاف
 الاضافه على ما عرف في وضعه فلم يصح السان المقتضى بخلاف امدا المسئل بالمفرض لان الفعله ليس
 من ذات الصل هي عدم ادنى العقل عار عن اصل الاوصاف فكاتب بحججه الامام معقد لما نرى عليه المقتضى
 وما د فصيح السان وقد حرج الخواب عن معا فان كل واحد من الصل صلا نفسه لا نأقول نعم لكن احدهما
 ما على الاخرى وبعد بعض من السان وما روى من الحديث فليس به ان معادا كان صلى ح النبي صلى الله
 عليه وسلم المفرض فصله انه كان سوى العقل م صلى به يومه المفرض ولهذا قال صلى الله عليه وسلم لما نعه طول
 قرا به اما ان يجمعهم والا فاحل صلا بل معا على انه يجعل انه كان في الاصل حين كان تكرار القرض مسروعا
 وبنى على هذا الخلاف امدا الدانس بالاضمان في الفراض انه لا يجوز عند لان الفعل من الصل لا يقع قرضا
 فكان امدا المفرض بالاعل وعند السان فصيح (واصح) عاروى ان عرس سانه كان صلى بالناس
 وهو ان تسع سن ولا يجعل على صلا الترواح لا م يكن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم جماعه
 فدل انه كان في الفراض والخواص ان ذلك كان في امدا الاسلام حين لم يكن صلا المقتضى معلقه بصلاه الامام
 على ما ذكرنا من امان الطوبى فقدر وي عن محمد بن معاذ الرازي انه احدث ذلك في الترواح والاصح ان

في رحلتين يصلان صلاة واحد أو سوى كل واحد منهما أن يوم صاحبه هما أن صلوا ما حار لأن صحة
 صلاة الإمام غير متعلقة صلاة غير فصار كل واحد منهما كالله فرد في حقه ولو أدى كل واحد منهما
 صاحبه بها فصلاحهما فاسد لأن صلاة المقدي مفسدة صلاة الإمام ولا إمام هما (ومما) أن لا تكون
 المقدي عند الامتداد مفسدة ما عني إمامه إذا وقال مالك هذا ليس بشرط ويجزئه إذا أمكنه ما هو الإمام وجه
 قوله أن الامتداد نوجب المصاحبة في الصلاة والمكان ليس من الصلاة فلا يجب المصاحبة - إلا أن يرى أن الإمام
 يصلي عند الكعبة في مقام إراهم عليه الصلاة والسلام واليوم صف حول الثب ولا سدا أن كثرهم يصل
 الإمام (وا) قول النبي صلى الله عليه وسلم ليس مع الإمام من تقدمه ولا نه إذا تقدم الإمام به عليه حاله أو
 يصحاح إلى الطرورا في كل وقت لمصاحبه فلا تكمه المصاحبة ولا المكان لو أرمه الأثرى أنه إذا كان يسه
 ومن الإمام هو أو طر بن لم يصحح الامتداد لأن عدمه الله في المكان كذا هذا اختلاف الصلاة في الكعبة
 لأن وجهه إذا كان إلى الإمام لم يصحح التبعه ولا سبي فله لهما معانيلان كما إذا حاذى إمامه وأعان به
 القبله إذا كان طهر إلى الإمام ولم يوحده وكذا الأصبه على حال الإمام والمأموم (ومما) اتحاد كان
 الإمام والمأوم لأن الامتداد ينص التبعه في الصلاة والمكان من لوازم الصلاة ينص السبعة في المكان
 ضرور وبعد اختلاف المكان بعدمه الله في المكان فعدمه الله في الصلاة لأن عدمه لأمرها ولا أن
 اختلاف المكان نوجب حقا حال الإمام على المقدي فعدمه الله في المكان فعدمه الله في الصلاة لأن عدمه لأمرها ولا أن
 يتم ما طر بن قام غير مصاحبه الناس أو مع عدمه لا يصح الامتداد لأن ذلك نوجب اختلاف المكان من فروع اختلافهما
 حقيقة فصححه الامتداد وأصله ما روي عن عمر رضي الله عنه موقوفه على وهو أن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم أنه قال من كان يسه ومن الإمام هو أو طر بن أو صف من الناس فلا صلاة له ومقدار الطر والعام ذكر
 في الفتاوى أنه سئل أن نضر جدين جدين من سلام عن مقدار الطر بن الذي نصح عنه الامتداد فقال مقدار ما عرفه
 الفعلة أو عرفه الأوفار وسئل أنوا قاتم الصغار عنه فقال مقدار ما عرفه الجمل وأما ما رواه أظم قال لا عني
 العود عليه إلا بصلاح كالمطر ويحويها وذكر الإمام المرحوم أن المراد من الطر بن ما عرفه الفعلة وما
 روا ذلك طر بن لا طر بن والمراد بالطر بن ما عرفه الله من وما دون ذلك غيره الحدول لا نصح عنه الامتداد فإن
 كانت المصروف مفسدة على الطر بن حار الامتداد لأن اتصال المصروف أخرجه من أن يكون غير الناس فلم ين
 طر بن على صار مصل في حق هذا أصلا وكذلك أن كان على البهر حصر وعليه صف مصل لما قبلوا ولو كان
 بينهما ما عبط ذكر في الأصل أنه بخبره وروي الحسن عن أبي حنيفة أنه لا يخبر به وهذا في الحاصل على وجهه أن كان
 الحائط فصار ذلك لا يجب يمكن كل أحد من الركوب عليه كالحائط المقصور لا نصح الامتداد لأن ذلك لا نصح الله به
 في المكان ولا نوجب حقا حال الإمام ولو كان من الصف من حائط أن كان طو بلا وعرفه نصا ليس به نصح مع
 الامتداد وإن كان فيه نصح لا نصح ساعد حال الإمام لا نصح بالاجتماع وإن كان كثيرا فإن كان عليه ناب
 معوج أو وجه فكذلك وإن لم يكن عليه شيء من ذلك فسه روايان وجه الزوايه الأولى التي قال لا يصح أنه
 سبه عليه حال إمامه فلا تكمه المصاحبة وجه الزوايه الأخرى الوجود وهو ما ظهر من عمل الناس في الصلاة عنك
 فإن الإمام يصف في مقام إراهم صلوات الله عليه وسلامه من الناس يعون وراء الكعبة من الحائط الأخر
 فمفسم ومن الإمام حائط الكعبة ولم يعمهم أحد ذلك فدل على الحوار ولو كان بينهم ما صف من الناس نصح عنه
 الامتداد لما رواه ناس الحدب ولأن الصف من الناس غير الحائط الكعبة الذي ليس فيه وجه وداع عنه
 الامتداد كذا هذا ولو أمدي بالإمام في أقصى المسجد والإمام في المحراب حار لأن المسجد على ساعد أطرافه جعل
 في الحكم مكان واحد ولو وقع على سطح المسجد وأمدي بالإمام فإن كان وقوفه خلف الإمام أو بجذبه أخرجه
 لما روي عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه وقع على سطح وأمدي بالإمام وهو في حوزة ولا نصح المسجد سبع

للمسدود حكم التبع حكم الأصل فكأنه في حوز المسدود هذا إذا كان لاسمه عليه حال امامه فإن كان
 اسمه لا هو وروان كان وموقعه معده على الامام لا يحرمه لاعتداف معنى التبعه كذا لو كان في حوز المسدود
 وكذا لو كان على سطح تحت المسدود متصل به ليس يسمي بطريق فاصدى به سبع اقداد وبعدها وقال الثاني
 لا يصح لانه ركن مكان الصلا بالخاعه من عرصرور (ولما) ان السطح اذا كان ممصلا لسطح المسدود كان ممصلا
 لسطح المسدود وسطح المسدود في حكم المسدود كان اقداد وهو عليه كاقصدانه وهو في حوز المسدود اذا
 كان لاسمه عليه حال الامام ولو اقداد خارج المسدود امام في المسدود كان الصلوة مصلية حاريا لا
 فلا في ذلك الموضع بحكم اتصال الصلوة بصلو المسدود هذا اذا كان الامام يصلي في المسدود فاما اذا كان يصلي
 الصلوة فان كان العرصة التي بين الامام والعمود من الصلوة فصاعدا لا يحوز اقداد وحسم به لان ذلك حرمه
 الطر من العام أو الظهر العظيم بوجوب احلاف المكان ود كفي الصلوة ان يسهل أو يصر عن امام يصلي في د
 من الارض كم مقدار ما بينهما حتى يجمع تحت الاقداد قال اذا كان مقدار ما لا يمكن ان يصفى فيه حارب صلاتهم
 فعل به لو صلى في مصلى العند قال حكم حكم المسدود ولو كان الامام يصلي على دكان والعمود اسفل منه أو على
 القبل حار و بكر (اما) الحوار فلا بد من ذلك لقطع التبعه ولا يوجب حضا حال الامام (وأما) الكراهه فليس به
 احلاف المكان ولما ذكر في بيان ما ذكر لصلو ان يسهل في صلاته ان سا الله تعالى وانعز اذا اقداد خلفه في حلفه
 عن الصلوة لا يجمع تحت الاقداد عندنا ههنا وقال أصحاب الحنفية منهم أحمد بن حنبل يجمع (واحد) عما
 روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا صلا لمجرد خلف الصلوة وعن وانصه أن النبي صلى الله عليه وسلم
 رأى رجلا يصلي في حجر من الارض فقال اعد صلاتك فانه لا صلا له ودخل خلف الصلوة (ولما) ما روى عن أنس
 ابن مالك رضي الله عنه انه قال أقمي النبي صلى الله عليه وسلم والسم ورا وأقام أي أقم وسلم ورا ما خور
 اقداد هاهنا عن انفراد خلف الصلوة ودخل الحنفية على أن يحاذوا المراء معصدا صلا لرحل لانه أقامها
 خلفه ما مع حبه عن الانفراد خلف الصلوة فعلم انه اعاد فعل صلاته لعلها ما روى أن أنكر رضي الله عنه
 دخل المسدود رسول الله صلى الله عليه وسلم را كعب فذكر وركع ودب حتى التقي بالصلوة فصار عتبي
 من صلاته قال يرا ذلك الله حرصا ولا تعصدا وقال لا تعصدا حوزا اقداد به خلف الصلوة وانما دليل على انه لو لم يكن
 من بحسه كان بعدا يحوز صلاته بالاجماع وان كان هو من وراء خلف الصلوة بحقه والخلف يتحول على في
 السكال والامر بالاقداد ساد ولو لم يتحول به كان يسهل وبين الامام ما مع الاقداد وفي الحنفية ما يدل على
 فانه قال في حجر من الارض أي باحله لكن الاولى عندنا ان يسهل بالصلوة وحده فحجه يمكنه ويكرهه
 الا تقراء من عرصرور ووجه الكراهه انه كفي بيان ما ذكر فعله في الصلوة ولو انعزدم مبي لصلو
 بالصلوة د كفي الصلوة عن محمد بن سلمه انه ان مبي في صلاته مقدار صر واحد لا تعصدا وان مبي أ كرم
 ذلك حذو وكذلك المسوق اذا قام الى قضا ما سبقه فعدم حتى لا يمر الناس بين يديه ان مبي ودر صر
 لا بعد صلاته وان كان ا كرم من ذلك حذو وهو احراز القصة في التلبسوا كان في المسدود أو في الصلوة
 ومبي مقدار صر ووقف لا بعد صلاته وقد روى بعض أصحابنا ما عو صر سجود وبعضهم مقدار الصلوة ان ادعى
 ذلك حذو صلاته

فصل في ما واو احكامها فانواع بعضها اصل الصلا وبعضها في الصلا وبعضها عند الخروج من الصلا
 وبعضها في حرمه لصلو بعضها في حرمه لصلو بعضها (اما) الذي قبل الصلا فاما ان احدهما الاذان والاقامة
 والكلام في الاذان يقع في مواضع في بيان وجوبه في اجتهاد وفي بيان كعبه وفي بيان ما به وفي بيان محل وجوبه
 وفي بيان وقته وفي بيان ما يجب على السامع عند سماعه (أما) الاول فعدد كرمه ما يدل على ان وجوبه به
 قال ان أهل بلد واحد أو على ركن الاذان لعائنتهم عليه ولو ركن واحد صر به وحسه واعماله بل وصرنا

رجع وكذا لم يكن في أدان ملال واسا يكتوم رجع (وأما) حديث أبي مخنف ومكانه أسدنا الإسلام
 فانه روى انه لما أدن وكل حديث انه هذا الإسلام قال الله اكبر انه اكبر اربع مرات بصوت واحد وهو يعانق
 الى السهادين حصصهما صوته يصعدهم قالوا اعما فعل ذلك مجامع الكفار ومعهم قالوا انه كان جهوري
 الصوت وكان في الجاهلية يحجر بسب رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما بلغ الى السهادين سمع من
 صوته فلما رسول الله صلى الله عليه وسلم وعزل أدبه وقال ارجع وهل أسعدنا لاله الا الله وأسعدنا
 محمد رسول الله ومحمد مأمول عطا الكفار (وأما) الأقامة هي متى عندنا العامة
 كالادان وعندنا والساني مرادى مرادى الا قوله وقد اقام الصلاة فانه قوله من عند الساني
 (واحد) عاروى أسس من مات ان ملازمي الله عنه امر أن يسمع الادان ووراء الأقامة والظاهر ان الأمر
 كان رسول الله صلى الله عليه وسلم (ولما) حديث فانه من زمان النازل من السماء الى بالادان ومك فيه
 ثم دل على ذلك الا انه رادى آخر من قد اقام الصلاة وروى عن حديث أبي مخنف والاقامة هي عسر
 قلبه وانما تكون كذلك انما كانت منى وقال ابراهيم التيمي كل الناس يسمعون الاقامة حتى يرحل هؤلاء حتى ي
 أمه فامروا الاقامة ومسلم لا يكتب وأما الى كون الامر اذ يذعه والحدث حول على السمع والادان حتى
 الصوت والتمس دون جميعه السكينة بدل ما ذكرنا والله أعلم (وأما) التوبة فالكلام في لثمة مواضع
 أحدها في سعة التوبة في السبع والثاني في المحل الذي سرع فيه والساني في وجه (أما) الاول فعدد كره
 رحمه الله في كتاب الصلاة فلب أن أرى كيف التوبة في صلاة أحقر ذلك كان التوبة الاول بعد الادان
 الصلاة حر من التوبة فأحدث الناس هذا التوبة وهو حسن فسر التوبة وبين وجهه ولم يفسر التوبة
 المحدث ولم يبين وجهه وفسر ذلك في الجامع الصغير وبين وجهه فقال التوبة التي يصنعها الناس بين الادان
 والاقامة في صلاة العجرجي على الصلاة حتى على التلاح من حسن واعاها بعد الاية حديث في زمن التماس
 ووجهه بالحسن لأنهم استصوبوا وقد دل على انه عليه وسلم مازا المرصون حسابه هو عند الله حسن وما رآه
 المومنون وصاحبه عند الله فصح (وأما) محل التوبة فمحل الاول هو صلاة العجرجي عندنا العامة والعلما وذل
 بعض الناس بالتوبة في صلاة الصلوات وهو احد قول الساني رحمه الله تعالى في التذم وأما
 التوبة في الحديث فاما وجهه قوله الاول ان هذا هو يوم وعقل كدوب العجرجي فصاح الى ربه اعلام ك
 في وقت السجدة وجهه قوله الا حرام ان يحدود عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم الادان بعده عسر قلبه ليس
 فيها التوبة وكذا الناس في حديث عندنا من يمد كرات التوبة (ولما) مازوي عبد العزيز من أن لي عن
 ملازمي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم بان لا يترك التوبة في عرفة فعمله
 المذنبان حمدا وعن عبد الرحمن بن ربيعة عن أسلم عن ابنه ان ملا لا في التي صلى الله عليه وسلم ووجه الصد
 فوجد رابدا فقال الصلاة حر من التوبة فقال الذي صلى الله عليه وسلم ما حسن دنا الحق في أدان وعن ابن
 اس ماله رضي الله عنه أنه قال كان التوبة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلاة حر من التوبة وعلم
 التي صلى الله عليه وسلم ان يحدود وعلم المذنب كل علم اصل الادان لا ما يد كره من ر' الاعلام فلا كره
 من الاعلام عسر قلبه لان وقت الحروف يوم عليه بخلاف عسر من الاوقات مع صلى الله عليه وسلم من
 عن التوبة قبل الصلاة وعن السمر بعد هذا فظاهر هو التسعة (وأما) التوبة المحدث فمحل صلاة العجرجي
 ووجه ما بين الادان والاقامة وتفسر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم على الصلاة حتى على التلاح على ما في الجامع الصغير عن ابن
 مسبحا قالوا أناس بالتوبة المحدث في سائر الصلوات لعمر طاعة العمل على الناس في زماننا وقد رويهم
 الى التماسهم ازمهم أمور انهم صاروا الصلوات في زماننا مثل العجرجي زمانهم وكانوا الاعلام من زمان
 التعاون على التوبة في مكان مسجدا ولهذا قال ابو يوسف لا يرى بأسا ان يقول المومن السلام على

أما الامور رحمه الله وركابه حتى على الصلاة حتى على الفلاح الصلاة رحل الله لاحتصاصهم برباد سبل سبب
الطريق أو رازعته فاحسوا الى رباد اعلام نظر الهمم السووت في كل بلد على ما سعار فونه امانا للصح
او بهوله الصلاة أو فامب فامب وأتلك عار فامب كانه لاهل بحارى لاهل الاعلام والاعلام اعما يحصل
عما سعار فونه (واما) وفه فعد بناروب السووت القديم والمحدث جمعوا والله الموفق

فصل ١٠ وأمانا من الادان فمن الادان في الاصل فوعا في نوع رجح الى نفس الادان ونوع رجح الى
صعاب المودن (اما) الذي رجح الى نفس الادان فانواع بها أن يحجر بالادان فرفع به صوبه لان المقصود وهو
الاعلام يحصل به ألا يرى ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا اله الا الله من يدع له بالافاه اندى وأمدو بامان
ولمنا كان الاصل أن ودن في موضع يكون مع الحدوان كالمندوبه ويحجوا ولا يدنى أن يحجده بعضه لانه يحج
حدوب من العمل كالنبي وأساسا ذلك دل على ما روى ان عمر رضي الله عنه قال لا يحدود اولمودن سبب
المعتمد من حد رآ معتمد نفسه في الادان امنه حتى ان يقطع مرطاول وهو ما من السر الى العانه وكذا يحجر
بالافاهم لكن دون الحظر بالادان لان المطلوب من الاعلام مودن المقصود من الادان (ومها) أن يحصل من كل
الادان بسكنه ولا يحصل بين كل الادان بل يجعلها كلاما واحدا لان الاعلام المطلوب من الاول لا يحصل
الا بالتفصيل والمطلوب من الافاهم يحصل بدونه (ومها) أن يرسل في الادان ويحد في الافاهم لقول النبي صلى الله
عليه وسلم لا لارضي الله عنه اذا أدب ورسلا وادأف فاحذروا في رواه فاحذروا في رواه فاحذروا في رواه فاحذروا في رواه
لا اعلام العاس من محرم الوفاء الترسل في الف والافاهم لا اعلام الخاص من بالسروع في الصلاة وانه يحصل
ناحذر ولو رسل فمهما أوجدر آخر الحصول أصل المقصود وهو الاعلام (ومها) أن رسل من كتاب الادان
والافاهم حتى لو قدم اليه من على البعض رسل المقدم ثم رسل وولف وفسد المقدم لانه لم يصادف محله فلما
وكذلك اذا نوب من الادان والافاهم في الفحص فليس ان في الافاهم فاعلمهم بذكر قبل السروع في الصلاة فالافصل ان
بأن بالافاهم من اولها الى آخرها مراعاة لترتيب ودليل كون الترتيب من الادان من السما رسل وكذا المروى
عن مودن رسول الله صلى الله عليه وسلم اهم ما رسل وان الترتيب في الصلاة فرض والادان سبه ما فكان الترتيب
فه سبه (ومها) ان ياتي من كتاب الادان والافاهم لان السارل من السما والى وعده عمل مودن رسول الله صلى
الله عليه وسلم حتى لو اؤد من في الافاهم سبه علم هدا فروع فالافصل ان السارل من السما والى وعده عمل مودن رسول الله صلى
للموالا وكذا اذا حد في الافاهم وطن في الادان سبه علم هدا فروع فالافصل ان السارل من السما والى وعده عمل مودن رسول الله صلى
عليه في الادان والافاهم ساهه اوماب اواز يدعي الاسلام ثم أسلم وأحدث فذهب ونوصام ح فالافصل هو
الاستعمال لمسا قبل الاولى له اذا احدث في اداه او افاهم ان نفعهم بذهب ووصا وبعلى لان ائدا الادان
والافاهم مع الحد حابر فالسارل اولي ولو اذن ثم اراد عن الاسلام فالسارل ائدا والافاهم عاده محصه وازد محطه
للعاداد فمصر لمعنا المقدم وان ساو اعندوا به الحصول المقصود وهو الاعلام وكذا نكر للمودن ان سكت في
اداه او افاهم لمعنا من رسل سبه الموالا ولا بد كرمعظم كالحطه فلاح رسل هو نكر له رد السلام في
الادان لمسا قبل وعي سعاد النوري انه لا بأس بذلك لانه فرض وليس كما تقول انه يحصل التأخير الى الفراغ من
الادان (ومها) ان ياتي بالادان والافاهم مسجل العمل لان السارل من السما هكذا فعل وعليه اجاع الامه ولو
رسل الاستعمال يحجر به الحصول المقصود وهو الاعلام اكبه نكر تركه السه المسوار الآه اذا اسبى الى الصلاة
والفلاح حول وجهه عساوسه الاكنداء لالسارل من السما ولان هذا احتياط لله ومفعول توجهه الهم اعلام الهم
كالسلام في الصلاة وقدما مكاهم بالنبي سبه لالفه بالعدرا الممكن في السلام والصلاة ويحول وجهه مع بها
الادان مسجل العمل كذا هو وان كان في الصومعه فان كانت صعه لم يكاهم لانه قد اتم الخافه الى الاستدار
وان كانت واسعه فاستدارهم الصرح رأسه نوايه يا حسن لان الصومه اذا كانت مسعه فالاعلام لا يحصل

بدون الاستدلال (ومنها) أن يكون ذلك كمرحمة ما هو قوله الله كقول الله صلى الله عليه وسلم (الادان من ربه)
 رداً لما جازى الادان لما روى أن رجلاً جاء الى ابن عمر رضي الله عنه فقال أي أحسن في الله ما قال ابن عمر
 أن يصدق الله ما قال فقال له بل لا يصدق الله ما قال في أدان في التلخيص أما الله فممن فلا بأس به لأنه أحسن
 (ومنها) انفصل مع ما سوى العرب من الادان والأفامه لأن الافلام المظلمة من كل واحد منهم ما لا يحصل في
 بالفصل والفصل مع ما سوى العرب بالفصل أو بالخلوص منسبون والوصل مكرور وأصل ما روى عن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم أنه قال لا لال إذا أدس من رسول وإذا أقصبت فأخدر وفي رواية وأخدر وفي رواية فأخدر وفي رواية
 بين ادانك وأفامك مقدار ما سعى الاتكل من أكله والبار من سره والمصدر إذا دخل نقصاً حاجه ولا تقوما
 في الضميمة روى ولا الادان لا يصحار العائس ولا في الاموال لتعصر واهم له كفي طاهر الرواء منار
 انفصل وروى الحسن عن أبي حنيفة في العجر قدر ما عرف من آه وفي الظاهر قدر ما يصلي أو يعمركا من آه
 في كل كفة نحو ما من عسر آتاه وفي العسر مقدار ما على ركعتين من آه في كل ركعة نحو ما من عسر آتاه وفي العرب
 موم مقدار ما عرف ملاب آتاه وفي العسا كفي اللؤلؤ وهذا من بعد رلام فسي ان فعل مقدار ما يحصر
 الموم مع مرأها الوقت المصحب وأما المغرب فلا يوصل بها بالفصل عندنا وقال السائي يوصل ركعتين
 حفيض عصارا سائر الصلوات (ولها) ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال بين كل أدان صلاة
 لمن ساء الا المغرب وهذا من ولا من العرب على التلخيص لما روى أن أنوف الانصارى رضي الله عنه من
 رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال لا رال أمي بعد ما من رجوا المغرب في اسبالة الصوم والفصل بالفصل
 فأخبرها فلا يوصل بالفصل وهل يوصل بالخلوص قال أبو حنيفة لا يوصل وقال أبو يوسف وجندرجهما أنه
 تعالى يوصل بحلقة حنيفة كالحلقة التي بين الخططين وجه فلهما أن الفصل منسبون ولا يمكن بالفصل يوصل
 بالحلقة لأفامه الله (ولان) حنيفة أن الفصل بالحلقة فأخبر العرب وأه مكرور وهذا من الفصل بالفصل
 فبعد ما أولى ولا الوصل مكرور وأخبر العرب أصنام مكرور والنصر عن الكراهين يحصل بسبب حنيفة
 والحلقة من انبساط والحدف والحلقة لا يتجاوز أحد هما وهي كراهه التأخير فكان مكرور (وأما) الذي
 رجع الى صفات المودن فانواع أصا (ومنها) أن يكون رجلاً مكرراً أدان المرأ ما عان الروايات لاها من روم ومنها
 مقدار يكب مقصده وان حنيفة وقد ركبت منه المجرولان ادان التسلط مكن في السلف فكان من الخدات
 وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم كل تحذره مدعه ولو أدب لتقوم أمراهم حتى لا يعاد حصول المقصود وهو
 الاعلام وروى عن أبي حنيفة أنه مضى الاحاد وكذا أدان الصبي العادل وان كان حائراً حتى لا يصادف مكرراً
 في طاهر الرواء لحصول المقصود وهو الاعلام لكن أدان البالغ انفصل لأنه في مرأها الحزمه الملع وروى أبو
 يوسف عن أبي حنيفة أنه قال أكر أن يودن من لم يحلم لان الناس لا يصدون أدانه وأما ادان الصبي الذي
 لا فعل ولا تحري وعاد لان ما صدره عن فعل لا يصد كصوب الطيور (ومنها) ان يكون عاقل مكرراً أدان
 المحزون والسكران الذي لا فعل لان الادان ذكر معظم ومادهم ما تزل تعتطفه وهل ماد ذكر في طاهر الرواء احب
 الى أن عاد لان عامة كلام المحزون والسكران حدان من عاصبه على الناس فلا ينع بالاعلام (ومنها) أن يكون
 بها قول النبي صلى الله عليه وسلم الامام صام والمودن مريع والامانه لا يودها الا النبي (ومنها) ان يكون
 عالماً بالله صلى الله عليه وسلم وممكن امروكم و يودن لكم حناكم وحنا الناس العالما ولا من مرأ
 من الادان لا ساقى الا ان العالم بها ولها ان ادان العبد والاعرابي وولنا لرا وان كان حابر المحمول المقصود
 وهو الاعلام لكن عزم انفصل لان العبد لا يصرع لمراعا الا وفان لا يصد له بحلقة المولى ولا ان العالم
 عليه الحمل وكذا الاعرابي وولنا لرا العالم عليهما الحمل (ومنها) أن يكون عالماً بالله وأدان الفصل حتى كان العبد
 انفصل من الصبر لان الصبر لا علم له بحول الوقت والاعلام له بحول الوقت من لا علم له بالله حول منه

لكن مع هذا لو أدن محو لم يحلوا الاعلام صوبه وامكان الوقوف على المواضع من قبل عمر في الخلق واسم
 مكتوم كان وذن رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان اعمى (ومها) أن يكون موافقاً على الاذان لان حصول
 الاعلام لاهل المسجد بصوت المواطن يبلغ من حصوله صوت لا يحددهم بصوته فكان أفضل وان أدن
 السوي لم يجدنا الخلق في صلا التسل وعمر في صلا النهار يجوز لان السوي يجرح في الرجوع الى الخلق في وقت كل
 صلا لحاله الى الكتب (ومها) أن يجعل أصغره في أدن لعول النبي صلى الله عليه وسلم لللال اذا أدب فاحل
 أصغر من في أدن فانه ادى لصوتها وأمد من الحكم وبه على الحكمة وهي المدالية في يحصل المعصود وان لم
 به لاسراً لم يحلوا الاعلام بوجه وروى الحسن عن أبي حنيفة ان الحسن أن يجعل أصغره في أدن
 في الاذان والاقامة وان لا يدينه على أدن حسن وروى أبو يوسف عن أبي حنيفة انه ان جعل احدي يدينه على
 ادن حسن (ومها) أن يكون المودن على الظهار لانه ذكر معظم فاسمها مع الظهار اقرب الى العظم وان كان
 على غير ظهار فان كان خدنا يجوز ولا يكره حتى لا يصاد في ظهار الرواية وروى الحسن عن أبي حنيفة انه يحد
 ووجهه ان الاذان سهبا باصلا ولقد استعمل به القلة في الصلوات لا يجوز مع الخدب ما هو سنة ما يكره
 معه وجهه ظهار الرواية ما روى ان بلالاً رعا اذن وهو على عروصه ولا ان الخدب لا يمنع من قراءة القرآن فاولى
 أن لا يمنع من الاذان وان افام وهو محدب ذكر في الاصل وسوى من الاذان والاقامة فقال ويجوز الاذان والاقامة
 على عروصه وروى أبو يوسف عن أبي حنيفة انه قال ان اقامته الخدب (والقرن) ان السه وصل الاقامة
 بالسروغ في الصلوات فكان الفصل مكرودا بخلاف الاذان ولا يعادلان تكرارها بالنسبة عسروغ بخلاف الاذان واما
 الاذان مع الخدب وذكر في ظهار الرواية حتى يحد وعن أبي يوسف انه لا يعادل حصول المقصود وهو الاصلام
 والصحيح جواب ظهار الرواية لان اراخهانه يظهر في اقم فصح من الذكر للعظم كاعتصم من قراءة القرآن بخلاف
 الخدب وكذا الاقامة مع الخدب مكره لهما لا يعادلان (ومها) أن يكون فاعاد اذن الجماعة ويكره فاعاد الاذان
 البار من المعاد اذن فاعاد حسب وصفه على خدم حائط وكذا الناس يوارون ذلك في الامكان بانه مسامحة لخالعه
 البار من السماء واجماع الخلق ولا ينعم الاعلام بالصام ويجزى حصول أصل المعصود وان أدن لنفسه فاعاد
 ولا بأس به لان المقصود مراعاة الصلوات لا الاعلام واما المسافر فلا بأس أن يكون راسكاً لما روى ان بلالاً رضى
 الله عنه وعمر بن الخطاب في السفر كما ولا يله أن يركب الاذان أصلاً في السفر وكان له أن ياتي به راكناً على بي
 ويرى للاقامة لما روى ان بلالاً اذن وهو راكب ثم رل وأقام على الارض ولا نه لولم يزل نوع الفصل بين الاقامة
 والسروغ في الصلوات بالركل والركن واما في الحصر فذكر الاذان راكناً في ظهار الرواية وعن أبي يوسف انه قال
 لا بأس به ثم المودن بحجم الاقامة على كانه او بهما ماسا الحلف المسامحة فاحل بعضهم يحكمها على مكانه سواء كان
 المودن اماماً أو غير ذلك وروى عن أبي يوسف وقال بعضهم بهما ماسا وعن القسمة ان جعفر اشهدوا ان اذنا
 بلغ قوله فقام الصلوات فهو بالخيار ان ساء منى وان ساء وقتها لم يكن أو غير به أحدنا لافى والقسمه أن
 التائب وما روى عن أبي يوسف رحمه الله اصح (ومها) أن يكون في مسجد واحد ويكره أن يكون في مسجد
 ويصلى في أحدهما لانه اذا صلى في المسجد الاول يكون مسئلاً بالاذان في المسجد الثاني والتمتع بالاذان غير
 مسرورع ولا ان الاذان يخص بالمسكوت وبأن وهو في المسجد الثاني صلى الثانية فلا بأس أن يدعو الناس الى
 المكتوبة وهو لا يساعدهم بها (ومها) أن من اذن فهو اذن من اذن فام عمر فان كان سادى بذلك يكره
 لان اكتساب اذى المسلم مكره وان كان لا سادى به لا يكره وقال السافى يكره ما دى به اول ساد (اصح) عما
 روى عن أبي حنيفة انه قال بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم بلالاً الى حاجته فامى أن أوذن فاذن خا
 بلالاً وأراد أن يقيمها عن ذلك وقال ان احادى هو الذى اذن ومن اذن فهو الذى يقيم (ولما) ما روى ان
 عبد الله بن زيد لما صلى الى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له اهل الاذان لال ثم امر الى صلى الله

عليه وسلم عبدالله بن زيد فقام وروى ان ابا اسام كثر يوم كان يودى لالهم وروى عن ابي بلال وروى عن ابي اسام
 مكتوم يا ويل ما رواه ان ذلك كان من عليه لا يروى انه كان حديث عهد بالاسلام وكان يحب الادان والا فامه
 (ومها) ان ودين عبد اولاهما حديث الادان والا فامه اسرا ولا يحمل له احدا الاخر على ذلك لا يستحار على
 الطاعة ولا يجوز لان الانسان يحصل الطاعة عامل لنفسه ولا يجوز له احدا الاخر عليه وعبد الساسي
 يحمل له ان ياحد على ذلك اسرا وهي من مسائل كتاب الاحزاب وفي الباب حديث خاص وهو ما روى عن عبد
 اس ان ابي العاص رضي الله عنه انه قال اتهمنا به النبي رسول الله صلى الله عليه وسلم ان اصلي بالقوم صلا اصعبهم
 وان اتهمنا بولادنا بحد عليه اسرا وان علم القوم حاجته فاعطوا سائس عسر شرطه وحقن لانه من باب امر
 والصدقة والخيارا على احسانه عنكم وكل ذلك حسن والله اعلم
 في فصل في ما يباح من حمل وحسب الادان الحمل الذي يحب فيه الادان ويودى له الصلوات المكتوبة التي يودى
 بجماعه من جهة في حال الافامه ولا ادان ولا افامه في صلا الحمار لا يباح له الصلوات المكتوبة على الخيصة لو وجد بعض
 ما يركب منه الصلا وهو الصنام اذا فرأى فيها ولا ركوع ولا سجود ولا يعزود ولم يكن صلا على الخيصة ولا
 ادان ولا افامه في النوازل لان الادان للاعلام بدخول وقت الصلا والمكتوب باب هي الخيصة يا وفاء معه دون
 النوازل ولان النوازل تابعة للقرار في فعل ادان الاصل ادان السبع بعد راولا ادان ولا افامه في السنين لم يلقوا ولا
 ادان ولا افامه في الزوال لا يسهه عدها ما كان العسا فكان معالجتها الادان كسائر السن وعبد الله بن حنبل
 واحب والواحد عدا المكتوب به والادان من خواص المكتوب باب ولا ادان ولا افامه في صلا العبد والصلوات
 المكتوبة والخوف والاسمما لا يباح له الصلوات المكتوبة ولا ادان ولا افامه في جماعه التسوان والصلوات والعبد
 لان هذه الجماعه عزمه ويدرؤى ان النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ليس على النساء ادان ولا افامه ولا نه
 ليس عليهن اجماعه فلا يكون عليهن الادان والافامه والجمعه بها ادان وافامه لا يباح مكتوب يودى بجماعه
 مسجده ولان فرض الوقت هو الظاهر عند بعض ائمتنا والجمعه فائمه مقامه وعبد بعضهم الفرض هو الجمعه
 اسدا وهي اكدم الظاهر حتى وحسب ترك الظهور لاجلها ثم اجماعا وحالا فامه الظاهر فاجمعه احدى ام الادان
 المعبر يوم الجمعه هو ما يروى به اذا وجد الامام المذبح وحسب الاحكام والاصباح له دون الذي وفيه على الحمار
 وهذا قول سامة العلماء وكان الحسن بن زناد يقول المعبر هو الادان على الحمار لان الاعلام مع والاصحح قول
 العامة لما روى عن السائب بن ربيعة قال كان الادان يوم الجمعه على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى
 عهد ابي بكر وعمر رضي الله عنهما ادان واحد احسن شئس الامام على المذبح فاما كاتب حرفة عثمان رضي الله
 عنه وكثير الناس امر عثمان رضي الله عنه بالادان الثاني على الزورا وهي الحمار وفيها موضع المذبح وصلا
 العصر برفه يودى مع الظهري وقت الظهر فادان واحد ولا يراعى للعصر ادان على حد لاها سر عبق وقت
 الظهري في هذا اليوم فكان ادان الظهر واقامه عنهما جميعا وكذلك صلا المغرب مع العسا عند ليله كتي فيها
 فادان واحد لاد كرنا الا ان في الجمع الاول تكتي فادان واحد لكن بافامه وفي الثاني تكتي فادان واحد وافامه
 واحد عدا اجماعا باللاه وعبد رفر فادان واحد وافامه في الجمع الاول وعبد الساسي فادان وافامه واحد
 لما قد كرى كتاب المساند ما الله تعالى ولو صلى الرجل في سنة وحده ذكر في الاصل ادا صلى الرجل في سنة
 واكتفى فادان الناس وافامهم اسرا وان اقامه وهو حسن لان من عجز عن بعض الجماعة معه فلم يخرج عن نفسه
 فسد بالان وروى الصلا على هسه الصلا بالجماعه ولهذا كان الاصل ان يغير ما تقرأ في صلوات الجهر
 وان ترك ذلك واكتفى فادان الناس وافامهم اسرا لما روى ان عبد الله بن مسعود صلى لقمه والاسود دعوا ان
 ولا افامه وقال تكفوا ادان الحنن وافامهم اسرا الى ان ادان الحنن وافامهم رجع لكل واحد من اهل الحنن الا ترى
 ان على كل واحد منهم ان يحضر مسجدا الحنن وروى اس اني ماله عن ابي يوسف عن ابي حنبل في يوم صلوات

المصنف مطروحة من ان المودن المعروف بمصنوع حسن ولا من المصنف لم يحسن مذهباً حقه من
 أهله الا ترى ان المرء بمصنفه مام والمودن علمهم كان علمهم مصار ولا غير سبيل اجماعه لا ولز
 دت مصان اليهم حسب الميزان ومروا أهل المصنف من أهل المصنف لا يتعارفهم ليس بواجب علم يذ
 له والمذهب له امر واحد والامر والامر واعمالهم على سبيل التمداد والاسماع في مود
 عليه لا يميز امرأ كتر من واحد مع حاجتهم الى الاحرار والتواب وما ذكر من المعنى غير مذهب لا ن يصا من المصنف
 على وجهه يردى الى تفسيل اجماعه كروى في حروف مرارة الاذان والادعية في واقعة وحي
 التكلام فيه انه لا يحلوا ما ان كتب اعانه من الصلوات احسن وامان كان سبلاً امه قال كاتب من اصحاب
 احسن وان سبلاً واحد فصالحا اذان واقامه وكذا اذا كانت اجماعه صله واحد فهو ما اجماعه اذان واذا
 وسماوى قولان في قول صلى بعد اذان واقامه في قول صلى لا اذا ولا غير (احسن) عاروى ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم لما سئل عن أربع صلوات يوم الاحراب فصالح بعد اذان ولا اقامه وروى في بعضه
 اسر من ان النبي صلى الله عليه وسلم ارسل من ذلك الوادى فله اذنه من النفس امر لا اقامه وصلواته في امر
 ما كان ولا ان الاذان في علمه في قول الوقت ولا حاجة به الى الاعلام به (ولما) عاروى انوما الانصاري
 رضى الله عنه في حديث له انهم من فقال كتب مع الى صلى الله عليه وسلم في عرو او من هذا كقول
 آخر الحرة رضى الله عنه في حديثه انهم من فقال كتب مع الى صلى الله عليه وسلم في عرو او من هذا كقول
 صلى الله عليه وسلم فقال انهم من هذا الوادى فانه وادى سبطان دار صلواته من الوادى آخره في اربع
 الحسن وروى في قولهم انهم من هذا الوادى فانه وادى سبطان دار صلواته من الوادى آخره في اربع
 عمران من حصر هذه القصة وروى أصحاب الاملا عن ابي يوسف باسناد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 انهم من سبيلهم التكفير يوم الاحراب عن أربع صلوات فصالح في امر لا ان يكون ويقيم لكل واحد من
 حتى قالوا اذن واقام رضى الله عنه في الظاهر اذن واقام رضى الله عنه في الظاهر اذن واقام رضى الله عنه في الظاهر
 ولا ان القضا على حسب الاذان وندفاتهم الصلوات اذان واقامه في كل ذلك ولا يحل له بعد ذلك من
 والاحزاب لان الصحيح انه اذنه له واقام على ما روى او ما اذا كانت صلواته اذن لكل واحد واقامه في الحسن
 وان اذن واقام في الظاهر رضى الله عنه في الظاهر رضى الله عنه في الظاهر رضى الله عنه في الظاهر رضى الله عنه في الظاهر
 عليه وسلم الصلوات اذن واقامه في الظاهر رضى الله عنه في الظاهر رضى الله عنه في الظاهر رضى الله عنه في الظاهر
 انه اذن واقام في الظاهر رضى الله عنه في الظاهر رضى الله عنه في الظاهر رضى الله عنه في الظاهر رضى الله عنه في الظاهر
 رواه الزناد اولى خصوصاً ما قاله اناب وان فاته صلا الجمعة في الظاهر بعد اذان ولا اقامه لان الاذان
 والاقامة للصلوات اثنى ودى بجماعه مسجده وأذا الظهر بجماعه يوم الجمعة كروى في المصنفنا وروى
 من على رضى الله عنه

في فصل في واما ما كان في الاذان والاقامة فيهما ما هو من الصلوات المكتوبات من لوان في قول
 الوقت لا يحترق في وقت اذا دخل الوقت في الصلوات كما كان في حقه وجد وقد قال ابو يوسف احراماً
 ما من ان وذن في محرق في الصلوات لا يحترق في وقت اذا دخل الوقت في الصلوات كما كان في حقه وجد وقد قال ابو يوسف احراماً
 أنه رضى الله عنه ان بار لا كان وذن بليل وفي رواية قال لا يحترق في وقت اذا دخل الوقت في الصلوات كما كان في حقه وجد وقد قال ابو يوسف احراماً
 وفي المحرق مسجده في مراعاته بعض الخرج يحد في سائر الصلوات (ولان) حقه وجد ما روى في سنده في
 عناصر من امر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لعل لا يكون حتى يسعرك الله في حقه وجد ما روى في سنده في
 الاذان سريع للاعلام به ول الوقت والاعلام باسحول في القول كذب وكذا هو من باب احسان في الامانة
 والمودن موعى على اسان رسول الله صلى الله عليه وسلم ولهذا في حرق سائر الصلوات ولا ان الاذان بل المحرق

ودى الى الصبر بالناس لان ذلك وقت يومهم خصوصاً حتى من يحدق الى صف الاول من الليل فرعا لنس
 الامر عليهم وذلك مكره وروى ان الحسن الصبرى كان اذا سمع من وذن قبل طلوع الفجر قال علوح فراع
 لا يصبر الا في الوقت لو اذركم عمر لا دهم ولا لى رضى الله عنه ما كان وذن ل لصالا المنحرف الى المعان
 آخر لما روى عن ابن مسعود رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا تعصمكم من الصور اذان بلال
 فانه يودن الليل اوقظ بكم و رد فاعكم و يصر صاعكم فكمكم باذان ابن ام مكتوم وقد كانت الصحابة رضى
 الله عنهم يرددون فرفه يحدقون الى صف الاول من الله ل وفرفه الى صف الآخر وكان العاصم اذان بلال
 والدليل على ان اذان بلال كان لهد المعاني لا لصالا الفجر ان ابن ام مكتوم كان ينادى باساعط طلوع الفجر وما
 ذكر من المعنى غير سند بلال الفجر الصادق المستطرق الى المعنى مستسن لا اسنادا فيه

في فصل في ما يجب على السامع اذا اذان فالواجب عليهم الا اياه لما روى عن النبي صلى الله
 عليه وسلم انه قال اذع من المعلن بال فاعا ومن مسح حبه قبل الفراع من الصلا ومن سمع الاذان
 ولم يحب ومن سمع ذكرى ولم يصل على والاياه ان ولله ل ما قال المودن لقول النبي صلى الله عليه
 وسلم من قال مثل ما يقول المودن عمر الله ماتت قدم من دنه وما باخر فقول مثل ما قاله الا في قوله حتى على
 الصلا حتى على الفلاح فانه يقول مكانه لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم لا ناعاد ذلك سبه المحاكاة والاسمرا
 وكذا اذا قال المودن الصلا حرم من النوم لا يد السامع لما قلنا ولكنه يقول صدق ورب اوما نوح
 عليه ولا ندى ان سلك السامع في حال الاذان والاياه ولا يسئل هرا القرآن ولا ندى من الاعمال سوى
 الاياه ولو كان في القرا ندى ان يقطع ويسئل بالاسماع والاياه كذا قالوا في الفتاوى والله أعلم (والساق)
 الجماعة والكلام في ما في مواضع في ارجو حوا في بيان من يجتمع له وفي بيان من ينفقه وفي بيان ما ينفقه
 فاب الجماعة وفي بيان من يصلح للامامة في الخلق وفي بيان من يصلح لها على الله صلى الله عليه وسلم ان من هو احق وأولى
 بالامامة وفي بيان مقام الامام والمأموم وفي بيان ما يجب للامام ان يفعله بعد الفراع من الصلا (أما) الاول
 فبعد قال عا ساجدا واحدا وذكر الكرخي ما سبه (واضح) مما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه
 قال صلا الجماعة فصل على صلا الفرد تسع وعشر من درجه وفي رواه خمس وعشر من درجه جعل
 الجماعة لاجرا ارا صله ودا انه ليس وجهه قول العامة الكتاب والسنة ووارب الا هاما السكيات ففوله
 لعاني واركعوا مع الزا كمن امر الله تعالى بالركوع مع الزا كمن وذلك يكون في حال المساركة في الركوع
 فكان امرنا فاه الصلا بالجماعة ومطابق الامر لوجوب العمل (وأما) السبه مما روى عن النبي صلى الله عليه
 وسلم انه قال لقد هممت ان آمر رجلا يصلي بالناس فانصرف الى أقوام يحتفلوا بالصلا فأخبر عنهم يومهم
 وصل هذا الوعد لا يحب الا امر الواحد (وأما) ثواب الا ه فالان الامه لادن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم الى يومنا هذا واطب علمها وعلى السكر على بازكها والمواظبة على هذا الوجه دليل الوجوب وليس هذا
 احتلاف في الحقيقة بل من حيث انه ار لادن السبه المؤكد والواحد سوا خصوصاً ما كان من سائر الاسلام
 الا يرى ان الكرخي سهاه سبه مفسرها بالواحد فقال الجماعة سبه لا رخص ل حدنا لاجر عا لا العذر وهو
 نص الواحد عند العامة

في فصل في ما يجب على الجماعة والجماعة والجماعة على الرجال العاقلين الاحرار اعاد من علمها
 من غير حرج ولا عيب على النساء والصبيان والمجانس والعبد والمفقد ومقطوع البدن والرجل من خلاف والشيخ
 الكبير الذي لا يقدر على المشي والمريض (أما) النساء فلا تجزوهن الى الجماعة معه (وأما) الصبيان
 والمجانس ولعدم أهلهم وجوب الصلا في حقهم وأما العبد فله دفع الصلوة عن موالمهم معطيل سهاه هم المسبحة
 وأما الله فله دفع طلوع البدن والرجل من خلاف والشيخ الكبير ولاهم لا يهدرون على المشي والمريض لا يقدر

عليه السلام (وأما) من وافقوا في إمامته فلهذا لا يحل عليه وإن رجعوا كذا عند أبي حنيفة
وعند أبي يوسف ومحمد بن النضر له مع جماعة في كتاب الخلع أن ما الله تعالى
(فصل) وأما بيان من يعتقد به الجماعة، فدل من يعتقد به الجماعة أنما يكون
الإمام واحداً ولا يكثر في إمامته وسلم الإمام فاقومها جماعة ولا إمامة مأخوذ من معنى الاجتماع
وأهل ما يصدق به الاجتماع آثار وسوا كل ذلك الواحد جلاً أو أمراً أو صانعاً لا يصدق على الله عليه وسلم
سوى الاسم مطلقاً لجماعه ولما يصدق معنى الاجتماع بالتمام كل واحد من هؤلاء إلى الإمام وأما المنصور والرعي
أدنى لا يصدق به من جملة الناس أهل الصلوة كما يملحون بالعلم
(فصل) وأما ما رماه له سعد وابن الجماعة فلا خلاف في إمامة أئمتهم الجماعة لا يوجب عليه ذلك
في مسجد آخر لكنه كيف يصح ذلك في الأصل إمامة أئمتهم الجماعة في مسجد آخر من أئمتهم الجماعة فإن أتى مسجد آخر من
أدول الجماعة حسن وإن في مسجد آخر من خلف الحس فإل كانوا أئمتهم الجماعة هم من جلي
في مسجد ومنهم من يبيع الجماعة أو ما يصح به رضى الله عنهم ولا في كل ما يحرمانا حرمة وورث
أخرى في أحد الخائس مراناً حرمة مسجد ورث الجماعة وفي الخائس الحرمانا فصل الجماعة ورث من
مسجد فذا بعد الخلع عليهم ما مال إلى إمامها ودكر العبد يرى إمامة أئمتهم الجماعة جمع ما هله في ورثه وإن
على وحده حار الحاروى ن التي صلى الله عليه وسلم أنه خرج من المدينة إلى صلح بين حرس من أهل النهر
فانصرف منه ودفن في الناس في الصلاة قال إلى بيته وجمع ما هله في ورثه وفي هذا الحديث دليل على سقوط
الطلب أدلوه حب لكان أولى الناس به رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يدكر السبع الإمام المرحوم في الأولى
في زمانه إلا أنه دخل مسجد من سبع الجماعة وأدخل مسجدته صلى
(فصل) وأما ما رماه من صلح للأئمة في إمامته وكل عادل مسلم حتى يغير وإمامته له دوا لغيره والاعنى ورث
الربا والقباض وهذا ول الأئمة وقال مالك لا يجوز الفصل خلف الأئمة ووجه قوله أن الإمامة من باب الأمان
والعساق حان ولهذا الإسناد له لكون السناد من باب الأمان (ولما) ما روى عن أبي عبد الله صلى الله عليه وسلم أنه
قال صلوا خلفي قال لا إله إلا الله وهو صلى الله عليه وسلم صلوا خلفي كل روافد والخلف والله أعلم وإن ورد
في الخلع والأعداء تلعه بما لا أمراً وأكثرهم وإن لكانه لظاهر حجة وهما من في أذل العبر عموم القصة
لا خصوص السب وكذا الصهاير رضى الله عنهم كل من عمر وعمر والباء وإن أسندوا بالخلاف في سائر الجماعة
وعبر هاجع أنه كان أئمة من أهل زمانه حتى كان عمر بن عبد العزيز يقول لو كانت كل أمه محبة وأحسن أن
جدد لئلاهم وأن وجد كسب الخلفاء وروى عن أبي سعيد بن أبي عبيدة قال عرسب قد عوب ووظائف
أحباب رسول الله صلى الله عليه وسلم فهم أئمة وحده وأبو عبد الله يرى خصص الصلاة لعموم القصة
هم وأما من يدعوى رواية قال مقدم أئمة لصلحهم فعل له أن تقدم أئمة في سب عدول بعد وفي صلح
هم وأما من يدعوى وهذا حديث معروف وأورد حديثي كتاب المأثورين وروى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
اصطفت أن أم كتوم على الصلاة المدة من حرج إلى بعض العرب وكان أعنى ولا حوار الصلاة على
نادا الأركان وهؤلاء أئمة إلا أن عمرهم أولى لأن الإمامة على العصبة ولهذا كان رسول الله صلى
الله عليه وسلم يوم عمر ولا نومه بعده وكذا كل واحد من خلفاء الراشدين رضى الله عنهم في عصره لأن
الناس لا يرضون في الصلاة خلف هؤلاء فردى إمامهم إلى خلف الجماعة وذلك مكر ولا سيما الصلاة
على العلم والعلم على العبد والاعراى وولاد الرابطة لئلا ياله سد فلا يلاسر ع من حده ولا لئله
العلم وقال السامى إذا سارى المدعى في الم والورع كان هو وعمر سوا ولا يكون الصلاة خلفه أحب
إلى (واضح) بخلاف أبي سعيد بن أبي عبيدة وروى أن أسند ودخل على الخوار ولا كلام فيه وعلل الجماعة ابتداء

والأمر أورد مع ولا علم أولى إلا أن صلى الله عليه وسلم قدم الأثر في الخدم لسان الأثر في ذلك الزمان
كان أعلم لنفهم القرآن عباده وأحكامه فأنما رما بعد تكون الرجل ما هربان القرآن ولا حط له من العلم فكان
الأعلم أولى فإن أسروا في العلم فأورد معهم لسان الخاتمة بعد العلم والقرآن عذر ما سبق به الخوار إلى أورد معهم
الذي صلى الله عليه وسلم من صلى خلفه سألني فكأنما على خلفي وبني وأعادهم أممهم معهم في الحديث لأن
المحرم كات فرسه يومئذ لم يذهب وله صلى الله عليه وسلم لا محرم بعدا مع عدم الأورد لتعطل به المعبر
عن الإمامي فإن أسروا في الأورد فأورد معهم لسان الكتاب الله تعالى "ول الذي صلى الله عليه وسلم أهل القرآن أهل
الله وخاصته" فإن أسروا في القرآن فأكرمهم سألوا صلى الله عليه وسلم الكبر الكبر فإن كانوا سوا فاحسبهم
مختلفا لأن حسن الخلق من باب المصداق في الإمامة على المصلحة فإن كانوا سوا فاحسبهم وجهه إلا أن رعيه
الناس في الصلاة جلعه أكثر وبعضهم قالوا حتى دولة في الحديث أحسبهم وجهه أي أكثرهم حرم بالأمر فقال
وجه هذا الأمر كذا وقال بعضهم أي أكثرهم صلا بالناس كما في الحديث من أكثرهم صلا بالناس حسن وجهه ما تهاجر
ولا حاحه إلى هذا الكتاب لأن الخلق على مظاهر عكس لما يبين ذلك من أحد دوام الأثر في كتاب الله تعالى
لتسكير الجماعة فكان هو أولى ويكره لورد لأن يوم الرجل في به الأمانة لما روي ما من حديث أبي سعيد
مولى أبي أسد ولعمري صلى الله عليه وسلم لا يوم الرجل الرجل في سائبا أنه ولا خلس على بكره أنه
الأمانة فإنه أعلم بعورات بيته وبيته وأبى عنه ولا في التعمد عليه أردنا به من عمار وأفاد به رد الأملين
عناكم الإخلاص ولو أن لا بأس به لأن الإكراهه كات خلفه ود كرجل في عروا به لا حول لأن الصنف
إذا كان دسلطان حار له أن وم دون الأدنى لأن الأدنى لسل هذا الصنف ب دلالة وأنه كالأدنى لصا وأما إذا
كان الصنف سلطانا في الإمامة له حاشا تكون وليس للعمران مقدم حاشا الأمانة والله أعلم
بما يصلح وأما ما من معام الإمام والمؤمن فهو لدا كان يرى الإمام ملاه بعد منهم الإمام لعل رسول الله
صلى الله عليه وسلم وعلى الأمانة بذلك وروى عن أنس مالب رضى الله عنه أنه قال إن حدثي ملكك دعب
رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى طعام فقال صلى الله عليه وسلم فموا الأصلي بكم فأنسى وأسم من وراءه وأبى
أم سلم من وراءه لأن الإمام حتى أن يكون محال عمار مع غير ولا يذهب على الداخل لملكه الأمانة ولا
بعض ذلك الأمانة لعدم ولو فام في وسطهم أوى هـ "الصنف أوى حشره حار وفداسا إماما وأرسل الخوار
بعض بالاركان وقد حدث وأما الأسا فتركه السه الخوار وجعل نفسه محال لا عكس الداخل الأمانة وقد
د رخص أمانه لهما ولذلك إذا كان سوا إمام بعد حاشا طاهر الروا به وروى عن أبي يوسف أنه يسقطها
لما روى عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه أنه صلى بطلعه والأسود وفام وسطهما وقال هكذا أصبح بنا رسول
الله صلى الله عليه وسلم (ولما) ما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى بالناس والمسلم وأما حاشا
وهو مذهب علي وابن عمر رضى الله عنهما وأما حديث ابن مسعود فقد الزاد وهي قوله هكذا أصبح بنا رسول
الله صلى الله عليه وسلم لم يروى عنه الروايات فلم يصف في خرفاته وهو محمول على من المكان كذا
قال أراهم الحق وهو كان أعلم الناس بأحوال الله ومذهبه ولو نسب الزاد فهي أيضا محمولة على هذه الحالة
أي كذا أصبح بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد من المكان على أن الأحاديث إن عارضه وحب المصير
إلى المفعول أدنى لاحتة بعدم الإمام وهو ما ذكرنا أنه مقدم لئلا يفتنه حاشا وهـ هذا المعنى موحود وهما حتى به
عمران هما لهما الإمام وسطهما لا يكر لورد ولا ر وكون الأول من باب الإحهاد وإن كان مع الإمام
رجل واحد أو حتى بعد الصلاة يصف عن الإمام لما روى عن ابن عباس رضى الله عنه أنه قال لتعد
حاشا معونه لأراهم صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأنه رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال نائب
الدور وغار الصوم وبني الحى اله ومم بوا آخر آل عمران بن في حلى السهواب الأرض الأنا من أم ابن

معلق في الخواص أو مسح أصلا أو مسح عن سائر ما جحد بآتي روي رواه في وأدأري حلقه
 حتى أتى عن عهده وذهب إلى كان فأعاد في بابنا وأبنا فلما فرغ قال ما بعد ما علم أن ثبت في الموضع الذي
 أو بعد ما فعلت رسول الله ولا حتى لا جحدنا سألوني في الموضع فقال صلى الله عا وسلم اللهم فقه من
 الذين وعلمه النار فأعاد رسول الله صلى الله عليه وسلم أنا أي الخائب إلا عن دليل على أن المختار هو الخوف
 على عن الإمام إذا كان من رجل واحد وكذا روي عن جده رضى الله عنه أنه قام عن سائر رسول الله صلى
 الله عليه وسلم خوله وأقامه عن عهده ثم إذا وقع عن عهده لا سائر عن الإمام في طاهر الرواية وعن جده أنه
 حتى أن يكون أما بعد ضعف الإمام وهو الذي وقع عند العوام ولو كان المصنف أطول من الإمام وكان
 سحود فعدم الإمام لم ينصر لأن الموضع الوقوف في الموضع السجود كما لو وقف في الصف ووقع سحود
 أمام الإمام المطولة ولو وقف عن سائر حاز لأن الخواص معلق بالاركان الأربعة من عاهس وحده رضى الله
 عهده ما وقع في الأبداء عن سائر رسول الله صلى الله عليه وسلم في الله عليه وسلم ثم جحدوا فيها ولا يكره لأنه ركن المعام
 اختياره ولهذا سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم أس عاهس وحده رضى الله عليه وسلم ولو وقف حلقه حاز لما سئل وهل يكره
 لم يكره جحد الكراهة بصا وحلف المساح فيه قال بعضهم لا يكره لأن الواو حاء أحد الحائسين منه على
 عهده ولا يتم إعرافه عن السجدة بخلاف الواو عني سائر وقال بعضهم يكره لأنه ينصرف في السجدة حلف
 الصف وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم لا أصلا لمسح حلف الصفوف وادنى درجات الهي والكرهية
 وأما سائر الأختلاف عن سائر جحدناه فالواو صلى حلقه حاز أصلا وكذلك أن وقف عن سائر الإمام
 وهو مسمى ثم من صرف جواب الإساءة إلى آخر المعلق ذكر أو منهم من صرفه إجماعا معارضة الصحيح لأنه
 عطف أحد هيا على الآخر بقوله وكذلك ثم أتت الإساءة صرف إجماعا وإذا كان مع الإمام أمرا أفاها
 حلقه لأن جحدناهم أمعد وكذلك لو كان معه حتى يسكن لاحتمال إيمانه ولو كان معه رجل واحد أو رجل
 وحشي أقام الرجل عن عهده والمرا أو أحشي حلقه ولو كان معه رجلا واحدا أو وحشي أقام الرجل حلقه
 والمرا أو أحشي حلقها ولو جامع الرجال والنساء والصفين والحناني والصفين المراهبات فأرادوا أن
 يصطفوا والجماعة يقوم الرجال صفعا في الإمام ثم الصفين بعضهم ثم الحناني ثم الإمام ثم الصفين المراهبات
 وكذلك الرتب في الجحد إذا جحدت وهم أدار الرجل والصفين والحناني والصفين المراهبات وكذلك
 القلي إذا جحدت في جحد واحد عند الخائفة على ما ذكر في وضعه من سائر الله تعالى (والفصل) مكان
 المأموم إذا كان رجلا حيث يكون أقرب إلى الإمام لقوله صلى الله عليه وسلم جرحه صفوف الرجال أولها
 وسرهما آخرها وإذا ساءت المواضع في أعرف إلى الإمام من عهده أولى لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يحب
 السام في الأمور وإذا قاموا في الصفوف راضوا وسوا من ساكمهم لقوله صلى الله عليه وسلم راضوا وارضوا
 المالك بالما ك

بفصل في: وأما ما من ما بعد الإمام أنه لعصف العراع من الصلاة فهو قول إذا فرغ الإمام من الصلاة ولا
 يجوز أن ما كان الصلاة لا يصلي بعدها سائر أو كان الصلاة يصلي بعدها سائر فإن كان الصلاة لا يصلي بعدها سائر
 كالمحضر والاصغر فإن سائر الإمام قام وإن ساءت مكانه يسئل بالله لا لا يقطع بعدها من الصلاة فلا
 بأس بالله ولا أنه يكره المسك على عهده مسه ل القله لما روي عن عاهس رضى الله عهده أن النبي صلى الله
 عليه وسلم كان إذا فرغ من الصلاة لا يمسك في مكانه إلا بعد أن يقول اللهم أنت السلام ومنك السلام بركت
 بأد الخلال والأكرام وروي جحدنا الإمام في الصلاة بعد العراع مسه ل القله ما روى ولا أن يمسك بوجهه إذا حل
 أنه في الصلاة فيعدي به بعد أن يدأوه فكان المسك يصر صا لصادا أمنا غير أنه فلا يمسك ولكنه يسئل
 اللهم بوجهه إن لم يكن بجحدنا أحد صلى لما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا فرغ من الصلاة

التحريم لوجهه اجماعه وقال هل رأى أحدكم روبا كما كان طلب روبا فما سرى سمع منه فلن كان
 محداه أحد صلى لا يستعمل القوم بوجهه لان اسمه الى الصور في الصور في الاصل مكره لما روى أن عمر رضي
 الله عنه رأى رجلا يصلي الى وجهه عشر فعلاه ما بالخر وقال للصلي لا يستعمل الصور ولا تحرام على المصل
 بوجهه وانما التحريم لان بالاحتراف رول الامسا كجاول بالاسعمال ثم احلف المصالح في كنه الاحتراف
 قال بعضهم يعرف الى عن النسل تركه كالناس وقال بعضهم يعرف الى سار لسكون سار الى النسل وقال
 بعضهم هو محرم انما التحريم عنه وانما سر وهو المصحح لان ما هو المصرد من الاحتراف وهو رول
 الاسبا يحصل بالامر من حمدا (وان) كات صلا دهاسه نكر له المك فاعدا وكرهه القوم ورويه
 عن الصحابة رضي الله عنهم روى عن أبي بكر وعمر رضي الله عنهما ما كانا اذا فرغنا من الصلا قاما كما هم على
 الرصيف ولا نكسر المك بوجه اسبا الامر على الناحل ولا نكسر المك بوجه ومنع عن ذلك المكلى ثم يستعمل
 لما روى عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال انتم احكم اذا فرغ من صلاته ان
 يمشي او يسرع عن أبي هريرة رضي الله عنه انه قال لا امام أن يسفل في المكان الذي ام فيه ولا ذلك ودي الى
 اسبا الامر على الناحل فمدى ان يسعي الى الله لا اسبا او اسسكا واس-هود على ما روى ان مكان المصل
 به ذلك يوم النمامه (واما) للمأمورين من مساجد قالوا الا حرج عليهم في رول الالتفات لانعدام الاسبا على
 الناحل عند معانته فراع كان الامام عنه وروى عن محمد بنه قال سجد للقوم انصا أو سجدوا للصعود
 ويسرعوا العول الاسبا على الناحل المعاس السكل في الصلا احدث عن الامام ولما روى من حديث أبي
 هريرة رضي الله عنه (واما) ان الذي هو في الصلا فوال نوع هو اصل ونوع هو عارض بس وجوه سب عارض
 في الصلا فاما الواحاحب الاصله في الصلا فسه مهادا الفاححه والدور في صلا ذات ركعتين وفي الاولين
 من دوابع الاربع والتلاب حتى لو ركعها واحدهما فان كان مامدا كان مبادا وان كان ساه ان لم يسه حود السهر
 وهذا عدا وقال السافى روا الفاححه على التمس فرض حتى لو ركعها أو ركعها في ركعه لا يجوز صلاته وذلك
 ما ثبت فيهما على التمس فرض (احسبا) عاروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا صلا لمن لم يقرأ
 فاتحه الكتاب وروى لاصلا الاصححه الكتاب وسور معها او قال ومنى معها ولا يصلي الى الله عليه
 وسلم واظن على فراهما كل صلا قبل على التمس (ولما) وله تعالى فاتحوا ما منكم من القرآن امر
 على القران عشرين فصين الفاححه فرضا أو يسه ما سمع الاطلاق وسع الكتاب ما تخم
 الموارد لا يجوز عند السافى فكيف يجوز بعد الواحد فعلا الخد في حق الوجوب عملا حتى نكر رول
 فراهما دون الفرضه عملاهما فالقدر الممكن كلا مضطرا الى رد الوجوب رد عند معارضه الكتاب وموافقه
 التي صلى الله عليه وسلم على فعل لا بد له على فرضه فانه كان لو اظن على الواحاحب والله أعلم (ومها) الخبر
 بالقران وما عجزه وهو المحرم والمغرب والنسا في الاولين والخافه فها احتاج وهو الظاهر والعصر اذا كان اماما
 والجله فله لا بد له ان يكون اماما ومسر دافان كان اماما محب على مرعا الجهر فعا جهر وكذا في كل صلا
 من شرطها الجماعة كالجمعه والعدس والتروحيات وحب عليه الخافه فها احتاج واعا كان كذلك لان القران
 ركن يصح له الامام عن القوم فعلا فله رول القوم ومفكر وافي ذلك يحصل عن القران فاندته القوم
 مضطرا اماما فله بعدد ركعاتهم فروا وعز الجهر ففوت في صلا انها لان الناس في الاعلى محضرون
 الجماعة في حلال الكتب والتصرف والانسار في الارض فكاتب فلوهم معلمه ذلك فسليم ذلك عن جمعه
 التأمل فلا يكون الجهر معذبا بل يقع مسئالي الامم بول التأمل وهذا لا يجوز بخلاف صلا الليل لان الحضور اليها
 لا يكون في حلال العمل وبخلاف الجمعه والعدس لانه يودى في الاحياء من على هسه مخصوصه من الجمع العظيم
 وحضور السلطان وعز ذلك فكون ذلك معه على احصاء القلب والتأمل ولا القران من أركان الصلا

والأركان في العرا من نودي على سبيل الدهر دون الأحكام ولقد كان الأبي صلى الله عليه وسلم يحجر
 في الصلوات كلها في الأبداء إلى أن قصد الكفار أن لا يسمعوا القرآن وكانوا يفعلون فيه خائب النبي صلى الله
 عليه وسلم بالعرا في الظهور والعصر لا يسمعون إلا الذي في هذين الوصلين ولقد كان يحجر في الجمعة
 والعقدس لأنه أبا هماما لمدته وما كان للكفار بالمدته هو الذي سمعوا من هذا العدو وبعبه السبه
 كالأب في الطواف ويحجر ولأنه وأطاب على المخافة فسماع في عمر فكانت واحدة ولأنه وصف صلا النهار
 بالجمعا وهي أبا لاس ولا يصح هذا الوصف لها إلا بالظهر فما وكنا وأطاب على الظهر فما يحجر
 والمخافة فما يحجب وذلك دليل الوحوب وعلى هذا عمل الأئمة وبعبه العرا فما سوى الأركان إلا بالظهر
 صفة العرا المفروضة والعرا ليست تعرض في الآخرين بل ما إذا تقدم وأدانت هذا فيقول إذا جهر بالإمام
 فما يحجب أو حجب فما يحجر فإن كان عامدا يكون سائرا وإن كان ساهيا فعليه سجد السهولة ولا يجب عليه
 إسماع العوم فما يحجر وأحفا القرا عنهم فما يحجب ويرد الواجب عند انوح حبالا وسهوا ونوح
 سجد السهو وإن كان ساهيا فإن كان صلا يحجب فما بالعرا حجب لا يتخله وهو رواية الأصل وذكر
 أبو يوسف في الأملا أن راد على ما سمع أدبه فعند أسا وذكر عصام أن أي يوسف في شخصه وأبى له حصار
 الظهر والمخافة أسد لا لا تقدم وجوب السهو وعليه إذا جهر والصحيح رواه الأصل لقوله صلى الله عليه وسلم
 صلا النهار عجا عن عر فصل ولأن الإمام مع حاشية إلى إسماع عر يحجب فالمعرد أبا ولو جهر فما بالعرا
 فإن كان عامدا يكون سائرا كذا ذكر الكرخي في صلاته وإن كان ساهيا لا سهو وعليه أص عليه في باب السهو
 بخلاف الإمام (والقرن) أن سجد السهو يجب طرأ العاصم والعصام في صلا الإمام أكثر لأن أسا به أبلغ لأنه
 فعل سبب من ههما أحدهما أنه رفع صوته في غير موضع الزرع والثاني أنه أسمع من أمر بالأحفا عه والمعرد
 رفع صوته فقط فكان العاصم في صلاته أول وما وجب طرأ الأعلى لا تخب طرأ الأدنى وإن كان صلا يحجر
 فما بالقرا وهو بالخيار أسا جهر وإن ساهيا وذكر الكرخي أن أسا جهر فعند ما سمع أدبه ولا يرد على
 ذلك وذكر في عامة الروايات عر أنه من حارات بل أن أسا جهر وأسمع عر وإن ساهي وأسمع عه وإن
 أسا أسر القرا أما كون له أن يحجر فلا الميعر دام لم في عه ولا دام أن يحجر وله أن يحجب بخلاف الإمام لأن
 الإمام يحسب إلى الجهر لا يسمع عر والمعرد يحسب إلى إسماع عه لا عر وذلك يحصل بالمخافة وذكر في رواه
 أي حفص الكسبر أن الجهر أفضل لأن فيه سببا بالجماعة والمعرد أن عر عن جمع الله إلا بجماعه لم يحجر
 عن السبه ولقد إذا أدن وأقام كان أفضل هذا في الفرائض وأما في الطواف فإن كان في المار يحجب وإن كان
 في السبل فهو بالخيار أسا حجب وإن ساهي والجهر أفضل لأن الوافل أساع الفرائض والحكم في الفرائض
 كذلك حتى لو كان بجماعه كأي الزاوي يجب الجهر ولا يصح في العرا من وندروى عن النبي صلى الله عليه وسلم
 أنه كان إذا صلى بالليل سمع قرأ به ورا الحجاب وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يأت بذكر رضى الله عنه
 وهو يحدنا ل ويحجب العرا ومروهم يحد ويحجر بالعرا ومروهم لا وهو يحد ويسئل من سور
 إلى سور فلما اصعدوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأل كل واحد منهم عن حاله فقال أبو بكر رضى الله
 عنه كتب اسمع من أباي وقال عمر رضى الله عنه كتب أوطأ الوسان وأطردال طان وقال بلال رضى الله عنه
 كتب أتقل من نسان إلى نسان فقال النبي صلى الله عليه وسلم ما أنا كرا رفع من صوتك فدللا واعر احص
 من صوتك فدللا بلال إذا أصعب سور فأعياهم المعرد إذا حجب وأسمع أدبه يحجر ولا خلاف لو جود
 القرا سمع من أبا السماع بدون العرا لا يحدروا أما إذا سمع الحروي بلسانه وأذا دعا على وجهها ولم يسمع أدبه
 ولكن وقع له العلم بصره باللسان وحرو الحروي من محارحها فهل يجوز صلاته أحلف منه ذكر الكرخي
 أنه يجوز وهو قول أبي كرا الباعى المعروى بالأعس وعن الصحاح أي القاسم الصار واللفظ أي من المهندوان

والسمع الامام أي كرجد الفصل الثاني انه لا يجوز ما لم يسمع به وعن سري عن عاب المرسى انه قال
ان كان بحال لو ادعى حل معاج اديبه الى سمع كفى والا فادعهم من ذكر في المسئلة خلافاً لابي يوسف
وجدد على رول أبي يوسف يجوز وعلى قول جدد لا يجوز وجه قول الكرخي ان القرا فعل المتكلم وفعل
فصل الحروف وتلدها على وجه خصوص وقد وجد ما السماع به فلا عبر به لار السماع وفعل الارس
دون المتكلم ألا ترى ان القرا مجدها بمعنى من الاسم وان كان لا يسمع به وجه قول الثوري الثاني ان طلق
الامر بالار بصرف الى المعارف وقد وما لا يسمع هو لو كان مع ما لم يسمع به وجه قول سري ان الكلام
في العرف اسم الحروف معطوفه عليه على ما في معبر المتكلم وذلك لا يكون الا بصوت مسموع وماذا الكرخي
أعني وأصح رد كرخي كتاب الفصل اسرار الله فانه قال ان سا فرأوا سا حهر وسمع به ولم يحمل قوله
فراى به على اقامه الحروف ليدى الى التكرار والاعاد الخالصة عن الافاد ولا عبر بالمعنى في الباب لان
هذا أمر بسمعه وليس به فلا مفرقة عرف الناس وعلى هذا الخلاف كل حكم يعان بالناس من السمع والتكلم
والنطق والناس والابلا والمضى والاستثا وعبرها والله اعلم (ومها) الظمانه والفرار في الركوع والصدود
وهذا قول أبي سمعه وجد وقال أبو يوسف الظمانه معناه سبعة واحد فرض وبه أحدنا لاني حتى لور
الظمانه حارب صلابه عند أبي سمعه وجد وعند أبي يوسف والساقى لا يجوز ولم يذكر هذا الخلاف في ظاهر
الرواية واعاد كرخي المعنى في نوادر وعلى هذا الخلاف ادارك القوه التي عند الركوع واعاد التي من
السجدتين وروى الحسن عن أبي سمعه ومن لم يسمع منه في الركوع ان كان الى الغمام أعرب منه الى غمام الركوع
لم يجر وان كان الى غمام الركوع أعرب منه الى الغمام أحرأ اقامه لاذ كثر معام الكل ولعب المسئلة ان بعد في
الاركان ليس بعرض عند أبي سمعه ومحمد وعند أبي يوسف والساقى فرض (احصا) بمحذوب الاعراض التي
دخل المسجد وأحب الصلا فقال له الذي صلى الله عليه وسلم فم فعل فذلك لم يصل فكذلك لا يربا فقال
ما رسول الله لم استطع عبر ذلك فعلمى فقال له الذي صلى الله عليه وسلم اذا أردت الصلا تطهر كما أمر الله تعالى
واسفل القبله وفي الله اكبر وانما بعد من القرآن ثم ركع حتى يطمس كل عصى منكم ثم ارفع رأسك حتى يسمع
فانما فالاستدلال بالحدس بانه أوجه احدها انه أمر بالاعاد والاعاد لا يحب الاستدلال بالصلا
ومادها نواب الركن والى ان يتي كون المودى صلا بقوله فذلك لم يصل والمالباه امر بالظمانه ومطل
الامر للعرضه وأوجهه ومحمد احصا لى العرضه بقوله يعانى بأمر الله من أصوات ركعوا واحدها أمر عظيم
الركوع والصدود والركوع في الغمامه والالتصا والمثل حال ركعت الصلاه اذا مال الى الارض والصدود وهو
التطاطو والحدس مال صدب الصلاه اذا سأل طالب ومعدب الباه اذا وضع سرها على الارض وحفصراً بها
للركي اذا أتى بأصل الالتصا والوضع فعلا يصل لا مانه عامطان عليه الاسم فاما الظمانه فمدوام على أصل العمل
والامر بالعمل لا يعضى الدوام واما محذوب الاعراض فهو من الآحاد فلا يصلح ما هذا الكتاب ولكن يصلح كمال
فصل أمر بالاعاد على الوجوب وقوله الصلا على في الكمال ويمكن العصان الفاحس الذي يوجب
عندهم وجه وأمر بالاعاد على الوجوب حبر العصان أو على الحر عن المعاود الى معمله كالامر بكسر رول
الجر عند رول بحرهما كمال للعرض على ان الحدس حجه علمها فان النبي صلى الله عليه وسلم يمكن الاعراض من
المضى في الصلا في جميع المرات ولم يأمر بالقطع فلو لم تكن تلك الصلا حار لكان الاستعمال أعما اذا الصلا
لا عصى في فاستدلاله باني أن لا عكسه منه ثم الظمانه في الركوع واحده عند أبي سمعه ومحمد كناد كرخي
الكرخي حتى لور كها ماها لم يسمع بالصدود والصدود كذا ان وعد الله الخرجان اقامه حتى لا يحب الصدود البهر
ركها ماها وكذا القومه التي من الركوع والصدود والصدود الى من السجدتين والصحيح ما ذكر الكرخي لان
الظمانه من باب اكمل الركن واكمل الركن واحدا كمال القرا بالفاحة الا ترى ان النبي صلى الله عليه وسلم

[illegible]

مما هو حلالا ركان عن أوقافها ووجب عكسها صان في الصلاة ولا يعم من حصر يحد في السهو بخلاف الفكر
 الفصير وبخلاف ما إذا سئلت في صلاة أخرى وهو في هذا الصلاة لأن الموحب لله هو في هذا الصلاة سهو هذا الصلاة
 لا سهو صلاة أخرى ولو سئلت في سجود السهو ونعوى ولا يسجد لهذا السهو ولا ينكر أن سجود السهو في صلاة
 واحدة غير متبرع على ما يشاء كروا له لو سجد لا علم من السهو فيه ما بالنا بدوى إلى ما لا ينهى (وحيكى)
 أن يسجد من الحسن قال للكسائي وكان الكسائي أن حاله لم لا تسجد بالعمه مع هذا الخاطر فقال أن أحكم علما
 فقال قد هدته إلى سائر العلوم فقال محمدنا إلى علي بن عثمان مسائل العمه خرج حوايه من التكو وقال هاب قال ما
 يقول فمن سهاى في سجود السهو فمكسر ساعه ثم قال لا سهو عليه وقال من أى باب من الصور حجب هذا
 الخواب وقال من باب أنه لا يصغر المصغر فمصر من فطسه ولو سجد في الظهر ثم نوى أنه في العصر فصل على ذلك
 الوجه ركع أو ركعتين ثم يركع في الظهر ولا سهو عليه لأن بعض السهو شرط إسباح الصلاة لا شرط ما عاها كإكمال
 السهو ولم يوجد من غير فرض ولا ركع واجب في ذلك فمكسر ساعه عن ركع فعله سجود السهو واسمها
 على ما مر ولو أوسع الصلاة فقرأ ثم سئلت في تكرار الأوامر فأعاد التكرار والعرا ثم علم أنه كان كره فعله سجود السهو
 لأنه مراد التكرار والعرا أمر ركعنا وهو الزكوع ثم لا فرق بين ما إذا سئلت في خلال صلاته أو فمكسر حتى أسبغ
 وبين ما إذا سئلت في آخر صلاته بعد ما قد نزل السهوا لا حرم أسبغ في حق وجوب السجد لأنه آخر الواجب وهو
 السلام ولو سئلت بعد ما سلم سلمه وأحد ثم أسبغ ولا سهو عليه لأنه ما سلمه الأولى خرج عن الصلاة وانعقدت
 الصلاة ولا يصح ربه صها نسق وبواجب من أفاضل أصحاب الحارم وكذا لا فرق بين ما إذا سئله
 المحدث في الصلاة بعد ما أتى الوضوء ثم سئلت قبل أن يعود إلى الصلاة فمكسر ثم أسبغ حتى يحجب عليه سجود السهو في
 الخلل من ما إذا طال فمكسر لأنه في حرمة الصلاة وإن كان غير مودعها وأنه أعلم هذا الذي ذكرنا حكم السئ في
 الصلاة فمارسنا مع إلى سجود السهو وأما حكم السئ في الصلاة فمارسنا مع إلى السها والاستعمال فقول إذا سهاى
 صلاته فلم يدركها إلى أم أربعة فإن كان ذلك أول ما سها استعمال الصلاة ويؤله أول ما سها أن السهو لم
 يصرفه أنه لا يهزم في عمر وطو وعبدالقاسم بن عيسى على الأول (أصح) ما روى أن يوسف الخديرى رضى الله عنه
 عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إذا سئلت أحدكم في صلاته فلم يدركها إلى أم أربعة أو سئلت على الأول
 أمر بالناس على الأول من عرف فصل ولأن فهاولنا أحدنا البعض من عرا طال العمل وكان أولى (ولنا) ما روى عبد الله
 أن مسعود بن أبيه صلى الله عليه وسلم أنه قال إذا سئلت أحدكم في صلاته أنه صلى فندسعمل الصلاة أمر بالاستعمال
 وكذا روى عن عبد الله بن عباس وعبد الله بن عمرو وعبد الله بن عمرو بن العاص رضى الله عنهم أمه قالوا هكذا
 وروى عنهم قالوا فاشتمت ولا نه لو استعمل أدى العرض بعض كاملا ولو سئ على الأول ما إذا كان لا يهزم مما روى
 رواد على المعروف وأدخل الزناد في الصلاة فمصر فهاور عا ودوى إلى أفساد الصلاة بأن كان أدى أو معاوط
 أنه أدى لاما فبى على الأول وأصاب إليها أخرى قبل أن يسجد وبه من أن السها المنس إطلاا للصلاة لأن
 الأفساد لم يردى الكمال لا بعد أفساد أو الكمال لا يحصل إلا بالاستعمال على ما مر والمحدث يجوز على ما إذا وقع
 ذلك لم يردى أو لم يقع بحره على سبيل ما رو ساهدا إذا كان ذلك أول ما سها فإن كان يعرض له ذلك كثيرا
 يجرى ويؤلى ما روى عنه الثوري في ظاهر الروايات وروى الحسن عن أبي حمزة أنه سئ على الأول وهو قول
 السافى لما رو ساق المسئلة الأولى من عرف فصل ولأن المصرا في المصرى للصبر ولا ضرور ههنا لا يتكدر أذراك
 إليه من يدويه ما بنى على الأول فلا حاجة إلى الثوري (ولنا) ما روى عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه عن
 النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إذا سئلت أحدكم في صلاته فلم يدركها إلى أم أربعة أو سئلت على الصواب وليس
 عليه ولا يهزم عليه الوصول إلى ما سها عليه فليل من اللال والثوري عبدا فدام الأدلة شروع على أن أمر
 القبل ولا وجه للاستعمال لأنه عسى أن يبع ما وكذا الناب الراشح إلى ما لا ينهى ولا وجه للسها على الأول

لا بد من ان يوصل الى ما عدا في المسئلة المقدمة وما رواه الساقى في قوله على ما لا يتجوز ولم يجمع بين
على من وصفا اذا تجوز ولم يجمع بين على من على الاول كعبه لانه على الاول اما اذا وقع الساقى
الركعة والركعة يجمعها ركعة واحدة وان وقع الساقى في الركعة او الثلاث جعلها ركعة وان وقع في الثلاث
والاربع جعلها ثلاثا وان لم يجمعها على ذلك وعلمه ان مسجد لا يجمع على كل موضع يروهم فيه آخر الصلاة لان المقعد
الاحمر فرض والاستسعال بالنقل على اكمال القرص بعد ذلك فذلك معدو اما الساقى في اركان الحج ذكرها لخصائص
ان ذلك ان كان يكثر بصرى ايضا كفى باب الصلاة وفي ظاهره انه يوجد بالعين (والعرف) ان الساقى في
باب الحج ويكرر الركن لاستدخاله فامكن الاحتمال من ان الساقى في باب الصلاة اذا كتب ركعة وبها عدا
الصلاة اذا وجد على المقعد الاحمر فكان العمل بالتجزي احوط من الساقى على الاول اما لا بد كذا ولا بد كذا
التي يعان سجود السهو او رده القرا والقنوت والتشهد ويكثر من العبد (اما) اقرا فاما وثلاثا
في الاولين فراقى الاخرين وحدسه وان القرا في الاولين على العين عرواحه بعد بعض مساجد وانما
الفرض في ركعة مساعرين ورد الواجب ساجدا فوجب السهو وعند بعضهم فرض في الاولين عسا
ويكون القرا في الاخرين عند ركعات الاولين وصا عن الاولين فاما ركعات الاولين او في احداهما عند
عبر الفرض عن محل اذانه سهوا فله من سجود السهو ولو سجد عن الفاتحة فله من احدى اركان السهو او عن السهو
فله من احدى اركان السهو لان قرا اما يجمع على القنوت في الاولين واحدة عدا وعند الساقى في ركعاته
على فرض على ما ينافيها تقدم وكذا قرا السور على التعيين او قرا مقدار سور فسهو وهي تلك آيات
واحدة فعلى السجود بالسهو مع ما تفرع عنه قرا سهوا وان جهر فما حجاب او حجاب فما جهر فما على
وحجب فاما ان كان اماما او مسردا كان اماما سجد السهو عدا وعند الساقى لا سهو عليه وجه قوله
الجهر والمخافة من سهو الركن وهو القرا فيكون سهو كعبه كل ركن نحو الاحتمال ركعتيه ثمعه
(ولسا) ان الجهر فما جهر والمخافة فما حجاب واحدة على الامام لما ينافيها تقدم ثم احل الساقى وانما عن
أحكامه مقدار ما يعان به سجود السهو من الجهر والمخافة ذكرى رواه سلفان ويصل بين الجهر واحدة
في المقدار فقال ان جهر فما حجاب فعليه السهو في ذلك او كره وان حجاب فما جهر وان كان اكره لما حجاب
فلا آيات من غير الفاتحة فعليه السهو والا فلا ويى ما عدا عن تخلف السهو بين بعض الساقى عكس
التعريف في ملاك آيات او كره فعليه سجود السهو والا فلا وروى الحسن عن ابي حنيفة ان عكس التعريف في آيات
واحد فعليه السجود وروى عن ابي يوسف انه اذا جهر بقرآن سجد وجهه وان سلفان ان المخافة فما
حجاب الزم من الجهر فما جهر الا ترى ان المنفرد بقرآن الجهر والمخافة ولا حار له فما حجاب فما حجاب
بحجاب فقد عكس العنصران الصلاة بعض الجهر فما حجاب بالحدود فاما بعض المخافة فما حجاب فلا يسكن
العنصران ما لم يكن مقدار ملاك آيات او كثر وجهه وانما سمعته ما روى عن ابي حنيفة ان الساقى على السهو
وسلم كان سمعته الآيات والآيات احسان في الظهر والعصر وهذا جهر فما حجاب فاما سمعته من المخافة فما
جهر لا يمسكون فاما وردنا الحدس معدو اما آيات ولم يردنا من ذلك كتاب الزاد ركعت واحد
فوجب السهو وجهه وانما الحسن على ان فرض اقرا عدا في حقه ما أدى به واحد من كتب
فصر فاذن عرصة القراء في هذا المنع على السهو وعندهما لا أدى فرض القرا الا ما تطلبه او من
آيات بصرها لم يمكن التعريف في هذا المقدار لا لمح السهو هذا اذا كان اماما فاما اذا كان معروفا لا سهو عليه
اما اذا حجاب فما جهر فلا سجد ولا مح بين الجهر والمخافة لم يكرها فما تقدم ان الجهر على الامام ما
وجب بمحصلات القرا في حق المعنى وهذا المعنى لا يوجد في حق المنفرد ولم يحجب الجهر ولا يسكن القنوت
في الصلاة ركعة وكذا اذا جهر فما حجاب لان المخافة لا اصل لها وحب صاها لقرا عن المخافة والتعريف

لان صباه العرا عن ذلك واحده وذلك في الصلوات على طري الاسماء وهي الصلوات بحمائه فاما
 صلا المفرد بها كان يوجد في المعاليه فلم يكن الصلاه بالخافه واحده ولم يترك الواجب ولا يتركه مسجود
 السهو ولو اراد ان يركع فخطأ وقرأ أعزها لاسهو عليه لا يترك الواجب وهو يركع
 فرض أو واجب أو ركعة أو لا يركع في العرا وروى عن حماد بن عمار قال سمعت أبا الجهم يروي عن أبي الوليد
 فعليه السهو لانه آخر السور يركعها لا يركعها ولو رآه الجهم السور ثم الجهم لاسهو عليه وصار كانه رآه
 سور طوله ولو يسهل من لاسهو عليه ولو رآه العرا في ركوعه أو في سجوده أو في صلاه لاسهو
 عليه لانه ما وجد الاركان مواضع السبا (وأما) العيوب فركعه أو واجب سجود السهو لانه واجب
 لما يدرك في موضعها من الله تعالى وكذلك تكرات العبد في أدائها أو نقص منها أو واحدة وكذا ان اراد
 عليها أو في أي موضع من السبا لانه يحصل به فرض أو واجب وكذلك في المسح اذا سها عن أي العبد
 الاخر ثم يدركها قبل السلام أو بعد ما سلم سهاها أو ما سلم وسجد للسهو ولا ما واحده وأما في العبد
 الاولى فيكذلك اسبعا وأقسام في هذا وجوب التور وتكرات العبد سواء ولاسهو عليه لان هذا
 الادكار سهو ولا يمكن تركها كترت نقصان في الصلوات فلا يوجبها هو كما ادرك السبا والعود وجه
 الاسبعا ان هذا الادكار واحد اما وجوب التور وتكرات العبد لما يدرك في موضعها واما وجوب
 السهو في العبد الاولى فلما وطئه التي صلى الله عليه وسلم على فراجه وموطئه الصلاه رضى الله عنهم وأما سائر
 الادكار السبا والعود وتكرات الركوع والسجود وتكراتهما فلاسهو فيها بعد عامه العلماء وقال مالك
 اذا سها عن لسان تكرات فعله السهو فسا على تكرات العبد وهذا التقاسم عندنا غير سديد لان تكرات
 العبد واحده لما يدرك حازان يعلو السهو ويختلاف تكرات الركوع والسجود فاما من السبب وبعض
 السهو لا يكره سجود السهو لان سجود السهو واجب ولا يجب حرر التي عما هو في الباب بخلاف الواجب
 لان التي يكره عليه وهذا لا يعلى السهو يترك الواجب عمد لان العبد يمكن ترك الواجب عمد في العبد
 الممكن تركه سهوا والسرع لما جعل السجود حار الما فاسهوا كل صلاة لله سهاوا وادا كان مثلا للما ف
 سهوا كان دون ما فاسهوا في السهو لا يكره عما هو فيه ولهذا لا يكره في العبد الممكن تركه العبد ولو سلم
 من سها قبل سلامه عن عيبه فلاسهو عليه لان الترتيب في السلام من باب السبب فلا يعلى به سجود السهو
 ولو سها في الركعة في أيام النسيء لاسهو عليه لانه لم يركع واحدا من واجبات الصلوات ولو سها في صلاة من اراد
 لا يجب عليه الا بعد ما كان وعنده تصحيحه يتركه لكل سهو وسجدان له قوله صلى الله عليه وسلم لكل سهو وسجدان بعد
 السلام ولا نكل سهوا واجب نقصان في سجدتي حار (ولما) ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال
 سجدان بحر ما لكل راء ونقصان وروى ان النبي صلى الله عليه وسلم ترك العبد الاولى وسجدت لها سجدتين
 وكان سها عن العبد وعن السهو سجدت ركعتي حار (ثم) ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال سجدتين
 السهو سجدتين فاما ان كان سجود السهو راعا آخر عن محل النقصان الى آخر الصلوات لا يباح الى تكراره ولو وقع
 السهو بعد ذلك والام نكل للباخر معنى والحدف محمول على حسن السهو والموجود في صلا واحد لانه عن السهو
 بدليل ما ذكرنا

في فصل في ما اذا كان المبروك ساه اهل يعصى ام لا فعول والله التوفيق ان المبروك الذي يعلى به سجود السهو
 من الفرائض والواجبات لا يخلو ما ان كان من الاعمال او من الادكار من أي القسم كان وجب ان يعصى ان
 أمكن التدارك فان لم يمكن فأن كان المبروك فرضا بعد الصلوات وان كان واحدا لا يسجد ولكن بعض
 ويدخل في هذا المبروك وان هذه الخلة اما الاوهال فادرك سجوده صلاه في ركعه ثم يدركها آخر الصلاه
 فصاها وعب صلاه بعد ما قال الساقى فصاها وعبى ما بعدها وجه قوله ان ما صلى بعد المبروك حصل قبل

أما به فلا يسنه لأن هذا عباد من عباد الله فلا يسنه بدون الترتيب كما ورد في السجود على الركوع أنه لا يسن
 بالسجود لما رواه كذا هذا (ولما) أن الركعة الثانية صادقة عليها لأن محلها بعد الركعة الأولى وهو محل
 الركعة الأولى لأن الركعة تتعدى سجدة واحدة وأما الثاني فمكرر لأن الركعة الأولى على اسم الصلاة حتى لو حلت
 لأصل في مقدار ركعة بالسجدة بحيث كان إذا أركعه الصلاة معتبرا معناه فلا يلزمه إلا الصلوات المبرورة بخلاف
 ما إذا سجد السجود على الركوع لأن السجود أصداق عليه لأن محله بعد الركوع ليس في الصلاة والركعة
 بدون الركوع لا ينعني ولم ينع معناه وهو العرق وعلى هذا الخلاف إذا كنت كرسجد من ركعتين في آخر
 الصلاة فصاعدا وعبد الله بعد ما يركع الأولى من ركعتين بالثانية لأن الصلاة على حسب الأداء ثم الثاني من ركعة
 على الأولى في الأداء وكذا في الصلاة ولو كانت أحداها سجدة فلا فرق بين الركعة الأولى والأخرى مسلمة
 ركعتين الثانية رأي الترتيب أصح مما لا يتلوا على الصلاة العلماء وقالوا في ذلك ما لا يسنه إلا ما أتوا به (ولما) أن
 الصلاة معتبرة بالأداء وقد تقدم وجوب التلوة إذا قضت بقدرتها في الصلاة ولو بدت كرسجد مائة وهو ركعة أو
 ما حدثت لركعتين ركعة ورفع رأسه من سجود فسجدها والأصل أن يكون في ركعة واحدة لا ركعتين وهذا
 ليكون على النسبة المسبوبة وهي الترتيب وإن لم يقرأ بعد آخر سجدة سجدة واحدة فلا يسنه ولا يركع الركعة
 في أفعال الصلاة فرض بعد فالتصحيح هذا السجدة محلها فمثل ما أدى من الصلاة والقراءة والركوع لركعة
 الترتيب وعبد الله الترتيب في أفعال الصلاة واحدة ليس يفرض هذا في الصلاة المسبوبة عما أدركه الإمام في ركعة
 ما سجدت وليس كان من صافته سجدت الترتيب في الركوع والسجود معتبرا بصلواته محله وعن أبي يوسف
 رحمه الله أن عليه أداء الركوع إذا ركعها من الركوع ما على أصله أن القوم اتفقوا على أن الركوع والسجود فرض
 بخلاف ما إذا سجدت في ركوعه أو سجودا بعد ما أحسب في الصلاة لأن الطهراني
 لا إذا أحسب من الركعة قد سجدت وكان ينبغي أن يصدق كل الصلاة لا ما لا ينظر إلا أن ركعها اقتباس
 بالنسب والاجتماع في حق حرازها ومعمل به في حق الركعة الذي أحسب فيه ولو لم يصدقها حتى يسلم فلا يسن
 أما أن يسلم وهو ركعها أو سجدتها فإن يسلم وهو ركعها فسد صلاته وإن كان ساجدا لا يسنه والأصل أن
 السلام بعد توجب الخروج عن الصلاة الإسلام من عاها السهو وسلام السهو ولا يوجب الخروج عن الصلاة
 لأن السلام يخلل في السجدة قال النبي صلى الله عليه وسلم ويحلفوا السلام ولا نه كلام والكلام مصادق للصلاة لا
 أن السجدة معناه عن العمل حالة السهو وضرورة دفع الخرج لأن الإنسان لمعنا يسلم عن الإنسان وفي حق من عليه
 ضرورة تركه من سجود السهو ولا ضرورة في عرقه حالة السهو وفي حق من لا سهو عليه فوجب أعشاره بخلاف ما إذا
 للصلاة إذا عرق ما هداهه ولا إذا علم وهو ركعها أن عليه بعد صليته صلاته وعليه أعاد لأن سلام العبد
 فاطم للصلاة ودينه عليه ركعتين من أركعها ولا وحده الذي بدون ركعة وإن كان ساجدا لا يسنه لأنه ملحق بالسلام
 ضرورة دفع الخرج على ما مضى من يسلم وهو في مكانه لم صرف وجهه عن القبلة ولم يسلم وهو في مكانه فوجب
 أقصد به رجل صح اقتدار وإذا أعاد إلى السجدة ما عاها السجدة وفي أولئك لا يسنه السجدة لأنه لم يركع
 الركوع وسأله في التسجد دون السلام وبعد السلام ما عاها السجدة وإذا أسلم الإمام ساجدا لا يسنه ولكنه
 عموم إلى صلا ما سببه وإن لم يقرأ الإمام إلى صلا السجدة صلاته لا ينعني عليه ركعتين من أركعها الصلاة
 وقد ثبت صلا السجدة بعد الصلاة الإمام بعد صلا السجدة وفادته عاها السجدة ما عاها السجدة لأنه لم يركع
 الطلوع في صلا الظهر أو الصلوات عليه فصا أو ركعتين أن كان الإمام معصيا وإن كان ساجدا أو ساجدا
 فصا ركعتين وأما إذا صرف وجهه عن القبلة فإن كان في المسجد ولم يسلم فكذلك الجواب استعانة بالنسب
 أن لا يسن وهو وإن تجدد وجهه اقتباس أن صرف الوجه عن القبلة عند الصلاة غير الكلام فكان ما سجد
 إليها وجه الاستعانة أن المستعانة في حكم مكان واحد لا يمكن الصلاة ألا ترى أنه صح أن يسجد من دون

المسجد بالامام وان كان منهم افرجه واحد لاف المكاتب ع صحه الا انه في كل معارفه كمانه في كل صلاه
وصرف الوجه عن الله سبحانه في عرجائه العبد والصبر والامام في حال العبد والصبر ولا يتخلل الكلام
لا به مصاد للصله ونسوي في الخلال وان كان حرج من المسجد يترك لا يعود ويعد صلاه لان الحرج من
كان الصلاه مانع من الصلاه وفي علمه ركبن من اركان الصلاه فله الا انه ان وما اذا كان في الصلاه فان
يذكر في ان يحاور الصوف من حياء او من قبل الصلاه او السار والادنى فصلا مانع له والا فلا في ذلك الموضع
بحكم اتصال الصلاه في المسجد وفيه ناصح الا اذا وان حتى امامه لم يذكر في الكتاب ولا في معنى وقد
الصوف الى حياء معادوي والا فلا وهو مروى عن أبي يوسف اعشار الا حياء الحسن بالآخر وقبل اذا
ساور وصح يعود لا يعود وهو الاصح لان ذلك القدر في كم حرجه من المسجد فكان مانع من
اله وهذا اذا لم يكن من يده سحر فان كان وقد علم في حرجه الا ان داخل المسعى في حكم المسجد والله
أعلم هذا اسلم وعما بعد صلته فان سلم وعلمه بعد ملاو أو روا السهم الا حرجا سلم وهو اذا كررها
سقط عنه لان سلامه سلام عمد فخرج عن الصلاه حتى لو اشد في رجل لا يصح اعدا ولو وصل
في هذه الصلاه طاهر ولو كان سائر اوى الا فامه لا يعلب فصره ان ما ولا بعد صلاه لا يعلب عليه
ركن من اركان الصلاه لهما بعض اترك الواجب وان كان ساهما عا لا يسلط لان سلام السهل لا يخرج
عن الصلاه حتى يصح الا اذا هو بعض وضوء بالتهمة ويصل ورصه الله الا فامه لو كان سافرا أو ما
ما في حرجي العود الى صلاه السجده وقرأ السجده على المفصل الذي ذكرنا في الصلاه عريان هما
لو يذكر بعد ما خرج عن المسجد أو حاور الله ويصل عليه ولا بعد صلاه لان الحوائج فان بالاركان وقد
وحدث الامام بعض الناس العود الى هذه المروكبات وهي السجده الصلاه وسجده التلاو وقرأ السجده
رفع السجده حتى لو كان اوهمه أو أحد سمع في صلاه يتخلل العود الى سجده السهو وقد مر الفرق
ولو سلم وعلمه سجده صلته وسجده ساهما وان سلم وهو اذا كررها أو الصلاه حاصه في صلاه لا به سلام
عمد وفي علمه ركبن من اركان الصلاه وان كان ساهما عا ودا كررها حاصه لا بعد صلاه اما اذا كان
ساهما عا فلا يسلط ويكتب اذا كان ذا كررها لا به سلام من علمه السهو وعلمه أن يعود وسجده أو لا
لصله وهو يسجد لان سجده انتص بالعود اليها لم يسلم ثم سجده حتى السهو ولو سلم وعلمه بعد التلاو
والسهو وان كان ذا كررها أو التلاو حاصه سقط ما عا لا به سلام عمد فخرج عن الصلاه ولكن لا بعد صلاه
لساهما وان كان ساهما عا أو اذا كررها حتى السهو حاصه لا يسلط لان عا لا به سلام ساهما أو سلام من علمه
السهو وعلمه أن يسجد التلاو أو لا يسلط ثم يسجد حتى السهو ولو سلم وعلمه بعد صلاه
وسجد التلاو فان كان ساهما عا وسجد في بعض الاول فالاول وان كان ذا كررها أو الصلاه حاصه في صلاه
صلاه لا به سلام عمد وان كان ذا كررها حاصه في صلاه طاهر الزاوه وعلى هذا اذا كان علمه مع الصلاه
والتلاو مضى له وان كان ساهما عا الكل أو اذا كررها حاصه لا بعد صلاه لا به سلام ساهما وقد مر
الاول فالاول ان كان الصلاه أولا يدا وان كان التلاو أولا يدا عا حلا فارق على ما مر ثم يسجد
بعده أو سلم ثم يسجد حتى السهو وان كان ذا كررها الصلاه حاصه في صلاه لا به سلام عمد وان كان
ذا كررها ساهما عن الصلاه فكذلك طاهر الزاوه وروى أصحاب الامام عن أبي يوسف أنه لا بعد
صلاه في المصلين (رويه) أن سلامه في حركي الركن سلام سهو ودلا توجب وساد الصلاه وبعض الطائفتين
على سجده في هذه المسئلة في رواه هذا الوجه فقالوا ان هذا سلام سهو في حركي الركن وسلام عمد في حركي الواجب
وسلام السهل لا يخرج وسلام العمد يخرج في رفع اليد والضرع عنه حجه فلا يسلط بالسؤال بحال ما اذا كان
ذا كررها عا بعد ذا كررها لان هذا رجح حركي الركن على حركي الواجب ولما قبله في حركي حركي حركي

الواجب وهذا بخلافه الا ان هذا الظن فاصلا من حاشية المصنف لا يخرج عما لا يخرج
 عن الاسراع فلا يقع التعارض بين الواجب والركن واعان مع التمايز ان لو كان احدهما جرحا والآخر
 معا وهو حاشية الواجب فوجب الخروج وحاشية الركن لا واجب ولكن لا يقع عسر عن الاسراع فليس مع
 التعارض على ان كل سلام يتي ان يكون محررا لا محال فحمله على القول اني صلى الله عليه وسلم وعلمها
 التسليم ولانه من باب التكليم على ما في الامم مع رالاسراع حاله السهو ودفع الجرح اكثر السهو وعلمه
 التسليم ولا يترك سلام من علم ان عليه الواجب لان الظاهر من حال المسألة انه لا يترك الواجب في غير ما في
 أصل الوضوء ولا لو لم يحكم بعد الصلاة حتى لو أتى بالصلاة فربما يقول انه فأتى بسجدة فأتى أصابعه
 التبرعة ولا يترك الصلاة ولا يترك التسليم وهو اذا ركع الصلاة فركع سلامه عند ركعته وقرا حالتها لا يخرج هذا الحكم
 كسجد الصلاة لانها واحدة ولو سلم وعليه سجود السهو والتكبير والصلاة بان كان محررا وهو في أيام
 السري لا يسطع عليه من ذلك سواء كان ساهيا عن الكل او اذا كرر التكليم لان موضع هذه الصلاة
 اذا اراد ان يودي بها بالسجود بالتكبير بالتسليم لان سجود السهو يخص بصره الصلاة والتكبير
 في حرمة الصلاة لا في حرمة غيرها والتسليم لا يخص بصره الصلاة ولو بدأ بالتسليم سقط عنه السهو والتكبير
 وكذا اذا أتى بعد السهو وقبل التكبير سقط عنه التكبير لان سجود السهو يخص بصره الصلاة والتكبير
 يخص بصره ما بعده فمثل ذلك كله بالتسليم لانها كذا لم تكو لم يحكم احدا من خطايا اراهم عليه الصلاة والسلام
 الله تعالى واذن في الناس بالخروج ولو بدأ بالتكبير لا سقط عنه السهو ولا به كذا لم يره فلا يوجب القطع وعليه
 اعاد التكبير بعد السلام لانه لم يقع موضعه ولا قصد صلاته في الاحوال كلها لا في اجتماع سرها طهرا وانها ولو سلم
 وعليه بعد صلاته ومعد الصلاة والسهو والتكبير والتسليم بان كان محررا في أيام التفسيرين فان كانا كذا
 للصلاة والتلاوة أو للصلاة دون التلاوة فسد صلاته وكذا اذا كان كذا لا يترك الصلاة على ظاهر
 الرواية لما في وان كان ساهيا عن الاجزاع من الصلاة وعليه ان سجد لكل واحد منهما الاول فانه ولم يسم
 ثم سجد بعدهما وسلم ثم سجد في السجود ثم سجد ثم سجد ثم سجد ثم سجد ثم سجد ثم سجد ثم سجد ثم سجد
 الا اذا فسد صلاته ولو بدأ بالتكبير لا يفسد صلاته ما اذا التكبير بعد السلام لان محله خارج
 الصلاة في حرمة اذا كثر في الصلاة لم يقع موضعه فذلك مذهب الامامية (واما) اذا كان امره ركوعا فله
 صورته التسليم وكذا اذا ركع سجدة من ركعة ومثل ذلك اذا فسح الصلاة فمر أو سجد لان
 ركوع ثم قام الى الثالثة فركع وسجد فهذا على ركعة واحدة فلا يكون هذا الركوع مضافا عن الاول
 لانه اذا ركع لا يفسد ذلك السجدة فسد لان محله لا يفسد بعد الركوع والصلاة فسد وانما سجد
 سجد وكان اذا هذا الركوع في محله فاذن في السجدة سجد صار مذكرا ركعة ثالثة وكذا اذا انتح الصلاة
 فركع ولم يسجد ثم رفع رأسه فركع ثم سجد فهذا على ركعة واحدة ولا يكون هذا السجدة مذكرا
 عن الاول لان ركوعه وقع معبراً عما فيه محله لان محله ففعلنا قرا وورد حديث الا انه وقع على أن يتقدم
 بالسجدة فقام ولم يركع فقام به فقام ولا فساد له لانه لم يقع في محله ففعلنا فساد في السجدة فركع
 بعد ركوع معبر عن ركوعه به بعد ركعته فساد في الركوع فصار مذكرا ركعة ثالثة وكذا انما ركع
 ثم رفع رأسه فركع وسجد فقام على ركعة واحدة لانه قد مضى ركوعا وركع السجدة فقام فساد
 ولم يركع فركع في باب الحذف محل المعبر الى ركوع الاول وفي باب السجود من نوادر أبي سفيان حدث
 المعبر الى ركوع الثاني حتى ان من أدرك الركوع الثاني لا يصير مذكرا لركعة على رواية ابن أبي عمير وعليه
 هذا الباب يصير مذكرا لركعة والصحيح رواه باب الحذف لان ركوعه الاول مذكور محل الحذف
 اقرأ موقع الثاني مذكرا فلا يفسد ذلك فساد فساد في الركوع الاول فصار مذكرا ركعة ثالثة

ولم ركع وسجد ثم قام فقرأ ركع لم يسجد ثم قام فقرأ ركع وسجد فاعتصم في ركعته واحدة لأن السجود الأول لم
 يصادق بمجمله لحصوله قبل الركوع فلم يحس عذابه فادأركع ركع هذا الركوع على أن يسجد بسجود بعد
 فادأ بعد الفراء فقد ذلك الركوع به فصار مصليا ركعه وكذلك أن ركع في الأولى ولم يسجد ثم ركع في الثانية ولم
 يسجد وسجد في الثالثة ولم ركع بلا سجد أنه صلى ركعة واحدة لما مر عبر أن هذا السجود ينص بالركوع الأول أم
 بالناسي بعده رواه ابن علي ما مر وعلمه سجود السهو في هذه المواضع لادخاله الرائد في الصلاة لأن ادخال
 الرائد في الصلاة نص فيها ولا يفسد صلاته إلا في رواه عن محمد فانه يقول راد المجد الواحد كراد الركعة
 ما على أصله أن السجد الواحد من بهن سجود السكر وسجد في حقه وأبى يوسف السجد الواحد
 أنسب به إلا السجد البار ثم ادخل الركوع الرائد أو السجود الرائد لا يوجب فساد الركعة لأنه من أفعال
 الصلاة والصلاة لا يفسد بوجوه أو أفعالها لوجود ما يصادفها بخلاف ما إذا راد ركعته كالإتمام فعمله كامل
 فانه بعد فلا يفسد مسغلا له ولا يبي في العرض ضرورة لمكان فساد ركعة من هذا الطريق لا يطر من المصاد
 بخلاف راد ما دون الركعة لأنه السجد بفعل كامل ليس بمسغلا له وهذا لأن فساد الصلاة بأحد أمرين إما
 بوجوه ما يصادفها أو بالاعتقال في غيرها وقد أئتمم المهران حتماء الله أعلم ولورث القعد الآخر من دواب
 الأربع وقام إلى الخامسة فإن لم يفسد ما بالسد ودألى القعد لأنه لم يفسد الخامسة بالسجد لم يكن ركعته
 ولم يكن فعله صلاة كاملا وما لم يكن بعد فهو غير ثابت على الأسرار فبان فالألف رفع وتكون ركعة في الحصة
 دفعا ومغاسا له وبه دفع لم يكن الخروج عن العرض وهو القعد الآخر وقد روى أن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم قام إلى الخامسة فوجد به فادأركع الخامسة بالسجود لا ودفعه فركعه هذا بعد السجود
 لا يسجد ركعة وسجودا على أن الركعة أو واحد عند عمل النقص وبه حاحه إلى النقص ليعا فرض عليه
 وهو الخروج بلفظ السلام وأما بقول واحد فعل كأي من أفعال الصلاة ودفعه بعد فلا يفسد به خارجا عن العرض
 لأن من ضرور حصوله في الفعل خروج حقه عن العرض ليعا فحصل كونه بهما ودفعه حصل في الفعل
 فصار خارجا عن القرض ضرورة ولورث القعد الأولى من دواب الأربع وقام إلى الثالثة فإن أسلم فاعا
 لا يعود لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قام من السابعة إلى الثالثة ولم يفسد سجودا ولم يفسد ركعة
 هم فقاموا أو ما روى أنهم سجدوا بعد سجودهم على ما إذا لم يسجد فاعا وكان إلى السجود أقرب فوفعنا الحديثين
 ولأن الصام فرضه والقعد الأولى واحدة فلا يترك العرض لمكان الواجب واعا غير ما حوارة الاعتقال من
 القيام إلى سجد التلاو لا يطأحه المصلي إلى الأمام عن أطباع الله تعالى وأطهار محالها من عصا
 وأستكمل عن سجده وأما إذا لم يستتم فاعا فإن كان إلى الصام أقرب فسجد ذلك الجواب لوجود سجد
 العمام وهو انصباب المصباح الأعلى والنصف الأسفل جمعا وما بين من الأضواء فدل عليه مروا كان إلى القعود
 أقرب بعد لا لعدم انصباب المصباح الذي هو فرض ولم يترك سجده هل يسجد بسجد في السهو أم لا وقد احتلف المصنفون فيه كان
 السجود أو تكرر سجدة من الفصل المعاري يقول لا يسجد بسجد في السهو ولا به إذا كان إلى القعود أقرب كان كانه لم يعم ولذا
 يجب عليه أن يسجد وقال عمر من سجد حاله سجودا لا به بعد ما أسئل بالله عام أسر واحدا وحب وصله عما به من
 الركعتين لم يفسد سجود السهو (وأما) لاد كاره يقول إذا راد الفراء في الأولى فصاح في الآخرين وذكر القعود من
 أحسها بأن هذا عسدي إذا وليس عصا لأن الرض هو الفراء في ركعتين عدي عن فادأركع في الآخرين كان
 مودنا لا فاصلا وقال عمر من أحسها أنه يكون فاصلا ومسائل الأصل يدل على أنه قال في المسألة إذا عسدي بالمعنى
 في السبع الثاني بعد سرح الزوب أنه لا يجوز وأن لم يكن فراء الإمام في السبع الأول ولو كانت الفراء في الأولى
 إذا طار لا به يكون أمضا الموضع بالعرض في حق الفراء ولكن لما كانت الفراء في الآخرين فصاح عن
 الأولى الموضع بالآخر من سجد الآخرين عن الفراء المعروضة وصير في حق الفراء أدنا الموضع بالمسجد

بعد السهو وقبل السلام وما روي به بعد السهو هذا السلام وهو قول علي السهد كما حتم السلام على السهد
 وله صلى الله عليه وسلم وفي كل ركعة من أي سهو ورجح ما رواه جماعة المعنى أنا من وجهين أحدهما
 أن السهد أعما وفيه ما حذر القصاص المكن في الصلاة والخارج تحت محصلته في وضع اليدين في الركعة
 والايمان بالسهد بعد السلام يحصل في الخارج لا في محل الصلاة والايمان به لسلام يحصل الخارج في محل
 الصلاة وكان أولى والباقي أن حذر القصاص أعما وفي حال تمام الأصل وبالسلم العاطف لصحة الصلاة وب
 الأصل فلا صور حذر القصاص بالسجود (واضح) مالك عاروي المهر من سهو الذي صلى الله عليه وسلم
 فأم في معنى الصلاة فسعد بعد السهو في السلام وكان سهوا في بعضا من عهد الله من مسدد وروى الله
 عنه ابن أبي شيبة صلى الله عليه وسلم في الطهر حذفت عنه في السهو بعد السلام وكان سهوا في الزيادة ولأن
 السهو إذا كان تقصيرا فالجاءه إلى الخلل وفيه في محل القصاص على ما قاله السافعي فأما إذا كان نادى فصل
 السعد في السلام فوجب زيادة أخرى في الصلاة ولا توجب رفع يدي وهو سائر ما بعد السلام ولما حذر في بيان
 روى الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال لكل سهو بعد ما بعد السلام من غيره فصل من الزيادة
 والقصاص وروى عن عمران بن الحصين والمهر من سهو وسعد في وقاص روى الله عنه ابن أبي شيبة
 عنه وسلم بعد السهو هذا السلام وكذا روي عن مسعود وعاصم وأبو هريرة روى الله عنهم وروى عن ابن
 مسعود عن أبيه صلى الله عليه وسلم أنه قال من صلى صلاته ولم يدرك الأضحية أو لم يصلي أم أربعا أو لم يصلي
 الصواب وليس عليه ولا يفسد صلاته بعد السلام ولأن السهو إذا خرج عن محل القصاص بالأجاء وأما كان
 المعنى ذلك المعنى معنى السهو من السلام وهو أنه لو نادى هاتك ثم سهر ما بعده وبأنه وراءه بمحاذ إلى أدائه في كل
 محل وتكرار سهو السهو في صلاة واحدة غير مسرعة فإلى وقت السلام أحذر من السكران في بيان وهو
 أصح من السلام حتى أنه لو سهر من السهو ولا يبره أخرى فهو في الكبر والادخال الزيادة في الصلاة فوجب
 بعضا من أهل العلم بالسجود في السلام يوجب إلى أن صرح بالخارج للقصاص وحذر ما نقص وداع صواب (وأما)
 الجواب عن بطلانهم بالأحاديث فهو أن رواه الله في معارضة في لاروايه القول من غير أرض أو رجح ما ذكرنا
 لمعاصد ما ذكرنا المعنى أنا أو توفى فصل ما روى الله عنه بعد السلام الأول ولا يحتمل له سوا مكان
 حكما وما رواه في محل السهو في السلام الأول ولا يحتمل أنه بعد السلام الثاني فكل مساهم صرف
 إلى موافقة المحكم وهو أنه بعد السلام الأول ولا يحتمل أنه بعد السلام الأول ولا يحتمل أنه بعد السلام الثاني فكل مساهم صرف
 الفصل من الزيادة والقصاص غير مسدد لأنه سوا بعض أو إذا كل ذلك كان نقصا ولا يفسد ما من أحدهما
 ما روى عن الأسمى بالقصاص ما رواه في تكرار السهو في السهو غير مسرعة وروى أن أبو يوسف الرم
 ما كان يدي الخاء في هذا الفصل وقال رأيت لوراد وقص كيف صنع قصور مالك وقد شرح الجواب عن أحد
 معنى السافعي أن الخارج يحصل في محل الخلل ما رواه في كل محل الخلل لا يحتمل أن يوسع به معنى فوجب
 السهو عن السلام وأما قوله أن الخلل لا يصح إلا حال تمام الأصل فصح لكن لم يلزم أن سلام من عدا السهو
 فاطم لصحة الصلاة وهذا مختلف ما يحتاج في ذلك بعد جدور فلا يطع الصبر على أصلا من معنى الخلل وبعد
 أن حذر وأبو يوسف لا يفتنه على هذا وتعالى السجود أو يقطع هام بعد ما رواه في السهو من معنى
 الخلل وإذا عرف أن محل المسكون بعد السلام فادفع من التسهل الثاني سلم ثم تكرو ودالي مسجود السهو ثم رفع
 رأسه ثم ركع يسجد صلى الله عليه وسلم في أي القصاص وهو أحسن الكرخي وأحسن عارضة
 مساجعا رواه الهير وذكرنا ما عاروا به في السلام بعد وهو أحسن من مساجعا والأول
 أصح لأن الله أعما بعد الخلل من الأفعال والأدكار الموصوغة الصلاة وسئل السهو وقد بقي عدا
 بعد السهو الأول من الأفعال والأدكار وهو مسجود السهو والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فلم يصح الفراع

فلهذا كان تأخر إتيان التمسك بالدين الحنيفي من أن لا تأتي مدعوته كذا الناس للابعد
صلاته هنا الذي ذكرنا من أجل ذلك وأما محل حوار فقول حوار اليهود لا يخصص عبادة السلام حتى لو
مجدد السلام يجوز ولا عدل لانه إذا بعد اجراء من أركان الصلاة الا انه ولد منه وهو الاذا بعد السلام
ورل الله لا يوجب صوم اليهود ولا إذا بعد السلام منه ولو أمرنا بالاعاد كان سكرارا اياه مدعيه
ورل الله أولى من قول المدعي واقفه على علم

في فصل في وأما قدر سلام اليهود ومما خلف المساجد قال: صمهم سلمه واحد تلقا وجهه وهو اختار
الحج الزاهد من الاسلام على من جعل الدوى وقال لو سلم تسليم بطل الصلوة لا ان سلمه الناس لم
الصحة ومعنى الصلوة من سلام اليهود فكان الاستعمال بالتسليمه اليه من غير ما كان عليه من الغلو فيه
فكان ما طعا لغيره وطلبهم على انه لم يسلم من غير ما كان عليه وعلى اهل البيت صلى الله عليه وسلم لكل دور
هذان بعد السلام ذكر السلام بالآب والاب والابن من غير ما كان عليه من الغلو فيه

في فصل في وأما عمل سلام اليهود وما هل بطل الصلوة قال: ما خلفه قال محمد بن زور لا يطع الصلوة على امر
وعند أبي حنيفة وأبي يوسف الا امر وهو ان اذا نى يصلي اليهود وصح عوده اليه بان لم يطع وان لم يص
منه انه وطع حتى لو تمت بعد ما لم يقل ان من داني يصلي اليهود ولا يخصص طهارته عند ما وعده بن زور
بعض ومن ما يحسن ذلك لا يوجب في انقطاع الصلوة عن سلام اليهود عند أبي حنيفة وأبي يوسف بل يقطع
من غير خوف واعتناء بغير عدهما في عود الصلوة عن ما كان عادتي يصلي ووالا فلا وهذا اصل الصلوة في
المسائل والا ول هو التوجه في ما اصر عنه وبالمعنى اصح لان الصلوة عن غير واحد فادان بطلان لا في ذلك

باعتاده ولم يوجب قول بن زور ان السرعة انزل عمل سلام من عليه بخلافه وان لم يصلي اليهود يوجب ما
في بحر عن اصلا لا بها من غير طهارته وانما يصح ان يصلي في بحر من الصلا ولما دنا من الصلا لا في بحر
العود من السلام ما في الصلوة ولا يمكن بحسب اهمية بحر عن الصلا الا بعد ان يطلع على هذا السلام واصل
وجوده وعده في هذا الخلق غير له ولو ان لم يخصصه كتاب الصلوة عن ما دنا من الصلا (انما بالنعم) ولا في حقه

وأبي يوسف ان السلام جعل محل للسلام قال النبي صلى الله عليه وسلم ويحلبها التسليم وانما لا يحصل به
الصلوة ولا به طهارته يوم فكان من كذا الناس وانما من الصلا غير ان السرعة انزل على في هذا الخلق الحاحه
المصلحة الى غير الغصان ولا يصح الا بعد وجود الحار في الصلوة عنه لبعض الحار من الصلوة عن بعض
الغصان يصح الغصان بعد الصلوة مع وجود الماشي لها عند الضرور فان اسئل يصلي اليهود وصح
اسئلها مع تحجب الضرور الى ما اصر عنه فمقتضى ان لم يسئل لم يصح الضرور فعمل السلام في الاسراع

عن الصلوة وانما الصلوة عن عمله وبني على هذا الاصل ما في مسائل اجنادا اذ اذبه فبطل العود الى الصلوة
بعد السلام عن صلاته وسقط عنه السهو بالاجتماع ولا يخصص طهارته عند أبي حنيفة وأبي يوسف وهو قول زور
ما على اصله في الله به اهم في كل موضع لا يوجب فادان الصلا لا يوجب انتقاء الطهارة كما اذا بعد قدر

السلام الا بعد وصل السلام وعند محمد بعض طهارته والناس اذا سلم وعده بعد ما السهو في رجل فاقبلى
به قبل ان يورد الى الصلوة فاقبلى مودع عند أبي حنيفة وأبي يوسف فان عاد الى الصلوة وصح ولا يورد عند
محمد ومنه فاصبح فادان بعد قوله لا يصح فادان وعاد لم يعد فكأنه جعل السلام فاطعا لغيره
حرما وانما له المسافر اذا سلم على رأس الركعة في ذوات الاربع وعلمه السهو في اقامته قبل ان يورد الله
لا يغلب فرصه انما بعد عنه السهو عند أبي حنيفة وأبي يوسف وعند محمد زور يغلب فرصه انما
وعليه بعد ما السهو ولكنه وسره الى آخر الصلوة وأما على انه لو عاد الى سجود السهو ومقتضى ان يغلب مع
استدراجه الا بعد سركه وذلك لودعه في هذا الخلق بعض طهارته الا عند زور وكذلك لو نوى الاقامة في هذا

[illegible]

هناك اذ يدى بالامام ويحضر عنه باوصه صان لا يصح الا بعدد من ياتي الى صان لا بعدد اهل الحار فأتى به في آخر
 الصلاة لا بعدد الصرقة في مام وان اذركه بعد ما فرغ من السجود صح اقتداؤه وانس عليه السهو بعد فرائعه
 من صلا نفسه لم ياذر ان وجوب السجود على المسوق من سبب سهو الامام له كمن انقص في سجود عنه الامام
 وحين دخل في صلا الامام كان الى من انحرف بالصدس ولا لوجود الحار من غير نص وانما اعلم ومن سلم
 وعلمه سهو فسعه الحذب فهذا لا يتناول ما كان من ردا او اماما كان مسقرا ووصا وحذلا الحذب السان
 لا ينقطع الصرقة ولا يمنع بها من الصلاة على اليه ولا يمنع بها من الصلاة السهواولى وان كان اماما اسحلف
 لا ينعرض من صدق السهو في عدم الخلقة للصدق كالمؤمن عليه ركن او السلم فلا ينشئ أن من عدم المسوق ولا
 المسوق أن يعدم لان غير اذرع على اتمام صلا الامام لهدم رجلا اذرك اول صلا الامام وسلم هم وسعد
 من صدق السهو ولكن مع هذا لو دمه أو تقدم حار لا يهادر على اتمام الصلاة في الجملة ولا يأتى من صدق السهو لان
 أو ان السجود بعد التسليم وهو خارج عن التسليم لان عليه السلام ولو سلم لفسد صلاته لا يسهل عدمه عليه ركن
 وحينئذ يعدمه السلام وما هو من عدمه من التسليم هم وسعد من صدق السهو وحينئذ هم كالمؤمنين في التسليم
 هو الذي يعدمه السهو ثم يعود الى صلا ماسن به وحده وان لم يعدم مع حله من صدق آخر صلاته اسحسنا على
 ما كرنا في حق الامام الاول فان لم يذرك الامام المسوق لذكره كان الكل من وفسا واوصوا ماسن به وراوى
 لان يجر عنه الممنوع ان بعدد لا اذ على الا مراد من اذرع والاصحون في القياس وفي الاستحسان يعدمون
 وفيه يباح وجه القياس والاستحسان ولو فاه الممنوع الى صلا ماسن به من عدمه من التسليم الامام من كذا الامام ان عليه
 سجود السهو في عدمه ما يذرك صلا الامام ولا يعدم ولا يعدم ولا يعدم ولا يعدم ولا يعدم ولا يعدم ولا يعدم
 فسا ماعليه فسا انه لا يتناول ما دام التسليم فسا اما ان يكون له ان بعدد الامام فدر السهو أو بعدد ما يعدم
 التسهد فان كان ما دام التسليم فسا فان بعدد الامام فدر السهو لم يجر لان الامام ماسن عليه فرص لم يعدم
 المسوق به عنه لانه انهم ماسن به في عليه من الصلاة وهو في عليه فرص وهو القعد فلم يرد في معصيا
 وفر السهدى حلت الامام لا يعدمها من صلاته واعا من مامه وفر ما كان قد دلل فان كان مسوقا
 ركه او ركعتين فحينئذ يعدمها لان التسهدى مام وفر السهدى مام وفر السهدى مام وفر السهدى مام
 الامام فدر السهدى فدر السهدى لا يتطاع السعة فانقضا اركان صلا الامام فدر السهدى مام وفر السهدى مام
 في اوابه فكان معصيا وان لم يوجد معصيا ذلك أو وجد القسام دون القرا لا يجوز صلاته لا بعدد ما من عليه في
 أو انه وان كان مسوقا لركعات فان لم يركع حتى فرغ الامام من التسهدى ركع وورأى الركعتين فهدى
 الركعة حارب صلاته لان القسام فرص في كل ركعة وفرص القرا في الركعتين ولا يعدمه مام يفرغ الامام من
 التسهدى فادرغ الامام من انفسه فدر السهدى مام وفر السهدى مام وفر السهدى مام وفر السهدى مام
 الركعة من بعد التسهدى الركعة فدر السهدى مام وفر السهدى مام وفر السهدى مام وفر السهدى مام
 صلاته لا يعدمها لان التسهدى مام وفر السهدى مام وفر السهدى مام وفر السهدى مام
 وأما اذا قام المسوق الى فسا ماعليه بعد فرائع الامام من التسهدى على السلام فسا اخرأ وهو متى أمان الحوار
 فلا يمامه حصل في فرائع الامام من اركان الصلاة واما الا سافه انظار سلام الامام لان او ان يمامه
 لا يعدمها من الامام من الصلاة وان وحده القسام عن السلام ولو فاه بعد ما سلم من كذا الامام من صدق
 السهو فخرهما فهدا على وجهي اما ان كان الممنوع يعدم ركعة بالسهدى او لم يعدم فان لم يعدم ركعة بالسهدى فهدى
 ذلك وحينئذ الامام لان ما أتى به انس فعل كامل وكان محض القرامن وتكون ركعة قبل القام معصاة عن
 الشوب حقه فعل كان لم يوجد فهدى مامه لان مامه في الواجب واحسه وطل ما أتى به
 من القسام والقرا والركوع لما بنا فان لم يعدم الى مامه الامام ومضى على فسا حارب صلاته لان عود

الإمام إلى مصد السجدة ولا رفع يده واليك إلى الإمام بعد السجود وهو واجب والمأخذ في إيمانه
 وأما من ترك الواجب فساد الصلاة لا ترى لوركا الإمام لا يصح صلاته ~~وهكذا~~ المسنون
 وسعد بعد السجود وبعد أعرا من قصاته أصحها ما وإن كان المسنون من ركعته بالسجدة لا يوداني صامه
 الإمام لأن الأمر به لم يرد ولم يرد على الإمام وكس ولو ياد فسد صلاته لأنه يندى من سجود وحوا لا يبرأ
 ووجهه فسد صلاته ولو ذكر الإمام بعد سجود هذان كان المسنون لم يفسد ركعته بالسجدة فعليه أن
 يعود إلى صلاته الإمام لما لم يفسد معه للحدو وسعد لله ويحتمل الإمام وموم المسنون إلى صلاته ما عليه
 ولا يفسد عتاقته من قبل لما لم يفسد صلاته لأن عود الإمام إلى السجدة التلاو رخص بعد في ن
 الإمام وهو يفسد لم يفسد من الدال ما في يدون ل صلاة من بعض القعدة في جهة أو صاد إذا رخص في جهة
 لا يجوز له الاندراج لهذا أو أن وجوب المناهضة والاد راد في هذه الحالة مع الصلاة وإن كان قد فسدت ركعته
 بالسجدة فإن ما داني صلاته الإمام فسد صلاته ورواه واحد وإن لم يفسد مضي تمام السجدة وإن كان ذكر في الأصل
 أن صلاته فاسدة وذكر في نوادر رأي سلمان أنه لا يفسد صلاته وهو وإن لم يفسد لأن الأصل أن العود إلى السجدة التلاو
 رخص بعد فسد من أن المسنون أنه قد فعل أن بعد الإمام والاد راد في موضع حيث منه الاعتداء فسد صلاته
 وجه نوادر رأي سلمان أن ارتقاء السجدة في حق الإمام لا يظهر في حق المسنون لأن ذلك ما لورد أن التلاو
 والعود حصل بعد تمام الأمر على الإمام وخرج من مساعده ولا يندى بحكمة الله لا يرى أن جميع الصلاة لو
 أن يفسد بعد انقطاع المناهضة لا يظهر في حق الموم بأن إرد الإمام بعد التراجع من الصلاة والاعتداء منه يفسد صلاته
 ولا يفسد صلاة القوم في حق القعدة أولى ولذا لو صلى الظهر بموم يوم الجمعة ثم راح إلى الجمعة فذكر ركعته من ظهره
 ولم يظهر الزد في حق القوم بخلاف ما إذا لم يفسد ركعته بالسجدة لأن حاله الاعتداء لم يفسد على ما قررنا (ونظام) قد
 المسئلة مع أمدي عسافر ودام إلى أعوام صلاته بعد ما سجد الإمام دل أن سلم ثم نوى الإمام الإقامة حتى يحول
 فرضه أو يعاد لم يفسد ركعته بالسجدة فعليه أن يعود إلى صلاته الإمام وإن لم يفسد صلاته وإن كان
 فسد ركعته بالسجدة فإن عاد فسد صلاته وإن لم يفسد مضي علم أو أم صلاته لا تفسد ولو ذكر الإمام أن عليه سجدة
 عليه فإن كان المسنون لم يركعته بالسجدة لاستأنه بحب عليه العود ولو لم يفسد صلاته لما مضى في سجدة
 التلاو وإن فسدت ركعته بالسجدة فسادت عاد إلى المناهضة أول بعد في الروايات كلها لأنه لا يفسد على صلاته الإمام
 وعلى الإمام ركعتي السجدة والتعبد وهو خارج عن صلاته بعد كمال ركعته ولو اتقل وعما من ركعتي واحد وعمر عن
 ما منه فسد صلاته وهما أولى (رحل) صلى الظهر حجام يذكره هذا الاحتجاج ما من يندى الزاوية وقد التفتد أن لم
 يفسد وكل وجه على وجهين أما أن هذا احتجاسه بالسجدة أول من فسدت في ذق الزاوية وقد التفتد وقام إلى احتجاس
 فإن لم يفسد هاتين السجدة حتى يذكر عود إلى التسعد ومعهما وسلم لما مضى وإن فسدت هاتين السجدة لا يفسد بعد ما خلا
 للساق على ما مضى من عبادنا كان ذلك في الظهر أو في المساء فالأولى أن يفسد هاتين السجدة أخرى لسرهما فلا
 السجل بعد هاتين وما دون الركعتين لا يكون صلاته كمالاً من سجدة ودوا لله ما أحسن ركعته وإن كان في
 العصر لأنه من هاتين ركعتي أخرى ل يفسد لأن السجل بعداً صرع سرور وروي هشام عن حماد بن عيسى
 أنها أخرى أسما لأن التسعد هذا صراعاً نكر إذا سرع به فساداً ما إذا وقع فيه بغير قصد فلا نكر إن لم
 يفسد أنها ركعة أخرى ل يفسد لأنها لا يفسد بعداً صرع سرور وروي هشام عن حماد بن عيسى
 في الصلاة المطلوبة والصوم المطلوب لأن السجدة هي التي على طين أم عليه وإن أصابها أخرى في
 الظهر هل يعزى هاتان الركعتان عن السجدة التي هذا الظهر قال بعضهم يجوز أن لا يفسد بعد الظهر لفساد الركعتين
 ودان بغيره وحده والصحيح إجماعاً لا يجوز أن يفسد لأن السجدة أن يفسد تركعتين بغيره على حد لا ما على
 بحر عنه عراه لم يوجد ههنا السجدة ولا صوم عساه به كان هي السجدة أو بعد ما أخر أخرى ثم إذا أصابها ركعة

أخرى فعله الله واستصاها والتماس أن لا يسهو عليه لأن السهو عكس في الفرض وقد أدى، هذا صلا أخرى
و، الاستصا أن أعاني الله على باب التجرعته وقد عكس في بعض النسخ بالسهو وقصر بالبعد عن على ما ذكرنا في
المسوق (م) أحسن أبحاثنا أن ناس البعد من بعض المعكس في الفرض أو لبعض المعكس في الفعل فبعد
أي يوسف لبعض المعكس في الفعل لدخوله فيه لا على وجه السهو وعند محمد لبعض أدى عكس في الفرض فالخاص
أن بعد أي يوسف انقطع بحر عنه الفرض بالانتقال إلى الفعل ولا وجه إلى حصر بعض الفرض بعد الخروج
منه وانقطاع بحر عنه وعند محمد التجرعته بأهله لا بالأسباب على أصل الصلا ووجهها أو بالانتقال إلى الفعل
القطع الوصف لا عرف بعض التجرعته إلا ترى أن ما الفعل على بحر عنه الفرض حارقي في الإفناء حتى حارقنا
المسئل بالفرص كندنا فعل نفسه على بحر عنه فرضه كونه حار أو الأصل في الصلا هو الصلا في أحرام واحد
وقد هذا الخلا أن لو حارقنا واحد في هاتين الركعتين صلى ركعتين عند أي يوسف ولو أفسد لزمه
هذا ركعتين وإن كان لا مأمور لو أفسد لا صلا عا بعد أبحاثنا الثلاثه وهذا صحيح من حيث بلع هذا الصلا
بالتمسك في الطلوع والظهور وأن يكون الصلا صهونه في المعنى وإن لم يكن صهونه في الإمام
استدلالا لم المسئلة ومساخنا عا ورا الذي لم يحوز وادلك وعند محمد صلى سألوا أفسد هذا لا يجب عليه القضا
كما لا يجب على الإمام وذكر السبع أن صور الما يربط أن الأصابع تجعل الصدقات حرام لبعض المعكس في
الأحرام وهو أحرام واحد في بعض النسخ المعكس في الرض والعلج عا والله السبع أن يتركس أي
سعد هذا الذي ذكرنا إذا عدى إلى في ذلك فاما إذا لم يذوق إلى الخامسة فإن لم يفسد هذا الصلا بعد ذلك
مروا في فسد فرضه وعند السان لا يفسد، وذلك لعدم وبحر عن الفرض لفظ السلام بعد ذلك وصلاته
بأهله على أصله الذي ذكرنا أن الركعة الكال في أحمال الفرض وما دوما ووا فكان كالو قد كرم أن بعد
الخامسة بسعد وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى الظهر خمساً ولم يقل أنه كان عدى الزاوية ولا أنه أعاد
صلاته (ولنا) ما ذكرنا به وحده لتمام الأعمال الصلا وقد عدى بعد ما حارحاً في الفرض ضرورة حصوله
في الفعل لاستحاله كونه فيهما وقد بني عليه فرض وهو الفقد الآخر والخروج عن الصلا مع بعض فرض من
فرضها هو حب فساد الصلا وأما الحديث فما والله أنه كان عدى الزاوية إلا ترى أن الراوى قال صلى الظهر والظهر
اسم من ركعتين أو من الفقد وهذا هو الظاهر أنه قام إلى الخامسة على هذا أن هذا الفقد هي التقيد الأولى لأن
هذا أقرب إلى الصواب ففصل فعله عليه والله أعلم ثم الساعد عدى أي يوسف فوضع رأسه بالسجد وعند محمد رفع
رأسه عا حتى لو لم يخطب في هذا الحالة لا بعد صلاته عند محمد وعليه أن يصرف ويوما يعود
ويستدبر وسلم ويعد عدى السهل لأن السجد لا يصح مع الحديث فكانه سجد وعدى أي حسنة وأي يوسف
فسد صلاته من الوضوء فلا يعود ثم الذي عند عدى أي حسنة وأي يوسف الفرض لا أصل الصلا حتى كان
الأولى أن يصح الما ذكره أخرى صلا السجد بسلام لم يفسد الظهر وعند محمد بعد الصلا ما
على أن أصل الفرض في طلب طلب الفرض عدى وعندهما لا يطل وهذا الاختلاف غير مخصوص عليه وأما
استخرج من مسئلة ذكرها في الأصل في باب الجمعة وهو أن صلى الجمعة إذا خرج منها وهو وقت الظهر وفي الغام
الجمعة ثم يقع بعض طهاره عندهما وعند لا بعض وهذا يدل على أنه في بلاء عدهما أحلا وله ركعتان
الفقد في كل سبع الطلوع عند مسدود عندهما غير مسدود مسئلة عطفه لها سبع كبر أعرضنا
عن ذكرها صلاها وجمعا هو أي الفصول وعليها حاله إلى الجامع الصغير وأما في بناء المسئلة بالذكري وإن كان
بعض فروعها دخل في بعض ما ذكرنا في الأصنام لما انظر وما أثر لا ما في مسائل الفصل وكرها واطع
المرع عن الأصل في رأس الصواب في أراد ما عروها أي آخر الفصل تتمها للثابت والله الموفق
في فصل كذا وأما بعد التلاوة فالكلام في هذا المعنى في مواضع في بيان وجوب أو في بيان كونه الوجوب في بيان

من ما اذا نزل السجدة بالقرآن أو ما انفارت في قول أي حقيقته روح الله إلى حي قال أبو حمزة رحمه الله السجود
 في الخائس وأما في حق السامع فالسجدة هي التي يعرفها القوم به فقالوا له ما لا حجاج فيهم أو لم يسمهم لأن السجدة وروى
 فيسب حكا ولا يفت على العلم أعشارا أسرار الأسباب وأن سمعها من يعرفها ما انفارت في فكذلك عبد أي حقيقته
 بنا على أصله أن القراءات في السجدة حار وقال أبو حمزة في الأمان أن كان السامع يعلم أنه يعرفها الرآن فعله
 السجدة والأفلاو هذا ليس بسجدة لأنه أن جعلها في السجدة وروى أن يسمي أن يحسبوا فيهم أو لم يسمهم كالقوسم فيهم
 يعرفها القوم به وأن لم يجعله في آياتي أن لا يحسبوا فيهم ولو اجمعوا في الوجوب وهما السلاو والمصاع بان لا
 السجدة سمعها أو سمعها لم يلاها أو كبر رأدها في قول الأصل أن السجدة لا تسكر وروى أن لا أحد أمور
 يلاها ما إذا جازي الخلس أو السلاو أو السماع في أن لا آية واحدة في مجلس واحد تكفي سجدة
 واحد والأصل ما روى أن جازي عليه السلام كان يركل بالوجه فيقرأ آية لسجدة على رسول الله صلى الله عليه
 عليه وسلم وروى رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يسمع وسمع من يعرفها على أن يحسبوا وكان لا سجدة إلا واحد
 وروى عن أبي عبد الرحمن السلمي لم يحسبوا في المجلس روى الله عنهم أنه كان يعلم الآيات فيقرأها وكان لا يركل على
 سجدة واحد والظاهر أن عليا رضي الله عنه كان عالما بذلك ولم يسكر عليه وروى عن أبي موسى الأشعري
 رضي الله عنه أنه كان يكرر آية السجدة حين كان يعلم الصلوات وكان لا يسجد إلا واحد ولأن المجلس الواحد
 جامع للكلمات المشرفة كإتيان المحبات والقبول ولأن إتيان السجدة في كل مرة إذ أعني الخرج لتكون المجلس
 مجلسا يسكر الله به لتعلم الصلوات والطرح من صلب الكتاب ولأن السجدة مسجلة بالسلاو والمر الأولى
 هي الخاصة بالسلاو فأما التكرار لم يكن على التلاوة بل للعلم بها أو للذكر أو للذكر أو للذكر على القلب ولا
 على الوجوب السجدة في كل الأوقات على الإنسان الذي هو من ضرور ما هو فعل القلب أو وسيلة الله من أفعاله
 فالتحقيق عما هو فعل القلب وذلك ليس بسجدة كداعل السجدة أو صور (وأما الصلاة على النبي صلى الله عليه
 وسلم فإن ذكر أو مجمع ذكر في مجلس واحد فيقرأ في الكتب وذهب المتقدمون من أصحابنا إلى أنه
 تكفي من واحد فما سأل على السجدة وقال من المناظر من صلى عليه في كل مرة لقوله صلى الله عليه وسلم
 لا تشعروني بعدوني فصل له وكفى بحقوق رسول الله فقال أن أدكر في موضع فلا يصحني على وروى عن أبي حمزة
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يرد وروى أنه إذا تلات أحسن وعني هذا أحسن وأن سمع العاطس أن يخطئ
 وجد الله تعالى في مجلس واحد فيقرأ أفعال بعضهم يسمي السامع أن سمع في كل مرة لأنه في العاطس والأصح أنه
 إذا أراد على الصلاة لا يسميها فيروى عن عمر رضي الله عنه أنه قال العاطس في مجلسه بعد الصلاة فمأسر فأنك
 من كرم (م) لا فرق بينهما ما إذا تلاها من سجدة من ما إذا لا وسجدة من لا بعد ذلك من أرا في مجلس واحد
 من لا يركل سجدة أخرى فرق من ههنا من ما إذا تلاها من أرا أنه لا يسجد إلا واحد ولو روى من ثم خدم
 روى من أخرى بعد ما سأل كذا ما سأل وأما والفرق أن هالك تكرار السجدة في كل فعل الأول في المأمم والسمع
 وفساد العرائس وكل في ما روى أنه الأول سنة إلا أنه لما أقم عليه الخلد فعل ذلك حكا الكلى سبب في كماله حكا هذا
 وحكا ذلك وحل كان كل سبب ليس معه غير حتى عساه حصول ما سرع له الخلد وهو الزجر عن المعاودة في
 المستعمل فإذا رجع بعد ذلك إذا سببا كذا في تقدم فلا بد من وجود حكا بحسب ما يحسن فيه لأن ههنا
 السبب هو السلاو والمر الأولى هي الخاصة بحق السلاو على ما هو فلم يسكر السبب وهذا المعنى لا يسجد بفعل
 السجدة بهما وعدم الفعل حصول النية على الأصل واللفظ في الخائس وكذا السامع لطلب السلاو والمكرر
 لا لزمه إلا بالمر الأولى لأن ما رواه هاتين حقه جعل عرسه بل بالاعتمال والحفظ لا يفيده به من المعنى حكا
 أعني الإعادة على الخط والتدبر بخلاف ما إذا سمع أنسبا آخر المأمم أو بالناله أو الزجره وذلك في حقه أول
 ما سمع حسب بله السجدة لأن ذلك في حقه سماع السلاو لأن كل من تلاوه حقيقته إلا أن الحقيقة جعلت سابقة

في حق من يكرر في حق من لم يكرر يسمع على جميعها ويختلف ما اذا مر آية واحد في محال حيث لا
 هناك النصوص متعددة والجامع وهو المجلس غير ثابت والخرج من معنى التكرار والدرر واللام في المجلس
 الآخر حصلت من التلاوة لئلا يوافق ذلك المجلس ويختلف ما اذا مر آية واحدة في مجلس واحد واللام
 هذا المعاني أصلاً ما بالخصوص فلا تسكن وكذا في المجلس لا يجعل الكتابات المختلفة المجلس عتبة
 كلمة واحد كمن أمر لسان التلاوة ولا حركته ولا واحد بالعين في مجلس واحد لا يجعل المجلس اربك
 او ايراد واحد وكذا الخرج من حيث لا يبعد خلاف المجلس حصلت من التلاوة في حدود السبب وعن جد
 عنه ثم انصرف اليه فاما ما فعله أخرى لا يبعد خلاف المجلس حصلت من التلاوة في حدود السبب وعن جد
 ان هذا اذا بعد عن ذلك المكان فان كان في بيانه لم يفرقه أخرى ويصير كانه يلاها في مكانه بخلافه في
 الاسعري انه كان علم الناس بالنصر وكان رجلاً في هذا بار والى هذا تارة أخرى فعملهم آية السجدة ولا سجد
 الامر واحد ولو يلاها في موضع ومعه رجل سجد فامدهم التلاوة في حق من سجد على كاه
 سجد الثاني لكل من سجد السبب في حق وهو التلاوة عند اختلاف المجلس واما الساجح فليس عليه الاسجد
 واحد لان السبب في حق سماع التلاوة والباقي ما حصل من التلاوة في حق لا يجزأ المجلس وكذلك كان الثاني
 على مكانه ذلك والسمع به في معنى وسمع تلك الآية سجد السامع لكل من سجد وليس على الثاني الاسجد
 واحد لعدم السبب في حق السامع دون الثاني على قاصر ولو يلاها في سجد جماعة او في المسجد الجامع في
 رتبة ثم لاها في رتبة أخرى لا يبعد عليه الاسجد واحد لان المسجد كله جعل عملة كان واحد في الصلاة
 في حق السجد أولى وكذا حكم السماع وكذلك السبب والحمل والسبب في حكم التلاوة والسمع بها كانت
 السبب واقعة أو حار به بخلاف الداء على ما ذكر ولو يلاها في حق من سجد في سجد لئلا
 المكان وكذلك لو كان يسجد في حجر عظيم أو بحر فادكر بان كان يسجد في حوض أو غيره له حد لئلا
 سجد واحد ولو يلاها في حق من سجد في حق من سجد في حق من سجد في حق من سجد في حق من سجد
 وقالوا في سجد السبب انه يسجد والوجوب ولو فرآه السجد من اذاه كان خارج الصلاة
 سجد لكل من سجد على حد يختلف ما اذا مر آية واحدة في حق من سجد في حق من سجد في حق من سجد
 الداء جعل كرجله حكماً في السجود يصرفه عليها في السر والوقوف فكان بدل كماها كسجد مكانه حصل
 الفراء في مجلس مختلفه فعملت بكل تلاوة سجد يختلف السبب فام لم يجعل عملة وحلي الزا كسجد وحيا
 من قول يصرفه في السر والوقوف وهذا اصعب من هذا لئلا يادون را كما قال الله تعالى حتى اذا كنتم في الغيا
 ومن ثم قال وهو يجري بهم في موج كالحال فلم يجعل بدل مكانه بدل مكانه بالمكانه ما اسعروا هو من
 السبب من حيث الخسفة والحكم وذلك لم يجعل بدل مكانه بدل مكانه بالمكانه ما اسعروا هو من
 واحد كافي السبب وعلى هذا حكم السماع بان سجد من سجد من سجد من سجد من سجد من سجد من سجد من سجد
 اذا كان خارج الصلاة فاما اذا كان في الصلاة بان يلاها وهو يسجد في الله هو صلى عليها ان كان ذلك في ركعة واحدة
 لا يفرقه الاسجد واحد بالاجماع لان السبب - بحور صلاه علم لمع حكم سلطان الصلاة في الاماكن المختلفة
 دل على انه اسقط اعتبار اختلاف الامكنة أو جعل مكانه في هذا الحالة طوره الداء لا ما هو مكان وقاعها وهذا أولى
 من اسقاط اعتبار الاماكن المختلفة لانه ليس معتبر للجمعية أو هو اول بعد الحاشا وذلك بعد للجمعية من جميع
 الوجوه والظاهر محد فلا يفرقه الاسجد واحد وصار را كالداء في هذا الحالة كرا كالسبب في حق
 ان السبب حور صلاه ولو جعل مكانه امكنة فوام الداء لصار هو ما ساعها والصلاة ما سالا بخور (واما)
 اذا كرر التلاوة في ركعتين فالناس ان يركع سجد واحد وهو قول أي يوسف الا حرق في الاستعجال بركه
 لكل تلاوة سجد وهو قول أي يوسف الاول وهو قول محمد وهذا من المسائل التي رجح فيها ابو يوسف

عن الاستصحاب اني العاقل احداهما قد المسئلة والناسه ان الرهن غير المثل لا يكون رهنها بالناسه فاسا وهو قول
 ابي يوسف الاخر وفي الاستصحاب يكون رهنها وهو قول ابي يوسف الاول وهو قول محمد والناسه ان العبد اذا حيا
 حياته وهما دون العنق فاحصار المولى القصد ثم مات المني عليه العاقل ان يحصر المولى بانه وهو قول ابي يوسف
 الاخر وفي الاستصحاب لا يحصر وهو قول ابي يوسف الاول وهو قول محمد لا يحصر وعلى هذا الخلاف اذا صلى على
 الارض وقرأ آية السجد في ركعتين ولا خلاف فيها اذا قرأها في ركعة واحدة وجه الاستصحاب وهو قول محمد
 ان المكان ههنا وان اتحد حصته وحكم السكن مع هذا لا يمكن ان يحل بالناسه تكرار الان لكل ركعة مرة مسخه
 ولو جعلنا الناسه تكرار الاول في الصلوات والصلوات في ركعة الاولى طلب الناسه عن الفرا وليس بد وحسب لم يفسد
 دلالة العمل بمكرر بخلاف ما اذا كرر البلا في ركعة واحدة لان ههنا أمكن جعل البلاو المسكور مفرد حكما
 وجه القياس ان المكان مفرد حصته وحكمه فوجب كون البناء تكرار الاول في كل سائر المواضع وما ذكر محمد
 لا نسهم لان الفرا هنا حكما كسائر المواضع لا يوجب سجد البلا ويصح انما يحل الناسه مصلحته بالاولى
 في حق وجوب السجد لا في غير الاحكام ولو اوضح الصلوات على الله بالاعادة رأ أنه السجد في الركعة الاولى
 وسجد بالاعادة ثم أعادها في الركعة الناسه فعلى قول ابي يوسف الاخر لا سجد الا في ركعة اخرى واحتلف المسامح
 على قوله الاول وهو قول محمد قال نسهم بلزمه أخرى وقال نسهم بركعة سجد واحد ثم دل المجلس قد يكون
 حصته وقد يكون حكما بان لا أعاد السجد ثم كل أو نام مصطفا أو أورد سجد أو أحد في سج أو سجد أو
 عمل يعرف أنه قطع لما كان من ذلك ثم أعادها عليه سجد أخرى لان المجلس يسدل هذه الاعمال الا ترى ان العوم
 مجلسون لدرس العلم فيكون جلسهم مجلس الدرس ثم سجدوا بالكاح فمصرحهم مجلس الكاح ثم بالبيع فمصر
 جلسهم مجلس البيع ثم بالاكل فمصرحهم مجلس الاكل ثم بالفعال فمصرحهم مجلس الفاعل فمصرحهم مجلس
 الخامس من الاعمال كسجدته بالذهب والرجوع لمصر ولو نام فاعدا أو أكل ثم سجد أو سجد سريه أو تكلم بكلمة أو
 عمل عمل سجد ثم أعادها فجلس عليه أخرى لان هذا العمل لا يسدل المجلس والعاقل فهم ما سجدوا أنه لا يركع أخرى
 لا يتحد المكان حصته الا ان الاستصحاب اذا طال العمل اعصارا ما انخر اذا عملت عملا كركع اخرج الامر من يدها
 وكان قطع العمل مجلس بخلاف ما اذا أكل ثم سجد أو سجد سريه ولو قرأ آية السجد فاطال الفرا بعدها أو اطال
 الخلويس ثم أعادها فجلس عليه سجد أخرى لان مجلسه لم يسدل مرة القرآن وطول الخلويس وكذا لو استعمل
 بالبيع أو بالجلس ثم أعادها لا يلزمه أخرى وان قرأها وهو جالس ثم قام فقرأها وهو قائم الا أنه في مكانه ذلك
 بركعة سجد واحد لان المجلس لم يسدل حصته وحكمه اما الخلويس فله لم يركع مكانه وأما الحكم فلا ان الموحود
 ه ام وهو عمل وليس كاكل ثم سجد أو سجد سريه وعمله لا يسدل المجلس وهذا بخلاف ما اذا حصر امره فقام من
 مجلسه احسب اخرج الامر من يدها كما لو اتفقت اني مجلس آخر لان سروح الامر من يدها موجب الاعراض عن
 دخول المجلس اذا مضى عليه على ما عرفت في كتاب الطلاق ومن ملك سجد فاعرض عنه بطل ذلك المجلس وهذا
 لان الفاعل لا يسدل الاعراض لان احصارها قسها أو روحها أمر يحتاج فيه الى الرأ والدليل على ذلك ان عود
 لها وابع والعود اجمع للذهن وأسدا حصار للرأ فالنظام من هذا الحالة الى ما نوجب عرق الذهن وقواب الرأ
 دليل الاعراض اما ههنا فالحكم يختلف باتحاد المجلس وبعدد لان الاعراض وعدمه والمجلس لم يسدل فلم يعد بعددا
 معروفا وكذلك لو قرأها وهو قائم فعندم أعادها بركعة سجد واحد لما قبلها ولو قرأها في مكان ثم قام وركب الدابة
 على مكانه ثم أعادها يسدل ان سجد واحد على الارض ولو سار الدابة ثم بلا فمصرحهم سجد بان
 وكذلك اذا قرأها في مكان ثم قام فجلس السج فاعادها بركعة سجد واحد استصحابا وفي العاقل سجد بان يسدل
 مكانه بالبرول والركوب وجه الاستصحاب ان البرول والركوب عمل فاعل فلا يوجب يسدل المجلس وان كان سار
 برل فعليه سجد بان لان سجد الدابة غيره مسبه ويسدل المجلس وكذلك لو قرأها ثم قام في مكانه ذلك وركب ثم برل

فصل السبع مائة وثمانون على لاسبعة واحد لما قبله ولو قرأها ركعا كام برل ثم كتب ما عاها وهو على ماء
 فقد سعد واحد لما بينا والاصل ان الثعلب والركوب لاسا عكس ولو قرأ آية السجدة خارج الصلاة ولم يسجد
 لحاتم اصبح الصلاة وبها في عن ذلك المكارب احدى السجدة من مائة ثم جرى فسبح التي وحدها
 الصلاة التي وحدها وبها وسقط اعتبار التلاوة وجعل كما لم يدل الا في الصلاة حتى انه لو سعد لم يركب
 اصلا شرح عن عهد الوجوب وادى لم يصدق عليه في الاغتنام هنا على رواية الطمع الكبر وكثابه لصلاته
 من الاصل ونواد الصلاة التي رواها الشيخ أبو حفص الكبر ولما على رواة الصلاة التي رواها أبو سليمان لاسمع
 احدهما الا جرى بل كل واحد منهما تسفل عسا ولا سقط اعتبار التلاوة الاولى وبعد السجدة راحة
 عليه سواء بعد التلاوة في الصلاة او لم يسجد وأما انما لاها ومصدق لحاتم اصبح الصلاة وأما في ذلك المكارب سعد
 لاسلوا في الصلاة ما على الروايات ما على رواة النوادر لعدم الاستيعاب وموب الاسبغلال وما على وبها الخ
 والمسوط فلكون الموجود خارج الصلاة مانعه للموجود في الصلاة والتابع لاستيعاب المسوع بلا تصبر السجدة
 لتلك التلاوة مانعه في لزوم السجدة بعد التلاوة ووجه رواة نوادر اني سلمان ان الله ثبت في مجلسه
 حكما لا في الاولى وحدها في مجلس التلاوة والتابع في مجلس الصلاة واغتسل بعد السجدة لا في الفعل منه لانه كراهة
 قد يكون مجلس بعد ثم يصير مجلس مفاد كرم يصير مجلس اقل واعبر هذا التبدل في حق الاحاب والقول في باب
 الموقوف على ما على الاتحاد المجلس فكيف هذا لان اتعددا في الحكم بل في العدد الحقيق في المواضيع أجمع فسقط
 مثل تلاوة حكم ولا يسمع احدهما الا جرى ولا بالناسه أن تنوب لالتصافها بأمر الصلاة لتعلقها بما هو
 في الصلاة فلم يمكن أن يحل مانعه للأولى والا في أساطير بالنسبة له صرنا به لما مدتها ان السجدة لا يسمع
 مانعه ولا يستيعب ما قبله ووجه رواة الجامع والمسوط ان المجلس بعد حقيقه وحكما أما الحقيقه فظاهر وأما
 الحكم فلاه وان صار مجلس صلاة ولكن في الصلاة تلاوة مرفوعة وكان مجلس الصلاة على التلاوة مرفوعة
 فلم يوجب التبدل لاحقيقه ولا حكما ولا مجلس اسبابه الاتحاد من حسب الحكم للتلاوة من المصنفين جميعه
 لوجود الموجب لاصفه الاتحاد وهو المجلس المصدق كذا المصدق من أسباب السجدة فابل للاتحاد حكما كالرفع
 والتلاوة فان كل واحد منهما على الاعتراف بسببهم من قرأ وسمع من بعده لا يلزمه الا بعد واحد فالتصديق لليل
 بسبب واحد فدل أن المصدق من أسباب السجدة فابل للاتحاد حكما فصار مع هذا حكما وما من وجود الواحد واحد
 فحل كل التلاوة وحدها في زمان واحد ولا وجه ان يحل كما هو واحد ما خارج الصلاة ولا في الموجود في
 الصلاة مرفوعة في حلها بل حل حوار الصلاة ولو جعل كما هو واحد ما خارج الصلاة في ح وجوب السجدة دون
 حوار الصلاة لبي العدم من وجه مع وجود دليل الاتحاد وهو ما أمكن العمل بان ذلك من مع الوجوه كان
 أولى من العمل بان ذلك من وجه دون وجه ولا يمكن ان يحل الموجود في الصلاة في حكم المصنوع لتعلق حوار الصلاة
 ما هو من أحكام الفراء دون التعكر ولا مانع من أن يحل الأولى كما هو وحدها في الصلاة فصار كبري ولساني
 الصلاة في ركعة واحد ولو كان كذلك لاسمى بذلك الا بعد واحد وهي من جهة الصلاة كذا هذا وعلى
 هذا اذا سمع من غيره آية السجدة ثم سارع في الصلاة في ذلك المكان ولم يلائمه الا أنه يصح ان الصلاة بهذا وأما
 بلا يسه ثم سارع في الصلاة مكانه ثم أضافها سوا وقدم الكلام منه ولو قرأ في الصلاة او لا لم يملك فأنه قد دل
 أن يبرح مكانه ذكرى كتاب الصلاة أنه يلزمه أخرى وذكرى النوادر أنه لا يلزمه ووجه رواة النوادر أن الموجود
 في الصلاة تقرب بالنسبة وحرمة الصلاة جمعا فسبح الذي درجه المسأله وما وجد المسألة من أن العمل
 لرواة النوادر في المسألة الاولى احتلال المجلس حكما بالنسبة فصحيح ووجه رواة كتاب الصلاة أن الملو في الصلاة
 لا وجود لها بعد الصلاة لاحقيقه ولا حكما أما الحقيقه فلا شك وكذا الحكم فان بعد انقطاع التعر عنه لا يملكها
 في آخر الصلاة أصلا والموجوده وانسي يستيعب دون المعلوم بحلال ما لنا كتاب الاولى ملو خارج الصلاة فان

لئلا يبايعه هذا السلاو من حب الحكم لما حكمه وهو وجوب السجد وهذا الاضاف الى اصلا وحديث والاولى
 موجود فاستمع الاخرى الا انه لا يوافق في ذلك الا ما لم يصرح به أما ما احتج به الخواص لاختلاف الموضوع
 فوضع المسئلة في الايراد فاما اذا أعادها بعد ما علم دل ان تكلم وبالصلاة لم يقطع فور الصلاة فكانه أعادها في الصلاة
 وورد في كتاب الصلاة فاما اذا أعادها بعد ما علم وتكلم بكلام لم يقطع فور الصلاة الا يرى أنه لو تكرر بعد
 تلاوة بعد السلام بأن ما بعده الكلام لا يأتي ما فيكون هذا في معنى بدل المجلس وان لم يصددها في الصلاة حتى
 بعدها الآن فالذي الاصل احرأ عنها وهو جعل على ما اذا أعادها بعد السلام دل الكلام لانه لم يخرج عن حرمه
 الصلاة فكانه كررها في الصلاة ويصدق ان السمع هذا الخواص فاما اذا أعادها بعد الكلام لان الصلاة قد
 سقطت عنه بالكلام ولو تلاها في صلاته ثم سجد بها في آخر السجدة واحد وروي ان سماعه عن غيره
 لا يخرج لان السماع ليس بصلاته والى ادخال صلاته فلا يوجب عمال السجدة بصلاته وجه ظاهر الرواية ان
 التلاوة الاولى من اهل صلاته واما ما لا يثبت الثانية فمكرر الاول من حب الاصل والاولى باوجه دخل
 وصح الاولى الثانية فصار في الصلاة فيكتب سجدة واحد وقالوا على رواية الوارد انما يكون تكرار الاول
 الثانية ليس بصلاته بصلاته في حله او يكتفى بالاولى في خلاف المسئلة لان الثانية ركبن من اركان الصلاة
 فكأن مسجدة في حله وان عكس أن يجعل لجمعها بالاولى ولو يسميها أولا من احدى وهو في الصلاة ثم
 ابرها بغيره فبغيره روايان على ما ذكر ولو تلاها في الصلاة ثم يصددها في سجدة واحدة وبوصا ثم عاد الى
 مكانه وروى في صلاته ثم قرأ ذلك الا حتى تلك الآية فعلى هذا لم يصلي أن يصددها اذا فرغ من صلاته لانه
 يجوز عن مكانه فيسمع الثانية بعد ما بدل المجلس وروي هذا في ما اذا قرأ آية السجدة ثم سجد الخلف
 لم يذهب وبوصا ثم قرأ أخرى لا يكرهه بعد أخرى وان قرأ الثانية بعد ما بدل المكان والفرق أن في
 هذه المسئلة الاولى المكان في بدل حصه وحكما أما الخفية فلا سئل واما الحكم فلا الصرعه لا يحد
 الا ما كان المرفوع مكان واحد في حاله من افعال الصلاة وسماع السجدة ليس من افعال الصلاة
 فلم يصدق المكان جميعه وحكما فكل من سجد على أحد يختلف للمسئلة فان هاهنا الاعراض من افعال
 الصلاة والصرعه في حاله الا ما كان المرفوع مكانا واحدا حكمه الا ان الصلاة الواحدة لا يجوز في الامكنة المخصصة
 في حب الامكنة مكان واحد في حاله من افعال الصلاة اصرور الخواص والاعراض من افعال الصلاة فصار المكان
 في حله ايضا فاما السماع وليس من افعال الصلاة في الامكنة في حله مفرغ لعدم ضرور نوحب الاتحاد
 والطعن لا يقطع اعتبارها حكمه الا لضرور ولو يصددها دخل من امام ثم دخل في صلاته فان كان الامام لم يصددها
 يصددها مع الامام وان كان يصددها الامام سقطت عنه حتى لا يجب عليه وضوؤها خارج الصلاة لانه لما
 اصدى بالامام صار في الامام فاما اذا قرأ ثم جعل من حب التقدير كان الامام فاما بانها فصار في تلك السجدة
 من افعال الصلاة ولو قرأ بانها لا يجب عليه من أخرى في الاول صار من افعال الصلاة في كتابها واما
 صار من افعال صلاته لا يودى خارج الصلاة لما ورد كقوله نادى الى نادى انه يصددها مع دل الاتحاد
 بعد ما فرغ من صلاته ود كقوله نادى الى نادى انه يصددها مع خارج الصلاة في صلاته في غير ذلك
 المكان ويصدق ان السجدة مع ما لم يخرج الصلاة وهذا ما وافق لما ذكر في ما ان نادى الى نادى فصار في المسئلة
 روايان وجه ذلك الرواية ان الثانية ليس بصلاته فمكرر الاول لان التكرار اعاد التي صعدت وهما الاولى لم يكن
 واجبه ولا فعلا من افعال الصلاة والثانية واجبه وهي فعل من افعال الصلاة فاحتمل الوجه فلم يكن اعاد
 بخلاف ما اذا كانت في الصلاة او كانتا خارج الصلاة حسب كان تكرار الاتحاد الوصف الا يرى ان من باع
 نائبه باع عنه ديار ما كان تكرارا لكان في حاله الاول ولو باع في الثانية نائبه كان تكرارا او ادرك تكرارا
 جعل كانه قرأ آية في مكان أو آية في مكانين فعلى بكل واحد منهما حكم على حد دل عليه لو كان

فرا الأولى وخدمهم سرع في الصلاة غير ذلك المكان وأدائها لمرة أخرى في أروا الساجد لما ينداء ليس
ولم كان أعاد للمرة أخرى وجهه ظاهره ان الله سبحانه أعاد التلاوة من حسب الأصل لا ما عسى به لآلة رأس
الساد من حسب الوصف لأن وصف كونه أركان الصلاة لم يكن في الأولى وحديث الثانية والأولى باق
حكما لما حكاه وهو وجوب السجدة إذا كان باق والثانية من حسب الأصل سكر الأولى جعل من
حسب الأصل كما عسى الأولى وصف الصلاة الثانية للتلاوة الثانية للتلاوة لصدر الثانية عن الأولى بعد
معها صفة من خصائصها أصا وصفه كونه أصلا ولا يودي خارج الصلاة لما لم يجلد ما إذا كان
معدلا في الأولى لا ما لم يكن حكما بل اعصم بنفسها وحكمها فلم يحل وصف الثانية وصدا للتلاوة في الثانية الثانية
من حسب الأصل إنما من حسب الوصف فيكون من حسب الوصف ولا يخص من حسب الأصل
بغيره لأن الأصل وإن كان هو المصنوع لما ان الاحتياط في باب العبادات اعتبارا بوجوب الوجوه ورجح جانب
الوصف فوجب عند أخرى على أن اعتبارا بوجوب الوصف موجب واعتبارا بوجوب الأصل ليس عما عساه
ليس عوج فلم يقع لعرض وأد أعلم ولو رد الإمام بعد في ركعة وخدمها من أحب في الزكوة الثانية تقدم
وحلا ما ساعد في الثانية السجدة فعلم ان بعد ما لوجود سبب الوجوب في جعه وهو أن التلاوة ولم يوجد
منه إذا فعل هذا وعلى التزم أن بعد وجامعه لأنهم التزموا ما منه

فصل في وأما بيان من يجب عليه فكل من كان أدلا لوجوب الصلاة عليه أما إذا أوصى به ومن أهل
وجوب السجدة عليه ومن لا فلا لأن السجدة حر من أجزا الصلاة فسرط لوجوبها أهل وجوب الصلاة
من الإسلام والعقل والبلوغ والظهور من الحصى والعاش حتى لا يجب على الكافر والعصى والمجنون
والخائض والنساء فروا أو بعدهم إلا أن هؤلاء ليسوا من أهل وجوب الصلاة عليهم ويجب على الخائض
والخائض من أهل وجوب الصلاة عليهم ما ذكره كذا يجب على السامع سلا ولا إلا المحزون لأن
التلاوة منهم تتجده كتلاوة المؤمن والناتج غير الخائض والمنظور لأن على السجدة ملل العرا وهو ما
آه فلم يعلى به المني فصار إلى أهله الثاني وأهله بالمرور ووجد فوجد معاف بلا وسمحه في السجدة
بجلاء السماع من السعا والصدى فإن ذلك ليس بلا وركنا السماع من المحزون لأن ذلك ليس بلا وسمحه
لعدم أهله لا لعدم الميعر

فصل في وأما شرائط الخوار في كل ما هو شرط حوار الصلاة في طهار الخوض وهي الوضوء والغسل
وطهار الخوض وهي طهار البدن واللبس ومكان السجود والسام والعود وهو شرط حوار السجدة لا ما لم يكن
أجزا الصلاة فكانت معصية سجدات الصلاة ولما لا يجوز إذا وها بالهم إلا أن لا يحرمه ما أو يكون مرعا
لأن شرط ضرور أنهم طهار حال وجودها حسنة العيوب ولم يوجد لأن وجوبها على التراضي على ما عفا
تقدم وكذا لا يجوز إذا وها إلى الله حال الاختيار إذا ملا على الأرض ولا يحرمه لا عما كين سجدات الصلاة
فإن استحب عليه الله فصرى وحداني حبه فأحط الله أقرأ لأن الصلاة بالتعريض إلى عرجه القليل حار
فالسجدة أولى ولو تلاها على الراحة وهو مسافر أو بلاها على الأرض وهو من لا يستطيع السجود أجزا
الاعا والعاش أن لا يحرمه إلا عا على الراحة وهو قول سر لا ما واحة (وحو) وإذا وها على الراحة من
عمره كالدرد فإن أراك السجدة أن يصلي ركعة لم يحترأ ودم ما على الثانية من عمره كذا عفا (ولما)
أن التلاوة أمر دائم غير أنه لا يتطوع فكل في أسراط الله ولحرح بخلاف العرض والندى وما وجب من السجدة
في الأرض لا يجوز على الثانية وما وجب على الثانية يجوز على الأرض لأن ما وجب على الأرض حبا
فلا يسهل بالاعا الذي هو بعض السجود فاما ما وجب على الثانية وح بالاعا لما روى عن علي رضي الله عنه
أنه لا يسهل وهو رابك أو ماها أعما وروى عن ابن عمر أنه سئل عن سجع معصية وهو رابك قال التزم

اعما واذا وجب الاعا فادابرل وأداهاعلى الارض فعداها ما هـ فكأن أولى بالخواركن الصلا على ما مر
 ولو بلاها على ايداه فرب لم تركب فأداهما الاعا حار الاعلى قول ربه وهو يقول لما برل وجب أداهاعلى الارض
 فصارت كالبرها على الارض (ولنا) انه لو اداهما برل وله بالاء حار فكذلك بعد ما برل وتركب لانه ودمها
 بالاعا في الوحن من حمها وود وجب بهد الصبه وصار كالأوسع الصلا في وقت مكر وفاسدها هم فصاهاعلى
 وقت آخر مكر وأخرأ لانه أداهاعلى الوصف الذي وبت كداهنا وكذا سرت لها سائر الور لمافنا وسرت
 الله لام اعاد الا تصح بدون الله وكذا الوصف حتى لو بلاها أو سمعها في وقت غير مكر وأداهاعلى وقت
 مكر لم تجز له لاها وبت كانه فلا تادى بالافس كالصلا ولو بلاها في وقت مكر وبعدها أخرأ لانه
 أداهما كما وجب وان لم يستعدها في ذلك الوقت واستعدها في وقت آخر مكر حار اصاله اداهما كانه بالام
 وجب بانه صلا وأداهما بانه صلا في الصلا الا انه لا سرت لها الصبر عه عدا بالاه التوحيد الا فعلا الخلقه
 ولم يوجد وكذلك كل ما يستعد الصلا عدا في الحلب والعمل والكلام والله هـ فهو مستعد لها وعليه اعادها
 كالأو وحديث في سجد الصل وهـ لهداعلى قول جدلان ا ر عند تمام الركن وهو الرمي ولم يحصل بعد
 فاما عدا في يوسف فمد حصل الوصف قبل هد ا ا وارض والعمر عند الوصف فنبى أن لا يستعد الا انه لا وضو
 عليه في القهقهه فهم المباد كرماني كتاب المأهر وكذا إذا المرأ الرجل وهـ لا سرت له السجد وان نوى
 امامها الا دام السجدة ادى هـ على القعر عه ولا تجز عه لهد السجد ولان المحاد اعا عرفها عدا بامر
 المربع باحسرها والا هو ردى صلا فلقه وهذه لست بصلاطه فلم يكن المحاد بها مستعد كالأ
 صلا الحمار

في فصل هـ وأما ما كان محل أداهما هـ فلا حارج الصلا لا ودمها في الصلا وكذا ما لا في الصلا لا يردم ا حارج
 الصلا واعا كان كذلك لان ما وجب حارج الصلا فليس محل ا افعال الصلا لانه ما وجب حكما لعل ن
 افعال الصلاه لطروح الدار حارج الصلا عن افعال الصلا فاداهاعلى الصلا فعدا دخل في الصلا مالمس منها
 نهى وان لم يستعد لعدم المصاد بعض لادعاه فهم مالمس منها لان الزائد الناحل فيها لا بد أن يعطى بطمها وجمع
 وصلد لي يفعل ودا رل الواجب فصارت المودى منها عه وهو وجب حارج الصلا على وجه التكال فلا يسقط
 باداه على وجه يكون منها عه وأما ان لا في الصلا فعدا رة لمن افعال الصلا لتكويه حكما لها ومن اركان
 الصلا وهو العرا ولها يجب اداء في الصلا لا توجب صامها واذا ما هو من افعال الصلا لم يصور
 بدون الصبر عه فلا يجوز الادا حارج الصلا ولا في صلا أخرى لانه ليس من افعال هد الصلا لانه ليس
 بحكم لها هد الصلا فلا يصور أداه فسط اذا عرف هذا الاصل فعول اداه الرجل انه لا يهد في الصلا
 وهو امام أو مفرد لم يستعدها حتى يسمع وسمع من الصلا سقطت عه لمافنا وكذلك لو سمعها في صلاه عن اس
 معه في الصلا لم يستعدها في الصلا لما دلنا وان يستعدها ما كان مسئلا كرمال ولا يسقط عه السجد لكن لا يستعد
 صلاه في ظاهر الزوايه وروى عن جنداهم بدلان هد السجد معبر في بعضها الا ما وبت سلب مقصود
 وكان اداهاعلى الصلا رصافها (ولنا) ان هد رباد من جنس ما هو مشروع في الصلا وهو دون الركعه
 ولا يستعد الصلا كالأوسجد سجد راند في الصلا بطواع وعلى هذا الاصل يخرج ما اذا المفسدى آتاه السجد
 حاف الامام فسمعها الامام والعزم فعول اجمعوا على انه لا يجب على المفسدى أن يستعدها في الصلا وكذا
 على الامام والعزم لانه لو سمعته هـ اذا حاف بعد ان عرف امامه فصارت محطفا عليه ولو سمعته والسمع بلا ربه
 اذا حفره لا تغلب السبع مسو لان السالى يكون عملة الامام للسان من وفى حق هـ المفسدى يصير صلاهم بامام من
 ن عرا ن يكون احدهما فاعا مقام الآخر وكل ذلك لا يجوز واما بعد الفراغ فلا يستعدون صلا في دول أى حـ هـ
 وان يوسف وقال فجد يستعدون ولو سمع وان لمس في صلاهم لا يستعدون في الصلا ويستعدون بعد الفراغ

بالاجتماع ولو منع من المقتدى من ليس في صلبه سجد كذا ذكر في وادار الصلوة من اول سجدة وسجد
 جذا ان سجد منعه من وراءه والصلوة في حق الموم بها هي في الامام والموم وهذا يجب عن
 منع منه وهو ليس في مسلكهم الا انه لا يحكمهم او في الصلوة لان ما روي له من أعمال الصلوة لا يرد
 المقتدى عنه وهو من الصلوة فثبت علم الا اذا حارح الصلوة كما ان معوا من ليس في صلواتهم (ولا
 حقه راى يوسف أن الوجوب لا يقدر على الا اذا وهم يتكبرون في اقامه الا لادعاهن الا في الصلوة
 لما روي لا وجهه الى الا اذا بعد الفراغ من الصلوة لان هذه السجدة من أفعال هذه الصلوة لا من اوجوب سجدة
 السجدة ولا من المقتدى حو به في صلاته في الصلوة غير اني انما الا ان الامام يصل عنه هذه السجدة
 فان ادى عنه ما يصل عنه من وقع موقفة فكما انما حو به من هذه الصلوة فيصير ما هو حكم هذه
 السجدة من أفعال الصلوة انما انما السجدة من افعال الصلوة وانما انما السجدة من أفعال هذه الصلوة
 صارت في حق الكل من أفعال هذه الصلوة لان في الصلوة على افعالها من انما حو به من افعال هذه الصلوة
 في حق السجدة كل موجود من حو به واحد في اصول السجدة بالجماع ولهذا يجب انما السجدة في حق
 الامام كالغير الموجود في الكل بحسب انما السجدة في حق السجدة من افعال هذه الصلوة لان الامام
 هو اكد هذه السجدة في حق الكل في حق السجدة لان الا اذا لم يمكن له من افعال هذه الصلوة في حق السجدة
 فثبت في حق السجدة من افعال هذه الصلوة في حق السجدة من افعال هذه الصلوة في حق السجدة من افعال
 من افعال الصلوة لانما السجدة في حق السجدة من افعال هذه الصلوة في حق السجدة من افعال
 على من منع هذه السجدة من المقتدى من لا يشارك في الصلوة لانما السجدة في حق السجدة من افعال
 منع المقتدى من ليس معه في الصلوة حسب ما حارح الصلوة لان السجدة من افعال هذه الصلوة
 الصلوة لانما السجدة من افعال هذه الصلوة لانما السجدة من افعال هذه الصلوة لانما السجدة من افعال
 منعها والجماع ليس من افعال الصلوة وانما السجدة من افعال هذه الصلوة لانما السجدة من افعال
 اجتماعا وانما السجدة من افعال هذه الصلوة لانما السجدة من افعال هذه الصلوة لانما السجدة من افعال
 السجدة على من منعها لانما السجدة من افعال هذه الصلوة لانما السجدة من افعال هذه الصلوة لانما السجدة من افعال
 لان ذلك المقتدى لانما السجدة من افعال هذه الصلوة لانما السجدة من افعال هذه الصلوة لانما السجدة من افعال
 فكان من اعني قدر ما سئل به وجوب السجدة فلم يجب او يقول ان المقتدى يجوز عا في حق السجدة لانما السجدة من افعال
 في انما السجدة من افعال هذه الصلوة لانما السجدة من افعال هذه الصلوة لانما السجدة من افعال هذه الصلوة لانما السجدة من افعال
 على السجدة لانما السجدة من افعال هذه الصلوة لانما السجدة من افعال هذه الصلوة لانما السجدة من افعال هذه الصلوة لانما السجدة من افعال
 في فصل في واما كونه اذا هذا كان بالاجتماع الصلوة واما على نفس سجدة الصلوة وانما السجدة من افعال
 الصلوة فالأصل ان واما على هذه السجدة أيضا كذا روي عن أبي حنيفة في انما السجدة من افعال هذه الصلوة لانما السجدة من افعال
 حصل له في انما السجدة من افعال هذه الصلوة لانما السجدة من افعال هذه الصلوة لانما السجدة من افعال هذه الصلوة لانما السجدة من افعال
 عما لا ضرورة ولا سبب في الاصل في انما السجدة من افعال هذه الصلوة لانما السجدة من افعال هذه الصلوة لانما السجدة من افعال هذه الصلوة لانما السجدة من افعال
 في وسط الصور او عند حلقها أو في انما السجدة من افعال هذه الصلوة لانما السجدة من افعال هذه الصلوة لانما السجدة من افعال هذه الصلوة لانما السجدة من افعال
 على السجدة من افعال هذه الصلوة لانما السجدة من افعال هذه الصلوة لانما السجدة من افعال هذه الصلوة لانما السجدة من افعال هذه الصلوة لانما السجدة من افعال
 ركع وانما السجدة من افعال هذه الصلوة لانما السجدة من افعال هذه الصلوة لانما السجدة من افعال هذه الصلوة لانما السجدة من افعال هذه الصلوة لانما السجدة من افعال
 آتس او في آتس السجدة من افعال هذه الصلوة لانما السجدة من افعال هذه الصلوة لانما السجدة من افعال هذه الصلوة لانما السجدة من افعال هذه الصلوة لانما السجدة من افعال
 انما السجدة من افعال هذه الصلوة لانما السجدة من افعال هذه الصلوة لانما السجدة من افعال هذه الصلوة لانما السجدة من افعال هذه الصلوة لانما السجدة من افعال
 انما السجدة من افعال هذه الصلوة لانما السجدة من افعال هذه الصلوة لانما السجدة من افعال هذه الصلوة لانما السجدة من افعال هذه الصلوة لانما السجدة من افعال
 انما السجدة من افعال هذه الصلوة لانما السجدة من افعال هذه الصلوة لانما السجدة من افعال هذه الصلوة لانما السجدة من افعال هذه الصلوة لانما السجدة من افعال

أحرأ حصول العرا دل السجد ولولم يأت معني ههنا السجد ولكنه ركع ما ذكر في الاصل ان القياس ان
الركوع والسجود سوا وفي الاستحسان سبي أن السجد قال وبالقياس بأحد وانما أحد استحسانا بالقياس لان
التعارف مانس القياس والاستحسان ان مظهر من المعاني هو قاس وماحي مظاهرها واستحسان ولا رجحان
لخفاها ولا اظاهر لظهور يرجع في طلب الرشدان الى ما اظهر من مانس المعاني حتى يورى الخي أحد وان
يوري الظاهر أحد وان ههنا يوري دليل القياس على ما ذكر فاحد وان من استحسانا احلوا في محل
القياس والاستحسان لا خلة لاهم معناه يوم مقام سجد البلاز فقال عامه مساجحا ان الركوع هو اقام
مقام سجد البلاز ويحل القياس والاستحسان ههنا أن القياس أن يوم الركوع مقامها وفي الاستحسان
لا يوم وقال بعضهم محل القياس والاستحسان خارج الصلاة بان ارفعان عن الصلاة وركع في القياس بحره
وفي الاستحسان لا بحره وهذا ليس بسديد لان بحره ذلك اسما واستحسانا لان الركوع خارج الصلاة
لم يجعل له في فلا يوجب ما في القياس به ودكر السجود لادن أو المعلن وقال رأسي ما يوري أهل الحجة السج
أن عباد الله الخدي عن محمد بن سالم انه قال السجد الصليبه هي اني يوم مقام سجد البلاز لان الركوع
فكان القياس على قوله ان تقوم الصليبه مقام البلاز وفي الاستحسان لا يوم وجه قوله ان الصلي
لنكون الخوار بما بالقياس وعدم الخوار في الاستحسان لان وهو الا على ههنا ان القياس ان يجوز لان
الواحد السجد وعدو حدث وسقوط ما وحب السجد بالسجد أمر ظاهر فكان اسما وفي الاستحسان
لا يجوز لان السجد فانه مقام نفسه فلا تقوم مقام غيرها كصوم يوم من صان لا يصح عن نفسه وعن هذا
يوم آخر عليه كذا ههنا ولا سدان في القياس اظهر ودليل الاستحسان أحق لان السجود به من السجود من
نوع واحد وافاه أحد ههنا مقام الآخر أمر ظاهر والفرق بينهما المعنى من المعاني أمر حتى لان السجود
باعتبار الذات والرفعه باعتبار المعاني والعلم بذات ما مانس اظهر من العلم بوصفه حصول العلم بالذات بالحق
وبما في القلب عصب الدامل ولا سدان ذلك اظهر فثبت أن القسمة لكون الخوار بانما بالقياس وعدم الخوار
بالاستحسان يمكن من ههنا الوجه فاما لو كان الكلام في مقام الركوع مقام السجود فالقياس بان الخوار وفي
للاستحسان يجوز لان الركوع مع السجود متجانسان داما فلو لم يمتد بها اسما لمس من حيث المعنى فكان
ههنا حوارا فانه أحد ههنا مقام صاحبه نواع الذات والعلم به ظاهر وجوار العلم من نواع المعنى والعلم به حتى
فادراكه فثبت ان السجود هو وجه الاستحسان ان يجوز وجواب الكتاب على القلب من ههنا دليل أن
الصحيح ما ذكر باوعامه مساجحا ولولم لا دل الركوع هو المقام مقام سجد البلاز كذا ذكر محمد بن
الكتاب فانه قال في الكتاب دل بان أراد ان ركع بالسجد منها هل يجوز ذلك قال أما في القياس فالركعة في
ذلك والسجد سوا لان كل ذلك صلاة الا ترى الى قوله تعالى وحزرا كذا وقصصها حرا ساجدا قال كذا والسجد
سواء في القياس واما في الاستحسان في له ان سجد وبالقياس بأحد وهذا كما لفت محمد بن ان محل
القياس والاستحسان مانسا واما فانه محمد بن سالم خلاف الرواية وذكر أبو يوسف في الامالي وادار آه
السجد في الصلاة فان سا ركع لها وان سا سجد لها يعني ان سا اقام ركوع الصلاة معا ها وان سا سجد لها
ذكر هذا المصنف أبو يوسف في الاملا عن أبي حنيفة وجه القياس على ما ذكر ان معنى انه عظم ههنا اظاهر
في كتابي حق حصول التظيم ههنا اسما واحدا والخاصة الى علم الله تعالى أما فدا عن عظم الله تعالى واما مخالفه
لمن اسكر عن عظم الله تعالى وكان الظاهر هو الخوار وجه الاستحسان أن الواجب هو العظم بحقه
خصوصه وهي السجود بل له ان لم يركع على الفور حتى طالب القرا ثم يوري بان ركوع ان مع عن
السجد لا يجوز وكذا خارج الصلاة لولا أنه السجد وركع ولم سجد لا يخرج عن الواجب كذا ههنا أحد وان
بالقياس لقوله ذلك لما روي عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه وعبد الله بن عمر رضي الله عنهما هما

كذا أحار أن يرجع عن السجود في الصلاة ولم يرو عن غيره خلاف ذلك وكذا في صلاة لا حجاج والمشي
 ما يشاء أن يواجب هو ذاته ثم بعد ذلك عدا آية السجود وورد وحده في التيمم وهذا لا يجمع مع
 والتعظيم له بالركوع لسبب أن من أحصى ركوعه والتعظيم له بالسجود ولا حاجة به إلى السجود لعدم
 إلى الحاجة إلى التيمم أنه متى شاع لم يسجد ركوعه من سجدة أو ركعتين أو ركعتين أو ركعتين
 وأعرف على نفسه السجود وقد حصل هذا المعنى بالركوع حسب مقتضى الحال السجود وهذا الذي يقتضيه
 أنه لو ركع خارج الصلاة مكان السجود أن يكون حائرا عنه لم يحرر لا يمكن أن الركوع أدرك من السجود
 وأكثر لأن الركوع لم يعمل عدا ركعتين ما أن الله تعالى إذا ركع من سجدة الصلاة والسجود جعل
 بدون سجدة الصلاة من غير ما يفعله السجود في الصلاة ودال على توحيد سجدة الصلاة لم يكن الركوع مما
 يعرف به إلى أنه تعالى فلا يأتى به التعميم والتشجيع في الدان وحاشا لا أن يحل السجود ويحل الركوع
 ركع مكان السجدة الصلاة لأن الواجب حاله عن السجود معصود نسبيا فلا يقوم غيره من حيث السجود
 مقامها وما من هذا أن الصلاة عباد أسلمت إلى أفعال حادثة سكر المأثم أنه علة من التسلق في الأحوال
 المختلفة من الأعضاء والمفاصل الطهارة والركوع لا يحصل سكرها السجود وعلى ذلك من السجود
 لا عما يراه في كونه بطل الله تعالى أمارة اتصاله وبحلاف ما إذا لم يركع عكس التلازم ولم يسجد من
 طالب الغرام ركع ويؤى الركوع من السجدة حسب ما لا يهاجى في الصلاة مصفاة لا الوجوه ما عاينهم
 أفعال الصلاة العقب بأفعال الصلاة ولقد نعت أداؤها الصلاة ولا يوجب حصولها بقصاها ما لم يحصل
 ما ليس من الصلاة بها لم يوجب وما إذا لم يوجب اتصالا لا يوجب اتصالا لا يوجب اتصالا لا يوجب اتصالا
 في الصلاة لا ما صار ركوعا من الصلاة لما لا يوجب اتصالا لا يوجب اتصالا لا يوجب اتصالا
 ومن أفعال الصلاة أن يودى على فعلها في محل المحصول فكذلك وإذا لم يرد في محلها حتى فأن ما ردا
 والذين يعنى عاين لا عاين عليه والركوع والسجود علة فلا يأتى به التمسك بحلاف ما لم يصر ما هذا لا
 الحاجة حاله إلى التعميم والتشجيع وقد وجد في ذلك كذا حصل المسجدة إذا أسفل بأسر من تأتلف
 ما من سجدة المسجود لم يحصل من السجدة والعكس في رمضان إذا صام عن ركعتين وكان أو حيا عكس
 شهر رمضان على نفسه كان ذلك كافيا في يومه وسرط الاعتياد وعمله لو اوجب على نفسه أعين
 معان فلم يسجد حتى دخل رمضان فاعكس لا يرب ذلك عما وجب عليه من الصوم الذي هو شرط صحة
 الاعتياد لأن ذلك ما ردا على حياته تعالى عصى الوقت والذين يودى عما هو لم يوجب عليه لا عاين
 فكذلك هذا وهذا بخلاف ما إذا لم يركع يوم الجمعة فلم يصل حتى مضى يوم الجمعة ثم أداها يوم
 حصل صلته حسب محرو ولا حال أن الوضوء الذي هو شرط صحة هذه العباد وجب عليه بوجوب أداء
 ثم بالرب من الوقت المسمى ما ردا على عاين والذين يودى عاين لا عاين أو فاته في ركعة عن ركعة أو
 بوضوء حصل السجدة والتعميم حار لأن ذلك الوضوء شرط الإلهة وليس هو بما يعرف به إلى الله تعالى فتم
 بواته عن حله حياته تعالى لى في نفسه عر عباد فعبده لا يصرور حصول الإلهة إذا ما عاين
 وقد حصل بأي طريق كان إذا ما السجدة والصوم وكل واحد منهما ما تقترب به إلى الله تعالى أو إذا نعت الخليل
 ووحا صار أحسن لله تعالى فلا يجوز إذا ما عاين عليه وهذا بخلاف ما إذا فاتت السجدة عن حلقها اتصالا
 وصار عجل القضا فركع يوى به فضا السجدة القاسية أنه لم يحرر وإن حصل الركوع في سجدة الصلاة وقد
 بها ما يعرف به إلى الله تعالى وبحصل ذلك الله تعالى الواجب عليه هذا التسديد وذلك لأن الركوع
 لم يعرف به في السر به في غير محل المحصول فما مكساحه في به فم يحصل به التعميم بحلاف الصلاة
 عرف به في غير محلها الذي يكون منه ولقد انصرف إلى بعض المعكرو الصلاة بطريق السور ولا يرد

في ركوع ثم اذ ركع فصل أن طول القرا هل يصرط السهلة أم الركوع مقام السجدة الثلاث وما من ما ذكرنا
 المكتبة نوح أن لا يصحاح إلى الله لأن الحاحه إلى بعض الحضور والله عظم في هذا الحالة وقد وجدنا في
 أوله سوكتا في ركع من أدام وهو صليته من الاعتكاف والذي دخل المسجد إذا سجد بالعرض عبرنا أن
 نعوم مقام سجدة المسجد من صاحبنا من قال يصحاحه إلى الله ويذكر أن سجدة أسرار الله فانه قال اذا ذكر
 سجدة الركوع في الركوع بحسب السجدة كما يذكر ثم ومه وذلك الركوع ولم يوصل من أن تكون الركوع
 الذي يذكره الثلاث كان بعض الثلاث لا يوصل أو يحل في أصله ولو كان الركوع مما وب عن السجدة
 من صيرته لكان لأمر أن يسجد الثلاث في ركع من الركوع مقام الثلاث ولكننا نقول ليس في هذا المسئلة
 كثيرا من لأن المسئلة موصوفة مما اذا احتل من الثلاث والركوع ما نوح صرور السجدة دسلا لانه قال
 يذكر سجدة والسجدة كما تكون هذا السلسل والنسب الثلاث عند عدم يحل في من الثلاث والركوع
 جميع أو بأدراجه البدر بحيث لا يبي عنه حكم يصحاح هذا القائل إلى القرون من هذا وبين المعسك في رمضان
 يجب لا يصحاح إلى أن سوى كونه صومه شرطاً للاعتكاف في حصول ما هو المقصود وكذا الذي دخل المسجد وادى
 الأمر من كما دخل فاسجد بالركوع ثم ما فعل الواجب الأصلي هو ما هو السجدة لأن الركوع أهم مقامه من سجدة
 المعنى ويقوم ما من حيث الصور في ركع وهو في المعنى تنادي السجدة بالركوع اذا نوى وشاعله الصور لا تنادي
 اذ لم يتخلف صوم الشهر فإن من صوم الاء كافي موافقه من جمع الركوع وكذا في الصلاة وانك
 هذا عند سجدة لأن الحاحه من حيث الصور ان كان شعاعه فلا ينادي الواجب وان نوى فان من نوى
 افامه عبر ما وجب عليه مقام ما وجب لا نعوم اذا كان بينهما ما وجب وان لم يكن شعاعه فلا يصحاح إلى الله كما
 في الصوم والصلاة وعند الصوم ليس عسهم لأن من الصور من حاحته من حيث سجد الركوع فكانا حاحه من
 شخصين ولهذا قال هذا القائل انه لو لم والركوع أن يكون فاعلم مقام سجدة الثلاث ولم يتم يصحاح في السجدة
 الصليته إلى أن سوى أهلا ان بينهما حاحته لا خلاف في وجوب ما فعل الله ليس عسهم وقد كرا الصالح الامام
 الاستحباب في سرجه بمصر القاحل أي انه اذا اراد ان ركع يصحاح إلى الله ولو لم يوحده الله سجدة الركوع
 لا يجوز ولو نوى في الركوع احلف المباح فيه قال بعضهم يجوز وقال بعضهم لا يجوز ولو نوى بعد ما رفع
 رأسه من الركوع لا يجوز بالاجماع هذا الذي ذكرنا في مقام الركوع مقام السجدة فيما اذ لم طال القرا من
 أنه السجدة من الركوع فاما اذا طال فقد قات السجدة وصارت دسلا لركوع مقامه أو كرم ما يصحاح
 لم يدر في ذلك تقديره كان الظاهر انهم قوموا ذلك إلى رأى الشهد كما فعلوا في كثير من المواضع ومن صاحبنا
 قالوا ان قرأ الله أو آتس لم طال القرا وان قرأ ثلاث آيات طالع وصارت السجدة جعل القضا من انه ناقص فانه
 قال لو لم دون الركوع أن نعوم مقام الثلاث ونوى بالسجدة الصليته فام ولا سئل أن سجدة اذا الركوع ورفع الرأس
 من الركوع والاحتياط إلى السجدة يكون مسئلة من قرأ ثلاث آيات وكذا ان كاتب ذلك قرأ معسر
 فالركوع ركع معسر والاوجه أن نوص ذلك إلى رأى المجتهد أو نعوم ما عند طوبى لا على ان جعل ثلاث آيات
 فاطمة لم يورودا حاشا في حد الطول خلاف الرواية فان مجتهد كرقى كتاب الصلاة فلب أن ركع الركعة فربما
 السجدة وهو في الصلاة والسجدة في آخر السور والآيات من السور بعدد آية السجدة قال هو باشتار ان سا
 ركع من وان سا سجدة فليد فان اراد ان ركع من حاح السور من ركع من اقل نعم فلب فان اراد ان سجدة من اعد
 القراع من السجدة من نعوم فليد من نعوم السور وهو آتس والركع من ركع قال نعم ان شاء وان سا وصل
 اليها سور أخرى وهذا نص على أن ثلاث آيات ليست بفاطمة للنعور ولا عند سجدة في حبر القضا
 في فصل في آيات من وادامها واجب اذا وادها خارج الصلاة فومها جميع العمر لأن وجوبها على التراخي
 على ما من واما ما وجب اذا وادها في الصلاة فومها هو في الصلاة لما من أن وجوبها في الصلاة على الفور وهو أن

[illegible]

بلاها الامام على المبرور ثم الجمعه سجدها وسجد معه من سجد بها الماروي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه سجد
على المبرور وسجد وسجد الناس معه وقوله دليل على ان السامع سجد بالنبي صلى الله عليه وسلم
في فصل ١٠ واما ما في مواضع السجد في القرآن فعولها في آياته عشرين موضعا في القرآن أربع في الصنف
الاول في آخر الاعراف وفي الزبد وفي القل وفي امير ابل وعشرين في الصنف الاخر في مريم وفي الخلق في الاولى
وفي النهران وفي المل وفي الم برل السجد وفي ص وفي حم السجد وفي الحم وفي اذا السجد وفي افر وقد
احصاه العلماء في بلاه مواضع منها أحدها ان في سور الخج عبدنا سجد واحد وعبدنا الساجي سجدان احدهما
في قوله تعالى اركعوا واخذوا وحج عاروي عن عيسى بن عامر الجوهي انه قال سجد رسول الله صلى الله عليه وسلم
في سور الخج سجدان قال نعم اوفال فصل الخج سجد من لم يسجد هكاهنا سجدنا هكاهنا هكاهنا سجد من لم يسجد هكاهنا سجدنا هكاهنا
و لي واس عمرو بن ابي اندرا رضى الله عنهم اهم قالوا فصل سور الخج سجد من لم يسجد هكاهنا سجدنا هكاهنا سجد من لم يسجد هكاهنا سجدنا هكاهنا
عنه انه عبد السجدات التي معه هاهنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وعدي الخج سجد واحد وقال عبد الله
ابن عباس وعبد الله بن عمر رضى الله عنهم سجد البلا في الخج في الاولى والثاني سجد الصلاة وهو ما قبل
الحديث وهذا لان السجد من قرب بالركوع كات عمار عن سجد الصلاة تكمل قوله تعالى فاسجد لي واركب
والثاني ان في سور من عبدنا سجد البلا وعبدنا الساجي سجد السكرو فانه الخلال انه لو اياه في الصلاة
سجد عبدنا وعبد لا سجد هكاهنا راجح عاروي عن النبي صلى الله عليه وسلم انا آله السجد في ص وسجد هكاهنا
ثم قال سجد هكاهنا وادنو به ونحن سجد هكاهنا سكر اوزوي عن ابي سجد الخدي انه قال فرار رسول الله صلى الله عليه
وسلم على المبرور من سجد وسجد وسجد الناس معه ولما كان في الجمعه الناس معه فرأها نبي رسول الله صلى الله عليه
وسلم وسجد وسجد الناس معه وقال لم ارد ان اسجد هكاهنا فانه يني بالاساء واعما سجد لا يرا سجد نسوهم
السجود (ولنا) حديث عمار بن رضى الله عنه انه فرأ في الصلاة سور من سجد وسجد الناس معه وكان ذلك محض
من الهما به رضى الله عنهم ولم يسجد عليه أحد ولو لم تكن واجبه لما سجدوا على الهما في الصلاة وروى ان
رحلا من الصحابة قال يا رسول الله رايت كاري النائم كان في السجود من فلما انتهت الى موضع السجد سجد
الدوا والعلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نحن احسن الناس الذوا والله لم يفرحني سجد في مجلسه وسجد هكاهنا
مع اصحابه وما تعلق به الساجي فهو دليلنا فانقول نحن لسجد ذلك سكر الماسم الله على داود بالقرآن والوعد
بالزلي وحسن المات ولقد لا سجد عبدنا عيسى قوله واناب ليعقب قوله ما توهده نبيه عطيه في حقا بانه
هنا معاني اقاله عيسى اسوعفان حطانا اور لا ما ذكنا سجد ملا ولا سجد البلا ما كان سجد البلا وسجد
وحوب سجد السجد بلا وهد الا انه التي فيها الاحار عن هذ النعم على داود عليه الصلاة والسلام واطمعا
في سل مسله وكذا سجد النبي صلى الله عليه وسلم في الجمعه الاولى ورل الخطه لا حله بل على الهما سجد ملا
وركة في الجمعه الثانيه لاندل على الهما سجد ملا ول كان ربه الناحه وهو هي عبدنا بالاص على
الفور فكان ربه ان لا سجد هكاهنا على الفور والثالب ان في الفصل عبدنا بالاص سجدان وعبدنا بالاص سجد
في الفصل وارجح عاروي عن ابن عباس رضى الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يسجد في الفصل بعد ما هاجر
الى المدنه (ولنا) ما روى عن عبد الله بن عمرو بن العاص انه قال فرأني رسول الله صلى الله عليه وسلم حين عسر
سجد لان مهاني الفصل وعن علي رضى الله عنه انه قال عرام السجود في القرآن او نه الم برل السجد
وحم السجد والهم وافر اناسهم ربه وعن ابن سجد قال رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم فرأني سور النعم عكة
فسجد سجد معه الناس المسلمون والسركون الاسها وصرع كاهن ربه على حبه وقال هذا تكفي لنفسه قبل
كافرا عن ابي هرير رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم فرأنا السجا اسجد وسجد وسجد معه
أصحابه ولا نه امر بالسجود في سور النعم وافر اناسهم ربه والهم للوجوب حديث ابن عباس رضى الله عنهما

محمول على أنه كان لا يصعد ما عدا الثلاثة وكان يصعد من قبل بحمله على هذا دليل ما روينا في سورة
 البقرة عند البقرة عند قوله وهم لا بأسا ومن وهو مذهب عبد الله بن عباس ورواه عن جابر بن عبد الله
 عند قوله ان كنتم انا بعدون وهو مذهب علي رضي الله عنه وأصح مما روينا عن ابن مسعود وابن عمر رضي الله
 عنهم ما أكدوا لان الامر بالنسبة وذهبوا فكان السجود عند (ولنا) ان السجود من تأمير من ومنه كذا استكرار
 الكفار نصب علينا مخالفتهم ومن عند كرسوخ المطبخ نصب علينا ما منهم وهذا المعنى يتم عند قوله ومن
 لا بأسا ومن فكان السجود عند أولى لان مذهب الله سبحانه ما أخذنا لا احباط عند اختلاف مذهب
 اصحابه رضي الله عنهم فان السجود لو وجد عند قوله دون فالحال ان قوله لا بأسا ولا يصح ويخرج عن
 الواجب ولو وجد عند قوله لا بأسا ومن فكان السجود المودا وسيله حاصله فليس وجوبها وجودا
 وجوبها وجوب نصا في الصلاة ولم ودانها في قصر المصلي نأزكها هو واجب في الصلاة فيصير المصلي
 ممكنا في الصلاة من وجهين ولا ينقض هذا ما رواه ابن عمر رضي الله عنهما والله الموفق
 الفصل في ما عدا الذي هو عند الخروج من الصلاة فاعطى السلام عندنا وعند مالك والساجي فرض والكلام في السلام
 يقع في مواضع في بيان بعضها فمن أم لا وفي بيان قدر وفي بيان كيفية وفي بيان مذهب وفي بيان حكمه أو حجة
 فأما بقضية السلام فليس فرض عندنا ولكن واجب ومن المباح من اطلق اسم السجدة عليها وأما ما رواه ابن عباس رضي الله
 عنهما وعند مالك والساجي فرض حتى لو ركعها عندنا كان مسأولا ولو ركعها ما لم يركعها لم يصح له وعندنا ما رواه
 لو ركعها لم يصح له أحدهما قوله صلى الله عليه وسلم ويجعلها السلام حصا السلام يكون محققا قبل ان يسجد
 بالتسليم على البعض ولا يصلح بدونه ولا في الصلاة عندنا لم يجزئ كقولنا التسليم هو التسليم في ركعتي
 الطواف في الحج (ولنا) ما روينا عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا بأس من ودحس عاده بالسجدة اذا لم يركع
 أو فعل هذا فقد نصب ما عدا ان سجد أن يعزم فعم وأن سجد ان يصعد فاعذر ولا يستلاني من ذلك ما رواه
 أحدهما انه فعله فأما ما عدا عندنا لا لأوالقول وما للمعوم فعلا لا يعلم فمعنى أن يكون فاصحاحهم لهم ولا
 ولو كان التسليم فرضا لم يكن فاصحاح ما عدا بدونه لان التسليم في عا والباقي انه حذر من الصيام الفرض
 صير شرطه التسليم ولو كان فرضا ما حذر ولا في ركعتي الصلاة ما نأذى الصلاة والسلام خروج عن الصلاة وغير
 لها لا كلام وحطاب لم تكن ما مائة الصلاة في ركعتي ركعتي ما لم يكن في ركعتي ركعتي ما لم يكن في ركعتي ركعتي ما لم يكن
 إلا أنه حصا التسليم لكونه واحدا والاصار والطواف غير سجد لان الطواف ليس محققا إنما هو الحلق السجدة
 توفيقا لا لعل على الطواف فانما طاف حل بالحل لا بالطواف والحلق ليس ركعتي السلام في باب الصلاة ما هو من
 الحلق في باب الحج وسبق على هذا ان السلام ليس من الصلاة عندنا وعند الساجي ان السلام في الأولى ولا يصح
 والصحيح قولنا لا بأسا (وأما) الكلام في قدر فهو انه سلم بسلام من أحدهما عن غيره والآخرى عن
 صاحبه الملقا وقال بعضهم سلم بسلام واحد تلقا وجهه وهو قول مالك ومثل هو قول الساجي وقال كذا أو عذر
 بسلامه واحد عن غيره وقال مالك في قول سلم المصدي بسلام من سلم بسلامه باله سوى ما رواه ابن عباس رضي الله
 عنهما واحد جوازي عن غيره رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان سلم بسلامه تلقا وحجج مما روي
 عن سهل بن سعد رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان سلم بسلامه عن غيره ولان التسليم من ركعتي الصلاة
 واحد مع الواحد الامع للسانه (ولنا) ما روينا عن عبد الله بن مسعود انه قال سلم بسلامه حلف رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم وحلف أني نكر وعمر رضي الله عنهما وكانوا مسلمين بسلام من سلم بسلامه عن غيرهما وعن جابر بن عبد الله
 عن علي انه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم سلم بسلام من سلم بسلامه أو لم يركعها أو لم يركعها أو لم يركعها أو لم يركعها
 عن الصلاة والثانية لكونه من العموم في الصلاة وأما الأحاديث فالحال ان عليا واربعة وهو التبريد
 من كبار اصحابه وكانا يقولان بغيره صلى الله عليه وسلم كذا قال النبي صلى الله عليه وسلم وكانا أحاديث العموم

الشاهد من آخر آيات التفسير وفان من حرم جنتهم عند الفجر من آخر آيات القرآن من قوله أحذروا الله وأطيعوا
 في الزكاة فوجه رواه أبي يوسف قوله تعالى فادأصصهم ما سلككم به فإدأوه وأما قوله تعالى فادأصصهم ما سلككم به فإدأوه
 المسائل ومما المسائل العامة في وقت الصلوة من يوم العرفة فادأصصهم وحول التمسك بريق الصلاة أبي طه وفي
 الظهور وجه ظاهر الزاوية وله تعالى وذكره في آيات معلومة وهي آيات العشرة وكان ينبغي أن تكون التكرير
 في جمعها واحدا لأن ما قبل يوم عرفة حين باحاج الصلوة ولا باحاج في يوم عرفة والأصح في وجه التكرير
 فيه أعلا بعد يوم النحر ولأن التكرير لتعظيم الوقت الذي سارع فيه المسائل وأوله يوم عرفة إذ فيه تمام معظم
 أركان الحج وهو الزوال وله تعالى ما قال مكحول هذا التكرير من صلاة الظهر من يوم عرفة لأن وجه الزوال بعد
 الزوال ولا حجة في الآية لا ما سلككم به فإدأوه من قوله تعالى فادأصصهم ما سلككم به فإدأوه ولا يصح أن يكون
 فالساقى من على أصله من الإحسان من الصلوة من يوم عرفة فادأصصهم ما سلككم به فإدأوه ولا يصح أن يكون
 السراع دون ما سلككم به فإدأوه من يوم عرفة فادأصصهم ما سلككم به فإدأوه ولا يصح أن يكون
 ما سلككم به فإدأوه من يوم عرفة فادأصصهم ما سلككم به فإدأوه ولا يصح أن يكون
 فيها واحدا ولأن التكرير من تعظيم أمر المسائل وأمر المسائل العامة هي بالزمن فلهذا التكرير في آخر وقت الزمان
 ولأن الإحسان لا يكثر من باب الاحتياط لأن الصلوة باحاجة في هذا ولأن ما في عائلته عليه أولى من أن
 دل ما عليه بمحبة لا يكسر الله له ولا كبره له تعالى فادأصصهم ما سلككم به فإدأوه ولا يصح أن يكون
 وهذا وجه قول أبي يوسف وهو ما لا يرد عليه ولا يرد عليه ولا يرد عليه ولا يرد عليه ولا يرد عليه ولا يرد عليه
 الصلوة من يوم عرفة فادأصصهم ما سلككم به فإدأوه ولا يصح أن يكون
 حصة من رفع الصوت بالتكرير منه في الأصل لأنه ذكره في الآية كذا في الحاشية له وله تعالى فادأصصهم ما سلككم به فإدأوه ولا يصح أن يكون
 نصرا وحده وله قوله تعالى على الله عله وسلم حلالا الحظي لها وهو أقرب إلى التصريح والأدب وأبعد عن الزوال
 ولا يرد هذا الأصل إلا بعد تمام الإحسان من يوم عرفة فادأصصهم ما سلككم به فإدأوه ولا يصح أن يكون
 النحر وهو قوله تعالى وذكره في آيات معلومة وهي عسري الحجة والعمل بالكتاب وأحب الأفعال
 حين بالاحتجاج وأبعد الاحتجاج فما قبل يوم عرفة فادأصصهم ما سلككم به فإدأوه ولا يصح أن يكون
 فظاهر الكتاب عند وقوع البدل في الخصوص وأما ما رواه النضر من يوم عرفة فادأصصهم ما سلككم به فإدأوه ولا يصح أن يكون
 وردد التكرير من السنة والبدعة وقع البدل في الاحتياط فلا يرد العمل بذلك في عموم قوله تعالى فادأصصهم ما سلككم به فإدأوه ولا يصح أن يكون
 نصرا وحده ومن أن الاحتياط في البدل لا في الأصل لأن قوله السنة أولى من ما في البدعة وأما قوله
 أمر المسائل أعما سبي بالزمن فعول ركن الحج الزوال وهو يوم عرفة وطواف الزمان وأما ما حصل في هذا الزمان
 وأما الزمان من نواحي الحج فغير في التكرير وفي الزمان لا في النواحي وأما الآتي فلهذا اختلاف أهل التأويل
 فما قال بعضهم المراد من الآية التكرير على الأصح وقال بعضهم المراد منها التكرير عسري الحجة فادأصصهم ما سلككم به فإدأوه ولا يصح أن يكون
 من بدل في يوم من أيام عامه ومن آخر أيام عله والعمل والبدل والأدب أعما سبي بالزمن فلهذا اختلاف أهل التأويل
 فلهذا اختلاف أهل التأويل فلهذا اختلاف أهل التأويل فلهذا اختلاف أهل التأويل فلهذا اختلاف أهل التأويل
 أحسن من غيره أو مكمل عامدا أو ساهيا أو خرج من المسعد أو حاور الصلوة لا يكرران التكرير
 من حصار الصلوة حسب لا وفيه الاعتدال في الصلوة وراعي لما فيه حرمه الصلوة وهذا العوارض قل
 حرمه الصلوة فقطع التكرير ولو صرف وجهه عن الفعلة ولم يخرج من المسعد ولم حاور الصلوة أو
 الحذر يكرران حرمه الصلوة فلهذا التكرير لا يرى أنه نبي والأصل أن كل ما قطع الصلوة قطع التكرير
 ومالا فلا وإذا سمع الحذر فادأصصهم ما سلككم به فإدأوه ولا يصح أن يكون
 الصلوة فلا يرد عليه الظاهر قال الشيخ الإمام السرخسي رحمه الله والأصح عندى أنه يكرران يخرج من البدل

لظهور لان التكبر لم يعمد الى الظاهر كان حرجه مع عدم الحاجة فاطعوا واصلا فلا عكسه التكبر
 مع ذلك فكذلك الحال حرما ولو نسي الامام التكبر في الدعاء او في الدعاء في ان يركع او في الدعاء في ان يركع
 في الجامع الصليبي قال ابو يعقوب صليبه من التكبر في الدعاء وهو ان يركع او في الدعاء في ان يركع
 وقرئ بين هذين من سجد في السجود اسلم الامام وعلمه سجد في سجده وسجد في سجده وسجد في سجده
 وخرج من المسجد او تكلم في خطبه وعلمه والقرآن سجودا وسجودا وسجودا وسجودا وسجودا وسجودا
 الغائب من الصلا والخارج يكون عطل النفس ولهذا ودى في بحر عه الصلا بالاجماع اما لا يبحر
 اولاه نأدوسى من الصلا لا يودى بعد انقطاع التصرع ولا يبحر عه بعد انقطاع التصرع ولا يبحر عه
 فاما التكبر فليس من الصلا فليس من الصلا فليس من الصلا فليس من الصلا فليس من الصلا فليس من الصلا
 مناصبه الامام عبره ان اتي به الامام يدعى في ذلك لا يودى به عه الصلا فليس من الصلا فليس من الصلا
 مسوغا في الصلا فادام بان به الامام اتي به او لم لا يندم المناهضة قطع التصرع كالسامع مع الثاني أى ان سجد
 الثاني سجد معه السامع وان لم سجد الثاني اتي به السامع كداهها ولقد لا يسع المعنى رأى امامه حتى ان الامام
 لو رأى رأى اس سجودا والمعنى يرى رأى على فصل صلا بعد يوم التصرع فكم تكبر الامام اساعا لانه كبر المعنى
 اساعا لانه لا يفسد له لا يفسد له لا يفسد له لا يفسد له لا يفسد له لا يفسد له لا يفسد له لا يفسد له
 في صلا بعد سجد كرم لم يلى لان سجودا السجودا يودى به في بحر عه الصلا فليس من الصلا فليس من الصلا
 انسان في سجودا وصح اعدا فاما التكبر والتسليم فكل واحد منهما يودى به في بحر عه الصلا فليس من الصلا
 لا يفسد له ولا يفسد له ولا يفسد له ولا يفسد له ولا يفسد له ولا يفسد له ولا يفسد له ولا يفسد له
 فكذلك هذا وعلى هذا اذا كان حرما ونسبها في حال التكبر والتسليم فليس من الصلا فليس من الصلا
 لان التكبر وان كان وفي به خارج الصلا فهو من خصائص الصلا ولا يودى به في بحر عه الصلا فليس من الصلا
 من خصائص الصلا بل يودى به في بحر عه الصلا فليس من الصلا فليس من الصلا فليس من الصلا
 خصائص التي محل كانه منه فصل التكبر كانه من الصلا وما لم يركع من الصلا لم يوجد اختلاف الحال فكذا
 ما لم يركع من التكبر محل كانه لم يفسد الحال فلا ياتي بالتسليم ولو سجد او بدأ بالتكبر قبل السجد لا يوجب
 ذلك قطع صلاه وعلمه سجدنا السجودا ولا ان التكبر ليس من كلام الناس ولولى اولاه بعد انقطاع صلاه وسقط
 عنه سجدنا السجودا والتكبر لان التسليم في كلام الناس لا ياتي في التوضيع حوافر كلام الناس وعرفنا من كلام
 الناس بقطع الصلا فكذا هي وسقط سجدنا السجودا ولا ياتي في التوضيع حوافر كلام الناس وعرفنا من كلام
 اصلا به غير مصر وع الاصل لا ياتي في التوضيع حوافر كلام الناس وعرفنا من كلام الناس وعرفنا من كلام
 مصر وع بعد انقطاع من الصلا والمسنون بعد في حال الصلا فلا ياتي به

فصل في ما كان من محب عليه بعد ان اوجبه انه لا يحب الاعلى الرجال العاقلين المعين الا حرام من اهل
 الامصار والمصلين المكروه جماعة مصه ولا يحب على التسوان والصبيان والمجانس والمساكين واهل القرى
 ومن صلى الطوارق والعروض وحده وقال ابو يوسف وجد يحب على كل من يودى مكروه في هذا الامام على أى
 وصف كان في أى كان كان وهو قول ابراهيم القمي وقال السافى في أحد قوله يحب على كل مصل فربما كانت
 الصلا او في الاصل الدواخل اساعا العرائض فالسرعة في حق العرائض تكون مسرعة في حقها بطريق التسليم (ولنا)
 ما روى عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 ولان الظاهر بالتكبر مدحه الا في موضع من النص وما ورد النص الا في موضع من النص وما ورد النص الا في موضع
 أى حسمه لما ذكره والواو لا يودى بجماعه وكذا لا يكره عه الصلا فليس من الصلا فليس من الصلا فليس من الصلا
 بل وأما عند أى حسمه فلا يودى بجماعه في عهده الامام ولا ياتي به وان كان واحدا فليس عكته في الظاهر

بالتكبير بدعي الا في مورد النسي والاجماع ولا في واجماع الا في المكتوبات وكذا لا يتكرره في صفة
 المبدأ عند المناقشة وتكرره في اجماع الامام فيه كالتفويض واما الكلام مع أصحابنا في اجزاء
 قوله تعالى ولا تكرر واسم الله في ايام معلومات وقوله وادكر والله في ايام معدودات من غير مقتضى
 أو جئنا أو حال ولا في نواحي الصلاة بل في ان ما يوجب قطع الصلاة من الكلام ويوجب نوحه وفتح التكبير
 فكل من صلى المكتوبة شي أن يتكرر ولا في حقه وجماعه تعالى قوله تعالى صلى الله عليه وسلم لا جعة ولا
 تسربن الا في صرحه وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم لا جعة ولا تسربن ولا في صرحه وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم لا جعة ولا تسربن
 والمراد من التسربن هو رفع الصوت بالتكبير كذا قال المصنف فيقول وكان من أرباب الله وحب حقه
 ولا في اقترب من في الله هو الاظهار والسرور هو الظهور في حال صرف النفس اذا طلع وطهر يسمى موضع
 طلعها وظهورها من راسها والسرور في الصلاة والتكبير في طلعها والتكبير في طلعها والتكبير في طلعها والتكبير في طلعها
 سرها ولا في حقه على الصلاة العبدان ذلك منه ادعوه ولا في طلعها ولا في صرحه وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم لا جعة ولا
 على القاطن طوم الا صاحب المصنف لا في ذلك لا يخص عكس دون مكان فمن التكبير مراد ان التسربن ولا في رفع
 الصوت بالتكبير من سائر الاسلام واعلام الدين وما هذا من لا في موضع سهره وسرع وتسربن
 ذلك في الايام المصرا جامع ولهذا احصى في الجميع والاحكام وهذا المعنى بمعنى أن لا تأتي به المعرود والتسوية لان
 معنى الاسفار يخص باجماعه دون الافراد ولهذا لا يصح في المعرود صلا الجعة والمند وأمر التسوية معنى على
 السرور دون الاسفار واما الآية الثانية فقد كررنا احكاما في أهل النار ثم أومأ الى الأولى فتعلمها على خصوص
 المكان والطس والحال علما بان ذلك في بعض الامكان وما ذكرنا معنى السعة سلم عند وجود شرط المعرود
 والجماعه وعبرها من السرايط ما عدا عدمها في الاسلام الله ولو امتد الى المسافر بالمعنى وحب عليه التكبير
 لا يصرح بالامامه الا يرى انه معفره أو بعدا بغير محكم التسعة وكذا انما اذا من رحل وحب علم
 على سبيل المسامحة فان علم الجماعة وحده فلا تكبير عليهم لما دللنا واما المسافر وان اذا علم في المعرود الجماعة
 فغيره وان روى الحسن عن أبي جعفر ان علم التكبير والاصح أن لا تكبير عليهم لان السرور معفر لهم
 بسقط التكبير في غير الفرص لا في غير ان يصلوا في المعرود أو خارج المعرود فكذلك سقوط التكبير ولان المعرود
 الجامع شرط والمسافر ليس من أهل المعرود فالتصريح في حقه بالعلم
 في فصل ١٠ واما ان حكم التكبير فمما دخل من الصواب في حدائق القضاة في اعتبار ما ان فاتته الصلاة في غير ايام
 التسربن فصاحا في ايام التسربن أو فاتته في حد الايام فصاحا في غيره الا ان أو فاتته في هذه الايام فصاحا في
 العام القابل من حد الايام أو فاتته في حد الايام فصاحا في حد الايام من حد السنة فان فاتته في غير ايام
 التسربن فصاحا في ايام التسربن لا تكبر عقيب الا ان الفضا على حسب الابدان وود فاتته لا تكبر عقيبها
 كذلك وان فاتته في حد الايام فصاحا في غيره الا ان لا تكبر عقيبها أو صوابا كان الفضا على حسب الابدان
 وود فاتته مع التكبير لان رفع الصوت بالتكبير بدعي في الاصل الاحب ورد السرعة والسرعة ما ورد في روى
 القضاة في بدعيه فان فاتته في هذه الايام فصاحا في العام القابل في حد الايام لا تكبر أصلا وروى عن أبي
 يوسف انه تكبر والصحيح ظاهره انه لما كان رفع الصوت بالتكبير بدعي الا في مورد السرعة والسرعة ورد
 بمحل هذا الوقت ومما رفع الصوت بالتكبير عقيب صلا هي من صواب حد الايام ولم يرد السرعة والسرعة في روى
 ذلك في بدعيه كما خصه فابعد ومما لا يمكن التعميم بانه في ايام القابل وان عاد الوقت وكذا في
 الجار لما ذكرنا كذا دللنا وان فاتته في حد الايام فصاحا في حد الايام من حد السنة تكبر لان التكبير في الصلاة
 الفاتية وود عذر على القضاة لكون الوقت وما التكبيرات الصواب المسرعة وانها
 في فصل ١١ واما ما سجد التكبير صلا صلا بدعيه وعقبها من ايام الصلاة اما الذي هو صلا بدعيه

المعهود التي ودي بمصداقها من المكروه ونهها بعد المكتوب وولها فصل مفرد بدكرهاته بعلامتها وأما
الذي هو من لواحق الصلاة فلا يله أنواع نوع من نوعه عند السروع في الصلاة ونوع وفي نه عند السروع في الصلاة
ونوع وفي نه عند الخروج من الصلاة أما الذي وفي نه عند السروع في الصلاة فمن الأصاح وهي أنواع منها
أن يكون الله به ماره بالسكبر لأن أسراط الله لا خلاص العمل لله تعالى وفران الله أقرب إلى تحقيق معنى
الاحلاص فكان أفضل وهذا عندنا وعند الساقى فرض والمصلحة قد مررت (ومنها) أن يسكنهم بلسانه ما نوا
بعلمه ولم يذكر في باب الصلاة صاولة لكنه أشار إليه في كتاب الحج فقال وإذا أردت أن تحرم بالحج أن سا الله
فصل اللهم أني أردت الحج فسر لي وتيسر لي فكذلك في باب الصلاة سبي أن يقول اللهم أني أردت الصلاة كذا
فسر هائي وعنا هائي لأن هذا سؤال الوفاق والله تعالى لا إذا والقول بعد فكون مستسوبا (ومنها)
حدى السكبر لما روى عن إبراهيم النخعي موهو فاعلمه ومروا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال إذا كان
حرم والأفامه حرم والتكبر حرم ولا أن ادخل المذني أسدا ! ثم الله تعالى يكون للاستسهاهم والاستسهاهم يكون
السكبر والسكبر كبر ما الله تعالى كبره وقوله كبر لا مدونه لا به على وروى أن فعل وأقفل لا يحمل المذله ومما
رفع اليدين عند تكبر الإفصاح والكلام منه معني وأصح في أصل الرفع وفي رفعه وفي كعبه وفي شخه أما أصل
الرفع فلما روى عن ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهما ومروا فاعلم ما مره فوالتى رسول الله صلى الله عليه
وسلم أنه قال لا رفع اليدين إلا في سبعة مواضع ودكر من جعلها تكبر الإفصاح وعن أبي حمزة الساعدي رضي
الله عنه أنه كان في عصر ربه من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لهم ألا أحدبكم عن صلاة رسول الله
صلى الله عليه وسلم فقالوا هات فقال رأيت أنه إذا تكبر فأتجه الصلاة رفع يديه وعن هذا إجماع السلف وأما رفعه
فوقب الله كعبه فمأربا له لأنه سبه السكبر سرع لا علام الأصم السروع في الصلاة ولا يحصل هذا المقصود إلا
بالقرآن وأما كبره فلم يذكر في ظاهر الرواية ودكر الطحاوي أنه رفع يديه بأسر أصابعه مستقيلا مالم يمله بهم
من قال أراد بالتسريع الإفصاح وليس كذلك لأن أراد أن يرفع يديه مضموحا لا مضموحا حتى يكون الأصابع
محمولة وعن العنبي أني سمعت أبا محمد وأبي أنه لا يرفع كل الأصابع ولا يضم كل الأصابع بل يركب ما على ما عليه الأصابع
في التماس بين الأصم والرفع وأما نحوه فمعد كرى ظاهر الرواية أنه رفع يديه جدا أدبه وقصر الحسن من رادى
الحد فمعد قال أبو حنيفة رفعه حتى يجادى بأمامه مسجدة أدبه وكذلك في كل موضع رفعه إلا يدي عند التكبر
وقال الساقى رفع يديه عند مسكبه وقال مالك جدا رأسه أصبح الساقى عماروى أن النبي صلى الله عليه وسلم كان
إذا أصبح الصلاة كبر ورفع يديه عند مسكبه (ولنا) ما روى أبو يوسف عن الأمامي أن أسد عن البراء بن عازب أنه قال
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أصبح الصلاة كبر ورفع يديه جدا أدبه ولا هذا الرفع سرع لا علام الأصم
السروع في الصلاة ولهذا لم يرفع يديه كبره هي علم للاتصال عندنا لأن الأصم يرى الاتصال فلا حاجة إلى رفع اليدين
وهذا المقصود أعني يحصل إذا رفع يديه إلى أدبه وأما الحدب فالتوفيق عندنا فرض الأحبار وأحب ما روى
جول على حاله عند حسن كتاب علمهم إلا كسبه والبرانس في روم الساقى فكان سعد بن عبد الله رفع الرفع إلى الأدب
بدل عليه ما روى وابن سحر أنه قال قد علم المذنبه فوجدتهم رفعون يديهم إلى الأدب ثم قد علمهم
من القابل وعلمهم إلا كسبه والبرانس من سد الرد فوجدتهم رفعون يديهم إلى الساقى أو يقول المراد عما
روى ما روى الأصابع وعماروى إلا كسبه والأصابع عملا بالذليل بعد الامكان وهذا حكم الرجل فاما المارأ
فلم يذكر حكمه في ظاهر الرواية وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه أرفع يديه أحدا أدبها كالجرحل سرا لأن كعبها
لما سمع وروى محمد بن معاذ الرازي عن أبي حنيفة أنه أرفع يديه أحدا ومركبها لأن ذلك أصغر لها وبنا أمره
على السرا لا يرى أن الرجل يمد يديه في سجود وسط ظهره في ركوعه والمراه فعل كاسر ما يكون لها ومما
أن الأمام يهر بالسكبر ويحيى به المفرد والمه دى لأن الأصل في الأدكار هو الإجماع وأما الجهر في حق الأمام

لما حمله الى الاعلام وان الاعلى لم يعلم بالمرجع لا لسمع الكبر من الامام ولا لاجله اليه من المعتمد
 والمصدق ومهما ان تكبر المصدي معار بالسكر الامام فهو افضل ما ان الروايات عن ان حمله وفي القلم
 عنه روايات في روايته سلم معار بالقلم الامام كالتكبر في روايته سلم بعد سلم الامام بخلاف التكبر وقال في
 يوسف اليه ان كبر بعد فراغ الامام من الكبر وان كبر معار بالتكبر وان ان يوسف بعد روايات في
 روايته بعد روى روايته لا يجوز وعن محمد بن حور ويكبر مساو حله فهو كما ان المصدي مع الامام ومع القلم
 يصح في القرائن (ولاني) حمله ان الامام مازك وجعله المازك المماره ثم اتفق المشاركي جميعا
 العاد وهذا في القلم على احدى الروايات لانه اذا سلم بعد فقد وجد المشاركون جميع الصلاة لانه يخرج
 عن اسلام الامام ومما ان المودن اذا قال دعاء الصلاة كذا الامام في قول ان حمله ومحمد وقال ابو يوسف
 والساق لا تكبر في رفع المودن من الاقامه واحله انه ان المودن اذا قال في على اصلاح فان كان الامام معهم
 في المسجد مستحب للقوم ان يرموا في الصف ويحذروا الحسن من ان يدعو من عدوه فدعاه في الصف
 في المراتب الاولى ويكبرون عند الثانية لان النبي عن اقسام قوله فدعاه في الصف لا قوله في على الصلاة وان قوله
 في على الصلاة دعا الى ما به فلاحهم وامر بالمسارعة اليه فلا بد من الاياه الى ذلك ولي يحصل الاياه
 الا بالفعل وهو العلم بالهايكال في ان هو موافق قوله في على الصلاة لماد كذا غير ان اتفقهم عن اقسام
 كلامه قوله في على الصلاة لان من وحدث منه المبادر الى في وقار اليه بعد صلته اما لعرض الكلام
 اما قوله ان النبي عن اقسام قوله فدعاه في الصف فيقول قوله فدعاه في الصلاة في عن وام الصلاة لا في السلام
 الها ونامها وجودها ذلك الثمره لصلحها من آخرها تصديقه على ما ذكر ثم اذا قاموا الى الصلاة
 اذا قال المودن فدعاه في الصلاة كذا وعلى الاختلاف الذي ذكرنا وجهه قول ان يوسف والساق في اياه
 المودن فصله وفي ادراك تكبر الاصباح فصله فلا بد من الفراغ احرار الفصلين من الخافين وان
 فيما ليسا يكون جميع صلحهم بالاقامه وهذا لا يحلله (ولاني) حمله ومحمد مازي عن يوسف بن عبد
 ان عمر كان اذا انتهى المودن الى قوله فدعاه في الصلاة كذا وروى عن بلال رضي الله عنه انه قال يا رسول الله
 ان كنت تسعى بالتكبر فلا تسعي بالتأمين ولو كبر بعد الفراغ من الاقامه لمسا به بالتكبر فصله عن التأمين
 نك للسؤال معنى ولا المودن وعن السري وحدثه بعد ذلك وما لنا لماد كذا ان وام الصلاة وجودها
 فلا بد من يحصل الثمره من اركان الصلاة لو حذر من آخرها قصر المحرم عن ما لها اذ في
 معاته لان المحرم من التركيب من آخرها لا بها لثبات يكون الا في وجود آخر منها وان كان المار وحده
 لا مطلق عليه اهم التركيب كمن يقول فلا في صلي في الحال يكون صادقا وان كان لا يوجد في الحالة الاحتمال الآخر
 منها لاصحاله اجتماع آخرها في الوجود في حاله واحد وبه في ان ما ذكرنا من المعين لا يصح عماله فعل رسول
 الله صلى الله عليه وسلم وقول عمر رضي الله عنه ثم يقول في يصد في المودن فصله كما ان في احابه فصله ليه
 التصديق في فصله الاياه مع ان وما قالوا في فصله الاياه اصله لا لا حوا في قوله فدعاه في الصلاة من
 حسب القول وليس فيما لنا ثمره فصله الاياه اصله لحصل الاياه بالفعل وهذا في الصلاة وكان
 ما لنا مثلا لا استدلال الثمنتين فكان احيى وبه في ان لا بأس اذا نقص الصلاة بعد كذا الاياه واذا
 اكثرها بعد جميع الاقامه اذا كان استدلال الفصلين ونقص مستحبا احرار وان الفعل مذهب ان
 يوسف تعدد احواله علمه في حال رفع المودن صوته بالاقامه هذا اذا كان الامام في المسجد فان كان خارج
 المسجد لا يقومون ما لم يحضر لقول النبي صلى الله عليه وسلم لا تقوموا في الصبح حتى يروى رحب وروى عن
 علي رضي الله عنه انه دخل المسجد فرأى الناس فاما سطره فقال مالي اراكم سامدس اي واحد من مضر
 ولا ان السلام لاجل الصلاة ولا عكس اذا واحد من الامام ولم يكن السلام معدا ثم ان دخل الامام من امام الصنوبر

مكافؤ أو قاموا لانه كما دخل المسجد فأقام الامامه وان دخل من وراء الصلوة فالصحيح أنه كما حاور
 صفاء ذلك الصلوة لانه صار يحال لو امددوا من صاري جهنم كانه أحد كانه وأما الذي وثق به هذا القراع
 من الاصباح فهو قول اذ افرغ من كبر الاصباح يصح عنه على سبيله والكلام فيه في أربعة مواضع أحدها في
 أصل الوضوء والثاني في وقت الوضوء والثالث في محل الوضوء والرابع في كيفية الوضوء أما الأول فبعد قال عامه العلماء
 ان السجدة هي وضوء المني على السبيل وقال مالك السجدة هي الارسالة وجه قوله ان الارسالة أسنى على السجدة
 والوضوء للاستراحة دل عليه ما روى عن ابراهيم النخعي أنه قال أهم كانوا يفعلون ذلك خافه اجماع النعم
 في رومن الاصباح لانه كان يوطئ الوضوء وافصل الاعمال أحمرها على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ولما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ثلاث من المرسلين دخل الاقطار وأحضر السجود وأحضر
 السبيل باله في الصلاة ورواه وضوء المني على السبيل يحب السر في الصلاة وأما وقت الوضوء فكما فرغ
 من التكبير في طاهر الزاوية وروى عن حماد بن الواد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فادفع من يمينك على أن الوضوء
 منه العمام الذي له فرار في طاهر المذهب وعن حماد بن العفراء واحد وأعلى أنه لا بأس بالوضوء في العمام المصطل
 من الركوع والسجود ولا به لحرارة ولا فراء منه والصحيح جواب طاهر الزاوية أنه لو صلى الله عليه وسلم فأنه مفسر
 الانسا أمر بان تصنع اعسا على سبيل في الصلاة من غير فصل من حال وحال فهو على العموم الا ما خص
 بدليل ولا انقسام من أركان الصلاة والصلاة حذمه الرب تعالى وعظم له والوضوء في العمام أبلغ من الارسالة كما في
 السجدة وكان أولى وأما العمام المصطل من الركوع والسجود في صلاة الجمعة والعيد فعلى من مضى
 الوضوء أولى لأن له صرنا ورواه عن بعضهم الارسالة أولى لانه كما يصح بمحاج الى الرجع فلا يكون معناه أو أماني حال
 القبول قد كفي الأصل اذا أراد أن يصعد كدور مع بدنه جدا أدبه بأمره أن يصعد بكنهه ما قال انو كبر الاستكاف
 معا يصعد عنه على سبيله وكذلك روى عن أبي حنيفة ويحمد أنه يصعد بها كما يصعد عنه على سبيل في الصلاة
 وذكر كذا في الطحاوي أنه روى ما في حالة القبول وكذا روى عن أبي يوسف وأحمد وأبي حنيفة الارسالة قال
 بعضهم لا يصعد عنه على سبيله ومنهم من قال لا يصعد عنه ومعنى الارسالة أن لا يسقطها كما روى عن أبي يوسف أنه
 يسقط بدنه بسط في حالة القبول وهو الصحيح لعدم الحديث الذي روي وما ولان هذا في الصلاة له فرار فكان
 الوضوء فيه أقرب الى العظم فكان أولى وأما في صلاة الخمار فالصحيح أيضا أنه يصعد لما روى عن النبي صلى الله
 عليه وسلم أنه صلى على حار ووضوء عنه على سبيله يحب السر ولان الوضوء أقرب الى العظم في صلاة له
 فرار فكان الوضوء أولى وأما محل الوضوء فالحق في حب السر في حب الرجل والصدوق في المرأة وقال الساجي رحمه
 الصدر في جهنم جعنا وأصح بقوله تعالى فصل لربك واتجر قوله واتجر أي سجع المني على السبيل في السر
 وهو الصدر وكذا روى عن أبي حنيفة ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ثلاث من سن
 المرسلين من حمل أومع المني على السبيل يحب السر في الصلاة وأما الآية فما أي صل صلاة العيد واتجر الخمرور
 وهو الصحيح أن التأويل لانه عند يكون عطف النبي على غير كما هو مقتضى العطف في الأصل ووضوء السجدة
 من أفعال الصلاة وانما هو من المعارف من الكمال أو يجعل ما قلنا فلا يكون حرم مع الاحتمال على أنه
 روى عن علي وأبي هريرة رضي الله عنهما ما لا لاله وضوء المني على السبيل يحب السر فلم يكن نفس الآية
 عنه وأما كيفية الوضوء فلم يرد في طاهر الزاوية وأحلف فما قال بعضهم يصعد عنه المني على ظهر كفه السرري
 وقال بعضهم يصعد على ذراعه السرري وقال بعضهم يصعد على الفخذ وقال في الوادرا احتلافا من أبي يوسف
 ويحمد فعلى قول أبي يوسف من يمين يمين السرري وعنده يمين يمين كذا قال وعن القبة أبي
 حنيفة الحمد وان أنه قال قول أبي يوسف أحب الى لا في الفخذ وصفا ورناد وهو اختيار مساجدنا عا ورواها
 فما أحسن المصلي يصعد بد السرري يوصلا كنه المني ويحلل إمامه وحده ويصعد ويصعد الوضوء على المسجدة على

لا يلاذرا عليه وعند سعود لانه ما بالسا فاني عاه وبيع له والنايه المسوي اذا سرع في صلاه الامام وسع
 لا يعود في الحال واعا بعد اذا قام الى قصا ماسي به عدها لان ذلك وقت الفرا وعند سعود بعد اذ راع
 من السام لانه سعه والناسه الامام في صلاه العبد ما في باث وبعدها الكبر عدها اذا كان يرى رأى
 ان عباس أو رأى ان سعود لان ذلك وقت الفرا وعند باث به بعد السبع لالتكبر ان يكون سعه وأما
 سكر به العود فالمسب له ان يقول اسمعدي الله من السطان الرحيم أو أعوذ بالله من السطان الرحيم لان أولى
 الاقاظ ما وافق كتاب الله وقد ورد هذان الاصلان في كتاب الله تعالى ولا بد من أن يذكر عليه ان الله هو السميع
 الخليم لان هذا الزناد من باب السام وبعده العود على الفرا لا يحمل السام وسمى أن لا يحجر بالعود لان الجهر
 بالاداء على من صلى الله عليه وسلم وعن علي وابن مسعود رضي الله عنهما انها قالان يحجبهن الامام
 وذكرهما العود لان الاصل في الاداء كارهوا لاحقا لقوله تعالى وادكر ربك في فصلك بصر طواحيه فلا ترك
 الا لضرورة ثم يحكي اسم الله الرحمن الرحيم وقال السام يحجر به والكلام في التسبيح في واضع أحدها من
 القرآن أم لا والثاني انها من العائجه أم لا والثالث انها من رأس كل سورة أم لا وسبى على كل فصل ما دعاه به
 من الاحكام اما الاول فالصحيح من ذهب اليها من القرآن لان الامه أجمع على ان ما كان بين الدفنين
 مكتوباً يعلم الوحي فهو من القرآن والتسبيح كذلك وكذا روى المولى عن محمد بن عبد الله بن محمد بن النعمان أنه من
 القرآن أم لا فقال ما بين الدفنين كله قرآن وكتب ما نالك لا يحجر مما في محض وكذا روى الخصاص عن محمد بن عمار قال
 التسبيح آية من القرآن اول الفصل من السور لئلا يهاجروا ويسبوا آية من كل واحد منها والله أسرار
 في كتاب الصلاة فانه قال من يفتح الفرا ويحكي اسم الله الرحمن الرحيم ويصلي على هذا ان يرضى القرآن في الصلاة
 ما أدى ما عدا في حقه اذا قرأها على قصده الفرا دون السام عده من مساجد لا ما آية من القرآن وكذا
 روى عن عبد الله بن المبارك ان رسول الله الرحمن الرحيم في القرآن بعد ركوعه وبلاه عسراة وقال
 بعضهم لا سادى لان في كوما آية باسمه احوال فانه روى عن الازاعي انه قال ما ارسل الله في القرآن اسم الله
 الرحمن الرحيم الا في سورة المل واحاق المل وحدها لتسبى آية ما به واعا الآيه قوله ان صلوات الله وسلامه
 عليه الرحمن الرحيم موقع السك في كوما آية باسمه ولا يجوز الصلاة بالسك وكذا يحرم على الخبث والخاص
 والمسا فوا ما على قصده القرآن اما على من رواه الكرخي فظاهر لان ما دون الآيه يحرم عليهم وكذا على
 رواه الطحاوي لاحمال اما آية باسمه فمحرم فوا ما علم احساطا واما الثاني والثالث فبعضنا لبعض من
 العائجه ولا من رأس كل سورة وقال السام انها من العائجه دولا واحدا وله في كوما من رأس كل سورة فولا
 وقال الكرخي لا يعرف في ذلك المسئلة نعم من بعضنا في الاحتلاف فصانك أمرهم بالاحكاما دليل على
 أهم السب من اتفاحه لا مساع ان يحجر بعض السور دون ال من اجمع السامى عازروى أو هو ر عن النبي
 صلى الله عليه وسلم انه قال يقول الحمد لله رب العالمين سبع آيات أحدها اسم الله الرحمن الرحيم فعددها التسبيح آية
 من العائجه ذلك اسم من العائجه ولاها كتب في المصاحف على رأس العائجه وكل سورة يعلم الوحي فكاس من
 العائجه ومن كل سورة ولما قول النبي صلى الله عليه وسلم حوا عن الله تعالى انه قال وسبب الصلاة بيني وبين
 وبين فادافال الحمد لله رب العالمين يقول الله تعالى عدى وادافال الرحمن الرحيم قال الله تعالى عدى
 وادافال مالك يوم الدين قال الله تعالى آمي على عدى وادافال مالك بعد واناك تسعين قال الله تعالى هذا بيني
 وبين عدى تسعين ولعدي ماسأل ووجه الاستدلال به وجهين أحدهما انه بدأ بقوله الحمد لله رب العالمين
 لا بقوله اسم الله الرحمن الرحيم ولو كانت من العائجه لكانت الدنيا بها لا الحمد والثاني انه نص على المصاحف
 ولو كانت التسبيح من العائجه لم يصف المصاحف ان يكون مائة أكثر لانه يكون في النص الاول أربع آيات
 وبعب ولا يكون الآيه من سورة كذا ومن وضع كتابا لا سب الا بالليل المدوا من النبي صلى الله عليه

وسلم وقد ثبت ما تواترنا ما مكتوبه في المصاحف ولا تواتر على كونه من السور وطبقه الحلف أهل العلم معه
 فعدها من أهل الكوفة من الناجية ولم يدها من أهل مصر منها ودليل عدم التواتر وقوع السند والسهم
 في ذلك فلا يثبت كونه من السور مع السند ولا يكون التمسك من كل سور مما أحسنه السهم لا يواتر
 في ذلك أحسن من السند لأنه وكفى دليلا على حلال المذهب والدليل على ما روى عن أبي هريرة رضي الله عنه
 أن النبي صلى الله عليه وسلم قال السور في القرآن ثلاثون آية سبع لصاحبها حتى صوته ساركة انتهى يثبت ذلك
 وقد أتى القراء وعبرهم على أنها ثلاثون آية سوى اسم الله الرحمن الرحيم ولو كانت من السور لكانت أحسن
 ولا يثبت أنه وهو خلاف قول النبي صلى الله عليه وسلم وكذا بعد الإجماع والعلم والقراء أن سور التكمين
 ثلاث آيات وسور الإخلاص أربع آيات ولو كانت التمسك منها لكانت سور التكمين أربع آيات وسور
 الإخلاص خمس آيات وهو خلاف الإجماع وأما ما روى من الخندق بعد اضطراب قائل بعضهم من أن ذكر
 هريرة في الإسناد ولا يمدار على هذا الحدس جمع عن يوحى أن ينادى عن سعد المعمرى عن أبي هريرة ولم
 يرفعه وذكر أنون بكر الخبي وقال لست بواحد في أنه عن سعد المعمرى عن أبي هريرة ولم يرفعه ولا يثبت
 السند والزم والزم نوح صفة ما به ولا في هذا لا ساد وحدها واحد لا نوح الحمد والسلم وكون السهم من
 الناجية لا يثبت إلا بالنقل الموثق لم مع أنه عارضة ما هو أقوى منه وأنت واسم وهو حذفت التمسك ولا
 في معارضة أمادونه أم كتب في المصاحف فلم يوجى على رأس السور فمع ذلك هذا يدل على كونه من السور
 لا على كونه من السور طوارها كتب الفصل من السور لا لأنها من السور لا لأنها من السور لا لأنها من السور
 على هذا أنه لا يثبت في الصلاة عدا لا لا نص في الظاهر ما ولسبب الناجية حتى يصح ما روى
 الظاهر ما لعلها وعد يصح ما في الصلوات التي يصح ما بالقراء كما يثبت بالناجية لكونها من الناجية ولا أن التمسك
 من رددت من أن تكون من الناجية وبين أن لا تكون رددت الظاهر من السهم والدعوة لها إذا لم تكن منها
 التمسك بالأدكار والظهور بالأدكار بدعي والفعل إذا رددت السهم والدعوة بلفظ حقه بالدعوة لأن الإجماع
 عن الدعوة فرض ولا فرض في يحصل السهم أو الواجب فكان الأحكام الأولى والدليل على ما روى عن أبي
 بكر وعمر وعثمان وعلي وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن الفضل وعبد الله بن عباس وأبو هريرة رضي الله عنهم
 أنهم كانوا يقرأون التمسك وكثير منهم قال الظاهر بالتسمة أعزاه والمنسوب إليهم باطل لأنه الجهل عليهم
 بالسرايع وروى عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال قلت لعائشة رضي الله عنها وسلم وحلف أبي بكر
 وعمر رضي الله عنهما وكانوا يقرأون بالتسمة من عبد الله لم يصح بالنسبة لكن تأتيها الإمام لا فصاح القراء
 بها بركا كما تأتي بالتور في الزكاة الأولى ما في الروايات وهل تأتي بها في أول الناجية في الركعات الأولى عن أبي
 حنيفة ورواها روى الحسن عنه أنه لا تأتي بها إلا في الزكاة الأولى لأنها التمسك من الناجية عبد الله ما يصح
 القراء بها بركا وذلك يخص بالزكاة الأولى كالعود وروى المعلى عن أبي يوسف عن أبي حنيفة أنه تأتي بها
 في كل ركعة وهو قول أبي يوسف ومحمد لأن التمسك من الناجية قطعها عن الواحد لكن حذر الواحد
 نوح العمل وصارت من الناجية عملها في ركعة من الناجية بارمها السهم أحاطا وأما عند أهل كل
 سور في الصلاة فلا تأتي بالنسبة عند أبي حنيفة وأبي يوسف وقال حنيفة تأتي بها أحاطا كل في أول الناجية
 والصحيح قولهم إلا احتمال كونه من السور مقطوع بالإجماع السامع على ما في النسخ من النسخ من النسخ
 لا إجماع في الاحتمال فوجب العمل في حق القراء أحاطا ولكن لا من هذا الاحتمال في حق الظاهر لأن
 الناجية أصل في الأدكار والظهور بها بدعي في الأصل فإذا أحفل أنها ذكر في هذا الحلقه واحفل أنها من
 الناجية كانت الناجية بعد عن الدعوة فكما باحق وروى عن محمد بن أبي داود كان يحيى بالقراء تأتي بالنسبة
 من الناجية والسور لأنه أقرب إلى ما مع المصنف وإذا كان محضها لا تأتي لا يكون عمل لاحيها فيكون

سكتة في وسط القرا وذلك غير مشروع ثم مرأى ما في الكتاب والسور وفيها اصل فرصة القرا وبقدرها
 وحمل القرا المفروضة في بيان أركان الصلاة وهي ما ذكره المفسر الذي يخرج به عن حد الكراهة والمفسر
 المسبب من القرا أما الأول فالله الذي يخرج به عن حد الكراهة هو أن يقرأ فاتحة السور وقصر
 قدر ثلاث آيات أو ثلاث آيات من أي سور كانت حتى لو قرأ فاتحة وحدها أو قرأ معها آية أو آيتين بغير لما روى
 عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا صلاة الا بما في الكتاب والسور ولا آيات ولم يرد به في
 الحوار بل في السكال وإذا المعروض على وجه القصاص مكره وأما القدر المسبب من القرا فقد احتلف
 الروايات فيه عن أي حصه ذكر في الاصل وهو الإمام في المعرف في الركعتين جميعاً أو بعض آياته مع فاتحة الكتاب
 أي سواها ذكر في الجامع الصغير ما روي عن الحسن بن سفيان في فاتحة الكتاب وروى الحسن في المخرج عن أي
 حصه ما بين سب إلى ما وأما احتلف الروايات لاختلاف الاحاد وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه
 كان يقرأ في صلاة الفجر سور في معنى أحد عشر السور أو في صلاة الفجر من أم هانئ بنت أبي طالب
 النعمان وعن مورق البجلي قال بلغني سور في واحد من في رسول الله صلى الله عليه وسلم من أكثر مما
 شفا في صلاة الفجر وعن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ في صلاة الفجر والمربعات وعظمها
 وفي رواية أنها السور كورب وإذا الشما انظر سور وروى ابن مسعود عن عائشة وأبو هريرة رضي الله عنهم
 أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الركعة الأولى من الفجر بآية من السور وفي الأخرى يسأل أي على
 الإنسان وعن أبي هريرة الأسدي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في صلاة الفجر ما بين سب إلى ما
 التي ما بين سب كذا ذكر في جامع وروى ابن أبي عمير في الفجر فليأخذ قال له عمر كاذب السور طامع
 بأحد رسول الله فقال رضي الله عنه لو طلع لم يجدنا ما في وروى ابن عمر رضي الله عنه وأبو هريرة
 يوسف فلما انتهى إلى قوله إنما استكوى ويخرجني إلى الله حصه الفجر فركع وروى بعضهم بين أن روايات
 فقال المساحد إلا أنه مسجده يوم رهاذ وعاد وعرض في العباد ومسجده يوم كسالى عصر راعين في العباد
 ومسجده يوم أو ساطع فبني للإمام أن يعمل بأكثر الروايات في الأول وأدناها في الثاني وأوسطها
 في الثالث عملاً بالروايات كلها لا يمكن ويجوز أن يكون اختلاف الروايات مجعلاً على هذا وقرأ في
 الظاهر بغير ما دللنا عليه وذكر في الاصل لما روى عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أنه قال سبها وروى
 رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلاة الظهر في الركعتين ثلاثين آية وعن عائشة رضي الله عنها قال
 صلى ما رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر وقرأوا السجدة والطارق والسجدة وصهاها في العصر يقرأ بغير
 آية مع فاتحة الكتاب أي سواها ذكر في الاصل لما روى عن أبي هريرة وحارث بن سفيان أن النبي صلى الله عليه
 وسلم كان يقرأ في العصر سور سبع أسهم بين الأربعة وهل أماله حذف العاشرة وفي العسا مثل ذلك في رواه
 الاصل لقول النبي صلى الله عليه وسلم لمعاد حتى كان يقرأ في صلاة العسا أسب السجدة وصهاها
 والليل إذا نسى ولاها وقرأ في صلاة الليل فلو طول القرا لسوس أمر الصلاة على اليوم لعله اليوم أنهم وفي
 المغرب سور قصر خمس آيات أو سب آيات مع فاتحة الكتاب أي سواها ذكر في الاصل لما روى عن عمر رضي
 الله عنه أنه كتب إلى أبي موسى الأسدي أن يقرأ في الفجر والظهر بطول المفصل وفي العصر والعسا بأوسط
 الفصل وفي المغرب بقصر المفصل ولا يأمر بالسجدة في المغرب وفي طول القرا ما حارث ذكر في الجامع الصغير
 وقرأ في الظهر في الأولى مثل ركعتي الفجر والعصر والعسا سوا والمغرب دون ذلك وروى الحسن في المخرج
 عن أبي حصه أنه يقرأ في الظهر بغير أو إذا السجدة كورب في الأولى وفي الثانية ثلاثين أو إذا السجدة
 وفي العصر يقرأ في الأولى والصحي أو العبادات وفي الثانية ما لها كذا وروى لكل خبر وفي المغرب في الأولى مثل
 ما في العصر وفي العسا في الأولى مثل ما في الظهر فمدحها في الاصل كالعصر وفي المخرج كالأمر في

وقال وروى العرا في المحر لثبتم قدر بلاس أنه في سبب أنه سوى السابعة في الركعة الأولى وفي الثالثة ما بين
عشر من إلى ثلاثين وفي الظاهر في الركعة سبب جعاسوى فاتحة الكتاب مثل العرا في الركعة الأولى من المحر وفي
العصر والعرا يقرأ في كل ركعة وهو عشر من أنه سوى فاتحة الكتاب وفي المغرب في الركعة الأولى وليس بها فاتحة
الكتاب وسور من وصار الفصل فالوهيد الزوايه أحب إلينا رواها إلى عن أبي يوسف عن أبي
حسنة ومحمد أن يكون اختلاف مقدار العرا في الصلوات لاختلاف أحوال الناس فوفى العصر وقت يوم
وعقه فطول فيه القرا كذا هوهم الجماعة وكذا وفي الظاهر في الصلوات يومين وروى أبو عمرو
رجوع الناس إلى مشاركتهم فبعض عماني الظهور والنحر وكذا وفي العرا وقت غروبهم على أن يوم فكان مثل وقت
العصر ووقت المغرب وقت غروبهم على أن كل عصر فيها عرا أقله صبرهم عن إلا كل حضورا للصائم
وهذا كله ليس بدليل لا يمكن بل يختلف باختلاف الوقت والأماكن وحال الإمام والقوم والجملة فيه أنه سبي
للإمام أن يقرأ مقدار ما يحتاجه على القوم ولا يعمل عليهم بعد أن يكون على الإمام لما روى عن عثمان بن
أبي العاص النخعي أنه قال أقرأ ما عهد إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أصلي بالقوم صلاة أصه هم يروى
عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال من أم فوما فصل هم صلاة أصه هم فأن فهم الصلوة والكبر وذا
الحاجه يروى أن يوم مقدار ما سلكوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم طوّل العرا دعا فقال أما إن
أبى بامعاد فالحا بلأما أن أبى من والبعث والطاري والسبب وصداها قال الراوى قارأ رسول الله
صلى الله عليه وسلم في موعظه أسدسه في تلك الموعظة ومن المن رضى الله عنه أنه قال ما صلب خلفا أحدا
وأحب ما صلب خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم يروى أنه صلى الله عليه وسلم قرأ بالمعودين في صلاة
المحر يوما فنادى فقالوا أوحرب فقال صلى الله عليه وسلم سمعت نكاحي خبث على أمه أن عتس دل أن
الإمام سبي له أن راعى حال قومه ولأن مراعاة حال القوم سبب لكبر الجماعة فكان ذلك مدونا إليه هذا
المدى ذكرنا في المقام فاما المسافر فسبب أن يقرأ مقدار ما يحتاجه عليه وعلى اليوم بأن يقرأ العاتحة وسور من
فصار الفصل لما روى عن عقه من سائر الخبي أنه قال صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في السفر صلاة
المحر وقرأ بها فاتحة الكتاب والمعودين ولأن السفر كان السبعة ولو قرأه مسل ما يقرأ في الحضر ولو قرأ في
الحرج وانقطع هم السرو وهذا لا يجوز ولهذا أرق في قصر الصلاة وروى في قصر العرا أولى وصح للإمام
أن يعقل الركعة الأولى في العرا على الناس في المحر بالاجتماع وأما في سائر الصلوات سوى بيدهما اعتدائي
حسنة وأبي يوسف وقال محمد بنصل في الصلوات كلها وكذا هذا الاحتمال في الجمعة والعدين وأصح محمد دعا
روى أنوفاد رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الركعة الأولى على عهده في الصلوات كلها
ولأن الفصل سبب إلى إدراك الجماعة ففصل يكفى صلاة المحر ولهما ما روى عن أبي صلى الله عليه وسلم
أنه كان يقرأ في الجمعة سور النجم في الركعة الأولى وفي الثانية سور النافعين وهما في الآتي مسوئان وكان
يقرأ في الأولى سور الأعلى وفي الثانية العاتحة وهما مسوئان ولاهما مسوئان في استحقاق العرا فلا يعقل
أحداهما على الأخرى إلا بداع وهو جحد الداعي في المحر وهو الحاجه إلى الاعتناء على إدراك الجماعة ليكون الوقت
وف يوم وعقه فكان الفصل من باب الطر ولا داعي له في سائر الصلوات ليكون الوقت وف طه والعباد عن
الجماعة يكون قصيرا والمقصود لا يستحق الطر وأما الخديث وهو أن كان يقرأ في الركعة الأولى ثانيا في أول
الصلاة لا يقرأ والمصحف أن يقرأ في كل ركعة بها فاتحة الكتاب وسور مائة كذا ورد في الخديث ولو قرأ سور
واحد في الركعة فال بعض المساجد يقرأ في كل ركعة بها فاتحة الكتاب وسور مائة كذا ورد في عيسى بن أبي
عن أبيهما ما أنه لا يقرأ يروى في ذلك الحدسانا سناد عن أبي سعيد أنه يقرأ في المحر سور بني إسرائيل إلى قوله
ول ادعوا لله أو ادعوا الرحمن في الركعة الأولى ثم قام إلى الله اسمه وحج السور ولو جمع بين السورين في ركعة

لا تكرر لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم اور سبع سور من المفضل والافضل ان لا يجمع ولو قرأ وسط
السور أو آخرها لا بأس به كذا روى القصة ابو جعفر الله خذوا في رحمة الله لكن المصنف ما ذكر ما اذا فرغ من
الفتحة يقول آمين اماما كان أو مضطربا أو مضطربا وهذا قول عامة العلماء وقال بعض الناس لا يوقى بالتأمين أصلا
وقال مالك يأتي به المحدثون الامام والمحدثون الصريح قول العامة لما روى عن أبي هريرة عن النبي صلى
الله عليه وسلم انه قال اذا آمن الامام أو امرأة من الملائكة ومن وافق تأمينه تأمين الملائكة فعليه ركعتان تقدم من
دوره وما تأخر حسا على التأمين من غير فصل ثم السجدة المحصورة عند ما وعند السابعة في الظهر في صلاة الظهر وواحد
عبارو من المحدثين ووجه التعليق به انه صلى الله عليه وسلم على تأمين العوم تأمين الامام ولو لم يكن معصوما
لم يكن معصوما لما في التعليق وعن والي من حجاز ان النبي صلى الله عليه وسلم قال آمين ومدم أصوبه (ولنا) ما روى
عن والي من حجاز ان النبي صلى الله عليه وسلم أحق بالتأمين وهو قول علي وأبو مسعود وروى عنه صلى الله عليه
وسلم انه قال اذا قال الامام ولا الصالحين يقولوا آمين ان الامام صوته ولو كان معصوما لما أحسب الى قوله فان الامام
يعوضه ولا به نائب الله لان معنى اللهم احب اوليك كذا قال الله تعالى وما أحسب دعوتكما وموسى كان
يدعوه وهارون كان يومئذ والسبح في الدنيا الاحق وحديث وائل طعن فيه التعليق وقال أسعد وائل وعاب أسعد
الله على أنه يجعل آية صلى الله عليه وسلم جهر من العلم ولا حجة له في الحديث الآخر لان مكانه معلوم وهو
ما بعد الفراغ من الفتحة فكان الدعاء صحيحا واذا فرغ من القراءة يعطى الركوع ويكره مع الاحتفاظ ولا رفع
بده أما التكبير عند الايمان من الصام الى الركوع وسه عند ما العلماء وقال بعضهم لا تكرر حال ما ركع واعا
تكرر حال ما رفع رأسه من الركوع والصحيح قول العامة لما روى عن علي وأبو مسعود وأبي موسى الاسعري
وعنه هم أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يكرر عند كل خفض ورفع وروى أنه كان يكره وهو مروي والاول للحال
ولان الله كرمه في كل ركعة ليكون معنيها الله تعالى في ما هو من أركان الصلاة بالذكاء وهو معنيها ما فعله فردد
معني العظيم والايمان من ركعة الى ركعة بمعنى الركعة وسهله فكان يذكره مسبويا أو ما روى أن
عبد التكبير فليس بسنة في العرائض عند الايمان التكبير والاتح وقال الساجي رفع يده عند الركوع وعند رفع
الرأس من الركوع وقال بعضهم رفع يده عند كل تكبير واجمعوا على أنه رفع اليد في تكبير القنوت
وتكبيرات العسدين أحسب الساجي عماري عن جماعة من الصحابة مسل على وأبو عمرو والي من حجاز
هر روى الله عنهم أن النبي صلى الله عليه وسلم كان رفع يده عند الركوع وعند رفع الرأس من الركوع
(ولنا) ما روى أبو حنيفة ما ساد عن عبد الله بن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم كان رفع يده عند تكبير
الافساح ثم لا وقد حدث ذلك وعن علمه أنه قال صلب جلف عبد الله بن مسعود فلم يرفع يده عند الركوع
وعند رفع الرأس من الركوع فماله لم يرفع يده فقال صاحب كتاب حاتم رسول الله صلى الله عليه وسلم وجلف
أبي بكر وعمر فلم يرفعوا أيديهم الا في التكبير اتفق معهما الصلاة وروى عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال
ان العسر الذين شهد لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بالجنة ما كانوا يرفعون أيديهم الا في الافساح الصلاة وحلاف
هو لا الصلابة وسبح وفي المساهرين ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا ترفع اليد الا في سبع مواطن عند الافساح
الصلاة وفي العسدين والقنوت في الورد وعند اسلام الحصر وعلى الصفا والمروة وبغداد ويجمع وعند المأمون عند
الجزيرة وروى أنه صلى الله عليه وسلم رأى بعض أصحابه يرفعون أيديهم عند الركوع وعند رفع الرأس من الركوع
فقال مالي اراكم راقي أيديكم كلها أدنا من حمل سمن اسكنوا في الصلاة وفي رواية قاروا في الصلاة ولان هذا
تكبير يوقى ما في حالة الانتقال فليس رفع اليدين عند التكبير السجدة السجود وما روى أن المصنف من رفع
السجدة اعلام الاصم الذي خلقه واعلمنا ان الاعلام بالرفع في التكبيرات التي وفي ما في حالة الاسواء
تكبيرات الزوائد في العسدين وتكبيرات القنوت فاما ما روى في حالة الانتقال فلا حجة له لأن الاصم يرى

الاعتقال فلاحاه ان يرفع اليدين وما رواه مسعود بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام كان يرفع يديه في كل ركعة
 ما روى ابن مسعود رضي الله عنه انه قال رفع رسول الله صلى الله عليه وسلم يديه في كل ركعة فذكر ذلك عليه ان
 من ادرك ذلك الزرع على ابي واين عمر وعاصم بن كليب قال صلب حلقه على سبيل فكان لا يرفع يديه الا في
 تكبير الاصباح وشاهد قال صلب حلقه عند الله بن عمر مسن فكان لا يرفع يديه الا في تكبير الاصباح ولا
 عملها على خلاف ما روى ابي معروف ما انتساح ذلك على ان يركل الزرع عند ما رزق الاحبار اولى لا يرفع يديه الا في
 لا يرفع يديه على السجدة ولو لم يستأنس كان يرفع يديه في الركعة الاولى راسا والى السجدة ولا يركل الزرع مع ثبوته
 فوجب سداد الصلاة والعصم مع عدم الثبوت فوجب سداد الصلاة لانه اسما عال يعمل ليس من اعمال الصلاة
 بالنسبة حقا وهو غير العمل التكبر وفيه ما لا يوافق في الركوع في وضعه وامامه ان يركع مما ان
 في طاهر لما روى عن ابي هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا ركع وسط طهر حتى
 لو وضع على طهر فذكر من ما لا يركع من ركعتين ولا يركع من ركعتين ولا يركع من ركعتين ولا يركع من ركعتين
 صلى الله عليه وسلم كان اذا ركع لم يرفع يديه ولم يركع من ركعتين ولا يركع من ركعتين ولا يركع من ركعتين
 راسه اذا سمع البول او اذا نذر في سبيل الله ولا يركع من ركعتين ولا يركع من ركعتين ولا يركع من ركعتين
 على ركعتيه وهو قول سامة الصحنه وقال ابن مسعود انه صلى الله عليه وسلم كان يركع من ركعتين ولا يركع من ركعتين
 فحدثه والصحيح قول العامة لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا يركع من ركعتين ولا يركع من ركعتين
 كعتي في ركعتيه وركعتيه من ركعتيه من ركعتيه من ركعتيه من ركعتيه من ركعتيه من ركعتيه من ركعتيه من ركعتيه
 الركعتين فحدثه وانما ركعتيه من ركعتيه من ركعتيه من ركعتيه من ركعتيه من ركعتيه من ركعتيه من ركعتيه من ركعتيه
 فقال راسا من ركعتيه من ركعتيه من ركعتيه من ركعتيه من ركعتيه من ركعتيه من ركعتيه من ركعتيه من ركعتيه
 مسعود كان يفعل لان السجدة لم يركع منها اية هرق من ركعتيه من ركعتيه من ركعتيه من ركعتيه من ركعتيه من ركعتيه
 الاحد فحدثه عن ركعتيه من ركعتيه من ركعتيه من ركعتيه من ركعتيه من ركعتيه من ركعتيه من ركعتيه من ركعتيه
 بلا ما وهذا قول العامة وقال مالك في قول من ركب التسبيح في الركوع سبيل صلاة وفي رواية عنه انه قال
 لا يصح في الركوع دعا موما روى عن ابي طيخ الملحى انه قال ليس ببعض من التلابة في سبيل الركوع
 والصعود لم يركع صلاة وهذا ما حدث لان الامر لم يركع الركوع والصعود مطلقا عن شرط التسبيح فلا يجوز
 نسخ الكتاب بغير الواحد فعلا ما خوار مع كون التسبيح سه عملا لا للسان عند الامكان ودليل قوله
 ما روى عن عيسى بن عمار انه قال لما نزل قوله تعالى فسبح اسم ربك العظيم قال النبي صلى الله عليه وسلم
 احملوا في ركوعكم ولما نزل قوله تعالى فسبح اسم ربك الاعلى قال احملوا في سجودكم ثم السجدة ان
 يقول ملائا وذلك اذا وقال الساجد يقول من واحد لان الامر بان فعل التسبيح التكرار في سجودكم ثم السجدة ان
 من واحد ولما روى عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اذا صلى احكم فقل في ركوعه
 سبحان ربي العظيم ملائا في سجود سبحان ربي الاعلى ملائا وذلك اذا والامر بان فعل التسبيح التكرار في سجودكم
 عليه عند قيام التلابة وروى عن شعبة انه قال تسبح من واحد مكر لان الحدب جعل التلابة ادى العام فما
 دونه تكون نافعا فكرر ولوراد على التلابة هو الفصل لان قوله وذلك اذا فليس اسباب الزاد وهذا اذا
 كان مفعلا فان كان مفعلا تسبح الى ان يرفع الامام راسه واما اذا كان اماما فسبح الى ان يسبح لانا ولا حول على
 القوم لما روى ساس الاحادب ولا ان التلابة تسبح الله عز وجل مكره وقال بعضهم مكرها في ركوعه
 القوم من ان يقولوا ملائا وعن شعبان الثوري انه قال تسبح وقال الساجد في ركوعه التسبيح
 الواحد اللهم لك ركعتي ولك سجدة ولك تسبيح ولك آية وعليك توكيد وتعالى السجود وسجد وحبي
 للذي خلقه وسبحه ونصره فصار له انه احسن الخلق كذا روى عن علي رضي الله عنه وهو صديقه

الركوع في العزم منه أسول اللهم اعزني قال رسول ربنا محمد وسك وما زادك الامام لاه لا ماني التمسيد
عند فكان المراد منه المنفرد وحده هذا رواه في التمهيد وعبد في التمسيد وليس معه من رعد والاسرار
لا رعب بعده فكانت ساحته الى التمسيد لا غير وهو رواه المصلي ان التمسيد يقع في حاة الاله وهي مسبوقة
وسهله كرتخص بالفراس والراحات كالتسديد في الله الاول في هذا الموضع في التمسيد بين السجدة وسهله
رواه الحسن ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع بينهما في حذف عاشر رضى الله عنها ولا حمل له سوى حاة
الاسرار الماصر ولهذا كان عمل الامم على هذا وما كان الله ليعمع أمه محمد صلى الله عليه وسلم على ملته واختلف
الاحبار في علم التمسيد في حاة ما كان الخندق في بعضه ما رواه الخندق في بعضه ما رواه الخندق في بعضه ما رواه الخندق في بعضه
الاول واد الطمان فاعا صعد للصد ولا به روع من الركوع وأى في على وجه الصام فلم يسه الا انتقال الى الركوع
آخر وهو السجود اذا لا انتقال من ركع الى ركع فوض لا به وسهله الى الركع الماصر ومن سبب الاسئلة أن كرمع
الاختطاط ولا روع منه لما تقدم ومنها أن يصح ركعته على الارض يديه وهذا عندنا وقال مالك والشافعي مع
يده أولا واحدا عاروي ان النبي صلى الله عليه وسلم من عن رد الخندق في المصلا وهو يصح ركعته أولا
ولما عن هذا الحديث لان اجل تصدده ولا وروي عن عمرو بن مسعود رضى الله عنه ما رواه الخندق في بعضه ما رواه الخندق في بعضه
الرجل حاة ما عنك ذلك وان كان داحف لا عنك وضع الركع من قبل السجدة فانه يصح يديه أولا وسهله على
السجدة ومنها أن يصح حبه ثم أنه وقال بعضهم أنه من حبه والكلام في فرضه اصل السجود والتدوير في فرضه
منه ويحل افا في العرض ومن في موضعه وهو ان ذكر من السجود منها أن يصح على الاخص السجدة لما
روى سابقا بعدم ومنها أن يجمع في السجود بين الخفة والافتقار هما وعند الشافعي فرض له صلى الله عليه وسلم
وسلم لا يفعل الله صلا من ثم عن أفعه الارض كما عن حبه وهو عندنا جمل على التمسيد وبني السكال الماصر ومنها
أن يصح على الخفة والافتقار عن حال من العمامة والفتقار ولو سجد على ثوب العمامة ووحد صلاه الارض
حار هذا كذا ذكر محمد في الآراء وقال الشافعي لا يجوز والصحيح قولنا لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم
كان يسجد على ثوب عمامته ولا به ولو سجد على عمامته وهي مفصلة عنه ووحد صلاه الارض يجوز فسجد اذا كانت
مفصلة به ولو سجد على حشيش او فطش ان يسجد حبه به حتى ووحد صلاه الارض أمرا والافلاو كذا اهل على
طبعه حار اذا كان ملتذا وكذا اذا صلى على البلع اذا كان وصح سجود ملتذا ويجوز والا فلا ولو رجه الناس
فلم يحد موضعا للسجود فجد على ظهر رجل اخر اقول عمر ابن عبد الله على ظهره احدث فانه مسند لا وروي الحسن
عن أبي حنيفة انه ان سجد على ظهره سركه في الصلا يجوز والافلا لا الخوار للضرورة وذلك عند المساركة
في الصلا ومنها أن يصح يديه في السجود حذا أدبه لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا سجد وضع يديه
عدا أدبه ومنها أن يوجه أصابعه نحو الاله لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال اذا سجد العبد سجد كل
عصومته فليوجه من أصابعه الى التمسيد ما استطاع ومنها أن يصح على راحته له صلى الله عليه وسلم لغنا الله
ان عمرا اذا سجد فاعده على راحته ومنها أن يدي صفة له صلى الله عليه وسلم لا عن عمرو بن عبد الله أي
اطهر الصنع وهو وسط العبد بلحبه وروي حار رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا سجد حاق
عصده عن حبه حتى يرى بياض ابطه ومنها أن يعتدل في سجود ولا درس ذراعه لما روي عن النبي صلى الله
عليه وسلم أنه قال اعتدلوا في السجود ولا تدرس أحدكم ذراعه افراس الكلب وقال مالك درس في الشل دون
العرض وهو فاسد لما رواه من عرفت فصل وهذا في حال الرجل فاما المرأة فبعض أن تدرس ذراعها
و بعض ولا تنصب كاتصاب الرجل ولم يزل يلمها به عندنا لان ذلك اسهل لها ومنها أن تقول في سجود سخان
رفي الالهى بلانا وذلك أدبا كراما ثم رفع رأسه وتكره حتى يطمع فاعدها والرفع فرض لان السجدة
الثانية فرض فلا بد من الرفع للاتصال بها والطمانينة في العبد بين السجدة والافلا لا ولا بد من الرفع في قول

أن حسنه وسجد رجبهما الله تعالى ولكمها سه أو واحة وعبد أن يوسف والسابق رجبهما الله تعالى ومن على
 مامر وأما مقدار الزرع بين السعدين فقد روى الحسن عن أبي حمزة رحمه الله تعالى عن رفع رأسه من البعد
 بمقدار ما عر الزرع يسره وبين الأرض أنه محروس إلا أنه روى أبو يوسف عن أبي حمزة أنه إذا رفع رأسه بمقدار
 ما يسره به أو ما حاروك قد قال محمد بن سلمه أنه إذا رفع رأسه بمقدار ما لا يسكن على الناطق أنه رفع رأسه حاروه
 الصحيح لأنه وجد الفصل بين الزرع والاعتقال وهذا هو المأثور وما لا يعدل من باب السه أو الواجب على
 مامر والسبه فسه أن كرم مع الزرع لماسم بمصطلح للسجد الساسه مكروا وعلول له ولها مثل ما فعل في الأولى ثم
 مه من على صدور رفته ولا بعد مني إذا قام من الأولى إلى الثانية ومن الثالثة إلى الرابعة وقال السابق مجلس
 جلسه حقه هم يقوم وأصح عاروى مالك بن الطور بن أنس إلى النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا رفع رأسه من
 البعد الساسه أسوى فاعدا أو أعده من به على الأرض حاله التمام ولما روى أبو هريرة أن النبي صلى الله عليه
 وسلم كان إذا قام من البعد الساسه مه من على صدور رفته روى عن عمرو بن عبد الله بن مسعود وعبد الله
 بن عمرو أنه من الزرع رضى الله عنهم أنهم كانوا يمشون على صدور أذنهم وما رواه السابق فيقول على حاله
 الصعب حتى كان يقول لا يجتهد إلا بادرني بالزكوع والبصود فاني قد دبت أي كربت وأسبغت فاحمرا سمر
 الأرض من به من رفته على ركنه لا على الأرض و رفع يده قبل ركنه وعبد الله بن مسعود الساسه على الأرض
 و رفع ركنه له يده لما روى عن جندب بن مالك بن الحويرث ولما روى عن علي أنه قال من الساسه في الصلاة
 المكروه أن لا يهد يده على الأرض إلا أن يكون سحرا كبراه من أن النبي صلى الله عليه وسلم أعان أهل
 ذلك في حاله العذر يمد له ذلك في الزكوة الساسه مثل ما فعل في الأولى وبعد على رأس الزكوة من رفته يدها بعد
 فيه البعد الأولى وأما واحة سمر صعب الفصل من الساسه وهو ما يذكره البعد وذكر البعد أما كرمها فالسبه
 أن يرفع من رجليه اليسرى في البعد من سجد ما وقع عليها ونصب المني بصا وقال السابق الساسه في البعد الأولى
 كذلك فاما في الساسه فانه سورك وقال مالك سورك هما جمعاء وسر السورك أن يضع الساسه على الأرض ويخرج
 رجليه إلى الخائب الأيمن ويجلس على ركبته أو كذا الساسه عاروى عن أبي حمزة الساعدي أنه قال فعما وصف
 صلا رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا جلس في الأولى فرفع رجليه اليسرى ووضع يدها ونصب المني نصا
 وإذا جلس في الثانية ما طر رجليه وأحدهما من تحت ركبته المني ولما روى عن عاصم بن رضى الله عنه أن النبي
 صلى الله عليه وسلم كان إذا فرفع رجليه اليسرى ووضع يدها ونصب المني نصا وروى أنس بن مالك عن النبي
 صلى الله عليه وسلم أنه من في السورك في الصلاة وحدث أبي حمزة يقول على حال الكبر والصعب وهذا في حق
 الرجل فاما المرأة فاما بعد كذا سمر ما يكون لها فصل سورك لا من راحة فرفع السورك من راحة الساسه البعد
 ونحوه أصابع رجليه اليمنى بحواله له لما روى عن أبي حمزة عن أبي حمزة عن أبي حمزة عن أبي حمزة عن أبي حمزة
 في حاله البعد كذا روى عن حمزة بن النواذر وذكر النواذر أن به نصع يده على ركنه والاول أفضل لما روى أن
 النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا فوضع يده اليمنى على خد الأيمن وكذا اليسرى على خد الأيسر ولا
 في هذا نحوه أصابعه إلى الصلاة وهذا فانه الطحاوي ووجهها إلى الأرض وأما ذكر البعد فالسجد والكلام
 في السه في مواضع في بيان كرم السه وفي بيان قدر السه وفي بيان راحة السه وفي بيان راحة السه
 أما الأول فعند جليل الصغار رضى الله عنهم في كرمه وأصحابنا أحذوا به عند الله بن مسعود وهو أن يقول
 الصالح لله والصلاة والسلام على أبي السور رفته الله ركنه السلام على السور وعلى عباد الله الصالحين
 أسعد أن لا اله الا الله وأسعد أن جندب عند رسول الله والسابق أحذوا به عند الله بن عباس وهو أن يقول
 الصالحين المباركك الصلاة والسلام على أبي السور رفته الله ركنه السلام على السور وعلى عباد الله
 الصالحين أسعد أن لا اله الا الله وأسعد أن جندب رسول الله ومالك أحذوا به عند عمر رضى الله عنه وهو أن يقول

القصاب المات الزا كتاب المار كات الطبايب والباقي كسهداس مسعود رضى الله عنه ومن الناس من
 احار كهدان موسى الاسعري وهو ان حول القصاب نه الطبايب والصلوات لله والباقي كسهداس مسعود
 وفي هذا حكمه فانه روى ان اعرابا دخل على ابي حنيفة فقال آواوا من آواوا فقال لا اعرابي
 بارك الله فيك كمارك في لا ولا مروي وصحاحه فسالوا عن سوانه فقال ان هدا سالي من السهدا آواوا من
 كسهداس مسعود ام نوا كسهدان موسى الاسعري ولب نوا من قال بارك الله فيك كمارك في صحر
 ماركه ومنه لا سرفه ولا عزمه واعمالا ورد في هذا الحكمه لعلم كماله في حقه ونعاد بصريه حسب كان
 نعم على المراد تحريه بعد الله رحمه احب الناسي بان اس عاس كان سسان الصلابة واعمالا كان حمار
 ما اسعور عليه الامر فاما اس مسعود فهو من السوح يعمل ما كان في الادبا كيقول عنه انطس وعمر ولا هذا
 موافق لكتاب الله لان فيه وصفا للخصه بالركه على ما قال الله تعالى يحبه من عبدا لله ماركه طيبه وفيه ذكر
 السلام مسكرا كاني قوله تعالى سلام على نوح في العالمين سلام على ابراهيم سلام على موسى وهارون سلام نولا
 من رب رحيم فكان الاحد له اولي احب ما لك بان عر رضى الله عنه علم الناس السهدا الص على مسعود
 الله صلى الله عليه وسلم ولما مروي عن عبدا لله من مسعودا وقال احذر رسول الله صلى الله عليه وسلم بندي
 وعلمي السهدا كما كان لعلي السور من القرآن وقال ول القصاب نه والصلوات والطبايب الى آخرها وقال اذا
 فاب هذا أو فعل هذا فقد ع صلاب واحدا السعدا لعلم لنا كندا لتعلم وتقرر عبدالمعلم وكذا امر به
 بقوله ول وكذا على عام الصلا هذا السهدا في باب لا توصف صله بالعام ولا هذا السهدا هو المستص
 في الا الساع في الصلابة فانه روى عن ابي بكر الصديق رضى الله عنه انه علم الناس السهدا على مسعود
 صلى الله عليه وسلم فكذا ولم يذكر عنه أحد من الصلابة فكان احبا وكذا روى عن عمر بن الخطاب رضى الله
 عنه انه كان يعلم الناس السهدا في الكتاب و ذكر من سهداس مسعود و كذا روى عن معاوية انه
 علم الناس السهدا على المسعودي وهو ما سله اس مسعود وكذا المروي عن علي رضى الله عنه ان الذي صلى الله
 عليه وسلم علمه السهدا و كذا سهدا روى عنه رضى الله عنه وقال فكذا سهدا سهدا رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ولا سهداس مسعودا في السال الالوار وحب عطف بعض الكتاب على البعض فكان
 كل لفظ ما على حد وفما ذكر اس عاس اسراج الكلام مخرج الصفة فيكون الكل كلاما واحدا كاني المعنى
 فان قوله والله والرحم والرحم ملاه اعان وقوله والله والرحم الرحيم عن واحد وكذا السلام في هذا السهدا مذكور
 بالالف واللام وفي ذلك السهدا مسد كوز على طوبى السكر ولا سهدان اللام انما لان اللام لا سهدان الحسن مع
 ان هدا موافق لكتاب الله ايضا قال انه تعالى والسلام على من اسبح الحمد والسلام على يوم وليلة وما ذكر السابقي
 من الترجيح عر سهدا لا نه يودى الى تقدم رواه الاحد على رواه المهاجر واحد لا يقول له وما ذكر ما
 صعب فان اما تكر رضى الله عنه علم الناس السهدا في مسعود رسول الله صلى الله عليه وسلم كما هو سهداس مسعود
 فكان الاحد له اولي واما معيار السهدا في قوله القصاب نه الى قوله وأسهدان جداعد ورسوله وبكر ان روى
 في السهدا سهدا و سهدا سهدا في قوله المار روى عن اس سهدا وقال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم بأحد علما
 السهدا بالواو والالف فهذا نص على انه لا يجوز الرماد عليه وما نقل في أول السهدا باسم انه وبالله او باسم انه حبر
 الاسما وفي آخر اسه بالهدي ودي الحلي لظهر على آدمي كله ولو كسر السركون فساد لم يسهر فلا يصل
 في معارضة المسهور وكذا لا ر م على هذا المقدار من الصلوات والدعوات في القعد الاول سهدا وعبد مالك
 والسابقي ر م على الله هم صل على محمد واحمده وول النبي صلى الله عليه وسلم وفي كل ركعتين سهدا وسلم على
 المرسلين وعلى من بعدهم من عبادة الصالحين ولما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان لا يركع في ركعتين
 الا وليين على السهدا وروى انه كان يسرع في السجدة الاولى ولا يركع على السهدا ولا في الرماد على السهدا

محال له للاجتماع فان الطحاوي قال من راد على هذا فقد جال الاجماع وهو كان أعلم الناس عدا هب السلف وكى
 معجالة الاجماع فاداني المذهب ولان هذا اذا وشغل القضا آخر الصلا والمراد من الحدب سلام التسهل وتجدله
 على الطواع لان كل سبع من الطواع صلا على حد ولو راد على التسهيل قوله اللهم صل على محمد ساهنا لان لم
 بهجرت السهو وعبداني يوسف ومحمدود كرى أماني الحسن من راد على أي حقه انه يلزمه والمسئلة ودمرت
 وأما القعد الآخر فقد عو بعد التسهيل وقال حاحه لقوله تعالى فاذا قرع فانصب حا في التفسير أن
 المراد منه الدما في آخر الصلا أي فانصب للدما وقال صلى الله عليه وسلم لاس مسعودا فانصب هذا او قبل هذا
 فقد عت صلات ثم احر من الدعوات ما سبب ولكن يدعي أن يدعو على الله كلام الناس حتى يكون مروه
 من الصلا على وجه التسهيه وهو اصابه لفظه السلام وفسر آخما ما قالوا ما سببه كلام الناس هو ما لا تسهل
 سواه من غير تعالى كقوله أعطى كذا او روى امرأ وما لا تسه كلام الناس هو ما تسهل سواه من غير كوله
 اللهم اعزني وتوذلك لم يذكر في الاصل انه يعدم الصلا على النبي صلى الله عليه وسلم وذكر الطحاوي في محضره
 انه بعد التسهيل صلى على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يدعو بحاجته وسعير ليمسه ولو ادعى ان كانا مومنين
 ولومين والمومنين وهذا هو الصحيح أن يعدم الصلا على النبي صلى الله عليه وسلم على الدعا ليكون أو رباني
 الاحاحه لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اذا صلى احدكم فليستد بالخير والتأ على الله ثم بالصلا على
 بالناس والصلا على النبي صلى الله عليه وسلم ما هو المعروف للمداول على التسهيه الا انه ولا نكر ان يقول بها وارحم
 محمد بعد هذا المسامحة ولهم كره هو ذلك وروى عنه انه نوههم التمهيم في الطاعة ولقد ابال بعد ذكر رجه الله
 والصحيح انه لا نكر لان احدا وان حل قدر من العاد لا تسعي عن رجه الله تعالى وقد روى عن النبي صلى الله
 عليه وسلم انه قال لا تدخل الجنة أحد عمله الا رجه الله قبل ولا أت بارسل الله تعالى ولا أنا الا أن يعمدني الله
 رجهه دل عليه انه حار قوله اللهم صل على محمد والصلا ر الله رجه ثم الصلا على النبي صلى الله عليه وسلم
 في الصلا لسبب يعرض عندنا بل هي سهه مصعبه وبعد السابقي فرص لا يجوز الصلا بدوها وهي اللهم
 صل على محمد وقوله في فرصه الصلا في الاولى ولان واجه بقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه
 و طلق الامر للعرضه وقال صلى الله عليه وسلم لا صلا لمن لم يصل على في صلاه واسما روميا من حدب اس
 مسعود وعبد الله من عمر و من اماض رضى الله عنهم ان النبي صلى الله عليه وسلم حكم بتمام الصلا عند الععود
 قدر السهيم من عرض صراط الصلا على النبي صلى الله عليه وسلم ولا حقه في الآله لان المراد بها السبب بل لعل
 مار وناوروى عن عمر واسمه ودرصى الله عنهم ما لا الصلا على النبي صلى الله عليه وسلم سهه في الصلا
 على ان الامر المطلق لا نه صي التكرار بل يعضى الفعل من واحد ووقال السكري من استحسان الصلا
 على النبي صلى الله عليه وسلم فرص العزم كالحج وليس في الآلهه من حاله الله لا والحديث جود على بي
 السكال لقوله صلى الله عليه وسلم لا صلا لحار المسعد الا في المسعود بقول وأما الصلا على النبي صلى الله عليه
 وسلم في عرجاله الصلا فقد كان السكري يقول انه اقر به على كل العاقل في العمر من واحد وقال الطحاوي
 كلباد كرى أو مع اسمه يحب وجه قول السكري ما ذكرنا ان الامر المطلق لا نه صي التكرار فاذا امسك من
 في الصلا أو في عرجاله العرضه عنه كان ط فرص الحج بالحج من واحد وجهه ما ذكر الطحاوي ان سبب
 وجوب الصلا هو ان كرى أو المعامع والحكم مسكر مسكر التكرار السبب كاسكر وجوب الصلا والصوم وعبرهما
 من العبادات مسكر رأسا وأما ما بينه واجب أو سهه فاما التسهيل القعد الاولى فواجب استحسانا وقال
 القاص أن حقه الاسر وسهيه سهه وهذا أو رباني العاص لان ذكر التسهيل أدنى ربه من القعد ألا ترى ان
 القعد الآخر لما كانت فرصا كانت القرا وبها واجهه فالقعد الاولى لما كانت واجبه يجب أن يكون القرا
 بها سهه لا يراعى طائ رسهه والصحيح انه واجب فان محمد اوجب بخود السهو وبكره ساهنا ولا نه لا يجب الا

ابرل الواحد على ما ذكرنا تقدم وكذا في القعدة الاحمر عبد ابي لوركة عمدا لا مصلحه ولكن يكون
 مسأله ولو ركعها وان لم يسهلها وعبد الثاني فرض حتى لا يجوز الصلاه فيه وقد ذكرنا المسأله في
 تقدم وأما سنده فهو الاحكام روى عن ابي سعود انه قال أرى مع محمد بن الامام وعبد ميا السند
 ولا به من بائنا والآصل في الأسمه والادعاه هو الاحكام وهل سمرنا منه اذا انتهى الى قوله أسند
 لانه الا انه قال بعض صاحب الاسرار انه روى عنه السند وهو الوضع وقال بعضهم سمرنا محمد بن
 في كتاب المسحه حد ماعن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان سمرنا مسحه فعمل مثل ما فعل النبي صلى الله عليه وسلم
 وسلم وصح ماسحه وهو قول ابي حمزه ومولاهم كيف سمرنا أهل المدينه بعد بلان وحسن وسمر
 بالمسحه وذكرنا انه أبو جعفر محمد بن ابي عبد الله الحضر والضرر ويجل الوسطى ع الامام وسمرنا
 وقال ان النبي صلى الله عليه وسلم هكذا كان يفعل رواه أعلم وأما بنو عبد الله من الصغار
 وهو التسليم فالتكليم في مسحه التسليم وورد وكعبه وحكه وقد ذكرنا هذا تقدم وهما يدكر سن التسليم فما
 أن سندهما التسليم عن الحسن لما روى من الأحاديث بل ان الحسن فصل على السند وكان السند هو الأول ولو سلم
 أولاً عن سار أو سلم بنا وجهه وروى الحسن عن أبي حمزه انه قد سلم عن سار يسلم عن عمه ولا بعد
 التسليم عن سار ولو سلم لنا وجهه سلم بعد ذلك عن سار ومما ان صالح بن يحيى الوضوء في التسليم وسلم
 عن عمه حتى يرى بياض حذو الأيمن وعن سار حتى يرى بياض حذو الأيسر لما روى عن ابي سعود ان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يحول وجهه في التسليم الا ان حتى يرى بياض حذو الأيمن أو حذو الأيسر
 ولا يكون ذلك الا بعد التسليم ومما ان يحجر بالتسليم ان كان اماماً لا التسليم ثم يركع من الصلاه
 فلا بد من الاعلام ومما ان سلم معار بالتسليم الامام ان كان بعد في رواه عن أبي حمزه كفي التكبير وروى
 رواه يسلم بعد تسليمه وهو قول أبي يوسف ومحمد بن أبي التكريم وقد مرنا في حديثه على الحديث
 الزوائد ومما ان يروي من خطابه بالتسليم ان خطابه من لا يروي خطابه لم يروعه لا يجوز ان كان اماماً أو
 مسرداً ومعدنا فان كان اماماً يروي بالتسليم الا ان يروي من خطابه من الخطفه والرجال والتسا والتسليمه الثاني
 من علي سار مهم كذا ذكر في الأصل وأورد ذكر الخطفه في الجامع الصغير من صاحبنا من طر ان في المسند رواه
 في رواه كتاب الصلاه تقدم الخطفه في السه لان السلام خطاب فسدنا بالسه الا قرب والاقرب وهم الخطفه
 الرجال ثم التسا ورواه الجامع الصغير عندهم السر في السه اسد لا بالسلام في السه وهو قوله السلام عسا
 وعلى عبد الله الصالح قد ذكرنا السر على الملاحة اذ المراد بالصلاه الملاحة وكذا في السادم في آخر الصلاه
 ومهم من ذلك ان اماماً قد كان يوصل الملاحة على السر ثم رجع فرائى تعصل السر على الملاحة وهذا
 كاه غير سنده لان الكلام كله معطوف صه على بعض بحرف الواو وان لا نوحه الترتيب ولا ان السه من عمل
 القلب وهي سظم الحقل حله بل ان رب الأريار من سلم على جماعه لا يمكن ان رب في السه فسد من الرجال على
 الصبيان ثم احبب المساح في كعبه به الخطفه ذلك عنهم يروي الكرام الكاسين واحدا عن عمه واحدا
 عن سار والصحيح انه يروي الخطفه عن عمه وعن سار ولا يروي عندنا ان ذلك لا يعرف بطر من الاحاطه
 وكذا احلوا في كعبه به الرجال والتسا قال بعضهم يروي من كل معني الصار من المؤمنين والمؤمنات لا غير
 وكان الحاكم السه يقول يروي جميع رجال العالم وسائرهم من المؤمنين والمؤمنات والاول اصح لان التسليم
 خطاب وخطاب العامة من لا يخطبه وليس يخطب من يخطبه عن سار وان كان مسرداً فعلى
 قول الاول يروي الخطفه لا غير وعلى قول الحاكم يروي الخطفه وجميع الناس اهل الاعان وأما المسند
 يسوي ما يروي الامام وروى الامام أسنان كان على عن الامام بنو هني سار وان كان على سار بنو هني
 عنه وان كان محمداً بعد ان يوسع بنو هني عنه وهكذا ذكر في بعض نسخ الجامع الصغير لان بعض فصل على

السار وروى الحسن عن ابي حنيفة انه سئل في الخا من جمعوا هكذا ذكر في بعض نسخ الجامع الصغير وهو قول
 محمد بن ابي عن الامام عن عبيد بن ابي عمير عن ابي بصير عن ابي جعفر عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل في الخا من جمعوا هكذا
 فصل في الصلاة وما فيها من ما يستحب فيها وما يكره فيها وما فيها من ما يباح فيها وما فيها من ما يكره فيها وما فيها من ما يباح فيها
 الخامسة في الصلاة وتكون من ركعتين الى اربع ركعات في كل وقت من اوقات الصلاة في كل وقت من اوقات الصلاة في كل وقت من اوقات الصلاة
 حاشا احسانا في الصلاة وما فيها من ما يستحب فيها وما يكره فيها وما فيها من ما يباح فيها وما فيها من ما يكره فيها وما فيها من ما يباح فيها
 مسجد اى موضع يجوز ولا يحد هذا الى التعظيم ثم اطلق في حديثه رحمه الله تعالى قوله وتكون من ركعتين الى اربع ركعات في كل وقت من اوقات الصلاة
 الى موضع مسجد وروى الطحاوي في شخصه فقال روى عن ابي بصير عن ابي جعفر عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل في الخا من جمعوا هكذا
 الركوع الى ركعتين او اربع ركعات في كل وقت من اوقات الصلاة في كل وقت من اوقات الصلاة في كل وقت من اوقات الصلاة
 وجوزع وروى في بعض الاحكام ان الله تعالى حين امر الملائكة بالصلاة امرهم كذلك وراى بعضهم عند
 التسليم الاولى على كتفه الايمن وعند التسليم الثانية على كتفه الايسر ولا يرفع رأسه ولا يخطئه لانه في ركعة
 منه العن وهي الطلوع الى المصعد فعلى الجسوع وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه سئل في الخا من جمعوا هكذا
 يدسح الخار اى يطأ على رأسه ولا يمسح على راسه ولا يمسح على راسه ولا يمسح على راسه ولا يمسح على راسه ولا يمسح على راسه ولا يمسح على راسه
 روى ان ابي صلى الله عليه وسلم رأى رجلا يصلي في الصلاة فقال له ما هذا الوضوء فله لم يسمع حواره
 ولا يرفع أصابعه لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لم يرفع يده عن الصلاة الا اذا كان في الصلاة
 لا يرفع أصابعه لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لم يرفع يده عن الصلاة الا اذا كان في الصلاة
 يده على حاشيها لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه سئل في الخا من جمعوا هكذا
 السار وروى ان السلف لما هموا بالصلاة لم يمسحوا بالركعة الاولى ولا بالركعة الثانية ولا بالركعة الثالثة ولا بالركعة الرابعة
 اولى وعن حاشيها عمل اليهود وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لم يمسحوا بالركعة الاولى ولا بالركعة الثانية ولا بالركعة الثالثة ولا بالركعة الرابعة
 الحصى الا ان سئل في الخا من جمعوا هكذا وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لم يمسحوا بالركعة الاولى ولا بالركعة الثانية ولا بالركعة الثالثة ولا بالركعة الرابعة
 سئل في الخا من جمعوا هكذا وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لم يمسحوا بالركعة الاولى ولا بالركعة الثانية ولا بالركعة الثالثة ولا بالركعة الرابعة
 الحصى حمله من ماله فانه سود الحنيفة الا انه رخص من واحد اذا كان الحصى لا يمسح به من السجود فاحسبه
 الى السجود المسنون وهو وضع الحصى في الارض او في الماء او في التراب او في الخشب او في الحجر او في التراب او في الخشب او في الحجر او في التراب او في الخشب او في الحجر
 سئل في الخا من جمعوا هكذا وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لم يمسحوا بالركعة الاولى ولا بالركعة الثانية ولا بالركعة الثالثة ولا بالركعة الرابعة
 الالقاء في الصلاة فقال له حاشيها السلف لما هموا بالصلاة لم يمسحوا بالركعة الاولى ولا بالركعة الثانية ولا بالركعة الثالثة ولا بالركعة الرابعة
 عن العن واما الطلوع عن العن عنه او سئل في الخا من جمعوا هكذا وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لم يمسحوا بالركعة الاولى ولا بالركعة الثانية ولا بالركعة الثالثة ولا بالركعة الرابعة
 حاشيها كان يلاحظ اجتماعه عن عمن عنه ولا يحد هذا الى التعظيم ثم اطلق في حديثه رحمه الله تعالى قوله وتكون من ركعتين الى اربع ركعات في كل وقت من اوقات الصلاة
 سئل في الخا من جمعوا هكذا وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لم يمسحوا بالركعة الاولى ولا بالركعة الثانية ولا بالركعة الثالثة ولا بالركعة الرابعة
 الاوما قال الكرخي هو نصف القدمين والخلوس على العن وهو عمن السلف انى سئل في الخا من جمعوا هكذا
 وقال الطحاوي هو الخلويس على الايمن ونصف الركبتين ووضع القدمين على البطن وهذا آية ما فعل الكلب
 ولا في ذلك ركعة الحنيفة المسنونة فكان يكرهوا ولا يكرهوا في ركعة واحدة لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لم يمسحوا بالركعة الاولى ولا بالركعة الثانية ولا بالركعة الثالثة ولا بالركعة الرابعة
 ان سئل في الخا من جمعوا هكذا وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لم يمسحوا بالركعة الاولى ولا بالركعة الثانية ولا بالركعة الثالثة ولا بالركعة الرابعة
 الخلويس على الركبتين او في الخلويس فكان اولى ولا يكره في حاله العن لانه مواضع الضرورة مستبعدة من
 فواعده السرع ولا يخطئ ولا يخطئ في الصلاة لانه اسراجه في الصلاة فمكره كالا يمسح على راسه ولا يمسح على راسه ولا يمسح على راسه ولا يمسح على راسه
 الجسوع فاذا عرص له سئل في الخا من جمعوا هكذا وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لم يمسحوا بالركعة الاولى ولا بالركعة الثانية ولا بالركعة الثالثة ولا بالركعة الرابعة
 عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اذا ما باحدكم في الصلاة فليطأ على راسه فليطأ على راسه فليطأ على راسه فليطأ على راسه فليطأ على راسه فليطأ على راسه فليطأ على راسه

مد علي فيه وتكر ان يعطى ما في الصلا لان النبي صلى الله عليه وسلم من عن ذلك ولا في التعطيه من
 الفرا والاد كالمسروعه ولا لهو يعطى مد فعدرك سه الدور فقال صلى الله عليه وسلم كفوا انكم في
 الصلا ولو عطا سوب بعد سبه المحوس لاهم يلعون في عبادهم البار والى صلى الله عليه وسلم من عن
 التلم في الصلا الا اذا كانت التعطيه لرفع التناوب فلا بأس به لما مروى بكر ان كف يديه لما روى عن النبي
 صلى الله عليه وسلم انه قال امر بان أسجد على سبعه أعظم وان لا يكف يديه ولا انقبس سر او لان ركبته
 وضع الدور وتكر ان يصلي ما يصاغر لما روى عن رفاعه بن رافع انه رأى الحسن بن علي رضي الله عنهما يصلي
 ما يصاغر ظل العبد فطر الله الحسن معصا فقال بالنسب رسول الله أول علي صلاته ولا تعصب ذاتي
 سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم من عن ذلك وقال ذلك كقول السطان وفي رايه بعد ان سلطان من صلا
 العبد والعصا ر سدا العرصه حول رأسه كما فعله الساء أو يجمع سر فعدرك وسر رايه وتكر ان يصلي
 معصر لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه من عن الاعصار واحلف في تسير الاعصار ومن هو ان سدا
 حوالى رأسه بالمندل وركبها منه وهو سبه ناهل الكتاب وسل هو ان يلبس سر على رأسه عند بل مصر
 كالغصن سر والغصن كرو لما ذكرنا عن حميد بن عمار انه قال لا يكون الاعصار الا بعد ب وهو
 ان يلبس بعض العمامه على رأسه ويجعل طرفا سها على وجهه كمنحرف الساء اما حل الخو والرداء وللمكبر وتكر
 ان يعص عنه في الصلا لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه من عن بعض العن في الصلا ولا في
 السبه ان يرى نصر الى موضع يصود وفي التعصب ركبته السبه ولا في كل عضو وطرف ودوح من
 هذ العباد فكذلك العن ولا روي في الصلا لما فيه من ركبته وضع الدور والخسوع وتكر ان يرب على
 حيطان المسجدا ويرب يديه على الخصى أو يحض ليقول النبي صلى الله عليه وسلم ان المصعد ليرى في العمامه كما
 يروى الخلد في البار ولا في ذلك سب لسر الناس عن الصلا في المصعد ولا في العمامه والمخاط مما سجد وطعا وادا
 عرص له ذلك سبي ان يأخذ طرف يديه وان العا في المصعد فقله ان رده روي عنه في المصعد تصح المصير
 رخص له ذلك والافضل ان لا يعمل لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم رخص في ذلك العمامه في المصعد ولا في
 طاهر في نفسه الا انه مسجدا وطعا وادا في لا يسجد ولا يودي الى السجود والرفع أولى ترها المسجدا عما يروى
 منه وتكر عدا لا في والنسج في الصلا عند أي حبه وقال أبو يوسف وشيخنا لا بأس بذلك في العرص والتطوع
 وروى عن أبي حبه انه في العرص ورخص في التطوع وذكر في الجامع الصغير قول حميد عن أبي حبه
 وجهه وفيهما العبد شجاع الله لم راي السبه في وقرا القرا وعدد النسخ خصوصاً صلا التسبيح التي
 توارها الامه ولا في حبيبه ان في العدا الدور له الدور ذلك مكرو ولا به ليس من اعمال الصلا فانقلد
 ان لم يعمل الصلا فلا اهل من أن يوجب الكراهه ولا حاحه الى العدا في الصلا فانه عكسه ان يمدح ارج الصلا
 معاد ما سراً في الصلا ومن سبها بعد ذلك المعنا المعن او بعد فعله وتكر ان يكون الامام على دكان والعموم
 اسفل منه والخلفه انه لا يخلو اما ان كان الامام على الدكان والعموم اسفل منه او كان التوم على الدكان والامام
 اسفل منهم ولا يخلو اما ان كان الامام وحده أو كان بعض العموم معه وكل ذلك لا يخلو اما ان كان في حاله الاختيار
 ارق حاله العدا ما في حاله الاحسار فان كان الامام وحده على الدكان والعموم اسفل منه بكر سوا كان المكان ونز
 فامه الرجل أو دور ذلك في طاهر الرواه وروى الطحاوي انه لا يكر ما لم يحاور العمامه لان في الارض هو طاهرا
 وصودا ولبل الارض عفو والكبر ليس يعفو فعملنا الخلفه فاقبل ما يتجاوز القامه وروى عن أبي يوسف انه اذا
 كان دون القامه لا يكر والمصحح جواب طاهر الرواه لما روى ان حميد بن العيان قام بالمندان لصلى بالناس
 على دكان خذنه سليمان التارسي فقال ما لئني أما ما أطال العهد أم سبب ما سبب رسول الله صلى الله عليه
 وسلم يقول لا عموم الامام على مكان اسر جماعه عليه اجتماعه في روايه اما علم أن اجتماعا تكرر هو ذلك فقال

بكرب حتى حدى ولا لئ ان المسكان لئى تمك الح دى عه مادون الفامه وكذا الذك ان المد كور نفع على
 المعارف وهو مادون الفامه ولا ن كبر الخلفه بين الامام والعموم مع الصحه فعملها نورب السكراهه ولا ن هذا
 صبح اهل الكتاب وان كان الامام أسئل من العموم نكر فى ظاهر الروايه وروى الطحاوى عن امتحان انه لا نكر
 ووجهه ان الموجب للكراهه النسخه باهل الكتاب فى صحتهم ولا نسخه هه الا ن مكان امامهم لا يكون أسئل من
 مكان العموم وحواب طاهر الروايه ادرب الى الصواب لان كراهه كون المسكان ارفع كان معاولا بغير النسخه
 باهل الكتاب ووجود بعض المفسد هو اختلاف المكان وهما واحد احدى الامم وهى وجود بعض المخالفه
 هذا اذا كان الامام وحده فان كان بعض الامم معه احد لمع المساجع فيه من اعبر معنى النسخه قال لا نكر وهو فاس
 روايه الطحاوى لروال معنى النسخه لان اهل الكتاب لا يشاركون الامم فى المسكان ومن اعبر وجود بعض
 المفسد قال لا نكر وهو فاس طاهر الروايه لوجود بعض المخالفه وامامى حاله العذر كفى الجمع والا عباد لا نكر
 كعبا كان لعدم اكان المرأا ونكر لامار ان عرى بنى المصلى لقول النبى صلى الله عليه وسلم لوعلم المار
 بنى المصلى ما علمه من الزور لكان ان عفى أو من خبراته من ان عرى بنى منه ولم يوف نوما أو سهر
 اوسه ولم يد كرى الكتاب من الزور واحتمل المساجع فيه قال بعضهم مدر موضع السجود وقال بعضهم
 معذور الصحن وقال بعضهم مدر موضع نصير على المار لوصلى بحسوع وقعاورا ذلك لا نكر وهو الاصح
 ونسب المصلى ان مدر المار رأى منه حتى لا عرى لا نفعه عن صلاه الماروى عن أنى سعد الخدرى أن النبى
 صلى الله عليه وسلم قال لا يقطع الصلا من ورعى فاذر واما اسطعم ولو حر لا يقطع الصلا سوا كان المار رجلا او
 امرا لماند كرى موضعه الا انه نرى ان يدفع بالنسخه او بالاسار أو الاحد بطرف نوبه من عرى مسمى ومعالجه
 سده حتى لا يفسد صلاه من الناس من قال ان لم يفع باساره حاد دفعه بالقتال فحدث أنى سعد الخدرى
 انه كان يصلى فارد ان من وان عرى بنى منه فاسار اليه فلم يفع فلما حاد صر به فى صدر صر به فعد على اسه
 فجا الى اسه لسكونا سعد فقال لم صر مابى فقال ما صر بسا انا انما صر بسا سبطا فقال لم يسمى انى
 سبطا فقال لا نى سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم قول ادا صلى أحدكم فارد ما ران عرى بنى منه فمدفعه
 فان انى ولما قاله فانه سبطا ولما قول النبى صلى الله عليه وسلم ان فى الصلا لعلنا نرى أعمال الصلا والعمال
 ليس من أعمال الصلا بل لا يجوز الا سفل به وحدث أنى نذكر فى وقت كان العمل فى الصلا مباحا ومن
 المساجع فان ان الذر رحمه والا فصل ان لا ندر الا نرى من أعمال الصلا وكذا روى امام الهندى السج
 أو مصور عن أنى حقه ان الا فصل ان ترك الذر والا مري بالذر فى الخشب لسان الرخصه كالامر بقل
 الاسود من هذا اذا لم يكن بينهم ماحيل كالا سطاويه ويحوها فاما ان كان بينهم ماحيل فلا أس بالمرور وقعاورا
 الحابل والمصعب لم يصلى فى الصحرا ان نصب بين يديه عودا أو اصبع سبأ اذا طول ذراع كى لا يحتاج
 الى الذر لقول النبى صلى الله عليه وسلم اذا صلى أحدكم فى الصحرا فليصعد بين يديه صر وروى أن العر كان
 يصلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم لم كرى فى الصحرا بين يديه فصلى المباحى قال عوى من حقه عن
 أنه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم با طحا قوه وحمرا من آدم فاحرح بلال العدر ورح رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فصلى المباحى عرو من وراها واعا فترا اذا ذراع طولادون اعشار العرص ومن
 سعى ان يكون فى علفا اصبح لقول ان سعى فبحرى من السر السهم ولا ن العرص منه المبح من المرور وما
 دون ذلك لا يندو للباطر من بعد فلا عصى وندو من السر لقوله صلى الله عليه وسلم من صلى الى سر فليدن
 مهادا لم يحد سر هل يحط بين يديه خطا حتى أو عصى عن سجده قال لا يحط بين يديه فان الخط وركه سوا لانه
 لا يندو للباطر من بعد فلا عصى ولا يحصل المفسد ومن الناس من قال يحط بين يديه خطا اما طولا منه طيل
 السر أو عرصا منه المحراب لقوله صلى الله عليه وسلم اذا صلى أحدكم فى الصحرا فليصعد بين يديه سر فان لم

بعد ما مضى من هذه خطا ولكن الحد من غير ما ورد فقام به السائري فمأخذه ولا مانع من عمل القسوس
 أو الخلق في الصلاة لأنه من قبل القلب وذلك اعظم من قبله وذلك الذي صلى الله عليه وسلم اعلموا الاسود من ركن
 كرم في الصلاة وحيا له والدمع وهذا رخص وان كان صفة صفة لا مزالا من صلواتهم من
 أعمال الصلاة حتى لو طالع معاملة كثير في صلواتهم لم يضره على ما ذكر وتكرار ما يؤمن من نفس الامام
 ما ركنوع والسجود لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا تادروني بالركوع والسجود فان قلت تكتب
 ولو سجد طرازا لم يتركه الامام في الركوع ادى سجدته أم لا لا يجر به ذلك من انه لو لم يركع في ركوعه وسلم تسجد
 صلاة لا لا امدا عار عن المشاركة والمشاركة ولم يوجب في الركوع وان ساركة الامام في ذلك الركوع أحرأ عبدا
 خلا من روجه فوله أن لا يسأله ما طابا والباقي ما عليه فأحد حكمه ولما ان القدر اندي وعنه المشاركة
 ركوع تام فكيف به وانما المشاركة مما قبله لا يصح له ملحق بالعدم وتكرار ركوع رأسه من الركوع
 والسجود قبل الامام لقوله صلى الله عليه وسلم انما حصل الامام له يومه فلا يحسنوا عليه وتكرار ان سجد
 في غير حال القيام لأنه صلى الله عليه وسلم هي عن الغرض في الركوع والسجود وقال ما للركوع
 فقط وأما الركوع وأما السجود فأكبر الله تعالى فانه من ان اصحابكم وتكرار الصبح في الصلاة
 ليس من أعمال الصلاة ولا ضرور فيه بخلاف الشمس فان ضرور وهل يصلح الا بالصبح فان لم يكن
 مسموحا لا يصح وان كان مسموحا فقد في قول أبي حنيفة وجنود كرام المسئلة في بيان ما بعد الصلاة وتكرار
 لمن أتى الامام وهو ركنع ان ركع دون الصف وان حاق القوس لما روي عن أبي بكر انه دخل المسجد فوجد
 النبي صلى الله عليه وسلم في الركوع فذكر كدخل المسجد ودبره كما حتى انصت فالتصوف فلهذا اخرج
 الذي صلى الله عليه وسلم قال له راد الله حر صا ولا مدولا به لا يجوز ان يركع من الكراهة من ان يصل بالصبح
 فصاح الى النبي في الصلاة وانه قد صلى الصلاة في الاصل حتى قال بعض المساح ان من سجد خطو لا يستد
 صلاته وان من سجد خطو من سجد وعنده بعضهم لا يستد كما كان لان المسجد في حكم مكان واحد
 لكن لا اقل من التكرار وانما اسم الصلاة في الموضع الذي ركع فيه فيكون معه ما خلفه الصبح وحده ربه
 مكره لقوله عليه الصلاة والسلام لا صلاة لمسجد خلف الصبح وأدى أحوال التي هي في الكمال الصلاة
 معراج خلف الصبح انما سكر اذا وجد روجه في الصف فاما اذا لم يجد فلا تكرار لان الحال حال العذر وانما سكر
 الا ترى انما لو كانت امرأ يحب سجدتها ان يوم خلف الصف لان محاذها بالرحل وسجد صلاة الرجل وحب
 الافراد للضرور وبني اذا لم يجد روجه ان طر من دخل المسجد لم يخطب معه خلف الصف فان لم يجد احبها
 وحاق قوس الركعة حديث من الصف الى نفسه من روى عنه علماء وحسن الخلق لسجدته لا يصح عليه فان لم يجد
 بعد حين دخل الصف بمحذا الامام قال محمد بن يوم من ادرك القوم وكوبا أن أتى وعليه السكبة والوفاء
 ولا محل في الصلاة حتى صل الى الصف ما ادرك مع الامام صلى بالسكبة والوفاء وما به نصي وأصله ذلك الذي
 صلى الله عليه وسلم اذ سم الصلاة فأبوا وأتم عسولا وأتوا هو وأتم بعسول عاكب بالسكبة والوفاء ما
 أدركهم فصلا وما فكم فاصوا وتكرار لمصلي المكتوبه أن مد على سبي الامم عذر لان الاصل لا يجعل بانقام
 ورك الصبح في العذر به لا يجوز الا ان عذر فكان الاصل له كبروها الا من عذر ولو فعل حارب صلاته لو جرد
 اصل القيام وهل تكرار ذلك لمصلي التطوع لم يذكر في الاصل واحباب المساح فيه قال به هم لا مانع لان ربه
 القيام في التطوع حاتم عذر عذر فالحلال به أولى وقال به هم يكرار لما روي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى
 سجدا عذورا في المسجد قال لمن هذا قيل لعلاءه صلى الله عليه وسلم بالليل اذا أعساك بالليل صلى الله عليه وسلم تصلي
 فلا به بالليل اذا أعساك بتم ولا في الاعمال بعض التعم والتعم ولا يصح لله صلى الله عليه وسلم ان لا يسأله ذلك من غير
 عذر وتكرار السجد في الصلاة واحد لم يثبت ذكر الكرخي أن سجد القوس هو ان يجعل يديه على رأسه أو على

كتبه و يرسل أطراف من جوانبه اذالم يكن عليه سراويل و روى عن الاسود و ابن ابراهيم النخعي انه قال لا السدل
 بكر سوا كان عليه قميص أو لم يكن و روى الملقى عن أبي يوسف عن أبي حنيفة أنه نكر السدل على القميص وعلى
 الارار و قال لا يصنع أهل الكتاب فان كان السدل بدون السراويل فكراهه لاحمال كما ان العور عبد الله بن كعب
 و المعهودان كان مع الارارة كراهه لاحتل النساء أهل الكتاب و قال مالك لا بأس به كعبا كان و قال الساجي ان
 كان السدل نكر و الا فلا و الصحيح منه ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سمى من السدل من عر
 فصل و نكر لسه الصفا و احل في سره هاذ كراكر حتى هو أن يجمع طرق ثوبه و يخرجها من تحت إحدى يديه
 على إحدى كتفه اذالم يكن عليه سراويل و اعماكر لانه لا يوضع انكشاف العور و يجدر حجه الله فصل بين
 الاصطباغ و لسه الصفا فقال اعماكر لسه الصفا اذالم يكن عليه ارار فان كان عاراراه و اصطباغ لانه
 يدخل طريق ثوبه تحت إحدى يديه و هو مكبر و لا يلبس أهل الكبر و ذكر من أهل النخعي أن لسه الصفا أن
 باسم الثوب على جميع يديه من المني الى الركبتين و انه مكبر و لا يلبس ثوبه لسه السدل و لا بأس أن يصلي في ثوب واحد
 يوسعه أو في قميص واحد و الخ لانه ان اللبس في الصلاة يلبس ثوب واحد و ليس مكبر و ليس حار
 و ليس مكبر أما المكبر فهو أن يصلي في ثوبه أو ثوبين فصل و ارار و رد و عمامه كذا ذكر الله ابو جعفر
 الهذلي في عر سار و انه عن أصحابنا و قال محمد بن الحسن المصنف للرجل أن يصلي في ثوبين ارار و رد لان يحصل
 سر العور و ان يجمعوا أو اللبس الحار لا كراهه فهو أن يصلي في ثوب واحد و يوسعه أو قميص واحد لانه
 حصل به سر العور و أصل الر به الا أنه لم يتم الر به و اصله ما روى عن علي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سدل
 من الصلاة في ثوب واحد و قال أبو بكر محمد بن أسرار الخوارزمي على الحسكة و هي أن كل واحد لا يحد ثوبين
 و هذا كله اذا كان الثوب صفة الا نصف ما تحته فان كان رد و ما تحت ما يحته لا يجوز لأن عور به مكسوفه من حسب
 الملقى قال النبي صلى الله عليه وسلم ان الله الكسائب العار ما لم يدكر في طاهر الرواية أن القميص الواحد
 اذا كان محلول الحار و الر رهل يجوز الصلاة فيه ذكر ان يصنع قميص على محمول الارار و ليس عليه ارار انه
 ان كان محسوبا لثوب رآى عور نفسه من ربه لم يجز صلا به و ان كان تحت ثوبين لم يجر عور به حار و روى
 عن محمد بن حنبل في عر رواه الاصول ان كان محال لثوب رآى عور به عر رآى عور به من عر يكاف
 فسدب صلا به و ان كان محال لثوب رآى عور لا يجر عور على عور به الا يكف فسدب صلا به ما عده كاه سرط
 سر العور في حق عر لاقى حق منه و عن داود الطائفي انه قال ان كان الرجل حذفت اللحية لم يجز له
 يجر عور على عور به اذا نظر من عر يكف فسدب صلا به العور في حق نفسه و سر العور عن نفسه
 و عن عر سرط الخوارزمي ان كان كماله حذو لانه لا يجر عور على عور به الا يكف و لا يكون مكسوف
 العور و أما اللبس المكبر فهو أن يصلي في ارار واحد و سراويل واحد ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم
 انه سمى ان يصلي الرجل في ثوب واحد ليس على عاقبه منه مني و لا سر العور ان حصل فلم يحصل الر به و قد
 قال الله تعالى يا بني آدم خذوا زينةكم عند كل مسجد و روى أن رجلا سأل عبد الله بن عمر عن الصلاة في ثوب واحد
 فقال أرا سألوا رسول الله في حاجة كتب من طه في ثوب واحد فقال لا فقال الله أحسن ان تلبس له و روى الحسن بن
 أبي حنيفة أن الصلاة في ارار واحد فعل أهل الحنابلة و في ثوبين و سجدوا على عر الحنابلة و في ارار و رد من أحل
 الكرام هذا الذي ذكرنا في حق الرجل فاما المرأة فليس عليها ثوبان في الروايات كلها و روى عن ابن جابر
 فان صلب في ثوب واحد و سجد به حرم اذا صر به رآه أو سجد حذو أو سجد الوضوء و الكعبين و ان كان
 مني عمامة الوضوء و الكعبين منها مكسوف و ان كان فلتا حار و ان كان كبر الا يجوز و سجد كماله الفاضل بينهما
 ان سأل الله تعالى و هذا في حق الرجل فاما المرأة اذا صلب مكسوف الرأس يجوز لأن رأسها ليس بعور و لا بأس بان
 عجب منهم ان الرب سجد ما فرغ من صلا به و ان لم يخلو في ثوبه فلو قطع الصلاة في هذا الحاله لا يكره فلا

لا نكر احوال فعله والاولى وأما قبل الفراغ من الأركان فبعد كرفي وإنه في سماعه قال سب ذلك مسج
 حبه فعل أن صرح قال لا أكرهه من سماعه من هم من هذه المقتضى في الكراهة وحل كنه لا داخله في قوله
 أكر وكذا كرفي أكر أي حبه وفي اختلاف أي حبه وإن أكر أي ووجه ما روي عن ابن عباس أن النبي
 صلى الله عليه وسلم كان يسمع العزى من حبه في الصلاة وأما كان فعل ذلك لأنه كان يورده فكذلكها ومنهم من
 قال كنه لا يورده عن قوله أكر فكأنه قال هل يسمع فقال لا يسمعه ثم ابتدأ الكلام فقال أكر ليدل على أنه يورده
 هنا في نوادر عن محمد أنه نكر فعلى هذا يحتاج إلى الفرق بين المسح قبل الفراغ من الأركان وبين المسح بعد
 الفراغ منها قبل السلام والفرق أن المسح قبل الفراغ لا يحد له بمسح إلى أن يحد ما يلتحق التراب بحبه فاما
 والمسح بعد الفراغ من الأركان فيمسح ولا يحد له من أعمال الصلاة فمكر بمسحه في وجه الصلاة
 الخروج من الصلاة كسائر الأفعال بخلاف المسح بعد الفراغ من الأركان ويزيد عن النبي صلى الله عليه وسلم
 أنه قال أرفع من أمانا وعدم مساح المحبة في الصدر ومنهم من يروى أن جواب محمد بعضنا كان يركب
 لا يورده وجواب أي حبه منه في هذه الحالة والمذهب يجوز على هذه الحالة أو على المسح باليد وجواب أي
 حبه فيما إذا كان يركب المسح يورده وسئل عنه عن إذا الصلاة ومحمد ساعد في ذلك الحالة ولهذا كان الذي
 صلى الله عليه وسلم يسمع العزى عن حبه لأن الترك كان يورده وسئل عنه وروى ما نسب الإمام أن سئل
 بعد الفراغ من الصلاة وما نكر له في فعل الإمامة والله أعلم

في فصل في ما مضى الصلاة فاعلم لها أنواعها الحذب العمد قبل عام أركانها خلاف حتى يسمع
 عليه السلام وأما ما مضى الصلاة وهو الذي سعه من عزمه وهو ما خرج من يده من قول أو ما مضى أو يسمع
 أو عاب أو دم سائل من حرج أو دمل به عزمه قال أصحابنا لا بد من الصلاة وهو الذي استعانوا به في الناس
 عند هذا لا يجوز إلا ما مضى الصلاة في مواضع في شأن أصل الصلاة أنه حارم لا يوقى بيان من أن حوار
 كان حارما في شأن محل الصلاة وكيفية ما الأول ما مضى أن لا يجوز الصلاة في الأسماع حار وجه لسان أن
 الصبر عنه لا يسمع مع الحذب كذا عند مع لهواب أهله إذا الصلاة في الخلق في نواب الظاهر وبها إذا نفي كما
 لا يسمع من عز أهله لا يسمع مع عدم الأهلية فلا يسمع الصبر عنه لا يسمع عاب لانا أفعال الصلاة ولهذا تنسج
 الحذب العمد ولا يصرى الوجه عن التسليم والمسي في الصلاة ما مضى وما التي مع ما مضى في حال وجه
 الاصطفا الص والصاحح الصحاة أما الص ما روي عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ما أو
 رعت في صلاته أنصرى ويوصاوي على صلاته ما لم يمسككم وكذا روي عن ابن عباس أن عمر بن رضي الله عنهما عن
 النبي صلى الله عليه وسلم وأما اصحاح الصحابة فإن أحلما الراسدين والعبادة التلاوة وأما من ما مضى في شأن
 الصارمي رضي الله عنهم أوائل مدها وروى أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه سعه الحذب في الصدر بصرما
 وبني وعمر رضي الله عنه سعه الحذب ويوصاوي على صلاته وعلى رضي الله عنه كان يصلي خلف عثمان فرعب
 فأصرى ويوصاوي على صلاته قبل الصلاة من الصحابة رضي الله عنهم قولوا ولا ولا القياس برك الص والصاحح
 في فصل في ما مضى حرار الصلاة فيها الحذب السان فلا يجوز الصلاة في الحذب العمد لأن حوار الصلاة
 سب معدولاه عن القياس بالص والصاحح وكل ما كان في معنى المصروف وأجمع عنه بلح به
 والادلاء الحذب العمد ليس في معنى الحذب السان لوحي من أحدهما أن الحذب السان مما يلي به لسان
 فلو جعل ما مضى الصلاة لا يحد له ولا يحد في الحذب العمد لأنه لا يحد له ولا يحد في الحذب العمد
 يحتاج إلى الصلاة في الجمع والاعداد لا حرار الفصل المعلقة هما وكذا يحتاج إلى حرار فصل الصلاة حذب
 أفضل القوم خصوصاً من كان يحضر التي صلى الله عليه وسلم فلو لم يحررنا وروى عن الإمام من الصلاة
 قبل تراعه من الوضوء لقاب عليه فصله واجمع والعمد وسئل الصلاة حلبة لا يحد له على وجه لا يحد

التلاني فالمرع بقوله يجوز السا صانه فقد انفصله عنه من العوب وهو معنى للطر لحصول الخدب ن
 عرود من واحد من خلاف الخدب العمد لان محمد الخدب في الصلاة حان ولا يصح النظر وعلى هذا يخرج ما
 اذا كان به دل فمصر حتى سال او كان في موضع ركبه فاصبح من اعماد على ركبه في سجود لا يجوز
 له السا لان هذا غير له الخدب العمد وكذا اذا تكلم في الصلاة عامدا او ناسا او عملا وهما بالنس من اعمال
 الصلاة وهو كذا لا يجوز له الا لان على ذلك ياد في الصلاة فلم يكن في معنى المصوب والمجمعه عليه وكذا اذا
 حن في الصلاة أو أعني لم يمان لا يسي وان كان ذلك في معنى الخدب السابق لانه لا يصح له فمما لان اعراسهما
 في الصلاة ياد ولم يكونا في معنى ما ورد في النص والاجماع وكذا لو اصبحت السؤل على من المصلي أو نوبه أو كثر
 قدر الدرهم من وضع فاصبح فصله لا يسي على صلاته في طاهر الزاوية وروى عن أبي يوسف في غير رواية
 الاصول انه يسي وجهه الزاوية ان العاصه وصلت اليه من غير قصد فكان في معنى الخدب السابق ولان
 هذا من ما ورد في الخبر لا يورع فاصاب يده أو نوبه بحاشه فانه يورع ويسل في العاصه وهما لا يصح
 الى عمل العاصه لا عرود لما حاز السا هاله لان محور هذا أولى وجه طاهر الزاوية ان هذا النوع عملا يعلب وحده
 فلم يكن في معنى ورد النص والاجماع ولان له من عمل العاصه عن اليمين في الخدب بان يكون عليه نوبان
 فلي ما تنص من ساعته ويصلي في الآخر بخلاف الوصو فانه امر لا يندم ولو اصبحت السؤل على نوب المصلي
 فان كان أكثر من قدر الدرهم من موضع فان كان عليه نوبان إلى العاصه من ساعته ومضى على صلاته اصبحت
 واليه ان اس سئل لو حوذي من الصلاة مع العاصه لكانت قول ان هذا عملا لا يمكن العرود منه ليعقوا وان
 أدى ركبا أو كتب بعد ما يمكن من اذا ركن سئل فاصاب يده أو نوبه ان لم يكن عليه الا نوب واحد فانصرف
 ويصله لا يسي في طاهر الزاوية ولو اصابه يده من يده أو نوبه انسان بخبره فوجه أو من رجل فوجه فادما أو
 عصره فانه يعلب به ربح أو خدب آخر لا يجوز له السا في قول أبي حنبله وشيخه وقال أبو يوسف في واجمع عاروى
 ان عمر رضي الله عنه لما طعن في الخراب اسخط عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه ولو سجدت صلاته لم يفسد
 صلا القوم ولم يفسد ولا ن هذا خدب حصل من رصعه وكان كالحذب السماوي ولان الساج لم يوحده الا في
 باب التمسك بذلك سروح الدم يفسد لا يندل أحد فاسه الزاوية وجهه فوهم ان هذا الخدب حصل بضع العباد
 بخلاف الخدب السماوي وكذا هذا النوع من الخدب في الصلاة مما يندرو عنه لان الزاوية يسي عن الزاوية فلا
 يفسد عالما والا صانه خطا ياد لانه يورع حواف من الصمان فلم يكن في معنى مورد النص والاجماع ففعل فيه
 بالقماش المختص ألا ترى ان من عجز عن الصيام سبب المرض حارله اذا الصلاة فاعمد ولو عجز عن الصيام ففعل
 السر بان د انسان لم يحرله الاول ويذكر اناني كذا هذا أو ما هو له ان هذا فاصح باب التمسك يقول نعم انك من
 فتح باب المصاع حتى سال المصاع جعل ذلك مصافا الى العائنه لا بعد ما احسار السا في صلاته ولقد اخطب صمان
 الله على سائر الزاوية اذا سال الله والله أعلم ولو سجدت المنبر من السمع من احد على السطح على المصلي
 أو سجدت المنبر من السجود على المصلي أو اصابه جنس المسجود فادما احبب المصاع في معنى من حوزة السا
 بالاجماع لا يقطع ذلك عن الالساد ومهم من جعل المسله على الخلاف لو وقع ذلك في حداثته وأما خدب
 عمر رضي الله عنه فمدول كان الاستخلاف قبل افساح الصلاة فاسطعفه ليعص الصلاة ألا ترى انه روى انما
 طعن قال آ فلي الكتاب من يصلي بالناس ثم قال منهم باعد الرحمن ويعلم ان هذا كلام مع السا على الصلاة
 وهاجمه الخدب لا وهم الخدب ولا ما جعل خدبا كما حتى لو علم انه لم يفسد الخدب لكنه حان أن يندر
 فالصرف قبل أن يفسد الخدب ثم سجد لا يجوز له السا في طاهر الزاوية وروى عن أبي يوسف انه يجوز وجهه قوله
 انه عجز عن المصلي فصار كالمسجد الخدب ثم انصرف وجه طاهر الزاوية انصرف وجهه عن العمل من عرود ولم
 تكن في معنى مورد المص والاجماع في أصل القياس وكذا اذا حن في الصلاة أو أعني عاصه أو نوبان مصطحعا

لا يورثها لئلا لان هذه العوارض يدور ووقعها في الصلاة فلم تكن في معنى جود النية والاحتمار وكذا المصنف اذا
 وجدنا في حلال الصلاة صاحب الخرج السال في اخرج وقت صلاه والمصنف على الاحتياط ان تصح من مذهب
 ويجوز ذلك لا يجوز له لئلا لان في هذا الموضع يظهر ان السروج في الصلاة لم يصح على ما ذكرنا ولا ينافي في معنى
 الخلد السابق في ذكر الوضوء بعد الاطلاق وكذا الوضوء بعد الصلاة لئلا ينافي في معنى الاحتياط في السجدة الاخرى
 وماذا الصلاة ومعنى الصلاة عندنا في حقه خلافا لما على ما ذكرنا في المسائل الا في غير ذلك ومنها الخلد الصريح
 لا يجوز في الخلد الكثير وهو الخلقه بان يام في الصلاة فاحتمل او يطرأ امرأ سهر أو تشكر دار لم يطرأ ولا في
 الوضوء عمل سهر ولا أعمال عمل كثير بعد الاطلاق في موضع العمود ولا في الاعمال لا يمكن الا تكسب العمود ودين
 من مواضع الصلاة وهذا السحان والتماس يجوز ربه القياس على الاستحسان الاول ومنها أن لا يعمل بعد
 الخلد من الاماكن الصلاة لئلا ينافي الخلد الا بالامان لئلا ينافي منه او كان من ضروراته فلا بد منه أو في نواته وبقائه
 وبين ذلك انما يصح الخلد ثم يكتم او احده من بعد أو وضوء أو معاً أو كل أو سراً ويجوز ذلك لا يجوز له لئلا ينافي
 لان هذا الاعمال ما هو الصلاة في الاصل لما ذكره فلا يفسد اعمارها في الضرور ولا ضرور لان لئلا ينافي
 لما ذكرنا اذا كان أو أجمعي عليه أو أحسن لئلا ينافي في كثير من مفعولها مع ذلك لو ادعى ركناً الصلاة
 مع الخلد أو يكسب قدر ما يمكن من إذا ركز لئلا ينافي في عمل كثير من أعمال الصلاة وله من ذلك وكذا لو أجمعي
 من السروج لا يحتاج اليه ولو مضى الى الوضوء فاعرف لئلا ينافي من الاثبات أو استحي من السروج ويحتاج اليه سواء
 حاربه لئلا ينافي الوضوء أمره لئلا ينافي من السروج والاعتراف والاستسقاء عند الحاجة من ضروراته الوضوء ولو
 استسقى فان كان مكسوف العمود بطل لئلا ينافي لان كف العمود من الصلاة ولئلا ينافي في حمله فان استسقى
 صب ما به صب لا يكسب عورته حاربه لئلا ينافي الاستسقاء على هذا الوجه من سائر الوضوء فكان من مائه
 ولو نوصاً لئلا ينافي ما ذكر في ظاهر الرواية ما يدل على الخوارفة في اداسه الخلد سواء ربي من عورته وحكي
 عن أبي القاسم الصفار انه لا يجوز ووجهه ان العرض سقط بالعمل من واحد فكانت الزيادة اذ حال عمل لا حاجة
 اليه في الصلاة فوجب فساد الصلاة ووجه ظاهر الرواية ان الزيادة من باب اكمال الوضوء وبه حاشاه الى اقامه
 الصلاة على وصف الكمال وذلك يحصل الوضوء على وجه الكمال فحصل الزيادة كما يحصل الاصل وهذا
 جواباً عن تكرار العمل فان عند المر الاول هي الموضع والماء والماء لئلا ينافي فاما عندنا في تكرار الاستسقاء
 فالتلاوة كما في فرض لان التلاوة والتلاوة انما هي الاولى حاربه لئلا ينافي وانما هي واحدة فحصل الكل فرضاً كما في
 اذا طال والعرا أو في كسوف أو السجود وعلى هذا اذا السجود المسح وعنه من واستسقى وان سائر من
 الوضوء حاربه لئلا ينافي ذلك من باب اكمال الوضوء فكان من وانه يحصل اكتمال الاصل ولو اتبع الصلاة
 بالوضوء ثم سعه الخلد فلم يجرعاً ثم ربي لان استسقاء الصلاة فالتلاوة عند هذا حاربه لئلا ينافي فان سمع
 وجدنا فان وجد بعدما داني معناه استعمل الصلاة وان وجد في الطريق قبل أن يقوم مقامه فالتلاوة ان
 يستعمل وقبل القياس قول محمد بن ابي اسحق ان السجود من سائر من ربه لئلا ينافي من سائر من حاربه لئلا ينافي في صلاته بعد
 صلاته كما اذا عاد في مكانه ثم وجدنا وهذا لان قدر ما مني مع ما حصل وما ذكره في حاشاه اليه فلا في وجه
 الاستحسان انه لم يردساً في الصلاة مع الخلد ولم يدخل في الصلاة هو ومصادفها فلا بد لها من سائر من سائر من
 كان محاسناً له يحصل الطهر فلا يوجب فساد الصلاة بخلاف ما اذا داني مكانه ثم وجدناه اذا عاد في مكانه وجد
 اذا سائر في الصلاة وان دل مع التعم فظهر فوجدنا انه كان محسناً من سائر من سائر من سائر من وان التعم
 ما كان طهاره فمن انه أدى سائر من الصلاة مع الخلد فسد الصلاة ثم ما ذكرنا من حوارها لا يحتاج سقاء
 اذا كان الخلد في وسط الصلاة أو في آخرها حتى لو سعه الخلد بعدما قدر السجدة الاخرى سواء ربي
 عندنا لانه يحتاج الى الخروج لمقطعة السلام التي هي واحدة أو سعه عندنا فلا بد من الطهارة وكذا لا يحتاج

الحوادث في حوار السبا سيما اذا صرف وجهه عن القبلة على علم بالحدب أو على طين به بعد ان كان في المسجد
 طاهر الزاوية حتى لو صرف وجهه عن القبلة على طين انه أحسب ثم علم انه لم يحدب وهو في المسجد رجوع وى
 فان علم بعد الخروج من المسجد لا يبي في الوجهين جميعا ووجهه انه صرف وجهه عن
 القبلة من غير عذر فهو مفسد كما ادعى خارج المسجد وكذا اذا انصرف على طين انه على عروص أو على طين انه
 على نوبه بحاسه أو كان مسميا أو رأى سرافقه ما فانصرف فانه لا يبي سوا كان في المسجد وأخرج المسجد
 وجه طاهر الزاوية ان حكم المكان لم يبدل مادام في المسجد ولا انصرف لم تكن على قصد الخروج من الصلاة وعزم
 الرخص بل لا صلاح صلا الأرى انه لو تحقق ما توهم بوصاوى على صلا فسد حكم هذا الانصراف فكانه لم
 يصرف بخلاف ما اذا خرج من المسجد ثم علم ان حكم المكان قد بدل وبخلاف له الصلا لان حال الانصراف
 ليس لا صلاح صلا لقصده الخروج عن الصلا وعزم الرخص الا يرى انه لو تحقق ما توهم لانك السبا فاسه
 الكلام والحدب العبد والله عليه وعلى هذا اذا سلم على راس الركن في ذواب الاربع ساهما على طين انه أم
 الفصل ثم بد كر حكمة وحكم الذي طين انه احسب سوا على الفصل والاحد الا ان الذي ذكرنا بد كر في العصور
 انه اذا صلى السبا فطن بعد ركعتين ام اربعه وسلم أو صلى الظهر وهو على انه صلى الجمعة أو بطل انه مسافر وسلم
 على راس الركن ان يسفل السبا والظهر وقد مر الفرق هذا اذا كان يصلي في المسجد فاما اذا كان يصلي في
 الضمرا فان كان يصلي جماعة على طين لما يهين الله الصلوة وحكم المسجد ان حيزه أو دبر أو حلقا أو منى
 أمامه وليس بين يديه ما ولا سر فقد ذكرنا اختلاف المساجد والضمير هو التعذر عوصع المصلي وان كان بين
 يديه ما أو سر فانه يبي ما لم يحاور لان السر يحمل لما دوما حكم المسجد حتى لا يباح المروءة داخل السر وماح
 خارجها وان كان يصلي وحده فقد ذكرنا موضع مفسد من الحوائط الاربع الا اذا مسى أمامه وبين يديه سر
 فعلى لدخل السر حكم المسجد المسح من سبعة الخدب ان تكلم وصوما ويسفل القبلة لخروج عن
 هذه الرخص عن

بمقتضى الكلام في محل السبا وكيفية فعله وبالله التوفيق المصلي لا يتحول اما ان كان مفردا أو معقدا أو
 اماما فان كان مفردا فانصرف ونوصافه بالخيار ان سأتتم صلاته في الموضع الذي بوصافه وان ساعد الى
 الموضع الذي أصبح الصلاة فيه لا اذا أم الصلا حسب هو فقد سلب صلاته عن المصلي لكه صلى صلا واحد
 في مكان وان عاد الى مصل فعد أدنى جمع الصلا في مكان واحد لكن مع رواد مسي فاسوى الوجهان
 قصر وقال بعض مساجد اصلي في الموضع الذي بوصافه غير حارس ولو أتى المسجد فعد صلا لانه يحمل
 رواد مسي من غير حاحه وعامه مساجد قالوا لا يفسد صلا لان المصلي الى الماء والعود الى مكان الصلا
 الحين ما سلم سرعاني الجملة وان كان مفردا فانصرف ونوصافه لم يرفع امامه من الصلا فعليه أن يود
 لا يبي حكم المفسد يعد ولو لم يعد وأتم صلاته في بيته لا يحرر له ان صلى مفردا امامه لا يصح لانعدام
 شرط الاقفا وهو اتحاد النية الا اذا كان يديه في بيته من المسجد بحيث أصبح الاقفا وان صلى مفردا في بيته
 فسد صلاته لان الاقفا في حال وجوب الاقفا فسد صلاته لان بين الصلاين تعارفا وقد روى ما كان عليه
 وهو الصلا مفردا وما أدى وهو الصلا مفردا لم يوحده ابدا بحرقه وهو بعض الصلا لا يضره مستقلا عما
 كان هو في هذا السطر ذلك وما حصل فيه بعض الصلا فلا يخرج عن كل الصلا اذا هذا القدر ثم اذا عاد
 يدي أن يسفل أولا بعضا ما مسمى به في حال ساعته بالوصو لا يلاحق فكانه حلف الامام فهو مفردا فقام
 الامام من غير رواد ومعدركونه وسجود ولا يصير ان رادا لبعض ولو تابع امامه أو لا ثم اسفل بعضا ما
 سبي به بعد سلم الامام حارب صلاته عند علمائها التلاوة حلالا وربما على ان الترتيب في افعال الصلاة الواحد
 ليس شرط عندنا وعند سطران كان قد فرغ امامه من الصلا بمحتمل ان كراني المفرد ولو بوصافه قد فرغ

الامام من صلاته ولم يذوق التامة لا بعد هذا المعنى في التامة وروى عن زرارة بعدد كرامته في المواد
وجه قول زرارة البعد الاول واحد في الصلاة ولا يجوز ترك الواجب الا لامر مرفوع كذا كان حلف الامام
فترك الامام البعد وقام بتركها المعنى موافقة للامام فيها وعلى صفة وهو القسم المكتوب في صلاته فوجد هذا
المعنى في اللاحق لان واقع الامام بعد فرائضه لا يصح حلفه الا بان يلفظ بالبعد ولان الاحق حلف الامام
تقدرا حتى يستحلفه والامام ولا يستحلفه بنفسه ولا يراقى المصاحبة حلف الامام ولو كان حلفه بنفسه
ترك البعد متابعه للامام فكذا اذا كان حلفه تقدرا وان كان اماما مستحلفا بموصواري على صلاته والامر
في موضع الدنيا وكيفية على نحو ما ذكرنا في الحديث لانه لا يستحلف بحجوب الامامة الى الساق وصاروا
كواحد من المعصومين

فصل في الكلام في الاستحلاف في مواضع احدها في حوار الاستحلاف في الجمله والثاني في سرائر حوار
والثالث في بيان حكم الاستحلاف اما الاول فبعد احلف المصاحبة قال علماء وناجور وقال الساق في لا يجوز
ويعلى القوم وحدثنا الامام وجه قوله انه لا ولا به الامام اذ هو في نفسه غير المعصوم ولا علة الفعل الى غير
وكذا القوم لا يكون النقل واعماله الامامة لا تنقضي منهم بل يادونهم به ولم يوجب الادب الثاني لان
الافساد باكثر وهي معصومه في حق الساق بحلف الامامة الكبرى لا يحتمل من ولا كانت سببه سرما
بالتعويض والمعصية كما ثبت للوكيل والقاضي ففعل الفعل والعلل لما روى عن ابي هريرة عن النبي صلى الله
عليه وسلم انه قال اذ صلى احديكم فما اورد في صلاته فليصنع بغيره على ما علمه من ان يسبني من صلاته
وليس عرف ولم يروى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما امر بانكر من صلى الله عليه وسلم لما امر بانكر من صلى الله
عليه ان يصلي بالناس وحديث نفسه حقه حرج مادي من يابى وقد اذبح ابو بكر الصلا فلما وقع حسن رسول
الله صلى الله عليه وسلم ما حر وتقدم النبي صلى الله عليه وسلم واقترح الفراء من الموضع الذي اتمى الله ابو بكر
واعمالا حر لانه غير المعصية لكون المعصية من باب العدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال الله تعالى
يا ايها الذين آمنوا لا تقدموا بين يدي الله ورسوله وصار هذا اسلأ حتى كل امام غير من الاعمال ان آخر
وصحيف غير وعن غير رضى الله عنه انه سببه الحذب فأحر وودم من الارض فها رضى الله عنه صلى الله ولان
هم حاحه الى اعمام صلاحهم بالامام وقد اكرم الامام ذلك فاداغرض الوفا على التزم بغيره يسعى عن نذر عليه
نظرهم كلاسطل عليهم الصلا بالمسارعة واما قوله ان الامام لا ولا به فليس كذلك لانه لا به المسروعة في
هذا الصلا وان لا يصح صلاحهم الا على صلاته وان يراهم فوا به فوا لهم فاداغرض الامامة بغيره
مثل الفعل الى غير فاسه الامامة الكبرى على ان هذا من باب الخلاف لا من باب التعويض والفعل فان الثاني
يختلف الاول في نفسه صلاته كالتوارب يختلف المصاحبة من اموره واخلاقه لا يصح راقى الولايه والامر بل
سراطها لا يجوز واعمال التقدم من الامام لبعض كلاسطل بالمسارعة حتى ان لو لم يكن حلفه الا رحل واحد من
امام او لم يسه ولا فوض اليه وكذا العدم من القوم لبعض دون اتقوا من فصار كالا امامه الكبرى فان السعة
للبعض لا للفعل الا ترى ان الامام على امور لا عليكها الرعة وهي امامه الحذب وكذا هذا فان لم يصح
الامام واستخلف القوم رحلا حاز مادام الامام في المسجد لان الامام لو استخلف كان سعة القوم نظرهم كلاسطل
بطل عليهم الصلا فاداغرضوا ما يصحهم حاز كفى الامامة الكبرى لو لم يستخلف الامام غير ومات واجتمع أهل
الرأي والمسور ونصوا من صلح للامامة حاز لان الاول لو فعل فعل لهم فاعلم ان عملوا لا يصحهم لحاجتهم الى
ذلك كذا هذا ولو تقدم واحد من القوم من غير استخلاف الامام وتقدم القوم والامام في المسجد حاز لان
حاحه الى صلاته صلاته ولا طر من لها عدا مساع الامام عن الاستحلاف والقوم من التقدم الادلك ولان القوم
لما اتفقوا به فقد روى انما به مقام الاول فعل كاهم قدموا ولو قدم الامام والقوم رحل فان وصل احد

الى موضع الامامه قبل الآخر من هو الامامه وحارب سلمه وسلم راى مدى به وسدب سلم الثاني وسلا من
 ادى به لان الاول لماه دم تقدم له ولانه لتقدم بام مقام الاول وصار اماما مكل كالأول فصار الامام
 الثاني راى مدى به ردى عن صار اماما لم يقصد صلاحهم لما هم من الله وان وسدب معافا مندى
 العوم بايده ادى هو الامامه وان امدواهم ما جمعاه صهم هدار صهم بذال فان اسرب الطامان وسدب
 صلاحهم جمعا لان الامر لا يخلو اما ان يال لم يصح استعفى كل واحد من العرف من المكان العارضه طالب
 امامهم ما وسدب صلاح الكل خروج الامام الاول عن المسعد من عر حله لا يوم ولا ناهم الصلا معورس
 فى حال وجوب الامامه وانما ان الصبح تقدم كل واحد منهم بالقدم رجع العرف من الآخر عليه جعل فى حق
 كل من كان منسهم غيرهم فادبر امام كل طائفه اماما مكل كامام اكراطا من عند التعاروف وعدم
 الا واخذت تحت على امام كل طائفه ومن باعه الامامه بالآخر فان بسدوا جعلوا معورس وان وجوب
 الامامه وان امدوا ادوا صلا واحد فى حاله واحد تاملن وذلك عامل رد السرع والمجر ولو كان
 الطامان على ان اوب فان امدى جماعه العوم بايده الامام من الارجل اوز حلا ان امد بالناى بصل من
 امدى الجماعه بجمعه وصلا الآخر من امدى فاسد لام ما لما وصلا معارفه بعد ان يكون اماما من ولا يد
 من الترحيح وأمكن الترحيح بالكر بصا واعارا اما الص فقول الى على الله عليه وسلم بذال مع الجماعه
 وقوله من سددى الباروه وله كذا وجماعه حرسه والفرقه وأمالا باروه والا دلال بالامامه الكرى
 حتى قال عمر رضى الله عنه فى السورى ان الله واعلى منى وحالهم واحد فادنو وان امدى بكل امام جماعه لكن
 أحد العرف من اكبر عددا من الآخر اختلف المساحقه فالصهم سدد العرف بجمعا والله مال الامام
 لا مرحى فقال ان كل واحد منهم ما جمع بام به بصاب الجمعه فيكون الاول مساو مائلا كركما كالمده من هم
 أحدهما ما هدى والآخر ارسه وقال بعضهم حارب صلا الا كتر من ومن السادى الآخر من كفى
 الواحد والذى عليه اعهد السبح صدر الدس انو الممن واسدل موضع محمد فان جدا قال ادا دم العوم أو
 الامام رحل من فام كل واحد منهم ما طاقه حارب صلا اكراطا منى فهدا بدل على ان كل طائفه لو كانت جماعه
 رجع انصا بالكر لان اسم الطائفه فى الله مع على الواحد والا من والدلا به وما راد على ذلك قال الله تعالى وان
 طامان من المؤمنين اتلوا ولاسل ان كل من ولو كان كرم من الملائك لخل تحت هذا الآية وقال تعالى من
 أبول عليكم من بعدا ام اسمع بما ساعدنى طائفه مسك وطائفه فداهم هم انهم ولاسل ان كل من كان جماعه
 كبر وكداد كرمه فى العرا كبر ان امر عسكر فى دار الحرب فالص ما مسك بسى فله طائفه مسك رخل
 بروس فان الامام بصل له من ذلك على قدر ما رى حتى انه لو اعلى نصف ما رى أو أكثر ان كان الروس عسر
 ورأى الامام أن يعطى سعه من ذلك لهذا الرخل كان له ذلك ومن ان اسم الطائفه تبع على الجماعه ورجح بالكر
 لما من والله تعالى أعلم هذا اذا كان خلف الامام الذى هو الخلدن اسان أو اكرو فادنا كل حله رخل
 واحد صار اماما بنوى الامامه اولم سوفام فى مكان الامام اولم نعم ودمه الامام اولم نعمه لان عدم من واحد من
 أعوم للامامه مال بدمه او بدمه حتى يصب الامامه للأول كان يحكم ان عارض وعدم رجع العرف على
 العصف وهما لا يمارس منى هو لخاصه الى انما صله على الصلحه وصلاحه للامامه حتى ان الامام الاول
 لو افسد صلاه على نفسه لا يفسد صلا هذا الثانى والثانى لو افسد صلاه على نفسه فسد صلا الاول لان
 الاول صارى حكم المصدى الثانى وفساد صلا المصدى لا يورق فساد صلا الامام لفساد صلا الامام ارق
 فساد صلا المصدى ودخل فى صلاه الثانى لان الامامه تحولت الى على ما ذكرنا وروى الحسن عن أنى حسه
 أبدا أحد الامام ولم يكن معه الا رخل واحد فوجدنا فى المسعد فوصا قال بسم صلاه بعد الثانى لانه
 من للامامه نفس الصراة بصل الامامه الى وان كان معه جماعه فوصا فى المسعد فادنا الى مكان الامامه

وصلى لان الاما لا يحول عنه الى غيره مما لا خلاف ولم يوجد من ما روى القديس
 من احب الثاني سائر اقسام اما انما من احب انك راسك من حرمه ما روى في احد هذه
 صلا الاول والثاني لان الثاني اما انما صار الاول الى غيره من حرمه ما روى في الاول
 اصححه لا يري - وبه عرفت وقد عرفت من الاول والثاني انما بهما شرح عن المسئلة في
 هذا الاداء فحرمه وهو احاد البعده وان كل من المشرق - وحواحلها في المسئلة في البعده
 اما من سرح الحاحه لم يندى الى صلاته في المذكور في الاحاسه تكون في حلاله ولورج احدها
 فدخل السرح من سرح الثالث حرم صلاتهم لان الرابع صار اما ما لم يندى ولورج الاول والثاني
 احدهما صار هو الامام وان لم يندى حتى سرح الثالث من المسئلة صلا من سلا ان احدهما يصير اما
 في سرح من سرح الترخ في اسباب اما ما قد سرح من المسئلة سرح صحة الامام وهو انما قد
 قد عرفت ما

في فصل في واما سرح في حوار الاسطر في ان كل ما هو سرح حوار الاسطر
 حتى لا يورج احب البعد والكلام في به وسائر فواض الصلا كما لا يخور الى ما مع هذا الاسطر
 الاسطر يكون الثمام ولا مقام للصلا مع هذا الاسطر في سرح ولورج الامام من المراسم فاصح
 حاري قول في حقه وان يورج وقد لا يورج وتسد صلا من به فو لهما ان حوار الاسطر في حكم
 من على خلاف القياس بالنسب وانه ورد في الحديث الثاني ان الذي هو باب الورد في واحصر في اعراض
 لغير ذلك في الوارد في لا تكون وارداها وصار كذا في والطوبى والاحكام في الصلا انه مع الاسطر
 كذا في ولا في حقه اما حوار الاسطر فيهما بالنسب الخاص لا بالاسطر في الحاد وهو قد سري
 بكر وصلى الله عليه انه كان صلى بالنسب بحاجه ما من رسول الله صلى الله عليه وسلم في من به اني ما به فوجد
 صلى الله عليه وسلم حقه من المسئلة في احسن الصديق رسول الله صلى الله عليه وسلم في سرح المراسم
 واندم الى صلى الله عليه وسلم واما الصلا ولولم تكن حارها فعل ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم ولما في
 تكون حار الامام هو الاصل فيكون قدور ومما ان يكون الاسطر في سرح روح الامام من المسئلة في
 لورج عن المسئلة في ان سرح حوار في سرح القوم اما ان او سرح احدهم في صلا القوم فاصح لا ما حقت
 مكان الامام والقوم في سرح الامام في سرح حوار في سرح القوم اما ان او سرح احدهم في سرح القوم
 كما كان لا بما سرح عن الامام في سرح حوار في سرح القوم اما ان او سرح احدهم في سرح القوم
 وكما اما الحقه فلا سرح واما الحكم فلا ان كان خارج المسئلة في سرح في سرح في المسئلة في سرح
 الصوف في سرح لا يورج في سرح ما اذا كان في سرح المسئلة في سرح حوار في سرح حوار في سرح حوار
 الامام في المسئلة في ان سرح الصوف في سرح حوار في سرح حوار في سرح حوار في سرح حوار
 المسئلة في سرح حوار في سرح حوار في سرح حوار في سرح حوار في سرح حوار في سرح حوار
 ان يحصل الامام في سرح حوار في سرح حوار في سرح حوار في سرح حوار في سرح حوار في سرح حوار
 الامام او سرح القوم في سرح حوار في سرح حوار في سرح حوار في سرح حوار في سرح حوار في سرح حوار
 واما القديس في سرح حوار في سرح حوار في سرح حوار في سرح حوار في سرح حوار في سرح حوار
 في الاصل وقد كرا الطحاوي ان صلاه في سرح حوار في سرح حوار في سرح حوار في سرح حوار
 صلاه اولي رد كرا نوصعه ان صلاه في سرح حوار في سرح حوار في سرح حوار في سرح حوار
 الحاد في سرح حوار في سرح حوار في سرح حوار في سرح حوار في سرح حوار في سرح حوار
 المسئلة في سرح حوار في سرح حوار في سرح حوار في سرح حوار في سرح حوار في سرح حوار

الامام رحلا من الصفوف اثاره لا يصح عندهما وعند اصح وجه قول محمد بن واضح الله موفى لمحاكم
 المسند الا ترى انه لو صلى في الصغرى حارسا خلفه بالمجاور الصغرى جعل الكل مكانا واحدا ولم يمان
 البعد عنه فله حقه وحكمه في الاصل الا انه اعطى لمحاكم الاتحاد اذا كانت الله ورفعه بالله وحده حتى
 الخارج من المسند حاصه لضروره الحاجة الى الاداء فلا يظهر الاتحاد حتى غير الا ترى ان الامام لو كثر يوم
 اجمعه وحده في المسند وكثر القوم يسكن خارج المسند لم يبعد الجمعه واذا ظهر حكم الله في الصفوف غير
 المسند لم يصح الاستغفار هذا اذا كان يصلي في المسند فان كان يصلي في الصغرى فمجاور الصغرى غير
 الخروج من المسند ان يصلي على غيره او على سائر اوله فان مسمى امامه وليس بنده سر فان حاور مقدار
 الله وفي اتى حلقه اعطى له حكم الخروج سدا فيه وهكذا روى عن ابي يوسف وعندنا منهم اذا حاور موضع
 سجود وان كان بنده سر على لداخل السر حكم المسند له امر ومما أن يكون المقدم سالما للاخلاق حتى
 لو اشد له محبة اوج اشد بصلاته وصلا القوم كذا ذكر في كتاب الصلوات في باب الحديث لان الحديث
 لا يصلح حلقه فكان اسعاه بالاستغفار من لا يصلح له عمله كمن الناس من أعمال الصلوات فكان اعراضا
 عن الصلوات فسد بصلاته وسد بصلاته القوم بعد اذ صلاته ولان الامام لما حلقه بنده في يومه ومضى صار هو
 بمعدنه صار القوم ايضا عند بنده والافساد بالحديث والحديث لا يصح فسد بصلاته الامام واليوم جمعوا وهذا
 عندنا لان حديث الامام اذا من القوم سدا العراغ من الله لا يصلحهم فسد عندنا في حال الاستغفار
 وعندنا انما اذا افسدوا به العلم بكونه محمدا لا يصح الا فسادا وادام بصلاته وانهم علموا به فالعراغ بصلاتهم بانه
 فكيف في حال الاستغفار وقد كرموا المسئلة وهذا قد ورد كذا في دوري في مرجعته صراحتا في ما يدل على ان
 استغفار الحديث يصح حتى لا يفسد بصلاته فانه قال ادوم الامام رحلا والمقدم على عروصه فلم يعم مقامه سوى
 ان يوم الناس حتى قدم عصر صبح الاستغفار ولو لم تكن أهلا للاخلاق لم يصح استغفاره غير وانسب صلا
 الامام باستغفاره لا يصلح للاخلاق فسد بصلاته القوم وحده لا يصح استغفار المقدم غير ووجه ان المقدم
 من أهل الامامة في الحلقه واعمال البعد لمكان الحديث بصلاته غير له امر الامام والاول اصح لما ذكرنا وكذلك
 لو قدم بصلاته بصلاته بصلاته القوم لان الصلوات لا يصلح حلقه للامام في الفرض كالاصل في الصلوات لا يمان
 في الفرائض وهذا على أصلنا ايضا فانه لا يجوز ان هذا البالغ بالصلوات والمسكوت به عندنا خلافا لما على ان
 افسد الممرض بالمسئل لا يصح عندهما وعند اصح وجه من بصلاته وكذلك ان قدم الامام الحديث بصلاته بصلاته
 بصلاتهم جميعا من الرجال والنساء والامام والمقدم وقال في فرض صلا المدم وليس حار واعمال بصلاته الرجال
 وجه قوله ان المرأة تصلح لامامة النساء في الحلقه واعمال لا يصلح لامامة الرجال كافي الا اذا ولبان المرأة لا يصلح
 لامامة الرجال قال صلى الله عليه وسلم لم أخروهن من حساب امرهن الله وصار باستغفاره انما امر صاع الصلوات
 بصلاته بصلاته بصلاته القوم بعد اذ صلاته لان الامامة لم يكرهه انما غير وكذلك لو قدم الامام أو العاري
 أو المرمي وقال في فرض الامام اذا قرأ في الاولين فاستغفرت أماني الاخر من لا يفسد بصلاتهم لا سوا حال القاري
 والاممي في الاخرين لا بد في فرض العرا في الاولين والصحيح انه يفسد بصلاتهم لان الله خلاف من لا يصلح
 اماما عمل كبره ليس من أعمال الله لا بصلاته بصلاته بصلاتهم بصلاته وكذلك ان استغفاره بعد ما قد
 ونرا بصدقه أي حقه وهي من المسائل التي عسر به وبعض من اجتاحتها لا يفسد بالاجماع لو حوذا الصبح
 منه ههنا وهو الاستغفار الآن ما ذهب أي حقه في هذه المسائل على هذا الاصل غير سنده على ما ذكرنا في
 كتاب الطهارة في فصل النعم والاصل في باب الاستغفار ان كل من يصح افساد الامام به يصلح حلقه والا فلا
 ولو كان الامام مما فاجد من موصوفا لان افساد المصمم بالموصى يصح بلاحلاف ولو قدمه م وحده
 الامام الم والمدا بصلاته وحده لان الامامة بحول من الى الثاني وصار هو الواحد من اليوم بصلاته

لا يفتي في صلاة غير وإن كان الإمام الأول سوجاً أو غلبه صعباً أو جرحاً أو علة ما لم يفت صلته وصلاته
 الأول والعوم جملان الإمامة يتحولت إليه وصار الأول كواحد من المحدثين وهو صلته صلته الإمام يفتي في
 صلته القوم ولو قدمه سبواً أو الأول الإمام المحدث أن يفت صلته مذكراً - وقاله أو يفت على الإمام يفت
 وهو يفت على الله عليه وسلم من مذهبنا أو على غيره من مذهبنا أو يفت صلته مذكراً أو يفت صلته مذكراً
 ومع هذا لو قدم المحدث حارولكن يفتي له أن لا يفت صلته مذكراً عن إتمام حكمه ما بين من الأفعال ولو تسمع
 هذا حارولاً أهل الإمامة وهو قادر على إذا الأركان وهي المصنوع من الصلاة وإذا أصبح استبصره من الصلاة
 الموضع الذي وصل إليه الإمام لا يفت صلته مذكراً أو يفت صلته مذكراً أو يفت صلته مذكراً أو يفت صلته مذكراً
 لسلامهم لا يفت صلته مذكراً أو يفت صلته مذكراً أو يفت صلته مذكراً أو يفت صلته مذكراً أو يفت صلته مذكراً
 وفتي له ولا يفت صلته مذكراً أو يفت صلته مذكراً أو يفت صلته مذكراً أو يفت صلته مذكراً أو يفت صلته مذكراً
 لأن الثاني صار إماماً مذكراً أو يفت صلته مذكراً أو يفت صلته مذكراً أو يفت صلته مذكراً أو يفت صلته مذكراً
 من هو في الصلاة التي كانت سرية منهم صار مذكراً أو يفت صلته مذكراً أو يفت صلته مذكراً أو يفت صلته مذكراً
 قبل تراخ الإمام الثاني من مذكراً أو يفت صلته مذكراً أو يفت صلته مذكراً أو يفت صلته مذكراً أو يفت صلته مذكراً
 الثاني في الزمانه فذكر التمسك به في مذكراً أو يفت صلته مذكراً أو يفت صلته مذكراً أو يفت صلته مذكراً
 المصنوع ففتي صلته مذكراً أو يفت صلته مذكراً أو يفت صلته مذكراً أو يفت صلته مذكراً أو يفت صلته مذكراً
 إذا جميع الأركان يفت صلته مذكراً أو يفت صلته مذكراً أو يفت صلته مذكراً أو يفت صلته مذكراً أو يفت صلته مذكراً
 صلاة الإمام لكن لم يفت صلته مذكراً أو يفت صلته مذكراً أو يفت صلته مذكراً أو يفت صلته مذكراً أو يفت صلته مذكراً
 فسلامهم فاسد لأن هذا المخرج من سلامهم وفتي صلته مذكراً أو يفت صلته مذكراً أو يفت صلته مذكراً أو يفت صلته مذكراً
 فإن كان قد فرغ من صلاة خلف الإمام الثاني مع القوم فصلا بأمه كبر في المذكرين وإن كان في يده لم يفت صلته
 مع الإمام الثاني في الصلاة وهو رواه أني سلمه أن صلاة فاسد وذكرني بأنه أي شخص أنه
 لا يفت صلته مذكراً أو يفت صلته مذكراً أو يفت صلته مذكراً أو يفت صلته مذكراً أو يفت صلته مذكراً
 المسويين فاسد ولو يفت في هذه الحالة فاسد صلته مذكراً أو يفت صلته مذكراً أو يفت صلته مذكراً أو يفت صلته مذكراً
 رواه أبي حنيفة أن صلاة الإمام والمسويين أعاد الصلاة في هذه الحالة فاسد صلته مذكراً أو يفت صلته مذكراً
 سلامهم فاسد فإذا جاز فاسد الصلاة فاسد الصلاة في حق صلاة الإمام الأول وهو يفت صلته مذكراً
 الصلاة في آخره لأنه لا يفت صلته مذكراً أو يفت صلته مذكراً أو يفت صلته مذكراً أو يفت صلته مذكراً أو يفت صلته مذكراً
 المخرج من صلاة فاسد الصلاة مذكراً أو يفت صلته مذكراً أو يفت صلته مذكراً أو يفت صلته مذكراً أو يفت صلته مذكراً
 الإمام الثاني لا يفت الصلاة الإمام الأول كذا هذا ولو كان يفت الصلاة الإمام المحدث كلهم مسويين فاسد
 على الإمام من الصلاة فاسد الصلاة واحد منهم لأن المصنوع صلته مذكراً أو يفت صلته مذكراً أو يفت صلته مذكراً
 إلى فاسد مذكراً أو يفت صلته مذكراً أو يفت صلته مذكراً أو يفت صلته مذكراً أو يفت صلته مذكراً
 وحداناً وإن لم يفت على الإمام من صلاة فاسد الصلاة فاسد الصلاة فاسد الصلاة فاسد الصلاة فاسد الصلاة
 في هذه الحالة ولو يفت الصلاة الإمام فاسد الصلاة فاسد الصلاة فاسد الصلاة فاسد الصلاة فاسد الصلاة
 لسواها لكن لا يفت الصلاة الإمام فاسد الصلاة فاسد الصلاة فاسد الصلاة فاسد الصلاة فاسد الصلاة
 عن اندرج على إتمام صلاة الإمام فاسد الصلاة فاسد الصلاة فاسد الصلاة فاسد الصلاة فاسد الصلاة
 وإذا تقدم من أن يفت الصلاة فاسد الصلاة فاسد الصلاة فاسد الصلاة فاسد الصلاة فاسد الصلاة
 مذكراً أو يفت الصلاة فاسد الصلاة فاسد الصلاة فاسد الصلاة فاسد الصلاة فاسد الصلاة
 مافاته أسراً عذراً وقال في هذا الموضع وجه قوله أن ما يفت الصلاة فاسد الصلاة فاسد الصلاة فاسد الصلاة

المأمور به بعد دخوله كالسوق اذا بدا مصا ما فانه قبل ان ياتبع الامام فمما أدرك معه ولما أتى جميع
 أركان الصلاة الا أنه ترك الترتيب في أفعالها والترتيب في أفعال الصلاة واجب وليس يفرص لان الترتيب لو حبس
 او ابرأه لكان مفسد فانه على الاوكان والعرض ودا حار حرى التسبيح ولا يفسد سبع مائة بل يفسد معطوع به
 الا دليل عليه ولا دليل على جعل الترتيب مفسدا سوى دليل ابرأه من الترتيب والدليل عليه انه لو ترك تسبحة
 من الركعة الاولى الى آخر صلاته لم يفسد صلاته ولو كان الترتيب في أفعال صلا واحد مفسدا لكان الترتيب مفسدا
 اذا أدرك الامام في المسجد ومعه فدل ان مراعاة الترتيب في صلا واحد ليس يفسد من تركها الا لو حبس تسبحة
 الصلاة بخلاف المسبوق لان العباد هناك ليس ترك الترتيب لئلا يجل بالنسوح أو لا يفراد بعد وجوب الافدا
 ولم يوجبها وكذا لو صلى بهم ركعة ثم ذكر ركعة الثانية فلا فصل ان وبى اليهم لينظروا حتى يعصى ذلك
 الركعة ثم صلى بهم بعد صلاته كان الامام لما صلى وان لم يزل وما سحر حتى يترك ذلك ويستم رحلاهم لم صلى بهم
 وهو افضل أيضا كافي الامام لما صلى فان لم يزل وآتم صلا الامام وهو اذا كرر ركعة ثم أحرروهم من تسليمهم حار
 أصلا إذا كرر أو لو كان الامام المحدث سافر أو حمله معقون ومساوون فقدم معصا حار ولا فصل ان لا دم
 معصا ولو دعه فالتسبيح له ان لا يقدم لان غيره أو دعه على إتمام صلا الامام فانه لا يفسد على التسليم بعد الله ود
 على رأس الركعة عرا ان يقدم مع هذا حار لانه قادر على إتمام اركان صلا الامام بالكلية وانما يفسد من الخروج
 وهو ان يركن فاذا آتم صلا الامام وتعدو التسبيح بأحر هو وقدم سافر الا انه عرا سحر عن الخروج ففسد صلا
 مسافر احدى تسليمهم فاداسلم فام هو وقعه المعصى وأتموا صلاهم وحدا كما لو لم يكن الا اول أحد على ما ذكرنا
 قبل هذا ولو معصى الامام الثاني في صلاته مع القوم حتى أتمها في صلا الا فاما كان معصا في الثانية فدر التسبيح
 الصلاة وصلا المسافر بنامه أما صلا الامام فلا لما تعدو التسبيح فقدم ما التزم بالاولى لان بحرعه
 افسد على ان يودي ركعتين مع الامام وركعتين على سبيل الانفراد ودفع لانه مفسد حتى يفسد لا يعلق
 صلاته بصلاة غيره وأما المسافرون ولا هم اتفقوا الى العمل بهذا كمال العرض دال على جمع حوار الصلاة وأما صلا
 المعصى فمفسد لانهم لما تعدو التسبيح فقدموا صلا الامام فمفسد لانهم التزموا بالامام فانه ان صلوا
 الاولى معصا به والاخرين على سبيل الانفراد فاذا افسدوا فمفسد فمفسد وان حال وجوب الانفراد وبنما
 معاصر على ما ذكرنا فالا فدا حروا عما كانوا داخلوا فيه وهو العرض فسد صلاهم المعروضة وما دخلوا
 فيه دخلوا دون الحرعه ولا مشروع بدون العرض وان لم يعدو التسبيح فسد صلاته وصلا القوم كلهم لان
 التمسك صار مفسدا حتى الامام الثاني لتكونه حار الاول فادرك التسبيح فمفسد ما هو فرض فسد صلاته
 وصلا المسافر من تركهم التسبيح المعروضة أصلا فمفسد الا الامام وفسد صلا المعصى فمفسد صلا امامهم
 بركة التسبيح المعروضة ولو ان مسافرا أم فمفسد من ومعه صلى بهم ركعة وسجد ثم أحدث فمفسد حار
 دخل في صلاته ساعد وهو سافر حار لما صلى ولا يلى له ان يفسد ولا لهذا الرجل ان يقدم لما صلى ان عرا
 المسبوق أو دعه على إتمام صلا الامام ولو قدمه مع هذا حار لما سوا حتى ان يأتى بالسجد الثاني وبنم صلا الامام
 فان سها عن الثانية وصلى ركعة وسجد ثم أحدث فمفسد حار لما سوا حتى ان يأتى بالسجد الثاني وبنم صلا الامام
 يسجد في السجد الاول ولا يلى له في الثانية الا أن يتركه فمفسد معصا والامام الثاني لا يسجد في الاول وبنم في
 الثانية واداه دون التسبيح فمفسد من أدرك اول الصلاة لتسلمهم ومعه معصا ركعتين ان كان مسافرا وان كانوا
 اذركوا اول الصلاة مكل امام في السجد الاول وبنم صلا الامام من يفسد في السجد الثانية والاصل في هذا ان
 المدرك لا ياتبع الامام لئلا يأتى بالاول فالاول والمسبوق ياتبع امامه فمفسد من يفسد في السجد الثانية والاصل في هذا ان
 هو وأصل آخر ان الامام الثاني والثالث وما من مقام الاول بهان صلاته اذا عرف هذا الاصل فمفسد الامام الاول
 لما سجد في السجد وبنم هذا الثاني في له ان يأتى بالسجد الثانية وبنم صلا الامام الاول لو بنم مقامه والاول

[illegible]

أربع ركعات لا يثبت سوى فيها عراقي الأولى وفي الأسرى هو بالخيار على ما عرفت وأما الإمام الأول فمضى
 بثلث ركعات يعرفها لا يندركه والإمام الثاني بمضى ركعتين يعرفها أيضا لأنه لا يخفى فيهما ثم مضى ركعة
 هرا لأنه مسنون في الإمام الثالث بمضى الركعة أولا يعرفها لأنه لا يخفى فيهما ثم مضى ركعتين هرا لأنه
 مسنون فيهما والإمام الرابع بمضى بثلث ركعات عراقي ركعتين هرا وفي الثالثة هو بالخيار لأنه مسنون فيهما هذا
 إذا كانت الصلاة الأربعة ومن فاما إذا كانوا يدركون مضى كل واحد منهم ركعة وحدهم أحد الركعتين ومن
 ساءوا بها الأربعة فانه يثبت الخامسة أن ينداء السجدة الأولى وساعة في الصلاة والعوم لا هم صلوا هذه
 الركعة وانتهى إلى هذه السجدة ثم سجدت الثانية وساء فيها الثاني والثالث والرابع والعوم لهذا المعنى ولا ينافيه
 الأول لأنه مضى الأول فالأول وهو ما أدى تلك الركعة عدالا إذا كان عمر مضى في الركعة الثانية وأدرك الإمام
 في السجدة الثانية فحينئذ ساء فيها ثم سجدت الثالثة وساء فيها الثالث والرابع والعوم لهذا المعنى ولا ينافيه الأول
 والثاني لأنهم يصلون الركعة الثالثة بعد ثم سجدت الرابعة وساء فيها الرابع والعوم لا هم صلوا هذه الركعة وانتهى
 إلى هذه السجدة ولا ينافيه الأول والثاني والثالث لأنهم صلوا هذه الركعة فيهم ومن الإمام الأول فمضى بثلث
 ركعات والإمام الثاني ركعتين والإمام الثالث ركعة الزاوية عرفها لأنهم يدركون أول الصلاة ثم سلم الخامسة
 وسجدت له هو والعوم معه لما مضى وكل إمام فرغ من تمام الصلاة وأدركه بانه في هذه السجدة ومن لم يدركه آخر
 سجدوا سهوا إلى آخر الصلاة على ما ذكرنا من هذا أو التصحيح أنه بعد صلواتهم لأن اختلاف من لا يصلح
 الإمامة عمل كغيره ليس من أعمال الصلاة فبعد صلواتهم فساد صلاته وكذلك بعد أن حسمه وهي من
 المسائل التي ينبغي عسره ونقص مساهمة قالوا لا ينداء لا جناح لو حذوا الجمع من هذا وهو الاختلاف إلا أن
 بنا مذهب أبي حنيفة في هذه المسائل على هذا الأصل غير مدرك كبراني كتاب الظهار في فصل النعم
 والأصل في باب الاختلاف أن كل من صح اقتضاها الإمام به صلح جلسته والأول كان الإمام معها وأحدث
 وقدم موصلا حار لا ينداء المقيم بالموصى صلح فلا خلاف ولو قدمه ثم وحده الإمام الأول لما فسدت
 صلاته وحده لأن الإمامة محمولة على الثاني وصار هو كواحد من يقوم بفساد صلاته لا يندى إلى غير وإن كان
 الإمام الأول موصلا والجلسه معهم فوسد خلفه لما فسدت صلاته وصلا الأول وصلا العوم جميعا لأن
 الإمامة بحول الله وصار الأول كواحد من المقيمين وقاد صلا الإمام يندى إلى صلا العوم ولو قدم
 سوا حار والأولى بالإمام المحدث أن يخطف مدركا لا مسوقا لأنه أدرك على تمام الصلاة وقد قال عليه الصلاة
 والسلام من ولدنا ساءنا عملا وفي ربه هو أولى منه فعدنا الله ورسوله وجماعة المؤمنين ومع هذا لو قدم
 المسوق حار ولكن يندى أن لا يقدم لأنه عارض القيام بجميع ما في من الأعمال ولو قدم مع هذا حار لأنه أهل
 للإمامة وهو قادر على إذا الأركان وهي المقصود في الصلاة فإذا صح اختلافهم في الصلاة من الموضع الذي
 وصل إليه الإمام لا ينافيه مقامه فإذا انتهى إلى السلام يخطف هذا الثاني رجلا أدرك أول الصلاة لتسلم له لأنه
 عارض السلام لما مات من عليه وصار يثبت الحرج من تمام الصلاة كائني سببه أخذت فسببه ولأنه
 اختلاف عسر فقدم مدركا لتسلم وهو وقتها ما سبق به والإمام الأول صار معه بالإمام الثاني لأن
 الثاني صار إماما فصرح الأول من الإمامة ضرور أن الصلاة الواحدة لا تكون لها إمامان وإذا لم يكن إماما وود
 بين هذين الصلاة التي كانت مشتركة بينهم صار معه ضرور فإن موصلا الأول وصلى في نفسه ما في من صلاته فإن كان
 قبل فرار الإمام الثاني من صلاته الأول فسدت صلاته وإن كان قد فرغه فصلا بانه على ما مضى ولو بعد الثاني
 في الزاوية فدر السجدة ثم فرغه فتنص وضرور ومنه الآية وكذلك إذا أحدث من جذا أو تكلم أو خرج من المسجد
 فسدت صلاته لأن الجزء الذي لا ينفقه الله هو من صلاته وقد فسدت في عليه أركان ومن باعتر المفسد : ل إذا
 جميع الأركان فسدت صلاته وصلا المفسد من أئمة السوا عسوف بنا لأن حرمان صلواتهم وإن فسدت فساد

صلاة الامام لكن لم يسمع علم من من الافعال فصلاهم بدون هذا الحر حار حكم بخوارها فاما المسويرون
 فصلاهم فاسد لان هذا الحر صلواهم وقد صدق عليهم اركان لم ود ذلك حق الامام السابق فاما الامام الا
 فان كان قد وقع من صلاته خلف الامام الثاني فصلاهم ما به كثر من المدرس وان كان في بيته ولم يدخل مع الا
 الثاني في الصلاة فله رواتب ذكر في رواية أي سلطان صلاته فاسد وذكر في رواية أي حصص ان صلا
 لا تصد وجه رواه أي سلطان وهو هو الامام كفه هو المصدق في افساد الصلاة الا ترى ان صلا المسويرون
 فاسد ولو هو هو المصدق في هذه الحالة لفسد صلاته لما الاركان عند فكذلك وجه رواه أي من
 ان صلا الامام والمسويرون عاقتفسد لان الحر الذي لافسه الله هو افسد منه من وسط صلواهم فاذن لما
 فسد الصلاة فاما هذا الحر في حق صلا الامام الاول وهو مدرك الاول الصلاة من آخر صلاته لا ياتي عماد
 اولها ياتي عماد مدرك مع الامام والاداعي به وحده ولا يكون فساد هذا الحر موحا فساد صلاته كما لو كان أي يوم
 ماركه وأدرك الامام وصلى معه الصلاة وبعد مع الامام ثم هو هو الامام السابق لا يفسد صلا الامام الاول كذا
 ولو كان من خلف المحدث كهم سوف يطران من على الامام من من الصلاة فانه يستغلف واحد منهم لا
 المسويرون يصالح خلعهم لما ينافي صلا الامام ثم يهرمون الى فضا ماسبق به من غير تسليم لما بعض اركان
 عليه وكذا القوم يعمون من غير تسليم وصالون وحدانا وان لم يسمع على الامام من من صلاته فاموا من غير
 سلخوا وانما وصلواهم وحدانا لوجوب الادراك عليهم في هذه الحالة ولو صلى الامام ركعة ثم أحدث فاسد خلف رجا
 نام من هذه الركعة وندرك اولها او كان ذهب لموصلا حرك لكن لا يسمى للامام ان دمه ولذلك الركن ان
 يفسد وان قدم يعني ان أسروا يفسد وهو غير لان غير ادرك على اتمام صلا الامام وانه يصالح الى البداية
 فان لم يفعل يفسد حار لا به فادرك على الاعمال في الجملة واذن افسد من سعى ان يسراهم لسطور وان ان صلى
 وبث نومه أو ذهانه لموصوم يصلى هم معه الصلاة لا يفسد من سعى ان صلى الاول فالاول وان لم يركب
 ولكنه اتم صلا الامام ثم قدم مدركا فسلم هم ثم قام ومضى ما فاته اسرا عند اخلا فالرر وجه قوله انه ما
 ما فاته ماركه الاولى فادرك على بعد ذلك الترتيب المأمور به وفسد صلاته كما للمسويرون اذ افسد انفسا ما فاته وسلي
 ان يصالح الامام فيما أدركه به (ولسا) انه آتى بجميع اركان الصلاة الا انه ترك الترتيب في افعالها والترتيب
 في افعال الصلاة واحد وليس عرض لان الترتيب لو يفسد فترسه لكان فله راد على الاركان والقرآن ونا
 حار بحر السج ولا يفسد سجع ما يفسد بدل معطوع لا يدل على ولا دليل على جعل الترتيب فترسا لساوي
 دليل افراس سائر الاركان والذال على لور كسعد من الركعة الاولى الى آخر صلاته لم يفسد صلاته ولو
 الترتيب في افعال صلا واحد فترسا يفسد وكذا المسويرون اذ أدرك الامام في السجود ما به فقه فدل ان مراكمة
 الترتيب في صلا واحد ليس ركن فركه الا فوجب فساد الصلاة
 فصل في واما ما من حكم الاختلاف في حكم ضرور الباقى اماما وسروح الاول عن الامام به ضروري في حكم
 المصدق بالثاني ثم اعاد بصرا الثاني اماما ويخرج الاول عن الامام به أحدا من امامه الباقى امام الاول
 سوى صلاته أو يخرج الاول عن المصدق لو استغلف رجلا وهو في المحدث عدول ولم يعم الخلفه مقامه فهو على
 امامه حتى لو كان رجل فامضى به صبح افسد ولو افسد الا وصلاحه يفسد صلاتهم جميعا لان الاول كان اماما
 واعاد يخرج عن الامام به انما هي الى غير ضرور ان الصلاة الواحد لا يصح علم الامام ان يخرج وجه عن
 المصدق ثبوت شرط صحة الا فسدا وهو انما بالصفة فاذن لم يفسد غير ولم يخرج من المصدق لم يفسد
 مفسد من اماما في نفسه كما كان وقولنا سوى صلا الامام حتى لو استغلف رجلا ما عاين فسد
 به يفسد وكما في نوى الا فسدا بالامام وان صلى بصلاحه صبح استغلفه وحارب صلواهم وقال سيرا
 الاختلاف ما على ان الا فسدا بالامام المحدث عند غير جميع ما لان ما الا فله بعد الحديث أمر

بأنه يختلف العباس والاسد ليس في معنى العباس إلا ترى أن حذف الألف مع السماع في الصلاة هذا ولا يخفى
 العباس فيها مع الابداء به أفعالها ولما كبروا في التحول في صلاة الأول والأول بعد في المسجد
 وسماه صلاته بأفع صبح الابداء وبني الألف الأول بعد صبحه الابداء على الاستحلاف أي صار الثاني بعد افعانه
 به حلقه الأول بالاستحلاف الثاني فصار مستحلفا من كان عندنا به حضور وان كان مسروفا فالأمر وان كبروا في
 أن يصل في صلاته مستحلفه لم يصرف مستحلفا بالألف الأولى في أن الإمام استخلف من ليس عنده ولم يصح
 الاستحلاف وهذا لأن الاستحلاف أمر حرجي شرطه اختلاف القياس وراعى عن ما ورد في النص والنص ورد
 في استخلاف من هو معه في معنى غير ذلك على أصل القياس وصلا هذا الثاني بمحضه لأنه أفضلهما بعد ما وصلا
 للمعروف حارج وصلا القوم فأسد لأنه لم يصح استخلاف الثاني في الأول أماما لهم وقد خرج من المسجد بعد
 صلاتهم ولا هم لما صاروا خلف الإمام الثاني صاروا خلف من ليس أمامهم ولم يركعوا الصلاة خلف من هو أمامهم وكذا
 الأمر من مسجد للصلاة ولا هم كانوا مع من بالاول فلا عكسهم أعانها مع من الثاني لأن الصلاة الواحد
 لا يردى بألفين بخلاف حلقه الإمام الأول لأنه قام مقام الأول فكان هو نفسه فكان الإمام واحدا معي وان
 كان معي صور وهما الثاني ليس بحلقه الأول لأنه لم يصح له ذلك فكان هذا إذا صلا واحد خلفا أماما من صور
 ومعنى وهذا لا يجوز وأما صلا الإمام الأول ولم يركع الثاني الكتاب وأخلف من استخلفها قالوا صهم قدس
 لأنه لما استخلفه أمدى به والألف من ليس معني الصلاة نوحا وإذا صلا وقال بعضهم لا بد له من صرح
 من المسجد من غير استخلاف والأول أصح وقد ذكر في العمود لو أن أماما أخطأ ودمر حرام آخر الصلوة في
 حرج المسجد فان نوى الثاني أن يكون أماما من ساعه حارب صلاحهم وصار الأول كواحد من القوم وان نوى
 أن يكون أماما إذا قام مقام الأول فسد صلاحهم إذا صرح الأول قبل أن يصل الثاني إلى مقامه ولو قام الثاني مقام
 الأول قبل خروجه من المسجد حارب صلاحهم والله الموفق ومنها أي من مسجد الصلاة الكلام عندنا أو سواها
 وقال الساهي كلام الناس لا يفسد الصلاة إذا كان قبله وله في الكبر قولان وأصح مما روي عن أبي هريرة أنه
 قال صلى ما رسول الله صلى الله عليه وسلم إحدى صلاة في العشي ما الظهور وأما ما صرح على رأس الركعة خرج
 سرعان القوم فقام رجل قال له دوالدي فقال يا رسول الله أفصرت الصلاة أم دسيتها فقال صلى الله عليه وسلم كل
 ذلكم يكن فقال والذي عهدت بالحق لقد كان من ذلك ثم أجلس على القوم وهم أنو نكرو وعمر رضي الله عنهما
 وقال صلى الله عليه وسلم أحق ما يقول دوالدي فقال يا رسول الله أفصرت الصلاة أم دسيتها فقال صلى الله عليه وسلم كل
 مسجد في السهو بعد السلام قال صلى الله عليه وسلم تكلم بألفان بعد أن كان أتم الصلاة ودوالدي تكلم بألفا
 فانه رجع أن الصلاة قد فصرت ورسول الله صلى الله عليه وسلم لم يستعمل الصلاة ولم يأمر دالدي ولا أنكر ولا
 عمر بالألفين وروى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال رفع عن أبي الخطأ والناس وما أسكره وأعله ولأن
 كلام الناس غير له سلام الناس وذلك لا نوحا فإذا صلا وان كان كلاما لا خطا لا آدمي ولقد يخرج بعد
 من الصلاة كذا هذا ولما روي من حديث السبا وهو قوله صلى الله عليه وسلم وليس على صلاته ما لم يسكن حور
 السبا إلى عامة التكلم فقصي أنها الجوار والنكاح وروى عن أبي سعيد رضي الله عنه أنه قال خرجنا إلى الحنيفة
 ونصنا سلم على بعض في صلاته فلما قدم رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصلاة فسلمت عليه فلم
 رد علي فأحدث ما قدم وما حدث فلما سلم قال يا أبا عبد الله تعالى يتحدث من أمر ما بنا وان بما أحدث
 أن لا تكلم في الصلاة وروى عن معاوية بن الحكم السلمي قال سلمت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فسلمت بعض القوم فسلمت رجلا لله فرماني بعض القوم بأنصارهم فسلمت وأكمل ما ماني أراكم تطرون إلى
 سررا فصر نوا أمدهم على أخذهم فسلمت بهم يسكنوني فلما فرغ النبي صلى الله عليه وسلم دعاني فوالله
 ما رأيت معلمي أحسن لها مني ولا حرجي ولكن قال إن صلاتنا هذا لا تصلح فهاهي من كلام الناس

انما هي اسديع واليه لعل وها انما في الصلح سائر مصدقلا كذا كل والسرور
 ويحدث ولها لو تكر كان معاد ولو كانتا فيهما عدوا لا سوى لله وكذا كل كل في باب الصوم
 وحديثي السديس حول على الخلية التي كان صاحبها التكميم في الصلح وهي اسديع الاسلام قد لعل لب
 السديس واما تكر وعمر رضي انه صهم بكا وافي الصلا عايدس ولم امرهم بالاسفال مع ان الكلام الله فمفسد
 لصلح بالاحماع والزع المذكور في الحديث حول على رفع الام والعاب ويحيى يقول به ولا عايدس لم السديس
 عرسد فان الصلا س مع سلام المبدق حول وهو قوله السلام لساو على عايدس الصالحين واسان دور
 العبد شار أن سبي ع انسان في كل الاحوال وفيه ان السلام بفسه عرسد صا صلا لخاصه من معنى الله
 الا انه اذا قصد به اخروج في او ان اخروج حول سدا للخرج سدا فا اكل سدا وسو على س من الله
 لم يكن السارم هو حول في او انه لم يجعل سدا للخرج حول الكلام فانه مصداق لصلح ولا ان انسان في عرسد
 الزكيات على وجود فلو حكا بخرج وجهه على الصلا ودي الى الخرح فاما الكلام فلا يعلب وجوده فاما
 فلو حكا فاعلمنا لصلح لا ودي الى الخرح فظن الاعاير انة اعلم والفتح للمعروف مصدقلا عايدس
 حسبه ومجد حول الكلام فانه ان الفتح على صريين معروض وعمر معروض وعمر المعروض مع لا سدا لصلح
 بالاحماع لا بلس كلام معروض وهو الصواب المعروض المعروض ولا على كنه الا انه بكر لسارم ا حاله انس
 من اعمال الصلا في الصلا من عرسد دور مكر و ان كل فسلح فاما المعروض مع فانه مصدقلا حول
 اني حسبه وحسدا اراده التأنيب أو ليرد وكان أبو يوسف حول أو لان اراده التأنيب بان ذلك أو ليس
 على وجه الكراهه لئس وسعده عرسد وان لم يرد به التأنيب لا عرسد ح وذل لا عرسد اراده التأنيب أو ليرد
 وجه قوله الاول انه اذا اراده التأنيب كان من كلام الناس لذلته على الصلح عرسد واذ لم يرد به التأنيب لم يكن
 من كلام الناس لعدم دلالة على الصلح فلا عرسد كانه صرح وجه قوله الاحتراس لئس من كلام الناس في الوضع فلا
 يصح من كلامهم فاقصدوا الاراد ولا ان احدا لخرجه هلس الزوائد التي يجمعها ذلك الصوم سدا والخرى الزائد
 صاحب بالعلم سبي حرف واحد وانه لئس بكلام حتى لو كانت بلاه أحرف أو أنه أو راء أو كان حرفين أو لئس
 فوجب فساد الصلا ولا يبي حسبه وحين ان الكلام في العرف اسم للخرور المطلوبة المعروفة وأدق ما يحصل به
 انتظام الخروف حرفان وقد وحدي التأنيب ولئس من شرط كون الخروف المطلوبة كلاما في العرف أن يكون
 مع هويه المعنى فان الكلام العرفي هو ان مهمل ومسهمل ولها لو تكلم بالهملاز فسدت صلاته مع ما ان التأنيب
 مفهوم المعنى لا به وضع في الله للسعد على طريق الاستعفاء حتى حرم استعمال هذا اللفظ حتى ان الان سارم ا
 لهما قوله تعالى ولا تقل لهما اف وهذا النص من اقوى الحجج فاما ان الله تعالى سمي التأنيب ولا فسلح ان كلام
 والدليل على ان الفصح كلام ما وري عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اعلام فقال له رباح حتى مر به وهو يبيع
 الارباب من موضع محدث في حاله لا مع ذل الفصح كلام وفي رواه ما علس ان يبيع في صلاته فمذنبه
 وهذا نص في الباب واما النص عرسد فانه لا صف الصلا فلا خلاف واما من عرسد فمذنبه فاختلف المساج
 فيه على قولهما قال نصهم بعسر لوجود الخروف في حروف الهملاز وقال صهم ان خرج لصد الصوت لا يفسد
 لان ذلك سبي في اذا الزك وهو اقرا على وصف الكمال وروى امام الحديث الفصح انهم معصرو النار في
 السرفدي عن الشيخ ان بكر الخروف حتى صاحب ان سلسا الخروف حتى انه قال اذا قال الفصح فسدت صلاته لا ربه
 هما وسمع وهو كمنع المسجوع ربه من ان ماد كر أبو يوسف عن المعنى عرسد فملاذ كر بان الله تعالى سدا
 فولا ولما كر بان الخروف المطلوبة المسجوع كافة للساد وان لم يكن لهما معنى مفهوما وكلمهم به بل كرس
 حروفه واما قوله ان احدا لخرجه من الخروف الزوائد فمهم هو من حسن الخروف الزوائد كنه من هذه الكلمة
 لئس هو رائد الخرفان ما هو من حسن الخروف الزوائد من كلمة لئس هو فها اراد ان ان رائد الخرفان وكذا قوله فاما ما

الغير بالصد والاراد عن صحيح بدل لسان من قال لا سمح الله من عبود وأراد به وراء القرآن ما عا به ولو
 أراد به الامتكار للعب تكفر بذلك ان مالمس من كلام الناس في الوصع محو وأن يصبر من كلامهم بالصد والاراد
 ولو أن في صلاته أو تكي فاربع بكاء فان كان ذلك من ذكر الخس أو النار لا سدا له ولا وان كان من وجع أو
 مصبه بعد هلال الاين أو الكا من ذكر الخس أو النار تكون تحو عذاب الله وألم صغاه ورجا نوابه فيكون
 عا او حاله وهذا مدح الله تعالى جلده عليه الصلا والسلام بالتأو فقال ان اراهم لاوا حلم وقال في وصع
 آثر ان اراهم لملم أو ما من لا كان كبرائا في الصلا وكان تحو رسول الله صلى الله عليه وسلم أرر
 كاز بالمرحل في الصلا وادا كان كذلك فالصوت المنبع عن مثل هذا الاين لا يكون من كلام الناس ولا يكون
 معسدا ولا ان التأو والكا من ذكر الخس أو النار يكون عبرة الصريح عنه الخس والتعود من النار وذلك عبر
 معسدا كذا هذا وادا كان ذلك من وجع أو مصبه كان من كلام الناس وكلام الناس عنه وروى عن أبي يوسف
 انه قال اذا قال آه لا بعد صلاته وان كان من وجع أو مصبه وادا قال آه بعد صلاته لان الاول أس من قبل
 الكلام بل هو سنة بالصحيح والشمس والي من قبل الكلام والحواب ماد كرا ولو عطس رجل فقال له رجل
 في الصلا رحمت الله فبذ صلاته لان سمع العاطس من كلام الناس لما رو من سمع حديث معاوية بن الحكم
 السلمي ولا به خطاب للعاطس عبرة قوله أطال الله بعا وكلام الناس معسدا للصي وان أحب يحوي من فقال
 الحمد لله أو أحبر عا سمع منه فقال سبحان الله فان لم رد جواب المحتر لم يقطع صلاته وان أراد به حواء
 قطع صلاته في حسنه وتجدد عند أبي يوسف لا يقطع وان أراد به الجواب وجه قوله ان العادل في صلاته سمع
 بالصحة أو بالنسبة لا وجه للقول لان الصفة صفة الاد كرا ولا وجه للبان لان مجرد الله عنه عا ولهما ان هذا
 القاطع لما سمع في تحيل الجواب وهم منه ذلك صار من هذا الوجه من كلام الناس وان لم يصبر من حديث
 الصفة وصل هذا خبر من قال لرجل اسمه يحيى ومن بدت كتاب موضوع يا يحيى حديث الكتاب فهو وأراد
 به الخطأ بذلك لا فراء القرآن انه اذ مسكها لا فاء او كذا اذا فعل لأصله بآي وصح من روى فقال بمرعطة
 وهو معسدا وأراد به جواب الخطأ لماد كرا كذا هذا وكذا اذا احتر بحر نسو فاستخرج ذلك فان لم رده
 حواء لم يقطع صلاته وان أراد به الجواب قطع لان في الجواب في اسرعا عا عسوى فاني مصاب ولم بد كرا خلاف
 أبي يوسف في مسله الا صرحا في الاصل والاصح انه على الاختلاف ومن سلم فرق بينهما فقال الامم صرحا
 اظهار المصنف وما صرح الصلا لاجله فاما المصنف فأنظار السكرو والصلا صرحا لاجله ولوم المصلي بآه
 فهذا كرا الخس فوقف عند هار سأل الله الخس أو بآه فهذا كرا النار فوقف عند هار وود بالله من النار
 فان كان في صلا التلوع وهو حسن اذا كان وحده لما روى عن حنيفة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ العر
 وآل عمران في صلا التل داسم بآه فهذا كرا الخس الا وقع وسأل الله تعالى وما مر بآه فهذا كرا النار الا وقع
 وود وما مر بآه فهذا مل الا وقع وشكر واما الامام في العرا من فكر له ذلك لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يعله
 في المكتوبات وكذا الامم اني نوما هذا فان من المحدثات ولا به فعل على القوم وذلك مكرو ولكن لا به سد
 صلاته لأنه ردى حسنه والجوع ر به الصلا وكذا المأموم سمع من مصاب قوله تعالى واد اوى القرآن
 فاسمعوا له وأنصتوا لعلكم ترحمون ولما سأل عن المصلي ان كان مسح وأراد به اعلامه انه في الصلا لم يقطع صلاته
 لما روى عن علي رضي الله عنه انه قال كان في رسول الله صلى الله عليه وسلم مدخلان في كل يوم بآه ما سمع
 دخلت فكتب اذا انت الب فان لم كس في الصلا فتح ا اب فدخلت وان كان في الصلا رفع صوته بالعرا
 فانصرف ولا ان المصلي يحسب الله لصاحبه لا لانه لو لم فعل ر عما يلح المسأذن حتى يسلي هو بالعلط في
 العرا فكان التصديقه صلاته فلا فم بعد وكذا اذا عرس الامام حتى مسح الما وم لا بأس به لان العصفه
 اصلاح الصلا فسطح حكم الكلام فلتحاجه الى الاصلاح ولا مسح الامام اذا قام الى الاخرين لا به لا تحو رله

الرزوع اذا كان في القيام او في المصلي لم يكن المستمع معتدا ولو رجع على المصلي انسان فهدا على وجهه ما كان كافيا
 هو المعدي به او غير فان كان غير معتد صلا المصلي سواء كان الفاعح خارج الصلاة او في صلا اخرى غير صلا
 المصلي ومعتد صلا الفاعح اتصال كان هو في الصلا لان ذلك يعلم وان كان الفاعح اذا استمع من فكاكه دور
 ماذا بعد ما قرأ منه كرى والفاعل بالفتح كانه يقول بعد ما قرأ كذا فهدى ولو صرح به لا يسكن في صلا الصلا
 فكذلك اذا كان المصلي اذا فصح على غير المصلي فهدى صلا له لو حوذا العالم في الصلا ولا في نفسه بعد ما فصح
 حوذا وهو كلام الناس موحى فاد الصلا وان كان من واحد هذا اذا فصح على المصلي عن استماع فاما
 اذا فصح عليه من غير استماع لا مستصلا به غير واحد وانما مستعد بالكره لانه يعمل ليس من أعمال الصلا
 وليس بخطاب لاحد فهدى بغير الكراهه وكسر نوح بالفتح وان كان الفاعح والمعدى به فاقبل هو فاد
 الصلا الا انما استصفا الحوذا وروى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى سورا المومنين يقول تروا انما فصح
 قال انهم يكن فيكم اني قال نعم يا رسول الله قال هلا فهدى على فقال طيب سام استصفا فقال صلى الله عليه وسلم لم
 يصح لاني اناكم وعن علي رضي الله عنه انه قال اذا استعملت الامام فاطمه وعن ابن عمر رضي الله عنهما انه قرأ
 الفاتحه في صلا المغرب ولم يد كر سور فقال فاعاد اذ لم يقرأها ولا ان المعدي مضطرا في ذلك اصابه صلا
 من العاد عند ذلك الامام المخار الى آية اخرى او لا تسفل الى الزكوع حتى انه لو فصح على الامام بعد ما تسفل
 الى آية اخرى فهدى له ان أحد الامام فهدى صلا الامام والقوم وان لم يأت أحد فهدى صلا الفاعح خاصة يعلم
 الحاحه الى الصلاه ولا يبي للمعدى أن يعجل بالفتح ولا للامام أن يوحى الى ذلك بل ركع أو مضوا الى آية أو
 سور اخرى فان لم يزل الامام ذلك وحال المعدي أن يحري على لسانه ما بعد الصلا فهدى عليه لم يزل على
 اذا استبط من الامام فاطمه وهو يعلم أي موضع الملا به لانه لا يحرج المعدي واضطر الى ذلك وهذا نص
 صاحبنا في المعدي أن سوي بالفتح على اما التلا وهو عرس مدلا وان المعدي حلق الامام من عبا
 صلا والفتح على الامام عرسه في عهده فلا يجوز له ما رخص له في عهده ما هو مهي عهده وانما نسقم هذا اذا
 كان الفتح على عوامه بعد ذلك سبي له ان سوي التلا دون العلم ولا يصح ذلك ولو قرأ المصلي المصنف
 فصلا به فاد عدا في جميعه وعدا في نوحه ومجتمعا به ونكر وقال السابق لا نكر واحدا واما روى
 ان مولى لاسه رضي الله عنها فقال له ذكر ان كان يوم الناس في مصان وكان مرأى المصنف ولا الشارح
 المصنف عدا والفر عدا وانصام المصنف الى الا لا نوح العاد الا انه يكر عهده بالآية بسبه اهل
 الكتاب والسابق قول ما ساعى التسهيم في كل سبي فاننا كل ما ناكلون لاني حصة طر من اخذها
 ان ما نوحه من حل المصنف ومطلب الاوران والطرفه أعمال كثير نسب من أعمال الصلا ولا حاحه
 الى جعلها في الصلا بعد الصلا وناس هذا الطر به انه لو كان المصنف موضوعا بين يديه وبسأله عن
 حل وقلب الاوران أو رآه ما هو مكتوب على الخراب من القرآن لا مستصلا به لعدم المعصية وهو العمل الكبير
 والطر به انما ان هذا من المصنف فيكون سلبه الا ترى ان من أخذ من المصنف سقى فلما اضار
 كالمعلم من علم وان بعد الصلا كذا هذا وقد الطر به لا نوح الفصل من ماذا كان حاملا لصاحبها
 للاوران واما اذا كان موضوعا بين يديه ولا علم للاوران واما حده ذكر وان يحصل ان عاينه ومن كان من
 اهل القري من الصحابة لم يروا ذلك هذا هو الظاهر بل ان هذا الصنيع يكره ملاحق ولو علموا بذلك
 لما مكروا من عمل المكرو في جميع شهر ومضان من عرجاحه ويحتمل ان يكون قول الراوى كان يوم الناس
 في رمضان وكان مرأى المصنف احدا عن حالتين مختلفتين اي كان يوم الناس في رمضان وكان مرأى
 المصنف في عرجاله الصلا اسعرا منه انه لم يكن يقرأ القرآن طاهر فكان يوم بعض سور القرآن دون ان
 يحتمل او كان اسعرا كل يوم ورد كل له لعلم ان يقرأ جميع القرآن في رمضان صان نسب رضى ولو كان

صلاه وقال الله ، الى سافان دعا عاقب القرآن لا بعد صلاه لانه ليس من كلام الناس وكذا لو دعا عاقبه ما في
القرآن وهو كل دعا يحصل سواله من الناس لما قلنا ولو دعا عاقب لا عيب وسواله من الناس بعد صلاه بعد ما يحس
قوله اللهم اعطني درهمًا رزقي فلاه وآسى نوبًا وأسيا ذلك وقال السافى اذا دعا في صلاه عاقب له
ان يدعو به خارج الصلاه لا تقصد صلاه واحس بعونه تعالى واسألوا الله من فضله وقوله صلى الله عليه وسلم
سألو الله حوائجكم حتى السبع لمالك والميع لقد رزقكم وص على رضى الله عنه كان يفتي في صلاه العبد يدعو
على نياوا أى عاذا ولما انما يجوز أن يحاطب به العبد وهو من كلام الناس وصفا ولم يحصل دعا وقد
جرى الخطاب وبما من العباد عاذا كذا ألا يرى ان بعضهم سأل بصادق يقول أعطني درهمًا رزقي امرأه
وكلام الناس قد ورد بعد العبد صلى الله عليه وسلم سبب العاطف كلاما بعد الصلاه في ذلك الحديث
لما حاطب الآدمي به وقد فصا حبه وان كان دعا صبه وهذا صبه من كلام الناس وان حاطب الله تعالى فكان
مبعدا عنه والكتاب والسنة يحولان على دعا لانه كلام الناس أو على خارج الصلاه وأما حديث على
رضي الله عنه فلم يرد عاذا ذلك الاحتمال حتى كتب اليه أبو موسى الاسعري أما بعد فإذا أله كتابي هذا
فاعد صلاتك وكفى الأصل أراستوا سديرا أما كان مفسدا للصلاه وان السعري ما هو ذكر الله تعالى كما
قال الشاعر * ألا تكلى ما حلا الله ناطل * ولا تكلى للرحل ان سلم على المصلي ولا المصلي أن يرد سلامه
بأمار ولا بعد ذلك أما السلام فلا يعل بطلب المصلي عن صلاته فبعضهم ما تعاله عن الخروا مدموم وأما رد
السلام بالقول والأمار فلا يرد السلام من حمله كلام الناس لما روي عن عبد الله بن مسعود أنه
لا يجوز الرد بالأسار لأن الله قال فليفت عليه فلم رد على وقال جعفر أنواع الرد ولا في الأسار ربه
سبه البدوي الكتب لوله صلى الله عليه وسلم كما هو المذكي الصلاه عبره أن دارد بالقول فسد صلاه لانه كلام
ولورده بالأسار لا يفسد لأن الله لا يفسد الصلاه ولكن يوجب الكراهه (ومما) السلام مبعدا وهو
سلام الخروج من الصلاه لانه اذا قصد به الخروج من الصلاه صار من كلام الناس لانه حاطبهم وكلام الناس
مبعد (ومما) الفهمه عامدا كان أو باسألان إليه ههه في الصلاه أحسن من الكلام ألا يرى ان بعض الوصو
والكلام لا بعض مما جعل الكلام فاطع الصلاه ولم يصل فيه من العبد والله فالفهمه أولى ومما الخروج
عن المسجد بغيره لولا ان استعمل الصلاه حال الاحتياط شرط حوار الصلاه هذا كله من الحديث العبد
والكلام والسلام والله هه والخروج من المسجد اقل سأم ذلك قول أن بعدد وتر التشهد الآخر فاما اذا بعد
قدرا التشهد ثم فعل سأم ذلك فقد أجمع أجمعنا على انه لو تكلم أو خرج من المسجد لا يفسد صلاه سوا كان
مفعدا أو اماما حله لاهون أو مسوقون وسوا أدرك الاصحون أو امام في صلاه وصلا معه أو لم يدركوا
وكذلك لو فهمه أو أحد مبعدا وهو مفرد وان كان اماما حله لاهون وسوقون فصلا الإمام بانه بلا
خلاف بين أجمعنا وصلا المسوقين فاسد في قول أن حبه وقال أبو يوسف ومحمد بانه وجهه ولو لمكان الفهمه
والحديث لم يفسد صلاه الإمام ولا بعد ان صلاه المصدي وان كان مسوقا لان صلاه المصدي أو مبدى التمسك
باصاد الإمام صلاه لا يفسد المصدي لا بعد ان المصدي فله المصدي فله المصدي الإمام ح وجود المصدي من
حبه فلا لا يفسد صلاه المصدي أولى وصار كذا تكلم أو خرج من المسجد ولا في حبه المصدي من الحديث العبد
واقفه هه من الكلام والخروج من المسجد والقرى ان حديث الإمام فساد للحر الذي لا فاه من صلاه ومبعد
ذلك الحر من صلاه ومن صلاه المسوقين إلا ان الإمام لم يسن عليه فرض فبعض الصادق حقه على الحر وقد
بى المسوقين فرض فبعضه من السأ فاما الكلام فبطل للصلاه ومصادها كذا كذا فبعض من الوجود ولا يفسد
ويخرج هذا الكلام ان الله هه والحديث العبد لاساعد من الصلاه بل هما صادان الظاهر والظاهر شرط
أهله الصلاه وصار الحديث مصادا لله فبطله مصاده شرطها والتي لا يفسد عاذا ولا يفسد ولم يفسد الصلاه

بوجود الحديث لا لا صاد بينهم ما واثقتهم الالهة فوجدوا من الصلاة لا بعد ما صا وحسب هذا الخبر
 لم يزلوا من نس باهل ولا تفتح تفتح الصادر من غير الازل واذا فقهنا الخبر من صلاة الامام فوجدنا من
 المصنفين ان صلاة من صلى على الامام فمضى بها عنه وصاد الا ان الخبر لما فقهنا من صلاة الامام فوجدنا من
 المعارف لهذا العمل العائد لا يفسر عن لاجل الافعال فمضى عاتقها الافعال فمضى وعادنا فاننا وجدنا
 هي فمضى بحر عن المصنفين فمضى صلاة الامام من صلاة الامام ومن ما به من المذكور ان يصعب العالم بدور الخبر
 العائد فاما المسنون فقد فقهنا من صلاة من صلى الخبر عن المعارف لذلك الخبر فوجدنا لا يعود الى ما يفسر
 ولم يوجد في بعض وجهه ما في من الاركان في حق المسنون فمضى صلاة بخلاف الكلام فانه ليس بعباد
 لاله ادا الصلاة بل هو صاد للصلوات نفسها ووجود الصلاة بعد الصلاة الاخر لعمه من الوجود وان افعل
 الصلاة كانت بوجه على التعدد والتكرار في الغم فعل معه غير من حقه فادانته ما هو مقاد تصلا
 لا يصور حصول حر منها فاعاد التكرار في على الغم على ما هو الاصل عندنا في المصادات وانما افعل
 الصلاة فلم يفتد الخبر عن لا يفتد خبر كان تصلا لا افعل وهذا ما ذهب هي انصار ما ذهب وانما بحر عن
 الامام لا تنهي بحر عن المسنون كالمسول من بحر عن الامام منه وبحر عن المسنون عن صفة لما ذكرنا فلم
 يصح صلاة المسنون بخلاف ما ذهب منه واما الملاحون فانه يظن ان اذركوا الامام من صلاة وصلوا معه بسلام
 ما به وان لم يذكرنا فقهنا روايات في رواية اني سلمان تصد وفي روايه اني حقه لا تصد هذا اذا كان المعارف
 في حقه حاله فعل المصلي وادام يكن فعله كالمسلم اذا وجدنا بعد ما وعدنا انفسنا الا حرا وهذا مسلم وعلم
 صعود السهو ووجدنا في الحدود فمضى صلاة عبداني حقه وطره الا استعمال وعبداني يوسف وجد صلاة ما به
 وهذا من المسائل التي عسره وقد ذكرنا ما هو ذكرنا في كتاب التلخيص في فصل العلم اى صلى بعض صلاة
 ثم سلم سور فقرأها فمضى من صلاته بسلامه فاستدل بالآخر من رول حقه في حلال الصلاة وكذا لو كان
 فارباني الاندا فمضى من صلاة من صلى امرأ فمضى امرأ فصار اما بعد صلاة وهذا قول ابي حقه وقال
 لا يصح في الوجه من جمعا وقال ابو يوسف ووجدنا في الاول ولا يصح في الثاني استحضانا وجهه قول فقرأ
 قرص الفراء في الركعتين فقط الا في ان الساري لورل اقرا في الاولين وقرأ في الاخرين آخرأ فادان
 فارباني الاندا فعدا في قرص الفراء في الاولين وبحر عنهما بعد ذلك لا يصح كقولهم مع الفراء وادانهم وقرأوا
 الاخرين فعدا في قرص الفراء فلا يصح غير عبا في الاندا كالا يصح لورل كرها وجهه ولهما ما لو استعمل
 الصلاة في الاول لحصل الادا على الوجه الاكمل فامر بالاستعمال ولو استعملها في الثاني لادى كل الصلاة
 فقرأ فكان السأ أولى ليكون مودا بعض فراء ولا في حقه ان الفراء ركن ولا سقط الاستطراد المحرصا
 كل الصلاة فادانهم على الفراء في بعضها فان السطر فظهر ان المودى لم يصح صلاة ولا بحر عن الاى لم يفتد
 للفراء بل استعمل لاجل صلاة لا عرف فادانهم صواب اقرا ان كان صلاة ولا يصح اداها ولا بحر عن فادان
 سائر الاركان والصلاة لا توجد دون اركانها فمضى ولا ان الاساس الصلوة على الاستحسان القوي عليه
 والصلاة فراء أخرى ولا يجوز ما رواه على الضعيف كالفراء ادا وحدا التوب حلال صلاة والمهم ادا وحدا
 وادان كان فارباني الاندا فعدت بحر عن لاجل الصلاة فراء وقد بحر عن اوقا عاتقهم وطره الاستعمال
 ولو امكن الاى يشارى بعد ما صلى ركعة فلفا فرع الامام فام الاى لا عام الصلاة فمضى صلاة فامدى في الناس وروى
 هو قول ابي حقه وفي الاستحسان يجوز وهو ولهما وجه الفاس اننا بالاعدا بالفراء الترم ادا هذه الصلاة
 فراء وقد بحر عن ذلك من فام الصلاة لا به بعد فمضى على فلا يكون فراء الامام فراء له بصلته صلاة وجه
 الاستحسان اننا الترم اقرا صلا لا بعدا وهو بعد فمضى على الامام لا فمضى به ولا به لوبى كان
 مودا من الصلاة فراء ولو استعمل كان مودا بحر عن فراء لا يمكن الا في الاول والى (ومها) ان كان

الدور في حلال الصلاة اذا كان كبر الا في استئثارها من راحة الخوازه كان مكسوها في الصلاة معصيا الا انه
 سقط اعتبار هذا السرط في الملبس عندنا خلافا لما في الضرور كفي دليل القياس اذ لم يكن مكان الضرر على
 ما يبينه تقدم وكذلك الحر اذا سقط ساعها في حلال الصلاة وقبضه وعطفت راسها بعمل قليل وصل أن يودي
 ركبا أن أركان الصلاة أو قل أن يحكي ذلك العذر لا يستدعي الصلاة الا المراء قد يمتثل بذلك ولا يعكف الضرر عنه
 فاما اذا مضى كذلك حتى أدبر ركبا ومكس ذلك التقصير أو عطفت من ساعها لكن بعمل كبره فسدت صلاحها
 لانعدام الضرور وكذلك الامه اداء من في سلال صلاحها وهي مكسوة الرأس فأحدث ساعها وهو على ما ذكرنا
 في الحر وكذلك المدر والمكانه وأم الولد لان رؤوس هؤلاء نسب عور على ما يعرف في كتاب الاستحسان فاذا
 أعين أحد الساع للحال لان خطاب السر بوجهه للحال الا ان من ان لها السر من الاستدلال لان راسها اذا
 صار عور بالسر وهو معصوم على الحال فكذلك ضرور الرأس عور بخلاف العاري اذا وحده كس في حلال
 الصلاة حسب بعد صلاته لان عوره ما صار عور للحال بل كان عند السرور في الصلاة الا ان السر كان قد
 سقط لعذر اذ لم يأت بالسر ان الوضوء كان ما لم يمس ذلك الوجه وعلى هذا اذا كان الرجل يضي في زار واحد
 سقط عنه في حلال الصلاة وهذا كله مذهب علماء اللابيه وهو جواب الاستحسان والقياس أن بعد صلاته
 في جمع ذلك وهو قول زفر والساق في لان سر الدور من الصل والاستئثار بعون بالاكساف وان لم يكن الا ان
 استسما الخوازه وجعلها لا يمكن التعرر عنه عقودا لما جرح وكذلك اذا حصر به الصلاة وهو عريان لا يحدوثها
 حارب صلاته لم تكن الضرور ولو كان معه ثوب يحس فقد ذكرنا فصل الجواب عنه انه ان كان ربع منه طاهرا
 لا يجوز له أن يضي عرثا ولكن يجب عليه أن يضي في ذلك الثوب لا خلاف وان كان كله نجسا فقد ذكرنا
 الاختلاف فيه بين أبي حنيفة وأبي يوسف وبين جدي في كسبه الصلاة فيما قدم ومما يخاد المراء الرجل في صلا
 مطاعه سر كان فيها سدت صلاته عند استسما والقياس أن لا يكون المخاد مفسد صلا الرجل وهو أحد
 الساقين حتى لو فاسدا مراء حلف الامام بوث صلاته وقد نوى الامام امامه الساقين حاد فسدت صلا
 عندنا وعند لا يندوجه القياس ان الفساد لا يحدوثا أن يكون نجسا سها ولا يستعمل قلب الرجل بها
 والوقوف في السهو لا وجه للقول لان المراء لا يكون احسن من الكتب والخبر ومخاد بها غير مفسد وان هذا
 المعنى يوجب المخاد في صلا لا يركن من المخاد فما عرفت مفسد الاجماع ولا يستدل الى الثاني لهذا انما
 ولان المراء يسار الرجل في هذا المعنى فسمى أن بعد صلاحها الصل ولا مستد بالاجماع والدليل عليه أن المخاد
 في صلا الخمار ومفد اللابيه غير مفسد فكذلك في سائر الصلوات وجه الاستحسان ما روى عن النبي صلى الله
 عليه وسلم أنه قال أحره من حسب أحره من الله عصب فوله حصره من الرجال أولها وسرها آخرها وحذر
 صفوف النساء آخرها وسرها أولها والاستدلال بما في الحديث من وجوب أحدهما أنه لما أمر بالآخر صار بالآخر
 برصاص فراض الصلاة ففسد تركها تأخيرها كذا في رصاص فراضها ففسد والثاني أن الامر بالتأخير أمر
 بالعدم عليها ضرور فاذ لم يضر ولم يعدم بعد فقام مقام ما لم يمس عمامة ففسد كما اذا عدم على الامام والحديث
 ورد في صلا مطاعه مسركه في غيرها على أصل القياس واعمال بعد صلاحها لان خطاب الأخير بساؤل الرجل
 وتمكده بأحره من عرثا تأخره من نفسها وبعد عليها لم تكن الأخير مرعا عليها بركه لا تكون مفسدا
 واستوى الجواب بين مخاد النالع وبين مخاد المراهمة التي يعمل الصلاة في حق فساد صلا الرجل استسما
 والقياس أن لا يفسد مخاد غير النالع لان صلاحها محلي واعمال لا يفسد صلاه وجه الاستحسان انما أمور
 بالصلا مصر وبه عليها كما ينعى به الحديث فعمل المساركة في أصل الصلاة والمساركة في أصل الصلاة يكتفي لفساد
 اذا وحده المخاد وادعى أن المخاد مفسد فعول اذا قامت في الصفه امره ففسدت صلاه رجل عن غيرها
 ورجل عن سارها ورجل حلهما بمخادها لان الواحد بمخاد هو لا البلايه ولا فساد صلاه غيره لان هؤلاء

صاروا ثلثين بها ويرى غيره ثمانية ستمائة او اكثر والتلف مسلم بين المجتاهدين ولو كانت اثنتي عشرة
 مائة من مجتاهدين المراسم تسند صلا او غيره من على علم ما ومن على سارها ومن خلفها تسند ما
 واكثر من تسند صلا على علم من على سارها ويترد عليه حديث الى آخر الصغرى ومن على
 يوسف رواه ابن درة في كتابه تسند صلا او غيره من على علم ما ومن على سارها واما من خلفها
 تسند ما وثلث تسند صلا تحسب تقرب كل على علم ومن كل على سارها وهذه حديثين بعدا من على
 رواه تسند تسند صلا رجل على علم ما وسارها صلا رجل رجل الى آخر الصغرى واكثر من تسند
 صلا رجل على علم من رجل على سارها صلا رجل رجل الى آخر الصغرى ولا خلاف في ان انا كسما
 امامنا صلا الله وفي التي خلفه وان كانوا عشر من صغرى الرواية الاولى في وصف ان صلا
 الصلا ليس لمكان الحلوة لان الحلوة اغتافق بالصلاة امام من التمس ما لم يحدوا عما به العباد
 بالمجاهدين ولم يوحى للمجاهدين الا هذا التدرج وحاشا انما ثلثه ان تسمى حكم التدرج دليل ان الامام يسمي
 الاكثر من معان حتى كالتلثة ثم حكم التدرج هنا قد احكم الالهي وجه المروي من مجتاهدين المراسم لا يحدوا ان الا
 او غيره من تسند صلا غيرهم وفي الصفة التمام انما هكذا ان تسند صلا واحد خلفه في غير الامام
 حادتهم في روا هذا الصفة او احدا لا انما صلا حكيما معاد صلا الصغرى اجمع لم يحدت عمر مودا
 ومن يروى الى رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال من كان بينه وبين الامام هرا وطريق ارفع من التمس فالصلا
 له حمل صلا التمس حاشا كثره والطريق في من الصفة الذي طين من حاشا هو وحده التمس منهم والحلوة
 بينهم وبين الامام من روى عن الصغرى الاسرى وحديث الحلوة لا يعرف كل واحد من المسند انفراد على كمله
 التسند من التمس لتسند اجمع حقه فلا يلحق بالصلاة من التمس التي هي اسم جمع فالتسند من الحلوة تسند
 التسند بالجماع لا يعرف واحدا لم يوحى لاني لا اتفق فاما التلثة من جمع حقه فالحق بصفه كلى في حق من
 صلا حاشا بينه وبين الامام وتسند صلا ثلاثة مائة الى آخر الصغرى وتسند صلا واحد من علم وواحد
 من سارها لان حال العباد بالمجاهدين لا بالحلوة ولم يوحى للمجاهدين الا هذا التدرج والله اعلم ولو ذهب حديثا
 الامام قائم به وقد روى الامام امامنا صلا الامام واقوم كلهم امامنا الامام ولو جرد المجتاهدين صلا
 مطلقه مسرعة وامامنا اليوم لم يحد صلا الامام وكان جرد من مقال الزاري يقول لا يصح اسنادها لان
 المجتاهدين اربع مائة في الصلا ولو طرأ كتاب مسجد فاذا اوردت مسجد من جهة امتهانها وهذا غير
 سند لان المجتاهدين اربع مائة في صلا مسرعة ولا تقام السركة الا بفسر وعما في صلا الامام ولم تكن المسند
 معارفا لسرعة ولا عمن السروع وان كانت مجتاهدين الامام ولم يتم به لم يحد صلا الامام لا بتمام المساركة وكذا
 اذا ما امام الامام قائم به لان امسا هاهنا يصح ولم مع المساركة وكذا انما قامت الى حقه ويوب وما آخر
 ما كان الامام في الظهر ويوم في العصر قائم به تمام لم يحد على الامام صلاه وهذا على رواه باب الحديث
 لا تم الامم سارعه في الصلا اصلا في بعض المساركة فاما على رواه باب الادان تسند صلا الامام لا تم سارعه
 سارعه في أصل السار فحدث المجتاهدين صلا مسرعة وتسند صلاه وتسند صلاه الامام وعليها
 صلا التطوع لم يحد السار بتمامه مسرعة وكذا كل الامم في الظهر وقد روى امامنا قائم به سوى التطوع
 ثم ما تبينه تسند صلا وصلا ما علم اقصى التنازع فكذلكها وقد مر من المسألة من قبل بعض مساحنا
 قالوا اطواب ما ذكر في باب الادان وأول ما ذكر في باب الحديث ان الرجل لم يسم امامها في صلا العصر فعمل
 هي في الامانة به سنة العصر غيره ما لم يسم امامها اصلا فلهذا لا يصح سارعه في صلا المطر ولو قام رجل وامرا
 ففصل ما سمعها امام لم يحد صلاه ولو كانا ذكرا أو انثى وكذا ما ما واحد باسند صلاه لان المسروق
 نعمان كل واحد منهما في حكم المعرف لا يرى ان اتقوا فمن على المسروق ولو سمع المزمع هو والسهو ولم

يسرك في صلاته ولا يكون المحاداً سد صلاته فاما المذركان فهما كامـ احلف الامام بعدد ان يسقط
 القرا عمـ ما وان سدام وحب سجد في السجود وسد وجود السجود وكم احلف الامام جمعه ووقع المساركة
 ووجد المحاد في صلاته سركه وحب سدا صلاته ومروا المرأ والجوار والكلب من يد المصلي لا قطع
 الصلا عندما هالها وقال اصحاب الزواهر قطع واحصوا عماروى انودر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال
 قطع الصلا من زور المرأ والجوار والكلب وفي بعض الروايات والكلب الاسود وقيل لا يذروا بالاسود
 غير فقال انه كل على السكلك عليكم فسال رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال الكلب الاسود
 سلطان ولما مروى عن ابي سـ داخل يدري رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا طمع الصلا من زور
 وادروا ما استطعتم وأ الحذب الذي روى عنه ردد عاشر رضى الله عنه اقام قال لعرونا روماهول أهل
 العراق قال يقولون قطع الصلا من زور المرأ والجوار والكلب فقال باهل العراق والقيان والسفان سعاد روموا
 بالكلب والجوار كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يصلي بالليل وأنا نائم من يده معرصة كاعراس الحمار وقد
 ورد في المرأ نص خاص وكذا في الجوار والكلب روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه كان يصلي في بيت ام
 سلمة فارادها عمران عن يده فاسار عليه أن وقع بوقع ثم اراد ان يربط يدها عن يده فاسار اليها ان
 في لم تقف فلما فرغ رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلاته قال امي اعلم وروى عن ام عاس رضى الله
 عنه اأ قال ربي رسول الله صلى الله عليه وسلم مع ابي الفضل على حمار في يده فورا او حذر رسول الله صلى
 الله عليه وسلم يصلي فصا والجوار من يده وفي من الروايات والكلب والجوار عن ابن يده ولودع
 المار بالتمسح أو بالاسار أو أحاط طرف يده عن يده ولا علاج لا بعد صلاته له قوله صلى الله عليه وسلم فادروا
 المستعظم وقوله اذا نابت احذركم يا في الصلا فليصبح فان النسيح للرجال والنسيح للنساء وكفى كتاب
 الصلا اذا مضى الحاربه من يد المصلي فقال سعاد الله أو أئند لصبر وهما لم يقطع صلاته وأحب الى ان لا يـ ل
 هم قال معاً اي لا يجمع بين النسيح والاسار باليد لان احدهما كفاهم من قال أي لا يفعل شيئاً
 ذلك رأوا بل قول النبي صلى الله عليه وسلم انه كان في وقت كان العمل في الصلا ما حوا منها الموب في الصلا
 والجوار والاسار وما الموب فظاهر لا به معر عن المصلي وهما أو الجوار والاسار ولا جهاد صان الظهار
 وعاء الله المانها فها بعد ان اعراضها في الصلا فادروا لمحقان عور والخص والاجاع في حوار السنا
 وهو الحذب السان وسوا كان معر دأ ومعدنا واما ما حى يسفل اليوم صلاتهم عينا وعدا الساقى يقوم اوم
 فصول وحدا كما اذا احبب الامام ومما حل الكبر الى ليس من أعمال الصلا في الصلا من عر ضرور
 فاما العليل فعرفه واحلف في الحد الفاصل من القليل والاكبر قال بعضهم الكبر ما يحتاج فيه الى استعمال
 السدس والليل ما لا يحتاج فيه الى ذلك حتى قالوا اذ ارزعه في الصلا فسدت صلاته واذا حل ارزاع لا بعد
 وقال بعضهم كل عمل لو طهر الباطر اليه من بعد لا يسلطه في عرا الصلا وهو كل عمل لو طهر اليه باطر رعا
 ليه عاشره في الصلا فهو ل وهو الاصح وعلى هذا الاصل يخرج ما اذا في صلاته في عر حاله الخوف
 أنه بعد صلاته لا به عمل كبر ليس من أعمال الصلا لما ما وكذا اذا أحد فوسا وري ما اسدب صلاته لان
 أحد العوس وتضع السهم عليه ومن حى يرى عمل كبر لا يرى أنه يحتاج فيه الى اسه حال البدن وكذا الباطر
 اليه من بعد لا يسلطه في عرا الصلا ومن أهل الادب عاونا على محمد في هذا اللهط وهو قوله وري ما اناوا
 الرى بالنفوس العاواها من يد واعاها في الرى اليه هم رى عما الارى ما والحوا عن هذا أن عر عن محمد
 علم العامه وقد وجد هذا القاطع في روى في لسانهم فاسـ حله ليكون أدرب الى فهمهم فذلك ذكر وكذا لو
 اذهن أو مسح رأسه أو حمل امرأ صبا وأرضعه لو حذر الحد العمل الكبر على العدا من فاما حمل المصلي
 بدون الارضاع فلا يوجب سدا الصلا لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي في بيته وقد حمل امامه وب

أن العاص على ما تقرر كان إذا سجد مرة واحدة أو قام مرة واحدة هذا الصنيع لم يكر منه صلى الله عليه وسلم لا به كان
 بمحاذات ذلك لعدم من يهبطها أوله السبع بالعدل أن هذا غير موجب فساد الصلاة وصلى هذا في زمانها أيضا
 لا يكر لو احدث ما لو فعل ذلك عند الحاجة أمّا بدون الحاجة فمكروه ولو صلى في وقت فمضى عن مكان كان لا يكره
 من القرا ولكن يحل ما كدرهم أو دينار أو ولو لا صلاة لا به لا يعربى في الركن ولكن يكر
 لا به موجب الإحلال بالركن حتى لو كان لا يكره لا يكره وإن كان معه من القرا فسد صلاته لا به صوت
 الركن وإن كان في وقت سكر لا يجوز صلاته لا به كل وكذلك إن كان في وقت معصية عكسها حارب صلاته عكسها
 إن كان معه عن الإحداث في الركوع أو الألفاظ على الزاحض عند الجود يكر منه عن يحصل السه
 والأفلا ولو يرى طارا يحترق لا يفسد صلاته لم يعمل وليس يكره لا به نفس من أعمال الصلاة ولو أكل أو شرب
 في الصلاة فسد صلاته ولو لم يعمل الكبر وسرا كان عامدا أو ساهوا في الصلاة والصوم حسب كان
 أو قل والشرب في الصوم بأسا غير معتدنا والآراء في التقاس أن لا يحصل في باب الصوم من المعد والسهو
 اتصال الجود في الصوم في المائل وهو ركن الكعب إلا أن أعرف هذا حاله من الصلاة ليس في هذا إلا أن الصلاة
 كبر ما شئ في حاله الصوم فلو حكما العباد يرد في الخرج بخلاف الصلاة لأن الأكل والشرب في الصلاة
 صاهبا نذرناه النذر فلم يكر في معنى مورد النص فعمل بها التقاس المحض وحرابه عمل كبر ليس من أعمال
 الصلاة الأخرى أنه لو نظر الناظر إليه لا يفسد صلاته في غير الصلاة ولو صنع الله في الصلاة فسد صلاته كذا ذكر
 محمد لأن الناظر إليه بعد لا يفسد صلاته في غير الصلاة وهذا من أن الصنيع من العبد هو العباد الناس حيث
 حكما بساد الصلاة في غير الحاجة إلى استعمال النذر أسا فلهذا استعمال الدين ولو بين بين أسا به من
 فإسماه إن كان دون أحصه لم يضر لأن ذلك النذر في حكم التسليم له أقله ولا به لا عكس التحريم عليه لا به من
 من الإنسان عاد فلو جعل مفسد الزعم الناس في الخرج ولقد لا يفسد الصوم به وإن كان فذرا لخصه فصاعدا
 فسد صلاته ولو لم يفسد أول من لم يجمع فسد جوده وهو لا يكره لا يفسد صلاته لأن ذلك غير له به
 ولقد لا يفسد وضوء وكذا المذهب حديثا في ذلك في بعض ما في ذلك من عند أملا الطعام عند العطر
 فلو جعل مفسد الذي إلى الخرج ودل الخبث والعرب في الصلاة لا يفسد ما تقول التي صلى الله عليه وسلم أملا
 الأسود ولو كرم في الصلاة وروى أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه صلى الله عليه وسلم في الصلاة فوضع عليه نعله
 وعمر حتى منه فصار من صلاته قال ثعلب الله العرب لا يفسد صلاته إلا في حاله ولا يفسد ولا يفسد به من أنه
 لا يكره أصلا لا به صلى الله عليه وسلم ما كان ليعمل المكروه خصوصاً في الصلاة ولا به يحتاج إليه الذي وكان
 موضع الضرر هذا إذا أمكنه فعل الخبث بضره واحد كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم في العترة وأما
 إذا احتاج إلى معالجه وضر باب فسد صلاته كما إذا فاق في صلاته لا به عمل كبر ليس من أعمال الصلاة وذكر
 مع الإسلام السرخسي أن الظاهر أنه لا يفسد صلاته لأن هذا عمل رخص وهو لا يفسد ناسه المسمى بعد الخبث
 والاستسقاء والبر والتوضوء هذا الذي ذكرنا من العمل الكبرائي ليس من أعمال الصلاة إذا عملها المصلي في
 الصلاة من عزمه أو في حاله الضرر فإنه لا يفسد الصلاة كجانب الخوف والله أعلم
 فصل في الكلام في حال الخوف في مواضع من سرعها بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي زمان
 ودرها وفي زمان كبرها وفي زمان سراط حواريها ما لا أول فصلا الخوف مسروعة بعد رسول الله صلى الله عليه
 وسلم في قول أن حسنه ويحمد وهو قول أن يوسع الأول وقال الحسن بن زناد لا يجوز وهو قول أن يوسع الآخر
 وأخصاؤه به تعالى وإذا كتب بهم فأدب لهم الصلاة عليهم طاعة هم مع إلا أنه حوز صلا الخوف شرط
 كون الرسول بهم وإذا خرج من الدنيا بعد من المصلحة ولا يجوز حال حياته مع ما في الماني لما فهم من
 أعمال كبر ليس من الصلاة وهي التهاون والخفي ولا يعالسى مع ما فيه إلا أن السرعة فقط أصارا الماني

[illegible]

الله و ربه و يتلوهم باراً فاجاز الصلاة مع العمل بالامر هار سول الله صلى الله عليه وسلم ولا ان ادخل عمل
 كثير من أعمال الصلاة في الصلاة مستحق الاصل الاصل هذا الاصل الا في مورد النص والنص ورد في المسمى
 لا في العمل مع ان ورد النص مع الصلاة مع المسمى لا الا اذا والاذا فوي المعنا فان نصح الاستدلال بخلاف أحد
 السلاح لا به عمل فذلك ولا في النص ورد ما حواريه ومما ان صرف ما سار ولا ركب ما انصرف الى وجه العدو
 ولوربك فسد صلاته عند ما سوا كان انصرفه ان القله الى العدو أو من العدو الى القله لان الركون عمل كبير
 وهو مما لا تصحح الله بخلاف المسمى فانه أمر لا يدمسه حتى يخط واما ان العدو وركب أحد السلاح أمر لا يدمسه
 لا ركب العدو والاستعداد للدفع ولا هم لوعه لواعي أسلحتهم علون عليهم على ما نطق به الكتاب والاصل ان
 الانسان بعدل كثير من أعمال الصلاة فيها لاجل الضرور فخصص عمل الضرور ولو كان الخوف استدولا
 بحكم الضرور عن دواهم صلوا ركعاً بالاعمال لقوله تعالى فان جمعهم فراحلا او ركعاً بانهم ان قدر وعاء في استعمال القله
 بل هم الاستعمال والا لا بخلاف الطوع اذا ما لا على الداهية حسب لارمه الاستعمال وان قدر عمله لان حالة
 العرس أصبى ألا يرى انه يجوز الاعمال في الطوع مع القدر على الدورول ولا يجوز ذلك في العرس واصلون وحدانا
 ولا يصلون جماعة ركعاً في طاهر الزوايه وقدر وى عن شجده انه حور لهم في الخوف أن يصلوا ركعاً بجماعه وقال
 أسبغ ذلك لما لواقع الصلاة بالجماعه وقد حور باله ما هو اعظم من ذلك وهو الذهاب والنحي لاسرار
 فصله الجماعه وجه طاهر الزوايه ان يجمعهم من الامام طر و يجمع ذلك بجماعه الاقدا على ما سارها مدم
 الا أن تكون الرحل مع الامام على داه واحد فصاح امداد به لعدم المانع والاعتماد بالمسمى عرسه بدلان ذلك
 أمر لا يدمسه فقط اعتماد للضرور ولا ضرور ههنا ولو صلى ركعاً والداه سار فان كان طلو فاعلا ناس به
 لان السر فعل الداه في الجمعه وانما تصاف الله وحسب المعنى ليسر فاذا احاط القدر انقطع الاضافه الله
 بخلاف ما اذا صلى ما أو ساجد بحسب لا يجوز لان ذلك فعله مع هه ولا يصح الا اذا كان في معنى مورد النص
 وليس ذلك في اعلى ما سار وان كان الزا كسب طالبا لا لا يجوز لانه لا خوف في حقه فممكن الدورول وكذلك الراحل
 اذا لم يدر على الركوع والسجود نوى اعمالاً لمكان القدر كالمص ومما أن يكون في حال معانسه العدو وحى لوصاوا
 صلا الخوف ولم يعاسوا العدو حار لا امام ولم يحرل قوم اذا صلاوا صفة الذهاب والنحي وكذا لورا واسوا داطو
 عدوا اذا هو ال لا يجوز عندنا وعند السائى يجوز صلا الكل وجه قوله ان صلا الخوف مريضه بالخوف
 وقد صلا عند الخوف فحرمهم ولما ان شرط الحوار الخوف من العدو قال الله تعالى ان جمعهم أن سكم الله كروا
 ولم يوجب الشرط الا أن صلا الامام معصيه بالخوار لا بعدم الذهاب والنحي منه بخلاف القوم فلا يحمل ذلك
 الا للضرور الخوف من العدو ولم ينعق هم الخوف من سبع عاسوا ككخوف من العدو ولا الحوار بحكم
 العدو ومدهى وانما أعلم

بما يصلح وما حكم هذه الصلوات اذا سجدت او قاسى أو قاما أو قاسى هذا الصلوات عن الجماعه
 أو عن عمله الاصلى ثم يذكر في آخر ذلك الصلوات اما اذا سجدت بحسب اعاد ما دام الوقف تاما لا ما اذا سجدت
 النصف بالعدم في وجوب الاذا في الله فصح بعد داهه بالاداء وأما اذا قاسى صلا هاهن ومما ان
 نام عنها أو سها ثم بدكرها مديروح الوقف أو استعمل عها حتى سرح الوقف بحسب عليه فصاوها والكلام
 في النصا مع في واضع في بيان أصل وجوب النصا بعد سرح الوقف وفي بيان شرائط الوجوب وفي بيان شرائط
 الحوار وفي بيان كيفية النصا اما الاول فالدليل عليه قول النبي صلى الله عليه وسلم من نام عن صلا أو سها
 فليصلها اذا ذكرها أو استمعها فان ذلك ومما في بعض الروايات لا وقف لها الا ذلك وقوله صلى الله عليه وسلم
 ما ذكرتم فصاوها ما فاتكم فاقصوا وان الاصل في العاديات للمومنه اذا قاسى عن ومما انها تقصى اذا أصبح سراط
 وجوب النصا وما يمكن فصاوها لان وجوبها في الوقف لمعنا هي فاعه بعد سرح الوقف وهي حد الزب تعالى

و تائه و بها من العبودية و سكر الدعة و بقدر الرال و الخطا التي بحرى على يد ائمة من الوجوه و امكن فيها را
 لان من حسبه امسروع خارج الوصف من حسب الاصل جملة دعوى به ما عليه و انه اعلم و اما سرا ط الخسوف
 فم اهلته الوجوه بالانصاف على هذا الادل مكا به الس في التوسع و ه اوقات الصلاة عن و بها لان بها
 الغائب ولا بد من حال و بها أن يكون من حسبها امسروا به في وقت القضا اذا القضا صرف ماله الى ما عليه
 لان ما عليه مع من نفسه فلا مع من غير و بها أن لا يكون في القضا حرج اذا الحرج مدفوع مرعا ما و حرج
 الا اذا في الوقت فليس من سرابط الوجوه و هو الصحيح لان القضا يجب استندرا كالتصليح الغائبة في الوقت و هو
 الوقت و قواب هذا المصاحبة لا يجب على الوجوه فلا يكون وجوب الا اذا سرط الوجوه القضا على ما عرفت
 في الاختلاف و اذا عرفت هذا فعول لا قضا على الصبي و المحض في زمان الصبا و الحسب لم يدم اهلته الوجوه
 ولا على الكافر لانه ليس من اهل وجوب العباد اذ الكفار غير مخاطبين بسرا ح هي عبادات عسدا فلا حرج
 عليهم بعد اللوع و الا فانه و الاسلام و الصلا في الاحاب علم من حرجا لان مد الصامد مد و الحسب اذا استعكم
 و هو الطور لمسه و لما روى و الاسلام من الكافر ما قبله لانه و احداث ما در فكان في الاحاب علمهم حرج و اما
 المعنى عليه فان انجى عليه و ما روى أو اقل يجب عليه القضا لا بعد ما الحرج و ان زاد على قوم و اسله لا و بها
 عليه لا يمتنع حرج في القضا لتسويلا العباد في حد التكرار و كذا المرص العاخر من الاعما اذا فاته من اوقات م را
 فان كان اقل من يوم وليلة أو يوم و ليلة و بها وان كان أكثر لا قضا عليه لما فاما في المعنى عليه و من المباح
 من دلي في المرص ان به نصي و ان امسروا طال لان المرص لا يجر عن فهم الخطاب بل لانه لا قضا على الصبي و الصبي ان لا
 و من بهما لان سقوط القضا عن المعنى عليه ليس ا لدم فهم الخطاب بل لانه لا قضا على الصبي و الصبي و ان
 كما ساهما ان الخطاب ل يمكن الحرج و هو وحدي في المرص و روى عن جده ان الحسب القصير عمره لا انما و ذلك
 هذا المسائل على ان صاعقه و حرج الا اذا لم يمت سرط الوجوه القضا و على هذا يخرج السوايات الغائبة في انام
 التمرين اذا قضاها في عصر انام التمرين ان به نصها فلا يكتدر لان في وقت القضا صلا مسروعه من حصن الغائبة
 و ليس فيه بغير مسروع من حسبه و هو الذي يتصور به و اما سرا ط حوار القضا جميع ما ذكرنا به سرط حوار
 الا اذا هو سرط حوار القضا الا الوقت فانه ليس القضا و من بهما بل جميع الاوقات و بهما الا لانه وقت طالع
 السمس و وقت الزوال و وقت العروب فانه لا يجوز القضا في هذه الاوقات لاسرا من سأن القضا أن يكون مثل
 الغائب و الصلا في هذه الاوقات تقع بافضه و الواجب في دمه كامل فلا يوجب الساقص و هذا عند ما و اما عند
 الثاني فصلا الفراض في هذه الاوقات خارج كمال حوار اذا الفرض مع طالع السمس و لا يجوز اذا عصر يومه
 عند معص السمس بالاحلاف و اخرج عاروي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ان من صلا او سها فليصلها
 اذا ذكرها فان ذلك و بها الا وقت فاعبر من عرف فصل بين وقت و وقت و ان لم يلا ما به يجوز عصر يومه اذا
 فكذا قضا و لما عوم النبي عن الصلا في هذه الاوقات فصعبه و عفا على ما ذكر في صدر الطوع ان سا الله
 تعالى و ما رواه عام في الاوقات كلها و ما رواه خاص في الاوقات الثلاثة بتعصها عن عموم الاوقات مع ما ان
 صدقات ارض الرحان للحرمة على الخلق احسا طالا ما العباد بخلاف عصر يومه فان الاستسنا بعصر يومه
 في الزوايات كلها حوارها و لا يالو لم يجوز لاسرا ما بالعموم و وب الصلا عن و بها كبر و هي معص من
 جميع الوجوه و لو حور ما الا اذا كان الا اذا طاعة من وجه من حسب تحصيل اصل الصلا و ان كان معصه
 من حسب استسنة بعد السمس و لا سئل ان هذا و لى و لان الصلا ينصن و حرجا ما حرج الوقت و في عصر
 يومه ينصن الوجوه في هذا الوقت الا ترى ان كافر الواسط في هذا الوقت او ما احل لم به هذا الصلا و الصلا
 من عما في هذا الوقت و من وجب عليه ما و بها و اذا ما كبر حرج بخلاف الفجر اذا طام بهما السمس لان
 الوجوه ينصن ما سر و بها لاسرا في آخر وقت الفجر و اعما النبي بوجه بعد حرج و من افاد و حسب عليه

[illegible]

الامام عنه وهو القرا فانه صدر آخرا له ووجد اختلاف يظهر في حق القبول والاستماع في قول اولئك
 بالاستماع عن سكر الاصباح وما عصى لان ذلك اول صلاه حقه وحكما وكذا عند جده لان هذا مما
 لا ينصل عنه الامام فكانت الركعة المذكورة مع الامام اول صلاته في حق الاستماع فأتى به هناك واما القبول
 فأتى به بان في آخر ما عصى في قولهم لانه آخر صلاته وما أتى به مع الامام في طريق التسعة وان كان في عرجه
 فلا بد وان أتى به ذلك في محله وعلى قول جده يعني ان أتى به بان في آخر ما عصى كما هو قول اولئك لان الامام
 لا يعمل القبول عن اليوم ومعه ذلك روى عنه انه لا يأتي به بان لا في القبول عنه رواه ابن في وانه يصحبه
 الامام ليه ما قرا وعلى هذه الرواية لا شك انه لا يأتي به بان لا يحمل المذكور مع الامام آخر صلاته في حق
 القرا وفي رواه عنه لا ينصل الامام القبول ومع هذا لا يأتي به بان لا في حق الامام ولو أن
 في عرجه فلا يأتي به بان لا يودي الى تكرار القبول وهو عسر وعرج في صلا واحد بخلاف التسعة
 يأتي به بان في ركعة وان كان أي به مع الامام في عرجه لانه وان أدى الى التكرار لكن التكرار في التسعة
 مشروع في صلا واحد وأما على قول أن حقه وان يوصل لا يأتي بالاستماع فما أدرك مع الامام بل وما
 عصى لان اول صلاته حكاهنا وهو ما عصى لادالك ولا يأتي بالقبول وما عصى لانه أتى به مع الامام في محله لان
 ذلك آخر صلاته حكاهنا وما عصى اول صلاته وحل القبول آخر الصلا لا ولما يظهر ذلك الاختلاف بين أصحابنا
 في الاستماع لا في القبول وهكذا ذكر القصد وروى عن جده سماع الشيخ ان ذر الاختلاف بين أصحابنا
 يظهر في حق الاستماع اصح الخائفين لا أصحابنا عاروي ابوهر ر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ما أدركتم
 فصلوا وما فاتكم فاتوا اطلق لفظ الامام على انا ما سمن به واعلم ان يكون آخر دليل ان الذي عصى آخر
 صلاته والدليل عليه وجوب الامد على من سبق ركعتين من المغرب اذا عصى ركعة ولو كان ما عصى اول صلاته
 لما وجب القصد الواحد لا يحتاج على رأس الركعتين لا سبب ركعة واحد وكذا انا عصى الركعة الثانية
 حرص على القصد والقصد لا يحرص عن الركعتين وكذا لو كان ما أدرك مع الامام آخر صلاته كان ما عصى
 مع الامام في محله فيكون حرصا على الامام فلا يحرص بان عصى كل ما يأتي بالمغرب عنكم بانما حصول
 ما أدرك مع الامام في محله ولا يحرص ان اداس ركعتين من المغرب حب عصى ما عصى في الطائفة والسور
 جميعا ولو كان ما عصى آخر صلاته حقه وحكما لكان لا يحب عليه القرا في الثانية من الركعتين اللتين
 يصحهما لان الثانية ولا يحب القرا في الثالثة لا ما تقول ان الامام ان كان لم يقرأ في الثالثة فلا بد للسور من
 القرا فيها عصى عن الاولى في حق الامام اذ لم يقرأ في الاولى عصى في الثانية وان كان فقرأ في الثانية وحديث
 في الثانية ليس هو صوره واما الامام اعاسوب عن قرا المصدي التي هي فرض على المصدي انا كات
 فرضا في حق الامام والقرا في الثالثة ليس فرض في حق الامام فلا سبب عن المصدي فحب عليه
 القرا في الثالثة لئلا لا يهاول صلاته وجه قول جده ان المصدي مع الامام اول الصلا حقه وما عصى
 آخرها حقه وكل حقه يجب مررها لادانها المثل على العمير وما أدرك في حق الامام آخر صلاته بمصر
 آخر صلا المصدي بحكم التسعة الا ان التسعة يظهر في حق ما يعمل الامام عن المصدي لا في حق ما لا يعمل
 فلا يظهر فيه حكم التسعة وان عدم الدليل المرفوع الحقة على وجوبها عسانها وتقررها وجه قول أن حقه
 وان يوسف ما روى ابوهر ر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ما أدركتم فصلوا وما فاتكم فاتوا فصلوا
 لما يودي من العتاب والعتاب اول الصلا فكان ما يوده السور فصا لما فاتته وهو اول الصلا والممي في المسئلة
 ان المذكور لما كان آخر صلا الامام يجب ان يكون آخر صلا المصدي اذ لو كان اول صلاته لعان الايمان بين العرص
 وانه مانع منه الا فدا لان المصدي مانع للامام عصى الايمان ان يكون السابع ما لم يسوع والاف في التسعة
 والدليل على انعدام الايمان من اول الصلا وآخرها انهما محققان في حكم القرا فان القرا لا يوجد في الاول

فلان اعاد بالنسبة الى من ركع ماعد ومما ان السجد المودى في ومما الإصحاح الى السجدة واتى صارت
 عمل القضا لا بد لها من السجدة لا بد أن أدب في عملها تناولتها أصل الصلاة فاما جعلت مساوية كل عمل
 في عمله المعنى ليس بها فاما ما وجد في غيره فعمله فعمل مساوية السجدة الحاصلة لاصل الصلاة ومما ان العمل
 من دارين السجدة والسجدة كان ركع السجدة واحدا وتحصيل الواحد اولى بتحصيل السجدة في
 دار من السجدة والركعة كان التحصيل اولى لان ركع السجدة واحد والعرض أهم من الواحد
 ولان ركع العرض يسد الصلاة وتحصيل السجدة لا يسد الصلاة فكان تحصيل العرض اولى ومما ان المروء
 من دارين سجد وركعة تأتي بالسجدة ثم يسجد ثم يأتي بالركعة ثم يسجد ثم يسجد ثم يأتي بالسجدة ثم يسجد
 من دارين السجدة لان المروء ان كان سجد فعدت صلاته ويسجد وان كان المروء ركعة لا يصير تحصيل ركعة
 السجدة واعا لا يسد بالركعة لان المروء لو كان ركعة حارس صلاته ولو كان هو السجد فاذن بالركعة
 فقد راد ركعة كاملة في حلال صلاته ولعمام الصلاة فاعتدب الركعة بطوعا وصار متلا من العرض الى العمل
 ولعمام العرض فعدت ركعة وإذا سجد بعد الركعة لو كان سجد عيب صلاته وان عيب السجدة ولو صلى
 ركعة فعمل السجدة صلاته لا يصير متلا من العرض الى العمل ولعمام العرض ولو كان المروء هو
 الركعة لا يصير تحصيل السجدة والسجدة وركع السجدة عرض والسجدة فكان التحصيل اولى ومما ان راد
 ان ركعة قبل اكتمال الركعة لا يوجب فساد الركعة فان راد ركعة أو سجد أو أو فاما ما روى في الاعلى رواه
 جدار راد السجدة الواحد سجد فرباد الركعة الكاملة قبل اكتمال الركعة فسد صلاته وان سجد الركعة
 بالسجدة لما من السجدة ومما ان الترتيب في افعال الصلاة الواحد لا يكون ركعا وركعة لا يسد الصلاة بمكان
 أو سجد واحد فحسب السجدة لماد ركعا فعدم ومما ان الترتيب في افعال الصلاة الواحد لا يكون ركعا وركعة لا يسد الصلاة بمكان
 لسبب هرسة والعقد الآخر في ركعة لمما ركعة أيضا ومما ان سلام السجدة لا يسد الصلاة وان سجد في السجدة
 سجد بأحد ركعتين عن عمله وركعتين بعد السلام عند ما قدم هذا انصا ومما ان سجد في ركعة المودى
 من السجدة وان المروء ركعتين سجد على الاول لا يسهل وعندما سجد هما يتحرران من الأمرين والله أعلم
 وادعرب الاصول فيقول وانه الترتيب اذا ترك سجد من هذه الصلوات والمروء منه اما ان كان صلاة
 القصر واما ان كان صلاة الظهر والعصر والمساء وان كان صلاة المغرب والمصلي لا يجزئها ان يكون راد على
 ركعتين هذه الصلوات ولم يرد فان كان المروء من صلاة العشاء ولم يرد على ركعتين هذه الصلوات لم يرد
 قبل ان يسلم او بعد ما سلم قبل ان يسلم سجدتها سوا علم انه ركعتان الركعة الاولى أو من الثانية أو لم يلم لاها
 فاس عن عملها ولم سد الصلاة فواء اولاد من قصا بالاهما ركعتين ولو لم يسجد حتى خرج عن الصلاة فسد
 صلاته كالتقرا في الاولين اذا فاس عهبة بمعنى في الآخرين لاها ركعتين ولو لم تقص حتى خرج عن الصلاة فسد
 صلاته ولا بد من الصا وان فاس عن عملها الاصل لو حو الخلل لتمام الصلوة كذا هتوا وبوي القضا عند حصول
 هذه السجدة لاها ان كانت من الركعة الاولى صحاح الى السجدة حو الخلل لتمام الصلوة وان كانت من الركعة الثانية
 لا صحاح لان سجد الصلاة مساوية بعد الاسبا تأتي بالنسبة احصا طوا ومن سجد ماعليه من السجدة في هذه
 الصلاة وكذلك كل سجد مبركة لسجدتها في هذا الكتاب وسجدتها السجدة لان الدوام الى السجدة الصلوة
 رفع السجدة لاها من انه وقع في غيره فلا بد من التسجد ولو تركه لا يجوز صلاته لان العقد الآخر فرض
 فسد ووسلم فسد للسجدة ثم يسجد ثم يسلم فصار وان ركعها سجد من علم انه ركعتان ركعتين أو من
 الركعة الثانية فانه سجدتها وسجدتها وسلم فسد للسجدة ثم يسجد ثم يسلم فصار وان ركعتان ركعتين فسد
 ركعة سجد وركعتان فاعلى سجد فسد سجد من على وجه انقضا فسد صلاته وادركها من الركعة
 الثانية فسد سجد من على وجه الا اذا لو حو الخلل فسد سجد وان علم انه ركعتان ركعتين فسد الركعة الاولى صلى ركعة

واحد لانه لما ركع ولم يسجد حتى رفع رأسه وجزأ ركع وسجد سجد من صار من اركعه واحده لان الركوع وقع
مكرر فلا بد وان بلغوا واحدهما لان ما وجد من السجد من عصب الركعه الثانيه فليصان بأحد الركوعين ليكنهما
بعضان بالاول أو بالآخر متى ذكر ذلك كان كان الركوع ول العرا فليصان بالركوع الثاني وبلغوا الاول لانه
وهم قبل أو به اذا وانه بعد السرا ولم توجد فلا بعده والركوع الثاني وقع في أو به فكان معصرا حتى ان من أدرك
الركوع الثاني كان مدر كالمركبه كلها ولو أدرك الاول لا يكون مدر كالمركبه وان كان الركوع الاول بعد
القرار والثاني كذلك فكنكك الخواص في رواه باب السهو وفي رواه باب الخذف المعصرو الاول و نصم السجدان
للسهو وبلغوا الثاني ومن أدرك الركوع الثاني دون الاول لم يكن مدر كالمركبه وان لم يسلم سجد سجد من
صلى ركعه كان له لانه ان كان رك احدى السجد من الاولى والاخرى من الثانيه فان صلاه تيم سجد من لان
كل ركعه بعدت بالسجد فبعض بكل ركعه سجده فبعض صلاه وكون السجدان على وجه القضا لو اهما على
شبههما وان كان ركعه من الركعه الاخر فليس عليه الا السجدان اتصالا لانه اذا سجد سجد من فقد حساب
السجدان في وجه الاداء فلهما بعدت فبعض الركعه فبعض سجوا اتصالا ولا ركعه عليه في هذين
الوجهين وان كان تركهما من الركعه الاولى صلى ركعه ثم ما وجد من السجد من عصب الركعه الثانيه فليصان
بالركوع الاول ان كان الركوع بعد العرا على رواه باب الخذف وحصل المقام والركوع كمرافق يمكن مجامع
فبعض له ركعه واحد فالواحد عليه صلاه ركعه وعلى رواه باب السهو وبصرف السجدان الى الركوع الثاني
لمرسم اسمه فلا على ما هو وركعتي الركوع الاول والمقام فلهو لغوا في الرواسي فبعض في هذ الخالفه لم يرمه
ركعه في حالين يجب سجدان وفي حاله ركعه فبعض من الكل وهذا بالسجد لا شغاله لان المروك ان كان
سجد من تيم صلاه ثم ما نال السهو بعدت فلهما بالركعه في مقام العرض لا يصح وان كان المروك ركعه فرباد السجد من
وقعد لا يصح ايضا ولو بد بالركعه ل السجد من صلاه لان المروك ان كان ركعه فقد عصب صلاه ثم ما وان
كان سجدان فرباد الركعه قبل اكمال العرض عند العرض بالمعروف بعدت من السجد من سجدان فرباد الركعه
صلاه على بعض الروايات وسوى السجد من القضا وان كان ذلك مردودا أحد بالاحصاط ولو ركب
بلاي سجدان فان وقع سجرت به في سبي فعل به وان لم تقع سجرت به على سبي سجد سجد وصلى ركعه لان المودى
أول فبعض ذلك يقول لانه سجد واحد الركعه واحد فعليه سجد واحد فكذلك الركعه ولا يسجد
ههنا لان بعضه لركعه لا سبهم عام اتصالا لسهل بل على ان صلى ركعه أخرى ثم سجد وسلم وسجد
للسهو الا لا بد من سبي السجد فصلا المروك لخوار به انما اني سجد بعد الركوع الاول فادامو سجد
السجد اعصا تتعدى الركعه الثانيه فادام بعدت ها صلى ركعه كان مسفلا ساقلا اكمال العرضه فبعض
صلاه وادانوى من الصلا اتعصب عنها واتعصب الركوع المودى بعدت ها لان مادون الركعه بحتم النقص
فلهما دونى من الصلا ولم يكره سجرت به الله انه لو ركب أربع سجدات ما ذاع ل وقل انه سجد سجد من
نعم فبعض في ركعه من غير سجد من السجد من والركعه لا في الخضعه فام وركع من سجد سجد من المعص
بأحد الركوعين على اختلاف الرواسي وبلغوا الركوع الآخر ومامه وبحصل له ركعه وبعد ذلك ان صلى ركعه
عصب صلاه والله ماني أعلم وان ركب من الظهر أو من العصر أو من الصلاه سجد وسجد سجد وسجد على ما ذكرنا
في الفجر ولو ركب سجد من سجد سجد من وصلى ركعه وعليه سجد بالسهو ولا به ان ركعه من ركعتي أمهما
كانتافعه بخندان وكذا لو ركعه من الركعه الاخر ولو ركعه من احدى انساب الاول فعليه ركعه لان ما ما
وركوا رقصا على اختلاف الرواسي فاذا كان يجب في حال ركعه وفي حال سجدان يجمع بين الكل احصاطا واذا
سجد سجد من بعدت لخوار به انما الله والله بعدت الاخر فرض وسوى بالسجد من ماعليه لخوار ان ركعه من
من قبل الاخر أو من ركعه فلهما ويبدأ بالسجد من احصاطا لما يباين ولو ركب بلاي سجدات سجد بلاي سجدات

فما وجدنا من التمسك بالركعة وركعة ان أحراوان فصم بين الكل احصاها وبعد من المعدس لما قبلنا وبعد
المعدس من كل مجلس ام لا على ما ذكرنا من اختلاف المساج لان القعد دابر من اهل القعد ركعة ام بعد ركعتين لا
ان كان بعد المعدس في ركعة كانت القعد بعد ركعة وان كان بعد هاتين ركعتين كانت القعد بين الركعتين
وبعد ركعة بعدة وبعد هاتين ركعتين بعدة وبعد هاتين ركعتين بعدة وبعد هاتين ركعتين بعدة وبعد هاتين ركعتين بعدة
المعدس ركعة واحدة لكون الركعة دابر من كونهما ناله لا بان كان بعد المعدس في ركعة
كانت هذه الركعة ناله وان كان بعد هاتين ركعتين كانت هذه الركعة اله واداصل في ركعة أخرى بمجلس بالاعان
لكونها دابر بين كونهما راحة وبين كونهما ناله فافهم ولورل سبع سجودات بعد سجود واصل في ثلاث ركعات
لا به ما وجدنا لا بعد واحدة فلم بعد الاركة فعليه بعد لسم هذه الركعة وثلاث ركعات تتم الاربع ولو
ركعتان بعد سجودات بعد سجودات واصل في ثلاث ركعات لا به أن يرفع ركعات فإذا أتى سجودات بعد
ركوع واحدة وربع الثاني على اختلاف الرواين فصار مصلدا ركعة فيكون علمه ثلاث ركعات تتم
الاربع ولورل من المراسع سجودا سجودا لا عبر لما مر وان ركعتين بعد سجودات واصل في ركعة لما
يأبى بعد سجود المعدس من احوال وفرصة ثم بان ركعات ركعتين والركعة تكون نظو عا ولا بد من الله ودوان
ول ثلاث سجودات بعد ثلاث سجودات واصل في ركعة لا بان ركعتين ثلاث سجودات من ثلاث ركعات
فإذا استجد هاتين ركعتين سجودا واصل في ركعة من إحدى الأولى وسجد من الناله فعليه ثلاث
سجودات وان ركعتين من إحدى الأولى فعليه سجود وركعة فصم بين الكل ولورل أربع سجودات
بعد سجودتين واصل في ركعتين والعصر في هذا القودا لا بها أول في دار حل سجودات بعد فان
سجد هاتين ركعة بعد صلي ركعة أحراوان وان سجود هاتين ركعتين فعليه سجود بكل سجود ركعة
فعلية بعد ان لسم صلي ركعة في حال علمه ركعتان وفي حال سجودان وركعة فصم بين الكل احصاها
وبعد هاتين ركعتين وبعد السجود من الخلف بمختلف ما واكثرهم على أنه لا بعد على ما مر و
الركعتين بمجلس لا بمختلفه أو اراه ناله وان ركعتين بعد سجودات واصل في ركعتين لكن يسمى أن
يؤدى من السجود عن الركعة التي فسدها بالسجود لا به لو لم يوفد كان هذا الركعة الأولى بالسجود لا يصح
قد السجود بالركوع الثاني والناله على اختلاف الرواين فعليه ركعتان مؤفان على سجودين فإذا صلي
ركعتين قبل أدلتها بين السجود من الاثنين ثم ما لركعتان المقعد ان فسدت فرصه صلاه فإذا سوى من السجود
في الركعة التي تقعد تلك السجود ثم بعد ذلك صلي ركعتين وبعد من الركعتين لأن هذه ناله يسمى فلم
يكن في القعد سهو الذمعة ولورل سبع سجودات بعد سجودتين واصل في ركعتين لا به أن يركعتين ثلاث ركعات فسجد
بعد من ثلثه ركوع منها على اختلاف الرواين فسم له ركعة ثم صلي ركعة و لا تقدم سهو الذمعة ثم أخرى
بعد فراهها إذا كان لم يركعتين بعد ركعات صلاه دائما إذا زاد ان صلي العدا ثلاث ركعات فان ركعتين سجود
سجد صلاه وكذلك إذا ركعتين ولا او ان ركعتين سجودا ولا اصل في هذا المسائل ان الصلاه في دار
من الحوا والفساد حكم سادها احصاها وان اتقل من العرض الى القبل وقد القبل بالسجود قبل اعظام
لغير من بان عليه القعد الا حرا او في علمه سجود فسدت صلاه لما مر أن من ضرور دخوله في القبل حروجه
من العرض وقد في علمه ركعتين فسدت فرصه كالأوسع ليعمل آخر قبل اعظام القرض وأصل آراه إذا زاد على
ركعات العرض ركعة بسم الركعة الزائد الى الركعات الا صلاه ومطرا الى عدد هاتين ركعات الى سجودات بعد هاتين
يكون سجودات الفجر بالمربط بالامام مع الركعة الزائد ثلاث ركعات ولكل ركعة سجودان وسجودات الظهر
المربط وسجودات المغرب بالمربط عينا ثم مطرا ان كان المربوط أول من الصبح والصفحة يحكم بمسار
صلاه لأن من الحار به أن في كل ركعة بعد فسدت ركعات القرض كلها ثم انقل منها الى الركعة الزائد

وهي أطوع من أدا تلك السجدة بعد صلاته وإن كان الممر لا أكثر من نصف العلم بها أن المروى مع
 الزائد لم يصدق الكل وإن الفجر مع الزائد لم يصدق السجدة من ثلثي سجدة تكفي لاعتدال ثلاث ركعات
 لا يصدق أن تسجد تسجد من ثلثي سجدة لا انتقال إلى العمل بعد وكذا حسن ركعات في الظهر لا يصدق أن تسجد
 أربع سجدة ولا المغرب مع الزا ثلاث سجدة فلا يصدق الانتقال إلى العمل من كل موضع لم يصدق كون
 الموديات أول الاعتناء بغيرها إلى الموديات في ذلك الغرض ثم يسم الغرض على ما بينا وإذا عرف هذا الأصول
 وقولنا أصلي الغدا ثلاث ركعات وركعة من السجدة صلاته لأن ركعات الأولى أو من الثانية وسجد
 لأنه لما عدل إليه سجد بعد السجدة فلا يصح أن يركع ركعة من الغرض ضرورة دخوله في العمل من ركعة من الغرض
 وودعي عليه سجد سجد ضرورة كالأصلي المحرر ركعة من ركعة مما عد فلم يسجد حاجي قام وذهب وإن
 ركعها الثالثة لا يصدق أن يركع الركعة الواحدة من ركعاتها الثلاث لأن ركعة من ركعاتها الثلاث
 الأولى وسجد من الثانية سجد صلاته لتعدد كل واحد من ركعاتي الغرض سجد من دخل في العمل قبل إتمام
 من الغرض وكذلك ركعة من ركعة من الأولى وسجد الثالثة لأن ركعة من ركعاتها الثلاث الأولى
 الغرض لما عدل إلى الثانية لا يصدق ضرورة لا بد من ركعة من ركعاتها الثلاث الأولى سجد
 وفي حال يجوز ولو كان يجوز في حال وسجد في حال التزم العسا فيها الأولى وقد كثر في ذلك المسألة
 قولنا أما أحدهما فسجد صلاته والأولى الآخر لا يصدق صلاته وإن أراد أن لا يركع الركعة الأولى
 الخوارق والآخر الصادق على ما بينا فصحك بالصادق من المباح من حق الدعاء في قولنا سجدنا قماري قول
 لا يصدق لا يصدق على أن السجدة من المروى من الثانية بحر الخوارق وهذا غير مدلل لأنه لو كان كذلك
 لوجب أن يكون فيما إذا ركع سجدة واحدة ولأن الأولى لا يصدق لا يصدق على أنه ركعاتها الثلاث بحر
 الخوارق وكذلك لو ركع ثلاث سجدة تسجدنا قماري ولو ركع أربع سجدة لا يصدق لأن المروى أكثر من نصف
 وهذا الرجل ما سجد إلا سجد سوا سجدة هي ركعة أولى ركعة واحدة فلم يصح ثلاث ركعات من الغرض إلى
 العمل لأن الزائد على الركعة الأولى من ركعة فلم يصح سجد إلى العمل بعد ولا يصدق ضرورة وعلمه أن سجد سجد من
 وسجد ولا يصدق من ركعة كاملة لأنه قد أتى سجد من كان أتى بها ركعة من ركعاتها الثلاث وسجد
 لا يعرف أن كان أتى بها ركعة واحدة فعليه ركعة كاملة فصح من الكل أحد أقطار سجد سجد من أول وسجد
 من ركعة من ركعة ما ذكرنا مما تقدم وصار هذا كما لو صلى الغدا ركعة من ركعاتها الثلاث وسجد وسجد وسجد
 كذا هذا وكذلك لو ركع خمس سجدة لا يصدق لأن هذا الرجل ما أتى إلا ركعة واحدة فسجد سجد أخرى ثم
 الركعة من ركعة أخرى كما إذا صلى الغدا ركعة من ركعاتها الثلاث وسجد وسجد وسجد وسجد وسجد
 وكذلك لو ركع خمس سجدة لا يصدق لأنه لم يصدق وأما ركعة ثلاث ركعات من ركعاتها الثلاث وسجد وسجد وسجد
 صلى ركعة أخرى كما إذا صلى التحرر ركعة من ركعاتها الثلاث وسجد وسجد وسجد وسجد وسجد وسجد
 حسا ولو لم يصدق من قام وذهب ولو لم يصدق من ركعاتها الثلاث وسجد وسجد وسجد وسجد وسجد وسجد
 ثلاثا وأما إذا أحتمل أنه ركع كل ركعة سجد وثلاثا ثلاثا وثلاثا من الأربع وخمس
 خمس وذلك جهة اقتداء ولو ركع خمس سجدة لا يصدق لأن الممر هما أكثر لا يصدق أن أربع سجدة
 فسجد أربع سجدة أخرى من ركعة من ركعاتها الثلاث وسجد وسجد وسجد وسجد وسجد وسجد
 والخواب والمعنى ما ذكرنا من ركعاتها الثلاث وسجد وسجد وسجد وسجد وسجد وسجد وسجد
 كالحواشي إذا صلى أربع ركعات ثلاث سجدة أو سجد أو سجد أو سجد أو سجد أو سجد أو سجد
 ولا لا في وقت ذلك كنه وكذلك لو صلى المغرب أربع ركعات وركعة من ركعاتها الثلاث وسجد وسجد وسجد
 سجد صلاته لما ذكرنا في الظهر والعصر والعسا إذا صلاها حيا ولو ركع ركعاتها الثلاث وسجد وسجد وسجد

وقت الظهر وهو في صلاة الجمعة وقد استحبنا عمل الظهر وعند هذا يظهر أن الكلام مع السابق فيه أحسن
 مما روي عن عمر فإنه رضي الله عنهم ما أمما فالأصل في الصلاة لا محل لها ولا وقت ولا وقت ولا وقت
 الظهر والوقت متى جعل من سبيل الوجوب فلا كان في الوجوب في كل يوم كسائر أوقات الصلاة وإذا وجد سبب
 العسر فيصير كما يصير بعد الصلاة وهو ما وجد سبب العسر وهو الخطيئة وسبب العسر هو ما وجد سبب العسر وهو ما وجد سبب العسر
 الجمعة مع الظهر صلاتان معاربان لا هما حلتان سر وطائفتان كراحتان الجمعة سر وطائفتان كراحتان الجمعة سر وطائفتان كراحتان
 والفرق الواحد لا يتصل بسروطة العصر وكانا غير من فلاحا صبحا أحدهما على الآخر كما العصر على الظهر
 بعد خروج وقت الظهر وأما حديث عمر وعائشة رضي الله عنهما فانه هناك عند العصر أما ليس فيه أن الم صور ظهر
 وما ذكر من المعنى سر سبب لأن الوقت قد يتخلو عن مرصه إذا لم يدر من الاعتناء كوقت العصر عن العصر يوم
 عرفة وهو وقت المغرب عن الم ربا له المرداهه فكذلكها حاز أن يتخلو وقت الظهر عن الظهر إذا كان لا
 يتخلو عنه وهو بالكلية سقط عنه إذا الجمعة على ما ذكرنا وما الخلاف بين أصحابنا راجعهم الله فيما على الخلاف في
 كعبه العمل بالأحاديث المشهور المعاصرة من حسب الظاهر فاعر روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال
 وأول وقت الظهر من روي الأسمى ويتعد ذلك من الأحاديث من غير فصل بين الجمعة وغير وقد وردت الأحاديث
 المشهور في مرصه صلاة الجمعة في هذا الوقت من على ما ذكرنا والجمع هم ما قلناه مسرور على خلاف بين الأئمة
 في حجة الله على أحده وله عمل ظاهر في السابح مثل الآخر وهو حديث الجمعة بأساطير الأول على ما هو الأصل
 صدقه الله تعالى لا أن حص له أن سقط الجمعة بالظهر وعلى القول الآخر فالله في مرصه كل واحد
 من الصلوات ولا تبدل إلى القول بمرصه ما على الجمع ولهذا القول أحدهما أنهما كتاب سقط العرس
 عنه فكان العرس أحدهما غير من وعائشة له وأبو حنيفة وأبو يوسف عملا بالأحاديث نظريين التوفيق
 إذا العمل بالمدس أولى من إسح أحدهما فصلا لأن مرص الوقت هو الظاهر لكن أمر بأسقاط الظهر بالجمعة
 ليكون عملا بالنسب بعدد الأصل كان ولهذا أحب هذا الظاهر بعدد الجمعة وسرور الوقت والمصا حلف عن
 إذا دل أن الظهر هو الأصل إذا لا ر مع لا تصلح أن يكون خلفا عن ركعتين وهو يقول لما اندسح الظهر بالجمعة
 دل أن الجمعة أصل وإنما أحب الفضا بعد خروج الوقت فإذا الظهر دل أنه بدل عن الجمعة إذا عرف هذا الأصل
 يخرج عما في المسائل فيقول من صلى الظهر يوم الجمعة وهو عسر مدور بل صلاة الجمعة ولم يحصر الجمعة بعد ذلك
 ولم يودها مع مرصه عند عائشة الثلاثة حتى لا يله إلا العاد خلاف الروايات في حقه وأبي يوسف فلا يه أدنى
 مرص الوقت لأن مرص الوقت هو الظاهر عندهما ولكنه أمر بأسقاطه فإذا الجمعة فادام ود الجمعة في العرس
 ذلك فإذا أدنى مرص الوقت فلا يله إلا العاد وأما عند محمد في أحده قوله العرس أحدهما غير من
 ومنه أنه فإذا صلى الظهر من مرصه الأصل وعلى قوله الآخر مرص الوقت وإن كان هو الجمعة وهي البرعة
 اكتم له أن سقطها بالظهر رخصه وقد رخص بالظهر وفي قول رفر لما كان الظهر بدلا عن الجمعة وعما يجوز
 الدل عند العسر عن الأصل كافي التراب مع الما وهما هودا وعلى الأصل ولا يخبره الدل بمرصه إلا العاد
 وعلى هذا يجوز الم مدور كالم رخص والمسافر إذا صلى الظهر في رخصه وحده أنه يرفع مرصا في قول أصحابنا جميعا
 على اختلاف طردهم أما عند أبي حنيفة وأبي يوسف فلا من مرص الوقت هو الظاهر إلا أن غير المدور
 مأمور بأسقاطه بالجمعة على طريي الحزم والمدور مأمور بأسقاطه بالجمعة نظريي الرخصه ولم يبرخص
 فيه بالبرعة وهو الظاهر وقد إذا ما مع مرصا وأما عند محمد فلا من الجمعة مرصه على طريي البرعة
 لكن مع رخصه البرك وقد رخص بركها بالظهر وأما على قول رفر فلا من العرس عليه الظاهر بدلا عن
 الجمعة عند العرس والسعر وعلى هذا يخرج المدور إذا صلى الظهر في رخصه ثم سجد بالجمعة وصلاها مع الإمام أنه
 رخص ظهر ويصير بطول الوقت في رخصه في قول أصحابنا الثلاثة لأن القادر مأمور بأسقاط الظهر بالجمعة

وقد ورد في أدنى الكتب خمسة فرسا ولا يعد فرسا الا بعد فرسا يظهر لان اجتماع فرسي الووب
لا يصور فرس من طهر ضرور انما اذا جمعه فرسا وعذر فلا ر ص طهر لان اظهر عند علم من اجمعه
فكان شرطه التفرع عن الاصل وقد عصى عند الانا فصح التفتت وأعذر على الاصل عند ذلك لا طهر وأما
عذر المدور اصاب على الظاهر في بيده ثم سرح الى اجمعه وهذا على اوجه اوجه أحدها ان اخرج ر سه وكل الامام
قد فرغ من اجمعه حتى سرح لا ر من طهر بالا حجاج والثاني اذا حصر الجامع وسرع في اجمعه وأما منع الاصل
ومن طهر عند انما لا يملك كذا وأما عذر فرس مع طهر فرسا اصلا لا يملك فسرط له التفرع
عن الاصل ولم يوجد والثالث اذا سرح في اجمعه ثم تكلم قبل اتمام اجمعه مع الامام ثم من طهر في قول ان حسمه
وفي قول أي يوسف وجد لا ر حسم كذا كذا الحس في ر ما اذا اختلف في كتاب مثله والرائع انما حصر الجامع
ومد كان فرغ الامام من اجمعه وحس سرح من التفرع كان لم يعرعه وعلى هذا الاختلاف وحاصل الاختلاف ان
عند أي حسمه فإذا نص اجمعه رقتص طهر وكذا وجود ما هو من حصاص اجمعه وهو الثاني وعند هذا
بمنص وجه قوله في المسلسل ان اوصاف اله لصرور ضرور اجمعه فرسا لان اجتماع فرسي الووب لا
يصح ولم يوجد فلم بمنص الظاهر وهذا لان الحكم بطلان ما صح وفرغ منه من حسب اظاهر لا يكون الا على
ضرور ولا ضرور قبل تمام اجمعه ووجوده غير صار لا يجمعه ان ما أدى من العن ان بعد فرسا ولم يمتنع العمل
من اجمعه مع ما ظهر فرسا فكان من ضرور انما هذا الخبر ر اجمعه فرسا ارتقا ص الظاهر وكذا الذي الى
الجمعه من حصاص اجمعه فكان من علمها ما ولي بعد فرس ما صليها الظاهر فرسا وكان من ضرور ووجه فرسا
انما ص الظاهر به على السح أو مضمون المتر بدى وعلى هذا اذا سرح الرجل في صلا اجمعه ثم يذكر ان عليه العذر
فهذا على مثله أو حسمه ان كان محال لو اسئل بالبحر لا هو به اجمعه فعلة ان يطلع اجمعه وسعد انما عزم ما اجمعه
مراغا لتزحم فانه واجب عندنا وان كان محال لو اسئل بالبحر به وما اجمعه والتفرع عن الووب حتى فيها ولا
مقطع بالا حجاج لان الترتيب ما حفظ على لصق الووب وان كان محال لو اسئل بالبحر قويه اجمعه ولكن لا هو به
الظاهر فعلى قول أي حسمه وان يوجب على العذر ثم يصلى اظهر ولا عزمه اجمعه وعلى قول جده عصى في اجمعه
ولا يطلع لان عند فرس الووب هو اجمعه وهو محال في الواسئل بالبحر فسد عه الترتيب كما لو ذكر
انما في صلا العذر وهو محال طوع العن لو اسئل بالما وعندهما من الووب هو الظاهر وأما لا يعوب
ما لا اسئل بالما فلا يقطع الترتيب وأنه أعلم

بما فصل في وأما ان سراط اجمعه في حسمه سراطه بعد ارجع الى المصلي وبعضها رجع الى غير أما الذي
رجع الى المصلي فسه العمل والبرع والخبر به والله كور والا فانه وضعه البدن ولم يحجب اجمعه على المحاسن
والصناعات والسند له ما من موافقهم والمسافر من الرمي والمرضى أما العمل والبرع فلا صلا اجمعه احصت
سراط لم يسطر في سائر الصلوات ثم لما كان سراطا وحسب ما ر ا صلوات بلان يكون سراطا لو سوط هذا الصلة
أولى وأما الخبر به فلا منافع المندعوك كذا في الادعاء استثنى وهو انما الصلوات الخمس على طريق التفرع
دور اجمعه لما في المحصور الى الجماعة وانظار الامام القوم من يملك كثير من النافع على المولى ولهذا لا يجب
عليه الخلع والمخاض وهذا المعنى موحود في السبي الى اجمعه وانتظار الامام القوم يقطع عه اجمعه وأما الا فانه
فلا من المسافر يحتاج الى دخول المصر وانما الامام والقوم يقطع عن التتابع فلهذا الخرج واما المراد من
فلا من عاصر المحصور أو ناجيه الخرج في المحصور واما لما لا لهما معونه فلهذا الخرج عن الخروج
الى محائل الرجال لكون الخروج سببا فيهم ولهذا لا حجاج عليهم ولا اجمعه عليهم انما هو دليل على انه لا حجاج على
هولا ما روى عن حار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال من كان يوم من اياه واليوم الآخر فعلة اجمعه لا

مسافر أو غلبوا أو صلبوا أو أمروا أو من تصاحبوا في عمها فهو أو بخار أو في الله عنه والله عن محمد وأما الأعي
 فهل يجب له الجمع أو على أنه إذا لم يجد ما يدا للجمع عما كماله يجب على الرض وأن وجد من يحميه وأما إذا وجد
 فإنه لا يطرح من التبرع أو كان له مال فبكمه أن يسافر فأنه في كذا في قول أبي حنيفة وفي قول أبي يوسف ومحمد
 وهو على الاختلاف في الجمع إذا كان له زاد وراحله وأمكنه أن يسافر فأنه أو وعد له السفر أن يعود إلى مكة
 داهيا وحاسا لا يجب عليه الجمع عند أبي حنيفة وعندهما يجب والمسئلة بذكره في كتاب الجمع أن ما الله تعالى من
 هؤلاء الذين لا يجمعون عليهم إذا حصر والجامع وأدوا الجمعة من لم يكن من أهل الوجوب كالصبي والمجنون ومثلا
 الصبي يكون بطورا ولا صلبا للحدوث رأسا ومن هو من أهل الوجوب كالمرضى والمسافر والعبد والمرأ وعبرهم
 بحرهم وسقط عنهم الظهور لأن مسامحة الوجوب عليهم لما ذكرنا من الاعتذار وقد رآه وصار الأذن من المولى
 وجوده لا له وقد روى عن الحسن البصري أنه قال كل الناس يجمعون مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال
 لمن لا يجمع من الأنهار غير منسابة ومن سجد من الجمع في العذبة لو أدى الجمع مع مولا لا يجمع بحواره
 حتى لو وجدته لا سلام بعد الطهر به والفرق أن الجمع من الجملة كان سطر الأولى والطره في الحكم بالحوار
 لا بالمولى يجوز وقد يطلب مسامحة على المولى لو حث عليه الطهر فسقط عنه ما به ناسا فبطل الطهر صرا
 ودانس بكمه فيمنع في الأثر أن الطهر في الحكم بالحوار فصار ما دونه لا لاله كالعبد المحجور عليه إذا أمر بمسحه أنه
 لا يجوز ولو سلمت نفسه للعمل بخور ووجب كمال الآخر لما ذكرنا كذا هذا بخلاف الجمع فان هال لا من الطهر
 الأولى في الحكم بالحوار لا به لا ورا حله لالحال نبي آخر إذا لم يجمع بحوار بل يحاطب بجمعه لا سلام بعد الطهر به فلا
 نطال على المولى مسامحة وهو الفهر وأما السراطة التي رجع إلى غير المصلي حمله في طاهر الزوايا المصير
 الجامع والباطل والخطبه والجماعة والوفاء المصير الجامع فصرط وجوب الجمعه وسرط بكمه إذا ما
 هدا فجمعا ناسا لا يجب الجمعه إلا على أهل المصير ومن كان ساكنا في نواحيه وكذا لا يصح إذا الجمعه إلا
 في المصير ونواحيه لا يجب على أهل القرى التي لا تب من نواحي المصير ولا يصح إذا الجمعه فيها وقال
 الساجي المصير ليس بسرط للوجوب ولا يصح إلا إذا فكل من به سكره أو يعون رحلا من الأحرار المصير
 لا يطعنون عليها ولا يصح بجمعت عليهم الجمعه وبمقام الجمعه واجمع غاروي عن ابن عباس رضي الله عنهما
 أنه قال أول جمعة جمعت في الإسلام بعد الجمعه بالمدينة لجمعة جمعت بخوان وهي من مري عبد الله بن عمر بن
 زروى عن أبي هريرة أنه كتب إلى عمر بن الخطاب عن الجمعه بخوان فكسب الله أن اجتمع بها من ما كتب ولا حوار
 الصلاة مما لا يخص عنك دون كان كتابا والصلاوات ولما ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا جمعة
 ولا تسرى إلا في مصر جامع وعن علي رضي الله تعالى عنه لا جمعة ولا تسرى ولا تطر ولا أقصى إلا في مصر جامع
 وكذا الذي صلى الله عليه وسلم كان يجمع الجمعه بالمدينة وما روى إلا في حقه وكره الصلاة به رضي الله
 تعالى عنهم فصلا البلاد وما نصوا للمار إلا في الأمصار وكان ذلك إجماعا منهم على أن المصير سرط ولا من
 الظهور في نفسه فلا يترك إلا في المصير أو ما روى في الأمصار ولا يترك إلا في المصير أو ما روى في الأمصار ولا يترك إلا في المصير
 ولا من الجمعه من أعظم أسعاهه يخصص عنك طاهر السعاه وهو المصير وأما الحدوث بعد قول ابن حبان مصر
 بالنهر من واهم القرية فطلق على البلد القطعة لا سيما لمنا اجتماعها من السور قال ما لي وأسدل القرية التي كما
 بها وهي مصر وقال وكس من قرية هي أسدود من مري سلت إلى آخر حله هلكت بهم وهي مكة وما ذكر من المعنى
 عبرة سبب لا به بطل بالرأى لم لا بد من ربه حد المصير الجامع ومعرفة ما هو من نواحيه أما المصير الجامع فقد
 احتسب الأفاضل في تحديد ذكر الكرخي أن المصير الجامع ما يقبضه الخدود ويعد به الأحكام وعن أبي
 يوسف روايت ذكر في الأفاضل كل مصر في مريها من الأحكام وعلم الحدود فهو مصر جامع يجب على
 أهلها الجمعه وفي روايه قال إذا اجتمع في قرية من لاسعهم مسجد واحد في لهم الإمام جامعوا وبص لهم من يصلي

هم الجماعة وفي رواية اخرى كان في سنة خمس عشر آلاف أو أكثر منهم ما قامه الخ وهو قال من أجماعنا المصير
 الجامع ما نعتهم فيه كل شخص يحرقه من سنة إلى سنة من سنة فإن صحاح إلى الانتقال إلى سنة أخرى وعن
 أبي عبد الله الباقي أنه قال أحسن ما قبل منه إذا كانوا محالوا جمعوا في كرم ما حذرهم لم يسمعهم ذلك
 حتى أضافوا إلى ما مضى الجماعة وهذا مصر ما مضى الجماعة وقال عثمان النوري المصير الجامع ما مضى الناس
 مصر أعيدوا إلى ما مضى الجماعة وسئل أبو القاسم الصغار عن هذا المصير الذي يحرقه الجماعة فقال إن كان لهم
 معه لو ما هم عدوه ودروا إلى دفعه عند حماران عصر وعصر أن يصب فيه ما كتم عندك تحرق فيه حكما من
 الأحكام وهو أن يعدم الله حصان يحكم بينهم ما زوروا عن أبي حنيفة أنه يذبح كبر ما سكت وأسران ولها
 وساتن وفيما هو بالمدبر على أنضال المطأوم من الظالم يحسمه وعنده أو لم يعد والناس رجوع الله في
 الطوائف وهو الأصح وأما تفسير نوابع المصير فمداخلة وإفهاوي عن أبي يوسف أن المصير في سماع النبا
 أن كان موضع سماع من النبا من المصير فهو نوابع المصير والأدلة وقال الباقي إذا كان في القرية أو قبل من
 أربابهم فلههم دخول المصير إذا مضى والنبا وروى ابن سماع عن أبي يوسف كل من سعى له من نص المصير
 فهي من نوابعهم وأن لم يكن مصير بالحق يلبس من نوابع المصير وقال بعضهم ما كان حارحا عن عمران
 المصير فليس من نوابعهم وقال بعضهم المصير في قدر ل وهو ليل فراجع وقال بعضهم إن كان قدر مسل أو
 لم يبق فهو من نوابع المصير والأدلة بعضهم قدر سقاء حال ومالك قدر سقاء آمنال وعن أبي يوسف ما
 يجب في نوابع فراجع وعن الحسن البصري أن يجب أن يرفع فراجع وقال بعضهم إن أمكنه أن يحصر الجماعة
 وسبب ما مضى من غير ذلك يجب عليه الجماعة والأدلة وهذا حسن وسئل هذا أبا الجماعة في أيام الموسم
 عن أبي قال أبو حنيفة وأبو يوسف يحرقون ما مضى من الجماعة هو الخلق أو ما مضى العراق أو ما
 الجحار أو ما مضى مكة أو ما مضى من أوسافر من أورشلا أدربا من جهم ولو كان المصير فيهم الجماعة أمه
 الموسم وهو الذي أمرت به أمور الجحار لا يحرقون ما مضى من ما مضى الأوسافر إلا ما مضى ما مضى الجماعة
 إلا إذا كان ما مضى من جهم أمه العراق أو ما مضى مكة وسئل أن كان يحرق ما مضى من الجحار
 والصحيح هو الأول وقال محمد لا يحرق الجماعة عن واحد وإلى أنه لا يحرق الجماعة هرقاب وأن أضافها أمر العراق
 أو الخلق نفسه وقال بعض مساجين الخلف بن أجماع الخ وهذا على أن من نوابع مكة عند ما
 وعند محمد ليس من نوابعها وهذا عند مدلان بما مضى من فراجع وهذا قول بعض الناس في تقدير النوابع
 فاما عندنا وهذا في ما مضى والصحيح أن الخلف في ما مضى على أن المصير الجامع سبب عندنا أن محمد يقول
 أن من ليس عصر جامع بل هو من لا يحرق الجماعة كما لا يحرقون هرقاب وهما يقولان أن المصير في أيام
 الموسم لأن لها من أهلها الأسوان ويحصرها والهم الحدود وهذا الأحكام فالصحيح أن لا صار
 بمختلف عرفات بها فارجع فالتصريح بالاسواق مصر لسلطان وهل يحرقون صلا الجماعة حارج المصير
 مسطعا من الممران أم لا ذكر في العاوي رواه بن أبي يوسف أن الامام إذا خرج يوم الجماعة بمقدار مسلك أو
 مائة من حصن في الصلاة فليحرقوا ما مضى من المصير من طما من الممران وقال بعضهم على
 قول أبي حنيفة رأى يوسف يحرقه في قول محمد لا يحرق كما سئلوا في الخ عن أبي ما قامه الجماعة في مصر واحد
 في موضع من بعد ذكر الكرخي أنه لا بأس بأن يجمعوا في موضع أو مائة عند محمد هكذا ذكره عن أبي يوسف
 رواه ابن أبي ربيعة قال لا يحرق إلا إذا كان من موضع الأقامة وعظيم كد حله أو يحرقه مصر ثم له مصر من
 وصل أعما يحرقه في قوله إذا كان لا يحرق على أنه فاما إذا كان له حشر فلا يلزمه حكم مصر واحد وكان
 أمر بقطع المصير يوم الجمعة في قطع الفصل وفي رواية ذلك يحرقه في موضع إذا كان المصير بطنها ولم يحرق
 اللاب وإن كان يوم مائة من لا يحرقون أدوها في موضع فانه من سبب ما مضى على الأسر من أن يفسدوا

اجمعهم ان ادركه امة او كان لا يدري كم كان لا يجوز صلاحهم وروى محمد بن ابي حنيفة انه حذر ان يح
 مرس من اولاده او امر من دلت رد كرجه في نوادر الصلاة وقال لو ان امة امر اسما ان يصلي بالناس اجمعه
 في المسجد الجامع وانما اني هو اني حاشه له ثم دخل المصرق من المساح وصلى الجمعة فالتجري اهل المصرا الجامع
 ولا يخبره الا ان يكون اعلم الناس بذلك فجور وهذا كجمعه في وضعه وقال افعال السرح الامام يوم الجمعة
 للاسماء انه دعوا وخرج معه ناس كثير ولبس الناس اصبلى هم في المسجد الجامع فلما حصر الصلاة صلى هم الجمعة
 في الخاتمة وهي على قدر علو من مصر وصلى حاشه في المصرق المسجد الجامع فالتجري بما حاشه فهاهنا على
 ان اجمعه يجوز في موضعين ظاهر الزوايه وعلمه الاعفاد انه يجوز في موضع ولا يجوز في آخر من ذلك فانه
 روى عن علي رضي الله عنه انه كان يخرج الي الجامع في الصلوة في المصرق من يصلي يصعبه الناس
 وذلك من غير من الصلوة من يصلي الله عنهم ولا يحار هذا في صلا الا انه قد كان في صلا الجمعة لا سيما في احداهما
 بالمصر مسان ولا ان الخرج سدع عند ذكر الرام عوسه في عالا فلا يجوز ذكر ذلك وما روى عن محمد
 بن الاطلاق في ثلاث مواضع شجول على وضع الطاحه والضرور واما السلطان فسرط اذا الجمعة عندنا حى
 لا يجوز امامهم المحدث حصره اوجصر ناسه وقال السافى السلطان ليس بمرط لان هـ صلا يكونه فلا
 بمرط لان امام السلطان كما الصلوات ولما ان السلى صلى الله عليه وسلم مرط الامام لاطان الوعد بشاره
 الجمعة وله في ذلك الحديث وله امام عادل او حابر وروى عن ابي صلى الله عليه وسلم انه قال ارى مع اني الولا
 وعدم من حلقه الجمعة ولا به لولم بمرط السلطان لا دى الى الله لان هـ صلا يودى بجميع عظم والتقدم على
 جميع اهل المصرا فمن باب السرف واسباب الفلوا والرفه فصار الى ذلك كل من جعل على علواه والمال الى
 الزيادة فمع منهم القادى والسارح وذلك اودى الى التمايل والتعالى فمع من ذلك الى انوالى ليعوم به او نصب
 من رآه اهلا به مع عدم من الناس عن المارعة لمارى من طاعه الوالى او حواس معونه ولا به لولم وص
 الى السلطان لا يجوز او اما ان يودى كل طائفة حصره الجامع فودى الى تقرب بوند الجمعة وهي اجماع
 الناس لا سرار الفصله في النكاح وامان لا ودى الامر واحد فكانت الجمعة للزواى وقوب من
 الناس فاصب الحكمة ان يكون امامها وجهه الى السلطان ليعفاه نفسه او يبارع عند حضوره امامه
 اهل البلد مع مراعاة الوعد المسحب والله اعلم بهذا اذا كان السلطان او با حاصر اماما اذا لم يكن اماما
 الله او نسب الموت ولم يحصر وال آخر بعد حى حصره الجمعة ذكر الكرخى انه لا بأس ان يجمع الناس على
 رجل حى يصلى هم الجمعة وهكذا روى عن محمد بن ابي حنيفة في الصلوة لماروى عن عثمان رضي الله عنه انه لما حصر
 قدم الناس على ارضى الله عنه يصلى هم الجمعة وروى في الصلوة عن ابي حنيفة في والى مصر ما لم يبلغ الخليفة
 ومن حى حصره الجمعة فان صلى هم حلقه المسب او صاحب السرط او القاصى اخرهم وان قدم العامة رجلا
 لم يجوز ان يولوا فاعرف مقام الاول في الصلاة حال حاشه فكذلك يدونه امام هو من الخليفة الولا اني عر وذكر
 في نوادر الصلاة ان السلطان اذا كان يحط بلسا سلطان آخر ان امر ان يجمع الخليفة يجوز وكون ذلك اقتدر حطه
 ويجوز له ان يصلى هم الجمعة لا يحط بامر فصارنا ناسه وان لم يامر بالاعمال ولكنه سكب حى ام الاول
 حطه فآراد الثاني ان يصلى تلك الخطة لا يجوز الجمعة وله ان يصلى الظاهر لان سكونه محمل جعل ان يكون
 امر او جعل ان لا يكون امر ان لا يجمع مع الاحمال وكذا اذا حصر الثاني وقدره الاول من حطه يصلى
 الثاني تلك الخطة لا يجوز لا حاشه امامه رول ولم يوجد الخطة من الثاني والخطة مرط هذا كانه اذا علم
 انه لم يحصر الثاني وان لم يعلم حطه وصلى الثاني ما كتب يجوز لا به لا يصبر معرو لا لا العلم كالم كمال اذا
 كتب الله كتاب ال رل أو أرسل الله رسولا فصاوم معرو لا واماله اذا كان سلطانا اجمع بالناس أو امر عر
 حار وكذا اذا كان سراما سراما واولا اجماع الولا وقال من مرط بجمعه الجمعة هو الامام الذى هو مرجع

أصح القول لا قال فصل ركني بعد أمر به المصحف الخطبة ولنا قوله تعالى فاسمعوا له وأنصتوا
 والصلوات والسمع والانتصاب فلا يجوز تركه العزم لأدائه الله والحدس بسوح كان ذلك قبل وجود
 الاستماع وروى له تعالى وإذا قرأ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا لعلكم تتقون وأصواته عليه ما روى عن أبي عمر رضي الله عنهما
 أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر ساكن أن يركع ركعتين ثم يقرأ الناس أن ينادوا والامام يجلس فصار
 مندوحا وكان سليل عصفور مائة والله أعلم وكذا كل ما سئل عن سماع الخطبة من التسبيح والتهلل
 والكتابة ويجوز أن يحذف عنه ما سئل عن سماع ركعتين وأصله قوله تعالى وإذا قرأ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا
 فكل ركن إلا أنه في شأن الخطبة أمر بالاستماع والانتصاب ومقتضى الأمر لا وجوب وروى عن النبي صلى الله
 عليه وسلم أنه قال من قال لصاحبه والامام بخطبة نصب فعدلنا ومن أضاف أصلا له ثم زاد ركبا وجوب
 الاستماع والركوب في حق العرب من الخطبة فأما البعد منه إذا لم يسمع الخطبة كمن صنع أحطف المساج
 فيه قال يحدس سلفه اللحي الانتصاب أولى من قراءة القرآن وهكذا روى إلى عن أبي يوسف وهو احتسب
 السبح الإمام أبي بكر محمد بن الفضل الصاري ووجهه ما روى عن عمر وعثمان إجمالا أن أحرار المنصب
 أبدى لا يسمع مثل أحرار المنصب السامع ولا في حال مر به من الإمام كان مأمورا بسبح الاستماع والانتصاب
 وبالعقدان غير من الاستماع ثم يركع الانتصاب فصح عليه وعن بعض من يعي أنه أحاطه قرا القرآن روا
 وكان الحكم من بعض أخصائنا بطريق كتب الله ووجهه أن الاستماع والانتصاب انما وجب عند الله لرسول كرا
 في عراب الخطبة بالتأمل والتعكر وهما وهذا لا ينص من البعض من الإمام فاهم ولله فيه ثواب القرآن
 ودراسته كتب العلم ولأن الانتصاب يترك مقصودا لئلا يسوغل به إلى الاستماع فادعاه عن عزم الاستماع
 سقط عنه الانتصاب أنصا والله أعلم ويكره سبب العاطس ورد السلام عبدا وهذا الساقى لا يكره وهو رواه
 عن أبي يوسف لأن رد السلام عرض ولنا أنه ترك الاستماع المعروف والانتصاب ونهت العاطس ليس تعرض
 ولا يجوز ترك العرض لاحد وكذا رد السلام في هذا الحالة ليس رخص لا يركب سلامه مأثما فلا يصح إرد
 عنه كفي حال الصلاة ولأن السلام في حال الخطبة لم ينع منه فمضى الرد ولأن رد السلام مما عكس يحصل في كل
 حاله أما سماع الخطبة لا يصح والافى هذه الحالة فكان أداه أحسن وبطريق ما قال أخصائنا أن الطوائف لم يوافقوا في
 حق إلا في أصل من صلا لطوع والصلاة في حق المكي أصل من الطوائف لا يوافقوا على هذا قال أبو حنيفة
 أن سماع الخطبة أصل من الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فدمى أن يسمع ولا يصلي عليه عند سماع الله
 في الخطبة لما أن أحرار فصل الصلاة في النبي صلى الله عليه وسلم مما عكس في كل وقت وأحرار ثواب سماع
 الخطبة يخصهم في الحالة فكان السماع أصل وروى عن أبي يوسف أنه سأل أن يصلي على النبي صلى الله عليه
 وسلم في بعض عند سماع اسمه لأن ذلك مما لا يسمع عن سماع الخطبة وكان أحرار الفصل من أحسن وأما العاطس
 فهل يحمد الله تعالى فالصحيح أنه يقول ذلك في بعضه لأن ذلك مما لا يسمع عن سماع الخطبة وكذا السلام حال الخطبة
 مكرر لما قلناه أنه أدى ذكر ما في حال الخطبة فاما بعد إلا أن الأحرار من سماع الإمام إلى الخطبة وهذا الفراغ
 من الخطبة حين أحد المودون في الأقامة إلى أن يرفع هل يكر ما يكر في حال الخطبة على قول أبي حنيفة يكر
 وعلى وجه لا يكر الكلام ويكر الصلاة واحصا عاروا في الحدس حروح الإمام بطم الصلاة وكلامه مطع
 الكلام جعل الفاطم للكلام هو الخطبة فلا يكر من وجودها ولا في النبي عن الكلام لو حو استماع الخطبة
 واعاغب حاله الخطبة بخلاف الصلاة لا يبعد عا لافعوب الاستماع ويكره الإفصاح ولا في حقه ما روى
 عن ابن مسعود وابن عباس صلى الله عليهم ما هو فاعلهما وهو فو إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال
 إذا خرج الإمام فلا صلا ولا كلام وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إذا كان يوم الجمعة وقفت الملائكة
 على أبواب المساجد ينسبون الناس الأول فالأول فإذا خرج الإمام طأوا المصعب وجاهرا اسمه عن الله كرهه

أمر عن طي المصنف عند حروح الامام واعماله وروى المصنف ما طوى الناس الكلام لاسم اذا تكلموا
تكرره عليهم لقوله ما لي ما لقط من قول الله رب عس ولا بد ان اخرج الحد في كل مسعداتها والمسعد
الذي كالسارع فيه ولهذا الحق الاسعد اذ بالسروعي كراهه الصلاة فكذلك كراهه الكلام واما الخلاف بالنس
به ان عند الكلام بقطع الكلام فكان عسكنا بالسكوف وانه لا يصح وتكر للخطب ان يسكن في حاله الخطبة
ولو فعل لا يسهل الخطبة لاسم السب صلا فله عسدها كلام الناس لكنه تكرر لاسم اسرع مطووه كالادان
والجلم بقطع الخطبة لان اذا كان الكلام امر بالمعروف فلا كمر لاروي عن عمر انه كان يحفظ يوم الجمعة ودخل
عليه عثمان فله انه ساعده فقال ما روي حتى سمعنا ما روي عن علي ان نوصا فقال والوصو
ا صا وروى علي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر بالاعمال وهذا لان الامر بالمعروف ينسحب بالخطبة لان
الخطبة هي ما روي في كبريها ولو أخذت الامام بعد الخطبة في السروعي في الصلاة فعدم رحلا صلى بالناس
ان كان من شهد الخطبة او ساءمها حار وان لم يسهده من الخطبة لم يحرم صلى بهم الظهر اما اذا شهد الخطبة
فلان الماني قام مقام الاو والاول نعم الجمعة فكذلك الثاني وكذا اذا شهد ساءمها لان ذلك العذر لو وجد وحده
مسدده فكذلك اذا وجد مع غيره وسوى الجواب من ما اذا كان الامام مأذونا في الاسعلاف ولم يكن يحل
الفاصل فانه لا يملك الاسعلاف اذ لم يكن مأذورا ومنه والقرى ان الجمعة ومنه وبأحرها عند العذر اذ لم
يختلف ولا من باقها مع علم التواني به وقد نص له عارض عنه من الافاضة يكون ادنا بالاسعلاف دلالة
بجواز الفاصل لان انصاف عزمه وبلا وبسأحر عند العذر فامدوم الادان صا ودلالة فهو القرى واما اذا
لم يسهده الخطبة ولا به منسب للجمعة والناس ان يحرم عنه على بحر عه الامام والخطبة شرط انما الجمعة ولم يحدد
ولو منع الامام في الصلاة احد من قدم رحلا ساءمها في لم يسهده الخطبة حار صلى بهم الجمعة لان يحرم عنه
الاول ان يسهده من الجمعة في لو حو د شرطها وهو الخطبة والثاني في يحرم عنه على بحر عه الامام والخطبة شرط انعقاد
الجمعة في حق من يسهده في الجمعة لاني حق من يسهده على بحر عه على بحر عه دليل ان المعنى بالامام
صحيح جمعه وان لم يدر الخطبة لهذا المعنى فكذلك اذا ولو يكلم الخلفه بعدم ماسر ع الامام في الصلاة فانه يسهل
بهم الخ من ان كان من شهد الخطبة وان كان لم يسهده الخطبة فالناس ان صلى بهم الظهر وفي الاسعلاف صلى بهم
الجمعة وجه القياس ظاهر لانه ينسب الحزب عنه في الخ والخطبة شرط انعقاد الخ في حق المنسب لغيره الجمعة وجه
الاسعلاف انما لمقام مقام الاول النص به حكما ولو يكلم الاول اسعلاف بهم الجمعة فكذلك الثاني ود كرا الحكم
في المنع من الامام اذا احسب وقدم رحلا لم يسهده الخطبة فاحسب في السروعي لم يحرم ولو قدم هذا الرجل
مخدرا آخر فسهده الخطبة لم يحرم بالنس من اهل افاضة الخ به عسده ولا يجوز منه الاسعلاف وعنه لو قدم
حسابه فسهده الخطبة فعدم هذا الحزب لا يظهر اذ يسهده الخطبة حار لان الحزب الذي يسهده الخطبة من اهل
الافاضة فواسطة الاعمال فصحيح منه الاسعلاف ولو كان المقدم صا ومعهها او امرأ او كذا ان قدم غير
من يسهده الخطبة لم يحرم عنه بخلاف الحزب والقرى ان الحزب اهل لا دا الجمعة لانه قادر على اكتساب
أهله الا اذا ناله الحسنة والحدس عن به فكان هذا اسعلافان له وبه الغمام عا اسعلاف عليه فصحيح كان
سائر الواضع التي سعتف بها فاذا قدم هو غير صحيح لانه اسعلافه بعد ما صار حله فكان له ولانه لا اسعلاف
بخلاف النص والمدعو والمرأ فان النصي والمنسب لاسم اهل ادا الجمعة والمرأ لنس من اهل امامه ارحال
ولا قدر لهم على اكتساب شرط الافاضة فلم يصح اسعلافهم اذ الاسعلاف من عا انما للاصلا على الصفة
واسعلاف من لا قدر له على اكتساب الافاضة بعزمه فلم يصح واذ لم يصح اسعلافهم كيف يصح منهم
اسعلاف ذلك اعر فاذا قدم ذلك العرف كان تقدم بعسده لا الهان بعدمهم بانهم سرعا ولو قدم بعسده في عند
الصلا لا يجوز بخلاف سائر الصواب لا لا يحجج بها اني البعزم القرى ان افاضة الخ به عسده بالامام

ينقل شرط الابعاد ولهذا كان من شرائط الابعاد دون الباع في حق المعنى بالاجماع فكذلك في حق الامام
 احدهما اجتماع السبله فيما بينهم افعال او وجوبه ان الجماعة في حق الامام شرط ابعاد الادا لاسرط ابعاد
 الصبر عنه وقال ابو يوسف وبقدرها من طابع ابعاد الصبر عنه حتى اسم لو يروى وانما انصر عنه فسل من الركنه
 بسجد فسد الجماعة وبت في الظاهر عند كماله وروى في دعاء الجماعة وجهه وطلبها ان الجماعة شرط ابعاد
 الصبر عنه في حق المعنى فكذلك في حق الامام والجامع ان يصبر عنه الخ اذا اجتمع مع الجماعة لها ولهذا لو اذركم
 اثنان في التمسك على الجماعة ركعتين عند وهو قول ابو يوسف الا ان يجتهدوا له اس هناك بالنص لما ذكر
 ولا في جعبه ان الجماعة في حق الامام لو جعل شرط انه اذا الصبر عنه لادى الى الخرج لان يصبر عنه عند
 لانه يدون ساركة الجماعة انا وهذا لا يحصل الا وان يجتهدوا مع غيره ليعبر الامام وانه مما يعتد
 مراعاته وبالاجماع ان شرط فامم لو كان واحدا وصاروا كرا الامام كم رواجع وكبر وصار سارط في الصلاة
 وجب سارطهم انا فلم يجعل شرط ابعاد الصبر عنه لعدم الامكان فمثل شرط ابعاد الادا بمحلا اوم فانه
 امكن ان يجعل في مهمم شرط ابعاد الصبر عنه لانه يحصل سارطهم انا في الصبر عنه لا يخالفه وان سمعهم الامام
 بالسكبر وان سار ان الجماعة في حق الامام من شرط ابعاد الاداء لا شرط ابعاد الصبر عنه فانه اذا لا يبعد
 الركنه بسجد لان الاداء فعل والجماعة الى كون له لاداء الصلاة وهما القام وارا
 والركوع والسجود ولهذا لو جعل لا يصلي فقام بعد الركنه بالسجد لا يجب فادامه ذلك ركنه بالسجد
 لم يوجب الاداء فلم يبعد من شرط دوام ساركة الجماعة الامام الى الرابع عن الاداء ولو افسح الجماعة وحده يوم
 وبه رواه في الامام وحده فسد صلاته وسفل الظاهر لان الجماعة شرط ابعاد الجماعة ولم يوجب ولو قام
 آخرون فوهوا خلفه ثم رالوا وان الامام عصي على صلاته لو حوذا لشرط هذا الذي ذكرنا سارط المساركة في
 حق الامام واما المساركة في حق الله ذي القهر لا خلاف في انه لا يشرط المساركة في جميع الصلاة محاطا وسد ذلك
 فقال ابو يوسف واني يوسف المساركة في الصبر عنه كانه وعن محمد رواه في رواه لاند في المساركة في ركنه واحد
 وفي رواه المساركة في ركني منها كانه وهو قول رفر في ان المسوق اذا ادرك الامام في الخ ان اذرك في الركنه الاولى
 او الثانية وكان في ركوعها صبر مدرك للجمعة لا خلاف واما اذا اذرك في سجود الركنه الثانية وفي السجدة كان
 مدرك للجمعة عند أبي حنيفة واني يوسف لو حوذا المساركة في الصبر عنه وعند محمد لا صبر مدرك في رواه لعدم
 المساركة في ركوعه وفي رواه صبر مدرك لو حوذا المساركة في صر اركان الصلاة وهو قول رفر واما اذا ركنه بعد ما بعد
 قدر السجدة في السلام او بعد ما سلم وعنده السجود واداءه ايمداني جعبه واني يوسف يكون مدركا
 للجمعة لو وقع المساركة في الصبر عنه وعنده رفر لا يكون مدرك لعدم المساركة في سبي من اركان الصلاة صلى اربعاً
 ولا يكون الاربع عند حنيفة وانما حنيفة قال راني الاربع كلها وعنه في اعراس القعد الاولى رواه في رواه
 الطحاوي عنه فرفس وفي رواه النبي صلى الله عليه وسلم عن عبد الله بن مسعود ان النبي صلى الله عليه وسلم قال
 الادله عليه فوجب ما يخرج من العرص عن جهة كان القرض او طهراوه لي على قول الساقب الاربع طهر
 حصن حتى لو ادرك السجدة الاولى لا يوجب فساد الصلاة واحصوا في المسئلة عاروى عن الزهري باسناد عن أبي
 هرير عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من ادرك ركنه من الجماعة بعد اذركها وصلى بها اخرى وان اذركهم
 حلو صلى اربعاً وفي بعض الروايات صلى الظهور وما وراءه في الباب لان ابا جهمه معام الظاهر عرف
 نص السرخس را ما الخ من الجماعة والسلاطون ولم يوجب في حق المعنى فكان ينبغي ان يصح كل مسوق
 اذ يركب الا ان مدرك الركنه بقصى ركنه بالنص ولا يصح في المسارعة مع مع هذا الادله سلك حنيفة
 انه يعاقب سلك الاحتياط لعراض الادله واجمع ان وجبه واني يوسف عاروى عن النبي صلى الله عليه وسلم
 انه قال ما اذركم فصلا او ما فاكم فاصموا امر المسوق بعضا ما فاته واعاقا فاته صلا الامام وهي ركنان والحدس
 في حد السجود وروى ابو الدرداء عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من ادرك الامام في التمسك يوم الجماعة بعد

أدرك الجمعة ولا سبب المردم هو الصخرة وروى سائر الأئمة في الأمر عن موسى بن جعفر عن علي بن بحر عن الإمام
 جعفر عن مالك بن أنس عن سائر الأصحاب ومعه محمد بن الرهري عن محمد بن أبي حمزة عن أبي بصير عن أبي حمزة عن أبي بصير
 والأوراعي مالك بن أنس قال ن أدرك ركعة من صلاة بعد أدركها ما كرا الحجة عهد الزمان أو من أدركهم
 حلوا صلي أربعاً أو سبعا أصحها هكذا قال الحاكم السهيد وروى سائر الأئمة في صلاة أو من أدركهم حلوا صلي
 سبعا أو ثمانية أو تسعة أو عشرة أو ما ذكره من المعنى مطلقاً إذا أدرك ركعة وهو لم يركع ركعة بالصلوات
 وهما أيضاً هي ركعتان بالصلوات الرواية وما ذكرنا من الأحكام عند طه في الأربعين أن كان طهراً لا
 يكن أو ما على بحر عن محمد بن أبي حمزة عن أبي بصير عن أبي حمزة عن أبي بصير عن أبي حمزة عن أبي بصير عن أبي حمزة
 جمعة والجمعة كيف يكون أو مع ركعتان على أنه لا أحاط عند طه وروى أنه لا يحصى ومعه دليلنا وأنه تعالى
 أ ثم وأما الكلام في مقدار الجماعة فقد قال أبو حمزة وحيداً ما ذهبه سوى الإمام وقال أبو بصير ما
 سوى الإمام وقال السائي لا مع الجماعة إلا ما روى سوى الإمام أما الكلام في السائي فهو يجمع ما روى عن
 عبد الرحمن بن كعب بن مالك أنه قال كعب قال ما سمع من أبي بصير فكأنه سمع الإمام يوم الجمعة أسعفه الله
 لأن أمانه أسعفه من رزق فعل لا سألته عن أسعفه لأن أمانه فيها ما أورد في جمعة إذ سمع الإمام
 فأسعفه الله لأن أمانه فعل تأنيباً أو أسعفه الله لأن أمانه أسعفه من رزق فقال ابن أبي عمير ما
 بالجمعة أسعفه الله وكعب بن مالك في رواية عن رجل من أصحاب الإمام عليه السلام قال سمعته يقول ما سمعته
 عليه السلام في الصلاة والسلام أدام الجماعة ببلاده (ولما) أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يخطب بعد منعه من
 الطعام فاقصوا ألبها وركبوا رسول الله صلى الله عليه وسلم في دابة وركبوا معه الأبي عيسى رحلهم أبو بكر
 وعمر وهما على رصي الله تعالى عنهم أجمعين وقد أدام الجماعة هم وروى أن بعض من عمر قد أقام
 الجماعة بالمدية مع أبي عيسى رحلاً ولا بالسلافة بساوي ما رواه ما في كونهما جميعاً فلامع في السراط جمع
 الأثر من تحلل الأبي عيسى فانه ليس بالجمع ولا جهة في حديث أسعفه رزق لأن الأمانه بالاربعين رزق
 ما قال الأبي عيسى أن أسعفه أمانه أسعفه عيسى رحلاً ورسول الله صلى الله عليه وسلم أقامها ما عيسى
 رحلاً حين أقصوا إلى النصارى وركبوا فاما وأما الكلام مع أجمعاً فوجه قول أبي بصير أن الشرط أن
 الجماعة يجتمعوا وقد وجدنا جميعاً مع الإمام ببلاده وهي جمع مطلق ولهمنا مقدمهما الإمام وبه طمان
 حاشية ولهمنا جميع المطلق شرط انعقاد الجماعة في كل واحد منهم وشرط حوار صلا كل واحد منهم
 متى أن يكون سوا فصل هذا الشرط ثم أصلي ولا يحصل هذا الشرط إلا إذا كان سوى الإمام ببلاده
 أدل كان مع الإمام لأنه لا يوجد في كل واحد منهم إلا ما روى في كل واحد منهم إلا ما روى في كل واحد منهم
 الصلوات لأن الجماعة هناك ليست بشرط الحوار حتى يجب على كل واحد يحصل هذا الشرط عزمها
 بصلوات الإمام لأن الإمام لا يفتدي أربعاً إلا ما كان سوا من يوم حله لا طهاراً معي التبعة عزمها أن كان
 واحداً لا يقوم خلفه لئلا يصير من سجد خلفه فيصير من يكفأه في فاداً ما روى أن من زال هذا إلى في مقام حلقه
 وأنه ما إلى علم وأما صفة اليوم الذي بعدهم الجماعة بعد ذلك من صلح أماماً للرجال في الصلوات المكتوبات
 بعدهم الجماعة بشرط صفة المذكور والفعل والنوع لا غير ولا بشرط الحر به والأمانه حتى عقد الجماعة
 يوم عسداً ومساو من ولا بعد ذلك الصلوات والجمعة والتسبيح على الأقراد وذلك السائي بشرط الحر به والأمانه
 في صفة الأقرام ولا بعد ذلك المسافر من وجه قوله أنه لا جهة عليهم ولا بعدهم كل سوا والصلوات (ولما)
 أن درجه الإمام إلى موصيه الحر به والأمانه ليست بشرط في الإمام لما عيسى وروى لا بشرط في اليوم أولى أعاناً
 لا يجب الجماعة على العسداً والمسافر من أدام بمصر وأما إذا حضر واجب لأن المسافر من الوجوب قد زال
 بخلاف الصلوات والتسبيح على ما ذكرنا من مقدمه وأنه على العلم وأما لو كان في سبيل الجماعة وهو يربط
 الظهور في لا يجوز عندنا على روال السمس لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه لما نعت مصعب

[illegible]

يكون الميعاد للمعالي أحسن وصف وقال ما قبل يوم الجمعة من صفة وأجسح عماروى عن النبي صلى الله عليه
وسلم أنه دل على يوم الجمعة وأجسح على كل شيء أو قال على كل شيء وأما ما روى أبو هريرة رضي الله عنه
عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من يوم الجمعة طمعه من الله ومنه ومنه ومنه ومنه ومنه ومنه ومنه ومنه ومنه
فأما ما روى عن أبي عمارين فإنه قال لا تكن الناس عمالاً أنفسهم وكانوا لمسور الصوف وروى عنه
والمعتمد من باب المعتمد فكان سادى به يوم رابعة من فامر وأما لا عسل للمعتمد أم أسح هذا من لسو رابع
الصوف ركوا العمل بالمدى ثم عسل يوم الجمعة لصلوات الجمعة أم لسو الجمعة قال الحسن بن زياد لسو الجمعة
أما ما روى عنه قال النبي صلى الله عليه وسلم سئل أنام يوم الجمعة ودل أن يوسف لصلوات الجمعة لأمها ودل
سرا ما قبل لصلواتها أن الصلوات ما ليس لصلواتها فدل الاحتلاف أن عسل يوم الجمعة لصلوات
الجمعة ثم أخذت يوماً وصلى به الجمعة ثم عسل في هذا الاحتلاف فدل أن عسل يوم الجمعة لصلوات
فما ركوا إذا نوا وصلى به الجمعة ثم عسل في هذا الاحتلاف فدل أن عسل يوم الجمعة لصلوات
فإنه إنما فصله العمل بالاجتماع في احتلاف الأصلين لوجود الاحتلاف والصلوات وإنه أعلم أن ما ذكر في يوم
الجمعة وهو دل على الطهر يوم الجمعة بجميعه في المصطفى من أعرس حسن حكما روى عن النبي صلى الله عليه
وهكذا جرى التوارب بأعلى أبواب المساحق وفي الطهر يوم الجمعة في الأصار فدل ذلك على كراهة الجماع
فما في حق الكل ولا نالوا طبقاً للمعتمد ورواه الطاهر بالجمعة في المصطفى عما مضى به غير المعتمد وروى إلى
تقبل جمع الجمعة وهذا لا يجوز ولا ساكن المصطفى وروى عن هذا الوقت ركة الحمامات وسهون
الجمعة والمعتمد وروى في أحدهما وهو ركة الحمامات وهو ما تروى وأما أهل العري فأمهم يصلون الطاهر جماعة
بأذان وإقامة لأنه ليس عليهم سهون الجمعة ولا في إقامة الجماعة وهم اتقبل جمع الجمعة فكان هذا اليوم في حقه
كسائر الأيام كما ذكر السبع والسرا يوم الجمعة إذا صعد الإمام المبرور وأذن المودون من بعده بقوله تعالى فأمهم
الذين آمنوا إذا نودى للصلاة يرمون الجمعة فاسمعوا إلى ذكر الله وذكروا السبع والأمر بترك السبع يكون من أصل
مباشر به وأدى درجته النبي الكراهة ولو ناع يجوز لأن الأمر بترك السبع ليس لغير السبع بل لترك السماع الخطيئة
في فصل ١٠ وأما من الكعبة فصلا الحمار وذكرها في آخر الكتاب ما شاء الله تعالى

في فصل ١١ وأما الصلاة الواحدة فوعا صلا الورد صلا العبد (أما صلا الورد) فالكل كلام في الورد في
واضع في بيان صفة الورد وأجسح أم سه وفي بيان يجب عليه وفي بيان مستند وفي بيان وجهه وفي بيان
صحة التفرقة ومعدن هاوي في بيان ما بعده وفي بيان حكمة أناسه وأول عن وجهه وفي بيان الصواب
الأول فعلى حقه من ملاه رواتب روى جادس رده أنه فرض وروى يوسف بن خالد الهيثمي أنه وأجسح
وروى يوحى من أن مريم المروزي في الجامع عنه أنه سه وأنه أحد أن يوسف بن محمد والسابق رحمهم الله ورواه أنه
سهه موكد أكد من رواتب المروزي وأجسح عماروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ملاه كتب على
ولم يكتب عليكم الورد والصحي والأصفي وفي رواه ملاه كتب على وهي لكم في الورد والصحي والأصفي
وعن عباد بن الصائب عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إن الله كتب عليكم في كل يوم وليلة خمس صلوات
وقال صلى الله عليه وسلم في حظه الوداع صلواتكم وكذا المروزي في حديث معاذ أنه لما سمعه إلى الله قال له
أعلمهم أن الله فرض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة ولو كان الورد واحداً لكان المعروض سب صلوات في كل
يوم وليلة ولا راد الورد على اجس المكتوبات يسح لها لأن اجس فصل الزناد كاتب كل وطبعة اليوم
واللله وبعد الدال أنه فرضه وطبعة يسح وصف الكلمة مولا لا يجوز يسح الكتاب والماسه من الأحاديث
بالآحاد ولأن علامات السن في الطاهر فأمها تودى دعاء العباد والعرض ما لا يكون بانها العرض آخر وليس
لها وقت ولا أذان وإقامته ولا اجتماع ولما راجع الصلوات وأذان وإقامته وجماعه ولما رأى الثلاث

كما هو ذا نأمر بالسب ولا في - فله ماروى خارج من حديثه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إن الله
 إلى رادكم صلا الأوهى الوصلوها ما بين الصلا إلى طلوع الفجر والاسدلال به من وجهين أحدهما أنه أمر
 م أو مطلق الأمر للوجوب والى الثاني أنه معناه ما زاد والى الثالث على السب لا تتصور إلا من حسبه وأما إذا كان عر فانه
 يكون في الأمر الزاد ولأن الزاد أعانت تصور على المفرد وهو العرص فأما القيل ليس عندنا فلا يصح الزاد عليه ولا
 يقال إماراد على العرص لكن في الفعل لا في الوجوب لأنهم كانوا يعلمون أصل ذلك لا يرى أنه قال الأوهى الو
 ذكرها في معرف العرص ومثل هذا لا يصلح يحصل إلا بالعلم ودولام يستفسر وهو أولئك من علمها مع هذا
 لا يستفسر وأصل أن ذلك في الوجوب لا في الفعل ولا يقال إماراد على السب لأنها كانت ودي مثل ذلك بطريق
 السب وروى عن ساه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال أو رواها أهل القرآن لم نورفليس ما وطلق الأمر
 للوجوب وكذا التوعد على أنه دليل الوجوب وروى أنو كرا محمد بن علي الزاري فاستاد عن أبي سليمان بن
 أبي برد عن أبي ساه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال الو رحن واحد من لم نورفليس ما وهذا نص في الباب وعن الحسن
 بن مري أنه قال أجمع المشهور على أن الو رحن واحد وكذا حكى الطحاوي في إجماع السلف ومما لا يكتف
 ولا إذا تاب عن وجهه بعض عدها وهو واحد في السب ووجوب الصا عن الفواب لأعن عند بدل على
 وجوب الأداة ولذا ودي على الزاحله بالأحاج عند القندر على القول وبعبه ورد الحذنب وذا من أماراب
 الوجوب والعرضه ولاهما عند باللاب والسفل باللاب ليس عسروع وأما الأحاديث أما الأول فعبه في
 العرصه دون الوجوب لأن الكناه عمار عن العرصه ويحس به قول السب رص ولكها واحدة وهي
 آخر أنوال أبي جده والرواه الأخرى محمولة على ما دل الوجوب ولا يحتمل في الأحاديث الأخرى أنما دل على
 عرصه الجنس والور عند السب عرص في هي واحد وفي هذا كناه وهو ماروى أن يوسف بن خالد السبي
 سأل أبا جده عن الو رفعال هي واحدة فقال يوسف كعرب أنا أحسبه وكان ذلك قبل أن يسمع عليه كانه م
 من قول أبي جده أنه يقول إماراد فعه وروى عنه أنه راد على الفرائض الجنس فقال أبو جده له يوسف أم ولى
 إكرامك إناي وأنا أعرف الفري من الواجب والعرض كعرب ما من الصا والأرض م من الفري بينهما فاعندر
 الله وحاس عند العلم بعد أن كان من أء أن فها العصر وإذا لم يكن فصال بصر الفرائض الجنس سار راد
 أو رعلم أنه من أن راد الو ر على الجنس ليس بصالحها لأنها ليست بعدل راد كل وطقه اليوم والليله
 فوالأما فوهم أنه لا و فها الجنس كذلك لهما و ف هو و ف الصا إلا أن تقدم الصا علمها شرط عند
 الذكر وذا لا يدل على السببه كعدم كل فرض على مائه من الفرائض ولهذا خص نوب استصحابا فان
 ما حرمها إلى آخر الفصل مصعب وأما الصا إلى آخر الفصل ذكر أسد الكراهه وذا أمار الإصالة أدلوكا ما ه
 الصا كنه في الكراهه والاستصحاب ما وأما الجماعه والأذان والأقامه فلا من سعار الإسلام يخص
 بالفرائض المنافعه ولهذا لا مدخل لها في صلا الصا وصلا الفري والكسوف وأما الفرائض في الركعات كلها
 فليصير احتياط عندنا بعد الأدلة عن ادخالها تحت الفرائض المطلقة على ما ذكر
 (فصل) وأما ما من من صعب عليه وجوبه لا يخص بالخص دون ذلك من كاطه وصلاه العدي بل يتم بالناس
 أجمع من الحر والعبد والكر والاشقي بعد أن كان أهلا للوجوب لأن ما ذكرنا من دلائل الوجوب لا وحب الفصل
 (فصل) وأما ذلك كذا في معناه فمما حلف الصا به قال أبيهما قال الور ملاز وكعات تسلمه واحده
 في الأوقات كلها وقال الساهي هو بالخيار أن سا أور ركعه أو ملاز أو خمس أو سبع أو أربع أو واحد عسرى
 الأوقات كلها وقال الزهري في شهر رمضان ملاز ركعات وفي غير ركعه أصبح الساهي عماروى عن النبي صلى الله
 عليه وسلم لم أنه قال سا أور ركعه ومن سا أور ملاز أو خمس ولما روى عن أن سعد بن عباس
 وعباسه روى الله عنهم أنهم قالوا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم نور ملاز ركعات وعن الحسن قال أجمع

المسلمون على ان الورع لا يلازم الا في آخره ومنه لا تكذب ولا تفرق على عدو والوفاء بأعاهد الرضا
فصل في كون لها طائفة من الاصول والركعة الواحدة عزمه وود فرس واحد البصير جمل على ما دل
اسمها الرور يدل ما روي
في فصل في واما ان وجهه كلامه في روم من أحد ههنا بان أصل الورع وفي بان الورع المصعب
أما أصل الورع ورفق العسا عند أي حصة الا انه مرع مرع اعلمه حتى لا يحور أدوار فصل صلا العسا
مع انه وجهه لعدم شرطه وهو الترتيب الا اذا كان بأسا كوف أدأ اوجه وهو ورفق العسا لك مرع مرعا
عليه وعند أي يوسف وسعد والساهي منه هذا صلا العسا وهذا على ما ذكرنا ان الورع واحد
عند أي حصة وعندهم سبعة وفي في هذا الاصل مستلزم احدهما ان صلى العسا على عروص وهو لا
يبلغ موصافا ورمي به كرا غدا صلا العسا بالادان ولا عند الورع في قول أي حصة وعندهما وجهه العسا على
هذا الاصل اما لما كان واحد عند أي حصة كان احدهما في حق الورع لا في العسا فكما ان العسا في دخل
وجهه في دخل ورفق العسا الا ان وجهه هذا في العسا الا ان تقدم أحدهما في الآخر واجب حاله التذكرة عند
التساوي سبط كافي للصبر والظهور التي لم ود هاهنا في دخل ورفق العسا في روم العسا على الظهور والتذكير
ثم يحور روم العسا على الظهور عند التساوي كذا هذا والتذليل على ان وجهه ما ذكرنا بالامانة ورفق العسا انه لم
فصل العسا حتى طلع الفجر لم يسه فضا الورع كالمرة صلا العسا ولو كان وجهه ذلك لما وجب فضا وهذا انما يصح
وقم الاستحالة بمعنى ما عند في العسا بدون في العسا هذا هو يخرج قول أي حصة على هذا الاصل واما
بحر مع قولهما لما كان سبعة كان وجهه ما عند ورفق العسا كونه مالم العسا كونه في العسا وهذا قال أي
صلى الله عليه وسلم في ذلك الحد باب رادكم صلا وجعلها لكم ما بين العسا الى طواف الفجر ووجود ما بين سبعة
سما على وجودها محال والحواب ان اطلاق الفعل بهذا العسا لاسي الاطلاق منه وعلى هذا الاحتمال اذا صلى
الورع على طائفة في العسا ثم صلى العسا على العسا بالاجماع ولا عند الورع عند وعندهما عند
والسنة الثانية مسئلة الجامع الصبر وهو ان صلى الفجر وهذا كراهية ان يورق في الورع سبعة لا يحور عند
لان الواجب ملحق بالرضى في الله حل فضا مراعا الترتيب يسوء من القرص وعندهما يحور لان مراعا
الترتيب بين السبعة والمكسوة عروا وحده ولورق الورع وجهه حتى طلع الفجر حسب عدد العسا عند اجتماعها
حالا للساهي اما عند أي حصة فلا شك لانه واجب فكان مصحوبا بالقصا كالفرض وعدم وجوب العسا عند
الساهي لا شك ايضا لانه سبعة عند ههنا وكذا العسا سبعة ههنا لا معنى وهكذا روي عنها في عروا وبه
الاصول لكهما استحقاقا في العسا بالار وهو قول الذي صلى الله عليه وسلم من نام عن روزه وسبب الفضا في
ذكر فان ذلك وجهه ولم فصل بين ما ذكر في الوفاء وعند ولا يشك في الاجتهاد فوجب العسا احسا طاراما
الوفاء المصعب للورع وهو آخر التل للماروي عن عاصه رضي الله عنها ما سئل عن روزه رسول الله صلى الله
عليه وسلم وما لبث ان كان يورق في أول الليل وبار في وسط الليل وبار في آخر الليل ثم صار روزه في آخر
الليل وقال الذي صلى الله عليه وسلم صلا الليل مني مني فاذ احببت الصبح فأورزركه وهذا اذا كان لا يحتاج
فوجه فان كان يحتاج فوجهه محبان لادام الاعين ورواوه كروى رضي الله عنه كان يورق في أول الليل وعمر كان يورق
آخر الليل فقال الذي صلى الله عليه وسلم لاني كرا احببت بالعه وقال لعمر احببت فصل القو

في فصل في واما صفة الراية فالقرا فيه فرض في الركعات كلها أما عندهم فلا شك لانه فعل وعنده
حصة وان كان واحدا لكن الواجب ما يحتمل انه فرض ويحتمل انه فعل لكن يرجح جهة الفرض فيه بدليل
فيه سبعة فعل واحدا مع احتمال الفرض فان كان فرضا يكتفى بالقرا في ركعتين منه كفي العرب وان كان فعلا
يسرط في الركعات كلها كفي اسواق فكان الاحسا في وجوبه في الكل لم يذكر الكرخي في محضر صدر

الغرا في الورد كرجدي الاصل وقال وما قرأ في الورد فهو حسن و ابعاض رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قرأ
في الورد في الركعة الاولى سبع اسم ربك الاعلى وفي الثانية قل يا أيها الكافرون وفي الثالثة قل هو الله احد ولا شبي
أن يوبس باسم القرآن في الورد باسم ولو قرأ في الركعة الاولى سبع اسم ربك الاعلى وفي الثانية قل يا أيها
الكافرون وفي الثالثة قل هو الله أحد يا أيها الكافرون صلى الله عليه وسلم كان حسبا السكت لا يواطىء عليه ككلا طيه
الجهال حصا م اذ اذرع من الغرا في الركعة الثانية كروم مع منه جدا اذنه ثم ارسله مام بمسأما التسكر
فما روى عن علي رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان اذا أراد أن يصلي كروم وب وأمارة الدس
فما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم لا رفع الدس الا في سعة واطن وذكر من حتمت الالة وب وأمارة الارسال به بدر
بصره فها تقدم والله الموفق

فصل في ما قبل القبول في مواضع في صفة الله وب ويحل آدانه و مدار ودعاه وحكمه اذ اذاب عن
محمدا أما الاول فالقبول واحب عند أي حقه وعنده ما سبه والكلام فيه كالكلام في اصل الورد وأما محل
آدانه فلو روي جميع السبه قبل الركوع عند ما وعدنا حاله السابق في المواضع الثلاثة فقال يجب في صلا القجر
في الركعة الثانية بعد الركوع ولا يجب في الورد الا في الصفح الاحمر من رمضان بعد الركوع واجب في
المسئلة الاولى عاروي ان ا في صلى الله عليه وسلم كان يصلي صلا القجر وكان يدعو على ما رواه عاروي
ان مسعود وجاعه من الصحابة رضي الله عنهم ان النبي صلى الله عليه وسلم في صلا القجر سهره كان يدعو
في دونه على رجل ود كوان و يقول اللهم اسد و طألت على مصر و احملها عليهم سبي كسي يوسف ثم ركه
فكان مسوحا دل عليه انه روي انه صلى الله عليه وسلم كان يصلي صلا المغرب كافي صلا القجر وذلك مسوح
لا لا جامع وقال أبو عبيد المدي صلب خلف أي بكر وخلف عمر كذلك فلم أرا احدا منهم ما يصلي صلا القجر
واحد في المسئلة الثانية عاروي ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه لما امر أي من كعب بالامامة في ليلة الاري صلا امر
بالقبول في الصفح الاحمر منه ولما روي عن عمرو بن عثمان بن عفان رضي الله عنهم أنهم قالوا راعنا
صلا رسول الله صلى الله عليه وسلم بالليل في صلا القجر و لم يذكر واما في السبه وياو لماروا السابق
انه طول اتمام الغرا وطول الصلوات في صلا القجر واما في السبه وياو لماروا السابق
أي من كتب كاتب محضر من الصحابة ولا يخفى عليهم حقه وقدره ما علمهم بخلافه واستدل في المسئلة الثالثة
بصلا القجر ثم ودمع في الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يصلي صلا القجر بعد الركوع فها من
عليه القبول في الورد ولما روي ما عن جماعة من الصحابة رضي الله عنهم وب رسول الله صلى الله عليه وسلم في
الورد قبل الركوع واستدل له بصلا القجر عرسد لانه استدل بالمسوح على ما مر واما بعد اذ القبول بعد
ذكر التكرج ان مقدار العام في القبول مقدار سور اذا اذها استسب وكذا ذكر في الاصل لما روي عن النبي
صلى الله عليه وسلم انه كان رأى القبول اللهم انيسعد اللهم اهدنا فمن هذب وكلاهما على مقدار هذب
السور وروي انه صلى الله عليه وسلم كان لا يطول في دعا القبول وأما دعا الله وب فليس في الالة وب دعا موب
كذا ذكر التكرج في كتاب الصلا لانه روي عن الصحابة أذعسه بخلافه في حال القبول ولا في القبول من القضا
عمرى على لسان الناعي من غير احتياجه الى احضار قلبه وصدق الرعية منه الى الله تعالى وسعد عن
الاجابة ولا في القبول في الغرا ليس في الصلوات في دعا القبول اولى وقدر روي عن محمد بنه قال القبول في
القضا مذهب رقة القلب وقال بعض سائحا المراد من قوله ليس في القبول دعا موب ما سوى قوله اللهم انا
سعيد لان الصحابة رضي الله عنهم ابعوا على هذا في القبول فالاولى أن قرأ ولو قرأ غير حار ولو قرأ معه
غير كان حسبا والاولى أن يقرأ بعد ما علم رسول الله صلى الله عليه وسلم الحسن من علي رضي الله عنه ما في قوله
انهم اهدنا فمن هذب الى آخر وقال بعضهم الا فصل في الورد أن يكون فيه دعا وب لان الامام رعا

يكون حاملا مني بشا و قد كلفنا اناس بعد لعل وما وى عن جودنا و قد من لنا بذهب و قد انك
 حول على اذنه الماسد و ان الصلح لما ذكرنا و اما ما دعا القلوب من الجهر و الخافه و قد رد كرا القاصي
 في سرجه صغر المداوى ان كان صغرا فهو واحد ان كان صغرا فهو واحد ان كان صغرا فهو واحد ان كان صغرا فهو واحد
 وان سا امر كان قرا وان كان اما لمجهر فالقوب لكن دون الجهر انما التوا في الصلا والقوم سانه و قد
 ان قوله ان عدا ن بالكتار ملحن و اذا عا الامام بعد ذلك هل سانه القوم ذكر في العداوى احد الفاضل اني يوسف
 و محمد في ولد اني يوسف سانه و هو هرون و في قول محمد لا رور و لكن و هو صون و قال بعض هم ان سا
 انوم سكتوا و اما الصلا على النبي صلى الله عليه وسلم في تقرب بعد قال ابو القاسم الصغار لا سئل لان
 هذا ليس مومها و قال القصة انما سالتهم الا في القوم دعا فالافضل ان يكون في الصلا على النبي
 صلى الله عليه وسلم ذكر في العداوى هذا كله قد كور في شرح القاصي حصر الظن اذ و احكاما اجتماعا
 ورا المهر الا حقا في دعا القوب في و الامام والقوم جدا لموله يعانى ادعو انكم نصرنا و جمعه و قول
 النبي صلى الله عليه وسلم حرامنا الحق و اما حكم القوب فاب عن محله فعول فالتس القوب حتى رجع ثم لم يرد
 بعد ما رفع راسه في الركوع لا و دو سطره القوب وان كان في الركوع فيكذلك في طاهر اذ و انه روى عن
 اني يوسف في عذر ربه الاصول انه و قال القوب لان له سها ما لفرها معركه كورك العائنه ار
 السور ولو لم يرد كور الركوع او بعد ما رفع راسه به انه رك العائنه ار السور و قد روى بعض ركوعه كفاها
 ووجه الفرق على طاهر اذ و انه ان الركوع مكامل فورا العائنه و السور لان الركوع لا يرد من السور
 اصلا سكاكمل سكاكمل القرا و فورا العائنه و السور على العبير و احده و بعض الركوع يركها فساكت قد
 الركوع فلاذا على الوجه الاكمل و الاحسن فكان مسروبا و اما القوب فليس مما سكاكمل به الركوع الا ترى انه
 لا يرد في سا و الصلا و الركوع معسر مدونه فلم يكن القصد لتكامل لكة في نفسه و لو نقص كان القصد
 لاذا القوب الواجب ولا يجوز و بعض القرض لفصل الواجب و هو السرى لا يقرب في الركوع انصاعا لاف
 يكره ان يستند اذ لم يكن حال الركوع حسب تذكره و السرى ان يكره ان يستند به من بالقام المحض الا ترى
 ان سكر الركوع اذ في حال الاحتياط و هي مخمونه في كسر القصد باجماع الصحابه و اما اذا
 واحد منها في سرخص القام من عذر حرارا اذا الثاني مع قيام العذر نظري الا في سانه القوب فلم يسرع
 الا في شخص القام معر فعول المعنى فلا يبعد في الركوع الذي هو قيام وجهه و لو انه عاد الى القيا و قد
 سمى ان لا يفسد ركوعه على و ليس طاهر الروايه بخلاف ما اذا عاد الى فورا العائنه او السور حسب بعض
 ركوعه و انما ان محمد الفراء فام ما بعد ان ركعه بالسعد الا ترى انه و قد اذا عاد و فورا العائنه او السور
 و قد الكل قد صانعت مراغا القرب راعا عن ولا يفسد ذلك لا بعض الركوع بخلاف القوب لان محله
 قد قال الا ترى انه لا و قد اذا عاد بعد من بعض القرض لفصل واجب عليه و لا علة ذلك و لو عاد الى
 فورا العائنه او السور فورا او ركع من اخرى فذكره و حل في الركوع الثاني كان مذكرا لركعه و لو كان اتم
 فورا و ركع فسا ان لم يرد اذ رفع راسه منه و قد عروا و القوب و الركوع و هذا طاهر لان الركوع هما
 حصل قبل الفراء فلم يرد اصلا و لو حصل قبل فورا العائنه او السور و قد و سكا كورق فها اولي
 فصل و اما ما بعد و ما سكا اذا سكا و قال عن وجهه اما ما بعد و حكمة اذا سكا قد كرا في
 الصلا و المسكوبات و اذا قال عن وجهه صي على احاد الا فاول على ما بينا و الله تعالى اعلم
 فصل و اما صلا العبد و فالكلام فيها يقع في مواضع في دان اتم و احده اتم و في دان سراط و حوبها
 و حوارها و في بيان و ما فيها و في ما صدرها و ككفها و انما و في دان ما صدرها و في دان سكا
 اذا سكا او قال عن و ما في دان ما صدر في يوم الله اما لا اول بعد ان الكرجي على الوجه و فقال

ويجب صلاة على أهل الاصطبار كما عرفت الخ . وهكذا روى الحسن بن أبي جعفر أنه سمع الصادق عليه السلام
 على ربه عليه الصلاة والسلام يقول في الصلاة على الأوجوب فإنه قال لا يصلي التطوع بالجماعة ما خلا قيام
 رمضان وكسوف الشمس وصلاة العتمة وروى الجماعة فلو كانت سنة ولم يكن أحد لا يصليها كما استثنى الأزارع
 ومحمد الكوفي وما سبه في الجامع الصمد فإنه قال في العتمة أحصاها في يوم واحد فالأول سنة وهذا يختلف
 من حيث المنار وما لذكر في الجامع الصغير أم واحد به بالنسبة أم هي سنة مؤكدة وإما في معنى الواجب
 على أن الملائكة اسم السجدة في الأوجوب بعد قيام الليل على وجوبه ذكر أبو موسى الصدوق في محضر أمها
 فرمى بجماعة الأصحاح أم واحد وهذا قول أصحابنا وقال الساجي أم سببه واجب وإنه وجه قوله أم المثل
 صلاة الصلوة له سنة فكذلك لا بد من الاستدلال بما لا يصلح الأصل ولما قوله الثاني فصل في بيان ما ذكره في
 التمهيد من صلاة العتمة واجتماع الظروف ومطلب الأمر للوجوب وقوله الثاني ولتذكروا الله على ما بدا لكم فصل
 المراد به صلاة العتمة ولا من سواها لا سلام فلو كانت سنة فربما اجتمع الناس على تركها وجوب ما هو من
 سائر الإسلام فكأن واحد مصلته ما هو من سائر الإسلام عن العرب

فصل في وجوبها وسرطان وجوبها ووجوبها في كل ما هو شرط وجوب الجماعة ووجوبها في كل
 العتمة ووجوبها في الصلاة والمصير والجماعة والوقت إلا الخطأ فأم سببه بعد الصلاة ولو تركها حارب صلاة
 العتمة أما الإمام فسرط بعد المأذون في صلاة الخلاء وكذا المصير لما روي عن أبي بصير أنه قال لا جمعة
 ولا تشرى في يومه فلو لا أن يصح في مصر حرام لم يرد ذلك من العتمة وبعض الأصحاب وبعض النصارى لا يرون
 ذلك ما يوجب كل وضع لمراد من لفظ العتمة والأصل في صلاة العتمة ولا من سببه بالتواتر من الصدر
 الأول إلى الصلاة ووجوبها في موضعين لمأذون في الجماعة والجماعة شرط لا ما مأذون الجماعة
 والوقت شرط فأم الأثر في وجوبه خصوص به حرى التواتر وكذا التذكور والفعل والبلوغ والحرة وبجمعة
 الدين والأقامة من شرائط وجوبها كما هي من شرائط وجوب الجماعة حتى لا يجب على التسوا والعتمة والجمعة
 والمستندون أدن والهم والرعي والمصرى والمسافر من كمال يجب عليهم لمأذون في صلاة الجمعة ولأن هذا الإجماع
 لما روي في إسقاط العرض فلا يروى إسقاط الواجب أولى ولا يروى أن يمنع عتمة عن حضور الصلاة كما
 في حضور الجماعة لمأذون كما هي حاله وأما التسوية فيرحص لمن أن يخرج من العتمة أو على أنه لا يحص
 للبركات من الخروج في الجماعة والعتمة وروى من الصلاة لقوله الثاني ومن في تركها ولا يصح بالقرار من
 من الاعتقال ولأن خروج من سببه التسوية سواء وما ذى الأجرام فهو حرام وأما المنكر فلا
 خلاف في أنه يرحص لمن الخروج في القصر والمربوا والعتمة واجبة والظاهر والعصر والجمعة قال أبو
 حنيفة لا يرحص لمن في ذلك وقال أبو يوسف ويحذر يرحص لمن في ذلك وجهه وهما أن المنع خوف الفسقة بسبب
 خروجهم ودالا حتى في القصر ولهذا إباحة خروج من غيرهم من الصلوات ولا في حنيفة أن
 وجوب الظهر والعصر وقتا يسار الفساق في المجال والطرفاء في عتمة من صدور وعنه في التسوية في الفسقة
 تسبب أو من في عتمة لغيره في حال وان كبر فأم في العتمة والمغرب وقتا فلهذا منقطع وأما في
 يجوز تسبب من نظر الحال وكذا إذا كان لا يكون في الطرف في عتمة الأوقات فلا يردى أن الوجوع في
 الفسقة في الأعداد وان كان سكر القسار بكر الصلوات أو الصلوات في الأصل أو الفسقة أو الفسقة أو الوجوع في
 المأمور والجمعة في المصير مما نصتكم أو نصتكم لذكر الزحام في ذلك منه وأما صلاة العتمة أو روى في الحنابلة
 فحكمهم أن يرحل بأحده عن الحال كذا نصتكم فرحص لمن الخروج والله أعلم ثم هذا الخلاف في الرحمة والأناحية
 فأمما الخلاف في أن الأفضل أن لا يخرج من صلاة لما روى عن أبي بصير أنه قال صلاة المرأة في دارها
 أفضل من صلاة أبي سفيان أو صلواتها في بيتها أفضل من صلاة أبي سفيان أو صلواتها في بيتها

بينهم اذ احضر في صلا العشاء هل يصلون في الحس من أي جمعة هناك لأن المقصود بالخروج هو الصلاة
قال النبي صلى الله عليه وسلم لا تعرفوا انما الله سبحانه والله ولصريح اذ احضر من ملب أي غير مستطاب وروى
المصنف عن أبي نعيم عن أبي حمزة لا يصلون العشاء الا امام لان حروجهن لتكبر وسوا ذلك من الحديث
أم عطية رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم في جواب الخديرة والحسن ومعلم
أن الحائض لا تصل ولا في أي حروجهن كان لتكبر وسوا ذلك من الحديث وكذلك في ما رواه أبا عبد الله الصادق عليه السلام
العشاء والحائض لا تصل له أن يصل في غير صلا احب المباح فيه قال في صحيحهم ليس له ذلك الا اذا كان
لا يحل يحيى مولا في اماله دابة وأما الخطبة فليس بشرط لاها او دوى بعد الصلاة بشرط التي تكون
سما عا عليه او عاريا وانما دليل في اها او دوى بعد الصلاة ما روى عن أبي حمزة انه قال صلح حاتم رسول الله
صلى الله عليه وسلم وحاب أن يكره عمر رضي الله عنهما وكانوا يدعون بالصلاة قبل الخطبة وكذا روى عن أبي
عباس رضي الله عنهما أنه قال صلح حاتم رسول الله صلى الله عليه وسلم وحاب أن يكره عمر وعثمان فدروا
بالصلاة قبل الخطبة ولم يودوا ولم يهوا ولا ما وحبوا لعلم ما يحب امامه يوم العشاء والوعظ والاسكس وكان
التأخير أو لي تكون الامتثال أقرب إلى زمان التعليم والدليل في اها انه صلا العشاء ما روى أن مروان لما خطب
العشاء قبل الصلاة فام رحل وقال أحرج المبرأ من وان لم يحركه رسول الله صلى الله عليه وسلم وحطت قبل
الصلاة وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحط بعد الصلوات فقال من وان ذلك مني قدر له فقال أبو سعيد
أحدثني أما هذا بعد مني ما عليه مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من رأى منكم منكرا فليغيره بيده وان
لم يستطع فليسا به وان لم يستطع فليقله ذلك أصعب الايمان أي أول سراخ الاغان وانما أحب نواصيه الخطبة قبل
الصلاة لانهم كانوا يسمعون في خطبهم عملا يحل وكان الناس لا يحلون بعد الصلاة ليعاها فاحد هو داخل
الصلاة ليس لها لباس فان حطأ أو لام صلى أحرامهم لا لورل الخطبة أما صلا أحرامهم فهذا أولى وكيفية
الخطبة في العشاء كهي في الجمعة فخطب خطبتين يحسن بينهما حله حقه وقرأ فيها سور من القرآن وسمع
لها التوم وصوره لا يسمعهم التبراع واطعمهم واعانهم ذلك اذا استمعوا وليس في العشاء اذان ولا اقامة
لما روى ابن حنبل عن عمار بن مروان عن جابر بن عبد الله قال صلح العشاء مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
عمره ولا من بعده اذان ولا اقامة وهكذا جرى التوارث من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى يومنا هذا
ولا ما سمر ما علم على المكتوبة وهذا لسبب عكته

بما يصلح وأما ما رواه أنما يافتد كذا الكرمي ووب صلا العشاء من حين سبب الشمس إلى أن يرل لما
روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان صلى العشاء والعشاء على قدر مخرج أو نحو وروى ان وما سجدوا
رويه الخلال في آخر يوم من رمضان فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالخروج إلى المصلح من العدا ولوحا اذا
بعد الزوال لم يكن إلا آخر معنى ولا في الموازين الا في وقت اصابعهم فان ركعها في اليوم الاول في عدا لقطر بعد
عشر حتى رآب الشمس سقطت اصلدوا ركعها العدا وله بعد ركعها في عدا الا صهي فان ركعها في اليوم
الاول بعد ركعها في اليوم الثاني فان لم يعل في اليوم الثالث سوا كان بعد ركعها وله بعد ركعها في
الثاني اذا كان له بعد ركعها في اليوم الثاني وان كان بعد ركعها في اليوم الثالث سوا كان بعد ركعها وله بعد ركعها في
عند لاها عرف بالعد وقال صلا العدا لا ما حوزا لا اذا في اليوم الثاني في عدا لقطر بالعد الذي روى ما
والص الذي ورد في حاله العدا في ما رواه على أصل العشاء واعا حوزا لا اذا في اليوم الثاني والثالث في عدا
الا صهي اسد لا لا الا صحت فام احاط في اليوم الثاني والثالث في عدا لا ما معروفة يوم الا صحت
وسدنا ما روى انما العدا لانه وانما التبرع في صلاة وعصى ذلك كافي في أربعة أيام فاليوم العاشر من ذي الحجة
للعدا حصة واليوم الثالث عشر للتبرع حصة واليومان فمابينهما التبرع والتبرع ما

فصل وأما من قدر صلا العبد وكفه آذانه فصوله صلى الامام ركعتين وتكريرا للافتتاح ثم
 يستمع لقول سبحان الله ويحمد له الى آخر عبد الله العلماء وهذا في كل باب ثالثا بعد التكرار
 وهذا من بعد لان الاستماع كامعه ومع لا فصاح الصلا فكان عليه اسدا الصلا ثم يعود بعد اى يوسف
 ثم ياربنا وبعد حمد وسر التودع عن التكرار ما على أن التودع من الاستماع أو منه العرا على ما ذكرنا
 ثم يقرأ ثم يكرر الكوع فاداءه الى التامة بعا أولا ثم يكرر بلاوا وركع بالزائفة حاصل المواساة بعد ما
 يكرر صلا العبد سبع تكرار من الزوا دو لا أصلها تكرر الاستماع وتكرار الكوع
 ورواى بن القرا بن يقرأ فى الركعة الاولى بعد التكرار وفى الثانية قبل التكرار وروى عن اى يوسف انه
 يكرر عشرين تكرار فى الاولى وحسبى الثانية فكون الزوايد معا حسن فى الاولى وأربع فى الثانية
 وباب أصناف وسدأ بالتكرار فى كل واحد من الركعتين وقال السافى تكرار عشرين تكرار معا
 الاولى وحسبى الثانية سوى الاصناف وهو قول مالك ومدا التكرار قبل العرا فى الركعتين جمعوا والمسئلة
 بحلقه من الصحابة روى عن عمرو بن عبد الله بن مسعود وأى من ودان بصارى وأى موسى الاسعري وحده من
 العا روى الله عنهم اجمعهم قالوا صل فوالله انى روى عن على بن رضى الله عنه انه قرأ بين العرا والاصحى فقال
 فى العرا تكرر احدى عشرين تكرار وباب أصناف ونحو روا فى كل ركعة أربعة وفى الاصحى تكرر خمس تكرار
 وباب أصناف وتكرار را دأب وعددهم العرا على التكرار فى الركعتين جمعوا عن اسعاس رضى الله
 عنهما ثلاث روايات روى عنه كقول أن من ودوا سادوا المشهور عنه روايات احداهما انه يكرر فى العبد ثلاثة
 عشرين تكرار وباب أصناف وعشرين روا فى كل ركعة خمس تكرار والثانية انه تكرر اى عشرين تكرر كما قال
 أبو يوسف ومن مذهبه انه لا يقرأ على التكرار فى الركعتين جمعوا واختار فى المذهب بعد ما ذهب اس
 من رد لا جمع الصلابة عليه فانه روى ان الزايد عنه أهاهم فقال عدد اأحد فكيف بأمر وى ان اقل فقالوا
 لا من مسعود عليه فعله هذ الصفة ووافوا على ذلك وقبل انه مختار أى تكرر الصديق ولا روى الصواب
 بالتكرار بدعه فى الاصل فعد مراتب الاجماع لم يدعه بعض وما دخل بحسب الاختلاف كان هو المذهب
 وأما الاحد بالاولى الاولى وأحوط الا ان رواه اسعاس طهر العمل باكر بلا دأب لا اختلاف فى العا
 فأمر وى معالجهم بالعمل عندهم وبن هذ الفصول فى الجامع الكه روى فى الاصل فعد العا الفصل
 فى التكرار وقد روى عن اى حقه انه يكتب فى كل تكرر من قدر ثلاث تسهات ورفع يده عند
 تكرار الزوا د وحكى أبو عصمه عن اى يوسف انه لا رفع يده فى سى من الماروى عن اسعاس فدان الذى
 صلى الله عليه وسلم كان لا رفع يده فى الصلا الا فى تكرر الاستماع ولا يمسسه فليكن بحسبها وهو تكرر
 الزكوع ولما روى باسم الحديث المشهور لا رفع الا يلى الا فى سبع مواضع ود كرم من حلقه تكرر
 العبد ولا المقصود وهو اعلاص الاصل لا يحصل الا بالرفع ورفع يده فى الاستماع وتكرار القبول بخلاف
 تكرر الزكوع لانه يوفى بها فى حال الاعتقال فحصل المقصود بالرفع فله حاحه ان رفع اليد للاعلام
 وحديث اسعاس مسعود حول على الصلا المعهود المكتوبه ورواى الزكعتين اى سور شا وقد روى
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه كان يقرأ فى صلا العبد سبع اى من الاعلى وهى آتاك حديث العا
 فان يقرأ لا يقرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم فى روا هاس السورى فى أعاب الاحوال حسن لكن
 تكرر ان بعد ما حقا يقرأها عايرها لماد كروا بالجمعة ويحجر بالقرا كذا ورد الفعل المستقص عن
 الذى صلى الله عليه وسلم بالظهوره وبه جرى التوارب من الصدر الاول الى يومنا هذا المسمى سابع الامام
 فى التكرار على رأيه وان كرا كرم من سبع مالم يكرر تكرر العمل به أحد من الصحابة رضى الله عنهم لانه سبع
 لامامه وبعث الله مناهجه ورك رأيه رأى الامام تقول لى صلى الله عليه وسلم اعماحل الامام لوم به

هذا التكبر على حقه ما روي عن ابن عباس انه حمله فاد يوم الله لموقع الناس تكبرون فقال لعائذ اكرم
 الامام قال لا قال احسن الناس ولو كان الجهر بالتكبر منه لم يكن له الا انكاره معنى ولا في الاصل في الادكار هو
 الاحكام الامور والخصص منه وقد ورد في عدة الاخصص في الامر في عدة الطرق على الاصل واما الا انه بعد
 من ان المراد منه صلا العبد على ان الاثمة رضى لاجل التكبر وكذا في وصف التكبر من الجهر والاحكام
 والا كما كتبه عن ذلك (ومنها) ان سماع بعد صلا العبد بعد العرا من اعطيه لما روي عن علي رضي الله
 عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال من صلى بعد العبد أربع ركعات كتب الله له بكل ركعة سبعين
 وربه حسنة واما من صلا العبد لا سماع في المصلي ولا في بيته عسدا كذا في معناه ما روي في بيان الاوقات التي
 تكر فيها التطوع ان ما الله تعالى (ومنها) انه يجب للامام اذا خرج الى الحائض ان يصلي ركعتين او ركعة واحدة
 باختيار المصلي في المصرا صلا العبد لما روي عن علي رضي الله عنه انه لما قدم الكوفة استقبله ابا موسى الاسعري
 لمصلي بالصيغة صلا العبد في المسجد وخرج الى الحائض مع حمزة بن عيسى وعسول ولا في هذا انه للصيغة
 على اقرار الرواب فكان حسار ان لم يفعل لانه لم يفعل ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا عن
 اخلائه الراشد سوى علي رضي الله عنه ولا به الاصل على الصيغة ولكن لو حلف كان افضل لما يبا ولا يخرج
 المصلي العبد لما روي ما ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يفعل ذلك وقد صنع ان كان يحلف في العبد على يمينه و
 سوى الرواب من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم اني وما هذا وقد اتحد وان المصلي صرا على حد من الذين
 والطرف واسع ما سيرا العمل في الناس واحد

في فصل في بيان احوال الكسوف والخسوف في صلا الكسوف في مواضع
 في بيان احوال الكسوف والخسوف في مواضع في بيان احوال الكسوف والخسوف في مواضع
 الله تعالى في الاصل ما يدل على عدم الوجوب فيه قال ولا يصلي بالذي في جماعة الامام رمضان وصلا الكسوف
 فاصح صلا الكسوف من الصلوات الباقية والمسمى من حسن المسمى منه فدل على كونه اياه وكذا روي
 الحسن من راد ما يدل عليه ما روي في ان حقه انه فان في كسوف الشمس ان سوا اصلوا ركعتين وان سارا
 صلوا ركعة واحدة من ذلك والتعبير يكون في الروايات في الواحاح وقال بعض من اصحابنا اواجه لما
 روي عن ابن مسعود انه قال كتب النبي صلى الله عليه وسلم يوم ما اباه اراهم فقال
 الناس انما كتب لموت اراهم فسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا ان الشمس والقمر آتيا
 من آيات الله تعالى لا سكتان لموت أحد ولا لحياة فادارهم من هذا ساءا فاجدوا الله وكبروا وسعوه
 وصلوا حتى يعلى وفي رواه اني مسعود الانصاري فادارهم وها هو مواصلوا وطلق الامر للوجوب وعن ابن
 موسى الاسعري انه قال كتب النبي صلى الله عليه وسلم في من رسول الله صلى الله عليه وسلم فقام فواضح ان يكون الساعة
 حتى آتى المسجد فقام فصلى بأطال السام والركوع والسجود وقال ان هذا الا ان رسل لا يكون لموت أحد ولا
 لحياة ولكن الله تعالى رسلها الصوف فاعاد فادارهم منها ساءا فادارهم الى ذلك الله تعالى واسمعرو وفي بعض
 الروايات فادارهم الى الله تعالى بالصلا وسنة تخرج الله اياه اياه لاني الوجوب لان الباقية عار من
 الراد وكل واحد راد على امره من الموطعة الا ترى انه فرما امر رمضان وهو التراجع واهاسه موكنه
 وفي معنى الواحاح ورواه الحسن لاني الوجوب لان نصيبه قد جرى من الواحاح كاني قوله ما في كفايته
 اطعام خمس ما كرم من اوسط ما لمعوى اهلكم اوكسهم او بحر برقه

في فصل في بيان احوال الكسوف والخسوف في مواضع في بيان احوال الكسوف والخسوف في مواضع
 هذا وعبد السافر ركعتين كل ركعة ركعتين وموسى وسجدتين بركعة بركعة بركعة بركعة بركعة
 واجمع عاروي عن ابن عباس وفاسه روى الله عنهم ما لا لا كتب الشمس على عهد رسول الله صلى الله

عليه وسلم مقام داماطو ولا تحوامس سور أهرم ركع ركواطو ملا مع رفع رأسه مقام داماطو ولا وهو دون
 العمام الأول ثم ركع ركواطو ولا وهو دون الركوع الأول وهذا نص في الباب (ولما) ما روى محمد بن أسد عن أبي
 بكر أنه قال كتب السمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم حرج رسول الله صلى الله عليه وسلم بحرقه
 حتى دخل المسجد فصلى ركعتين فأطأهما حتى تجلت السمس وذلك حين مات ولد أراههم ثم قال إن السمس
 والله آماد ن آتاه الله تعالى وأما جلالا مكسفا لموت أحد ولا لحياته فأناراهم من هذه الأفرع سنا فادعوا
 إلى الصلاة والناس ليكسب ما كرم وما على اسم الصلاة نصرف إلى الصلاة المعهود وفي رواه عن أبي بكر أن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم صلى ركعتين نحو صلا أحدكم وروى الحصاص عن علي والعمام بن عمرو وعبد الله بن عمر
 بن حذاف والمعر بن سبعة رضى الله عنهم أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في الكسوف ركعتين كهذه
 صلا ما والخراب عن بعلقه محمد بن أبي عمار وعاصه رضى الله عنه هما أن رواهم ما مد بعاصه روى كذا روى
 أنه صلى أربع ركعات في أربع سجعات والمعاوض لا يصلح معارضا وتقول بعاصه ما رواه بالاعمار سائر
 الصلوات وكان العمل به أولى وأصح ما روى عن علي أن النبي صلى الله عليه وسلم ركع فأطال الركوع كثيرا زاد على
 قدر ركوع صا الصلوات لما روى أنه عرض عليه الخ والمباري في الصلاة فرفع أهل الصلوات الأول رويهم
 طمهم أنه صلى الله عليه وسلم رفع رأسه من الركوع ورفع من جلهم رويهم فلما رأى أهل الصلوات
 الأول رسول الله صلى الله عليه وسلم را كمار كوا وركع من جلهم فلما رفع رسول الله صلى الله عليه وسلم
 رأسه من الركوع رفع القوم رويهم من كان خلفه الصلوات الأول طوا أنه ركع ركوعين وروا على حسب ما وقع
 فيهم صلوات الصلوات الأول خمسة الأمر فلو على حسب ما علم وصل هذا الأسناد ودمع لم يكن في آخر
 الصلوات وأما روى الله عنها كات واقفة في حجرة وفي النساء وأن عمار في صلاتها في ذلك الوقت
 فملا بوضع عندهما فعمل على هذا أو فمابين الرواين كذا في حجرة الله في صلا الأروا كذا السبع
 أو موصو وأن اختلاف الروايات حرج التماسح لا حرج التصير لا خلاف إلا في ذلك ولو كان على العصر
 لما حله وأنهم فظهر أنه قد ظهر انتساح زاد أن كات في الأسناد في الصلوات واستقرت الصلاة على الصلاة
 اليهود اليوم عندنا وكان صرف الفخ إلى ما ظهر انتساحه أولى من صرفه إلى ما لم يظهر أنه انتسحه عبر
 وروى السبع أو موصو عن أبي عبد الله الخ أنه قال إن الزاد سبى صلا الكسوف لا للكسوف بل
 لأحوال العصر حتى روى أنه صلى الله عليه وسلم هدم في الركوع حتى كان كس بأحد سنام بأحر كس بعرض
 مني فمروا أن يكون الزاد منه بأعراض تلك الأحوال في الأمره بالاسم اتكلم بها ويجعل أن يكون فعل
 ذلك لأنه منه فلما اسكل الأمر دل عن المعه عنه إلا يعني ثم هدم الصلاة تقام بالجماعة لأن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم أقامها بالجماعة ولا ينفكها إلا الإمام أدى صلى بالناس الحمد والعهد فاما أن ينفكها كل
 قوم من سجدتهم فلا وروى عن أبي حنيفة أنه قال إن كل مسجد أمام صلى بجماعة لأن هدم الصلاة عبر
 مسئلة بالمصر فلا يكون معله بالسultan كبرها من الصلوات والصحيح ظاهر الرواية لأن هدم الصلاة
 بالجماعة عرف بأفامه رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا ينفكها إلا من هو قائم معها ولا يلزم عدم بعلقه بالمصر لأن
 ما ينفكها إلا إمامه بالمصر وكما مسئلة بالسultan فإن لم ينفكها إلا الإمام حسب صلى بالناس فإدى أن ساوا
 ركعتين وإن ساوا أربع أو الأربعة أو فصل ثم إن ساوا طولوا القرا وإن ساوا قصر أو أسعوا بانها حتى يصلى
 النفس لأن عليهم الأسعوا بالتصريح إلى أن صلى النفس وذلك بالثبات وإنه أقر وأقر أخرى وقد صح في الحديث
 أن إمام رسول الله صلى الله عليه وسلم في الركعة الأولى كان يقرأ سورة القدر وفي الركعة الثانية يقرأ سورة
 آل عمران ولا فصل بطول القرا ثم أولا يقرأ بالقرا في صلا الجماعة في كسوف النفس صد أن خمسة وعقد
 أن يوسف يقرأ أو قول محمد بن طرمد كرى عامه الروايات قوله مع قول أبي حنيفة وحده قول من حالف أبا

عليكم مدارا أمر بالاسم معارف الاسماء فمن راد عليه الصلاة فلا بد له من دليل وكذا لم يفعل عن النبي صلى الله عليه وسلم في الروايات السابقة ورواه صلى الله عليه وسلم في الاسماء ما به روي أنه صلى الله عليه وسلم صلى الله عليه وسلم في الجاهلية فاعلم رجل ومال من رسول الله أحد حب الأرض وملكها المواي فاقى لنا العقب فوقع رسول الله صلى الله عليه وسلم في الله عليه وسلم في الله إلى السما ودعا فاصم بدنه حتى مضى بها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الله عليه وسلم في الله ودور أي طالب لو كان في الاحياء لمرب عنها فقال علي رضي الله عنه حتى من رسول الله قوله

وأندس بسبي العمام بوجهه * عال الساي عصمه لالارامل

وَالصَّلَاةُ وَالزَّكَاةُ وَالْحَقُّ وَالْوَاقُونَ

أهبال والمدرء مدى لنام • وقد سلب أم الصبي من الطفل

وَقَالَ آتُوا زَكَاةً إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولَئِكَ ۖ وَلَسْنَا لَكُم بِمُعَذِّبِينَ ۚ وَلَسْنَا لَكُم بِمُعَذِّبِينَ ۚ وَلَسْنَا لَكُم بِمُعَذِّبِينَ ۚ

وحي إلى علي عليه السلام حتى حصلت الجنة السر بهم سعد المير محمد الله وأبي عليه وروى عنه إلى السماء
وقال اللهم اسمعنا بمسعدنا طامحا بأهله عرسا راجحا لا عرا حبل فار در رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

والتي صدر حي مغارب النها وحا اهل البلد يصعقون اروق العرق نارسول الله فصعل رسول الله صلى الله عليه
 وعا اهل البلد يصعقون اروق العرق نارسول الله فصعل رسول الله صلى الله عليه

[illegible]

أدبهم أولاً وما روى أنه صلى الله عليه وسلم لم صلى وعن عمر رضي الله عنه أنه خرج إلى الأندلس ولم يصل جماعة من أهل المغرب واستعصر الله وما زاد له فقالوا ما أسسه من الأمر أو من فقال لقد استعصبت عبادك إليما أتى

امام ابن العرب والافقه تعالى استعقر وارثكم انه كان عفا رسل السما عليكم مدرار وروى انه سرح بالعباس
الحسين عليه السلام وروى عنه بنوه وروى الائمة اناسا وروى ان ابن عمر بن الخطاب طاول ثارل عمر بن الخطاب

سار او عن علی انه اذ فی ولم یصل وماروی انه صلی الله علیه وسلم صلی جماعه حله لب سار وروی فی محل السهر

لأن الاستسقاء يكون علائق الناس ومن هذا الخشب ربح كدنه على الصندو أو دمه على صسطه فلا يكون مبرولاً مع هذا السام به اللوى في ديارهم ومما به اللوى ويحتاج الخاص والعام إلى معرفته لا يعمل فيه الساد

هل والله أعلم ثم عسدهما رأى العلاء ما سحره را كفى صلا أمدس لكن الافصل أن راسع اسم ربك الأعلى
هل والله العباسه لان النبي صلى الله عليه وسلم كان رهاجى صلا العبد ولا تكبرم اى المسهر ومن

[illegible]

الإدراك والأفهام من خواص المكروبات كخلاصة العسل من بعدد راع الصلا يحتل عندهما وعسل أبي

لا يحط بالكتاب ولو ما وجدنا ما لم يوافقنا بعد الصلاة لان الخطه من نوايع الصلاه مجامع
الجماعه عربيه وفي هذه الصلاه عند وعدها سه فكذا الخطه ثم عند ذلك يحط بها من صل

ثم ما بالخاسه كفى صلا الى نوعين اثنى توسعا يحيط حظه واحد لان التصود منها الدنيا والمعنى بها الخلق ولا يحى - المده والاسمعا ولا يصعد له كثر - وصعد الدنيا مع ولا يلا الى السوء ويزال الناس على

مجلسه و تخرج المبرقي الأسبقا ولا يصعد لؤذني وضع اليها مشرولا بحار السه وودتها اناس على
 مروان بن الحكم عند اراحه المبرقي العبدس وب و الى خلاف السه على ما يات ولكن يحط على الارص

من هذا على قوم أرسف واران نوأعلى عصافس لان حطه بطول فسه عن الالاعاد على عصاره بحطه معلا
نوحه الى الناس وهم اذن عليه لان الهاج والاسماع اعوام عبدالماله وسه وان الحظا وصصون

ان الامام يعلمهم فيها الدلائل والاصناف والاسماع وان افزع الحطه جعل طهر الى الناس ووجهه الى القبلة
يسأل دعا الاستسقاء والبحر ودمسم لوز ووجهه الى القبلة في الحطه والدعا لان الدنيا مسهل

[illegible]

عن ابن رسول الله صلى الله عليه وسلم وان صلى ركعتين شهد وسلم لم يفلأ وكذا اذا قام الى المائتين قبل أن يهدأ
بالسجدة ، ودانى السجدة وسلم ولا يسلم على حاله فاعلان ما أتى به القعد كاتب سبه وهـ الخيم فرض فعله
أن ودانى القعد ثم يسلم ليكون مسجلا ركعتين فان كان هذا بالنسبة للسجدة أعياه ألا يهدأ إلا أكثر ولا عكسه
القطع ولا يدخل مع الإمام بفعله الطوع والمأروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه صلى في سجدة الخيف
فراى رجلا يخطب الصلوات على من أخطأ حتى يركعها كما هم انما امام قوم فصلبنا معه واحل ذلك سجدة أى ياتيه وكان
رجلا فقال صلى الله عليه وسلم اذا صلوات حتى يركعها كما هم انما امام قوم فصلبنا معه واحل ذلك سجدة أى ياتيه وكان
بالطهر كذا روى عن ابى يوسف في الاملا ولو كان في الركعة الاولى ولم يهدأ بالسجدة لم يذكر في الكتاب
والصحيح انه قط هذا المدخل مع الامام فصرروا بذكر الافصاح لان ما دون الركعة ليس له حكم الصلاة
الا ترى انه يعود في الركعة الثانية ما لم يهدأ بالسجدة وكذا الخواتم في العصر والعشاء الا انه لا يدخل في العصر مع
الامام لان السجدة بعد مكروا ويخرج من المسجد لان المخالفة في الخروج أول من اتي المكتب وأما في المغرب فان
صلى ركعة قط هذا لا يوصم اليها أخرى لادى الاكثر ولا عكس القطع ولو قطع كان مسجلا ركعتين على المغرب وهو
مهيى عنه وان هذا بالنسبة للسجدة مضى فيها لم يفلأ ولا يدخل مع الامام لانه لا يتحول ما ان يصير على اللات
كأنه له الامام والسجدة اللات غير مسروعة وأما ان صلى اربع ركعات فمخالفا لمامه وعن ابى يوسف انه يدخل
مع الامام فاذا فرغ الامام صلى ركعة اخرى لصبر سفعاله وقال ابن المبردى يسلم مع الامام لان هذا الله ويحكم
الامام وذلك حابر كالمسوق بذكر الامام في القعد انه يهدأ معه وهذا الصلاة لا يكون بالقعد ثم حاردها
التعدي يحكم الامام كذا هذا فان دخل مع الامام صلى اربع ركعات قال أبو يوسف لان ما بعد الامام الى الركعة الثانية
حار مائة ركعتين خروج الركعة الواحدة عن حوار الله من اذال اس مسعود والله ما أحرأت ركعة قط فذلك
ثم ارموا ودخل مع الامام هذا اذا كان لم يصل المسكوبه فان كان قد صلاها ثم دخل المسجد فان كان صلا لا يكر
الاطوع بعدها من غير صلاة الامام والا فلا

فصل في ما اذا قام من ركعتين وهو اهل بصرى أم لا يفعل والله الوهم لا خلاف بين أصحابنا في
الركعتين سوى ركعتي التحرام اذا قام عن وجه الا مضى سوا فأتى وحدها أو مع الفرض وقال السابق في
قول تعالى فما على الذين ولما يارب أم سلمة ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل يخرق بعد العصر وصلى ركعتين
فصلاب رسول الله ما هائل الى كتمان للسنان لم يكن عليه من صلى الله عليه وسلم ركعتين
كأن أصلهم ما بعد الطهر روى رواه ركعتا الطهر وعلى عهدا الوعد فذكره ان أصلهم ما يحصر الناس يروى فعلم
أما فقه ما اذا قاما فعلم لا وهذا من على ان أعضاء غير واجب على الامه واعاها موسى احصى به الذي صلى الله
عليه وسلم ولا يركعها في حصصه وهما من هذا الحد ان لا يجب فصا ركعتي الفجر أصلا الا انما السجدة الفصا
اذا قاما مع الفرض فحذبت ليله العرس ولا من سبه رسول الله صلى الله عليه وسلم عمار عن طريقه وذلك
ما فعل في وقت خاص على هبة مخصوصه على ما فعله الى صلى الله عليه وسلم فالفعل في وقت آخر لا يكون سلوة
طريقه فلا يكون سبه ل يكون طوعا مظهرا أو ما ركعتا الفجر اذا قاما مع الفرض ومدها ما التي صلى الله عليه
وسلم مع الفرض ليله الله من فصل بفعل ذلك لا يكون على طريقه وهذا بخلاف الويل لانه واجب عند ابى حنيفة
على ما ذكرنا ولو احب ما جنى بالفرض في حق العمل وعندهما وان كان سبه موكده لكهما عرقا وجوب الفصا
بالذي الذي يربوا فمدم وأما سبه ليله العرس فانما مع الفرض بعض الفرض اسعسا بالحد ليله الله من
فان النبي صلى الله عليه وسلم لما نام في ذلك الوادى ثم اسبغ على حجر الحس فارتحل سبه ثم رمل وأمره الا فادن
فصل ركعتي الفجر ثم أمره فقام فصلى صلا الا حروا ما اذا قام وحدها لا تقضى عند ابى حنيفة وان يوسف
وقال محمد بعض اذا اراد ركعتي الحس قبل الزوال واجتنب بحد ليله الله من صلى الله عليه وسلم وصاها بعد

في ركنه ولا يرد الامام على وجهه واليه ان علمه على القوم وان علمه لا على القوم ركنه عليه
وما ياتى عواصم المسهور ومما ان مرأى كل ركنه عشرين ركبا وروى الحسن عن ابي حمزة وحده وحده
كل مرأى احب المكتوبات وهي العرب وفصل مرأى كل ركبا عشرين ركبا وروى الحسن عن ابي حمزة وحده
من عشرين الى ثلاثين لا يروى ان عمر رضي الله عنه دعا لانه من اذنيه فاسمواهم وأمر اولهم ان مرأى كل
ركبه ثلاثين ركبا وأمر الثاني ان مرأى كل ركنه عشرين ركبا وعشرين ركبا وروى الحسن عن ابي حمزة وحده
آته وما قاله أو حقه من اذنيه ان يحكم القرآن من في التواضع وذلك بعد الله أو حقه وما أمر به عمر فموسى
باب الصلاة وهو ان يحكم القرآن من في التواضع وذلك بعد الله أو حقه وما أمر به عمر فموسى
حال اليوم من الركعة والكسر وفصل ما لا يوجب من القوم عن الجماعة لان كسر الجماعة انفصل من
ما لا يقرأ والا فصل من كل ركعة في التواضع كما هو ان لم يركب ولا بأس به وكذا الانفصل من كل ركعة في
الركعة في الصلاة الواحد عشرين ركبا وحده وأبي حمزة وعنه محمد بن الوليد لا يوجب على السامع كل ركعة العارضة
وسماها على كل ركعة من ركعة على حد ولو صلى بوجهه مسلمة واحد وقد عرفت ان السامع قد لا يركب
بحر على اصل الجماعة ان صلوات كسر تأتي مرة واحد بنا على ان التواضع شرط واجب ركن عشرين
حالا فالسامع ليس له ان يركب من ركعة من ركعة ولا يجوز الا على مسلمة واحد قال بعضهم لا يركب
الا على مسلمة واحد لا يركب من ركعة من ركعة ولا يجوز الا على مسلمة واحد قال بعضهم لا يركب
الا على مسلمة واحد لا يركب من ركعة من ركعة ولا يجوز الا على مسلمة واحد قال بعضهم لا يركب
واحد وقد عرفت ان السامع ليس له ان يركب من ركعة من ركعة ولا يجوز الا على مسلمة واحد قال بعضهم لا يركب
الركعة على كل ركعة من ركعة من ركعة ولا يجوز الا على مسلمة واحد قال بعضهم لا يركب
محمد بن محمد وعنه ابي حمزة وأبي حمزة وعنه محمد بن الوليد لا يوجب على السامع كل ركعة العارضة
قد عرفت ان السامع قد لا يركب من ركعة من ركعة ولا يجوز الا على مسلمة واحد قال بعضهم لا يركب
من ركعة من ركعة من ركعة من ركعة ولا يجوز الا على مسلمة واحد قال بعضهم لا يركب
لأنه لا يركب من ركعة من ركعة من ركعة ولا يجوز الا على مسلمة واحد قال بعضهم لا يركب
الثاني قال بعضهم لا يركب من ركعة من ركعة من ركعة ولا يجوز الا على مسلمة واحد قال بعضهم لا يركب
الركعة من ركعة من ركعة من ركعة ولا يجوز الا على مسلمة واحد قال بعضهم لا يركب
فما سمى لا يركب من ركعة من ركعة من ركعة ولا يجوز الا على مسلمة واحد قال بعضهم لا يركب
بالحرار من ركعة من ركعة من ركعة من ركعة ولا يجوز الا على مسلمة واحد قال بعضهم لا يركب
ولي قول من قال بعدم الحواجز من ركعة من ركعة من ركعة من ركعة ولا يجوز الا على مسلمة واحد قال بعضهم لا يركب
فدبر برك الله في الركعة الثانية فسرعه في الثانية ولا يجوز له ان يركب من ركعة من ركعة من ركعة ولا يجوز الا على مسلمة واحد قال بعضهم لا يركب
لوصلي عشرين ركبا من ركعة من ركعة من ركعة من ركعة ولا يجوز الا على مسلمة واحد قال بعضهم لا يركب
آخرها قال في آخر الركعة من ركعة من ركعة من ركعة من ركعة ولا يجوز الا على مسلمة واحد قال بعضهم لا يركب
كل سبع برك القعدة ومما ان يركب من ركعة من ركعة من ركعة من ركعة ولا يجوز الا على مسلمة واحد قال بعضهم لا يركب
ادروجه الواحد اماما لا يركب من ركعة من ركعة من ركعة من ركعة ولا يجوز الا على مسلمة واحد قال بعضهم لا يركب
عمره ولا يركب من ركعة من ركعة من ركعة من ركعة ولا يجوز الا على مسلمة واحد قال بعضهم لا يركب
من التواضع وعلى القوم ان يركب من ركعة من ركعة من ركعة من ركعة ولا يجوز الا على مسلمة واحد قال بعضهم لا يركب
لأن السامع لا يركب من ركعة من ركعة من ركعة من ركعة ولا يجوز الا على مسلمة واحد قال بعضهم لا يركب

[illegible]

[illegible]

عنه انه قال ان بوي أربع ركعات لم يركب ولا خلاف في انه يلزمه بالسدر متناوله وان
كثر وجه رواه ان أي الاربعه ان السروع في كونه سبيل الروم كالندم بركه بالسدر جميع متناوله كذا
بالسروع وجه رواه عسان به ان ما وجب بالتحالفه بمالي ما على ما سرتب الوجوب من السدر
ما وجب بالتحالف انه على اسناد ودلا لا بد على الاربع وهذا أولى وجه ظاهر الرواية ان الوجوب سبب
السروع ما بمب وصح ان ضرور سببه المؤدى عن الصلا من الصلاه يحصل بركه من فله بركه الزباد
من ضرور بختلاف السدر لا سبب الوجوب بصره وصفا فقدر الوجوب بغير ما بوله السبب وامتناعه
ان السروع سبب الوجوب كالسدر فعول فتم لكه سبب لوجوب ما وحدا السروع منه ولم يوحدا السروع في السبع
الباقي فلا يجب ولا ما وضع سببنا لوجوب بل الوجوب لما ذكرنا من الضرور ولا ضرور في حق السبع الثاني
بختلاف السدر فانه التزم من جهه اخرى بعد ما التزم ركنا الجواب في الثاني الزايله انه لا يجب بالسروع كذا
الاربعه حتى لو ما عصى ركبه في ظاهر الرواية عن اجتماعه لا بد على وعلى رواه ان يوسف عصى أربع ركعات
وصح بعض في السروع أربع ركعات من المسافر من مساجدا اختار قول ان يوسف عصى أربع ركعات من الاربع منها
بسببه واحد ودوا الاربع من الظاهر وقالوا به عصى أربع ركعات لوجوب السبع وسئل ان السبع الثاني لا بد
منه ومع سببه اختار وهو السبع الا ما انكر محمد بن عيسى السبع الثاني وادعاه هذا الاصل فتقول
من وجه عليه وكذا ان السروع بركه او سببه على رأس الركعتين وقام الى الثالثه على هذا الاذا لم يركب
اعوام ركعتين أحراوس وندمها في الركعه الاولى لان قدر المؤدى صار عماد فبعض عليه اعمام الركعتين
صلاه عن الصلا والتم في الثالثه في هذا الاذا ما السبع الثاني على الركعه الاولى وأمكن السبا
عليها لان الركعه شرط الصلا عدا والشرط الواحد كذا لافعال كبر كذا ظاهر الواحد ان تكفي لصلا
كبر ولم يركب في هاتين الركعتين العرا كذا لا ولان كل سبع من التطوع صلا على حد ولهذا وان
المسئل اذا قام الى الثالثه قصد الاذا حتى ان سبع معول سببنا التام بمحمد الخ كذا تسبح في الاستعداد
لان هذا السباح وكل كبر من الفعل صلا على حد لكنا في الركعه الاولى ما في السبا
المسوق ولو صلى ركعتين طوعا وعهدهما فبعضه هو فعلنا لم يركب أربع ركعات في عليه ما ركعتين أحراوس
ليس له ان لا يوفى فالتطوع مسجود للسهو في وسط الصلا وانه غير سروع بخلاف المسافر اذا صلى في الظهور
ركعتين وسببنا ما سجد للسهو ثم بوي لا دامه حسب وسبح وهو لا اعمام صلاه وان كان عهده في وسب
الصلا والفرق ان السلام يخل في السرع الا ان السرع معه عن العمل في هذه الحاله او حكم بغير
الركعه ضرور يحصل السجود لان سجود السهو لا يفي به الا في سجود الصلا والضرور في حقه
الصلا وما رجح الى كذا ظاهر الركعه أو عود ان سببنا في حقه صلاه اخرى لا ضرور في صلاه
التطوع لان كل سبع صلا على حد من السلم على في انهاء كل ركعات القياس في المسئل بالاربع اذا ركع اللهفه
الاولى ان سجد صلاته وهو قول محمد لان كل سبع لما كان صلاه في حد كذا انقعد عنه فربما كان قنعد
الاحد في دواب الاربع والعراض لان في الاستعداد لا قصد وهو قول اني سببه وان يوسف لانه قام
الى الثالثه قبل القنعد فبعضه صلاه واحد سببه بالركعتين وسببنا العمل بركه من سروع في اجده لا بد
لشركه صلا قبل القنعد الاولى دامه في السبعين وانقاعه في الركعه ثانيا القنعد بركه وهذا بخلاف ما اذا
ركع العرا في الاوليين في التطوع وام الى الاخرين فربما ما حسب سببنا السبع الاول بالاجماع ولم يعمل هذه
الصلا صلاه واحد في حقه عرا في دواب الاربع لان القنعد اعمام ارب ركعات وهو اخرج وادعاه في
الثالثه وصار صلاه من دواب الاربع في ان اخرج وادعاه في القنعد فربما ما اذا انقرا في ركعتين سببنا
فانما ركعتين السبع الاول قد لم يصح ما السبع الثاني عليه وعلى هذا لو اذا صلى التطوع ارب ركعات سببنا

[illegible]

وما رآه الا بحجاب لانه عرواحب ومن الاستصحاب مراد انه ولا ينعمل الا في التواضع وطهر منى منى
عن عمر رضي الله عنه الى نوحاه هذا قبل ان يصل ولا يني حبه مارو ما عن عابره رضي الله عنها انما اسلمت
عن فام رسول الله صلى الله عليه وسلم في لثاني رضان فقال كان وانه في رمضان وعمر سوا لانه كان يصلي
بذلك الفسار أربع ركعات لا يسأل عن حسن وطولها ثم اراد الاسأل عن حسن وطولها ثم كان نور ربنا رب
من الروايات انما اسلمت عن ذلك فقال واكن طعن ذلك ثم ذكر ان الحديث وكلمه كان عمار عن العاد والمواظبه
وما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يرا طيبا الا على افضل الاعمال وأحبها الى الله تعالى وفيه دلالة على أنه
ما كان لم على رأس الركعتين اذ لو كان كذلك لم يكن ذكر الاربع فائدة ولا ان الوصل من السنة غيره التتابع في
باب الصوم الا يرى أنه لو بدرا ان يصلي اربع ركعات فله فصل من فصل لا يخرج عن العهد كذا ذكر محمد في الزيادة
في معنى الساجد في باب الصوم ثم الصوم مساماة اصل وكذا الصلاة وفيه ما كرنا به أسس على البدن
وكان افضل روى وله صلى الله عليه وسلم في اي تشهد لان الصلابة يسمى تشهد بالمسماة من السهاد وهي
دولة اسهد ان لا اله الا الله وكذا يسمى مسلما بالمسماة من السلم وله السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين
وحمل في هذا أولي لانه امرنا مسلم ومطلق الامر لا وجوب والسلام ليس نواحيه الا رى انه لو صلى اربع ركعات
اما تشهد فواجب فكان الجمل عليه أنه أولى فاما العرواحب فاعلم ان روى منى لا سيما روى بجماعه وروى على
وجه السهولة والسر لم يسم من المرص وروى الحاشية ولا كلام وفيه وعاء الكلام وما اذا كان وحده
(فصل) وأما ما ذكر من افادع والمكروه منه واما نوع رجع الى القدر ونوع رجع الى الوقت أما الذي
رجع الى القدر فاما في النهار فيسكن الزيادة على الاربع ركعات واحدة وفي الليل لا يكثر وله أن يصلي سوا عاذا
ذكر في الاصل وذكر في الحاشية الصغرى في صلاة المسفل ان سبب فصل سكر ركعتين وان سبب ان يعاين
صلى سوا ثم رجع عليه والاصل في ذلك أن اوافل سرع دما لفرانص والسبع لا يتجلى الا الاصل فلا يرد
على الاربع في ايجار الحاشية العرائض وهذا هو العباس في الليل الا ان الزيادة على الاربع الى النصف أو الى
السبع عاذا بالصل وهو ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يصلي بالليل خمس ركعات سبع ركعات سبع
ركعات احدى عشر ركعة لان عمر ركعة واحدة من كل واحد من هذه الاعداد الزيادة ان من يلايه
سبعة عشر ركعة في ركعتين وأربع وسب وعاش وهو روى الى هذا القدر من سلمه واحد من عمر ركاه واحد
من الساجد في الزيادة على اثنتين سلمه واحد قال فيهم بكر لان الزيادة على هذا ثم روى رسول الله صلى الله عليه
وسلم وقال فيهم لا يكثر واذهب السجح الامام الزاهد السمرحني رحمه الله قال لا يوصل الى اذ ماله اذ
يلا يكثر وهذا بكل الزيادة على الاربع في النهار والاصح انه كرم لما ذكرنا من علمه عامه المسامح ولو اذ في
الاربع في النهار أو على اذان في الليل لم يلوحد سبب الزيادة وهو السروع مما احببت في الاصل في التطوع
طول النهار في الاربع والمشي على حسب ما احببت منه أم كرم الصلاة قال فيختصا بطول النهار افضل وقال السامي
كبر الصلاة افضل واثبت المسئلة في طول الصلوات افضل ام كبر السجود والاصح قوله لما روى عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم انه لم يصلي الا صلاة فقال طول الصلوات أي امام عن ابن عمر انه قال في قوله تعالى
وقر والله فاتت ان الصلوات طول القيام وقوله تعالى أن هو قال يا أيها الذين آمنوا لا تفسدوا صلواتكم
اذ لم تكن له رده طول القيام افضل واما اذا كان له ورد في القرآن فمكرر السجود افضل لان القيام لا يتجلى
ويصم له مواد الركوع والسجود وانه أعلم وأما الذي رجع الى الوقت فيكون ركعتين في الركعتين في الركعتين في الركعتين
وهي ما عسى به ما يكثر التطوع في أي الوقت وبعضها يكثر ما عسى به ما يكثر التطوع في أي الوقت وبعضها يكثر
تكره التطوع في المعنى رجع الى الوقت فملا به اوقات أحدها ما بعد الطلوع لشمس الى أن يربيع ويص والناس
عبد أسسوا لشمس الى أن يروى والثالث عند نه الشمس وهو احرارها واصغر احرارها الى أن يهرب في هذه

الاوداه اللاله بكر كل طوع في جمع الارمان يوم اجمعه وعمر في جمع الاماكن عكه وعمرها وسوا كان طوعا
 مسدا لا صلب له او ما وعاه مسد كركنى الطواف وركى بحجه المسد ويحويها وروى عن ابي يوسف انه لا مان
 بالطوع وبه الرواى يوم اجمعه وقال السافى لا مان بالطوع في هذه الاوقات عكه اسحق ابو يوسف عاروى
 ان الذى صلى الله عليه وسلم من الصلا وبه الرواى الا يوم جمعه واجمع السافى رحمه الله تعالى عاروى ان
 التى عليه الصلا والسلام من الصلا في هذه الاوقات الا عكه ولما روى عن عمه من عامر الجهمى انه قال
 ملائع ساعات كان رسول الله صلى الله عليه وسلم بها ان يصلى فيها وان تقربها ما اذا طلع الشمس حتى يرتفع
 واذا صعد لعمد الزوال وروى عن ابن عمر ان الذى صلى الله عليه وسلم من الصلا وبه الطواف
 والعروب وقال لان الشمس تطلع وتغرب بين ركني سلطان وروى الصالحى ان الذى صلى الله عليه وسلم من
 الصلا عند طلوع الشمس وقال اما الملقح من ركني سلطان رهاى عن رده هاهنا يحد لها اذا اراد عبدا
 فارها واذا كاتب عبدا فام الظاهر فارها اذا مال فارها واذا دب للعروب فارها اذا دبر س فارها فلا صلا
 في هذه الاوقات قال صلى الله عليه وسلم من الصلا في هذه الاوقات من عزمه صلى فهو على العموم
 والا طلاق وبه على من النبى وهو طواف الشمس بين ركني سلطان وذلك لان عند الشمس يحدون الشمس
 ويحدون لها عند الطواف بحجه فلو عند الزوال لا يسام علوها وعند العروب وداعا لها يصلى السلطان فصل
 الشمس من ركنه لعمد مكرود ثم يحول الشمس له من النبى صلى الله عليه وسلم من الصلا في هذه الاوقات للاتباع
 اتسعه بعد الشمس وهذا ما يسمى الصلح اجمع فبعد من ابنى بصبه واما فلام ولا حصص وما روى من
 النبى الا عكه ساذ لا يصل في معارضه المسور وكذا رواه اسنن يوم الجمعة عربه لا يجوز ويخص من المسور ما
 واما الاوقات التى بكر بها الطواف في عمار الوف فاما ما طلع او احرأى صلا القجر وما بعد صلا احرأى
 الى طواف الشمس وما بعد صلا العصر الى معب الشمس فلا ح الا في ان يصلا القرا من الواحاح في هذه
 الاوقات حار من غير كراهه ولا خلاف في ان اذا الطواف المسد مكرود واما ما الطواف الذى به صلب كركنى
 املواف وركى بحجه المسد فمكرود عند ما وعده السافى لا بكر واج عاروى عن النبى صلى الله عليه وسلم
 انه قال اذا دخل احدكم المسجد فليصه ركعتين من عزمه صلى وروى عن عاصه ان النبى صلى الله عليه وسلم صلى
 بعد العصر وعن عروصى انه صلى صلا الصبح فسمع صوت حذق من خلفه فقال عزب على من احدث
 ان صلا بعد صلاه فلم يعم احدثه الحرير من عند الله تعالى يا رالمومن اراى ان لو صلا اجمعا واعدا
 الصلا فاصح ذلك عروصى انه صلى وقاله كتب سيدى الخاها بهما في الاسلام فقاموا واعادوا له
 والصلا ولا سلطان الصلا من لم يحد كتابا والذليل عليه انه لا بكر العرائض في هذه الاوقات كذا
 السوافى (ولنا) ما روى عن ابن عباس انه قال سمعت عدى رجال من صون وارضاهم عدى عمر ان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم قال لا صلا بعد صلا الصبح حتى تسرب الشمس ولا صلا بعد صلا العصر حتى تغرب الشمس
 وهو على العموم الا ما خص بذلك وكذا روى عن ابي سعيد الخدرى رضى الله عنه ان النبى صلى الله عليه وسلم قال
 ذلك وروى عن ابن عمر رضى الله عنه ما انه طاف بطلوع المعرب ما صلا ولم يصل حتى سرح الى دى ماوى
 صلى عنه بعد ما طلع الشمس وقال ركنان مكان ركعتين ولو كان اذا ركى الطواف بطلوع الشمس حار من
 عركراهه لما اسر لان اذا الصلا حكا فصل حصوا ركعتا الطواف واما حذق ما سمع بعد كان الى صلى الله
 عليه وسلم فمعه واحد ذلك عليه ما روى انه قال لا يصلى بعد الخدرى ان عاصه روى ان النبى صلى الله عليه وسلم
 صلى بعد العصر فقال له صلى ما امر ويحى ل ما امرنا انالى انه كان محصو ما بذلك ولا مكره في صبح
 مخصوص الا ترى الى ما روى عن أم ساهه ان النبى صلى الله عليه وسلم صلى ركعتين بعد العصر وسأله عن ذلك
 فقال صلى وفعل من ركى اظهره فمعه ما فقال ويحى ل كذا فقال لا اسرالى الحصر وسأله ان كتب عليه

السبب إليه ومدهما مذهب عمرو بن مسعود وابن عباس وعاصم وابن مسعود الخدري رضي الله عنهم
 وما روي عن عمر بن الخطاب لا يعمل على أن عمر أفعال ذلك لأجراح الحديث عن عهد الفرس ولا أن عباس
 المكر والملة والأخبار بالفرار عن عدو ولا أن الكراهة في هذه الأوقات استلغى في الوقت الذي في عمر
 وهو أراح ما بين من الوقت عن كونه بفعل الفرس الوقت لسعة بعد معصود وفي الاستماع لا يمكن جمعه
 في حق الفرس ، طال الاعتبار وكذا إذا الواجب الذي وجب صبح الشمس الدروع الطوع الذي أسند
 في هذه الأوقات مكر في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف أنه لا يكر لأنه واجب فصار كعهد الدار وصل الحار
 وجه ظاهر الرواية أن المدور عنه ليس بواجب بل هو هل في سه وكذا عن الصلا لا يجب بالسروعة وأما
 الواجب صانه المودا عن الطلاق فبعض الصلا تعالى فيها فكر في هذه الأوقات (ومها) ما بعد العروب
 بكر منه الحل وعمر لا ، ما حذر العرب وأنه مكر ومما ما بعد السروعة في الامام في الصلا وقيل مروعة بعد
 ما أخذ المود في الاقامة بكر الطوع في ذلك الوقت مما لحق الجماعه كما بكر السه الا في سبه الفجر على
 التمسك الذي ذكره في السنن ومما هو في الخطه يوم الجمعة بكر فيه الصلا لا بأس بتركها اسماع الخطه وقد
 السامى يصل ركعتين حمصين تحته المصعد والمسله قد مر في صلا الجمعة ومما ما بعد سروح الامام للخطه
 يوم الجمعة قبل أن يسئل ما وما مد فراعها فما صل أن يسرع في الصلا بكر الطوع فيه والكلام وجمع
 ما بكر في حاله الخطه عند أبي حمصه وعندهما لا بكر الكلام وبكر الصلا وقد مر الكلام فيها في صلا الجمعة
 (ومها) ما قبل صلا العبد بكر الطوع فيه لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يطوع قبل العبد مع من حرمه
 على الصلا وعن علي رضي الله عنه أنه سرح إلى صلا العبد وحده الناس يصلون فقال إنه لم يكن قبل العبد صلا
 فعله إلا بها هم فقال لا في أحسن أن أدخل بحب قوله أ رأيت الذي بين عبد إذا صلى وعن عبد الله بن مسعود
 وحدهما كما بينهما الناس عن الصلا قبل المدولان المدادر إلى صلا العبد مسبوقة وفي الاستعمال بالطوع
 ما حذر هاتوا أسئل ماذا الطوع في منه مع في وقت طلوع الشمس وكذا لم يكرهوا وقال محمد بن معاذ الزاري
 من أجهلنا عما بكر ذلك في المصلي كلابه على الناس أهم يصلون المصد قبل صلا المد فاما في بينه فلا بأس
 بأن يطوع بعد طلوع الشمس وانه أجهلنا على أنه لا يطوع قبل صلا العبد في المصلي ولا في بينه فأول الصلا
 في هذا اليوم صلا العبد راقه أعلم

فصل في ما إذا كان الطوع الفرس فيه فمقول أنه مباح في أسا منها أن يجوز الطوع فأعذام
 القدره على القيام ولا يجوز ذلك في الفرس لأن الطوع حرام فلو أنما القيام بعد رعله أدامه هذا الخبر فاما
 الفرس فانه يخص بعض الأوقات فلا تكون في الزامه مع القدر عليه سرح والأصل في حوار العمل فأعذام
 اعذر على القيام ما روي عن عاصم بن عمار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي فأعذام إذا أراد
 أن يركع فامعراً آت بمركب وخدمه ما دلى القعود وكذا لو أصبح الفرس فاما هم أراد أن يفعل ليس فذلك
 بالاجماع ولو أصبح الطوع فاعلم أراد أن يفعل من غير عذر فله ذلك عند أبي حمصه أمعنا وعبد أبي يوسف
 ويجوز لا يجوز وهو القياس لأن الفروع ملزم كالدر ولو لم ير أن يصلي ركعتين فاعلم لا يجوز له القعود من غير عذر
 فكذا إذا سرح فاعلم لا في حمصه أنه مترع وهو مخير بين القيام والقعود في الامسا فكذا بعد السروع لكونه
 مسرعا أصا وأما لو لمّا ان السروع ملزم فمقول أن السروع ليس ملزم وصعوا بما لم يلزم لصرو صانه ما بعد
 عباد عن الطلاق وما بعد سئل هار عباد فوجود أصل ما بين من الصلا لا فوجود وصف ما بين أن الطوع
 فاعلم حاتري الجملة في ملزم يحصل وصف القيام فعاني لأن لزوم ما بين لأجل الضرور ولا ضرور في حق
 وجه القيام ولهذا لا يلزم أكثر من ركعتين لاستعصا المودى عن الزاد بخلاف السد فانه موضوع للاختلاف
 مترجعا لأوجب مع الوصف وحب كذلك حتى لو أطلق المدور رواه عنه فعل أنه على هذا الخلاف الذي ذكرناه

[illegible]

في بعض الاوقات وعلى بعض المقادير على ما في الفرض معدودا غير خاص بوقت بأوقات مخصوصه ولا بغير
 اثر باده على قدره ويخصص حوزا من بعض الاوقات دون بعض على ما في موضعه ومنها أن التطوع بأدى على
 الله والفرض لا بأدى الا بعض الله وعدد كذا القرون في موضعه ومنها أن مراعاة الترتيب بخصيص بالقرآن دون
 التطوعات حتى لو منع في التطوع لم يذكر فائسته مكنو به لم يعد بطوعه ولو كان في الفرض لم يعد الفرض به لان
 المعدل الفرض كونه مودا بالفرض قبل وقته وليس التطوع وقت مخصوص بخلاف الفرض ولا به لو لم يذكر فائسته
 عليه في صلاة الفرض بوقت فرضه طوعا ولا بغيره أصلا فأنما ذكر في التطوع لأن بني طوعا ولا بغيره
 كان أولى والله اعلم

فصل في ما أصلا الحار والكلام في الخاير يقع في الأصل في سببه مواضع اخذها في غسل الميت والتأني في
 تكبته والمالب في حمل جنازه والزابع في الصلاة عليه والتخامس في دفعه والسادس في السجدة وقبل أن يسجد
 بيان ذلك بعد أن عاين صاحبنا أن يعمل بالفرض المختص وماله ليعلم به إلى أن يعمل ومول إذا احتضر الانسان
 والميت أن توجهه إلى القبلة على سبعة الا عن كونه في القبر لا به قرب وبه فصيح كما يصحح الميت في اللحد
 وبما في كفاية السجدة لقول النبي صلى الله عليه وسلم تقوا ما أمركم لاله الله والمراحم من الميتات صرنا به قرب
 موبه فسمى مساقره من الموت فقال الله تعالى الميت وأهمهم مسون وإذا قضى بحقه بعض مما يسجد
 لا به لو لم يذكر ذلك لكان ذكره في طرق الناس كالميت وقدر روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه دخل على
 أن ساهه وقد سحره فعمقه ولا بأس بأعظام الناس عوفه من أقرانه وأصدقائه وحرابه ثم ودواحه بالصلاة
 عليه والدعاء والتسبيح وقدر روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال في المسكنة التي كانت في باحة المدينة إذا
 ماتت فادفوني ولا في الاهل الام يتجر صاعا في الظاعة وحاصلا لا يستعد لها فيكون من باب الاياه على الر
 والتعمير والتسبب إلى الجوارح لاله عليه وقد قال الله تعالى وما روي على الروايات وروى النبي صلى الله عليه
 وسلم أن قال في الخبر كفايته الا أنه نكر البنا في الاسواق والمجال لا ذلك به صرا أهل الجاهلية وسبب أن
 سحر في حمار لما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال غلوا عوماكم فإن طعنا فادفوه الله وإن
 سراجا لاهل البارز الذي صلى الله عليه وسلم إلى الكحل وبه على المعنى سدا بعد

فصل في الكلام في غسل النجس في مواضع في بيان أنه واجب وفي بيان تكبته وجوبه وفي بيان تكبته غسله وفي
 بيان سراط وجوبه وفي بيان غسله ولا غسله أما الاول فالدليل على وجوبه النص والاجماع والمقول أما
 النص فما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال للمسلم على المسلم سبحة وود كرم من حلتها أن يغسله بعد
 موبه وعلى كفاية الحار وروى أنه لما توفي آدم صاوبا الله عليه عليه الصلاة والسلام ثم قال لولده هدي سه موباكم والله
 المخلص في معنى الواجب وكذا الناس نواروا ذلك من لادن آدم صلى الله عليه وسلم إلى يومنا هذا فكان باركه مسأ
 تركه الله المواربه والاجماع معه على وجوبه وأما المقول فقد احتلف فيه عبارات مستأخذ كرحمدين
 كالحاج الشيخ أن الآدمي لا يغسل بالموت يسرب الدم المسحوق في أحراه كراهة له لا به لو بغسل لما حكم بظاهره
 بالمسح كسائر الحيوانات التي حكم بحبسها بالموت والآدمي ظاهرنا حل حتى روى عن محمد أن الميت لو وقع في
 البر من الغسل فوجب غسله ولو وقع بعد الغسل لا يوجب غسله فلهذا لم يغسل بالموت ولكن وجب غسله
 للحدس لأن الموت لا يتجاوز عنه سببه حدس لو جودا سببا المعاصي وروايات الغسل والذين في حق التطهر لا يصرأ
 فوجب غسله كله الا أنما كعبه غسله هذه الاعضاء الظاهر حاله الحيا دعما للتحريح لعله وجود الحدس في كل
 وقت حتى ان حروح المني عن سهو لما كان لا يتكبر وجوده لم تكف به الا بالغسل ولا يصرح بعد الموت فوجب غسل
 الشك وأما ما يستأخذ بالان بالموت بخص الميت لما فيه من الدم المسحوق كما يخصص سائر الحيوانات التي لها دم
 سائل بالموت ولهذا لو وقع في البر فوجب غسله الا أنه انما غسل بحكم بظاهره كراهة له وكان السكرا مذهبهم في

الحكم بالظهار عند جرد السب الظاهر في الجملة وهو الفصل في المنع من حلول العاسه وعند البلحي الكرامة
في امساع حلول القامسه وحكم ازيل القامسه اظهر لان من غير ما يدل على ان السب العاسه عند جرد سب
القامسه والحكم بالظهار عند جرد مناه أقر الظاهر في الجملة ولا يدل أن هناك في الجملة أقرب إلى القامس من مع
سب الحكم أصلا مع وجود السب

في فصل ١٢ وأما ما كان كسبه وجوبه فهو واجب على سبيل الكفايه اذا قام به البعض سقط عن البعض حصول
المقصود البعض كسائر الواجبات على سبيل الكفايه وكذا الواجب هو الفصل من واحد والكرارسه
وليس بواجب حتى لو اكتفى بمسكه واحد أو غشه واحد في ما خارجا لان الفصل واجب لارائه الخلف كما
ذهب إليه البعض فقد حصل بالمر الواحد كافي على الجماعه وان وجب لارائه العاسه المنسبه منه كرامه له على
ما ذهب إليه العامة والحكم بالزوال بالفصل من واحد أقرب إلى معنى الكرامة ولو أضافه المطرحة بحري عن
الفصل لان الواجب فعل الفصل ولم يوجد وقوعه في الما فخرج ان كان المخرج حركه كما تحرك السبي في الماء عند
الظهور سقط الفصل والادراك لما سأراه أعلم

في فصل ١٣ وأما ما كان كسبه الفصل فهو بحد المسب اذا أريد عليه عدا وادان الساقى رحمه الله تعالى لا يحد
بل فصل وعلمه هو به استدلالا لفصل الذي صلى الله عليه وسلم حسب غسل في نفسه ولان المقصود من الفصل
هو الظاهر ومعنى الظاهر لا يحصل بالفصل وعلمه التوب تخص السب بالسبالات التي تصبغ عا عليه من
الاصابع المصفه وعند عصر أو حصوله بالتصريف أبلغ فكان أولى وأما غسل الذي صلى الله عليه وسلم في
نفسه بعد كل محصورا بذلك لفطم حرمه فانه روى اهم لما قصدوا أن يبرهوا بنفسه نفس الله اليه فلهم فما
همم أحد الا صرف دمه على صدره حتى يودوا من باحه السب لا يحدوا سبكم وروى عسلا وسبكم وعلمه بنفسه
فدلل انه كان محصورا بذلك ولا سركه لاني خصائصه ولان المقصود من التصريف هو الظاهر براه صلى الله عليه
وسلم كان ظاهرا حتى قال على رضى الله عنه حين نزل عليه طيب حا ومساو موضع على الصلابة لا يمكن
الفصل الا بالموضع له لانه لو غسل على الاوص لتلطيح ثم لم يدرك في ظاهر الرواية كسفه وضع التصبغ انه موضع
الى القبله طولا أو عرضا من أيهما ماس احراز الوضوع طولا كما جعل في منعه اذا أراد الصلابة بالاعما ومهم من
احراز الوضوع عرضا كما موضع في صدره والاصبع انه موضع كما تسر لان ذلك يحصل باحلاف المواضع وسر حوربه
بصرفه لان حرمه النظر الى العور مائة بعد الموب قال الذي صلى الله عليه وسلم لا يسطروا الى خدي ولا مبه ولهذا
لا مباح للأحصى غسل الا حبه نزل عليه ما روى عن عائشه اجم قال كسر عظيم المسب ككسر وهو حي لعلم ان
الآدمي محرم حوا ومساو حرمه النظر الى العور من باب الاحترام وعند روى الحسن عن ابي حبه انه يورر ما زار
سابع كما فعله في حياهه اذا أراد الاعمال والصحيح ظاهر الرواية لانه من علمهم غسل ما يجب الاوار ثم اقره
بني أن يكون سائر ما بين السر الى الركبه لان كل ذلك حور وبه أمر في الأصل حسب قال وي طرح على عوربه
حرمه هكذا كره أن يمداه الله المحمي بمساق نوادر ثم فصل عوربه تحت الخرقه بعد ان طيف على يده حرمه
كنداء كذا للحي لان حرمه من عور العور من حرمه النظر فصر في النظر مثل على حجر ثم المس بطريق الأولى
ولم يدرك في ظاهر الرواية انه هل ينسب أم لا وقد كفي صلا الاران عند أبي حبه نسجي وعلى قول أبي يوسف
ومحمد لا ينسب هما قولان فلما جملوا موضع الاستسما عن العاسه المصفه فلا بد من اذاتها أو يورسب
ومحمد قولان المسك سرجى بالموب ولو اسسجي رعا رد اذا لاصرها مخرج ر باد بحاسه فكان السبل
منه هو اترك والاكتفا بوصول الما اليه ولهذا والله أعلم لم يدرك في ظاهر الرواية بل على مجاز جمع وعرف أصا
رجوع إلى حبه حسب لم تعرض لثلاث في ظاهر الرواية ثم يواضو الصلح ما روى عن النبي صلى الله عليه
وسلم انه قال لئن غسلت ايه اشد أن عمامها ومواضع الوضوء منها ولا ان هذا من العسل في حاله الخيا فكنا

بعد المباح لان الفصل في الموضوعين لاجل الصلاة الا انه لا يخصص المباح ولا يستثنى لان اذار المباح في غير المباح
 عر عن م بعد اسماحه من انهم الا بالكتب ودامه مع انه لا يرون ان يسئل منه شيء لوقوع ذلك به وكذا المباح
 لا يفسد الحائض الا بالحدث بالمسح وادع منصوص من المباح ولو كانت العاقل ذلك لوقع في الخرج وكذا الا يوسر
 عمل رجليه عند التوضيحه بخلاف حاله الحائض لان هناك الصلاة تجمع عند جلوسه ولا تجمع العساكه على التمسك
 فلم يكن التأخير معذرا وكذا لا مسح رأسه وعش في حاله الحائض في طاهر الزاوية لان المسح هناك من عند الاظهار
 وهما ليس لهما طهرا لا بعدد الاظهار ولا يحصل بالمسح ثم يسئل رأسه ويحسب بالخطم لان ذلك أبلغ
 في التطهير فان لم يكن في الصابون وما أسبه فان لم يكن في كفه الحائض القروح ولا يفسح لما روى عن عائشة انها
 رأت يوما سرحون منسفا فبال علام بصون مسك أي سرحون سرح وهدا قول روى عنه أبو هريرة عن عبد الله
 بخلاف ذلك مثل غسل الاجحاع ولا يوسر سرح عا سرح سرح والسعدان من المباح يجمع أحراهم ولهذا لا تقص
 أطرافه وسار به وحسبه ولا يجتنب ولا يمسك به ولا يجلي فائسه ولا ان ذلك فعل على الزينة والمباح ليس محجل
 الزينة ولهذا لا يراد عنه شيء محاذ كزوايا كان فيه حصول ربه وهذا عندنا وعند السابقين سرح وزال عنه
 سرح الغاية والا هذا اذا كانا طو من وسر الزاوية كان من بارالة السرح ولا يجلي في حق من كان لا يجلي
 في حال الحائض وكان من السرح واضح السامعي عار روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اصبروا عما كنتم
 ما صبرون من انكم هدد الاسماء بجمع بالدروس فكذلك المباح (ولنا) ما روى عن عائشة ودكر ما من
 المفعول به به من ان ما رواه بصرف التي ربه ليس فيها الزاوية من أحرا المباح كالمسح والتطهير من الثمرين
 ويجوز ذلك بليل ما روى ما تم تصححه على سعة الا من فصل الدابة مخانه الاعنى اذ السعة هي الدابة بالما من
 على ما مضى ففعله بالما القروح حتى يسه ويري ان الما قد خلص الى ما في التمسك منه ثم يذكار أمر العاقل قبل ذلك
 ان على الما بالسدر فان لم يكن سدر فخرص فان لم يكن واحد منها بالما القروح ثم تصححه على سعة الاعنى ففعله
 بما السدر أو الخرص أو الما القروح حتى يرى ان الما قد وصل الى ما في التمسك منه ثم يهد ويسد الى صدره
 أو يد ففعله بطنه من حار ففعله حتى ان في سبي عند الخرج يسئل منه هكذا كفي طاهر الزاوية وروى عن أبي
 حنيفة في عرويه الاصول انه بعدد وعش طهرا أو لا تم فعله عند ذلك ووجهه انه قد يكون في طهرا في ففعله
 حتى لو سأل منه شيء يسئل بعد ذلك فرب ما في طهرا ووجهه طاهر الزاوية ان المباح قد يكون في طهرا بمسحه
 بعد لا يخرج بالمسح قبل الفصل ويخرج بعد ما عمل من عا حار فكان المسح بعد المربعين أولى والا فصل في
 المسح ما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم لما تولى على علي والعباس والعباس من العباس وصالح مولى رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وعلى أسد رسول الله صلى الله عليه وسلم الى سعة ومسح بطنه مسحار ففعله لم يخرج منه شيء
 فقال على رضي الله عنه طيب حار وما روى انه لما مسح بطنه فاح رج المسح في التمسك ثم اذامسح بطنه فان سأل
 منه شيء ففعله كمالا من الكف ويحصل ذلك الموضوع طهرا لله عن العساكه الخفة به ولم يذكر في طاهر الزاوية سوى
 المسح ولا عند الفصل ولا الزور بعد ما وقال السامعي عند الوضوء استدلالا بحاله الحائض (ولنا) ان الموب أسد من
 خروج العساكه ثم هو لم يمنع حصول الطهارة فلا ربه الخارج مع ان المانع أسهل أولى ثم تصححه على سعة
 الاعنى ففعله بالما القروح حتى يسه لم بعد الفصل بلا لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال للذي
 غسل راسه اغسل ما بالا ورجلا وسعا ولا ان التلبي هو العدد المسنون في الفصل حاله الحائض فكذلك عند الموب
 فالحاصل انه يسئل في المربع الاولى بالما القروح لسئل الثمرين والعساكه في المربع الثانية بما السدر وما تجري مجرا
 في السطع لان ذلك أبلغ في الطهارة وازالة الثمرين في المربع الثالثة بالما القروح وسى الكافور وخاله السابق
 في المربع الاولى لا يسئل بالما الحار لا يرد اسرها فسي أن يسئل بالما البارد وهذا غير مستدل به اعما يسئل
 لسري فيقول منه ما فعله من الثمرين والعساكه في يديه في يديه كمالا يسئل ان كماله كما فعل في حاله الحائض عند الفصل

وحكم المراءى في الفصل حكم الرجل وكذا العصى في الفصل كالماء لان غسل المبدأ عليه والصبي والمرأى صلى
عليهما لان الصبي اذا كان لا يصل الصلاة لا يؤمن بعد غسله لان حاله الموضع حصصه بماء طاهرا وفي حاله الطهارة
لا يصدر وضوء من لا يغسل مكذبا عند الموب وكذا المحرم وغير المحرم سواء لان الاحرام يمنع فالموتى حتى احكام
الدينا والله اعلم

في فصل يحد وأما شرط وجوبه بها ان يكون مسامحا هذا الاول في لو لم يمسلم يغسل كذا روى عن أبي
جعفر انه قال اذا غسل المولود معنى وصل وصلى عليه وورث وورث عنه واداء اليه غسل لم يمسلم ولم يغسل ولم يورث
وعن محمد اصابه لا يصل ولا يصلى عليه وهكذا ذكر الكرخي وروى عن أبي يوسف انه يغسل
ويصلى ولا يصلى عليه وهكذا ذكر الطحاوي وقال حماد في السنة التي اسبان خلقته انه يغسل ويكفن ويحضر
ولا يصلى عليه فانقب الزواني على انه لا يصلى على من والنساء واختلافوا على وجه ما اشار الطحاوي
ان المولود مسامحا ومنه يغسل وان كان لا يصلى عليه كالعلة وقائع الطاهر من وجه ما ذكر الكرخي فاذ روى
عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه اذا غسل المولود غسل وصلى عليه وورث وان لم
يغسل لم يغسل ولم يصل عليه ولم يورث وورث الوصل أسرع وانه ورد باسم الميت ومصل اسم الميت
المعروف لا مع على من ولد مسامحا لهذا لا يصلى عليه وقال الساجي ان اسمه من ارمه اسهر لا يصل ولا يصلى عليه
فول واحد وان كان لا رسمه أسهر من وجه الطاهر وهذا ساس خلقه فله منه ولا ولا يصح قولنا ما كبرنا وهذا
اذا لم يمسلم فاما اذا غسل بان حصل منه ما يدل على حياته من كذا او بغيره كعصا أو طرف أو عذبة يغسل
بالاجماع فصاروا وما لان لا يمسح لاداة الطهارة فكان موب بعد ولادته يغسل ويؤم ويصلى عليه أو الام
على الاستسلا في غسل في الفصل والصلاء عليه لان حر الواحد في باب ما لم يغسل اذا كان عدلا واماني حتى
المعرا فلا يصل قول الام بالاجماع لكونها مبهمة لغيرها المعنى اليمها وكذا جهاد اقبانه عدلاني حبه ولا تقتل
اذا كانت عليه على ما نرى في موضعه وعلى هذا يخرج ما اذا وجد طرف من أظفار الاسن كسنا ورجل انه
لا يصل لان الشرع ورد غسل الميت والميت اسم لكه ولو وجدنا لا كثره غسل لان ذلك كثر حكم الكل وان وجد
الاهل منه أو النصف لم يغسل كذا ذكر القادري في مخرج حصر الكرخي لان هذا القدر ليس تحت حبه وسكا
ولان غسل الصلابة وما لم يرد على النصف لا يصلى عليه فلا يغسل ما ورد كذا في معنى مخرج حصر الطحاوي
انه اذا وجد النصف ومعه رأس يغسل وان لم يكن معه الرأس لا يغسل فكأن حمله مع الرأس وحكم الاكبر لكونه
معظم البدن ولو وجد نصفه موقوفا لا يغسل لما قلنا ولانه لو غسل في مثل أو النصف يغسل عليه لان
الميت لا يحل الصلابة ولو صلى عليه لا يرمي أن يوجد الماء يغسل عليه مودى اني تكرار الصلابة
على ما راخه ذلك مكره عندنا او يكون صاحب الطرف حيا يغسل على نفسه وهو حي ودينه أسند
وهذا كله مذهبنا وقال الشيخ ان وجد عصبه يغسل يغسل عليه واضح عاروي ان طائر اني
ما عكر من وجه الخيل مساهما أهل مكة وصلوا عليها وصل ايها مطلقه أو مدعنا من رعات
ان أسند رضي الله عنهم وروى عن عمر رضي الله عنه انه صلى على عظام يأسم وعن أبي عبد الله الخواص
رضي الله عنه انه صلى على روم ولا من صلب الخمار سرع طرعه الا أدى ركعة يغسل ركن حر من
محرم وليا ما روى عن أبي مسعود وان عاص رضي الله عنهما ام ما اذا لا يغسل على عصبه وهذا يدل على انه
لا يصل لان الفصل لا حل الصلابة ولما ذكرنا من الماء انصا وما حدث أهل مكة ولا حبه لان الزاوي لم يروا
اندي صلى عليه من موسى سطرأ هو حبه أم لا أو يحمل الصلابة على امته وكذا حدث عمرو بن عيسى رضي الله
عنه الا ترى ان النظام لا يصلى عليه الا لاجماع بها ان يكون الميت مسلما حتى لا يحل غسل الكافر ولا الفصل
وحب كرامه ويغسل الميت والكافر ليس من أهل اصحاب التبرامة والتعظيم لكن اذا كان دارهم محرم

من المسلم لا بأس بأن يسله ويكفه وبيع حماره ودفنه لأن الأس ما بين من الر عكاز أنه الكافر بل أمر
 بمصاحبه ما المعروف قوله تعالى ومصاحبه ما في الدين المعروف أو الر الصام بصله ودفنه ويكفه والأصل فيه
 ما روي عن علي رضي الله عنه لما مات أبو أوطالب حيا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله إن
 علي الصالح قد توفي فقال اذهب وعسله وكفه ووار ولا تجلس حذاءي بلعاني قال ففعل ذلك وأبته فأحبه
 فدعا علي بدمع وأبته ما أحب أن يكون لي بها من العلم وقال سعد بن حمران رجل عسداً لله من عباس رضي الله
 تعالى عنهما فقال إن أمر أي مات نصراني فقال عسلها وكفها وأدنها وعن الحارث بن أبي ربيعة إن أمه
 ماتت نصرانية فبيع حمارها في بئر من الصحابة رضي الله تعالى عنهم ثم اغاموم والرحم بذلك إذا لم تكن هناك من
 يومهم من أهل دينه فإن كان حلي المسلم به ويهم لصعوبه ما تصنعون عوباهم وإن مات مسلم وله أب كافر
 هل يمكن أن القمام بعسله ويحضره لم يذكر في الكتاب وسمى أن لا يمكن من ذلك بل بعسله المسلمون لأن
 اليهودي لما آمن برسول الله صلى الله عليه وسلم عند موته ما قام رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى مات فقال صلى
 الله عليه وسلم لا تحمله تولوا أحاكم ولم يحل بينه وبين والده اليهودي ولأن عسل الميت سريع كرامته وليس من
 الكرامة أن يولى الكافر بعسله ومنها أن يكون قادحاً حتى لا يعسل المأى إذا فعل ولا يصلي عليه كذا روي المصنف
 عن أبي يوسف عن أبي حنيفة وهو قول أبي يوسف وشيخه وعبد السامعي بعسله وصلى عليه وسند كذا المسألة
 وذكر الكعبة أنوا الحسن الرسعني صاحب السبع أن منصور الماتر بندي رجعها الله تعالى به بعسل ولا يصلي
 عليه وقرئ بينهما بأن العسل حقه والصلاة حق الله تعالى بها فإن من حقه وفيه وما كائن من الله تعالى لا يورث
 بأهله وبه وقد بعسل الكافر ولا يصلي عليه ولو اجمع المولى المسلمون والكفار بنظران كان المسلمون
 هؤلاء يمكن الفصل بها بفصل وعلامة المسلمين أربعة أسناناً وأختصاصاً وليس السوداء وحلي العانة وإن لم
 يكن بهم علامة بنظران كان المسلمون أكثر عساقاً وكفوا ودفنوا في مقابر المسلمين وصلى عليهم وسوى
 بالمقابر المسلمين وإن كان الكفار أكثر بعسلوا ولا يصلي عليهم كذا ذكر القدوري في شرحه مختصر
 التبرجحي لأن الحكم للعالم وذكر القاضي في شرحه مختصر الطحاوي أنه إن كان العسل لمولى الكفار لا يصلي
 عليهم لكن بعسلوا ويكفون ويدفنون في مقابر المسلمين ووجهه أن عسل المسلم واجب وعسل الكافر حارثي
 الخلة دون الحارثي الخلة لفصل الواجب وأما إذا كانوا على السواء فلا يسكن أهم بمسائل ما ذكرنا من أنه يحصل
 الواجب مع الأسان بالحارثي الخلة وهذا أولي من ترك الواجب رأساً وهل يصلي عليهم قال بعضهم لا يصلي عليهم
 لأن ترك الصلاة على المسلم أولى من الصلاة على الكافر لأن الصلاة على الكافر غير مسروعة أصلاً قال الله تعالى
 ولا تصل على أحد منهم مات أبداً ورك الصلاة على المسلم مسروعة في الخلة كالعامة وقطاع الطريق فكان أثره
 أقوى وقال بعضهم يصلي عليهم ويدفن بالصلاة وأما الكفار فليس لهم أن يدفنوا في مقابر المسلمين بل يحرقوا
 عن غير التقصدي في الدفن وأما الذين لا يروونه في المسبوط وذكر الحاكم الخليل في مختصر أهم يدفنون
 في مقابر المسلمين وأصلح المسامحة قال بعضهم يدفنون في مقابر المسلمين وقال بعضهم في مقابر المسلمين وقال
 بعضهم يدفنهم معاً على حد ونسوي حورهم ولا نسهم وهو قول القسعة أي جمعهم الخلد وإن هو أحوط وأصل
 الاختلاف في كتابه بحسب مسلم حليل ثم مات وفي بطنه ولد مسلم لا يصلي عليه ما لا إجماع لأن الصلاة على الكافر
 غير مسروعة وما في بطنه لا يصلي الصلاة عليه ولكن ما عسل ويكفن وأصلح الصفة في الله من قال بعضهم
 يدفن في مقابر المسلمين رخصاً لما بالولد وقال بعضهم في مقابر المسلمين لأن الولد في حكم حر مهما دام في
 البطن وقالوا إنه من الأصح يدفنهم معاً على حد وهذا أحوط ولو حنفت أو ضل في دار الإسلام فإن كان
 عليه سمة المسلمين بعسله وصلى عليه ويدفن في مقابر المسلمين وهذا ظاهر وإن لم تكن معه سمة المسلمين
 فله روماناً والصحة خرج أنه بعسله وصلى عليه ويدفن في مقابر المسلمين فصوله عليه التمسكون بكونه مسلماً بدلالة

المكان وهي دار الاسلام ولو وحدي دار الحرب فان كان معه سبعا للمسلمين غسل وصلى عليه ويدفن
 مع المسلمين بالاجماع وان لم يكن معه سبعا للمسلمين معه رومان والصحيح انه لا يغسل ولا يصلى عليه ولا
 يدفن في معابر المسلمين واخراجه لا يضر طوائف جميع بين السما والارض لان كل من السما واحد بالاجماع وهل
 يعمل بدليل المكان وحده رومان والصحيح انه يعمل به لخصوصه عليه الظن عند ومنه ان لا يكون ساعدا
 في الارض بالفساد ولا حصل العا وطلاع الفارق والمكثرون والخائفون اذا ما لان المسلم يغسل كرامته
 وهو لا يصحون الكرامة لان الالهة وهي القصة أي الحس السعدي صاحب أي مصور الماتر يدعي ان
 الباغي لا يغسل ولا يصلى عليه لان الفصل فيه موقوف به والاصل ان الله تعالى ولا يصلى عليه اياه له كالكاثر اياه
 يغسل ولا يصلى عليه كذا ذكر في العيون ومن محمدان من عمل مثل ما لا يغسل ولا يصلى عليه ومن عمل طائفا
 يغسل ولا يصلى عليه والباقي عمل طائفا يغسل ولا يصلى عليه ومنه ما وجدنا لان وجود الفعل بعد التوسع
 ولا توسع مع عدم الما ففعل الفصل ولكن نعم بالصعد لان اتهم صلح بدلائل العمل في حال الحما وكذا
 بعد الموت بمران الحس نعم الحس يد لا يباح له من واضح اتهم من عرسوه كفي حال الحما وكذا
 بعد الموت واما عرا الحس فان كان ادوي وحم محرم فكذلك لما فلان كانا احنيين فان لم نكن باروحي من به جرحه
 سر يد لان حرمة الحس من ماله كفي حال الحما الا اذا كان احدهما عملا لاسي كالعصر والصبر
 فبهم ن عرسوه وان كانا روي حيا فلما هم روي حيا بالحرمة لا حيا بحسبه بالحرمة فالتهم أو في اذام
 من به في حال حياته بالاجماع ولا حد بعد وفاته ما هو حيا السوية بعد علمنا بالثلاثة فلا فرق ما على
 ما ذكر لانه حيا بالحرمة فالتهم أو في اذام الزوج فلا يبرم روحه بالحرمة بعد ما خلا فالتهم على ما ذكر
 ومنه ان لا يكون الميت سهدا لان الفصل ساقط عن الهند فالص على ما ذكر في تصديق ما الله تعالى
 الفصل في اذام ما ان الكلام مع يغسل فعول الحس يغسل الحس فصل انه كذا ذكر والا تقي الا في حال
 الحس من عرسوه باب الحس حال الحما فكذلك الموت وسوا كان العاقل حسا واحدا لان المقصود
 وهو التطهر حاصل فصور وروي عن أبي يوسف انه ذكر للحاكم من الفصل لانه الواجب ان يغسل به فام حبه
 فكذلك اذا غسل ولا يغسل الحس حيا الحس لان حرمة الحس عند اختلاف الحس بانه حال الحما
 فكذلك بعد الموت والموت وانخص في ذلك يغسل الفصل كفي حال الحما لان كل ذلك مهي الا المرأ لروحها
 اذا لم تثب السوية بينهما في حاله حياته ولا حد بعد وفاته ما هو حيا السوية والصبر والصبر فان ذلك في
 الرجل والمرأ اما الرجل فعول اذا مات رجل في سفر فان كان به حال يغسل الرجل وان كان معه
 لا رجل فمن ان كان من امرأته يغسله وكفاهه وصلى عليه ويدفنه اما المرأ فعول زوجها لما
 روي عن عائشة رضي الله عنها انها قالت لو استعملنا في الامر ما استعملنا لما عمل رسول الله صلى الله عليه
 عليه وسلم الا انما ومع ذلك انما لم تكن حاله وموت رسول الله صلى الله عليه وسلم ما معه غسل المرأ
 لروحها علمت بعد ذلك وروي ان ابا بكر الصديق رضي الله عنه أوصى الى امرأته اسماء بنت عيسى ان
 يغسله بعد وفاته وهكذا فعل ابا موسى الاسعري ولا انما حبه الفصل مسعد بالسكاك فسي ماني
 السكاك والسكاك بعد الموت بان الى ومنا فطاع العبد محلا ما اذا مات المرأ حيا لا يغسل الروح لان
 هناك انتهى ملك السكاك لا بعد اقل مزار الروح احدا فلا يغسل له غسلها واعمر ملك العبد حيا
 لا يسي عن المحل عوب المالك ومطل عوب المحل فكذلك اذا مات السوية بينهما في حال حيا
 الروح فاما اذا مات بان طلقها بلا مأ أو ما سام مات وهي في العبد لا يباح لها غسل لان ملك السكاك ارفع بالامانة وكذا
 اذا غلبت ان روحها مات وهي في العبد لان الحرمة من مات يغسل على سبيل التمسك فملك السكاك
 ضرور وكذا لو اريد عن الاسلام والصادق انه لم يغسل بعد موته لان الرد بوجوب روال ملك السكاك ولو طلقها

طارحاً حكام ما وهى في العبد لها أن يسهل لأن العاقل الرضى لا رذل ملك السكاح أما إذا حدث بعد وفا
 الروح ما يوجب النبوة لا جناح لها أن يسهل له عند ما بعد وفاته من أرباب المراءى ، ثم يوهبهم أساليب وحب
 قولهم فإن الرذل ، ذالموب لا رفع السكاح لانه ارفع بالموب حتى حل العسل كما كان بخلاف الرذل في حاله الحما ولذا
 ان روال السكاح ، وقوف على انصاف العبد فكان السكاح فاعا وفرقه بارد وان لم يسم علقا بعدنى في حق حل
 المس والاطروكا رفع الرذل مطلق الحل رفع ما في فيه وهو حل المس والطرع على هذا الخلاف اذا طارح اس
 روحها او قبله بعد وبه او وطب نفسه بدمويه فوجب عليها ان ليس لها أن يسهل له عند باخلافاً في قولها
 الروح وهى معبدن وسط سبه ليس لها أن يسهل له وكذا اذا انقصت عندهم من ذلك العبد باخلافاً لاني
 يوجب لانه لم يثبت لها حل العسل عند الموب فلا يثبت بعد وكذا اذا دخل الروح باختياره أسببه ووجب
 عليه العبد ثم ما بقصص عندهم بعد وبه وهو على هذا الخلاف وكذلك المحوسى اذا أسلم ثم ما بم أسبب
 امرأه المحوسه لم يسهل له عند باخلافاً لاني يوجب كذا ذكر الشيخ الامام المرحمى الخلاف في هذا المسال
 الدلائل وذكر القاضى في مرجه مختصر الطحاوى ان لارأ أن يسهل في هذا المواضع عند ما بعد وفاته
 أن يسهل له ولو لم يكن من امرأه ولكن من رجل كافر علمه غسل المس ويحجب منهما حتى يسهل له ونكحه
 يسهل عليه وينه لان نظر الخس الى الخس أحب وان لم يكن بينهما واقعه في الدفن فان لم يكن من رجل لا
 مسلم ولا كافر فان كان من صفة من لم يبلغ حد السهر وأطاب العسل علمها العسل ويحجب من
 يسهل له ونكحه لان حكم العور عبراني في حقه وان لم يكن من ذلك فام لا يسهل له سوا كن دواب رجم محرم
 منه أولاً لان المحرم في حكم النظر الى العور والأحد منه سوا فكالاته الا احبته فكذلك دواب يحارمه ولكن
 بعد من المسممة اذا كانت دابة رجم محرم منه منه بغير حرقه وان لم يكن دابة رجم محرم منه منه
 بغير حرقه ما اعلى كنهه الا لم يكن لها أن يسهل له في حياته فكذلك دوابه وكذا لو كان من ام ولد لم يسهل له في قول أبي
 حنيفة الآسرو في قوله الاول وهو قول زفر والساذي لها أن يسهل لها ما بعد فاسم المسكوحه وان الملك
 لاني فيها انما العبد لان الملك فيها كان ملك من وهو من عرب السدوا والخز به ساقى لك العسل فلا يسهل
 المسكوحه فان حرم بها اساقى ملك السكاح كفى حال حسا الروح وكذا لو كان من أمه أو مدبره أو ألامه فلاما
 رالمس ملكه بالموب الى الويه ولا جناح لاه العور وبه عراهم الويه منه بغير حرقه لانه جناح للجار به
 مس وضع السهم بخلاف أم الولد فام انسى ونهى سائر الخرا والأحباب وأما المذنب فلا جناح له ولا يسهل
 عليها العبد ثم أم الولد لا يسهل له فلا لا ، به هذ أولى وقال الساذي الامه يسهل مولاها لانه يصاح الى يسهل
 في الملك فيها حكمها وهذا عرسه مدلان حاحه يدفع بالخس أو بالسهم وأما المراءى فيقول اذا مات امرأ في شهر
 فان كان معها اساء علمها وليس لروحها ان يسهل لها عند باخلافاً لاني واجب يتحدث عايشه ان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم دخل علمها وهى تقول وارأسا فقال وأنا وارأسا لا علمك انك اذا ماتت عسلت وكفيلت وصلبت عسلت
 وما حار رسول الله صلى الله عليه وسلم بخور لاهه هو الاصل الا ما قام عليه الدليل وروى ان عليا غسل فاطمه بعد
 ومهاولان السكاح جعل فاعا حكمها لاجه المس الى العسل كما اذا مات الروح ولما مازى عن ابن عباس ان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم سئل عن امرأ عوف بين رجال فقال هم بالصعد ولم يحصل بين ان يكون منهم روحها ولا
 يكون ولان السكاح ارفع عوفها لاني حل المس والطرع كما لو طلقها لالتحول ودلاله الوصف انها صارت محرمه
 على التمسد والحرمه على البائس ساقى السكاح اسبها وبها ولهدا حار الروح أن روح باختياره أو ربح سواها واذا
 رال السكاح صارت احبته وقيل حل المس والطرع بخلاف ما اذا مات الروح لان هناك ملك السكاح فام لان
 الروح مالك والمراءى يملكه والمالك لا رول عن المحلل عوف المالك وروى عوف المحلل كفى ملك المس وهو العون
 وحديث عايشه محمول على العسل تدناق في قوله عسلت كفى باسباب عسلت كما قال ابن الامر دارا حمله على

هنا صاته لمص السو عما نورس سهم من المصاع عنه ونوفاس اذ لا بل على انه يحفل به كل محصور صاته
لا يقطع ركاكه بعد الموب لقوله كل سب وسب تقطع الموب الاسنى وسى واما حذب على رضى انه عنه بعد
روى ان فاطمة رضى الله عنها فعلها ثم أعز ولو من ان عليها عليها فعدا بكرعا من مسعود حذى فاذ على
أما علم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان فاطمة وروحى انما والا آخر فدعوا لخصوصه ليل
على انه كان معروفا بينهم ان الرجل لا حصل روحه وان لم يكن هناك سلعان ومعه امرأ كافر علموها
العمل ويحفلون به بما حذى عليها ومكسها ثم صلى عليها الرجل وندوهوا الماذر بان وان لم يكن معهم سلا لا مسلمه
ولا كافر وان كان معهم سى لم يبلغ حد السهو واطمان العمل علمو العمل فعلها ونكسها المايدا وان لم يكن
معه ذلك فاتها لا عمل ولكنكها سم لناد كرا عمن المسم لخال كل محرما لها سمة بها محرره وان لم يكن
محرما لها من غيره بلعها على كنه لمارو ورضه عن ذراعها لان في حاله الحيا ما كان للزحى ان ينشر
الى ذراعها فكندا الموب ولا فأس ان منظر الى زوجها كين حاله الحيا ولو مات الصبي الذى لا سبى
لا فأس ان عمله القنا وكذلك الصبة التى لا سبى اذ ماتت لا فأس ان عليها الرجل لان حكم الدور عراب
فى حق الصبر والصبر ثم اذ عمل الموب تكفى

فصل في الكلام فى تكفه فى مواعيد فى بيان وحوب التكفى فى بيان كفه وحوه فى بيان كنه الكنى
وفى بيان صفة وفى بيان كنه التكفى وفى بيان من يجب عليه الكنى اما الاول فاذل على وجه الص والاحماع
والمتول اما الص ماروى عن ابي صلى الله عليه وسلم انه قال النساء هذه الثمان الص فى ما حذر ما كن وكسوا فيها
موا كن وطاهر الامر لو حوب العمل وروى ان الملائكة لما علمت آدم صوابا عليه كفو ودعوا ثم قالوا لولاه
هذه صه وانكم والسه للظلمة فى معنى الاواح والاحماع معفد على روجه وهند انواره الماس من ان
وقا آدم صوابا انه وسلامه عليه الى يوم هذا فاذل للوحوب واما المعقول فهو ان عمل الموب اعا وح
كرامه له وسقطا ومعنى العظم والكرامة اعانهم بالتكفى فكان واحا

فصل في ما كفه وحوه فوجوه على سبيل الكفا فما لحى الموب حتى اذافاه به الص سقط عن
الافى لان حقه صار مقصا كفى العمل واما الكلام فى كنه الكنى فعول اكثر ما تكفى فيه الرجل لربه
آثواب ازارورفا وقص وهنا عسدا وقال الساذى لاس اقمص فى الكنى واعا الكنى بالان لفا مواح
عاروى عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم كنى فى بلاءه آثوابا من يقول لاس فيها من ولا عمامه ولما
ماروى عن عائشة من عمل رضى الله عنه انه قال كسوفى فى صى فان رسول الله صلى الله عليه وسلم كنى فى
قصه اذى بوى فيه وهكذا روى عن ابي عاس ان لسى صلى الله عليه وسلم كنى فى بلاءه آثوابا أحدا
العص الذى بوى فيه والاحذر رواه ابي عاس اولى من الاحذ بحذب عائشة لان ابي عاس حصر تكفى
رسول الله صلى الله عليه وسلم ودفعه وعائشة ما حصر ذلك على ان معنى قولها لاس من المص أى لم يحد مقصا
حدنا وروى عن ابي رضى الله عنه انه كان كنى المرأة حمة آثوابا وكفى الرجل لاه ولا مدوا ان اذ لا يحب
المعدس وان حال ما بعد الموب نصير حال حاه والرجل فى حال حاه يخرج فى بلاءه آثوابا من وسراو بل
وعمامه دلا وازار بعد الموب ولم مقام السراو بل فى حال الحيا لانه فى حاله انما ما كل نلس السراو بل ثلاثا تكسب
عوربه عن المصى وذلك عر حاص الى تعلموه فاقم الارام مقامه ولما لم يذكر العمامة الكنى وذكره بعض
مساحا لان لو فعل ذلك لصار الكنى سعة فالله انه ان يكون وراوا صفة بعض مساحا حذب ان عمره
كان ميم الموب ويحفل ديب العمامة على وجهه بخلاف حال الحيا فانه رسل ديب العمامة لول الله لان ذلك
لمعى الزمه وذا تقطع ذلك الموب واذل على ان السه فى حق الرجل بلاءه آثوابا ماروى عن النبي صلى الله عليه
وسلم انه كنى فى رد وجهه والوجه اهم للروح من الثياب والعراصم لغير دمهها واذى ما كن فى حاله الاحما

بوان اراروردا لهول الصدق كعمو في نبي هدى ولا أدنى ما يلبس الرجل في حال حاته بوان الارى انه
 بحوره أن يحرجه وهو يصلي فنهض عن ركعته فكذا يحور أن تكف بهما صا مكر أن تكف في نوب واحد
 لان حاله الحياه بحوره صلاه في نوب واحد مع الكراهه فكذا بعد الموب نكر أن تكف به الا عند الضرور بان
 كان لا يوجد غير لما روى ان صعب بن عمر لما سبه كمن في عر فكان اذا عطى م رأسه يد رجله واذا عطى
 م رأسه فامر النبي صلى الله عليه وسلم ان يعطى م رأسه ويحمل على رجله مني من الاخر وكذا روى
 ان جر رضى الله عنه لما سبه كمن في نوب واحد لم يوجد غير فدل على الخوا عند الضرور والعلام المراهي
 كرجل تكف فمات تكف فيه الرجل لان المراهي في حال حياه يحرج فمات تكف فيه النابع عاد وكذا تكف فمات
 تكف به وان كان صا لم يراهي فان تكف في حرقه اراروردا حسن وان تكف في ارار واحد حار لان في حال حياه
 كان يحور الا فصار على نوب واحد في حقه فكذا بعد الموب وأما المراهي فأكبر مات تكف فيه حقه أنواب درج
 وحار وارارول فمات حرقه هو والسبه في كمن المراهي لما روى عن أم عطيه ان النبي صلى الله عليه وسلم ناول اللوان
 صلى الله عليه في كمنه انو بانو باحى باوفى خمسة أنواب آخره حرقه ربط مامدنها ولما روى ما عن علي رضى
 الله عنه ولان المراهي في حال حياه يحرج في حقه أنواب عاد درج وحار واراروملا ويصاف فكذلك بعد
 الموب تكف في حقه أنواب م آخره حرقه رة فوق الا كذا ان عند الصدوق والشيخ والطن كلاهما علمها
 ان تكف اذا جلب على السرير والصحيح قول لما روى ما في حديث أم عطيه انها قالت آخره حرقه ربطها
 بديها وأدنى ما تكف فيه المراهي بانه أنواب اراروردا وحار لان معنى السر في حاله الحياه يحصل بانه أنواب
 حتى يحور لها أن يصلي وهو يحرج فكذلك بعد الموب ونكر أن تكف المراهي في نوب وأما الصغر فلا بأس
 بان تكف في نوبين والحار به المراهي به عبره النابعه في التكف لما ذكرنا والسقط بلف في حرقه لانه ليس له حرقه
 كانه ولان الصرع اعماورد يسكن الميت واسم الميت لا يظن عليه كالا ساقى على بعض الميت وكذا من ولد
 ميتا ووجد طرف من أطراف الانسان أو لضعفه مسوقا طولا أو لضعفه ماعا عر صا لكن ليس معه الرأس
 لما نافعان كان مع الرأس ذكر القاصي في سرجه محصر الطعاري انه تكف وعلى فاس ماذر القصد روى في
 سرجه محصر الكرجي في الفصل بلف في حرقه لما ذكرنا في فصل الفصل وان وحدا كثر تكف لان لا كثر
 حكم الكل وكذا الكافر اذا مات وله درج م محرم مسلم بصله ونكحه لمك في حرقه لان له تكف على وجهه الله
 ن باب الكراهه للميت ولا تكف الشهيد كفا جدد ما عر ما له لهول النبي صلى الله عليه وسلم وملاهم مناهم
 وكذا منهم

فصل في ما يصح الكفن والا فصل أن تكون الكفن بالنساء المص لما روى عن حارس عدا الله
 الا نصارى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال أحب النساء إلى الله تعالى المص فلما سها احداو كم وكه وا
 وما وياكم وفي رواه قال السواهد النساء المص فاما احرمنا كم وكه وما هو ما وياكم وقال النبي صلى الله عليه
 وسلم حسوا كفان الموتى فاهم يتزاوون فماتهم ومعاوون محسن أكلهم هم وقال صلى الله عليه
 وسلم اذا ولى أحدكم احما ميا فليصن كفه والبرود والكتان والعصب كل ذلك حسن والخلق اذا غسل
 والمخدسوا لما روى عن ابى بكر رضى الله عنه انه قال اعطوا نوبى هدى وكه وفيه ما فاهم الاهل والصدد
 وان الخي أوح إلى الخدي من الميت والماصل أن ما حورا كل حسن ان السبه في حياه يحور ان تكف فيه بعد
 مونه حتى نكر ان تكف الرجل في الحر وروا المعصر والمرع ولا نكر للنساء ذلك اذ ارانا لباس في حال الحياه
فصل في ما كنهه المكف فدى ان يحمر الا كما ان أولورا أى م اربلا نا وحمدا ولا ترد له لما روى
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال اذا حرم الميت فاحرقه وراولان النوب الخدي وأفضل مما انطب
 ويحمر في حاله الحياه فكذا بعد الماهاب والبر مدور الله في ذلك لهول النبي صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى ويرجى

الورم مسطاً ايماه وهي الزدة طولاً مسطاً الارار عليها طولاً لم يسهل التعمص ان كان له قمص وان لم يكن له
 سروله لان الناس بعد الوفاة يعمدون الحيا الا ان في حياته كان يلبس السر او يلبس حتى لا يسهل التعمص وورمه عند
 المني ولا حاحه الى ذلك عدومه وهم الارار مقام السر او لالا ان الارار في حال حياته يسهل التعمص وبعد الموت
 دون التعمص من المنكب الى التعمص لان الارار يسهل التعمص حاله الحيا ليسر عليه المني وبعد الموت
 لا يسهل الى المني ثم موضع الحرق في رأسه وحده لما روي ان آدم صلب ان الله وسلامه عليه لما توفي عليه
 الملائكة وحطروا ووضعوا الكا وروى على مساحد في جبهته وأفعه وحده وزكته وقدمه لما روي عن ابن
 مسعود قال وتبع مساحد الطيب مني الكا وروى ان عظم الميت واجب ومن قطع ان طيب ثلاثي منه
 رايحه منسبه ولصان من سرعه النساد وأولى المواضع ما تعظم واضع السرود وكذا الرأس والوجه هما من
 أسرف الاعضا لان الرأس وصح اندماغ ويجمع الجوارح وأمنه من الوجه والوجه من أسرف الاعضا
 وعن رفرانه قال يدر الكافور على عنبه وأفعه وذلك لان المعصودان يدعوا عند الدود من الموضع الذي يدر عليه
 الكافور وخمس عند الخمال من يده لئلا يدر الكافور على رأسه ولا من سائر الجوارح عند الرعيران والورس
 في حق الرجل لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه من الرجال عن المزعفر ولم يدر كذا الاصل انه هل يحسب
 ثماره وقالوا ان حصى مروح من ثوب الا كتمان فلا من بذلك في أفعه وجهه ودخول الساق في ذراعها
 واستفيع ذلك مساحدا وان لم يحس حار الثوب لا بعدام الحاحه اليه من طيف الارار عليه من قبل سعه الا سر
 وان كان الارار طويلاً لا حصى يطف على رأسه وسائر جسده وهو أولى من يطف من قبل سعه الا من كذلك يكون
 الا من دون الاسر من طيف اسفاهه وهي الزدة كذلك لان المنتفخ في حاله الحيا هكذا يفعل اذا تحرم به أنه طيف
 سعه الا من على الا من من طيف الا من على الا من فكذا يفعل به بعد المات فان جفان من سائر افعه بعد
 ولكن اذا وضع في قبره يحل العذر والاحل عليه بعد وانه أعلم وأما المرأة فسط لها الثعالب والارار والثعالب
 دون اجار واخره ربط دون الاكلان عند الصدر دون الثدي والظن كذا لا تسر الكفن باصطراب يدها
 هذا خل على السر من عرض اخره ما بين الثدي والسر هكذا كرمجدي عبر وانه الاصول ولا يسل سعرها
 ما بين يدها من الجاني جمعاً كاجار ولا يسل سعرها حلف طهرها وعند الساقى يسل حلف طهرها
 واجنب يحدب أم عطية أم قالها لآل يوسف ربه بن رسول الله صلى الله عليه وسلم صبرنا سعرها ثلاثة
 فروع في باصها ووربها وانه ساهل حله فاذل ان السه هكذا ولان النسا هالي طهرها من بائ الر به وهذا لسب
 محال ربه ولا حقه في حدب أم عطية لان ذلك كان فعل أم عطية وليس في الحدب ان النبي صلى الله عليه وسلم
 علم ذلك ثم المحرم بكن ككن الحلال عند ما يعل رأسه ووجهه ويطب وقال الساقى لا تحمر راسه ولا
 مرف به طيب واجنب عاروي ان عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم سل عن محرم وقصص بهامه والذين
 عصبه قال اعلم عا وسدر وكعوى نو ولا تحمر وارأسه فانه دع يوم الامامة ملياً وفي رواية قال ولا
 مرف راسه طيباً ولما روي عن عطا عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال في المحرم عروب
 حروهم ولا سمهم بالهود وروي عن علي انه قال في المحرم اذا مات انقطع احرامه ولان النبي صلى الله عليه
 وسلم قال اذا مات ابن آدم انقطع عمله الا من يلا له ولم يخالع يدعوله وصده حار به وعلم عليه الناس يتدرون به
 والاحرام ليس من هذا الثلاثة وما روي معارص عارو ما في المحرم مني لانا الحدب المطلق الذي روي ان هذا
 العمل مطلق على ان ذلك الحدب مجبول على محرم خاص عليه النبي صلى الله عليه وسلم مخصوصاً به دليل ما روي
 في فصل كذا وأما ما من يسهل عليه الكفن فعول كمن المسبب ما ان كان له مال ويكن من جمع ماله قبل ان
 والوصية والميراث لان هذا من أصول حواج الميت فصار كعصبه في حال حياته وان لم يكن له مال فكعبه على من
 يحب عليه نفقه كما يرمه كدونه في حال حياته الا المرأة فانه لا يحب كدنها على روجه بما عصى محمد لان الزوجية

انما يثبت بالموت وصار كالا حتى وعيد أي يوسف يحب عليه كهما كما يحب عليه كسوم أي حال حياته ولا يحب
 على المراه كمن روحها بالا حجاج كالا يحب عليها كسويه في حال الحياة وإن لم يكن له مال ولا من يبيع عليه
 فكيف في بيت المال كمن يبيع في حال حياته لانه أعيد لطوائج المسلمين وعلى هذا إذا سئس الميت وهو طري لم
 يبيع بعد كمن يبيع بالمال لأن حاجته إلى الكسب في الميراثية تحاجه إلى الميراث الأولى فإن قسم المال
 وبيع على الوارث دون العرما وأصحاب الوصايا لأن القسم يقطع عن الميت عنه وصار كانه ماب ولا مال له فكيف
 وأريد أن كان له مال وإن لم يكن له مال ولا من يبيع عليه يبيع في بيت المال عبرة ليعلم في حال حياته
 وإن سئس بعد ما تمسح وأحد كمن في نوب واحد لانه إذا مسح سرح عن حكم الأقدمين إلا يرى انه لا يصلي
 عليه وصار كالسقط والله أعلم بما إذا كمن الميت محل على الحمار
 فصل في حمل الحمار في حمله على الحمار في واضح في بيان كمن يحمل الحمار وكيفية حملها وسبعها ووصفها
 وما يصل ذلك مما سئس وما تكرر أمّا ما تكرر كمن يحمل الحمار وكيفية حملها فالسبي في حمل الحمار أن يحملها أربعه
 من جوانب الاربع عند ما وقال السابقي السبه حياها من العمودين وهو أن يحملها من تحت رجلين من مقدم أحدهما
 فيصنع حيا في الحمار على كعبه وسائر الأجزاء من ذلك وهذا النوع من الحمل مكروه كذا ذكر الحسن
 ابن زياد في المحرر وأصح السابقي عاروي أن النبي صلى الله عليه وسلم حمل حمار سعد بن معاذ بن العبدوس وأما
 ما روي عن عبد الله بن سعد أنه قال السبه أن يحمل الحمار من جوانب الاربع وروي أن ابن عمر رضي الله
 عنهما كان يدور على الحمار من جوانب الاربع ولأن عمل الناس اسهر مهذ الصفة وهو أن يسقط الحمار
 وأنسر على الحمار من المتداولين منهم وأنعم من سبه حمل الحمار حاله وهذا أمر باندك ولهذا تكرر
 حملها على الظهر أو على الدابة وأما الحديث فما رواه أنه كان لصا المسكان أولعوا بالدين وإن أراد أن يبيع الحمار
 في حمل الحمار يسمى له أن يحملها من الجوانب الاربع لما روي عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان يدور على الحمار
 على جوانب الاربع فصنع مقدم الحمار على عنقه ثم وضع يده على سائر مواضعها على سائر
 ما في الخمار الصغير وهذا لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يحب التمسك في كل شيء وإذا حمل هكذا حصلت الدابة
 بين الحامل وبين الميت واعمالنا ما لا عن المقدم دون المؤخر لأن المقدم أول الحمار والدابة بالنسبة إنما يكون
 من أوله ثم يصنع مواضعها إلا عن على عنقه لانه لو وضع مقدمه في السار لا حجاج إلى الميت أما بها والميت
 حمله الأصل ولانه لو فعل ذلك أو وضع مواضعها إلا سري على سائر مقدمه إلا عن على سائر مقدمه إلا سري
 على سائر لانه لو فعل كذلك يقع العراج خلف الحمار فيمضي حمله وهو أفضل كذلك كان الحمل ولكمال السبه كما
 وما من الترتيب وسمى أن يحمل كل جانب من حمار في الحمار في كل جانب من حمار أربع حمار أربع حمار
 كمن أربعين كبر وأما حمار الصبي فالأفضل أن يحملها الرجال ومكر أن يوضع حماره على دابة لأن الصبي
 مكروه مخبر كالبالغ ولهذا نصلي عليه كما نصلي على البالغ ومعنى الكرامة والاحرام في الحمل على الأيدي فاما الحمل
 على الدابة فأما به لانه سبه حمل الحمار وأما به المخبر مكروه ولا بأس بأن يحملها ركاب على دابة وهو أن يكون
 الحمل له أو كمالا من الكرامة حاصل وعن أبي حنيفة في الرضخ والله أعلم لأن من يحمل في طبق يداولونه
 والله أعلم والأسراع بالحمار أفضل من الاثنا لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال غلوا عوناكم فإن بدحرا
 فدموا الله وإن بدسرا الله هو عن رفائكم وفي رواه بعد الإهل الباركن أي أن يكون الأسراع دون الحب
 لما روي عن ابن سعد رضي الله عنه انه قال سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الميت بالحمار حال ما دون
 الحب ولا أن الحب يودي إلى الإصرار عسى الحمار ويمتد الرأس في حال حمل الحمار لانه من أرفق الأعصا
 فكان تقدمه أولى ولأن معنى الكرامة في التقدم وما كعبه التمسك بالميت خلف الحمار أفضل عندنا وقال السابقي
 الميت إنما يها أفضل وأصح عاروي الزهري عن سالم عن عبد الله بن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم وأما تكرر وعمر

كانوا عسوق امام الحمار وهذا حكمه عاد وكان عاديهم احسان الاصل ولا هم سعاة المني والسبع اشد انتقد
 لانه احوط للصلا لما فيه من الضرر من احوال العوب ولما ماري عن ابن مسعود وموافقه ومنه الى
 رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال الحمار مسبوحة وليس به ليس بها من سدها وروى عنه انه عليه
 السلام كان عسي حلف حمار سعد بن معاذ وروى عنه من طائفة عن ابيه قال ما سري رسول الله صلى الله
 الا حلف الحمار وعن ابن مسعود فصل المني حلف الحمار على المني اما ما كصل المني كونه على النافه ولان
 المني حافها اقرب الى الا ساط لانه من الحمار فسط فكان الاصل والمروى من النبي صلى الله عليه وسلم ليس
 الحمار وسهل الامر على الناس عند الاراد حماره وان لم يمل ان يكره وعمره والليل عليه ماري عن عبد الرحمن
 ابن ابي ليلى انه قال انما انا مسي مع علي حلف الحمار وان يكره وعمره عسان امامها فلف المني ما بال ان يكره وعمره
 عسان امام الحمار فقال امامها سفلان ان المني حلفها افضل من المني امامها الا امامها سهلان على الناس ومعها
 ان الناس يصررون عن المني اما ما قطعها فلو احوط الحمار حلف الحمار احسان الطريق على مسبه عا واما
 قوله ان الناس سعاة المني فبني ان عدموا بكل هذا حاله الصلا فان حاله الصلا حاله الساعه ومع ذلك
 لا يبعد من المني بل المني فنامهم وقوله هذا احوط للصلا فلما عندنا بما تكون المني حلفها الفصل اذا
 كان يعرف بها عيب مساهة هاتي من هذا الا ساط ولو مسي فدامها كان واسعا لان النبي صلى الله
 عليه وسلم وانما يكره وعمره صلى الله عليه وسلم فاعلوا ذلك في الخلة على ما ذكرنا بعباده يكره ان عدم الكل عليها لان فيه
 ابطال مسبوحة الحمار من كل وجه ولا بأس بالركوب الى صلا الحمار والمني افضل لانه اقرب الى الخسوع والنسي
 بالساعه ويكره للراكب ان يعدم الحمار لان ذلك لا يحلو عن الضرر بالناس ولا يسمع الحمار انما الى دور بني
 الاحمار في الحمار ويان النبي صلى الله عليه وسلم سرح في حماره في رآى امره في هذا حماره صاحب عليها وطردما
 حتى يوارب الا كرم وروى عن ابي هريرة رضي الله عنه انه قال لا تحملوا مني حمار ولا لها آله العذاب ولا تنسج معه
 عا ولا قال اراهم النسي اكره ان يكون آخر زاد من الدنيا بارا ولا هذا فعل اهل الكتاب فبكر النسي هم ولا
 نسي ان رجح من نسي الحمار حتى يصلي لان الامناع كان الصلا عليها فلا رجح فصل حصول المصنوع ولا
 نسي للناس ان يخرج في الحمار لان النبي صلى الله عليه وسلم ما من عن ذلك وقال انصر من ما وروى عن
 ما وروى ولا نسي لاحداث يقوم للحمار اذا نسي من يده الا ان يدايعها وتكره الروح والنساج في الحمار
 ومعر المني لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه مهي عن الصور من الاحمق صوت الناحية والمغصه فاما الكا
 فلا بأس به لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نكي على ابيه اراهم وقال العين يسمع والقلب يحس ولا يقول ما
 يسمع الرب وانما علف اراهم يخررون واذا كان مع الحمار ناحية او صاحبه سرح فان لم يسمع الا بأس بالنسي
 الحمار بما ولا يسمع لاحلها لان امناع الحمار سبه فلا يترك مدعه من عسر وفضل الصلا اذا مع الحمار
 ويكره رفع الصور بالكره لما روى عن قيس بن عباد انه قال كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يكرهون رفع
 الصور عند بله عند ال وصلا الحمار وانكره ولا يسهه ناهل الكتاب فكان كرهها ويكره لمسي الحمار ان
 بعد واصل وضع الحمار لانهم امناع الحمار والسبع لا يعدون في هذا الاصل ولا هم اعاد صروا عليها ليس
 من العظم الخنوس قبل الوضوء فاما هذا الوضوء فلا بأس بذلك لما روى عن عباد بن الصامت رضي الله عنه ان ابي
 صلى الله عليه وسلم كان لا يخلص حتى يوضع المني في الاحد وكان فاعلم على رأسه فوالله هدي هكذا
 فعل عونا يخلص صلى الله عليه وسلم وقال لا يسميه حاله وهم واما كونه الوضوء فيقول امام الوضوء عرسا لله
 هكذا يواربه الناس والله اعلم ثم اذا وضع الحمار صلى الله عليه

فصل في الكلام في صلا الحمار في مواضع في شأن امامه فانه يرضه وفي شأن من يرضه في شأن من يرضه
 عليه وفي شأن كونه الصلا وفي شأن ما يصح به الله لا وما يفسدها وما يكره في شأن له ولا الصلا اما

الأول فدل على فرضها ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال صلوا على كل روافد وروى عنه صلى الله
 عليه وسلم أنه قال صل على المسلم سبع حقود وكر من حملها أنه يصلي على حماره ولكنه على الأضاح وكذا
 مواثقه الذي صلى الله عليه وسلم وأصحابه رضى الله عنهم والأما من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى يومنا
 هذا عليها دليل آت ربه والاحتماع معقد على فرضها أيضا إلا أن فرض كفاها إذا قام به البعض من طائفة الناس
 لأن ما هو العرف وهو فرض حتى المبتحصل بالعص ولا عكس الاحتام على كل واحد من آحاد الناس فصار غيره
 إنما لكن لا يصح الاحتام على ركها كالحمل أو أمان من يصلي عليه وكل مسلم ما بعد الولاد صلى الله
 بعدا كان أو كبراد كرا كان أو اتقى حرا كان أو عبدا إلا العبا وطاع الطرير و عمل حالهم لقول النبي صلى
 الله عليه وسلم صلوا على كل روافد وهو له للمسلم على المسلم سبع حقود وذكر من حملها أن صلى على حماره من
 غير فصل إلا ما حصل بدليل والعما و من صل حالهم مخصوصون لمسا ذكر ما لا يصلي على من وحدهما وودد كرا
 في باب النسل وإن ما في حال ولاديه فإن كان شرح أكبر صلى الله عليه وإن كان أوله لم يصل عليه اعتبارا بالاعلى
 وإن كان شرح نصفه لم يذكر في الكتاب ويحب أن تكون هذا على فاس ما ذكر ما من الصلا على نصف المذب ولا
 نص في على بعض الإنسان حتى لو خد لا كرمه عبدنا لا بالوصل على هذا البعض بل ما الصلا على الباقي إذا
 وجدنا مودى إلى التكرار وأنه ليس عمر وعبدنا بخلاف إلا كروا له إذا صلى عليه لم يصل على الباقي إذا وجد
 وودد كرا في باب النسل وودد كرا احتملا في رواية الكرخي والطحاوي في النصف المقطوع ولا يصلي على مسب إلا
 من واحد لا جماعة ولا وحدهما بعدنا إلا أن يكون لدن صلوا علم أحاب نهر أمه الأولى ثم حصر الأولى
 بدليله أن بعدنا وقال السافعي يجوز لمن لم يصل أن يصلي وأصح مما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى
 على الصبي ولا سئل أنه كان صلى عليه وروى به صلى الله عليه وسلم من يفرح بدينه فقال عنه فمصل ورواؤه
 فقال هلا ذبحوني بالصلا عليها فمصل أم أذبح لئلا يخطب عليه فوام الأرض فقال صلى الله عليه وسلم إذا مات
 إنسان فأتوني فإن صلاتي عليه رجه وفام وجعل العرف منه وبين الصلة وصلى عليه وكذا الصحابة رضى الله
 عنهم صلوا على النبي صلى الله عليه وسلم جماعة بعد جماعه ولا ما دعا ولا ناس تكرار ادعا ولأن حتى المذب وإن
 نص في كل صل على الصلا حتى ولا به باب بذلك وعسى أن يفرله ركه هذا المذب كرامه له ولم نص هذا الحق في
 حتى كل شخص فكان له أن يصلي جمعه (ولما) ما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى على حمار فلما فرغ حمار
 عمر ومعه قوم فزاد أن يصلي ناسا فقال له النبي صلى الله عليه وسلم على الحمار لا بعد أولئك ادع للمذب
 وأصغره له وهذا نص في الباب وروى أن اس عباس وإن عمر رضى الله تعالى عنهم فاتهم صلا على حمار فلما
 حصر ما زاد على الاستعارة وروى عن عبد الله بن سلام أنه فاته الصلا على حمار عمر رضى الله عنه فلما
 حصر قال إن سمعوني بالصلا عليه فلا سمعوني بالدعا له والدليل عليه أن الأما نوارك الصلا
 على رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى الخلفاء الراشدين والصحابة رضى الله عنهم ولو حار ما ركب مسلم الصلا
 عليهم حصصا على رسول الله صلى الله عليه وسلم لا في غير كبر صرح فإن لحوم الأما حرام على الأرض وهو رد
 أنه رور كرم ذلك احتمالهم دليل على عدم حوار التكرار ولأن الفرض قد سقط بالفعل من واحد لكرها
 فرض كفاها وهذا من لم يصل لورك الصلا ما لا نام وأداسه على الفرض ولو صلى ناسا كان فعلا والنسل صلا
 الحمار غير مسروق بدليل أن صلى من لا صلى ناسا وهذا بخلاف ما إذا قدم عبد الولي صلى الله عليه وسلم على الولي أن صلى
 عليه لا إذا لم يحضر الأول من الأول لم يصح فرض إلا أن حدم كان له فاد بعد عمر صراجه كان له أن يسوق
 جمعه في التقدم فمع الأول فرضا فهو الرى والنبي صلى الله عليه وسلم أعيا أعاد لا ولا الصلا كتاب له فانه كان
 أولى الأولى قال الله تعالى النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم وروى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال لا يصلي على
 مؤناكم عبرى ما دمت بين أظهركم فلم يسقط الفرض إذا عده وهذا هو ما يدل فعل الصحابة رضى الله عنهم فإن

الولاية كاتب لا يكره له هو الخليفة الأمام كان مسعولا مسوونا الا وروى عن ائمة فكانوا يصلون له قبل
حضوره فلما فرغ صلى عليه ثم لم يصل بعد له والله أعلم وأما حديث الصلي فيجعل له دما لان الصلا يذكر
ورادها الدماء ويجعل له حصه ذلك واماره ان لكل واحد من الناس حق في الصلا عليه فليأخذ لكل واحد
لا سدر الدليل وط العرض وعدم حوار التعل بها وهو الجواب عن قوله امامنا واستغفار لان السفل بانها
والاستغفار مسروق وبالصلا على الخمار عزم مسروق وعلى هذا قال جماعة السلف على مستتاب وقال
الساذي صلى عليه استدلالا هلا الى صلى الله عليه وسلم على النعاى وهو عاب ولا حمله فيه لما ساء
على انه روى ان الارض طوبى له ولا توحى له ذلك حتى عمر ثم ما ذكر عمر من دلائل المسان كان في حاب
المسرون فان استعمل التل في الصلا عليه كان المس حمله وان استعمل المس كان مصليا لغيره قبله وكل ذلك لا
يجوز ولا يصلى على صبي وهو على الدماء وعلى اذى الحال حتى يوضع لار المس عرله الامام لهم ولا يجوز ان
يكون محمولا وهم على الارض ولا صلى على النعاى وقطاع الطربى عندنا وقال الساذي صلى عليهم لاهم مسلمون
قال الله تعالى وان طاعتين المؤمنين واسوا الاية فليأخذوا ليعب قول النبي صلى الله عليه وسلم صابرا على كل
واقهر (ولما) ما روى عن ابي انه لم يصل اهل مروا ولم يصل عليهم فعلم له ان كبارهم فعال لا ولكن هم
احوايا وعاشا انا روى الفصل والصلا عليهم احياه لهم ليكون رجوا لغيرهم كان ذلك محصور من الصفاة
رضي الله عنهم ولم يكره له احد فكون احياا وهو بطر المصابر ول على حبه اياهه ورسر الله كذا هدا
واذا لم الحكم في النعاى في قطاع الطربى لاهم في مصاهم ادهم يسعون في الارض بالفساد كالعيا فكانوا في
اسمعان الاياهه مسلمون وبس ان النعاى ومن عليهم مخصوصون عن الحديث باجماع الصفاة رضي الله عنهم
وكذلك الذي حصل باخس كذا روى عن ابي جعفره وقال ابو يوسف وكذلك من يصل على مناع فاحده
والمكارون في المصر بالسلاح لاهم يسعون في الارض بالفساد فلهذا وبالله اعلم
ثم فصل في كتاب صلاه على النعاى ان يوم الامام عبد الصلا محذا الصدر من الرجل والمرأ
وروى الحسن في كتاب صلاه على النعاى ان جعفره قال في الرجل يوم محذا وسطه والمرأ محذا صدرها وهو قول
اس ابي لي وجه رواه الحسن ان في القيام محذا الوسط مسوونه بين الحائض في الخط من الصلا الا ان في المرأ يوم
محذا صدرها لكونه بعد من ضررها المظنة وجه ظاهر الرواية ان الصدر هو وسط البدن لان الرجل والمرأ
من جسمه الاطراف في البدن والمخبر الى الزفة فكان وسط البدن هو الصدر والقيام محذا الوسط اولى
لنسوى الحائض في الخط من الصلا ولان القلب معدن العلم والحكمة فالوقوف محذا اولى ولا يصح عن الساذي
في كفه القيام واجمعه يقولون يوم محذا راس الرجل ومحذا عنق المرأ ويكون هذا مذهب الساذي لما روى
عن أسامة صلى على امرأ فوقف عند عنقها وصلى على راسها فقام عند راسه فعلم له ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم صلى كذلك قال نعم فالوا ومذهب الساذي لا يخالف الله فيكون هذا مذهبه وان لم يروعه ولكن
تقول هذا معارض عاروى سمر من حديث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى على أم فلاة ماتت في مائها
فقام وسطها وهذا ما رواه لدهس الماد كرا بانه يوم محذا صدر كل واحد منهما لان الصدر وسط البدن أو يؤول
مقول محمل انه وقف محذا الوسط الا انه مال في أحد الموضعين الى الراس وفي الآخر الى المخبر فلي الرأى
انه قرن بين الامر من ثم تكرار مع تكرار وكان اس أى لسي قول حسن تكرار وهو رواه عن ابي يوسف
وقد اختلف الروايات في قول رسول الله صلى الله عليه وسلم فروى عنه الحسن والسبع والتسع واكثر من ذلك الا ان
آخره كان اربع تكبيرات لما روى عن عمر انه جمع الصفاة رضي الله عنهم حين احدثوا في عهد التكبيرات وقال
لهم انكم احبهم من ناتي بعدكم يكون استباحلا فاطبروا آخر صلا صلاها رسول الله صلى الله عليه وسلم على
حمار عند ابيك فوجدوا صلى على امرأ كبر علم أو ما فاه واسلى ذلك فكان هذا دليلا على كون التكبيرات

في صلاة الحمار أو حالهم آج وأعلموا حتى قال عبد الله بن مسعود وحسن بن علي عن بكير بن الحمار كل ذلك
 مذكرا ولكن رأيت الناس آج وأعلى أربع تكبيرات والاحتجاج به وكذا رواه عنه صلى الله عليه وسلم كذا كان
 في لم أحروا أن آج صلاها رسول الله صلى الله عليه وسلم كانت أربع تكبيرات وهذا صحيح يخرج السامع
 حسب ما يحمل إلا في الأفعال الخمسة على الصحيح فدل أن ما تقدم نصح به من التي صلاها آج صلاته ولا كل
 تكبير فاعلم مقام ركعة وليس في المكتوبات رنادة على أربع ركعات إلا أن أي له في بقول التكبير الأولى
 للأصابع مبدئي أن تكون هذه الأربع تكبيرات كل تكبير فاعلم مقام ركعة والرافعة وعلم أن علما كان تكبير
 على أهل بيته حسن بكبيرات وعلى سائر الناس أربعاً وهذا أفرا منهم لمه فانه روى عنه أنه كبر على فاطمة
 أربعاً وروى أنه صلى على فاطمة أن تكبر وكرارها وعرض صلى على أبي بكر الصديق وكرارها فادا كبر
 الأولى أي على الله تعالى وهو أن يقول سبحان الله وبحمده إلى آخره وذكر البخاري أنه لا يصح
 فيه ولكن النقل والاعتماد أهم في بعضه من بعد التكبير الأصابع كما أنه يحسن في سائر الصلوات إذا كبر الثانية
 تأتي بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وهي الصلاة المعروفة وهي أن يقول اللهم صل على محمد وعلى آل محمد
 وآل محمد محمد وآل محمد وإذا كبر الثالثة يسعرون للرب ويسمعون وهذا لأن صلاته أرفع وأسمى في الدنيا
 أن عدم الحمد للصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم لم يندم بعد ذلك ليكون أرحم من سبحان والدعا أن يقول
 اللهم اغفر خطيئة و ما كان تحتها وإن لم تحسبه ذكر ما ندعو به في الصلاة اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات إلى
 آخر هذا إذا كان بالغا فاما إذا كان صبيا فانه يقول اللهم اجعله لنا طاردا وسقاه فاما كذا روى عن أبي
 مسعود وهو الماروي عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم يكبر التكبير الرابعه وسلم يلمن لانهما أو أن التعلل
 وذلك بالسلم وهل رفع صوته بالسلم لم يصر له في ظاهر الرواية وذكر الحسن بن زناد أنه لا يرفع صوته بالسلم
 في صلاة الحمار لأن رفع الصوت مسرور في الأعلام ولا حاشه إلى الأعلام بالسلم في صلاة الحمار لأنه مسرور
 عقب التكبير الرابعه فلا فصل ولكن العمل في زماننا هذا احتجبال ما عوله الحسن وليس في ظاهر المذهب بعد
 التكبير الرابعه دعا سوى السلام وهذا حماره من مساجدنا محتج به سائر الصلوات اللهم ما آتاني الله من
 وفي الآخر حسبه الخ فان كبر الإمام حسام الله المفسدي في الخامسة وصندوقه سابعه وجهه فوله أن هذا
 محمد بن سابع المفسدي أما في كبر التكبير العبد ولأن هذا عمل بالنسوح لا رماز على أربع تكبيرات
 ما سابعه عارو ما يظهر خطأ من فيه ولا سابعه في الخطا بخلاف تكبيرات العبدس لأنه لم يظهر خطأ من
 حتى لو طهر لا سابعه على ما ذكرنا في صلاة العبدس ثم اختلف الروايات عن أبي حمزة أن المفسدي ماذا فعل
 إذا لم يسه في التكبير الرابع في رواه أن سطر الإمام حتى سابعه في التسليم لأن العا في حرمه الصلاة ليس
 بخطا عما الخطأ ما منه في التكبير وفسطر ولا سابعه في رواه أن يسلم ولا سطر لأن ما في التعريف بعد
 التكبير الرابعه خطأ لأن التعلل عنها هو المسرور لا فصل ولا سابعه في العا كالأصابع في التكبير
 الرابع ولا يراقى الصلاة على الحمار سوى القرآن وقال السافى يعرض فرا الفاتحة فيها وذلك عقب
 التكبير الأولى بعد النسيان وبعد النسيان الفاتحة على صل الدعا والنا لم يكر وأجمع السافى يقول النبي صلى
 الله عليه وسلم لا صلاة إلا فاتحة الكتاب وقوله لا صلاة إلا مرة وهذا صلا بدليل شرط الطهارة واسمه
 القسمة فما أوعى حار أن النبي صلى الله عليه وسلم كبر على من أقرأه فاتحة الكتاب بعد التكبير الأولى
 وعن ابن عباس رضي الله عنه أنه صلى على حمار فقرأ بها فاتحة الكتاب وحجها وقال اعلموا أن الحمار
 أهم منه ولما روى عن ابن مسعود أنه سئل عن صلا الحمار هل يقرأ أم لا فقال لا يقرأ لأن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يقول ولا يقرأ وفي رواه دعا ولا يقرأ كبر ما كبر الإمام وأحس من أطلب التكميل ما سبب وفي
 رواه وأحس من الدنيا أطمه وروى عن عبد الرحمن بن عوف وابن عمر أنهما قالان ليس فيها من القرآن

ولما برعت لما وعدنا المدوالتا والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم لا تقرأ وقوله عليه
السلام لا صلاة الا بمعية الكتاب ولا صلاة الا هرا لا تسأل صلاة الحمار لام السب بصلا حقه اعماهي
دعا واسعا فاستل الا ترى انكس من الاذكار التي تركت بها صلا الزكوع والصعود الا انكس صلا لما
فيها راننا واسراط الناهار واسعمال القسمة فيها لعل على كونها صلا حقه كسعد التلاو ولاها
لسب بصلا طلبة فلا تسألها طلق الاسم وحديث ابن عباس معارض بحديث ابن عمر وابن عوف وبأمر
حديث حار انه كان فراء على سفل النسا لا على مدخل فرا اقرأ ودليلكس بنكرو عسدا ولا رفع يده الا في
التكسر الاول وكبر من اعنه ناح اسار وارفع السدي كل تكسر من صلا الحمار وكان يصبر من يحي رفع
مار ولا رفع يار وجه مول راحار الرفع أن حد تكبر من بوي هاني مام بوي ورفع السدي عسدا
كسكبراب السدي وتكرار السوي والجامع الخاچه الى اعلام من حاه من الاصم وجه طاهر الزوايه
قول النبي صلى الله عليه وسلم لا ترفع الا يدي الا في سبع مواطن وليس فيها صلا الحمار وعن علي وابن عمر رضي
الله عنهما انهما قال لا رفع الا يدي فيها الا عند تكسر الافصاح لان كل تكسر فائمه معام ركعه ثم لا رفع الا يدي في
سائر الصلوات الا عند تكسر الافصاح عسدا فكذلك صلا الحمار ولا يحجر عما هرا عسب كل تكسر لانه
ذكروا السبه فيه انحاء واداصل انما حماعه على حمار فائمه الاماميه وسطحه كأي الصلا المفروسة
المعهود ولو كبر الامام تكسر أو تكسر أو أول تكبراب ثم ما رحل لا تكسر ولكنه طارحي تكبر الامام
تكبر معه ثم اذا سلم الامام نصي ما عليه قبل أن رفع الحمار وهذا في دول اي حقه وسجد وقال ابو يوسف تكسر
واحد حين يصبر ثم ان كان الامام كبر واحد لم يصبر سائر ان كان كبر من نصي واحد ولا نصي تكسر
الافتاح هو بولده المسوي فلا يصح أن تأتي تكسر الامام حين انتهى الى الامام كأي صا ر الصلوات وكما
لو كان حاصر امع الامام ووقع تكسر الافصاح ما ما عليه أنه تأتي بالتكسر ولا يستمر ان تكبر الامام الناميه
بالاجماع كذا هرا وهما ما روى عن ابن عباس أنه قال في يدي انتهى الى الامام وهو في صلا الحمار وقد سمعه
الامام تكسر انه لا يسئل عصا ما سمعه الامام بل سانه وهذا قول وي عنه ولم يرو عن غيره خلافه مثل علي
الاجماع ولان كل تكسر من حد الصلا فائمه معام ركعه مدلل أنه لو ترك تكسر بها تسد صلاه كالأول
ركعه من دو اب الاربع والمسوي ركعه تابع الاما في الخاچه التي اذركها ولا يسئل نصا ما فانه أولا لان
قال امر مسوح كذا هرا وهذا بخلاف ما اذا كان حاصر الارض كان حلف الامام وهو في حكم المدرك لتكسر
الافصاح الا ترى ان في تكسر الافتتاح تكسرون حد الامام ووقع ذلك اذا لا صا فأتى بها حين حصره الله
بمخلاف المسوي فانه غير مدرك لتكسر الاولى وهي فائمه معام ركعه فلا يسئل نصا بها وسئل سلام الامام
كسائر التكبراب ثم عسدهما نصي ما فانه لان المسوي نصي القائف لا تحمله ولكن قبل ان رفع الحمار
لان صلا الحمار بدون الحمار لا تصور وعندي في بيان كان الامام كبر احد لم يصبر سائر ان كبر من نصي
واحد لما ذكرنا ولو حاصر بعد ما كبر الامام الاربعة قبل السلام لم يدخل معه وعدوه الصلا عسدا في حقه وسجد
وعسدا في يوسف تكبر واحد واداصل الامام نصي ثلاث تكبراب كالأول كان حاصر حلف الامام ولم تكبر سائر
كبر الامام الاربعة والصحيح فيها لانه لا وجه الى ان تكبر وحدها ولان الامام لا تكبر بعد هذا لتابعه
والاصل في الباب عسدهما ان المصدي دخل تكسر الامام فاذا رفع الامام من الرأه بعد رعله التحول
وعسدا في يوسف دخل اذا نصب العرعه ود كرعهما من يوسفان عسدهما هرا تكبر انصا بخلاف
ما اذا كان يوسف كبر الامام ثلاث تكبراب حين لا تكسر بل سطر الامام حين تكبر الاربعة عسدهما لان
الاسعمال نصا ما من قبل فراع الامام ان كان لا يحجر ولكن حوربا هرا امكان الضرورة لانه لو انظر
الامام هرا فائمه الصلا بخلاف في الصور والله تعالى أعلم

فصل في ما يمتنع من الصلاة وما يكره وأما ما يصح فكل ما لم يضر شرط الصلاة سائر الصلوات من
 الظواهر الخفية والحكمة واستقبال القبلة وسر العز والنية بغير شرط الصلوات حتى أهم لم يصلوا على حار
 والامام عرطاه فليعلم اعادها لان صلاة الامام عرطاه لعدم الطهارة فكذلك الصلوات لا يمتنع على صلاته ولو كان
 الامام على الطهارة والعموم على عرطاه حارب صلاة الامام ولم يكن عليهم ان يأتوا من المسبب الذي نصلا
 الامام وذلك المسبب على ان اجتماعه ليس بشرط في هذا الصلوات ولو اخطوا بالرائس وروى في موضع الجلوس
 وصلوا عليها حارب الصلوات لا اجتماع مراعاة الحوار واعمال الحاصل بغيره الوضوء ودال على الحوار والامام ان
 يجد ذلك بعد ان اساءوا لتعريفهم السبب المتوارى به ولو تجرأوا على حارب فاحطوا بالنية حارب صلاتهم لان المكروه
 محرم وهذا أولى وان بعد ذلك احلافهم لم يخرجوا عن اعتبار شرط القبلة لانه لا يفسد حاله الا حصار كان سائر الصلوات ولو
 صلى راكبا او قاعدا من غير عذر لم يجرهم استعسانا والقصاص ان يجرهم كسعد التلاوة ولا ان المقصود منها الدعاء
 لرب وهو لا يوجب والاركان بها التكرار وبها عكس يحصلها في حال الركوب كما عكس يحصلها في حال القيام ووجه
 الاستعسان ان السبع ما ورد في حاله الصلوات فراجح ما ورد به النص ولهذا لا يجوز ان ياتى في سرائرها
 فكذلك الركوع في الأولى لان الركوع أهم من السجدة ولا في الاداء بعد الركوع كما ان يأتى في الاستعفاء بالمسبب وهذا
 الصلوات سر عظيم المسبب ولهذا يفسد حتى من يجرها هاته كالعالي والكافر وفاقطع الطريق فلا يجوز اذا ما
 منع لانه علم على وجه اودى الى الاستعفاء لانه يودى الى ان يودى على موضع بالقبض وذلك باطل ولو كان
 في المسبب حراما فصلى فاعاد وصلى الناس صلوة فاما امر أهم في قول اني حسبه واني يوسف قال محمد يجرى
 الامام ولا يجرى المأموم بنا على ائمتنا القام بالاعداد ودم ذلك ولو ذكر وانعاد الصلوات على المسبب أهم لم ينسأوا
 بهذا على وجهين اما ان ذكر واصل الذي أو بعد فان كان في الذي عساو وأعاد الصلوات عليه لان طهارة المسبب
 شرط لحوار الصلوات عليه كما ان طهارة الامام شرط لانه غيره الامام بغير طهارة فاذ بعد ذلك من هذا الصلوات فحصل
 واصل عليه وان ذكر وانعاد الذي لم ينسأوا عنه لان النسيح حرام حفاظة لعاني ففسد العمل ولا يعاد الصلوات عليه
 لان طهارة المسبب شرط لحوار الصلوات عليه لما ينسأوا وروى عن محمد انه يجرى ما لم يسلوا عليه التراب لان ذلك ليس
 اس فان اهلوا الارباب لم يجرى وبعد الصلوات عليه لان الصلوات لم يتركهم الطهارة مع الامكان والآداب
 للامكان فسد طهارة الطهارة فصلى عليه ولو دس في العمل والصلوات عليه صلى عليه في الأمر ما لم يأت به روى
 الاماني عن ابي يوسف انه قال صلى عليه الى بلانام هكذا ذكر ابي رستم عن محمد انا اول مصي لانه امام فاما روى
 ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى على رجل بالمرأ فلما حارب الصلوات على القبر بعد ما صلى على المسبب من فلان يجوز
 في موضع لم يصل عليه أصلا أولى وأما بعد التلاوة انما لا يصلى لان الصلوات سر وعه على البدن وبعد مصي التلاوة
 يسرى في البدن فلا يصلى البدن وهذا لان في المدة القليلة لا يسرى وفي الكبر يسرى فعمل التلاوة في حد التكرار لاها
 جمع واجمع من التكرار ولان العز ليسا والعال في العباد ان يصلى التلاوة معسح ويسرى أعصار والصحيح
 ان هذا ليس بعد لازم لانه يختلف باختلاف الاوقات في الحر والبرد وباحلاف حال المسبب في النسيح والحر والبرد
 وباحلاف الاكنه فحكمه غالب الراي وأكره الرظ فان روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه صلى على نثي
 منها احد بعد عشرين فالجواب ان معنا واتد اعلم انه دعا لهم قال الله تعالى وصل عليهم ان صلاتك سكن لهم
 والصلوات الا انه صلى الدعاء وصل لهم لم يسرى اعضاؤهم فان معناه لما اراد ان يحولهم وخدمهم كما هو واقعهم
 ويجوز الصلوات على الجماعة من واحد فاذ احصى الخبر فالامام بالخيار ما صلى عليهم دفعه واحد وانما
 صلى على كل حمار على حد لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى يوم احدى على كل عسر من السهدين صلا
 واحد ولا ما هو المقصود وهو الدعاء والساعة لا يوجب حصول الصلوات واحد فان اراد ان يصلى على كل واحد على
 حد فالأولى ان يخدم الفصل فالأصل في ذلك لم يعمل ولا بأس به ثم كيف يوضع الخبر اذا احصى من لا يمتنعوا

ان كان من جنس واحد واحلف الجنس فان كان الجنس مجدداً ساروا على ما ساروا فيه واحداً كما مضى من حال
 حاتم بعد الصلاة وان ساروا فيه واحداً بعد واحد مما يلي الفصل لعدم الامام بهذا الكل وهذا هو ظاهر
 الرواية وروى عن أبي حنيفة في غير رواه الاصول ان الثاني اولى من الاول لان السببه هي امام الامام بعد
 المنسب وهو يحصل في الثاني دون الاول وادوا صغوا واحداً بعد واحد حتى ان يكون فصله مما يلي الامام كذا
 وروى عن أبي حنيفة انه يوضع فصله مما يلي الامام واسمها ودل انهم يوجبون والاحسن عندى ان يكون اهل
 الفصل مما يلي الامام لقول النبي صلى الله عليه وسلم للشيء منكم اولوا الاحكام والهي ثم ان وضع رأس كل واحد منهم
 مجدداً وان ساروا فيه وان وضعه لغيره كذا في الاسان التي رهوا ان يكون رأس الثاني عند منسب الاول
 حسن كذا وروى عن أبي حنيفة انه ان وضع هكذا حسن اتصال النبي صلى الله عليه وسلم وصاحبه وهو اعلى هذا
 الصنف فخص الوصع للصلاة على هذا الترتيب ايضا وأما اذا حلف الجنس بان كانوا رجالاً واما يوضع الرجال
 على الامام والتسا حلف الرجال مما يلي الفصل لاهم فكذا في ما يقرون حلف الامام في حال الحيا ثم ان الرجال يكونون
 امرئاً الى الامام والتسا فكذا بعد الموت ومن العلماء من ان يوضع التسا على الامام والرجال حلفه في لاني
 الصلاة بالجماعة في حال الحيا فالتسا حلف صغار الرجال في القتل فكذلك وضع الحجار ولو اجتمع حجار رجل
 وصبي وحبي وامراً ومنه وضع الرجل على الامام والصبي وراء ثم الحبي ثم المرأة ثم الصبي والاصل فيه
 قول النبي صلى الله عليه وسلم للشيء منكم اولوا الاحكام والهي ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ولا هم فكذا في موت
 في الصف حلف الامام حال الحيا فوضعون كذلك بعد الموت ولو كذا الامام على حجار ثم أتى بحداد آخر
 فوضعه معه فامضى على الاول وفيما بعد الصلاة على الاخرى لان الصبر عنه انعقد للصلاة على الاولى ومعها
 فان كبر الثانية يوم ما في الاول لا يلهى فصلاً يخرج عن الاول في فيها ولم ينع الثانية وان كبر سوى الثانية
 وحدها في الثانية لا يهرج عن الاول بالسكر ع النسبة كما اذا كان في الظهر فذكر سوى العصر صار بعد
 من الظهر فكذا هذا بخلاف ما اذا نواها جملالاً يمارض الاول في فيها فذكر ساراً في الثانية ثم اذا صار
 ساراً في الثانية فادفع منها أعاد الصلاة على الاول اي يستل وان اعلم

في فصل في ما يماين ما يصد به صلا الحجار فعول ما تسمى عاتقته سائر الصلوات وهو ما ذكرنا من الحلب
 العمدة والكلد والته به وعبرها من نواص الصلاة الاتحاداً فاما غير مسند في هذه الصلاة لان سار
 الصلاة بالجماعة عرفت بالنص والنص ورد في الصلاة المطلقة فلا يلحق بها غيرها ولها في ما يصد به لتلاو
 حتى لم يكن الحجا فيها معصية وكذا الله به في هذه الصلاة لا معصية الطهار لا ما عرفنا التهمة عند ما بالنص
 الوارد في صلا مطلقة فلا يجعل وارداً في عداها في يرد ان المسلم من سبها فانه لو صد الحلب من صلا
 الحجار في وان عرفت بالنص وان وارداً في صلا مطلقة والقرن ان التهمة حلف عند ما في الصلاة
 وفيها رداً في حرمة الصلاة ولا سدان حرمة الصلاة المطلقة من حرمة صلا الحجار فكان فيهما في
 الصلاة من معصية في حلفها احداً بها لا يدل على حلفها احداً بها وكذا الاتحاد حلف عند في بها
 الصلاة بقطعا لها ونسب هذا حل لثاني معنى التعظيم بخلاف ما لان الحجار ويحمل المني في اعلى العادس
 نوح الفصل والحواشي اذ اها بالاله ولا تأول لم يحور لها ههما فهو الصلاة أصلاً لان الناس يعرفون من
 الصلاة من رجوعه من اتصور ولا يمكنه الاستدراك بالاناد لما في ولوم حوراً لها هاله لثامته الصلاة أصلاً فلما
 حالها هاله فلا يحور ههنا الى

في فصل في ما يماين ما يصد بها فعول نكر الصلاة على الحجار عند طلوع الشمس وعروها رصف
 البار الحار وما نحدث عنه من عاصيها قال ملاك سابع ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ان صلى فيها
 وان تقصر فيها وبأنها المراد من قوله ان تقصر فيها وبأنها الصلاة على الحجار دون الذين ادلأنا من في هذا

الاوقات فان ملوا في أحد هذه الاوقات لم يكن علمهم اذ لم يلا الحار لاسمع لادانها ومبني أي ومب
 طلب ومب اذا لاوصا ومعنى الكراهة في هذه الاوقات عبح حوار الهما فهادون الادا كما اذا أدى عصر
 يومه عند مع الشمس على ما ذكرنا فاما منهم ولا مكر الصلا على الحار بعد صلا المعز وبعد صلا العصر
 قبل بعد الشمس لان الكراهة في هذه الاوقات ليست لمعنى في الوقت ولا يظهر في حق العرائض لما بينها
 قدم ولو أرادوا ان يصلوا على حار وعند غرب الشمس فالا فصل أن يندوا صلا المغرب ثم يصلون على الحار
 لان المغرب آكد من صلا الحار فكان تقدمه أولى ولا في تقدم الحار ما ذكرنا من المغرب وانه مكر
 الفصل ١٠ وأما من من له ولا به الصلا على المسب قد كثر في الاصل ان امام الخي احيى بالصلا على المسب وروى
 الحسن عن أبي حمزة ان الامام الاعظم احيى بالصلا ان حصر فان لم يحصر فامر بالمصر وان لم يحصر فامام الخي
 فان لم يحصر فالأدب من دوى زمانه وهذا هو حاصل المذهب عندنا والتوفيق من الروايات يمكن لان السلطان اذا
 حصره وأولى لانه امام الامة فان لم يحصر فالفاسى لا يهيبه فان لم يحصر فامام الخي لانه رضى بامامه في حال
 حياته وقد دل على الرضا به بعد حياته ولهذا نوع المسب احدث في حال حياته وهو أولى من الغرب لانه لا يهيبه
 في كتاب الصلا فامام الخي لان السلطان لم يحصر الحار ثم الادب فالأدب من عصيه ودوى زمانه ولا به
 التماس مصالح المسب له وهذا كله قول أبي حمزة وحده فاما على قول أبي نعيم وهو قول السافى القرب أولى من
 السلطان لا في يومه والسافى ان هذا امر مسمى على الولاء والفرق في مثل هذا مقدم على السلطان كما في السكاح
 وعمر من التصرفات ولا في هذه الصلا سرع للعدا والسفاعة للمب ودعا الغرب أولى لانه صالح في احداث
 انما واحدا من الملتب لسبب ما ذكرنا من سعة وتوحيده من ربه ويصرح فكان أدب الى الاحاق ولا في حسمه
 وحده ما روى ان الحسن بن علي لما مات قدم الحسن بن علي سعد بن العاص لصلى عليه وكان واليا المدينة وقال
 لولا الله ما قدمك وفي رواية قال لولا ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يمت عن التعمد لما قدمك ولا في هذا من الامور
 العامة فيكون علما بالسلطان كادامه الجماعة والعهد بخلاف السكاح فانه من الامور الخاصة وصرر وبه نص
 بالولي لان السلطان مكان اسباب الولاء له فانه لا يقع لولي عليه وطلب لانه بطرقت حقا لولي عليه قبل الولي
 بملاقاة من فيه اما قوله ان دعا الغرب وسفاعة أرشي فعول بعدم العرب لا يوجب دعا الغرب وسفاعة
 مع ان دعا الامام أدب الى الاحاقه على ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال لا يوجب دعا وهم
 وذكرهم الامام ثم قدم امام الخي ليس نواح ولكنة افضل لما ذكرنا به رضى في حال حياته واما قدم السلطان
 فواحد لان بسطه ما ذكرنا ولا في تقدمه لا يتلو عن فساد الاتحاد والسارع على ما ذكرنا في صلا الجماعة
 والعهد ولو كان ليس ولنا في درجه واحد فأكثرهما أسا أولى لان ابي صلى الله عليه وسلم أمر بعدم الاس
 في الصلا ولهما ان يقدم احدهما ولو قدم كل واحد منهما رجلا على حد فالتى قدمه الا كراولى وليس لاحدهما
 ان يقدم اسبا الا اذن الآخر لان الولاء بينهما لا انا قدمه الا لاس لسه فاذن أراد ان يستعمل غير كان الآخر
 أولى فان تسارح الولاء بعدم أحس بعدم ما فصلى نظرا على الاوليا به حارب الصلا ولا بعدا وان لم
 يصلوا معه فلهم اعاد الصلا وان كان احدهما أدب الى الآخر فالولاء له والله وله ان يقدم من سا لان الاعد
 محبوس به وصار عبرة لاحس ولو كان الأدب اسبا فكان هو الصلا محصور بطلب ولا به ويحول
 الاول الى الاعد ولو قدم العاقب غير بكتاب كان للاعدان معه وله ان يقدم سعة او يقدم من سا لان ولا به
 الآخر فليسقط لما ان في الموقف على حضور صررا بالما والولاء يسقط مع صرر المولى عليه فليسقط الى
 الاعد والمقرر في المصير عبرة للصحيح بعدم من سا وليس للاعد معه ولا ولا به فاعه الا ترى ان له ان
 يقدم مع مرتبه فكان له ان يقدم ولا حتى لاسا والصغار والنجاس في التقدم لا يقدم ولا به التقدم ولو
 مات امرأ ولها روح واس بالغ سائل فالولاء لاس دون الروح لما روى عن عمر رضى الله عنه انه ما سله امرأ

فقال لا وليتها كما أني ما حيى كتب عنه فأما إذا ماتت فأتم أحسن أولادها روحه به طبع بالموت والقراءة
لا تقطع لكن بكر ثلاثين أن دم أباه ودمي أن قدمه من أبا خرمه لا يورث أبو يوسف وفي حكم الولاه
أن عدم غير لا يورثه وأما مع من تقدم حتى لا يصيب ثمنه في سقط ولا يورث في التقدم وإن كان له مال
من روح آخر فلا بأس بأن يقدم على هذا الروح لانه هو الولي وعظم روحه غير واجب عليه وسار الشرائع
أولى الروح وكذا مولى الصانع واس المولى ومولى المولا لما قرأنا السب فذا قطع مقامه ما دون ركبنا
وروحا واساس هذا الروح فلا يورث لما يورثه وما لا يورثه والاس عند كرى كتاب الصلوات ان لا يورث أحسن
غير رجل وهو قول جده وأما عند أبي يوسف فلا بأس أن يورثه عدم الاب بغيره وعنده جده الولاه من رجل
هو قولهم جميعا في صلا الحمار لأن ذلك فصله على الاس ورأى من والعصاة تصرح رجحا في استحقاق الإمامة
كما في سائر الصلوات بخلاف سائر الولادات ومولى المولا أحسن من الأحيى لانه القن بالقراب عند الميراث
ولو مات الاس وله أب وأب الاب يورثه لانه وليه ولكنه منهم ما أدى هو حذالمسب وعظماءه وكذلك المكتبات إذا
مات أبه أو عده ومولا حاصره لولا أنه لم يكتب لكنه منهم مولا أحسن ما به ثم إذا بقي على المسب من

في فصل في الكلام في النسخ في وأصح في بيان وجوبه وكيفية وجوبه من باب - قال الحنفية والشافعية وما يصل
من بابنا الأول فدل على وجوبه نوارب الناس من بين آدم صلوات الله عليه إلى يومنا هذا ما استقر على ياركة
وإذا دلت الوجوب الآن وجوبه على صلب الكعبة حتى إذا قام به البعض سقط عن الباقي فصول المصنوع
في فصل في وأما سائر الحنفية فليس به التخصيص وأما السبب في وأصح أن نوارب أهل المدينة السديون
المحدثون نواربهم جميعا ولنا قول النبي صلى الله عليه وسلم المحدث لا يورثون وأهل المدينة والسبب لا يورثون
الصحاب وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم لما توفي أحلب الناس أن يسلموا له أو يطعموه وكان أبو طلحة
الأنصاري طائفا أو يورثه من الخراج ما دام معنوا رجلا إلى أبي عبد - وحذا إلى أبي طلحة فقال العباس بن عبد
المطلب أنهم لم يورثوا من الأمر من الذين لم يورثوا من كان مع الله ولم يورثوا من كان مع الله
والعباس رضي الله عنه كان مع أصحاب الدعوة وأهل المدينة أعانوا نواربوا النبي صلى الله عليه وسلم ولنا أحبار
أهل بحاري السديون المحدثون المحدثون وأما سبب وصفة المحدثين فمعرفة أنهم يعرفون حجاب القبله
حرف فوضع فيه المسب وصفة السديون يعرفون في وسط انقصر موضع فيه المسب ويجعل على المحدثين
والنصف لما روي أنه وضع على قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم طين من مصب وروى أنه صلى الله عليه وسلم
رأى قبره في ورا فاحمد مدر وبأولها الحفار وقال سببنا الله حربه ما يورث من بني صانع أن يحكم
صعده والمدر فطعن من الذين وروى عن معن العباس أنه إذا حملوا على قبري النبي والنصف كما حصل على قبر
رسول الله صلى الله عليه وسلم وقدر أن يكرهوا قبري رسول الله صلى الله عليه وسلم والنصف كما حصل على قبر
القبر من الوصول إلى المسب وبكر الأحرار وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى أن يورث من بني صانع أن يحكم
النبي والنصف على التوروكا وانكرهوا الأحرار وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى أن يورث من بني صانع أن يحكم
بالعباس والأحرار وأحب للعباس والأحرار ما فعل لهم ولا حاجة إليهم ولا حاجة إليهم ولا حاجة إليهم
فكر أن يجعل على المسب ما ولا كان أن يسع قبر مائة أو لا وكان السبع أن يورث من بني صانع أن يحكم
سول لا بأس بالأحرار في دارنا وأحرار الأراضى وكان أصابعهم وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى أن يورث من بني صانع أن يحكم
لواحد وأما ما من حديث أنه ما بأس جده الميراث

في فصل في وأما سائر النسخ في وأصح في بيان وجوبه وكيفية وجوبه من باب - قال الحنفية والشافعية وما يصل
القبلة من القبر ويجعل فيه المسب موضع في القبر وقال السبب في القبر أن يورث من بني صانع أن يحكم
نوع الحمار على من القبله ورحل إلى الترتولام موحده ويدخل رجلا في القبر ويدفنه

به الى ان يصير رجلا الى وضعهما ويدخل رأسه الى راحتي عاروي عن اس عاس ان النبي صلى الله عليه
 وسلم ادخل في العرسا وقال الساعى في كتابه وهذا امر مشهور يسعى عنه عن روايه الخديف فانه نقله
 العامة عن العامة لا خلاف بينهم ولما مروى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم احدا ناداه من قبل القبله ورى
 عن اس رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم ادخل في العرس من قبل القبله فصار هذا معارضا لما رواه
 الساعى على ان يقول انه صلى الله عليه وسلم اعاد ادخل الى العرس لاجل الضرور لان النبي صلى الله عليه وسلم
 مات في حجر عاسه من قبل الحائط وكاتب السه في دين الانسا عليهم السلام في الموضع الذي مضوا فيه وكان في
 رين الحائط والحد من تحت الحائط فعدرا داحله من قبل القبله فدل الى في سلاطه الضرور وعن اس عاس واس
 عمر رضى الله عنهما انهما اذا ادخل المني من من قبل القبله ولا حاسب الله معظم فكان ادخاله من هذا الخاب
 اولى وقبول الساعى هذا امر مشهور فلما روى عن ابي حنبله عن حماد بن ابراهيم الصفي انه قال حدثني من راي
 اهل المدينة في الزمن الاول اهم كانوا يدخلون المني من من قبل القبله ثم احدثوا السبل له مع اراضهم باله مع فاما
 كانت اراضهم والله اعلم ولا يصروا رجل في امر سمع عنه ما وقال الساعى السه في الورااء اذ اعد الكفن
 والعسل والا حاروا ولما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم لما دس ادخله العاس والفصل من العاس وعلى وجهه
 وعلى في الرابعه المبر من سعه وعلى انه انور افع قد ان السه سمعه ولا ان السبل في القبر للراحه الى الوضع
 فعدرا داحله والوراء السه مع سوا ولا به سبل محل المني ويحمله على الخمار اربعة عندنا وعند امان
 وان كان سعا فكذلكها وما ذكر من الاعسار عر سبلا لا يعاصه يحمل الخمار ويحمله فعمل الصضا مع انه
 لا انهم ولد السه خصوصاً في دين النبي صلى الله عليه وسلم وتكر أن يدخل الكافر راحته من فرائسه من
 المومنين لان الموضع الذي فيه الكافر يزل فيه السهظه والقصة في السلم عن ذلك واعاد ادخل في المسامون
 لمصرو على سبه المسامون وهو لو اعاد وضعه باسم الله وعلى له رسول الله واذا وضع في الله فادال واصحه باسم الله
 وعلى مله رسول الله وذكر الحسن في الخبر عن ابي حنبله انه يقول باسم الله وفي سبل الله وعلى له رسول الله فلما
 روى عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما انه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا ادخل مسافرا أو وضعه
 في القبر قال يا الله ويا الله وعلى مله رسول الله وهكذا روى عن علي انه كان اذا دس مسافرا أو بام قال يا الله
 ويا الله وعلى له رسول الله وكان يقول في السج أو مصورا المسافر يدعى معنى هذا باسم الله دسما وعلى
 مله رسول الله دسما وليس هذا دسما لئلا يادام على مله رسول الله فيحتر أن سبل عليه حاله وان
 مات على غير ذلك لم سبل الى مله رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ولكن المومنين سبهنا الله في الارض
 ليس بهدون فوفاه على المني وعلى هذا حرب السه وروى عن علي سعه الا عن موحيها الى القبله لما روى
 عن علي رضى الله عنه انه قال سبه رسول الله صلى الله عليه وسلم حمار رجل فقال يا علي اسجد له يا اسجد لا
 وفروا لوجهنا باسم الله او على مله رسول الله وضعو لحسه ولا تكسوا لوجهه ولا تلووا ظهره ويحمله فعد
 اكناه اذا وضع في القبر لا معصدا لئلا يسرا كناهه وفعدرا لهدا المعنى بالوضع ولو وضع له من القبله
 فان كان قبل اياه الله والراب الله وقد سرحوا الذين ارادوا ذلك لا به ليس ينس وان اهل عليه التراب ولد ذلك لان
 ليس حرام ولا دس الرجلان أو كبري وروا حنبله حرب السه من لدن آدم الى نوح ما هذا فان احادوا
 الى ذلك قد وافضاهما وحملوا بها ما حاروا الصعد لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه امر بدفن
 في احد وكان بدس في القبر رجلان وابلاه وقال دموا كرههم فراءوا وان كان رجل وامراة دفن الرجل عما
 في القبله والمرأ خلفه اعسار ارجال الحما ولو اجمع رجل وامراة اوصى وحسب وصيته دفن الرجل مما يلي
 القبله ثم الصفي حمله ثم الغني ثم الاتي ثم الصفي لاهم هكذا يعلقون خلف الامام حاله الحما وهكذا اوصى
 حمارهم عند الصلاه علم انك في القبر في حماري فامراة ثوب لما روى ان فاطمه رضى الله عنها سعى

فصرها سوب وبعس على حمارها الا ان مسي حالها على السر فلو لم يسح رعا انكسفت عور المرا فمع نصر
 الرجال عليها ولقد انوصع العيس على حمارها دون حمار الرجل وقد ارحم المحرم اولى ما حاله المرأ القدر
 عر لانه محوره معها حاله الحيا فكنا بعد الموب وكذا دور المحرم من الاولى من الاحصى ولو لم يكن منهم
 دور رحم ولا من الا حاب وصدها في ودها ولا تصالح الى امان النساء اوضح واما فخر الرجل فلا ينص على ما وعد
 السابق في معنى احيى عماري ان النبي صلى الله عليه وسلم افرع عذس معادومعه اسامه من ربه فمضى وروى
 ما روى عن علي انه من عيس يدي وفتضى في فرع ذلك عيه وقال انه رجل وفي روايه قال لا يسهر وانا
 واما حديث سعد بن معاد فمصل اما غاصي لان الكعب كان لا يعبه سراقه حتى لا يندومه ي ويجعل انه كان
 لصرور اخرى من دفع مطر او حر من الناحي في القبر وعندها لانس في ذلك في حاله الصرور وسمي الصرور لا ربع
 وقال السابق ربع وسمي مطر لما روى المرقى بناسد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه لما توفي ا به اراهم
 جعل في مسطحا ولما روى عن اراهم النبي صلى الله عليه وسلم انه قال احب من رأى في رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو
 اني نكر وعمر اها مسبه وروى ان عبد الله بن عباس رضى الله عنه لما مات بالطائف صلى الله عليه وسلم في الجعده
 وكبر عليه اربع نواحي جعل له لحدوا وحده العبر من قبل القبر وجعل في مسما وصره عليه فسطحا ولان الترميم
 من صنع اهل الكتاب والنسبه هم فما سبه لم يكره وما روى من اخذ به فمحمول على انه سبطع في اولام
 جعل التسم في وسطه جليا على هذا ليل ما روى ما وده دار التسم ان يكون من بقا من الارض فدر سر
 او ا كثر قليلا ونكر بعض الصرور سبه وكر اوجسفه السا على الهروان فلم يعلما وكر اوجسفه الكناه
 عليه ذكر الكرجي لما روى عن حارس عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا يخصصوا القصور
 ولا يسوا عليها ولا يمدوا ولا يكتسوا عليها ولا يدلك من باب الترميم ولا حاحه بالنسب لها ولا به يصيب المال
 فلا بد فكان مكرها وكر ان راد على راب الصرور في حرج منه لان راد عليه غيره السا ولا تأس من
 لما على الصرور لانه يسويه وروى عن ابي يوسف انه ذكر الرمن لانه سبه النطيين وكر اوجسفه ان يوطأ على
 فمرا وخلص عليه او نام عليه او بعضي عليه حاحه من قول اوجسفه لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه
 هي عن الخنوس على القصور ونكر ان صلى على الصرور لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه هي ان يصلي
 على القبر قال اوجسفه ولا يصلي ان يصلي على من من القصور وكان على واس عباس نكرها ذلك وان صلوا
 احرارهم لما روى ابيهم صلوا على فاسه وام سبه بين معار النصب والامام ابو هرير ومنهم من يصرر
 ولا تأس من راب القصور والاعمال ما بان ان كانوا ممن من عذروا القصور لقول النبي صلى الله عليه وسلم ان
 كتب حكم عن رباب القصور الا فروروها فانها يدركم الاخر واميل الامه من لدن رسول الله صلى

وسلم الى يومنا هذا

في فصل في واما السهده والكلام فيه في وضع احد هاتين يان من يكون سهدا في الحكم ومن لا يكون
 والثاني يان حكم السهده في الدنيا اما الاول في على سراط السهده وهي انواع مهان يكون مقولا
 حتى لو مات حيا انه اوردى من موضع او احرى بالنار او مات بحب هدم او عرق لا يكون سهدا الا ان
 عمول فلم يكن في معنى سهدا احد وراي في فعل في المعركة من سلاح او عر وهو سوا في حكم السهده لان
 سهدا احد ما قبل كلهم سلاح بل منهم من قبل بعس سلاح واما في المصير فكل من الحكم فيه على ما ذكره وما
 يكون مطورا حتى لو قبل حتى في قصاص او رحم لا يكون سهدا لان سهدا احد فلو اطلوا من وروى انه لما
 ما عر حاهم الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال قل ما عر كاتهل الكلاب فنادا امرني ان اصبع به فقال له
 صلى الله عليه وسلم لا تاتل هذا بعد ان يوبه لو وصف يوبه على اهل الارض لو سبهم اذهب فاعسله وكفه
 وصل عليه وكذلك من مات من حنا وصر او عدا على قوم طامعوا لا يكون سهدا لانه طلم بسبه وكذا لو

فله سبع لا بعد اتمام جمع الظلم ومهال لا تحلف عن يمينه فلا هو مال حتى لو كان معقولا خطأ أو سهو عمدان
 منه في المصر مهارة بعضا من أو سوط أو ذكره بالذات ولكن بالرحل لا يكون شهدا لأن الواجب في هذه المواضع
 هو المال دون التقصص وداد لسل حقه الحمايه فلم يكن في معنى شهدا أحد ولا ن عر السراح محاسب وكان
 محال لو اسعفت لحقه العوب فادام لم سمع جعل كانه اعان على فعل سه بخلاف ما اذا فعل في المعار بعن السراح
 لأن ذلك نوجب الفصل بمحكم قطع الطريق لا المال ولا له لو اسعفت لا ملحه العوب فلم يصح ترك الاستعانة
 بمعاضد على فعل يمينه وكذلك اذا فعله بعضا كبر أو عذبه القصار أو أو يحجر كبر أو حقه عطفه أو جمعه
 أو عرقه في الماء أو القفا من ساهن الخيل عذباتي حقه لأن هذا كله سهو عمد عذد فكان الواجب والله
 دون التقصص وعبداني يوسف ومحمد الواجب هو التقصص فكان المقبول شهدا ولو رل عليه القصور
 لبال في المصر فقبل بسلاح أو عر أو فعله قطع الطريق خارج انصر بسلاح أو عر فهو شهدا لأن الفصل لم
 يحلف في هذه المواضع فلا هو مال ولو فعل في المصر مهارة السراح طلمانا من محمد أو ماسه الخدينه كالقصاص
 والعصر وما أسسه ذلك أو ما جعل عمل الخدين من حرج أو قطع أو قطع من راحه أو قطع نصب أو قطع
 ربح لا ربح له أو وما ساه لا يصل شيئا وأخره بالذات في الخلة كل فعل ملحق به وحوب التقصص فاقبل شهدا
 وقال الساماني لا يكون شهدا واحدا صح عاروي أن عمر وعلاء سلا ولا هذا فصل أحلف فلا وهو المال أو
 التقصص ما هو في معنى شهدا أحد كالفصل خطأ أو سهو عمد ولأن وحوب هذا الدل دليل انعدام السبه ويجمع
 الظلم من جميع الوجوه ادلا تحلف التقصص مع السبه فصاري معنى شهدا أحد بخلاف ما اذا أحلف فلا هو مال
 لأن ذلك امار حقه الحمايه لأن المال لا يحب الا بعد جمع السبه في القتل ولم يكن في معنى شهدا أحد ولأن الله
 يدل عن المقبول فاذا وصل اليه الدل صار المندل كالسبي من وجه لعا بدله فوجب حلفا في السهاد فاما تقصص
 فليس يدل عن الفصل بل هو حرا الفصل على طرف المساواة فلا يسطع به حكم السهاد واعا عسل عمر وعلى
 رضى الله عنهم لا يمارسا والارتباب مع السهاد على ما ذكره ولو وجد فصل في محله أو موضع يجب فيه القصاص
 والله لم يكن شهدا محالنا ولو وجب القصاص لم يقبل ما لا يصلح لا يقبل سهادته لا لم يسن به أحلف فلا
 هو مال وكذا الآباء اذا فعلوا عمد كان شهدا لأنه أحلف القصاص لم يقبل ما لا وفائد الخو ب سهاد المقبول
 ومهال لا يكون مرتثا في سهادته وهو أن لا تحلف سهادته ما حو د من الثوب الرب وهو اختلف والاصل فيه ما روى
 أن عمر لما طعن حملا إلى يمينه فمات يومين ثم مات بفعل وكان شهدا وكذا على حلف حاتم ما طعن ثم مات بفعل
 وكان شهدا وعثمان أخيه عليه في مصر عه ولم يرب فلم يقبل وسعد بن معاذ ربه فقال النبي صلى الله عليه وسلم
 بادروا إلى عمل صاحبكم بعد كماله لا تسفوا الملائكة بفعله كما تسفوا عسل حنظل ولا شهدا أحد ما نوا على
 مصارعهم ولم يرثوا حتى روي أن الكاس كان يشار عليهم فلم يسموا واحدا من نقصان السهاد فاذا أرب لم يكن في
 معنى شهدا أحد وهذا لأنه لما أرب وتقل من مكانه ربه الفصل صغارا ووجب حدود آلام لم يتحدث لولا العمل
 والموت يحصل عصب رادف الآلام فبصر الفصل مسار كالحراجه في أمار الموت ولو لم الموت بالمثل لم يسط الفصل
 ولو لم بالنام سوى الخرج لا يسطع فلا يسطع بالنسب لأن الفصل لم يخصص بالخرج بل حصل به ونع وهو الفصل
 والخرج مخطور والفصل مباح فلم يمت بقتل محض حراما فلم يصر في معنى شهدا أحد من المرب من حرج من
 صبه الفصل وصار إلى حال الدنيا بأن حري عليه من أحكامها أو وصل اليه من صبهها واذا عرف هذا مقبول
 من رجل من المعركة حيا ثم مات في يمينه أو على أيدي الرجال فهو مرتب وكذلك اذا أكل أو سرب أو باع أو اساع أو
 سلك بكلام طويل أو قام من مكانه ذلك أو تحول من مكانه إلى مكان آخر أو بقي على مكانه ذلك حيا أو ما كاملا
 أوله كامله وهو بفعل فهو مرتب وروى عن أبي يوسف اذا نبي وفصل كامل حتى صار الفصل دسا
 في يمينه وهو مل فهو مرتب وإن في مكانه لا بفعل فليس مرتب وقال محمد بن يونس ما هو مرتب ولو أوصى

لوجود شرط الاعمال وهو الحيض والنفس وفي رواه لا ؛ سألناه لم يكن وجب بعد فعل الموت وسئل انقطاع
الدم ولو وجب وجب بالموت والاعمال الذي يجب بالموت سهواً بالسفاهة ولا شرط الذكور لخصه بالسفاهة
بالاتفاق لان النساء حاطات بحاصن يوم القيامة من قتلن مني عليهن أرا السفاهة ليكون ساهداً لمن
كالرجال والله أعلم وأدع عرف سراط السفاهة فعول إذا فصل الرجل في المركة أو غيرها وهو بمائل أهل الحرب
أو قبل مدافعاً من أهله أو ماله أو أهله أو واحد من المسلمين أو أهل الذمة فهو شهيد سواء قتل بسلاح أو غيره
لا اجتماع سراط السفاهة في جهة فالتصديق به إذا كان كذلك إذا صار معصوماً من جهة وطاع الظربان لانه قبل
طالعاً لم يخلط بدلا هو مال دل عليه قوله عليه الصلاة والسلام من قتل دون ماله فهو شهيد وهذا قبل دون ماله
فيكون شهيداً بسفاهة الذي صلى الله عليه وسلم وكذلك إذا قتل في محاربة أهل الحرب وعبد الله بن عباس رضي الله عنهما في أحد
قوله لا نرى على أحد قوله يجب الفصاح على البايع وهذا قبل لا يخلط بدلا وهو الفصاح وهذا دع السفاهة عنده
على مامر ولما روي عن عماره لما أسس شهيداً من تحت ربه على رضى الله تعالى عنه فقال لا يسألوا عني وما
ولا يرعوا عني يوفاني الله ومعاونه بالخالد وكان قتل أهل الذي على ما قاله الذي صلى الله عليه وسلم فطلب العنه
البايعه وروى أن ربه صوحا لما أسس شهيداً يوم الخندق فقال لا يسألوا عني وما ولا يرعوا عني يوفاني الله
شجاع أحاج يوم القيامة من قتلني وعني رضى الله عنه كان لا ؛ بل من قتل من أجمعه ولا به في معنى شهداً
أخذ لا به قبل فبلا عمن طامناً ولم يخلط بدلا هو مال ووجوب الفصاح في قتل البايعه وع عليه اجتماع
الفصاحه ان كل دم أر بن مأول القرآن وهو باطل وقيل عبر البايعه وان وجب عليه الفصاح لكن ذلك أماره
بطل الحاشيه على مامر ولا نوجب فدحاف السفاهة بحلاف وجوب الذمة ولو وجد في المعركة فان لم يكن به أرا قبل
من سراحه أو حتى أو ضرب أو سرح الدم لم يكن شهيداً لان الله ول اعماه من المسب حجب أبعه بالرافاد لم يكن
به أرا فاطاه انه لم يكن بفعل مصاف الى العدو لما لى الصفاة يخلط فصاع عليه من سرح الفرع وقد سئل الحاشيه
مدافان كان به أرا قبل كان سه ؛ دالان الظاهر ان مو به كان بذلك السب وان كان من العدو والاصل ان الحكم
منى ظهر عصب سب بحال علمه وان كان الدم يخرج من خار ؛ طران كان موضعاً يخرج الدم منه من غير
أنه في الباطن كالابف والله كروا الدم لم يكن سه ؛ دالان المرأة قد سئل بالزعاف وقد ولد دمالسد الفرع وقد يخرج
الدم من الشر من غير سرح في الباطن فوقع السب في سقوط العسل فلا سقط بالسب وان كان الدم يخرج من أذنه
أو عنه كان شهيداً لان الدم لا يخرج من هذين الموضعين عاد الا لا فقه في الباطن فاطاه انه به صرف على رأسه
حتى سرح الدم من أذنه أو عنه وان كان الدم يخرج من جهة فان كان سر من رأسه لم يكن شهيداً لان ما سرح من
الرأس سروله حاش الفم أو من حاشه الانف أو من كان صلباً من خوفه كان شهيداً لان الدم لا يصعد من
الجوف الا يخرج في الباطن واعما غير بينهما ان الدم والله أعلم ولو وجد في عسكر المسلمين فان كانوا
العدوه فهو شهيد وليس به فسا ؛ ولادنه لانه ؛ العدو ظاهر اكل ولو وجد في المعركة وان كانوا لعدو ولم
يكن شهيداً لانه ليس قبل العدو والا يرى ان فيه القسامه والله ولو وطسه دانه العدو وهو را كوهوا أو سا موهوا
أو فادوهامات او بعد العدو دانه أو تحسها فالفقه حاش او رما العدو بالرافا حتى أو كان المسلمون في سعه
فرماهم العدو بالرافا فحرقوا أو ؛ دى هذا الخبر ان الى سعه أخرى فها المسلمون فاحرقوا أو سألوا عليهم الما
حتى عرقوا والفقه في الخندق أو من السور بالظن بالزح والدفع حتى ماتوا أو الفقه عليهم الخندق كانوا شهداً
لان ومهم حصل فعل مصاف الى العدو فبلغهم حكم السفاهة ولو رب دانه مسلم من دانه العدو أو من
سوادهم من غير مهمهم فالفقه حاش او امهم المسلمون فالقوا أنفسهم في الخندق أو من السور حتى ماتوا
لم يكونوا شهداً لان ومهم غير مصاف الى العدو وكذلك إذا قتل على العدو وسقط عن فرسه أو كان المسلمون
يسعون عليهم الحائط فسقط عليهم حتى ماتوا لم يكونوا شهداً عند جد حلا فالقوا يوسف واصل محمد في الرأداب

بهذا باهم احما في كتابه والصلاة على الميت لا على الحي ولما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى على
 شهيدا أحد صلا الخمار حتى روى أنه صلى على حجر سبعين صلا وبعضهم أولوا ذلك بأنه كان روى
 الواحد واحد فصلى عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم وحجر رضى الله عنه من يده فقل
 الراوى أنه كان يصلى على حجر في كل مرة وروى أنه صلى عليه سبعين صلا ويجعل أنه كان
 ذلك على حسب الرواية وكان مخصوصا بذلك الكرامة وما روى عن حار رضى الله عنه
 بعد فتح مج وعمل أنه كان يؤمنه مسعولا فإنه قل أنو وأحو وحاله فرجع إلى
 المدية لسدر كعب فعملهم إلى المدية فلم يكن حاضرا حتى صلى النبي صلى الله
 عليه وسلم عليهم فلما روى ما روى ومن ساهدا النبي صلى الله عليه وسلم قد
 روى أنه صلى عليهم ثم جمع حار مبادى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 أن يلقى العلي في مصارعهم فرجع فدفنهم وها ولا الصلا على الميت
 لا طهار كرامته ولما أحضر المسلمون دون الكفر والشهد
 أولى بالكرامة وما ذكر من حصول الطهار بالهتاد فالتعدوان
 حل قدر لا تسعى عن الدنيا ألا ترى أنهم صلوا على رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ولا سئل أن درجته كانت دون
 درجته الشهيد واعمالهم بهم بالحيا في حق أحكام
 الآخر ألا ترى إلى قوله تعالى دل احما عند رهم
 رزقون فإما في حق أحكام الدنيا فالسعد
 من نعم ماله وسكنج امرأه بعد انقضا
 العتد ووجوب الصلا عليه من
 أحكام الدنيا فكان مناسبه
 فصلى عليه والله اعلم
 بالصواب والله

المرحوم
 والمآب

٢٢

٢

في المحر الأول وما في المحر الثاني وأوله كتاب الركا

في فهرس البحر الادري من كتاب جامع الصالح في رتب السراج

| | | | |
|----|------------------------------------|-----|--|
| ٢ | حلقه الكتاب | ٤٤ | فصل في التسميم الخ |
| ٣ | في كتاب العهارة | ٥ | فصل في اركان التسمم |
| ٣ | مطلب عمل الوجه | ٤٦ | فصل في كعبه التسمم |
| ٤ | مطلب عمل البدن | ٤٦ | فصل في سراط اركان التسمم |
| ٤ | مطلب مسح الرأس | ٥٣ | فصل في بيان ما يسمم به |
| ٥ | مطلب عمل الرجلين | ٥ | فصل في بيان ما يسمم منه |
| ٧ | مطلب المسح على ارجل | ٥٤ | فصل في بيان رتب التسمم |
| ٨ | مطلب مسح الرأس | ٥٥ | فصل في صفة التسمم |
| ١٠ | مطلب المسح على الخواصر | ٥٦ | فصل في بيان ما يسمم من التسمم |
| ١٠ | مطلب المسح على الخواصر | ٦ | فصل في الظاهر الخ |
| ١٢ | مطلب مقدار المسح | ٧١ | فصل في بيان مقدار ما يصر به المجل بحسب الخ |
| ١٢ | مطلب نواحي المسح | ٨٣ | فصل في بيان ما يقع به التطهير |
| ١٣ | مطلب المسح على الخواصر | ٨٧ | فصل في طرق التطهير بالسل الخ |
| ١٣ | مطلب سراط خواصر المسح | ٨٧ | فصل في سراط التطهير بالمال |
| ١٤ | مطلب نواحي المسح على الخواصر | ٨٦ | في كتاب الصلاة |
| ١٥ | مطلب سراط اركان الوضوء | ٩١ | فصل في عدد الصلوات |
| ١٥ | مطلب الماء المأمون | ٩١ | فصل في عدد ركعات هذه الصلوات |
| ١٨ | مطلب الكلام في الاستسقاء في مواضع | ٩١ | فصل في صلاة المسافر |
| ١٩ | مطلب في النوازل | ٩٣ | فصل في بيان ما يصر به المقيم مسافرا |
| ١٩ | مطلب في السنة في الوضوء | ٩٧ | فصل في بيان ما يصر به المسافر به معصا |
| ٢ | مطلب في التسمية في الوضوء | ١٥ | فصل في اركان الصلاة |
| ٢ | مطلب في عمل البدن | ١١٤ | فصل في سراط الاركان |
| ٢١ | مطلب في كعبه الاستسقاء | ١٤٦ | فصل في واحبات الصلاة |
| ٢٢ | مطلب الموالاة في الوضوء | ١٤٧ | فصل في كعبه الادان |
| ٢٢ | مطلب السلب في الفصل | ١٤٩ | فصل في بيان سراط الادان |
| ٢٢ | مطلب النوازل في الوضوء | ١٥٢ | فصل في بيان سراط الادان |
| ٢٢ | مطلب الاستسقاء في مسح الرأس | ١٥ | فصل في بيان رتب الادان |
| ٢٣ | مطلب مسح البدن | ١٥٥ | فصل في بيان ما يجب على السامع عند الادان |
| ٢٣ | مطلب مسح الوجه | ١٥٥ | فصل في بيان من يجب عليه اجابته |
| ٣٢ | مطلب التوجه في السجدة | ١٥٦ | فصل في بيان من يتعبد به الجماعة |
| ٣٣ | مطلب من المصنف | ١٥٦ | فصل في ان ما يصر به دعوات الجماعة |
| ٣٥ | مطلب آداب الوضوء | ١٥٦ | فصل في بيان من يصلح للامامة في الجملة |
| ٣٩ | فصل في تقدير الحسن والقبح والامساخ | | |

- ١٥٧ فصل في بيان من يصلح للإمامة على التعميل
 ١٥٧ فصل في بيان من هو أحق بالإمامة وأولى بها
 ١٥٨ فصل في بيان مقام الإمام والمنا وم
 ١٥٩ فصل في بيان ما يجب للإمام أن يهتم به
 اقتراع الصلاة
 ١٦ فصل في الواجب الأصلي في الصلاة
 ١٦٤ فصل في أن سب الزوج
 ١٦٧ فصل في بيان المبروك ساهما هل يعصى أم لا
 ١٧٢ فصل في بيان محل سجود السهو
 ١٧٤ فصل في قدر سلام السهو وصفه
 ١٧٠ فصل في عمل سلام السهو هل يلحقه
 أولا
 ١٧٥ فصل في بيان من يجب عليه سجود السهو
 ومن لا يجب عليه
 ١٨٠ فصل في بيان كيفية وجوب السجدة
 ١٨ فصل في سب وجوب السجدة
 ١٨٦ فصل في بيان من يجب عليه السجدة
 ١٨٧ فصل في سب حوار السجدة
 ١٨٧ فصل في بيان محل إذا السجدة
 ١٨٨ فصل في كيفية إذا السجدة
 ١٩١ فصل في بيان وقت إذا السجدة
 ١٩٢ فصل في سن السجود
 ١٩٣ فصل في بيان واضح السجدة في القرآن
 ١٩٤ فصل وأما الذي هو عند الخروج من الصلاة
 ١٩٥ فصل وأما الذي هو في الصلاة عند الخروج
 منها
 ١٩٥ فصل في وجوب التكبير أربعاً في التوسيع
 ١٩٥ فصل في بيان وقت التكبير
 ١٩٦ فصل في محل إذا التكبير
 ١٩٧ فصل في بيان من يجب عليه التكبير
 ١٩٨ فصل في بيان حكم التكبير
 ١٩٨ فصل في سن الصلاة
 ٢١٥ فصل في بيان ما يجب في الصلاة وما نكره

- ٢٢ فصل في بيان ما بعد الصلاة
 ٢٢ فصل في سب ط حوار البا
 ٢٢٣ فصل في محل البا
 ٢٢٤ فصل في الاستغفار
 ٢٢٦ فصل في سب ط حوار الاستغفار
 ٢٣٢ فصل في بيان حكم الاستغفار
 ٢٤٢ فصل في سب الخوف
 ٢٤٣ فصل في مقدار صلاة الخوف
 ٢٤٣ فصل في كيفية صلاة الخوف
 ٢٤٤ فصل في سب ط حوار
 ٢٤٥ فصل في حكم هذه الصلوات الخ
 ٢٤٩ فصل في مسائل السجدة الخ
 ٢٥٦ فصل في صلاة الجمعة
 ٢٥٦ فصل في كيفية فرضه الجمعة
 ٢٥٨ فصل في بيان مبركة الجمعة
 ٢٦٩ فصل في بيان مقدارها
 ٢٦٩ فصل في بيان ما يفسدها
 ٢٦٩ فصل في أن ما سبحت في يوم الجمعة وما نكر
 فيه
 ٢٧ فصل في بيان فرض الكفارة
 ٢٧٥ فصل في الصلاة الواحدة
 ٢٧١ فصل في بيان من يجب عليه صلاة الزور
 ٢٧١ فصل في مقدار الزور
 ٢٧٢ فصل في بيان وقته
 ٢٧٢ فصل في صفته والعراق
 ٢٧٣ فصل في القبول
 ٢٧٤ فصل في بيان ما يفسد القبول
 ٢٧٤ فصل في صلاة العبد
 ٢٧٥ فصل في سب ط حوارها
 ٢٧٦ فصل في بيان وقت أداما
 ٢٧٧ فصل في بيان قدر صلاة العبد وكيفية أداما
 ٢٧٩ فصل في بيان ما يفسدها
 ٢٧٩ فصل في بيان ما سبحت في يوم العبد
 ٢٨ فصل في صلاة الكسوف والخسوف

صحة

٢٨ فصل في قدرها وكيفية

٢٨٢ فصل في صلا الاسماء

٢٨ فصل في الصلا المسبوبة

٢٨٥ فصل في صفة القرا وما

٢٨٥ فصل في بيان ما نكر منها

٢٨٧ فصل في بيان ان السنة اذ انما عن ومما هل

مقصي ام لا

٢٨٨ فصل في مقدار التراويح

٢٨٨ فصل في سبها

٢٩ فصل في بيان اذائها

٢٩ فصل في صلا التطوع

٢٩١ فصل في بيان مقدار ما يلزم منه بالسروع

٢٩٤ فصل في ان افضل الطوع

٢٩٥ فصل في بيان ما نكر من التلوع

٢٩٧ فصل في بيان ما عارض الطوع القرض منه

٢٩٩ فصل في صلا الحار

٢٩٩ فصل في الفصل الخ

٣ فصل في بيان كيفية وجوبه

٣ فصل في بيان كيفية العمل

صحة

٣٢ فصل في شرائط وجوبه

٣٢ فصل في بيان من يصل

٣٦ فصل في تكفين الميت

٣٦ فصل في كيفية وجوبه

٣٧ فصل في صفة التكفين

٣٧ فصل في كيفية التكفين

٣٨ فصل في بيان من يجب عليه التكفين

٣٩ فصل في جهه على الحار

٣٩ فصل في صلا الحار

٣٩٢ فصل في بيان كيفية الصلا على الحار

٣٩٥ فصل في بيان ما نصح به وما نهى وما نكر

٣٩٦ فصل في بيان ما نهى به صلا الحار

٣٩٦ فصل في بيان ما نكر فيها

٣٩٧ فصل في بيان من له ولاية الصلا على الميت

٣٩٨ فصل في الذين

٣٩٨ فصل في سبه الخمر

٣٩٨ فصل في سبه الذين

٣٢ فصل في السهد

٣٢ فصل في حكم الشهاد في الدنيا

بسم الله